

الكتاب المصنف

في

أحكام المسترة الطاهرة

تأليف

الشيخ محمد بن يوسف بن محمد بن

محمّد بن محمد بن محمد بن محمد بن

محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن







الْحَدَّثَانِ الْبَصِيرَةِ
أحكام العشرة الطاهرة

الطبعة الثانية مصححة
جميع الحقوق محفوظة
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

دار الأضواء

بيروت - النجدة - مشارف عبد الله الحاج - بكاة الروضة
ص.ب. ٢٥/٤٠ - بريقيا، النجدة - حنكر

الجدائع والبصائر

في أحكام العترة الطاهرة

تأليف

الفقيه المحدث الشيخ يوسف الجزائري

المتوفى ١١٨٦ هـ بمصر

حَقَّقَهُ وَتَلَقَّى تَلَاتِيَهُ مُحَمَّدُ تَيْقِي الْأَيْرَوَانِي

الجزء الثالث عشر

دار الأضواء

ببيروت • لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه أجمعين محمد وآله الطاهرين

كتاب الصوم

وهنا فوائد ينبغي التنبيه عليها قبل الشروع في المقصود : الأولى - الصوم لغة الإمساك ، قال في القاموس : صام صوماً وصياماً واصطاماً . إمساك عن الطعام والشراب والكلام والنكاح والسير . وقال في المصباح المنير : قبل هو مطلق الإمساك في اللغة ثم استعمل في الشرع في إمساك مخصوص . وقال أبو عبيدة كل إمساك عن طعام أو كلام أو سير فهو صائم ، قال خيل صيام وخيل غير صائمة - تحت العجاج وأخرى تملك اللجأ . أي قيام بلا اعتلاف . انتهى . وقال ابن دريد : كل شيء سكنت حركته فقد صام يصوم صوماً . وفي الآية الشريفة حكاية عن مريم عليها السلام : ه أنى نذرت للرحمان صوماً ، (١) أي صمتاً . وكلماتهم متفقة على أنه حقيقة في الإمساك وإن كان عن كل شيء بنسبته . وأما في الشرع فانه عبارة عن إمساك مخصوص يأتي بيانه .

الثانية - قال العلامة في المنتهى : إن الصوم ينقسم الى واجب ونذب ومكروه ومحذور ، فالواجب ستة : صوم شهر رمضان والكفارات ودم

المتعة والنذر وما في معناه من العین والعهد والاعتكاف على بعض الوجوه وقضاء الواجب ، والنذب جميع أيام السنة إلا العيدين وأيام التشريق لمن كان بمكة ، والمؤكد منه أربعة عشر : صوم ثلاثة أيام في كل شهر وأيام البيض والقدیر ومولد النبي ﷺ ومبعضه ودحو الأرض وعرفة لمن لا يضعفه عن الدعاء وعاشوراء على جهة الحزن والمباهلة وكل خميس وكل جمعة وأول ذى الحجة ورجب وشعبان ، والمكروه أربعة : صوم عرفة لمن يضعفه عن الدعاء أو شك في الهلال والنافلة سفرأ عدا ثلاثة أيام الحاجة بالمدينة والضيف نافلة بغير اذن مضيفه وكذا الولد من غير اذن الوالد والصوم ندباً لمن دعى الى طعام ، والمحظور تسعة : صوم للعيدين وأيام التشريق لمن كان بمكة ويوم الشك بنية الفرض وصوم نذر المعصية وصوم الصمت وصوم الوصال وصوم المرأة والعبد ندباً من غير اذن الزوج والمالك وصوم الواجب سفرأ عدا ما استثنى ، انتهى .

وروى ثقة الاسلام في الكافي والصدوق في الفقيه مسنداً في الأول ومرسلاً في الثاني عن الزهري عن علي بن الحسين (عليهما السلام) (١) قال : لا قال لي يوماً يا زهري من أين جئت ؟ فقلت من المسجد . قال فيم كنتم ؟ قلت تذاكرنا أمر الصوم فاجمع رأيي ورأي أصحابي على انه ليس من الصوم شيء واجب إلا صوم شهر رمضان . فقال : يا زهري ليس كما قلتم الصوم على أربعين وجهاً ... وفي كتاب الفقه الرضوي (٢) قال : « أعلم ان الصوم على أربعين وجهاً ، ونحن نسوق الحديث بالروايتين ونشير الى مواضع الزيادة والنقصان من أحدهما متى اتفق - ف عشرة أوجه منها واجبة كوجوب شهر رمضان وعشرة أوجه منها صيامهم حرام وأربعة عشر وجهاً منها صاحبها بالخيار ان شاء صام وان شاء أفطر وصوم الاذن على ثلاثة أوجه وصوم التأديب وصوم الاباحة وصوم السفر والمرض .

(١) الوسائل الباب ١ من بقية الصوم الواجب

(٢) ص ٢٣

ففي حديث الفقه بعد ذلك ، اما الصوم الواجب ، وفي حديث الزهري ، قلت جعلت
فذلك فسر من لي ، قال : اما الواجب فصيام شهر رمضان وصيام شهرين متتابعين
في كفارة الظهار لقول الله تعالى : والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا
فتحرير رقبة من قبل أن يتأسا .. الى قوله تعالى : فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين (١)
وصيام شهرين متتابعين في من أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً ، وصيام شهرين
متتابعين في قتل الخطأ لمن لم يجد العتق واجب لقول الله تعالى : ومن قتل مؤمناً
خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله ... الى قوله تعالى : فمن لم يجد فصيام
شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليماً حكيماً (٢) . وفي كتاب الفقه اقتصر على
قوله : فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، وصوم ثلاثة أيام في كفارة اليمين
واجب لمن لم يجد الاطعام قال الله تعالى : فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة
إيمانكم إذا حلفتم (٣) كل ذلك متتابع وليس بمتفرق ، وصيام اذى حلق الرأس
واجب قال الله تبارك وتعالى (٤) أو به اذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو
نفسك (٥) فصاحبها فيها بالخيار فان صام صام ثلاثة أيام ، وصوم دم المتعة واجب
لمن لم يجد الهدى قال الله تبارك وتعالى : فمن تمتع بالعمرة الى الحج (٦) الى قوله فمن لم
يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعت تلك عشرة كاملة (٧) وصوم جزاء
الصيد واجب قال الله تبارك وتعالى : ومن قتل منكم متعمداً (٨) الى قوله أو عدل ذلك

(١) سورة المجادلة الآية ٦٥ (٢) سورة النساء الآية ٩٥

(٣) سورة المائدة الآية ٩٢

(٤) فمن كان منكم مريضاً أو به اذى من رأسه ... هكذا في كتب الحديث .

٥) و (٧) سورة البقرة الآية ١٩٣

(٦) فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد ... هكذا في

كتب الحديث

(٨) في كتب الحديث هكذا : ومن قتل منكم متعمداً لجواء مثل ما قتل من النعم

يحكم به ذوا عدل منكم هدباً بالغ السمكة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً ،

صياماً (١)، ففي حديث الزهري هنا : أو تدرى كيف يكون عدل ذلك صياماً يا زهري ؟ قال قلت لا أدري فقال يقوم الصيد قيمة عدل ثم تفض تلك القيمة على البر ثم يكال ذلك البر اصواغاً فيصوم لكل نصف صاع يوماً ، وفي كتاب الفقه الرضوي : واروى عن العالم ~~عليه السلام~~ انه قال : أتدرون كيف يكون عدل ذلك صياماً ؟ فقلت له لا . فقال يقوم الصيد قيمة ثم يشتري بتلك القيمة البر ثم يكال ذلك البر اصواغاً فيصوم لكل نصف صاع يوماً ، وصوم النذر واجب وصوم الاعتكاف واجب . واما الصوم الحرام فصوم يوم الفطر ويوم الاضحي وثلاثة أيام التشريق وصوم يوم الشك أمرنا به ونهينا عنه : أمرنا أن نصومه من شعبان (٢) ونهينا عنه ان ينفرد الرجل بصيامه في اليوم الذي يشك فيه الناس . ففي كتاب الفقه : فان لم يكن صام من شعبان شيئاً ينوي به ليلة الشك انه صائم من شعبان ، وفي حديث الزهري : فقلت له جعلت فداك فان لم يكن صام من شعبان شيئاً كيف يصنع ؟ قال ينوي ليلة الشك انه صائم من شعبان فان كان من شهر رمضان اجزأ عنه وان كان من شعبان لم يضره ، ففي حديث الزهري هنا : فقلت وكيف يجزى صوم تطوع عن فريضة ؟ فقال لو أن رجلاً صام يوماً من شهر رمضان تطوعاً وهو لا يعلم انه من شهر رمضان ثم علم بعد ذلك لاجزأ عنه لأن الفرض إنما وقع على اليوم بعينه ، وفي كتاب الفقه : ولو أن رجلاً صام شهراً بطوعاً في بلد الكفر فلما ان عرف كان شهر رمضان وهو لا يدري ولا يعلم انه من شهر رمضان وصام بانه من غيره ثم علم بعد ذلك اجزأ عنه من رمضان لأن الفرض إنما وقع على الشهر بعينه ، وصوم الوصال حرام وصوم الصمت حرام وصوم نذر المعصية حرام وصوم الدهر حرام . واما الصوم الذي صاحبه فيه بالخيار فصوم يوم الجمعة والخميس والاثنين وصوم أيام البيض وصوم ستة أيام من شوال بعد الفطر يوم . وفي

(١) سورة المائدة الآية ٩٧

(٢) في كتب الحديث هكذا : مع صيام شعبان .

حديث الزهري هنا وصوم ستة ايام من شوال بعد شهر رمضان وصوم يوم عرفة وصوم يوم عاشوراء ، ولعل هذين اليومين سقط ذكرهما غلطاً من النسخ (١) فان الكتاب غير خال من الغلط . فكل ذلك صاحبه فيه بالخيار ان شاء صام وان شاء افطر . واما صوم الاذن فالمرأة لا تصوم تطوعاً إلا باذن زوجها والعبد لا يصوم تطوعاً إلا باذن مولاه والضيف لا يصوم تطوعاً إلا باذن صاحب البيت (٢) قال رسول الله ﷺ : من نزل على قوم فلا يصوم من تطوعاً إلا بلذئهم ، واما صوم التأديب فانه يؤمر (٣) الصبي اذا بلغ سبع سنين بالصوم تأديباً وليس ذلك بفرض . وزاد في كتاب الفقه هنا ، وان لم يقدر إلا نصف النهار يفطر اذا غلبه العطش ، وكذلك من افطر لعله من اول النهار ثم قوى بقية يومه امر بالامساك عن الطعام بقية يومه تأديباً وليس بفرض ، وكذلك المسافر اذا اكل من اول النهار ثم قدم أهله امر بالامساك بقية يومه تأديباً وليس بفرض . وزاد في رواية الزهري ، وكذلك الحائض اذا طهرت . أمسكت بقية يومها ، واما صوم الاباحة فن أكل أو شرب ناسياً او قاه من غير عمد فقد أباح الله له ذلك واجزأ عنه صومه . واما صوم السفر والمرض فان العامة قد اختلفت في ذلك فقال قوم يصوم وقال آخرون لا يصوم وقال قوم ان شاء صام وان شاء افطر (٤) واما نحن فنقول يفطر في الحالين جميعاً فان صام في السفر أو في حال المرض (٥) في الفقه الرضوي المطبوع هكذا : وصوم ستة ايام من شوال بعد افطر بيوم ويوم عرفة ويوم عاشوراء وكل ذلك ...

(٢) هكذا في الفقه ، وفي كتب الحديث الناقلة لحديث الزهري ، إلا باذن صاحبه ، (٣) هكذا في الفقيه ج ٢ ص ٤٨ . وفي الفروع ج ١ ص ١٨٩ والتهذيب ج ١ ص ٤٣٥ ويؤخذ الصبي ، وفي الجميع ، اذا راهاق ، بدل ، اذا بلغ سبع سنين ، نعم ذلك في الفقه الرضوي

(٤) المغني ج ٣ ص ١٤٩ والمحلى ج ٦ ص ٢٤٧ ونيل الاوطار ج ٤ ص ٢٣٧ وبداية المجتهد ج ١ ص ٢٨٥ ولم اقف ما في حضرتي من كتب العامة على وجوب الصوم في المرض نعم في الفقه على المذاهب الاربعة قسم العبادات ص ٤٥٦ عن الشافعية =

فعليه القضاء فان الله تعالى يقول : فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر (١) فهذا تفسير الصيام ، . انتهى .
أقول : وسيأتى تحقيق القول فى كل من هذه الأشياء المعدودة هنا فى محله ان شاء الله تعالى .

قال المحدث الكاشانى فى كتاب الوافى بعد نقل حديث الزهرى : بيان - محمد ابن مسلم بن شهاب الزهرى راوى هذا الحديث وان كان خصيصاً بعمل بن الحسين (عليهما السلام) وكان له ميل ومحبة إلا انه لما كان من العامة وفقهائهم اجل عليه السلام معه فى الكلام ولم يذكر له صيام السنة ولا صيام الترغيب لعدم اشتهاى خصوصهما بين العامة ، وما زعمته العامة من صيام الترغيب والسنة سماه عليه السلام بالذى فيه الخيار لصاحبه نهيهاً له على عدم الترغيب فيه فان اكثره من ما ترك صيامه أولى وصيام بعضه شرائط كما يأتى فى الأخبار انشاء الله تعالى (٢) قوله عليه السلام : « أن ينفرد الرجل بصيامه ، اضافة الى الفاعل وانفراده به عبارة عن افراده عن سائر أيام شعبان بالصيام فانه مظنة لاعتقاده وجوبه وكونه من شهر رمضان ، أو المراد انفراده من بين جمهور الناس بصيامه من شهر رمضان مع عدم ثبوت كونه منه ، يدل على هذا حديث الزهرى الآتى فى باب صيام يوم الشك فى هذا المعنى فانه نص فيه وهو يعينه هذا الحديث إلا انه أورد به باين من هذا ، ويأتى تمام تحقيق هذا المقام فى ذلك الباب مع معنى قوله عليه السلام : « وأمرنا به أن نصومه مع صيام شعبان ، ان شاء الله تعالى . انتهى .
أقول : والظاهر ان الرضا عليه السلام جرى على ذلك فى الكتاب المذكور تقيده .

الثالثة - لا ريب ان الصوم من أفضل الطاعات وأشرف العبادات اذا وقع على الوجه المأمور به ، ولو لم يكن فيه إلا الارتقاء من حضيض حظوظ النفس = لا يجوز الفطر للصحيح الذي يظن بالصوم حصول المرض . إلا ان هذا يرجع الى اعتبار المرض بالفعل

(١) سورة البقرة الآية ١٨١ (٢) ارجع الى الاستدراكات فى آخر الكتاب

البهيمة الى ذروة التشبه بالملائكة الروحانية لكفى به فضلاً ومقبلة ، وقد استفاضت الاخبار بفضله :

فروى ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح أو الحسن بإبراهيم عن زرارة عن أبي جعفر (١) قال : « بنى الاسلام على خمسة أشياء : على الصلاة والزكاة والحج والصوم والولاية » وبهذا المضمون اخبار عديدة (٢) .

وروى عمرو بن جميع (٣) قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) قال قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في حديث طويل : الصيام جنة من النار » .

وروى حفص بن غياث (٤) قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول ان شهر رمضان لم يفرض الله صيامه على أحد من الامم قبلنا . فقلت له فقال الله عز وجل : يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم (٥) ؟ قال إنما فرض الله صيام شهر رمضان على الأنبياء دون الامم ففضل به هذه الامة وجعل صيامه فرضاً على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وعلى امته » .

وروى في الفقيه عن أبي عبد الله (عليه السلام) مرسلاً وفي الكافي مسنداً (٦) قال : « أوحى الله الى موسى (عليه السلام) ما يمنحك من مناجاتي ؟ فقال يا رب اجلك عن المناجاة لخلاف فم الصائم . فأوحى الله اليه يا موسى لخلاف فم الصائم عندي أطيب من ريح المسك » .

وروى في الفقيه عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٧) قال : « للصائم فرحتان : فرحة عند افطاره وفرحة عند لقاء ربه » .

وروى فيه عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) (٨) قال : « قال الله الصوم لي وأنا اجزي به » .

(١) و(٣) و(٦) و(٧) و(٨) الوسائل الباب ١ من الصوم المنسوب

(٢) الوسائل الباب ١ من مقدمة العبادات

(٤) الوسائل الباب ١ من احكام شهر رمضان (٥) سورة البقرة الآية ١٨٠

ج ١٣ { الاشكال في حديثي الكنفاني والفقيه والجواب عنه } - ٩ -

وروى في الكافي عن الكنفاني عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « ان الله تبارك وتعالى يقول الصوم لي وأما أجرى عليه » .
وروى الصدوق في الفقيه عن الصادق عليه السلام (٢) قال : « نرم الصائم عبادة وصحته تسبيح وعمله متقبل ودعاؤه مستجاب » .
وروى في الكافي مسنداً والفقيه مرسل (٣) قال : « قال ابو عبدالله عليه السلام من صام لله يوماً في شدة الحر فاصابه ظمأ وكل الله به الف ملك يمسحون وجهه ويبشرونه حتى اذا أفطر قال الله تعالى : ما أطيب ريحك وروحك ملائكتي اشهدوا اني قد غفرت له » .

وروى في الفقيه (٤) قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما من صائم يحضر قوماً يطعمون إلا سبحت له اعضاؤه وكانت صلاة الملائكة عليه وكانت صلاتهم استغفاراً ، الى غير ذلك من الاخبار التي يضيق عن ذكرها المقام .
الرابعة - قد أورد ههنا سؤال مشهور على حديثي الكنفاني والفقيه المتقدمين المتضمنين للحديث القدسي وقوله عز وجل : « الصوم لي وأما أجرى عليه » ، بان كل الاعمال الصالحة لله فما وجه تخصيصاته له تبارك وتعالى ؟

واجيب بوجوه : الاول - انه اختص بترك الشهوات والملاذ في الفرج واليطن وذلك أمر عظيم يوجب التشريف . وعورض بالجهد فان فيه ترك الحياة فضلاً عن الشهوات ، وبالحج فان فيه الاحرام ومحظوراته كثيرة .

الثاني - ان الصوم يوجب صفاء العقل والفكر بواسطة ضعف القوى الشهوانية بسبب الجوع ولذلك قال عليه السلام (٥) « لا تدخل الحكمة جوفاً على طعاماً » ، و صفاء العقل والفكر يوجبان حصول المعارف الربانية التي هي أشرف أحوال النفس الانسانية .

-
- (١) و (٢) الوسائل الباب ٩ من الصوم المندوب
(٣) الوسائل الباب ٣ من الصوم المندوب (٤) الوسائل الباب ٩ من آداب الصائم .
(٥) ارجع الى الاستبصار كات في آخر الكتاب

ورد بان سائر العبادات اذا واظب عليها المكلف اُورثت ذلك خصوصاً الجهاد ، قال الله تعالى : « والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا » (١) وقال الله تعالى : « اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته ويجعل لكم نوراً تمشون به » (٢) .
الثالث - ان الصوم أمر خفي لا يمكن الاطلاع عليه فلذلك شرف بخلاف الصلاة والحج والجهاد وغيرها من الأعمال . وعرض بان الايمان والاخلاص وافعال القلوب خفية مع ان الحديث تناول لها . ويمكن دفعه بتخصيص الأعمال بافعال الجوارح لانه المتبادر من اللفظ .

وقال بعض المحققين هب ان كل واحد من هذه الاجوبة مدخول بما ذكر فلم لا يكون مجموعها هو الفارق فان هذه الامور لا تجتمع في غير الصوم . وهو جيد .
الخامسة - في علة فرض الصوم ، روى الصدوق في الصحيح عن هشام بن الحكم (٣) ، انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن علة الصيام فقال إنما فرض الله الصيام ليستوى به الغنى والفقير وذلك ان الغنى لم يكن ليجد مس الجوع فيرحم الفقير لأن الغنى كلما أراد شيئاً قدر عليه فاراد الله أن يسوى بين خلقه وأن يذيق الغنى مس الجوع والألم ليرقى على الضعيف ويرحم الجائع ، ورواه في كتاب العمال عن هشام ابن الحكم (٤) وزاده ثم سألت ابا الحسن عليه السلام فاجابني بمثل جواب ابيه ، .

وباسناده عن صفوان بن يحيى عن موسى بن بكر عن زرارة عن الصادق عليه السلام (٥) قال : « لكل شئ زكاة وزكاة الأجسام الصيام » .

وباسناده عن محمد بن سنان عن ابي الحسن الرضا عليه السلام في ما كتب اليه من جواب مسأله (٦) « علة الصوم لعرفان مس الجوع والعطش ليكون ذليلاً مستكيناً ما جوراً محتسباً صابراً ، ويكون ذلك دليلاً له على شدائد الآخرة مع ما فيه من الانكسار له عن الشهوات واعظاً له في العاجل دليلاً على الآجل ليعلم شدة مبلغ ذلك من أهل

(١) سورة العنكبوت الآية ٧٠ . (٢) سورة الحديد الآية ٢٤

(٣) (٤) (٥) (٦) الرسائل الباب ٦ من وجوب الصوم ونيته

الفقر والمسكنة في الدنيا والآخرة .

وباسناده عن حمزة بن محمد (١) أنه كتب الى أبي محمد عليه السلام لم فرض الله الصوم ؟ فورد في الجواب ليجد الغنى من الجوع فيمن على الفقير ، ورواه الكليني مثله (٢) إلا أنه قال : « ليجد الغنى مضض الجوع فيحنو على الفقير » .

وروى في الفقيه عن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام (٣) قال : « جاء نفر من اليهود الى رسول الله صلى الله عليه وآله فسأله أعلمهم عن مسائل فكان في ما سأله أنه قال له لآى شئ فرض الله عز وجل الصوم على امتك بالنهار ثلاثين يوماً وفرض الله على الامم اكثر من ذلك ؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله ان آدم عليه السلام لما أكل من الشجرة بقي في بطنه ثلاثين يوماً ففرض الله على ذريته ثلاثين يوماً الجوع والعطش والذي يأكلونه بالليل تفضل من الله عليهم وكذلك كان على آدم ففرض الله ذلك على امتي . ثم تلا هذه الآية : « كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون » اياماً معدودات » (٤) قال اليهودى صدقت يا محمد صلى الله عليه وآله فما جزاء من صامها ؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله ما من مؤمن يصوم شهر رمضان احتساباً إلا أوجب الله له سبع خصال : اولها يذوب الحرام في جسده ، والثانية يقرب من رحمة الله ، والثالثة يكون قد كفر خطيئة أبيه آدم ، والرابعة يهون الله عليه سكرات الموت ، والخامسة امان من الجوع والعطش يوم القيامة ، والسادسة يعطيه الله براءة من النار ، والسابعة يطعمه الله من طيبات الجنة . قال صدقت يا محمد صلى الله عليه وآله .

السادسة - في آداب الصائم ، روى الكليني في الحسن عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (٥) قال : « اذا صمت فليصم سمعك وبصرك وشعرك وجلدك ... وعدد

(١) و (٢) الوسائل الباب ١ من وجوب الصوم ونيته -

(٣) الوسائل الباب ١ من أحكام شهر رمضان

(٤) سورة البقرة الآية ١٨٠ و ١٨١

(٥) الوسائل الباب ١١ من آداب الصائم

أشياء غير هذا . وقال لا يكون يوم صومك كيوم فطرك .

وعن جراح المدائني عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « ان الصيام ليس من الطعام والشراب وحده . ثم قال : قالت مريم ، اني نذرت للرحمان صوماً ، (٢) أى صمتاً فاذا صمت فاحفظوا ألسنتكم وعضوا ألبصاركم ولا تنازعوا ولا تحاسدوا . قال : وسمع رسول الله ﷺ امرأة تسب جارية لها وهي صائمة فدعا رسول الله ﷺ بطعام فقال لها كلّي فقالت اني صائمة فقال كيف تكونين صائمة وقد سببت جاريته ؟ ان الصوم ليس من الطعام والشراب . قال : وقال ابو عبد الله عليه السلام إذا صمت فليصم سمعك وبصرك من الحرام والقبيح ودع المرأة واذى الخادم وليكن عليك وقار الصائم ولا تجعل يوم صومك كيوم فطرك . »

وعن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « قال رسول الله ﷺ لجابر بن عبد الله الانصاري يا جابر هذا شهر رمضان من صام نهاره وقام ورداً من ليله وعف بطنه وفرجه وكف لسانه خرج من ذنوبه كخروجه من الشهر . فقال جابر يا رسول الله ﷺ ما أحسن هذا الحديث فقال رسول الله ﷺ يا جابر ما أشد هذه الشروط . »

وعن مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله عن آبائه (عليهم السلام) (٤) قال : « قال رسول الله ﷺ ما من عبد صائم يشتم فيقول اني صائم سلام عليك لا اشتهك كما تشتمني إلا قال الرب تبارك وتعالى استجار عبدي بالصوم من شر عبدي فله اجرته من النار . »

وفي كتاب الفقه الرضوي (٥) : واعلم رحمك الله ان الصوم حجاب ضربه الله

(١) الوسائل الباب ٩١ من آداب الصائم (٢) سورة مريم الآية ٢٨

(٣) الوسائل الباب ١١ من آداب الصائم . والرواية عن أبي جعفر (ع)

(٤) الفروع ج ١ ص ١٨٧ وفي الوسائل الباب ٩٢ من آداب الصائم

(٥) ص ٢٣

عز وجل على الألسن والاسماع والآبصار وسائر الجوارح حتى يستتر به من النار وقد جعل الله على كل جراحة حقاً للصائم فمن أدى حقها كان صائماً ومن ترك شيئاً منها نقص من فضل صومه بحسب ما ترك منها .

السابعة - قد اختلف في رمضان فقيل انه علم للشهر كرجب وشعبان ومنع من الصرف للعامة والآف والنون ، وقيل انه اسم من أسماء الله تعالى ، وعلى هذا فمعنى شهر رمضان شهر الله .

ويدل عليه ما رواه في الكافي عن هشام بن سالم في الصحيح عن سعد عن أبي جعفر (١) قال : «كنا عنده ثمانية رجال فذكرنا رمضان فقال لا تقولوا هذا رمضان ولا ذهب رمضان ولا جاء رمضان فان رمضان اسم من أسماء الله عز وجل لا يجي ولا يذهب وإنما يجي ويذهب الزائل ولكن قولوا شهر رمضان فان الشهر مضاف الى الاسم والاسم اسم الله عز وجل وهو الشهر الذي أنزل فيه القرآن جعله مثلاً وعبداً ، ورواه الصدوق بإسناده عن البرزطي عن هشام بن سالم عن سعد الخفاف (٢) ورواه سعد بن عبد الله في كتاب بصائر الدرجات عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن هشام بن سالم عن سعد بن طريف مثله (٣) .

وروى في الكافي أيضاً عن غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله ع (عليه السلام) (٤) قال : «قال أمير المؤمنين لا تقولوا رمضان ولكن قولوا شهر رمضان فانكم لا تدرون ما رمضان ، ورواه الصدوق في الفقيه عن غياث مثله (٥) وكذا رواه في كتاب معاني الأخبار والذي قبله أيضاً (٦) .

وقال الفيومي في كتاب المصباح المنير : قال بعض العلماء يكره أن يقال جاء رمضان وشبهه اذا اريد به الشهر وليس معه قرينة تدل عليه وإنما يقال جاء شهر رمضان ، واستدل بحديث (٧) لا تقولوا رمضان فان رمضان اسم من أسماء الله تعالى

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ١٩ من احكام شهر رمضان

(٧) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢٠١ و ٢٠٢

ولكن قولوا شهر رمضان ، وهذا الحديث ضعفه البيهقي وضعفه ظاهر لأنه لم ينقل عن أحد من العلماء ان رمضان من أسماء الله تعالى فلا يعمل به . والظاهر جوازه من غير كراهة كما ذهب اليه البخارى وجماعة من المحققين لأنه لم يصح في الكراهة شئ* وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة ما يدل على الجواز مطلقاً كقوله (١) : إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وصفدت الشياطين ، وقال القاضى عياض : وفى قوله : إذا جاء رمضان ، دليل على جواز استعماله من غير لفظ شهر خلافاً لمن كرهه من العلماء . انتهى .

وفيه دلالة على ان الحديث بذلك مروي من طرقهم أيضاً ولكن بمضمون حكم بضعفه . وكيف كان فهو مرغوب عنه بعد ورود الأخبار عندنا بذلك . وما ورد في بعض أخبارنا أيضاً من ذكره مجرداً عن الشهر محمول على الجواز وهو لا ينافى الكراهة .

ويؤيد ما قلناه ما نقله في كتاب مجمع البحرين عن الأزهري قال : العرب تذكر الشهور كلها مجردة من لفظ شهر إلا شهرى ربيع ورمضان .

قال شيخنا الشهيد (قدس سره) في كتاب نكت الارشاد : فائدة - نعى عن التلغظ بـرمضان بل يقال شهر رمضان في أحاديث من أجودها ما أسنده بعض الفضائل الى الكاظم عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) (٢) قال : لا تقولوا رمضان فانكم لا تدرون ما رمضان فن قاله فليصدق وليصم كفارة لقوله ولكن قولوا كما قال الله عز وجل شهر رمضان ، (٣) . انتهى .

أقول : ما نقله (قدس سره) من الخبر قد نقله السيد السعيد ذو المقامات

-
- (١) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢٠٢ واللفظ فيه وفى المصباح : إذا جاء ، ولذا أوردناه كذلك وان كان الوارد فى رواية : إذا دخل ، كما ذكر ذلك فى المجموع ج ٦ ص ٢٤٨
- (٢) الوسائل الباب ١٩ من أحكام شهر رمضان
- (٣) سورة البقرة الآية ١٨٧ .

والكرامات رضى الدين بن طاووس في كتاب الاقبال عن كتاب الجعفریات وهى الف حديث باسناد واحد الى مولانا موسى بن جعفر السكاظم رحمه الله (١) والظاهر ان الكفارة فيه محمولة على الاستحباب وتغليظ الكرامة لما ثبت فى كثير من الاخبار من وروده مجرداً عن لفظ شهر .

ثم انه على تقدير ما هو المشهور من انه اسم للشهر فقد اختلفوا فى اشتقاقه فمن الخليل (رحمه الله) انه من الرمش بسكون الميم وهو مطر يأتى وقت الحريف يظهر وجه الارض من الغبار ، سمي الشهر بذلك لانه يظهر الابدان عن أوضاع الاوزار . وقيل من الرمش بمعنى شدة الحر من وقع الشمس ، قال الزمخشري فى الكشف : رمضان مصدر رمض اذا احترق من الرضاء . سمي بذلك اما لارتماضهم فيه من حر الجوع كما سموه نائماً لانه كان ينتقم أى يزعمهم لشدته عليهم أو لأن الذنوب ترمض فيه أى تحترق . وقيل انهم لما نقلوا أسماء المشهور عن اللغة القديمة سموها بالازمنة التى وقعت فيها فوافق الشهر أيام رمض الحر فسمى بذلك .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان البحث فى هذا الكتاب يقع فى مقاصد ثلاثة : المقصد الأول - فى بيان الصوم وما يتحقق به وما يفسده ومن يصح منه والكفارة المترتبة على الافساد :

وفيه مطالب : المطلب الأول - فى النية والكلام فيها يقع فى مواضع : الأول - لا ريب فى وجوبها إذ لا عمل إلا بنية ، والأمر فيها عندنا سهل كما قدمناه فى كتاب الطهارة . والكلام فى كونها شرطاً أو شطراً لا ثمرة فيه لأن القدر المطلوب هو اعتبار النية فى الصوم بحيث يبطل بتركها عمداً أو سهواً وهو ثابت على كل من التقديرين . ولم يقم لنا دليل على اعتبار ما ذكره فيها من القيود فى هذا المقام ولا غيره زائداً على القرينة له عز وجل الآيات والروايات الصريحة فى توقف محبة العبادة على ذلك (٢) .

(١) الوسائل الباب ١٩ من أحكام شهر رمضان

(٢) اما الآيات فكقوله تعالى فى سورة البينة الآية ١٠ : وما أمروا إلا ليعبدوا =

- ١٦ - (هل يعتبر في صوم شهر رمضان نية كونه منه ؟) ج ١٣

وقد وقع الخلاف هنا في مواضع ثلاثة : أحدها - أنه هل يكفي في شهر رمضان نية أنه يصوم غداً متقرباً من غير اعتبار نية التعيين بكونه من شهر رمضان أم لا بد من نية التعيين ؟ قولان أولها منقول عن الشيخ وبه صرح جملة من الأصحاب منهم - المحقق والعلامة في جملة من كتبه ، ونقل عن بعض الأصحاب الثاني .
احتج المحقق على ما اختاره بأن المراد من نية التعيين وقوع الفعل بها على أحد وجهيه فإذا لم يكن للفعل إلا وجه واحد استغنى عن نية التعيين كرد الوديعة وتسليم الامانات ، قال ويمكن أن يحتج عليه بقوله تعالى : « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » (١) فإذا حصل مع نية التقرب فقد حصل الامتثال وكان ما زاد منقياً .
واعترض عليه بما حاصله ان امتثال الامر فرع تعقل المأمور ان الامر أمره بذلك الفعل فإذا لم يعتقد ان الصوم غداً من ما أمر الشارع بالاتيان به فيه لم يكن ممثلاً للتكليف بالصوم غداً ، ونحن لا نعي بالتعيين سوى هذا إذ به يتعين كونه من رمضان .

أقول : وعندي في هذا الخلاف - والبحث الذي أطالوا به الكلام من ما ذكرنا وما أعرضنا عن نقله في هذا المقام من أصله - نظر فانهم ان أرادوا بهذه النية التي اختلفوا في اشتراط التعيين فيها وعدمه ما هو عبارة عن التصوير للفكرى - والحديث النفسى الذى يترجمه قوله الصائم « أصوم غداً من شهر رمضان قربة الى الله » كما ذكروه في الصلاة والطهارة ونحوهما من التصوير المشتمل على القيود التي ذكروها - فهذا ليس هو النية كما حققناه في كتاب الطهارة بما لا مزيد عليه ، وان أريد بالنية هو المعنى الذى حققناه ثمة وأوضحناه - من أنه القصد البسيط الذى لا يكاد

الله مخلصين له الدين ، وقوله تعالى في سورة الزمر الآية ١٧ : « قل الله اعبد مخلصاً له ديني ، وأما الروايات فكالروايات الدالة على توقف العمل على النية وقد أوردتها في الوسائل في الباب ٥ من مقدمة العبادات وفي ابواب متفرقة منها . الباب ٢ من وجوب الصوم ونيته .

(١) سورة البقرة الآية ١٨٢

ج ١٣ (هل يشترط في نية صوم النذر المعين قصد التعيين؟) - ١٧ -

ينفك عنه عاقل عند ارادة الفعل وانه أمر جبلي لو كاف الله بعدهم لكان تكليفاً بما لا يطاق - فهذا الكلام لا معنى له ، وذلك لأن التكليف بصيام شهر رمضان من الضروريات الدينية ، وحينئذ فكل مكلف دخل عليه هذا الشهر وبادر الى صيامه قربة الى الله تعالى فان تعين كونه من شهر رمضان أمر لا يتصور انفكاكه عنه ولا خلوه منه حتى يصح أن يكون مطرحاً للخلاف بانه لو صام مع عدم تعيين كونه من شهر رمضان هل يصح صومه أم لا من ما يؤذن بانه يمكن الاتيان بالصيام مع عدم اعتقاد كونه من شهر رمضان . نعم يمكن فرض ذلك نادراً ممن عرض له السهو عن كونه في شهر رمضان وهو خارج عن محل المسألة وغير صالح لمطرح الخلاف .

وثانيها - انهم اختلفوا ايضاً في انه هل يشترط في نية صوم النذر المعين قصد التعيين ام لا ؟ فنقل عن المرتضى وابن ادريس الثاني وقواه العلامة في المنتهى واعتمده في المدارك ، وقيل بالأول وهو منقول عن الشيوخ وجماعة واختاره في المختلف .

حجة القول الثاني انه زمان تعين بالنذر للصوم فكان كشهر رمضان ، واختلافهما باصالة التعيين وعرضيته لا يقتضى اختلافهما في هذا الحكم .

واحتج في المختلف على القول الأول بانه زمان لم يعينه الشارع في الأصل للصوم فافتقر الى التعيين كالنذر المطلق . وبان الأصل وجوب التعيين اذ الأفعال إنما تقع على الوجوه المقصودة ، ترك ذلك في شهر رمضان لأنه زمان لا يقع فيه غيره فيبقى الباقي على الاصالة .

ورد الأول بانه مصادرة على المطلوب وإلحاقه بالنذر المطلق قياس مع العارق والثاني بمنع اصالة الوجوب ، ولأن الوجه الذي لأجله ترك العمل بالأصل الذي ذكره في صوم شهر رمضان آت في النذر المعين ، فانه ان اريد بعدم وقوع غيره فيه استحالة عقلا كان منفيماً فيها وان اريد امتناعه شرعاً كان ثابتاً فيها .

أقول : لا يخفى ايضاً ان هذا الخلاف إنما يجري في النية التي هي عبارة عن ذلك التصوير الفكري والحديث النفسي الذي أشرنا اليه وبيننا انه ليس هو النية

١٨ - (هل يعتبر في الصوم قصد الوجه ؟ - وقت النية) ج ١٣

حقيقة ، واما النية بالمعنى الذى حققناه فانه لا معنى لهذا الكلام بالسكينة ، فان من نذر صوماً معيناً ثم قصد الاتيان بذلك فانه لا ريب في حصول التعمين عنده ، بل لو أراد الصوم على الوجه المذكور من غير التعمين لم يتيسر له ولهذا عد في تكليف ما لا يطاق من حيث انه جبلى لا يمكن الانفكاك عنه مع القصد المذكور إلا أن يكون ساهياً أو ذاهلاً وهو خارج عن محل البحث .

وثالثها - انه هل يعتبر نية الوجه من الوجوب أو الندب ؟ قولان وظاهر جماعة ممن قال باعتبار نية الوجه سقوطه هنا من حيث عدم امكان وقوع شهر رمضان بنية الندب للكلف به فلا يحتاج الى التمييز عنه . إلا أن يقال بوجوب ايقاع الفعل بوجهه من وجوب أو ندب كما ذكره المتكلمون فيجب ذلك وان لم يكن مبرراً .

قال في المسالك بعد ذكر ذلك : ولا ريب ان اضافة الوجوب الى القرابة احوط وضم التعمين اليهما أفضل والتعرض للاداء مع ذلك اكمل . انتهى . وفيه نظر وتحقيق البحث في المسألة قدمه مستوفى في كتاب الطهارة .

هذا في ما كان متعيناً واما غيره كالتقصاء والنذر المطلق والكفارة والنافلة فقد صرحوا بانه لا بد من التعمين لوقوعه على وجوه متعددة فاتفقوا الى نية التعمين ايتيمز المنوى عن غيره . قال في المعتمد : وعلى ذلك فتوى الاصحاب .

أقول : ما ذكروه هنا متجه لا إشكال فيه لأن الفعل الواحد الواقع على انحاء متعددة لا ينصرف الى أحدها إلا بقصدته ونيته ولكن يكفي في ذلك تعينه باول القصد الى ايقاعه ولا يحتاج بعده الى تصوير ولا حديث في النفس كما هو النية المشهورة بينهم .

الثاني - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) انه لا بد من ايقاع النية ليلا في أوله أو آخره ، وبعبارة اخرى لا بد من حصولها عند أول جزء من الصوم أو تبييتها ، لأن الاخلاص بكل من الأمرين يقتضي مضي جزء من الصوم بغير نية

فيفسد لقوات شرطه والصوم لا يتبعض . ولو نسيها ليلاً جددتها ما بينه وبين الزوال فلو زالت الشمس زال محلها .

وقال ابن أبي عقيل : يجب على من كان صومه فرضاً عند آل الرسول (عليهم السلام) أن يقدم النية في اعتقاد صومه ذلك من الليل . وهو ظاهر في وجوب تبييتها ، ويمكن حمله على تعذر المقارنة بها فإن الطلوع لا يعلم إلا بعد وقوعه فتقع النية بعده وهو يستلزم فوات جزء من النهار بغير نية .

وقال ابن الجنيد : ويستحب للصائم فرضاً وغير فرض أن يبيت الصيام من الليل لما يريد به ، وجائز أن يبتدىء بالنية وقد بقي بعض النهار ويحتسب به من واجب إذا لم يكن أحدث ما ينقض الصيام ، ولو جعله تطوعاً كان أحوط . وظاهره جواز تجديد النية في الفرض وغيره بعد الزوال مع الذكر والنسيان ، وحمل كلامه على أن مراده بالفرض غير المعين وإلا فهو باطل .

وقال المرتضى (رضي الله عنه) : ووقت النية في الصيام الواجب من قبل طلوع الفجر إلى قبل زوال الشمس . فإن كان مراده بالامتداد إلى وقت الزوال ما هو أعم من وقت الاختيار والاضطرار ليخص الامتداد إلى الزوال بالناسي ونحوه فهو صحيح وإلا فهو مشكل . وظاهر الدليل الذي نقله عنه في المختلف هو أن مراده الامتداد ولو للدخار حسب ما سيأتي في قضاء شهر رمضان ، وحينئذ فيكون كلامه مخالفاً لما عليه الأصحاب في المسألة .

وأما أن الناسي للنية ليلاً يجدها ما بينه وبين الزوال فقال المحقق في المعتبر والعلامة في التذكرة والمنتهى أنه موضع وفاق بين الأصحاب .

واستدلوا عليه بما روى (١) أن ليلة الشك أصبح الناس لجاء أعرابي إلى النبي

(١) لم أقف حتى كتب الحديث للعامة على حديث بهذا اللفظ والمضمون وقد نقل البيهقي في السنن ج ٤ ص ٢١١ و ٢١٢ عدة أحاديث في هذا الموضوع : أولها عن عكرمة عن ابن عباس وهو يتضمن شهادة الأعرابي الواحد وفي آخره قال (ص) يا بلال أذن في =

فشهد برؤية الهلال فامر النبي ﷺ منادياً ينادى من لم يأكل فليصم ومن أكل فليمسك ، قال في المنتهى فإذا جاز مع العذر وهو الجمل بالحلال جاز مع النسيان

الناس أن يصوموا غدا ، والثاني أيضا عن عكرمة عن ابن عباس وقد تضمن يحيى الاعرابي ليلة هلال رمضان وفي آخره : فنادى ان صوموا . والثالث عن عكرمة ، انهم شكوا في هلال رمضان مرة فارادوا أن لا يقوموا ولا يصوموا فجاء اعرابي من الحرة فشهد انه رأى الهلال فأتى النبي ﷺ الى ان قال فامر (ص) بلالا فنادى في الناس أن يقوموا وان يصوموا ، ثم قال البيهقي : قال ابو داود : ورواه جماعة عن سمك عن عكرمة برسلا ولم يذكر القيام احد إلا حماد بن سلمة . ثم نقل من كتاب المستدرک لابن عبد الله الحافظ نفس الحديث بطريق ينتهي الى حماد بن سلمة عن سمك عن عكرمة عن ابن عباس . والرابع يتضمن رؤية ابن عمر الهلال واخبره رسول الله (ص) وانه صام وأمر الناس بصيامه ، والخامس يتضمن رؤية الهلال بعد رسول الله (ص) والسادس عن فاطمة بنت الحسين يتضمن الشهادة عند علي (ع) . هذه أحاديث الباب . ولم يتعرض للحديث في كتبهم الفقهية في مقام التعرض لوجوب الامساك وعدمه في يوم الشك لو ظهر انه من شهر رمضان نهراً والحديث المنقول في المتن من المعتبر يشبه ان يكون هو الحديث الثالث الذي نقلناه من غير طريق حماد بن سلمة إلا ان الحديث من غير هذا الطريق مشعر ايضاً بان دعوى الرؤية كانت في الليل إذ لم يشتمل على النداء بان من لم يأكل فليصم ومن أكل فليمسك . فالحديث المذكور بهذا المضمون لا وجود له في ما حضرنى من كتب الحديث والفقه للعامة كما لا وجود له في كتب الحديث للخاصة . نعم النداء بالنحو المذكور فيه وارد في صوم عاشوراء بطريق العامة وقد نقل الاحاديث في هذا الموضوع في السنن ج ٤ ص ٢٨٨ باب (من زعم ان صوم عاشوراء كان واجباً ثم نسخ وجوبه) وفي أحدهما انه (ص) أمر رجلاً من أسلم ان اذن في الناس ان من أكل فليصم ببقية يومه ومن لم يكن اكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء ، وفي آخر : انه (ص) أرسل صبيحة عاشوراء الى قرى الانصار التي حول المدينة ان من كان أصبح صائماً فليتم صومه ومن كان أصبح مفطراً فليصم ببقية يومه . وكيف كان فلا يخفى ان الاحاديث الثلاثة الاولى التي نقلناها من السنن في موضوع الشهادة بهلال شهر رمضان تضمنت سؤال النبي (ص) من الشاهد الشهادة بالتوحيد والنبوة واجابة الشاهد بالاثبات .

قال في المدارك : ويمكن أن يستدل عليه بفحوى ما دل على انعقاد الصوم من المريض والمسافر إذا زال عندهما قبل الزوال ، واصالة عدم اعتبار تبين النية مع النسيان .

وربما استدل على ذلك أيضاً بحديث (١) «رفع عن امتي الخطأ والنسيان ، فان إيجاب القضاء يقتضى عدم رفع النسيان .

أقول . لم أقف في هذا المقام على نص من الأخبار وهذه الأدلة كلها لا تخلو من شوب الاشكال الموجب لعدم الاعتماد عليها في تأسيس حكم شرعى ، اما الرواية المذكورة فالظاهر انها من طريق الجمهور فانى لم أقف عليها فى شئ من الاصول ، ومع هذا فهى مختصة بالجاهل والمساواة ممنوعة ، على انها لا تقتضى تعديد الحكم بالزوال كما هو المدعى بل هى اعم وهم لا يقولون به . واما الاستدلال بفحوى ما ذكر فهو متوقف على ثبوت العلة وأولويتها فى الفرع وهو ممنوع ، على ان الدليل المشار اليه إنما ورد فى المسافر واما المريض فلم يرد فيه نص بذلك كما سياتى بيانه فى محله وانما ذكر الأصحاب ذلك واستدلوا عليه ببعض الأدلة الاعتبارية . واما اصالة عدم اعتبار تبين النية ففيه ان الأصل يرتفع بما دل على اعتبار النية فى صحة العبادة كلاً أو بعضاً . واما حديث «رفع عن امتي ، فالظاهر ان المراد منه رفع المؤاخذه والعقاب ولا دلالة فيه على عدم القضاء . وبالجملة فالمسألة لا تخلو من شوب الاشكال اذا عرفت ذلك فاعلم ان ما تقدم انما هو بالنسبة الى الواجب المعين واما الواجب الغير المعين كالقضاء والنذر المطلق فقد قطع الأصحاب بان وقت النية فيه يستمر من الليل الى الزوال اذا لم يفعل المنافى نهائياً .

ويدل عليه أخبار كثيرة : منها - ما رواه الكليني فى الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابن الحسن عليه السلام (٢) « فى الرجل يبدو له بعد ما يصبح ويرتفع النهار

(١) الوسائل الباب ٣٠ ن الحلال الواقع فى الصلاة والباب ٥٦ من جهاد النفس

(٢) الوسائل الباب ٢ من وجوب الصوم ونيته

في صوم ذلك اليوم ليقضيه من شهر رمضان ولم يكن نوى ذلك من الليل ؟ قال : نعم ليصمه وليعتد به اذا لم يكن أحدث شيئاً .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « من أصبح وهو يريد الصيام ثم بدا له أن يفطر فله أن يفطر ما بينه وبين نصف النهار ثم يقضى ذلك اليوم ، فان بدا له أن يصوم بعد ما ارتفع النهار فليصم فانه يحسب له من الساعة التي نوى فيها . »

وعن عبدالرحمان بن الحجاج في الصحيح (٢) قال : « سألته عن الرجل يقضى رمضان أنه أن يفطر بعد ما يصبح قبل الزوال اذا بدا له ؟ فقال اذا كان نوى ذلك من الليل وكان من قضاء رمضان فلا يفطر ويتم صومه . قال : « سألته عن الرجل يبدو له بعد ما يصبح ويرفع النهار أن يصوم ذلك اليوم ويقضيه من رمضان وان لم يكن نوى ذلك من الليل ؟ قال نعم يصومه ويعتد به اذا لم يحدث شيئاً . »

وعن هشام بن سالم في الصحيح عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « قلت له الرجل يصبح ولا ينوى الصوم فاذا تعالى النهار حدث له رأى في الصوم ؟ فقال ان هو نوى الصوم قبل أن تزول الشمس حسب له يومه وان نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذي نوى . »

وعن الحلبي في الصحيح أو الحسن عن أبي عبدالله عليه السلام (٤) قال : « سألته عن الرجل يصبح وهو يريد الصيام ثم يبدو له فيفطر ؟ قال هو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار . قلت هل يقضيه إذا أفطر ؟ قال نعم لأنها حسنة أراد أن يعملها فليتمها قلت : فان رجلاً أراد ان يصوم ارتفاع النهار يصوم ؟ قال نعم . »

وروى الشيخ في القوي عن صالح بن عبدالله عن أبي ابراهيم عليه السلام (٥) قال : « قلت له : رجل جعل لله عليه صيام شهر فيصبح وهو ينوى الصوم ثم يبدو له

(١) و (٢) التهذيب ج ١ ص ٤٠٥ وفي الوسائل الباب ٤ من وجوب الصوم ونيته

(٣) و (٤) الوسائل الباب ٢ من وجوب الصوم ونيته

(٥) الوسائل الباب ٤ من وجوب الصوم ونيته

فيفطر ويصبح وهو لا ينوى الصوم فيبدو له فيصوم ؟ فقال هذا كله جائز .
وعن عبد الرحمن بن الحجاج في الموثق والصحيح (١) قال : « سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن الرجل يصبح ولم يطعم ولم يشرب ولم ينو صوماً وكان عليه يوم من شهر رمضان أنه أن يصوم ذلك اليوم وقد ذهب عامة النهار ؟ قال نعم له أن يصوم ويمتد به من شهر رمضان » .

وعن أحمد بن محمد بن أبي نصر في الصحيح عن من ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « قلت له الرجل يكون عليه القضاء من شهر رمضان ويصبح فلا يأكل الى العصر أيجوز أن يجعله قضاء من شهر رمضان ؟ قال نعم » .

وعن ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « سئل عن رجل طلعت عليه الشمس وهو جنب ثم أراد الصيام بعد ما اغتسل ومضى من النهار ما مضى ؟ قال يصوم ان شاء وهو بالخيار الى نصف النهار » .

وفي الموثق عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام (٤) « عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان يريد أن يقضيها متى يريد ان ينوى الصيام ؟ قال هو بالخيار الى أن تزول الشمس فاذا زالت الشمس فان كان نوى الصوم فليصم وان كان نوى الافطار فليفطر . سئل فان كان نوى الافطار يستقيم أن ينوى الصوم بعد ما زالت الشمس ؟ قال لا » .

وتنقيح الكلام في المقام يتوقف على رسم مسائل : الاولى - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) ان منتهى وقت النية في القضاء والنذر المطلق هو زوال الشمس فبعد زوالها يفوت الوقت ، وظاهر كلام ابن الجنيد المتقدم استمرار وقت النية ما بقي من النهار ثم ، واختاره الفاضل الخراساني في الذخيرة .

ويدل على القول المشهور موثقة عمار ورواية عبد الله بن بكير ، ويدل على

(١) و (٢) و (٤) الوسائل الباب ٢ من وجوب الصوم ونيته .

(٣) الوسائل الباب ٢٠ من ما يمسك عنه الصائم

قول ابن الجنيد ظاهر موثقة عبد الرحمن بن الحجاج وصحيحة فان المتبادر من عامة النهار أى أكثره ، ومرسلة احمد بن محمد بن أبي نصر .
وأجاب العلامة في المختلف عن الرواية الأولى باحتمال أن يكون قد نوى قبل الزوال ويصدق عليه انه ذهب عامة النهار على سبيل المجاز . وعن الثانية بالظن بالارسال وباحتمال أن يكون قد نوى صوماً مطلقاً مع نسيان القضاء فحاز صرفة اليه .

ورد الأول بان المتبادر من ذهاب عامة النهار ذهاب أكثره وهو لا يحصل بما قبل الزوال . والثاني بانه ليس فى شئ من الروايات دلالة على الاحتمال الذى ذكره فلا يمكن المصير اليه .

والحق فى المعتبر استدلال المشهور بان الصوم الواجب يجب أن يؤتى به من أول النهار أو بنية تقوم مقام الاتيان به من أوله ، وقد روى أن من صام قبل الزوال حسب له يومه ، ثم نقل رواية هشام بن سالم المتقدمة ، قال وأيد ذلك بما رواه عمار الساباطى ... ثم ساق موثقة عمار المذكورة .

وأنت خير بان صحيحة هشام المشار اليها لا دلالة فيها صريحاً بل ولا ظاهراً على ما ذكره بل الظاهر أن المراد منها إنما هو صوم النافلة لأن قوله فى آخرها « وان نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذى نوى ، لا ينطبق على الواجب وإنما يمكن تطبيقه على النافلة بمعنى ان الفضل الكامل فى صيامها يحصل بالنية قبل الزوال وأما بعده فلا يثاب عليه إلا بمقدار ما بقى من النهار . نعم موثقة عمار ظاهرة فى ما ذهب اليه . والظاهر ان بناء استدلال المحقق بصحيفة هشام المذكورة على حمل قوله : « وان نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذى نوى ، على بطلان الصيام فانه إذا لم يحجب له صيام اليوم كلاً كان باطلاً ، وحساب هذا الجزء الباقي بمعنى اثابته عليه لا يستلزم صحة صيام اليوم كلاً . وبالجمله فالمسألة محل اشكال .

الثانية - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) انه يمتد وقت نية

النافلة أيضاً الى الزوال ، ونقل عن المرتضى والشيخ وجماعة من الأصحاب امتداده الى الغروب ، قال الشيخ (رحمه الله) وتحقيق ذلك أن يبقى بعد النية من الزمان ما يمكن صومه إلا أن يكون انتهاء النية مع انتهاء النهار . وإليه مال الفاضل الخراساني في الذخيرة .

واستدل العلامة على القول المشهور في المختلف بأنه عليه السلام : نفي العمل بغير نية ، (١) ومضى جزء من النهار بغير نية يستلزم نفي حكمه ، ترك العمل به في صورة ما اذا نوى قبل الزوال لمعنى يختص به وهو صيرورة عامة النهار منوياً فيبقى الباقي على الأصل . ولأنه عبادة مندوبة فيكون وقت نيتها وقت نية فرضها كالصلاة ، ويؤيده ما رواه هشام بن سالم في الصحيح ... ثم ساق الرواية كما قدمناها . ثم قال : وترك الاستفصال عقيب اكمال السؤال يدل على تعميم المقال . انتهى .

ويدل على القول الثاني موثقة أبي بصير (٢) قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصائم المتطوع تعرض له الحاجة ؟ قال هو بالخيار ما بينته وبين العصر ، وان مكث حتى العصر ثم بدا له أن يصوم ولم يكن نوى ذلك فله أن يصوم ذلك اليوم ان شاء .

ويدل على ذلك اطلاق صحيحة هشام بن الحكم عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « كان امير المؤمنين عليه السلام يدخل الى أهله فيقول عندكم شيء ؟ وإلا صمت . فان كان عندهم شيء أتوه به وإلا صام » .

وصحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام (٤) قال : « قال علي عليه السلام إذا لم يفرض الرجل على نفسه صياماً ثم ذكر الصيام قبل أن يطعم طعاماً أو يشرب

(١) الوسائل الباب ٥ من مقدمة العبادات والباب ٢ من وجوب الصوم ونيته .

(٢) الوسائل الباب ٣ من وجوب الصوم ونيته .

(٣) الوسائل الباب ٢ من وجوب الصوم ونيته ، والراري هشام بن سالم

(٤) الوسائل الباب ٢ من وجوب الصوم ونيته

- ٢٦ - (هل الصوم المنوى في النهار يعتبر من ابتداء النهار؟) ج ١٣

شراً ولم يفطر فهو بالخيار ان شاء صام وان شاء أفطر ، .
ومن ذلك يعلم قوة هذا القول وضعف ما استدل به في المختلف للقول المشهور
الثالثة - قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأنه لا يشترط في النية
من الليل الاستمرار على حكم الصوم بل يجوز أن ينوى ليلاً ويفعل بعدها ما ينافي
الصوم الى قبل الفجر ، ولا فرق في ذلك بين الجماع وغيره ، وتردد في البيان في
الجماع وما يوجب الغسل من أنه مؤثر في صيرورة المكلف غير قابل للصوم فيزيل
حكم النية ، ومن حصول شروط الصحة وزوال المانع بالغسل . وضعف الوجه
الاول من وجهي التريديد ظاهر فانه مجرد دعوى خالية من الدليل .

الرابعة - لو أخل بالنية ليلاً عمداً في الواجب المعين فسد صومه لفوات
الشرط ووجب القضاء ، وهل تجب الكفارة ؟ قيل نعم وحكاها الشهيد في البيان
عن بعض مشايخه نظراً الى أن فوات الشرط والركن أشد من فوات متعلق الامساك .
وقيل لا وبه قطع في المنتهى لاصالة البراءة السالبة من المعارض . وهو جيد .

الخامسة - لو جدد النية في أثناء النهار فهل يحكم له بالصوم الشرعي الماثب عليه
من وقت النية أو من ابتداء النهار أو يفرق بين ما اذا وقعت النية بعد الزوال
فيكون كالثاني وقبله فيكون كالاول ؟ أوجه يدل على الاخير منها قوله في صحيحة
هشام بن سالم المتقدمة (١) « ان هو نوى الصوم قبل أن تزول الشمس حسب له يومه
وان نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذي نوى ، ويدل على الاول منها قوله في
صحيحة عبد الله بن سنان المتقدمة أيضاً (٢) « فان بدا له أن يصوم بعد ما ارتفع النهار فليصم
فانه يحسب له من الساعة التي نوى فيها ، اللهم إلا أن يحمل ارتفاع النهار على وقت
الزوال ليصير ما بعده ما بعد الزوال ، إلا انه بعيد إذ المتبادر من ارتفاع النهار انما هو
وقت الضحى . ويمكن الجمع بين الخبرين بان الحساب الاستحقاق إنما هو من وقت النية
التي هي شرط في صحة العمل إذ لا عمل إلا بالنية غاية الأمر انها اذا وقعت قبل الظهور حسب

له ما تقدم عليها تفضلاً .

الثالث - المشهور بين الأصحاب المتأخرين انه لا بد في كل يوم من شهر رمضان من نية ، ونقل عن الشيخين والمرضى وأبي الصلاح وسلاح (رضى الله عنهم) ان شهر رمضان يكفى فيه نية واحدة من أوله .

قال المرضى (رضى الله عنه) في الانتصار بعد الاحتجاج بالاجماع من الطائفة : ان النية تؤثر في الشهر كله لأن حرمة حرمة واحدة كما أثرت في اليوم الواحد لما وقعت في ابتدائه .

وقال (قدس سره) في المسائل الرسية على ما نقله عنه العلامة في المختلف : تغنى النية الواحدة في ابتداء شهر رمضان عن تجديداتها في كل ليلة وهو المذهب الصحيح الذى عليه اجماع الامامية ولا خلاف بينهم فيه ولا روى خلافه . ثم اعترض نفسه بأنه كيف تؤثر النية في جميع الشهر وهي متقدمة في أول ليلة منه ؟ وأجاب بانها تؤثر في الشهر كله كما تؤثر في اليوم كله وان وقعت في ابتداء ليلته ، ولو شرطت مقارنة النية للصوم لما جاز ذلك مع الاجماع على جوازه ، ولو اشترط في ترك الافعال في زمان الصوم مقارنة النية لها لوجب تجديد النية في كل حال من زمان كل يوم من شهر رمضان لأنه في هذه الأحوال كلها تارك لما يوجب كونه مفطراً ، وقد علمنا ان استمرار النية طول النهار غير واجب وان النية قبل طلوع الفجر كافية مؤثرة في كون تروكه المستمرة طول النهار صوماً ، فكذلك القول في النية الواحدة اذا فرضنا انها لجميع شهر رمضان انها مؤثرة شرعاً في صيام جميع أيامه وان تقدمت . انتهى .

واورد على ما ذكره منع ان حرمة حرمة واحدة بمعنى كون المجموع عبادة واحدة بل صوم كل يوم امر مستقل بنفسه غير متعلق بغيره ولهذا تعدد الكفارات بتعدد المفطر . ومنع ثبوت الاجماع .

ورد المحقق كلام المرضى أيضاً بأنه قياس محض لا يتمشى على اصولنا ، قال

لكن علم الهدى ادعى على ذلك الاجماع وكذلك الشيخ أبو جعفر ، والاولى تجديد النية لكل يوم في ليلته لا ما لا نعلم ما ادعياه من الاجماع .
قال في الذخيرة بعد البحث في المقام : نعم لقائل أن يقول تحصيل العلم بالبراءة من التكليف الثابت يقتضى وجوب تجديد النية بناء على ما ذكرنا سابقاً من عدم ثبوت كون النية شرطاً خارجياً وعدم ثبوت كون الصوم حقيقة شرعية في نفس الامساك من غير اعتبار استجماع الشرائط المؤثرة في الصحة . إلا ان بهذا الوجه لا يثبت وجوب القضاء عند الاختلال بالتجديد . وكيف ما كان فلا ريب في اولوية التجديد .

وقال العلامة : ان قلنا بالاكتفاء بالنية الواحدة فان الاولى تجديد لها بلا خلاف . واستشكل هذا الحكم شيخنا الشهيد الثاني بناء على ان القائل بالاكتفاء بنية واحدة للشهر يجعله عبادة واحدة كما صرح به في دليله ومن شأن العبادة الواحدة المشتملة على النية الواحدة ان لا يجوز تفريق النية على أجزائها كما هو المعلوم من حالها وحينئذ يشكل اولوية تعدد النية بتعدد الأيام لاستلزامه تفريق النية على اجزاء العبادة الواحدة التي تفتقر الى النية الواحدة ، قال والطريق المخرج من الاشكال الجمع بين نية المجموع وبين النية لكل يوم . انتهى . واعترض عليه بما لا مزيد طائل في ايراده بعد ما ستقف عليه ان شاء الله تعالى من التحقيق الرشيق .

ثم انهم قد صرحوا ايضاً بأنه لو فاتته النية في أول الشهر لعذر أو غيره هل يكتفى بالنية في ثانی ليلة أو ثالث ليلة للباقي من الشهر ؟ تردد فيه العلامة في المنتهى واستوجه الشهيد في البيان عدم الاكتفاء بذلك .

اقول - وبالله الهداية والتوفيق الى سواء الطريق - انه لا بد من الكلام هنا في تحقيق النية زيادة على ما قدمناه في كتاب الطهارة ليكون النموذجاً لك في كل مقام ويتضح به ما في كلام هؤلاء الاعلام وان كانوا هم القدوة والمعتمد في النقض والابرام :

فنقول : ينبغي ان يعلم انه لا ريب ان أفعال العقلاء كلها من عبادات وغيرها لا تصدر إلا بعد تصور الدواعي الباعثة على الاتيان بها وهي المنشأ اليها في كلامهم بالعلل الغائية ، مثلاً يتصور الانسان ان الاتيان بهذا الفعل يترتب عليه النفع الفلاني فاذا تصورت النفس هذا الغرض انبعث منها شوق الى جذبته وتحصيله ، فقد يتزايد هذا الشوق ويتأكد ويسمى بالارادة ، فاذا انضم الى القدرة التي هي هيئة للقوة الفاعلة انبعثت تلك القوة لتحريك الاعضاء الى ايقاع ذلك الفعل وإيراده وتحركت الى اصداره وإيجاده لأجل غرضها الذي تصورته أولاً ، فانبعثت النفس وتوجهها وقصدتها الى ما فيه غرضها هو النية ، نعم قد يحصل بسبب تكرار الفعل والاعتياد عليه نوع ذهول عن تلك العلة الغائية الحاملة على الفعل إلا ان النفس بادى توجه والتفات تستحضر ذلك كما هو المشاهد في جملة أفعالنا المتكررة منا .

وحينئذ فليست النية بالنسبة الى الصلاة والطهارة والصيام ونحو ذلك من العبادات إلا كغيرها من سائر أفعال المكلف من قيامه وقعوده وأكله وشربه ونكاحه ونومه ومنهجه ومجيئه ونحو ذلك ، ولا ريب ان كل عاقل غير ذاهل لا يصدر عنه فعل من هذه الأفعال ونحوها إلا بنية وقصد ، مع انه لا يتوقف شيء من ذلك على هذه النية التي ذكرها والاختلافات التي سطورها .

ولا فرق بين ما ذكرنا من هذه الأفعال وبين العبادات إلا قصد القرية لله سبحانه في العبادات ، وهذا لا يوجب ما ذكره في امثال هذا المقام .

وحينئذ فاذا كان المكلف عالماً بوجوب الصوم عليه وانه عبارة عن الامساك عن تلك الامور المذكورة لله سبحانه كما هو الآن ضرورى لعامة الناس فانه برؤية هلال الشهر المذكور يوطن نفسه على ذلك ويكف عن هذه الاشياء في كل يوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس ومتى فعل ذلك فان صومه صحيح شرعى ، وهذا هو الذى جرى عليه السلف زمن النبي ﷺ والآئمة (عليهم السلام) وما بعدهم ، فانه متى دخل عليهم الشهر اجتنبوا ما حرم الله عليهم في نهاره وكفوا عنه قاصدين

بذلك التقرب اليه سبحانه مراعين حرمة زيادته على غيره من الشهور ولم يقع التكليف من الشارع بأزيد من هذا .

وانى لاعلم علماً لا يخالجه الظن ان جميع هذه الأبحاث والمقالات والتدقيقات التي ذكروها لم تخطر بخاطر أحد من الصحابة زمنه عليه السلام ولا زمن أحد من الأئمة (عليهم السلام) مع انه لا ريب في صحة صومهم ، على انها من ما لم يقيم عليها دليل شرعي .

والأنسب بقواعد الشريعة المحمدية وسعتها الواضحة الجليلة هو جعل ذلك من قبيل ما ورد من السكوت عن ما سكت الله عنه وابهام ما ابهمه :

فروى الشيخ المفيد (عطر الله مرقده) في كتاب المجالس بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام (١) قال : « قال رسول الله ﷺ ان الله تعالى حد لكم حدوداً فلا تعتدوها وفرض عليكم فرائض فلا تضيعوها وسن لكم سنناً فاتبعوها وحرم عليكم حرماً فلا تنقضوها وعفا لكم عن أشياء رحمة منه من غير نسيان فلا تتكلفوها » . وروى في كتاب عوالي اللئالي عن اسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام (٢) « ان علماً عليه السلام كان يقول : ابهموا ما ابهم الله » .

وروى الصدوق في الفقيه (٣) من خطبة أمير المؤمنين عليه السلام حيث قال : « ان الله حد حدوداً فلا تعتدوها وفرض فرائض فلا تنقضوها وسكت عن أشياء لم يسكت عنها نسياناً فلا تتكلفوها رحمة من الله لكم فاقبلوها ... الحديث » .

ومن أراد مزيد تحقيق لما ذكرناه من هذا الكلام فليرجع الى شرحنا على كتاب مدارك الأحكام وما قدمناه في كتاب الطهارة من هذا الكتاب .

(١) البحار ج ٢ ص ٢٦٣ رقم ١١ الطبع الحديث

(٢) البحار ج ٢ الباب ٣٣ من كتاب العلم

(٣) باب (نواذر الحدود) وفي الوسائل الباب ١٢ من صفات القاضي وما يجوز

ان يقضى به .

ج ١٣ (هل يقع في شهر رمضان صوم غيره ؟) — ٣١ —

وبذلك يظهر ان جميع ما ذكره من الابحاث في النية في كتاب الصيام وكتاب الصلاة وكتاب الطهارة ونحوها من ما لا أثر يترتب عليه ولا حاجة تلجئ اليه بل هو من باب : اسكتوا عن ما سكنت الله عنه ، (١) .

وكلامهم في جميع هذه المواضع كلها يدور على النية التي اصطالحوا عليها وهي الكلام النفس والتصور الفكري الذي قدمنا ذكره وقد عرفت انه ليس هو النية حقيقة .

الرابع - انه لا يقع في شهر رمضان صوم غير الصوم الواجب فيه بالاصالة فلو نوى غيره واجبا كان أو ندبا فانه لا يقع ، وهل يجوز عن شهر رمضان أم لا ؟ والخلاف هنا وقع في موضعين : أحدهما - انه هل يقع في شهر رمضان صوم غيره أم لا ؟ المشهور الثاني .

فعلى هذا لو أراد المسافر صومه ندبا بناء على جواز الصوم المندوب في السفر أو واجبا بالندركا اذا قيده بالحضر والسفر لم يكن له ذلك : أما أولا - فلان العبادات توقيفية متعلقة من الشارع فيتوقف جواز ذلك على النقل وليس فليس فيكون فعله بدعة محرمة .

واما ثانيا - فلما رواه الشيخ عن الحسن بن بسام الجبال عن رجل (٢) قال : كنت مع أبي عبد الله عليه السلام في ما بين مكة والمدينة في شعبان وهو صائم ثم رأينا هلال شهر رمضان فافطر قلت له جعلت فداك أمس كان من شعبان وأنت صائم واليوم من شهر رمضان وأنت مفطر ؟ فقال : ان ذلك تطوع ولنا أن نفعل ما شئنا وهذا فرض فليس لنا أن نفعل إلا ما أمرنا به .

وما رواه ابن اسماعيل بن سهل عن رجل (٣) قال : خرج أبو عبد الله عليه السلام من المدينة في أيام بقيين من شهر شعبان وكان يصوم ثم دخل عليه شهر رمضان وهو

(١) وأورده بهذا اللفظ المتضاعى في الشهاب في حرف الالف

(٢) و(٣) الوسائل الباب ١٢ من يصح منه الصوم

- ٣٧ - (لو نوى في شهر رمضان غير صومه فهل يجزى عن صومه ؟) ج ١٣

في السفر فافطر فقبل له تصوم شعبان وتفطر شهر رمضان ؟ فقال نعم شعبان الى أن شئت صمت وان شئت لا وشهر رمضان عزم من الله على الافطار .

ونقل عن الشيخ في المبسوط انه جوز التطوع بالصوم من المسافر في شهر رمضان ، وهو ضعيف لما عرفت من انتفاء التوقيف مع انه عبادة تتوقف على ذلك وإلا لم تكن مشروعة ، ولأن الرواية التي اعتمد عليها في جواز صيام النافلة في السفر قد تضمنت لعدم وقوعه في شهر رمضان .

الموضع الثاني - انه مع نية غيره هل يجزى عن شهر رمضان متى كان حاضراً أم لا ؟ قولان اختار أولهما جمع من الأصحاب : منهم - الشيخ والمحقق والمرئضي (رضى الله عنهم) وثانيهما جماعة من الأصحاب : منهم - ابن ادريس والعلامة ، واليه جنح في المدارك .

والظاهر انه لا خلاف في الاجزاء مع الجهل بالشهر كما اعترف به الأصحاب في صيام يوم الشك بنية النذب واجزائه عن شهر رمضان مع تبين كونه منه ، إنما الخلاف مع العلم .

حجة الاول - كما استدلل به في المعتبر - ان النية المشروطة حاصلة في نية القربة وما زاد لغو لا عبرة به فكان الصوم حاصلًا بشرطه فيجزي عنه .

وأورد عليه بانه يشكل بان من هذا شأنه لم ينو المطلق لينصرف الى رمضان وانما هو نوى صوماً معيناً فما نواه لم يقع وغيره ليس بمنوى فيفسد لا انتفاء شرطه .

حجة الثاني كما ذكره العلامة في المختلف التنافي بين نية صوم رمضان ونية غيره ، وبانه منهي عن نية غيره والنهي مفسد ، وبان مطابقة النية للمنوى واجبة . واجيب : اما عن الاول فبان التنافي مسلم لكن لم لا يجوز أن يكفى في صحة صيام رمضان نية الامساك مع التقرب ولا يمتيز فيها نية خصوصية كونه صوم رمضان ؟ لابد لنفي ذلك من دليل .

اقول : فيه ان الذي علم من الاخبار وهو الموافق للقواعد الشرعية من قولهم

ج ١٣ (صوم يوم الشك بذية كونه من شهر رمضان) - ٣٣ -

(عليهم السلام) (١) ، لكل امرئ ما نوى ، و لا عمل إلا بذية ، (٢) ونحوهما والذي جرى عليه السلف من زمن التكليف الى الآن هو نية الصيام المخصوص بهذا الشهر ، فهذا هو الذي علم صحته واثبات صحة ما عدها يحتاج الى دليل لأن العبادات توقيفية والذي علم من الأدلة هو ما ذكرناه ، فلا بد لاثبات ما ذكره من دليل إذ مقتضى الأصول عدمه لا انه لا بد انفيه من دليل كما ادعاه .

واما عن الثاني فإن النهى متعلق بخصوصية نية كونه غير صوم رمضان وهي امر خارجة عن حقيقة العبادة فلا يستلزم النهى عنها بطلان الصوم .

أقول : يمكن أن يكون مراد المستدل بما ذكره إنما هو انه لما كان منهيًا عن هذه النية فالنهي عنها موجب لفسادها وحينئذ فتبقى العبادة التي أتى بها خالية من النية . وقوله - ان النية خارجة عن حقيقة العبادة فلا يستلزم النهى عنها بطلان الصوم - مردود بما انفقوا عليه من أن النية لا تخرج عن كونها شرطاً أو شرطاً من العبادة ، وعلى أي منهما فالنهي عنها يوجب البطلان لما قرره من أن النهى عن العبادة أو شرطها أو جزئها موجب لفسادها .

واما عن الثالث فإن وجوب مطابقة النية بجميع أجزائها وخصوصياتها للنوى غير مسلم ، وان أراد المطابقة في الجملة فهي حاصلة في موضع البحث .
أقول : يلزم بمقتضى ما ذكره من الاكتفاء بهذه المطابقة الجمالية في هذا المقام صحة صلاة الظهر لو نوى بها العصر وبالعكس لاشتراكهما في كونهما صلاة كما اشترك صوم رمضان وصوم ما نواه من غيره في كونهما صوماً ولا أظنه يلتزمه .
وبالجملة فإن ما ذكره من هذه المناقشات ليس فيه مزبد فائدة .

وكيف كان فالمسألة لخلوها من النص لا تخلو من اشكال واثبات الأحكام الشرعية بمجرد هذه التعليقات مجازفة محضة والاحتياط لا يخفى .

الخامس - لو لبى الوجوب بكونه من شهر رمضان في يوم الشك وهو آخر (١) و (٢) الوسائل الباب ٥ من مقدمة العبادات والباب ٧ من وجوب الصوم ونيته

- ٣٤ - { صوم يوم الشك بنية كونه من شهر رمضان } ج ١٣

يوم من شعبان فالمشهور انه يكون فاسداً ولا يجزى* عن أحدهما ، لا عن شهر رمضان وان ظهر كونه منه لوقوعه في شهر شعبان ظاهراً والاحكام الشرعية إنما بنيت على الظاهر ، ولا عن شعبان لعدم نيته ، فما نواه غير واقع بحسب الظاهر الذي هو مناط التكليف وما هو واقع غير منوى ، وعلى ذلك تدل الاخبار الآتية .
والى هذا القول ذهب الشيخ والمرضى والصدوقان وابو الصلاح وسلاح وابن البراج وابن حمزة وابن ادریس والفاضلان وغيرهم وهو المعتمد ، وذهب ابن ابي عقيل وابن الجنيد الى انه يجزئه عن شهر رمضان واليه ذهب الشيخ في الخلاف .
واستدل على القول الاول بما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (١) « في الرجل يصوم اليوم الذى يشك فيه من رمضان ؟ فقال عليه السلام عليه قضاؤه وان كان كذلك » .

والاستدلال بهذا الخبر مبنى على تعلق قوله « من رمضان » بقوله « يصوم » بمعنى انه لا يجوز صيام يوم الشك على انه من شهر رمضان فلو صامه وظهر كونه من شهر رمضان لم يجزى* عنه ووجب قضاؤه ، واما لو علق بقوله « يشك » فلا دلالة فيه ويحمل الأمر فيه بالقضاء على التقية لاتفاق العامة على عدم الاجزاء عن شهر رمضان لو ظهر كونه منه (٢) .

(١) الوسائل الباب ٦ من وجوب الصوم ونيته

(٢) في نيل الاوطار بعد ذكر أحاديث المنتقى بعد ان باب (ما جاء في يوم النيم والشك) ج ٤ ص ٢٠١ قال ص ٢٠٤ : وقد استدل بهذه الاحاديث على المنع من صوم يوم الشك ، قال النووي ربه قال مالك والشافعي والجمهور . وحكى الحافظ في الفتح عن مالك وابي حنيفة انه لا يجوز صومه عن فرض رمضان ويجوز عن ما سوى ذلك . قال ابن الجوزى في التحقيق : ولا حرج في هذه المسألة وهي ما اذا حال دون مطلع الهلال غيم أو غيره ليلة اثنتين من شعبان ثلاثة أقوال : أحدها - يجب صومه على انه من رمضان . وثانيها - لا يجوز فرضاً ولا نفلاً مطلقاً بل قضاء وكفارة ونذراً ونفلاً يوافق عادة . وثالثها - المرجع الى رأى الامام في الصوم والنفط . وذهب جماعة من الصحابة الى

ج ١٣ ﴿صوم يوم الشك بنية كونه من شهر رمضان﴾ - ٣٥ -

ومثله في ذلك ما رواه الشيخ في التهذيب عن هشام بن سالم عن ابي عبدالله عليه السلام (١) انه قال في يوم الشك : من صامه قضاء وان كان كذلك . يعني من صامه على انه من شهر رمضان بغير رؤية قضاء وان كان يوماً من شهر رمضان لأن السنة جاءت في صيامه على انه من شعبان ومن خالفها كان عليه القضاء . . .
وقوله : « يعني من صامه ... الى آخره » ، يحتمل أن يكون من كلام الشيخ في التهذيب ويحتمل أن يكون من كلام أحد الرواة تقييداً لاطلاق الخبر .
والاحتمال الذي قدمناه في الخبر الأول قائم أيضاً هنا وبه صرح الشيخ في الاستبصار أيضاً .

والاظهر الاستدلال على ذلك بما رواه الكليني في الكافي في الموثق عن سماعة (٢) قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام رجل صام يوماً وهو لا يدري أمن شهر رمضان هو أم من غيره فجاء قوم فشهدوا انه كان من شهر رمضان فقال بعضهم الناس عندنا لا يعتد به فقال بلى فقلت انهم قالوا صمت وأنت لا تدري أمن شهر رمضان هذا أم من غيره ؟ فقال بلى . فاعتد به فانما هو شيء وفكك الله له إنما يصام يوم الشك من شعبان ولا يصومه من شهر رمضان لأنه قد نهى ان يتفرد الانسان بالصيام في يوم الشك وإنما ينوى من الليلة انه يصوم من شعبان فان كان من شهر رمضان اجزأ عنه بتفضل الله تعالى وبما قد وسع على عباده ولولا ذلك هلك الناس . . »

صومه ... وعد قسماتهم ثم قال جماعة من التابعين ... الى أن قال : وقال جماعة من أهل البيت باستحبابه وقد ادعى المؤيد بالله انه اجمع على استحباب صومه أهل البيت . وفي المجموع ج ٦ ص ٤٠٣ و ٤٠٨ ذكر مذاهب العلماء في صوم يوم الشك بعد ان ذكر من ٣٩٩ ان الشافعية لا يجوز عندهم صوم يوم الشك عن رمضان . وفي المغني ج ٣ ص ٨٩ والمحلى ج ٧ ص ٢٣ وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٧٨ ذكر الاختلاف فيه ايضاً

(١) الوسائل الباب ٦ من وجوب الصوم ونيته

(٢) الوسائل الباب ٥ من وجوب الصوم ونيته

- ٣٩ - (صوم يوم الشك بنية كونه من شهر رمضان) ج ١٣

والظاهر ان معنى قوله «لانه قد نهى أن ينفرد الانسان بالصيام في يوم الشك» يعنى بصيامه من شهر رمضان مع عدم ثبوته وكون الناس إنما يعدونه من شعبان .

والظاهر ان معنى قوله «ولولا ذلك لهلك الناس» أى لولا التكليف بالظاهر دون الواقع ونفس الامر، إذ في وقوع التكليف بذلك لزوم تكليف ما لا يطاق وهو موجب لما ذكره ، فالتكليف إنما وقع بصيامه من شعبان بناء على ظاهر الحال وان كان في الواقع انه من شهر رمضان والاجزاء بعد ذلك إنما هو بتفضل منه سبحانه .

ويدل أيضاً على ما ذكرناه من القول المشهور ما تقدم في أول الكتاب من حديث الزهري وحديث كتاب الفقه الرضوي وقولها (عليهما السلام) (١) «وصوم يوم الشك أمرنا به ونهينا عنه : أمرنا أن نصومه من شعبان ونهينا عنه أن ينفرد الرجل بصيامه في اليوم الذى يشك فيه الناس ... الى آخر ما تقدم ، وقوله : «ونهيانا أن ينفرد الرجل بصيامه» يعنى ما قدمنا ذكره من أن المراد صيامه من شهر رمضان .

والشيخ في التهذيب (٢) قد روى عن الزهري قال : «سمعت على بن الحسين يقول يوم الشك أمرنا بصيامه ونهينا عنه : أمرنا أن يصومه الانسان على انه من شعبان ونهينا عن أن يصومه على انه من شهر رمضان وهو لم ير الهلال» وهو ظاهر الدلالة في المراد .

(١) ص ٥ س ٨

(٢) ج ٤ ص ١٦٤ و ١٨٣ الطبع الحديث ، وفي الوسائل الباب ٦ من وجوب الصوم ونهيه . والسند فيه يختلف عن سند الحديث الذى يرويه ص ٢٩٦ وقد تقدم ص ٣ فان ذلك يرويه عن الكليني وهذا يرويه بسند آخر مستقل .

ج ١٣ ﴿ صوم يوم الشك بنية كونه من شهر رمضان ﴾ - ٣٧ -

واستدل السيد السند (قدس سره) في المدارك للقول المشهور ايضاً بان ايقاع المكلف الصوم في الزمان المحكوم بكونه من شعبان على انه من شهر رمضان يتضمن إدخال ما ليس من الشرع فيه فيكون حراماً لا محالة كاصلاة بغير طهارة فلا يتحقق به الامتثال . وهو جيد .

واما ما أجاب به الفاضل الخراساني في الذخيرة عن ذلك - من أن غاية ما يستفاد من هذا الدليل تحريم نية كونه من رمضان ولا يلزم من ذلك فساد العبادة لأن النهي متعلق بامر خارج عن العبادة -

ففيه ما قدما ذكره قريباً من أن النية لا تخلو من أن تكون شرطاً أو شرطاً من العبادة ، وعلى أى منهما فتوجه النهي اليها موجب لبطان العبادة إذ لا خلاف بينهم في ما اعلم في أن توجه النهي الى العبادة أو جزئها أو شرطها موجب لبطانها ولم نقف للقول الثاني على دليل إلا ما نقل عن الشيخ في الخلاف من انه احتج على ذلك باجماع الفرقه واخبارهم على انه من صام يوم الشك اجزأ عن شهر رمضان ولم يفرقوا . وأورد عليه بان الفرق في النص وكلام الاصحاب متحقق كما تقدم .

قال السيد السند (قدس سره) في المدارك : ولا يخفى ان نية الوجوب مع الشك إنما يتصور من الجاهل الذي يعتقد الوجوب لشبهة أما العالم بانتفائه شرعاً فلا يتصور منه ملاحظة الوجوب إلا على سبيل التصور وهو غير النية فانها إنما تتحقق مع الاعتقاد كما هو واضح . انتهى .

أقول : لا يخفى أن تخصيص محل الخلاف بما فرضه هنا من الجاهل الذي يعتقد الوجوب لشبهة موجب للقدح في استدلاله الذي قدمنا نقله عنه من أن ايقاع المكلف الصوم في الزمان المحكوم بكونه من شعبان على انه من شهر رمضان يتضمن ادخال ما ليس من الشرع فيه ، فان للقاتل أن يقول ان هذا الكلام إنما يتوجه الى العالم اذ الجاهل من حيث الشبهة التي فرضها لا يكون الزمان عنده محكوماً

— ٣٨ — ﴿صوم يوم الشك بنية كونه من شهر رمضان﴾ ج ١٣

بكونه من شهر شعبان فلا يتضمن ادخال ما ليس من الشرع فيه ، وكون ذلك واقعاً كذلك لا مدخل له في المقام إذ الكلام بالنظر الى ظاهر اعتقاد المكلف .
وبالجملة فان الدليل المذكور لا يتم مع فرض المسألة كما ذكره ومع بطلان هذا الدليل الذي هو معتمده في المسألة يصير اختياره للقول المشهور عارياً عن الدليل ،
لأنه قد استدل بعد هذا الدليل بصحيفة محمد بن مسلم وقد قدمنا ما يرد عليها ثم
استدل بموثقة سماعة ورواية الزهري وهما باصطلاحه من الضعيف الذي لا يقوم
حجة ولا يثبت دليلاً كما لا يخفى .

إذا عرفت ذلك فاعلم ان بعض الأخبار المتعلقة بهذه المسألة زيادة على
ما ذكرنا لا تخلو من الاجمال وقيام الاحتمال :

ومنها - صحيفة معاوية بن وهب أو حسنته (١) قال : « قلت لأبي عبد الله
عليه السلام الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان فيكون كذلك ؟ فقال
هو شيء وفق له » .

فان قوله : « من شهر رمضان » يحتمل تعلقه بـ « يصوم » يعنى يصوم يوم
الشك بنية كونه من شهر رمضان ، وحينئذ فقوله « هو شيء وفق له » دليل على
القول الثاني ، وعلى هذا الاحتمال اعتمد في الذخيرة وجعل الخبر المذكور معارضاً
لصحيفة محمد بن مسلم المتقدمة بناء على استدلال الاصحاب بها . ويحتمل تعلقه
بـ « يشك فيه » ، وحينئذ فيكون الخبر موافقاً لما ذكره الاصحاب ودلت عليه
الأخبار من استحباب صوم يوم الشك بنية كونه من شعبان وانه يحزى عن شهر
رمضان . والظاهر هو رجحان هذا الاحتمال لأن جملة الأحاديث المشتملة على انه
يوم وفق له إنما وردت في صياحه بنية كونه من شعبان كما تقدم في موثقة سماعة
ومثلها غيرها من ما سيأتى ان شاء الله تعالى . وبه يظهر بطلان الاحتمال الاول
الذي عول عليه في الذخيرة .

(١) الوسائل الباب ٥ من وجوب الصوم وزيته .

ومنها - رواية سماعة (١) قال : « سألته عن اليوم الذى يشك فيه من شهر رمضان لا يدري أهو من شعبان أو من رمضان فصامه من شهر رمضان ؟ قال هو يوم وفق له ولا قضاء عليه » .

وهذه الرواية رواها الشيخ في التهذيب (٢) نقلا عن الكافي هكذا وهى بظاهرها دالة على القول الثانى ومؤيدة للاختمال الأول فى تهيئة معاوية بن وهب المتقدمة ، إلا ان الرواية فى الكافي (٣) هكذا : « فصامه فكان من شهر رمضان » وبذلك يظهر حصول الغلط فى الخبر ونقصان « فكان » من رواية الشيخ كما هو معلوم من طريقته فى الكتاب المذكور وما جرى له فيه من التحريف والتغيير والزيادة والنقصان فى متون الأخبار واسانيدها ، وبذلك تكون الرواية موافقة لما عليه الاصحاب والأخبار .

وبما حققناه فى المقام يظهر قوة القول المشهور وانه المؤيد المنصور وان ما ذكره فى الذخيرة من الاستشكال فى المسألة بناء على ما قدمنا نقله عنه لا يخلو من القصور .

السادس - الظاهر انه لا خلاف فى انه لو صام يوم الشك بنية النذب ثم ظهر كونه من شهر رمضان فانه يحزى عنه ولا يجب عليه قضاؤه .
ويدل على ذلك الأخبار المتكاثرة ومنها ما تقدم من موثقة سماعة وروايته الثانية بناء على رواية صاحب الكافي .

وما رواه الكليني والشيخ عنه فى الصحيح عن سعيد الأعرج (٤) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام انى سمعت اليوم الذى يشك فيه فكان من شهر رمضان افا قضيه ؟ قال لا هو يوم وفقت له » .

(١) و (٤) الرسائل الباب ٥ من وجوب الصوم ونيته

(٢) ج ١ ص ٤٠٣

(٣) الفروع ج ١ ص ١٨٥

وعن محمد بن حكيم (١) قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن اليوم الذي يشك فيه فان الناس يزعمون ان من صامه بمنزلة من أفطر يوماً من شهر رمضان ؟ فقال كذبوا ان كان من شهر رمضان فهو يوم وفق له وان كان من غيره فهو بمنزلة ما مضى من الايام .

وعن بشير النبال عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) قال : سألت عن صوم يوم الشك فقال صمه فان يك من شعبان كان تطوعاً وان يك من شهر رمضان فيوم وفقت له .
وعن الكاهلي في الحسن (٣) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اليوم الذي يشك فيه من شعبان قال لان أصوم يوماً من شعبان أحب الى من أن أفطر يوماً من شهر رمضان .

ومعناه ان صيام هذا اليوم من شعبان أحب الى من أن أفطر فيظهر كونه من شهر رمضان فيكون بمنزلة من أفطر في شهر رمضان ووجب عليه القضاء .

وروى شيخنا المفيد (قدس سره) في المقنعة (٤) قال : وروى أبو الصلت عبد السلام بن صالح قال حدثني علي بن موسى الرضا عن أبيه عن جده (عليهم السلام) انه قال : قال رسول الله ﷺ من صام يوم الشك فراراً بدينه فكأنما صام الف يوم من أيام الآخرة غراً زهراً لا يشاكان أيام الدنيا .

قال (٥) وروى أبو خالد عن زيد بن علي بن الحسين عن آبائه عن علي بن أبي طالب (عليهم السلام) قال : قال رسول الله ﷺ صوموا سر الله . قالوا يا رسول الله وما سر الله ؟ قال يوم الشك .

واما ما دلي بظاهاه على خلاف ما دلت عليه هذه الاخبار من تحريم صوم يوم الشك - مثل ما رواه الشيخ في التهذيب عن قتبية الاعشى (٦) قال : قال

(١) و(٢) الوسائل الباب ٥ من وجوب الصوم ونيته

(٣) و(٤) الوسائل الباب ١٦ من احكام شهر رمضان

(٦) الوسائل الباب ٦ من وجوب الصوم ونيته والباب ١ من الصوم المحرم والمكروه

أبو عبد الله عليه السلام نهى رسول الله ﷺ عن صوم ستة أيام : العيدين وأيام التشريق واليوم الذى يشك فيه من شهر رمضان .

وما رواه فيه عن عبد الكريم بن عمرو (١) قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام انى جمعت على نفسى أن أصوم حتى يقوم القائم ؟ فقال لا تصم في السفر ولا العيدين ولا أيام التشريق ولا اليوم الذى يشك فيه ، ورواه في الفقيه عن عبد الكريم أيضاً (٢) .

وما رواه الشيخ في التهذيب عن محمد بن الفضيل (٣) قال : « سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن اليوم الذى يشك فيه لا يدرى أهو من شهر رمضان أو من شعبان ؟ فقال : شهر رمضان شهر من الشهور يصيبه ما يصيب الشهور من الزيادة والنقصان فصوموا للرؤية وافطروا للرؤية ولا يعجبني أن يتقدمه أحد بصيام يوم وذكر الحديث ، -

فقد حمله الشيخ على صومه بنية شهر رمضان واستدل بحديث الزهري المتقدم ، والأقرب عندى حمل النهى عن صومه على انتقية لما أشارت إليه جملة من الأخبار المتقدمة من الرد على العامة في ما ذهبوا إليه من تحريم صومه (٤) .

تذبيحات

الأول - ينبغي أن يعلم أن المراد بيوم الشك في هذه الأخبار ليس هو مطلق الثلاثين من شعبان بل المراد به إنما هو في ما إذا حصل الاختلاف في رؤية هلال شعبان على وجه لم تثبت الرؤية فإن اليوم الثلاثين بناء على دعوى الرؤية قبل ذلك يكون أول شهر رمضان وعلى دعوى العدم يكون من شهر شعبان ، أو حصل الاختلاف في رؤية هلال شهر رمضان كذلك فإنه على تقدير دعوى الرؤية يكون

(١) و (٢) الوسائل الباب ٦ من وجوب الصوم ونيته .

(٣) الوسائل الباب ٥ من أحكام شهر رمضان

(٤) ارجع الى التعليقة ٢ ص ٣٤

من شهر رمضان وعلى تقدير عدمها يكون من شهر شعبان ، وكذا في صورة ما إذا علم هلال شعبان احسن اتفاق حصول غيم مانع من الرؤية ليلة الثلاثين ، فانه في جميع هذه الصور يكون يوم شك ، وهذا هو الذي وردت الاخبار باستحباب صومه وانه ان ظهر من شهر رمضان فهو يوم وفق له . واما لو كان هلال شعبان معلوماً يقيناً ولم يدع أحد الرؤية ليلة الثلاثين منه ولم تكن في السماء علة مانعة من الرؤية فان هذا اليوم من شعبان قطعاً وليس هو يوم شك .

ويدل على ذلك من الاخبار ما رواه ثقة الاسلام في الكافي والشيخ في التهذيب بسنديهما عن هارون بن خازجة (١) قال : قال ابو عبدالله عليه السلام عبد شعبان تسعة وعشرين يوماً فان كانت متغيمة فاصبح صائماً وان كانت صاحية وتبصرته ولم تر شيئاً فاصبح مفطراً .

وما رواه الشيخ في التهذيب عن الربيع بن ولاد عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) قال : إذا رأيت هلال شعبان فعد تسعة وعشرين يوماً فان أصبحت فلم تره فلا تصم وان غيبت فصم .

وهما ظاهران في أن أمره عليه السلام بالصوم مع الغيم إنما هو من حيث كونه يوم الشك الذي ورد فيه ما تقدم من أنه يوم وفق له ولما يصح الصحو فليس هو كذلك . ويدل على ذلك ايضاً ما رواه الشيخ في التهذيب عن معمر بن خلاد عن أبي الحسن عليه السلام (٣) قال : كنت جالساً عنده آخر يوم من شعبان فلم أره صائماً فانوه بمائدة فقال ادن . وكان ذلك بعد العصر قالت له جعلت فداك صمت اليوم . فقال لي ولم ؟ قلت جاء عن أبي عبدالله عليه السلام في اليوم الذي يشك فيه انه قال يوم وفق له فقال ليس تدرون إنما كان لا يعلم أهو من شعبان أم من شهر رمضان فصامه الرجل فكان من شهر رمضان فكان يوماً وفق له ؟ فاما وليس علة ولا شبهة

(١) و (٢) الوسائل الباب ١٦ من أحكام شهر رمضان

(٣) الوسائل الباب ٥ و ٤ من وجوب الصوم ونيته .

فلا . فقلت افطر الآن ؟ فقال لا . فقلت وكذلك في النوافل ليس لي أن أفطر بعد الظهر ؟ قال نعم .

والظاهر ان ما دل عليه الخبران الأولان صريحاً والثالث ظاهراً من عدم صوم يوم الثلاثين مع عدم العلة والشبهة هو مستند الشيخ المفيد (قدس سره) في ما نقل عنه من كراهية صوم هذا اليوم مع الصحو كما نقله عنه في البيان حيث قال : ولا يكره صوم يوم الشك بنية شعبان وان كانت الموانع من الرؤية منتفية ، وقال المفيد يكره مع الصحو إلا لمن كان صائماً قبله . انتهى .

وما نقل هنا عن الشيخ المفيد (قدس سره) لعله من غير المقنعة لان كلامه في المقنعة صريح في الاستحباب مطلقاً كما لا يخفى على من راجعه .

ثم لا يخفى عليك ان ظاهر كلام جملة من أصحابنا ان يوم الشك عندهم هو يوم الثلاثين مطلقاً كما لا يخفى على من راجع عباراتهم ومنها عبارة البيان المنقولة هنا . وفيه ما عرفت من دلالة الاخبار التي قدمناها على ان يوم الثلاثين من شعبان مع عدم العلة في السماء وعدم الاختلاف في الرؤية ليس بيوم شك ولا يستحب صومه من حيث كونه يوم شك .

وربما سبق الى بعض الأوهام من هذه الاخبار التي قدمناها دالة على عدم استحباب صوم هذا اليوم مع عدم العلة هو تحريم صيامه نظراً الى ظاهر النهي في بعضها . وهو توهم ضعيف لما دل على استحباب الصوم مطلقاً (١) وصوم شعبان بخصوصه كلاً أو بعضاً (٢) وما دل عليه آخر رواية معمر بن خلاد من النهي عن الافطار والحال ذلك وقول الراوى ، وكذلك في النوافل ، يعني غير هذا المؤذن بكونه من النوافل .

وأبعد من ذلك ما نقل ايضاً عن بعض القاصرين من تحريم الافطار يوم الشك

(١) الوسائل الباب ١ من الصوم المندوب

(٢) الوسائل الباب ٢٨ من الصوم المندوب

مطلقاً فرضاً ونقلاً كما نقله بهض الأفاضل .

الثاني - الحق الشهيدان بشهر رمضان في الاكتفاء بنية الندب متى ظهر كونه من شهر رمضان كل واجب معين فعل بنية الندب مع عدم العلم ، ونفى عنه الپاس جملة بمن تأخر عنهما : منهم - السيد السند في المدارك والمحدث الكاشاني في المفاتيح والفاضل الخراساني في الذخيرة .

وعندي فيه توقف لان الالحاق المذكور لا يخرج عن القياس إذ مورد الدليل شهر رمضان خاصة واشتراك الصوم المدين مع شهر رمضان في التعيين وكون الزمان لا يصلح لغيره لا يوجب تعدى الحكم المذكور .

وبالجملة فالأحكام الشرعية مقصورة عندنا على الأدلة الواضحة خصوصاً أو عموماً واما تعديها بمجرد المشاركة والمناسبة ونحو ذلك فهو لا يطابق الاصول الواردة عن أصحاب العصمة (صلوات الله عليهم) .

وشرح الشهيد في الدروس - بعد حكمه بتأدي رمضان بنية النفل مع عدم علمه - بتأديه وكذا تأدي كل معين بنية الفرض من غيره ايضاً بطريق أولى ، ونفى عنه البعد في المدارك . وفيه ما عرفت .

الثالث - لو ردد في نيته بان نوى ان كان غداً من شهر رمضان فهو صائماً فرضاً وان كان من شعبان فهو صائماً نقلاً فللشيخ في ذلك قولان : أحدهما - الاجزاء ذكره في المبسوط والخلاف ، والثاني العدم ذكره في باقي كتبه ، وبالأول قال ابن حمزة وابن أبي عقيل والعلامة في المختلف وهو ظاهر الدروس والبيان واليه يميل كلام المحقق الاردبيل والمحدث الكاشاني ، والى الثاني ذهب المحقق وابن ادريس والعلامة في الارشاد واختاره في المدارك ونسبه الى أكثر المتأخرين .

حجة القول الاول انه نوى الواقع فوجب أن يجزئه ، وانه نوى العبادة على وجهها فوجب أن يخرج من العهدة ، أما المقدمة الاولى فلأن الصوم ان كان من شهر رمضان كان واجباً وأن كان من شعبان كان مندوباً ، واما الثانية فظاهرة . وبان

نية القربة كافية وقد نوى القربة .

واجب عن الأول والثاني بالمنع من كون النية مطابقة للواقع وكون العبادة واقعة على وجهها ، فان الوجه المعتبر هنا هو التدب خاصة وان فرض كون ذلك اليوم في الواقع من شهر رمضان ، فان الوجوب إنما يتحقق إذا ثبت دخول الشهر لا بدونه والوجوب في نفس الأمر لا معنى له .

وعن الثالث بانه لا يلزم من الاكتفاء في صوم شهر رمضان بنية القربة الصحة مع ايقاعه على خلاف الوجه المأمور به بل على الوجه المنهى عنه .
وأجاب عنه في المعتبر ايضاً بان نية التعيين تسقط في ما علم انه من شهر رمضان لا في ما لا يعلم .

حجة القول الثاني ان صوم يوم الشك إنما يقع على وجه التدب فعمله على خلاف ذلك يكون تشريعاً فلا يتحقق به الامتنال .
وأورد عليه ان غاية ما يستفاد من ذلك تحريم بعض خصوصيات النية فلا يلزم فساد الصوم . وعندى ان هذا الجواب لا يخلو من نظر .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان المسألة ليس فيها نص في ما اعلم يدل على نفي أو اثبات واثبات الأحكام الشرعية بمثل هذه التعليلات مع سلامتها من المناقض لا يخلو من مجازفة فكيف والمنافسة فيها قائمة من الطرفين ، وبذلك يظهر ان المسألة محل توقف على ان حصول التردد هنا لا يخلو من اشكال : اما بالنسبة الى العالم بان هذا اليوم بحسب ظاهر الشرع إنما هو من شعبان - وانه إنما يصام ندباً من شعبان ولا يجوز صيامه من شهر رمضان كما هو المعلوم من الاخبار المتقدمة وعليه كافة الفرق الناجية إلا الشاذ القائل بجواز صيامه من شهر رمضان - فظاهر لأنه متى علم ان الشارع إنما حكم به من شهر شعبان وإنما جوز صيامه بنية شعبان وحرم صيامه بنية شهر رمضان واغلبه بانه مع صيامه بنية شعبان يجوزته متى ظهر كونه من شهر رمضان فكيف يردد في نيته ولماذا يردد فيها وينوى ما منعه الشارع منه مع كونه

٤٦ - (لو أصبح يوم الشك صائماً أو مفطراً فظهر انه من رمضان) ج ١٣

يحسب له وان لم ينوه ؟ واما بالنسبة الى الجاهل بالحكم الشرعى فهو وان أمكن إلا ان حججهم وتعليلاتهم المذكورة لا تجتمع عليه فان حجة القول الثانى لا تتم بالنسبة الى الجاهل كما لا يخفى .

الرابع - صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بانه لو صام يوم الشك بنية النذب ثم ظهر في أثناء النهار ولو قبل الغروب انه من شهر رمضان وجب ان يحدد نية الوجوب . وهو متجه على تقدير القول بوجوب نية الوجه في شهر رمضان وقد عرفت من ما قدمناه في بحث النية من كتاب الطهارة انه لم يقيم دليل على اعتبار نية الوجه في شئ من العبادات لا في هذا المقام ولا غيره وان القرينة كافية . نعم نقل النية الى التعيين بكونه من شهر رمضان حيث ان النية الأولى انما تعلقت بغيره من ما لا بد منه وان كان صوم شهر رمضان لا يفتقر الى تعيين لما علم من ان الزمان لا يصلح لغيره ، إلا ان هذا من ما يحصل للمكلف بعد العلم بذلك من غير اعتمال ولا تكلف .

السابع - قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بانه لو أصبح في يوم الشك بنية الافطار ثم ظهر كونه من شهر رمضان فان لم يتناول شيئاً جدد نية الصوم ما بينته وبين الزوال واجزأه ولو زالت الشمس أمسك وقضاه عند الأكثر . اما الحكم الأول فالظاهر انه لا خلاف فيه بينهم ، وظاهر المحقق في المعتبر والعلامة في المنتهى والتذكرة انه موضع وفاق بين العلماء .

واستدل عليه في المعتبر بما تقدم من حديث الاعرابى المنقول في الموضع الثانى (١) واستدل عليه في المدارك ايضاً بما تقدم ثمة من خوى ما دل على انعقاد الصوم من المريض والمسافر إذا زال عندهما قبل الزوال .

وقد تقدم ما في هذه الأدلة ونحوها من عدم الصلوح لتأسيس الأحكام الشرعية والمسألة لذلك لا تخلو من توقف والعمل بالاحتياط فيها لازم .

ج ١٣ (لو نوى الإفطار في يوم من رمضان ثم جدد النية للصوم) — ٤٧ —

وأما الحكم الثاني فهو المشهور وقد تقدم في الموضع المشار إليه نقل كلام ابن الجنييد الدال على الاجتزاء بالنية بعد الزوال إذا بقي جزء من النهار .
ولم نقف على دليل لشيء من القولين المذكورين ، والذي تضمن التحديد بالزوال كوثيقة عمار المتقدمة ورواية عبد الله بن بكير (١) مودعه غير صحيح شهر رمضان ، وكذا ما دل ظاهره على الامتداد الى ما بعد الزوال إنما ورد في ما عدا شهر رمضان ، فالحكم هنا لا يخلو من توقف في الموضعين المذكورين .

نعم ربما أمكن الاستناد في ذلك الى صحيحة هشام بن سالم المتقدمة ثمة (٢) قال : « قلت له الرجل يصبح ولا ينوي الصوم فإذا تعالى النهار حدث له رأى في الصوم ؟ فقال ان هو نوى الصوم قبل أن تزول الشمس حسب له يومه وان نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذي نوى ، بان تحمل على ما هو أعم من شهر رمضان وان المعنى في قوله : « وان نواه بعد الزوال حسب له من الوقت ، انه متى نواه بعد الزوال فهو غير مجزئ » وان كان يحسب له ثواب صومه من ذلك الوقت الذي بنى فيه والمراد منه بطلان الصوم وان ائيب بمقدار هذا الجزء الباقي .

ثم لا يخفى ان وجوب الامساك بعد العلم بكونه من الشهر بعد الزوال ليس من حيث كونه صوماً لحكمهم بإيجاب قضائه وإنما هو لتحريم الاكل والشرب في الشهر بغير شيء من الأعذار المنصوصة ، وكذا وجوب الامساك عليه لو ظهر كونه من الشهر بعد أن تناول المفطر .

الثامن - لو نوى الإفطار في يوم من شهر رمضان ثم جدد النية للصوم قبل الزوال فالمشهور - بل ظاهر كلام جملة منهم الاتفاق عليه - هو عدم الاعتقاد ، لأن الإخلال بالنية في جزء من الصوم يقتضي فوات ذلك الجزء لفوات شرطه ويلزم منه فساد الكل لان الصوم لا يتبعض فيجب قضاؤه ، وفي وجوب الكفارة بذلك قولان .

٤٨ - (لو نوى الافطار في يوم من رمضان ثم جدد النية للصوم) ج ١٣

وقال المحقق في الشرائع : لو نوى الافطار في يوم من رمضان ثم جدد قبل الزوال قيل لا ينعقد وعليه القضاء ، ولو قيل بالانعقاد كان أشبه .

وربما حكى القول بالانعقاد عن ظاهر كلام الشيخ ، قيل : ولعله نظر الى ظاهر ما دلت عليه صحيحة هشام بن سالم المتقدمة في الموضع الثاني (١) باعتبار دلالتها على انه بالنية قبل الزوال يحسب اليوم .

وفيه انا لم نجد أحداً من الأصحاب نقل ذلك عن الشيخ صريحاً ولا ظاهراً ، وعلى تقدير صحة النقل فالاستناد الى الصحيحة المشار اليها لا يخلو من نظر فان ظاهر سياق الخبر يعطى ان ذلك إنما هو بالنسبة الى النافلة أو الواجب الغير المعين .

وبالجملة فان المسألة لما كانت عارية عن النص فالحكم فيها مشكل والاحتياط فيها واجب وهو في جانب القول المشهور فيتمتعين العمل عليه ، ويؤيده انه الاوفق أيضاً بالاصول الشرعية والقواعد المرعية فان من قام وقعد وركع وسجد لا بنية الصلاة لم تحسب له صلاة فكذلك من امسك لا بقصد الصيام بل بقصد الافطار لا يسمى صياماً ، والاخلال بالصيام عمداً غير عذر في بعض اليوم يقتضى بطلان صيام ذلك اليوم البتة . وبذلك يظهر ضعف توقف صاحب الذخيرة في هذه المسألة وانه من جملة تشكيكاته الركبة .

وقال شيخنا الشهيد الثاني (قدس سره) في المسالك بعد نقل قول المحقق : ولو قيل بالانعقاد كان أشبه ، : هذا - على القول بالاجزاء بنية واحدة مع تقدمها أو على القول بجوار تأخير النية الى قبل الزوال اختياراً - متوجه لحصول النية المعتمدة والحاصل منها إنما ينافي الاستدامة الحكيمة لا نفس النية ، وشرطية الاستدامة أو توقف صحة الصوم عليها غير معلوم وان ثبت ذلك في الصلاة ، واما على القول بوجوب إيقاع النية ليلاً فاخل بها ثم جدها قبل الزوال ففي الصحة نظر لأن الغائت هنا نفس النية في جزء من النهار وهي شرط في صحة الصوم نفسه فيفسد ذلك الجزء

ج ١٣ (لو نوى الافطار في اثناء النهار ثم جدد نية الصوم) — ٤٩ —

والصوم لا يتبعض ، وحينئذ فيبقى عدم الانعقاد . انتهى .
واعترض صدر كلامه المؤذن ببيان وجه الصحة لهذا القول سبطه السيد السند في المدارك فقال انه غير جيد ، لأن القول الثاني غير متحقق واللازم على الاول عدم اعتبار تجديد النية مطلقاً للاكتفاء بالنية السابقة . ثم قال : وكيف كان فلا ريب في ضعف هذا القول . انتهى . وهو جيد .

التاسع - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) انه لو نوى الافطار في اثناء النهار بعد أن عقد الصوم ثم جدد نية الصوم بعد نية الافطار كان صومه صحيحاً ، ذهب اليه الشيخ والمرضى واتباعهما .
واستدلوا على ذلك بان النواقض محصورة وليست هذه النية من جملتها فمن ادعى كونها ناقضة فعليها الدليل . وبان نية الافطار إنما تنافي نية الصوم لاحكامها الثابت بالانعقاد الذي لا ينفيه النوم والغروب اجماعاً . وبان النية لا يجب تجديدهما في كل ازمة الصوم اجماعاً . فلا تتمحقق المنافاة .

ونقل عن ابي الصلاح انه جزم بفساد الصوم بذلك وجعله موجباً للقضاء والكفارة .

واختار العلامة في المختلف هذا القول أيضاً ولكنه أوجب القضاء دون الكفارة ، فاستدل على انتفاء الكفارة بالأصل السالم من المعارض ، وعلى انه مفسد للصوم بانه عبادة مشروطة بالنية وقد فات شرطها فتهطل . وبان الأصل اعتبار النية في جميع اجزاء العبادة لمكان ذلك منتهياً اعتبر حكماً وهو أن لا يأتي بنية تخالفها ولا ينوى قطعها ، فاذا نوى القطع زالت النية حقيقة وحكماً ، فكان الصوم باطلا لقوات شرطه . وبانه عمل خلا من النية حقيقة وحكماً فلا يكون معتبراً في نظر الشارع . واذا فسد صوم جزء من النهار فسد صوم ذلك اليوم باجمعه لأن الصوم لا يتبعض .

وأجاب العلامة في المختلف عن احتجاج الشيخ المتقدم بما قد بينا الدليل على

٥٠ - (لو نوى الافطار في اثناء النهار ثم جدد نية الصوم) ج ١٣

ان هذه النية مبطله للصوم من حيث انها مبطله لشرطه اعنى نية الصوم ومبطل الشرط مبطل للمشروط ، ولا نسلم حصول الشرط لأن ادامة النية شرط لما تقدم وقد فات ونحن قد بينا كون الدوام شرطاً . انتهى .

اقول : لا يخفى أن مرجع الخلاف في هذه المسألة عند التأمل في أدلة القولين المذكورين الى انه هل يشترط استدامة النية في الصوم حقيقة أو حكماً أم لا ؟ ومبنى القول المشهور على الثانى ومبنى القول الآخر على الأول ، وظاهر كلام شيخنا الشهيد الثانى المتقدم في سابق هذا الموضع هو عدم الاشتراط .

قال فى المدارك : وقد قطع الشيخ والمرضى والمصنف فى المعتبر بعدم اشتراطها ثم قال : ولا بأس به لانه الأصل وليس له معارض يعتد به ، ومع ذلك فالمسألة محل تردد . انتهى .

وربما يقال انه يمكن الاستدلال على وجوب الاستدامة بقوله فإنه لا بد من نية (١) وإنما الأعمال بالنيات ، وفيه انه يمكن أن يقال ان العمل هنا لم يقع إلا بنية فيدخل تحت الخبر ، وليس فى الخبر المذكور أزيد من أنه يجب وقوعه عن نية وقصد وهو كذلك واما انه يجب استمرار ذلك القصد فلا دلالة فيه عليه .

ويمكن الاستدلال على الصحة فى موضع البحث بما رواه الشيخ فى الصحيح عن محمد بن مسلم (٢) قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : ما يضر الصائم ما صنع

(١) الوسائل الباب ٥ من مقدمة العبادات والباب ٢ من وجوب الصوم ونيته .

(٢) الوسائل الباب ١ من ما يسك عنه الصائم . وقد رواه فى التهذيب ج ٤ الطبع

الحديث عن محمد بن مسلم بطرق ثلاثة : الاول ص ١٨٩ عن علي بن مهزيار عن ابن ابي عمير ، الثانى ص ٢٠٢ عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير ، الثالث ص ٣١٨ عن محمد بن علي بن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير ، وفى الأواين اللفظ هكذا : اذا اجتنب ثلاث خصال : الطعام والشراب والنساء والارتباس ، نعم فى الثانى فى التعليقة (١) ان فى بعض المخطوطات د أربع . وفى الثالث د اذا اجتنب أربع خصال ... كما فى الفقيه ج ٢ ص ٦٧ . والمظ فى الاولين د لا يضر ، وفى الثالث د ما يضر ، ولا يخفى ان =

ج ١٣ (لو نوى الافطار في اثناء النهار ثم جدد نية الصوم) - ٥١ -

إذا اجتنب أربع خصال : الطعام والشراب والنساء والارتماس ، إلا أنه يمكن تطرق الاحتمال الى تخصيص ذلك بأفعال الجوارح كما يشير اليه قوله « ما صنع ، أو كون الحصر اضافياً لا حقيقياً .

وبالجملة فالمسألة لعدم النص لا تخلو من الاشكال والاحتياط فيها مطلوب على كل حال وهو في جانب القول الثاني .

بقى هنا شيء وهو ان ظاهر كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) هو انه لا بد في صحة الصوم بعد نية الافطار من تجديد نية الصوم وإلا كان باطلا ، بل صرح العلامة بذلك في المنتهى فقال : قد بينا انه لو نوى الافطار بعد انعقاد الصوم لم يفطر لانه انعقد شرعاً فلا يخرج عنه إلا بدليل شرعى . هذا اذا عاد ونوى الصوم اما لو لم ينو بعد ذلك الصوم فالوجه وجوب القضاء .

واعترضه في المدارك بعد نقل ذلك عنه بانه غير جيد لأن المقتضى للفساد عند القائل به العزم على فعل المفطر فان ثبت ذلك وجب الحكم بالبطلان مطلقاً وإلا وجب القول بالصحة كذلك كما أطلقه في المعتمد . انتهى .

وهو جيد وبه تزيد المسألة إشكالا فان الحكم بصحة الصوم بعد النية أولاً ثم الرجوع عنها الى نية الافطار والاستمرار على هذه النية الى ان ينقضى النهار من ما يكاد يقطع بعدمه .

والأقرب الى التحقيق في هذا المقام أن يقال ان العبادات لما كانت توقيفية والمعلوم من الشرع وهو الذى عليه جرى السلف من زمنه ~~هو~~ هو وجوب النية في الصوم بل غيره من العبادات واستصحاب تلك النية فعلاً أو حكماً الى آخر العبادة ، فانه لم يرد ولم ينقل صحته مع العدول عن تلك النية الى نية تغايرها استمر عليها أو لم يستمر ، فالحكم بالصحة في هذه الصورة خارج عن التوقيف المعلوم من

— ابن ابي عمير يرويه عن حماد بن عثمان عن محمد بن مسلم . وسيأتى التمرض من المصنف (قدس سره) لذلك في المسألة الأولى من مسائل المطلب الثاني .

الشرع ، وحيث قد قول المستدل - ومن ادعى كونها نافضة فعليه الدليل - مردود بان الدليل على النقص خروجه عن التوقيف الواجب اعتباره في العبادات ، فان الحكم بصحتها يتوقف على وقوعها على الوجه الذي علم من صاحب الشريعة والذي علم منه يقيناً هو اعتبار استمرار النية فعلاً أو حكماً ولم يعلم منه جواز تركها أو العدول عنها الى ما ينافيها ، فالمدعى لصحة العبادة على هذا الوجه عليه الدليل . وبذلك يظن ان الاصح في المسألة ما ذهب اليه في المختلف مع تأييده بالاحتياط كما عرفت .

العاشر - ذهب الشيخ في النهاية والمبسوط والخلاف الى انه يختص شهر رمضان بجواز تقديم نيته عليه فلو سها عن النية وقت دخوله اكتفى بالنية الاولى ، ونقله في الخلاف عن الأصحاب وصرح بجواز تقديمها بيوم أو يومين .

قال المحقق في المعتمد بعد أن عرى ذلك الى الشيخ وذكر انه لم يذكر له مستنداً : ولعل ذلك لكون المقارنة غير مشروطة وكما جاز أن يتقدم من أول ليلة الصوم وان تعقبها النوم والاكل والشرب والجماع جاز ان يفتقد على تلك الليلة بالزمان المقارب كاليومين والثلاثة . لكن هذه الحجة ضعيفة لأن تقديمها في أول ليلة الصوم مستفاد من قوله وإن كان يومه (١) ومن لم يبيت نية الصوم من الليل فلا صيام له ، ولان ايقاعها قبل الفجر بحيث يكون طلوعه عند اكمال النية عسر فيلتفتي ، وليس كذلك التقديم بالايام ولان الليلة متصلة باليوم اتصال اجزاء النهار بخلاف الايام . انتهى .

اقول : قد نقل العلامة في المختلف عن الشيخ انه احتج بمضمون ما ذكره في المعتمد ثم رده بنحو ما ذكره في المعتمد ايضاً .

قال السيد السند في المدارك بعد أن استجود كلام المعتمد : والاصح عدم

(١) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢٠٢ عن حفصة عن النبي (ص) « من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له » ، وارجع في اختلاف لفظ الحديث باختلاف طرقه الى المغني ج ٣ ص ٩١ ايضاً .

الاكتفاء بالعزم المتقدم لان من شرط النية المقارنة للمنى ، خرج من ذلك تقديم نية الصوم من الليل بالنص والاجماع فيبقى الباقي . انتهى .

ثم ان الشيخ (رحمه الله) صرح في النهاية والمبسوط بان العزم السابق إنما يحزى مع السهو عن تجديد النية عند دخول الشهر ، بل قال الشهيد في البيان : ولو ذكر عند دخول الشهر لم يحزى العزم السابق قولاً واحداً . ولا ريب ان هذا التفصيل من ما يوجب ضعف القول المذكور بناء على اصولهم وقواعدهم ، فان المقارنة ان كانت معتبرة كما هو المشهور في كلامهم والدائر على السنة أقلامهم لم يمكن الاعتماد على العزم السابق مطلقاً سها عن النية أو لم يسه وان لم تكن معتبرة وجب الاكتفاء بالعزم السابق مطلقاً .

وأنت خبير بان كلامهم . هناك يدور على النية بالمعنى الذى قدمنا نقله عنهم الذى هو عبارة عن الحديث النفسى والتصوير الفسكرى الذى يقارن به الفعل بحيث يكون الفعل على آخره من غير فصل وزمان ، وقد عرفت ان النية ليست هذه فان الأمر فيها أهون من ما ذكروه ، وهذا البحث من أوله الى آخره كسائر إبحاثهم المتقدمة ساقط على المعنى الذى حققناه آنفاً .

الحادى عشر - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) ان نية الصبي المميز صحيحة وصومه شرعى وكذا جملة عباداته شرعية ، بمعنى انها مستندة الى امر الشارع فيستحق عليها الثواب لا تمرينية ، ذهب اليه الشيخ وجمع : منهم - المحقق وغيره لاطلاق الأمر ، ولان الأمر بالأمر بالشئ " أمر بذلك الشئ " ، بمعنى ان الظاهر من حال الأمر كونه مريداً لذلك الشئ .

وقال العلامة فى المختلف بعد أن نقل القول المذكور عن الشيخ : وعندى فى ذلك اشكال والاقرّب انه على سبيل الترين ، واما انه تكليف مندوب اليه فالأقرب المنع ، لنا - ان التكليف مشروط بالبلوغ ومع انتفاء الشرط ينتفى المشروط . انتهى ويمكن تطرق القدح اليه بان اعتبار هذا الشرط على اطلاقه محل نظر ، فان

— ٥٤ — (هل عبادة الصبي شرعية أو تمريئية ؟) ج ١٣

العقل لا يأتي توجيها الخطاب الى المميز والمعلوم من الشرع ان التكليف المتوقف على البلوغ إنما هو التكليف بالوجوب والتحريم لحديث رفع القلم (١) ونحوه اما التكليف المندوب فلا مانع منه عقلا ولا شرعاً .

ويعتد ما قلناه ما ورد في الأخبار من جواز عتق الصبي ابن عشر سنين وصدقته ووصيته :

في رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (٢) قال : « اذا أتى على الغلام عشر سنين فإنه يجوز له في ماله ما اعتق وتصدق وأوصى على حد معروف وحق فهو جائز » .

وفي رواية عبدالرحمان بن ابي عبدالله البصري (٣) قال : « قال ابو عبد الله عليه السلام اذا بلغ الغلام عشر سنين جازت وصيته ، وبمضمون ذلك في الوصية اخبار عديدة (٤) .

وفي موثقة محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٥) قال : « يجوز طلاق الغلام اذا كان قد عقل وصدقته ووصيته وان لم يحتلم » .
وفي رواية ابي بصير (٦) « فاذا كان ابن سبع سنين فأوصى من ماله باليسير في حق جازت وصيته » .

ومنها - الأخبار الدالة على جواز امامته كوثقة غياث بن ابراهيم عن ابي عبدالله عليه السلام (٧) قال : « لا بأس بالغلام الذي لم يبلغ الحلم ان يؤم القوم وان يؤذن ، ونحوها رواية طلحة بن زيد (٨) وبمضمونها عمل الشيخ وجميع من الاصحاب

(١) الوسائل الباب ٤ من مقدمة العبادات ، وسنن البيهقي ج ٨ ص ٢٦٤

(٢) (٣) ، (٤) و (٦) الوسائل الباب ٤٤ من الوصايا

(٥) التهذيب ج ٢ ص ٣٨٥ وفي الوسائل الباب ١٥ من الوقوف والصدقات وفيه

« جميل بن دراج عن أحدهما ، وفي التهذيب « جميل عن محمد بن مسلم عن أحدهما ، » .

(٧) و (٨) ، الوسائل الباب ١٤ من صلاة الجماعة

ومن الظاهر ان اذن الشارع له في الصدقة والوقف والعق والامامة موجب لثواب الثواب عليها فتكون شرعية ويدخل بها تحت الاوامر المطلقة بالعق والصدقة والامامة ونحوها فيكون داخلا تحت الخطاب مستحقاً للاجر والثواب .
وأصحابنا (رضوان الله عليهم) كما قدمنا النقل عنهم إنما استندوا الى أمر الشارع للولى بتكليف الصبي بالعبادة وان الأمر بالأمر بالشئ أمر بذلك الشئ وما ذكرناه من الاخبار اوضح في الاستدلال وابعد من تطرق الاحتمال والنزاع في هذا المجال .

وبالجملة فالخطاب باطلاقة في جميع أبواب العبادات شامل له والفهم الذى هو شرط التكليف حاصل كما هو المفروض ومن ادعى زيادة على ذلك فعليه الدليل ، وتخرج الاخبار التى ذكرناها شاهدة على ذلك .

ويتفرع على الخلاف المذكور وصف العبادة الصادرة منه بالصحة وعدمها ، فان قلنا انها شرعية جاز وصفها بالصحة لأنها عبارة عن موافقة الامر ، وان قلنا انها تمرينية لم توصف بصحة ولا فساد .

وقال شيخنا الشهيد الثانى (قدس سره) فى كتاب المسالك - بعد قول المصنف نية الصبي المميز بصحة وصومه شرعى - ما صورته : اما صحة نيته وصومه فلا اشكال فيه لأنها من باب خطاب الوضع وهو غير متوقف على التكليف ، واما كون صومه شرعياً ففيه نظر لاختصاص خطاب الشرع بالمسكفين ، والأصح انه تمرينى لا شرعى . انتهى .

واعترضه سبطه السيد السند فى المدارك بانه غير جيد ، قال : لأن الصحة والبطالان اللذين هما موافقة الأمر ومخالفته لا يحتاج الى توقيف من الشارع بل يعرف بمجرد العقل ككونه مؤدياً للصلاة وتاركاً لها ، فلا يكون من حكم الشرع فى شئ بل هو عقلى مجرد كما صرح به ابن الحاجب وغيره . انتهى .

أقول : مرجع كلام السيد السند الى منع كون الصحة والبطالان من باب

- ٥٦ - (يجب الامساك في الصرم عن كل مأكول ومشروب) ج ٢٣

خطاب الوضع وهو الذي صرح به ابن الحاجب في المختصر وشارحه في الشرح ، وهو ظاهر العلامة في النهاية لما ذكره هنا من انه بعد ورود أمر الشارع بالفعل فكون الفعل موافقاً للامر أو مخالفاً وكون ما فعل تمام الواجب حتى يكون مسقطاً للقضاء وعدمه لا يحتاج الى توقيف من الشارع بل يعرف بمجرد العقل ، فهو ككونه مؤدياً للصلاة وتاركاً لها سواء بسواء ، فلا يكون حصوله في نفسه ولا حكمنا به من حكم الشرع في شيء بل هو عقلي مجرد ، وهذا بخلاف الأحكام الوضعية التي هي عبارة عن الشرط والسبب والمانع الذي يكون حصوله في نفسه والحكم به موقوفاً على الشرع .

وانت خبير بان من رجع الى الأخبار التي قدمناها لا يخفى عليه ضعف ما ذهب اليه شيخنا المذكور وكل من تقدمه وتأخر عنه وقال بان عبادة الصبي تمرينية وليست بشرعية . واما قول شيخنا المشار اليه في منع كون صومه شرعياً - لاختصاص خطاب الشرع بالمسكفين - فقد عرفت جوابه .

المطلب الثاني

في ما يمسك عنه الصائم وفيه مسائل : الاولى - يجب الامساك عن كل مأكول ومشروب معتاداً كان أو غير معتاد :

اما المعتاد فلا خلاف فيه بين الأصحاب ويدل عليه مضافاً الى الاجماع الآية (١) والأخبار (٢) .

ولا خلاف أيضاً في كون فعله وجباً للقضاء والكفارة ، ويدل عليه مضافاً الى الاجماع الأخبار الآتية الدالة على وجوب الكفارة بالافطار به (٣) .

(١) وهي قوله تعالى في سورة البقرة الآية ١٨٦ : وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخطيط الأبيض من الخطيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام الى الليل .

(٢) الوسائل الباب ٩ من ٢٣ و ٢٥ و ٣١ الى ٥١ من ما يمسك عنه الصائم وغير ذلك

(٣) الوسائل الباب ٨ من ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من ما يمسك عنه الصائم

ج ١٣ (هل يجب في الصوم الامساك عن غير المعتاد من المأكول والمشروب؟) - ٥٧ -

واما غير المعتاد كالتراب والحجر والفحم والخزف والحصى وماء الشجر والفواكه وماء الورد ونحوها فالمشهور بين الاصحاب انه كذلك ، ونقل في المختلف عن السيد المرتضى وابن الجنيد انه ينقص الصوم ولا يبطله ، ونقل السيد (رضي الله عنه) عن بعض اصحابنا انه يوجب القضاء خاصة .

حجة القول المشهور ان ما دل على تحريم الاكل والشرب يتناول المعتاد وغيره وان الصوم امساك عن ما يصل الى الجوف وتناول هذه الاشياء ينافي الامساك .

حجة القول الآخر ان تحريم الاكل والشرب إنما ينصرف الى المعتاد فيبقى الباقي على أصل الإباحة .

واجيب عنه بمنع الانصراف الى المعتاد ودعوى العموم بالنسبة الى المعتاد وغيره .

وعندى ان هذا الجواب لا يخلو من نظر لما صرحوا به في غير موضع من أن الأحكام المودعة في الاخبار إنما تنصرف الى الافراد المتكررة الشائعة دون الافراد النادرة فشمول الاخبار لغير المعتاد غير واضح .

ويؤيده ما رواه الشيخ عن مسعدة بن صدقة عن جعفر عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) (١) « ان علياً عليه السلام سئل عن الذباب يدخل في حلق الصائم قال ليس عليه قضاء انه ليس بطعام » .

ونقل عن السيد (رضي الله عنه) في المسائل الناصرية ما يدل على خلاف كلامه المتقدم حيث قال : لا خلاف في ما يصل الى جوف الصائم من جهة فمه اذا اعتمد انه يفطره مثل الحصة والخزرة وما لا يؤكل ولا يشرب وانما خالف في ذلك الحسن بن صالح وقال انه لا يفطر وروى نحوه عن ابي طلحة (٢) والاجماع متقدم

(١) التهذيب ج ٤ ص ٣١٣ الطبع الحديث وفي الوسائل الباب ٣٩ من ما يمساك عنه

(٢) المغني ج ٣ ص ١٠٣

الصائم

٥٨ - {الاخبار الواردة في وجوب امساك الصائم عن المأكول والمشروب} ج ١٣

ومتأخر عن هذا الخلاف فسقط حكمه . انتهى .

ولا بأس بإيراد جملة من الاخبار المتعلقة بهذه المسألة العاضدة للآية الشريفة وهي قوله عز وجل : وكلاوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر (١) .

ومنها - صحيحة محمد بن مسلم (٢) قال : « سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : لا يضر الصائم ما صنع اذا اجتنب أربع خصال : الطعام والشراب والنساء والارتماس في الماء ،

هكذا روى الحديث في الفقيه وموضع من التهذيب ، وفي موضعين آخرين منه بسندين آخرين أيضاً (٣) بلفظ « ثلاث خصال » .

قيل : ولعل الوجه في هذه النسخة - ان صحت - انه عطف الارتماس على الثلاث وأخرجه منها لأنه من ما يضر ولا يبطل ، أو جعل الطعام والشراب خصلة واحدة لاشتراكهما في ادخال شيء في الجوف ولهذا لم يذكر الحقنة بالمائع مع ايجابه القضاء ، والاخراج في حكم الادخال ولهذا عدل عن الاكل والشرب الى الطعام والشراب ليشمل التي الاختيارى ايضاً . انتهى .

والظاهر انه تكلف مستغنى عنه فانه لا يخفى على من أحاط خبراً بطريقة الشيخ في الكتاب وما وقع له من التغيير والتبديل والزيادة والنقصان في المتون والاسانيد ان ما ذكره من نسخة « ثلاث » إنما هو سهو من قلبه وان النسخة الصحيحة هي « أربع » وقوله - « انه اخرج الارتماس منها لانه يضر ولا يبطل » بناء على ما هو أحد الاقوال في المسألة - ممنوع بما سنوضحه ان شاء الله تعالى في المسألة المذكورة . نعم ينبغي أن يقال انه إنما اقتصر على هذه الأربعة مع ان غيرها كما

(١) سورة البقرة الآية ١٨٤

(٢) الوسائل الباب ٩ من ما يمسك عنه الصائم

(٣) ارجع الى التعليقة ٢ ص ٥٠

ج ١٣ (الآخبار الواردة في وجوب إمساك الصائم عن المأكول والمشروب) - ٥٩ -

سيأتى إن شاء الله تعالى من المضرات بالصيام من حيث أنها هي المعتادة المتداولة المتكررة دون غيرها من القى* والحقنة المختصة بالمرضى والكذب على الله ورسوله ﷺ ونحوها .

ومنها - رواية أبى بصير (١) قال : « قال أبو عبد الله ﷺ الصيام من الطعام والشراب ، والانسان ينبغي له أن يحفظ لسانه من اللغو والباطل في رمضان وغيره . »
ومنها - ما رواه المرتضى في رسالة المحكم والمشابه بإسناده عن على ﷺ (٢) قال : « وأما حدود الصوم فاربعة حدود : أولها اجتناب الاكل والشرب والثاني اجتناب النكاح والثالث اجتناب القى* متعمداً . والرابع اجتناب الاغتاس في الماء وما يتصل بها وما يجري مجراها . »

وما رواه في الكافي في الصحيح عندى والحسن على المشهور بإبراهيم بن هاشم عن الحلبي (٣) قال : « سألت أبا عبد الله ﷺ عن الخيط الأبيض من الخيط الأسود (٤) فقال بياض النهار من سواد الليل . قال : وكان بلال يؤذن للنبي ﷺ وابن أم مكتوم وكان أعشى يؤذن بليل ويؤذن بلال حين يطلع الفجر فقال النبي ﷺ إذا سمعتم صوت بلال فدعوا الطعام والشراب فقد أصبحتم . »

وما رواه فيه في الصحيح عن أبى بصير (٥) قال : « سألت أبا عبد الله ﷺ فقلت متى يحرم الطعام والشراب على الصائم وتحل الصلاة صلاة الفجر ؟ فقال إذا عترض الفجر وكان كالتبطينة البيضاء فثم يحرم الطعام ويحل الصيام وتحل الصلاة ، إلى غير ذلك من الآخبار الآتية في تضعيف الأحكام .

إذا عرفت ذلك فاعلم انه ينبغي أن يعلم ان ما ذكرنا من بطلان الصوم بالأكل

(١) و(٢) الوسائل. الباب ١ من ما يمسك عنه الصائم

(٣) و(٤) الوسائل. الباب ٢٢ من ما يمسك عنه الصائم

(٤) سورة البقرة الآية ١٨٤ .

٩٠ - (الصائم المتناول للمأكول أو المشروب جهلاً) ج ١٣

والشرب يجب تقييده بالعالم العامد وكذا كل ما يأتي من مفسدات الصوم فإنه لا ريب ولا خلاف في فساد الصوم بذلك وأنه موجب للقضاء والكفارة .
أما لو لم يكن كذلك بأن كان جاهلاً أو ناسياً أو مكرهاً فتحقيق الكلام فيه يقع في مواضع ثلاثة :

أحدها - أن يكون جاهلاً والمشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) فساد صومه كالعالم ، وفان ابن ادریس : لو جامع أو أفطر جاهلاً بالتحريم فلا يجب عليه شيء . ونحوه نقل عن الشيخ في موضع من التهذيب . وإطلاق كلامهما يقتضي سقوط القضاء والكفارة ، واحتمله في المنتهى الحاقاً للجاهل بالناسي .
وقال المحقق في المعتمد : والذي يقوى عندي فساد صومه وجوب القضاء دون الكفارة .

قال في المدارك بعد نقله عنه : وإلى هذا القول ذهب أكثر المتأخرين وهو المعتمد ، لنا على الحكم الأول إطلاق الأمر بالقضاء عند عروض أحد الأسباب المقتضية لفساد الأداء فإنه يتناول العالم والجاهل . ولنا على سقوط الكفارة التمسك بمقتضى الأصل وما رواه الشيخ عن زرارة وأبي بصير (١) قالوا : سألنا أبا جعفر عليه السلام عن رجل أتى أهله في شهر رمضان أو أتى أهله وهو محرم وهو لا يرى إلا أن ذلك حلال له ؟ قال ليس عليه شيء ، (لا يقال) الأصل يرتفع بالروايات المتضمنة لترتب الكفارة على الإفطار المتناولة باطلاً للعالم والجاهل كما اعترفتم به في وجوب القضاء ، والرواية قاصرة من حيث السند فلا تنهض حجة في إثبات هذا الحكم (لانا نقول) لا دلالة في شيء من الروايات التي وصلت إلينا من هذا الباب على تعليق الكفارة بالجاهل إذ الحكم وقع فيها معلقاً على تعمد الإفطار وهو إنما يتحقق مع العلم بكون ذلك الفعل مفسداً للصوم ، فإن من أتى بالفطر جاهلاً كونه كذلك لا يصدق عليه أنه تعمد الإفطار وإن صدق عليه أنه متعمد لذلك الفعل ،

(١) الوسائل الباب ٩ من ما يمسك عنه الصائم والباب ٢ من كفارات الاستمتاع

ج ١٣ ﴿ الصائم المتناول للمأكل أو المشروب جهلاً ﴾ - ٦١ -

بل رواية ابن سنان (١) التي هي الأصل في هذا الباب إنما تضمنت تعلق الكفارة بمن أفطر في شهر رمضان متعمداً من غير عذر ، والجهل بالحكم من أقوى الأعذار كما يدل عليه صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج المتضمنة احكم تزويج المرأة في ديتها (٢) حيث قال فيها : قلت فبأي الجهالتين أعذر جهالته ان ذلك محرم عليه أم جهالته انها في عدة ؟ فقال احدى الجهالتين أهون من الاخرى : الجهالة بان الله حرم ذلك عليه ، وذلك انه لا يقدر على الاحتياط معها . فقلت فهو في الاخرى معذور ؟ قال نعم ، واما الرواية فهي وان كانت لا تبلغ مرتبة الصحيح لكنها معتبرة الاسناد إذ ليس في طريقها من قد يتوقف في شأنه سوى على بن الحسن بن فضال ، وقال النجاشي انه كان فقيه أصحابنا بالسكوفة ووجههم وثقتهم وعارفهم بالحديث والمسئوع قوله فيه سمع منه شيئاً كثيراً ولم يعثر له على زلة فيه ولا ما يشينه وقل ما يروى عن ضعيف . ويمكن أن يستدل على هذا القول ايضاً بقول الصادق عليه السلام في صحيحة عبدالصمد بن بشير الواردة في من ليس قيصاً في حال الاحرام (٣) : أي رجل ركب أمراً بجهالة فلا شيء عليه ، وغير ذلك من العمومات المتضمنة لعذر الجاهل . انتهى كلامه زيد اكرامه .

وفيه نظر من وجوه : الأول - ان ما استدل به على وجوب القضاء - من اطلاق الامر بالقضاء عند عروض أحد الاسباب المقتضية لفساد الاداء فانه يتناول العالم والجاهل -

فيه أولاً - انه لا يخفى ان جملة من الروايات المتضمنة للامر بالقضاء قد اشتملت على قيد التعمد وان كان جملة اخرى مطلقة أيضاً ، وهو قد اعترف بان التعمد إنما يتحقق مع العلم بكون ذلك الفعل مفسداً للصوم والمفطر جاهلاً لا يصدق

(١) الوسائل الباب ٨ من ما يسبك عنه الصائم وستأق من ٦٣

(٢) الوسائل الباب ١٧ من ما يحرم بالمصاهرة ونحوها

(٣) الوسائل الباب ٤٥ من تزوك الاحرام

- ٦٢ - (الصائم المتناول للمأكول أو المشروب جهلاً) ج ١٣

عليه انه تعتمد الافطار فلا يجب عليه القضاء كما لا يجب عليه الكفارة بالتقريب الذي ذكره ، وسيأتى لك نقل جملة من الأخبار التي تفصح عن صحة ما قلناه .
وثانياً - انه مع تسليم صحة ما ذكره من اطلاق الامر من غير تقييد بالتمتع فتناول الأمر للجاهل ممنوع فانا لا نسلم تناول الأمر للجاهل لا في هذا الموضع ولا غيره إلا ما خرج بدليل خاص لما صرحوا به في جاهل الأصل من امتناع تكليف الغافل ، وهو (قدس سره) قد صرح بذلك في كتاب الصلاة في مبحث الممكن واللباس حيث رجع صحة صلاة الجاهل بحكم الغصب كالجاهل باصله ، فانه قال في مبحث الممكن - بعد نقل الاتفاق على صحة صلاة الجاهل بالغصب معللاً له بان البطلان تابع للنهي وهو انما يتوجه الى العالم - ما لفظه : اما الجاهل بالحكم فقد قطع الاصحاب بانه غير معذور وقوى بعض مشايخنا المحققين إلحاقه بجاهل الغصب لعين ما ذكر ولا يخلو من قوة . وقال في مبحث اللباس - بعد أن ذكر عدم بطلان صلاة جاهل الغصب - ما لفظه : ولا يبعد اشتراط العلم بالحكم ايضاً لامتناع تكليف الغافل فلا يتوجه اليه النهى المقتضى للفساد . بل صرح بذلك قبل هذا المقام في مسألة الارتماس ايضاً حيث نقل عن جده (قدس سره) ان المرتسم ناسياً يرتفع حدثه لعدم توجه النهى اليه واز ، الجاهل عامد ، ثم قال (قدس سره) وما ذكره (قدس سره) في حكم الناسي جيد لكن الأظهر مساواة الجاهل له لاشتراكهما في عدم توجه النهى اليهما . رحينئذ فكيف يدعى هنا ان الأمر بالقضاء يتناول العالم والجاهل مع فصله بينهما في هذه المواضع ؟

وثالثاً - ان الرواية التي استند اليها في سقوط الكفارة دالة بعمومها على سقوط القضاء ايضاً كما هو ظاهر ، مع تأيدها بالروايات المستفيضة الدالة على معذورية الجاهل كما تقدم في المقدمة الخامسة من مقدمات الكتاب (١) ومنها الروايتان المذكورتان هنا ، وحينئذ فمع تسليم ما منعناه اولاً نقول انه معارض بما دلت عليه

ج ١٣ ﴿ الصائم المتناول للمأكول أو المشروب جهلاً ﴾ - ٦٣ -

هذه الروايات ، والنسبة بين المتعارضين العموم من وجه ، وترجيح العمل بأحدهما على الآخر لا يخلو من اشكال فلا يتم ما ذكره .

الثاني - قوله في الجواب عن الايراد الذي أورده على نفسه - انه لا دلالة في شيء من الروايات التي وصلت إلينا من هذا الباب على تعلق الكفارة بالجاهل اذ الحكم وقع فيها معلقاً على تعدد الافطار ... الى آخره - فان فيه انه لا ريب انه وان ورد التقييد بالتعمد في جملة من الاخبار إلا ان جملة من الاخبار قد وردت مطلقة خالية من قيد التعمد .

وبالجملة فان الاخبار الواردة في هذا الباب بالنسبة الى وجوب القضاء والكفارة جملة منها قد اشتملت على قيد تعدد الافطار فيهما أو أحدهما وجملة قد اطلق فيها الحكم كذلك ، وظاهر كلام الاصحاب حمل مطلقها على مقيدها في الموضعين وبه يزول الإشكال من البين .

ولا بأس بايراد بعض منها في المقام ليتبين به ما في كلام هؤلاء الاعلام :
فمنها موثقة عبدالرحمان بن ابي عبدالله البصري عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال :
« سألته عن رجل أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً ؟ قال يتصدق بعشرين صاعاً ويقضى مكانه » .

وصحيحته أيضاً عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « سألته عن رجل أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً ؟ قال عليه خمسة عشر صاعاً لكل مسكين مد بمد النبي ﷺ افضل » .

وصحيحته عبدالله بن مهران عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) « في رجل أفطر في شهر رمضان متعمداً يوماً واحداً من غير عذر ؟ قال يعتق نسمة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً فان لم يقدر تصدق بما يطيق » .

ورواية احمد بن محمد بن أبي نصر عن المشرق عن ابي الحسن عليه السلام (٤) قال :

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٨ من ما يمسك عنه الصائم

٦٤ - (الصائم المتناول للماكول أو المشروب جهلاً) ج ١٣

و سألته عن رجل أفطر من شهر رمضان أياماً متعمداً ما عليه من الكفارة؟ فكتب
 عليه من أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً فعليه عتق رقبة مؤمنة ويصوم
 يوماً بدلاً يوم.

وموثقة سماعة (١) قال : سألته عن رجل أتى أهله في شهر رمضان متعمداً
 فقال عليه عتق رقبة واطعام ستين مسكيناً وصيام شهرين متتابعين وقضاء ذلك
 اليوم ، وابن له مثل ذلك اليوم ؟ .

وجمل الشيخ الواو في هذا الخبر بمعنى وأو ، تارة وخصه أخرى بمن أتى أهله
 في حال يحرم الوطء فيها كالحيض أو الظهار قبل الكفارة كما دل عليه بعض الاخبار
 إلا ان صاحب الوسائل نقل هذا الخبر من نواذر أحمد بن محمد بن عيسى بلفظ
 : أو ، عوض الواو في المواضع المذكورة .

فهذه جملة من الاخبار المشتملة على قيد التعمد في كل من القضاء والكفارة
 وبه يظهر لك ما في صدر كلام صاحب المدارك من دعواه اطلاق الامر بالقضاء
 الشامل للجاهل مع اعترافه بان تعمد الجاهل ليس بعمد لانه إنما يتحقق مع العلم
 بكون ذلك الفعل مفسداً للصوم كما تقدم .

ومنها - صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج (٢) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام
 عن الرجل يعمث بأهله في شهر رمضان حتى يمضي؟ قال عليه من الكفارة مثل ما على
 الذي يجامع .

وما رواه في الفقيه عن محمد بن النعمان عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : سئل
 عن رجل أفطر يوماً من شهر رمضان؟ فقال كفارته جريبان من طعام وهو
 عشرون صاعاً .

(١) الوسائل الباب ٨ من ما يمسك عنه الصائم

(٢) الوسائل الباب ٤ من ما يمسك عنه الصائم

ج ١٣ (الصائم المتناول المأكول أو المشروب جهلاً) - ٦٥ -

وموثقة سماعة (١) قال : « سألته عن رجل لوق باهله فانزل ؟ قال عليه اطعام ستين مسكيناً أو يعتق رقبة » .

ورواية عبد السلام بن صالح الهروي (٢) قال : « قلت للرضا عليه السلام يا ابن رسول الله ﷺ قد روى عن آبائك (عليهم السلام) في من جامع في شهر رمضان أو أفطر فيه ثلاث كفارات ، وروى عنهم أيضاً كفارة واحدة ، فبأي الحديثين نأخذ ؟ قال بهما جميعاً : متى جامع الرجل حراماً أو أفطر على حرام في شهر رمضان فعليه ثلاث كفارات : عتق رقبة وصيام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكيناً وقضاء ذلك اليوم ، وإن كان نكح حلالاً أو أفطر على حلال فعليه كفارة واحدة وقضاء ذلك اليوم ، وإن كان ناسياً فلا شيء عليه ، إلى غير ذلك من الاخبار التي يقف عليها المتتبع في الموضوعين .

وبذلك يظهر لك ان الاخبار بالنسبة الى القضاء كالاخبار الواردة بالكفارة في التقييد في بعض منها بالنعمد والاطلاق في آخر ووجوب حمل مطلقها على مقيدها ، وبه يظهر لك ما في كلامه من الفرق بين المقامين .

الثالث - قوله في الاعتذار عن مخالفة اصطلاحه في العمل برواية زرارة وابن بصير المذكورة - بانه ليس في طريقها من قد يتوقف في شأنه إلا على ابن الحسن ابن فضال وقال النجاشي .. الى آخر ما ذكره - فان هذا من جملة المواضع التي كررنا الإشارة إليها في شرحنا على الكتاب من ما حصل له فيه من المخالفة والاضطراب ، فانه مع هذه الموثق من قسم الضعيف وطعنه فيه ورميه بذلك متى احتاج الى العمل به تستر بهذه الاعذار الواهية ، وقد مر له في كتاب الصلاة ما يدل

(١) الوسائل الباب ٤ و ٨ من ما يمسك عنه الصائم . و ايس فيها « أو يعتق رقبة » واللفظ هكذا : « قال عليه اطعام ستين مسكيناً مد لكل مسكين » راجع التهذيب ج ٤ ص ٣٢٠ الطبع الحديث والوافي باب (تعمد الافطار في شهر رمضان من غير عذر) .

(٢) الوسائل الباب ١٠ من ما يمسك عنه الصائم

- ٦٦ - (الصائم المتناول للماكول أو المشروب ناسياً) ج ١٣

على الطعن في علي بن الحسن المذكور في غير مقام ورد روايته ولكنه هنا حيث احتاج الى العمل بها اعتذر بما ذكره . والعجب انه في المقالة المتقدمة على هذه المقالة بلا فصل (١) نقل رواية عن علي بن الحسن المذكور عن أبيه ثم أجاب عنها بان علي بن الحسن واباه فطحيان فلا يمكن التعويل على روايتهما ، وليس بين الكلاء بين إلا اسطر قليلة ، مع انه قد تقدم منه في كتاب الصلاة - في مسألة ما لو أهوى المأموم الى الركوع والسجود قبل الامام - انه استدل برواية منقولة عن الحسن بن علي بن فضال ثم قال : وهذه الرواية لا تقصر عن الصحيح إذ ليس في رجالها من قد يتوقف في شأنه إلا الحسن بن علي بن فضال وقد قال الشيخ انه كان جليل القدر عظيم المنزلة زاهداً ورعاً ثقة في رواياته وكان خصيصاً بالرضا عليه السلام وأثنى عليه النجاشي وقال انه كان فطحياً ثم رجع الى الحق (رضي الله عنه) انتهى . فانظر - رحمك الله - الى هذا الكلام وما فيه من اختلال النظام الذي يبعد من مثله من العلماء الاعلام وذوى النقض والابرار ولكن ضيق الخناق في هذا الاصطلاح أوجب لهم الوقوع في مضيق الالتزام في غير مقام .

وبما ذكرنا من التحقيق في المسألة يظهر ان أظهر الأقوال في المسألة ما نقل عن ابن ادریس استناداً الى الأدلة الدالة على معذورية الجاهل بالأحكام الشرعية على التفصيل الذي ذكرناه في المقدمة الخامسة من مقدمات الكتاب (٢) .

وثانيها - أن يكون ناسياً لسكونه صائماً ، والظاهر انه لا خلاف نصاً وفتوى في صحة صومه وانه لا يجب عليه قضاء ولا كفارة :

ومن الاخبار في ذلك ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) « انه سئل عن رجل نسي فاكل وشرب ثم ذكر ؟ قال لا يفطر إنما هو شيء رزقه الله فليتم صومه » .

(١) في مسألة الحقنة بالجماد ج ١ ص ٧٨

(٣) الوسائل الباب ٩ من ما يمسك عنه الصائم

وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام (١) قال :
« كان امير المؤمنين عليه السلام يقول من صام فَنَسَى فَاكَلَ وشرب فلا يفطر من أجل انه
نسى فانما هو رزق رزقه الله فليتم صومه » .

وما رواه الصدوق في الموثق عن عمار بن موسى (٢) : انه سأل ابا عبد الله عليه السلام
عن الرجل ينسى وهو صائم فيجتمع أهله ؟ قال يقتل ولا شيء عليه .

وما رواه في الكافي عن داود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) : في الرجل
ينسى فيأكل في شهر رمضان ؟ قال يتم صومه فانما هو شيء أطعمه الله إياه .

وما رواه الشيخ في التهذيب عن ابي بصير (٤) قال : « قلت لابي عبد الله
عليه السلام رجل صام يوماً نافلة فأكَلَ وشرب ناسياً ؟ قال يتم يومه ذلك وليس عليه شيء ،
وقد تقدم في رواية عبد السلام بن صالح الهروي نحو ذلك (٥) .

واطلاق الاخبار وكلام الاصحاب يقتضي عدم الفرق في ذلك بين الصوم
الواجب والمندوب ولا في الواجب بين المعين وغيره .

وأنت خبير بان مورد هذه الروايات وان كان الاكل والشرب والجماع
خاصة إلا ان الاصحاب قاطعون بعموم الحكم في جميع مفسدات الصيام الآتية
ان شاء الله تعالى ، والظاهر ان وجهه هو عدم توجه النهي الى الناسي كما صرحوا به
في بعض المواضع وهو كذلك . ويمكن الاستدلال على العموم بما في رواية
عبد السلام بن صالح (٦) من التعبير بقوله « أفطر على حرام او أفطر على حلال ،
بحمل الافطار على ما يوجب الافطار ، إلا ان مقابلته بالجماع ربما عين انصرافه الى
الاكل والشرب خاصة . وبالجمل فالظاهر انه لا اشكال في عموم الحكم لما ذكرنا كما
عليه الاصحاب في هذا الباب .

ونالها - أن يكون مكرهاً على الافطار ، إما بان يوجر في حلقه وبوضع في

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٩ من ما يمسك عنه الصائم

(٥) و (٦) ص ٦٥

فيه بغير اختياره ولا اشكال ولا خلاف في انه لا يفطر به - قيل وفي معناه من بلغ به الاكراه حداً رفع قصده - أو بان يتوعد على ترك الافطار بما يكون مضراً به في نفسه أو من يجرى مجراه بحسب حاله مع قدرة المتوعد على فعل ما توعد به وشهادة القرائن بانه يفعل به لو لم يفطر . ونقل عن الشيخ (قدس سره) في المبسوط انه مفسد لصومه .

واستدل على القول المشهور بالأصل السالم من المعارض ، وقوله بما يكون مضراً به (١) « رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، والمراد رفع حكمها ومن جملته القضاء وسقوط الكفارة .

وقال المحقق الاردبيلي في شرح الارشاد - بعد قول المصنف : والاكراه على الافطار غير مفسد - ما صورته : دليله واضح وهو عدم التكليف عقلاً ونقلاً مثل « وعن ما استكرهوا ، (٢) ويؤيده ما يدل على وجوب الكفارة على المكروه زوجته دونها سواء قلنا عليه كفارتها ايضاً أم لا ... الى أن قال : ويدل عليه ما يدل على جواز الأكل للتقية . ثم نقل جملة من الأحاديث الدالة على افطار الصادق عليه السلام تقية مع أبي العباس (٣) .

قالوا : وفي معنى الاكراه الافطار في يوم يجب صومه للتقية والتناول قبل الغروب لأجل ذلك .

احتج الشيخ على ما نقل عنه بانه مع التوعد مختار للفعل فيصدق عليه انه فعل المفطر اختياراً فوجب عليه القضاء .

والى هذا القول مال شيخنا الشهيد الثاني في المسالك حيث قال بعد نقل الخلاف في المسألة : واصحها وجوب القضاء وان ساغ له الفعل لصدق تناول المفطر عليه باختياره . ثم قال مجيباً عن الخبر المتقدم : وقد تقرر في الاصول ان المراد

(١) و(٢) الوسائل الباب ٣٠ من الخلل الواقع في الصلاة والباب ٥٦ من جهاد النفس

(٣) الوسائل الباب ٥٧ من ما يمسك عنه الصائم .

ج ١٣ ﴿الافطار للأكراه عليه - الافطار للتقية في معنى الافطار للأكراه﴾ - ٦٩ -

رفع الخطأ وقسيميه في الحديث رفع المؤاخذه عليها لا رفع جميع أحكامها . ومثله الافطار في يوم يجب صومه للتقية .

اقول : والمسألة لا تخلو من الاشكال لعدم النص السكاشف عن حكمها وتدافع التعليقات فيها وان كان ما ذكره شيخنا الشهيد الثاني هنا لا يخلو من قوة ، فان مجرد تسويغ الشارع الافطار لدفع الضرر لا ينافي القضاء وإنما ينافي التأثم ولا ريب في عدمه .

ومن ما يؤيد ذلك انهم جعلوا الافطار للتقية في معنى الافطار للأكراه فانها في الحقيقة من باب واحد و مرجعها الى أمر واحد وهو الافطار لدفع الضرر . مع انه قد ورد في بعض الاخبار الواردة في جواز الافطار للتقية ذكر القضاء وهو ما رواه ثقة الاسلام في السكافي بسنده عن رفاة عن رجل عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : دخلت على أبي العباس بالحيرة فقال يا أبا عبدالله عليه السلام ما تقول في الصيام اليوم ؟ فقلت ذاك الى الامام ان صمت صمنا وان أفطرت أفطرتنا فقال يا غلام علي بالمائدة فاكلت معه وأنا أعلم والله انه يوم من شهر رمضان فكان افطاري يوماً وقضاؤه أيسر علي من أن يضرب عنقي ولا يعبد الله ، ومنه يعلم وجوب القضاء في محل الخلاف .

والاحوط عندي وجوب القضاء في صورة الوجور أيضا حيث ان المسألة خالية من النص وان كان ظاهرهم الاتفاق على صحة الصوم وعدم وجوب القضاء ، وهو الظاهر أيضا لأنه لا يصدق عليه انه تناول المفطر . وقريب منه أيضا بلوغ الإكراه به الى وجه يرتفع القصد إلا ان الاحوط لخلو المسألة من النص هو القضاء وبالجمله فالقدر المعلوم ثبوته في صورتى الإكراه باى معنى كان والتقية هو عدم المؤاخذه بذلك واما وجوب القضاء فليس على نفيه دليل .

(فان قيل) ان وجوبه يحتاج الى دليل لا نفيه (قلت) لا ريب ان

(١) الوسائل الباب ٥٧ من ما يمسك عنه الصائم

٧٠ - (هل يكفي في الإفطار للأكراه أو التقية خوف الضرر؟) ج ١٣

الإخبار المتضمنة لوجوب القضاء بالإفطار اختياراً قد اشتملت على شيئين : أحدهما - ثبوت الإثم والذنب الموجب للمواخذة وهو الذي أمر بالكفارة لدفعه في جملة من المواضع ، وثانيهما - قضاء ذلك اليوم ، والمعلوم المقطوع به من أخبار تسويغ الإفطار للأكراه والتقية هو ارتفاع الإثم خاصة كما أشرنا إليه إذ لا يجوز أن يسوغ له الشارع الإفطار ثم يعاقبه عليه ، وحينئذ فيبقى ما دل على القضاء على حاله بلا معارض يجب إخراجهم عن ما هو عليه ويخرج مرسل رفاة شاهداً على ذلك .

ثم إن الظاهر من كلام الأصحاب - وبه صرح جملة منهم - أنه يكفي في جواز الإفطار ظن الضرر بالترك ، وربما ظهر من عبارة الدروس أن ذلك إنما يسوغ عند خوف التلف .

ولعله (قدس سره) اعتمد على أخبار الصادق عليه السلام مع أبي العباس حيث تضمنت أن إفطاره عليه السلام لخوف التلف والقتل ، ومنها الخبر المتقدم . ومنها أيضاً ما رواه في الكافي في الصحيح عن داود بن الحصين عن رجل من أصحابه عن أبي عبدالله عليه السلام (١) أنه قال وهو بالحيرة في زمان أبي العباس أن دخلت عليه وقد شك الناس في الصوم وهو والله من شهر رمضان فسلمت عليه فقال يا أبا عبدالله أصمت اليوم؟ فقلت لا . والمائدة بين يديه فقال فادن فكل قال فدنوت فاكلت . قال وقلت : الصوم معك والفطر معك؟ فقال الرجل لأبي عبدالله عليه السلام تفطر يوماً من شهر رمضان؟ فقال أي واقه أفطر يوماً من شهر رمضان أحب إلي من أن يضرب عنقي ، .

والظاهر الاكتفاء بمجرد خوف الضرر كما هو المعلوم من الإخبار في جملة من موارد التقية ولقوله عليه السلام في حسنة زرارة (٢) والتقية في كل ضرورة وصاحبها

(١) الوسائل الباب ٥٧ من ما يمسك عنه الصائم

(٢) الوسائل الباب ٢٥ من الأسماء بالمعروف والنهي عن المنكر

ج ١٣ ﴿ هل يجب في الافطار للاكراه أو التقية الاقتصار على الضرورة ﴾ — ٧١ —

أعلم بها حين تنزل به ، وفي حسنة الفضلاء (١) « التقية في كل شئ » يضطر اليه ابن آدم فقد أحله الله ، ولا دلالة في خبرى الصادق عليه السلام المتقدمين بالتخصيص بما فيها ثم ان شيخنا الشهيد الثاني في المسالك قال بعد ذكر الكلام الذى قدمنا نقله عنه : وحيث ساغ الافطار للاكراه والتقية يجب الاقتصار على ما تندفع به الحاجة فلو زاد عليه كفر ، ومثله ما لو تأدت بالأكل فشرب معه وبالعكس .

واعترضه سبطه السيد السند في المدارك بأنه يمكن المناقشة في وجوب الكفارة بالزائد بناء على ما ذهب اليه من كون التناول على وجه الاكراه مفسداً للصوم ، لأن الكفارة تختص بما يحصل به الفطر ويفسد به الصوم وما حصل به الفطر هنا كان مباحاً فلا تتعلق به الكفارة وما زاد عليه لم يستند اليه الفساد فلا تتعلق به الكفارة وان كان محرماً . انتهى .

أقول : فيه ان الظاهر من إيجاب الشارع الكفارة في جملة موارد ما هو لتكفير الذنب المترتب على موجبها ففى حينئذ لمحو الذنب وتكفيره ، وحينئذ فالكفارة إنما تتحقق في موضع يحصل فيه الاثم والذنب ، فقول السيد (قدس سره) ان الكفارة تختص بما يحصل به الفطر ويفسد به الصوم ليس في محله ، فان كثيراً من المواضع الآتية قد حكم فيها الشارع بفساد الصوم وإيجاب القضاء مع انه لم يوجب بها كفارة ، وحينئذ فاذا كانت الكفارة في الصوم وغيره دائرة مدار ما أوجب الذنب والحال ان التناول زيادة على ما تندفع به الضرورة موجب لذلك كان الحكم بالكفارة لا يخلو من قوة .

ويلحق بهذه المسألة من ما ينتظم في سلك نظامها وينخرط في سبط نقضها وابطالها مسائل :

الاولى - من أكل ناسياً فظن فساد صومه فافطر عامداً بطل صومه وعليه

(١) الوسائل الباب ٢٥ من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

القضاء عند الأصحاب ، وفي وجوب الكفارة عليه قولان .
أقول : وهذه المسألة من جزئيات المسألة المتقدمة في جاهل حكم الافطار وقد
تقدم ذكر الخلاف فيها وتحقيق القول فيها .

الثانية - اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في إيصال الغبار الى الخلق
فذهب جمع : منهم - الشيخ في اكثر كتبه الى أن إيصال الغبار الغليظ الى الخلق
متعمداً موجب للقضاء والكفارة ، واليه مال من أفاضل متأخري المتأخرين المحدث
الشيخ محمد بن الحسن الحر في كتاب الوسائل ، وذهب جمع : منهم - ابن ادريس والشيخ
المفيد على ما نقل عنه وابو الصلاح وغيرهم - والظاهر انه المشهور - الى وجوب
القضاء خاصة متى كان متعمداً ، وذهب جمع من متأخري المتأخرين الى عدم الافساد
وعدم وجوب شيء من قضاء أو كفارة ، وهو الأقرب .

واستدل على القول الاول بما رواه الشيخ في التهذيب عن سليمان بن حفص
المروزي (١) قال : « سمعته يقول اذا تمضمض الصائم في شهر رمضان أو استنشق
متعمداً أو شم رائحة غليظة أو كنس بيتاً فدخل في أنفه وحلقه غبار فعليه صوم
شهرين متتابعين فان ذلك مفطر مثل الاكل والشرب والنكاح ، .

أقول : لا يخفى انه يمكن تطرق الطعن الى هذه الرواية من وجوه : احدها -
جهالة السائل والمسؤول ففعل المسؤول غير امام ، وجهالة المسؤول كما في الاضمار
ونحوه إنما ينساح بها مع معرفة السائل والوثوق به من كونه لا يعتمد في امور دينه
وأحكامه على غير الامام كما صرح به أصحابنا (رضوان الله عليهم) في قبول
المضمرات والمرسلات اما اذا كان مجهولاً بالمرّة كهذا الراوى فلا .

وثانيها - المعارضة بموثقة عمرو بن سعيد عن الرضا عليه السلام (٢) قال : « سألته
عن الصائم يتدخن بعود أو بغير ذلك فتدخل الدخنة في حلقه ؟ قال جائز لا بأس به .
قال : وسألته عن الصائم يدخل الغبار في حلقه ؟ قال لا بأس ، .

والجمع بين هذا الخبر وبين الاول - بحمل الاول على الغبار الغليظ والثاني على ما ليس كذلك كما ذكره صاحب الوسائل مع كونه لا دليل عليه - مردود بان الغبار نوع من المتناولات فان كان مفسداً للصوم فلا فرق بين قليله وكثيره وإلا فلا وجه للافساد به .

وثالثها - صحيحة محمد بن مسلم الدالة على انه لا يضر الصائم ما صنع اذا اجتنب أربع خصال : الطعام والشراب والنساء والارتماس (١) وموثقة مسعدة بن صدقة عن ابي عبدالله عن آبائه (عليهم السلام) (٢) « ان علياً عليه السلام سئل عن الذباب يدخل حلق الصائم ؟ قال ليس عليه قضاء لانه ليس بطعام » .

ورابعها - ان الخبر المذكور قد دل على وجوب الكفارة بمجرد المضمضة والاستنشاق ولا قائل به والاخبار ترده :

ففي صحيحة حماد عن من ذكره عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) « في الصائم يستنشق ويتمضمض ؟ قال نعم ولكن لا يبالغ » .

وفي رواية زيد الشحام عن ابي عبدالله عليه السلام (٤) « في الصائم يتمضمض ؟ قال لا يبلغ ريقه حتى يبرق ثلاث مرات ، قال الشيخ في التهذيب بعد نقل الرواية : وقد روى مرة واحدة (٥) .

وما أجاب به في الوسائل من حمل الخبر على تعمد إيصال الماء الى الحلق مردوداً أولاً - بان تعمد ابتلاع الماء الموجب للقضاء والكفارة بلا خلاف لا ترتب له على خصوصية المضمضة والاستنشاق ليرتبه عليه هنا بل في أى حال فعل ذلك فانه يجب عليه القضاء والكفارة بلا اشكال .

وثانياً - ان تقديره تعمد إيصال الماء الى الحلق في الخبر اما ان يستند فيه الى

(١) الوسائل الباب ١ من ما يمسك عنه الصائم ارجع الى التعليقة ٢ ص ٥٠ .

(٢) الوسائل الباب ٣٩ من ما يمسك عنه الصائم

(٣) الوسائل الباب ٢٣ من ما يمسك عنه الصائم

(٤) و(٥) الوسائل الباب ٣٩ من ما يمسك عنه الصائم

قوله « متعمداً » أى متعمداً إيصال الماء الى الخلق ، وفيه ان هذا يكون من قبيل الالغاز الخارج عن الحقيقة والمجاز فان « متعمداً » فى الخبر قيد فى المضمة والاستشاق حيث انه حال من الصائم الذى هو فاعل « يتمضمض ويستنشق » فصرفه الى ما ذكره يكون من قبيل ما ذكرناه وهو مناف الحكمة التعليم والافهام بل مغل بمعنى الكلام وموجب لاختلال الزمام واختلال النظام ، واما ان يقدره فى الكلام من خارج من غير أن يكون فى الفاظ الخبر دلالة عليه ولا اشارة اليه ، وحينئذ يلغو ذكر « متعمداً » فى الخبر ويصير ذكره بغير فائدة ، لأنه يصير حاصل المعنى حينئذ اذا تمضمض الصائم أو استنشق وقصد إيصال الماء الى الخلق فعليه الكفارة ، إذ الفرض ان هذا القائل قائل بجوار المضمة والاستنشاق بقول مطلق وإنما يمنع منهما اذا قصد بهما إيصال الماء الى الخلق ، لحاصل معنى الخبر على ما يقول به هو ما ذكرناه وحينئذ فذكره « متعمداً » فى الخبر يكون لغواً لا فائدة فيه ولا أظنه يلتزمه . وبالجملة فما ذكره فى الجواب لا أعرف له وجهاً من وجوه الصواب .

وغاية ما تدل عليه الاخبار هو انه ربما سبق الماء الى حلق الصائم لا عن تعمد ، وانه اذا كان كذلك فى وضوء النافلة فعليه القضاء خاصة واما فى وضوء الفريضة فلا شئ عليه :

ففى صحيحة حماد عن ابي عبدالله عليه السلام (١) : « فى الصائم يتوضأ للصلاة فيدخل حلقه الماء ؟ فقال ان كان وضوءه لصلاة فريضة فليس عليه شئ » وان كان وضوءه لصلاة نافلة فعليه القضاء ، ومثلها موثقة سماعة (٢) .

وبذلك يظهر لك ان الخبر من ما لا يصلح للاعتداد عليه ولا الاستناد فى حكم مخالف للاصل اليه ، وبه يظهر قوة القول الأخير .

(١) الوسائل الباب ٢٣ من ما يمسك عنه الصائم

(٢) الوسائل الباب ٢٣ من ما يمسك عنه الصائم ، وهي تفصل بين المضمة من عطش

والمضمة فى وضوء

ج ١٣ ﴿ مص الخاتم ومضغ الطعام وزق الطائر وذوق المرق ﴾ - ٧٥ -

واما القول بوجوب القضاء خاصة فلا أعرف له وجهاً والمفهوم من كلام ابن ادريس ان الحجة فيه إنما هو الاجماع ، ولا ريب ان الاحتياط يقتضى العمل عليه .

والحق جملة من المتأخرين بالغبار الدخان الغليظ الذى يحصل منه اجزاء تتعدى الى الحلق كبخار القدر ونحوه ، وانكره بعض وهو الحق لما عرفت من حال الملحق به وعدم الدليل عليه ، ولما تقدم فى موثقة عمرو بن سعيد (١) من نفى البأس عنه .

الثالثة - قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بانه لا بأس بمص الخاتم ومضغ الطعام للصبي وزق الطائر وذوق المرق .

وهو كذلك للاخبار الدالة على ذلك ، ومنها ما رواه ثقة الاسلام الكليني فى السكاكى فى الصحيح عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) : « فى الرجل يعطش فى شهر رمضان ؟ قال لا بأس بان يمص الخاتم » .

وما رواه فى السكاكى أيضاً عن يونس بن يعقوب (٣) قال : « سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : الخاتم فى فم الصائم ليس به بأس فاما النواة فلا » .

وما رواه الصدوق عن منصور بن حازم (٤) قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام الرجل يجعل النواة فيه وهو صائم ؟ قال لا . قلت فيجعل الخاتم ؟ فقال نعم ، والظاهر ان المراد بالنواة فى الخبرين المذكورين النواة التى عليها أثر التمر كما لا يخفى .

وما رواه الكليني فى الصحيح عندى والحسن على المشهور عن الحلبي عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٥) : « انه سئل عن المرأة الصائمة تطبخ القدر فتذوق المرق تنظر اليه ؟ فقال لا بأس . وسئل عن المرأة يكون لها الصبي وهى صائمة فتمضغ

(١) ص ٧٢

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٤ من ما يمسك عنه الصائم

(٥) الوسائل الباب ٣٧ و ٣٨ من ما يمسك عنه الصائم

٧٩ - (مصر الخاتم ومضغ الطعام وزق الطائر وذوق المرق) ج ١٣

له الخبز وتطعمه ؟ قال لا بأس به والطير ان كان لها .
وما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن حماد بن عيسى (١) قال : « سأل
ابن أبي يعفور أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا أسمع عن الصائم يصب الدواء في أذنه ؟
قال نعم ويذوق المرق ويذوق الفرخ » .
وما رواه أيضاً في الموثق عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) (٢)
قال : « لا بأس بان يذوق الرجل الصائم القدر » .
وما رواه الكليني عن الحسين بن زياد عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣)
قال : « لا بأس للطباخ والطباخة أن يذوق المرق وهو صائم » .
وما رواه عن مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٤) « ان
فاطمة (عليها السلام) كانت تمضغ للحسن ثم للحسين (عليهما السلام) وهي صائمة
في شهر رمضان » .
وما رواه الشيخ معلقاً عن علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) (٥)
قال : « سألت عن الصائم يذوق الشراب والطعام يجد طعمه في حلقه ؟ قال لا يفعل
قلت : فان فعل فما عليه ؟ قال لا شيء عليه ولا يعود » .
واما ما رواه الكليني والشيخ عن سعيد الأعرج في الصحيح (٦) - قال : « سألت
أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصائم يذوق الشيء ولا يبلعه ؟ قال لا » .
فقد حمله جملة من الأصحاب على الكراهة . واحتمل بعضهم ان قوله (عليه
السلام) « لا » يعني لا يبلعه ، قال : وهو غير بعيد .
وقال الشيخ : هذه الرواية محمولة على من لا يكون به حاجة الى ذلك والرخصة
إنما وردت في ذلك لصاحبة الصبي او الطباخ الذي يخاف على فساد طعامه أو من

(١) الوسائل الباب ٣٧ من ما يمسك عنه الصائم ، والراوى حماد بن عثمان

(٢) و(٣) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ٣٧ من ما يمسك عنه الصائم

(٤) الوسائل الباب ٣٨ من ما يمسك عنه الصائم

ج ١٣ (ابتلاع الصائم الريق المتغير بمضغ الملك) - ٧٧ -

عنده طائر ان لم يزقه يهلك فاما من هو مستغن عن جميع ذلك فلا يجوز له ان ينوق الطعام .

ورده بعض افاضل متأخرى المتأخرين بالبعد ، قال : إذا لا دلالة في الاخبار المتقدمة على ما ذكره من التقييد . وهو كذلك .

ولو مضغ الصائم شيئاً فسبق منه شيء الى الخلق بغير اختياره فقد صرح جمع بان الأصح ان صومه لا يفسد بذلك للاذن فيه وعدم تعمد الاورداد . وقال في المنتهى : لو أدخل في فيه شيئاً فابتلعه سهواً فان كان لغرض صحيح فلا قضاء عليه وإلا وجب القضاء .

ويمكن الاستدلال للقول الاول بصحيفة أبي ولاد الخياط (١) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام اني أقبّل بنتاً الى صغيرة وأنا صائم فيدخل في جوفى من ريقها شيء ؟ قال فقال لي لا بأس ايس عليك شيء » ، فان الظاهر ان المراد من الخبر هو سبق الريق الى جوفه من غير تعمد واما مع التعمد فالظاهر انه لا خلاف في البطلان على اشكال يأتي الكلام فيه .

بقى الكلام في مضغ الملك اذا تغير الريق بطعمه ولم تنفصل منه اجزاء فابتلع الصائم الريق المتغير ، وقد اختلف فيه كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) فخرمه الشيخ في النهاية حيث قال لا يجوز للصائم مضغ الملك ، وهو ظاهر ابن الجنيد حيث قال لو استجلب الريق بطعام فوصل الى جوفه أفطر وكان عليه القضاء ، وفي بعض الحديث فصيham شهرين متتابعين كالأكل . وقال الشيخ في المبسوط بالكرامة فانه قال يكره أستجلاب الريق بماله طعم وجرى مجرى الملك كالكندير وما أشبهه ، وليس ذلك بمفطر في بعض الروايات وفي بعضها انه يفطر وهو الاحتياط . والى هذا القول مال اكثر المتأخرين .

والذى وقفت عليه من الاخبار في ذلك ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح

(١) الوسائل الباب ٣٤ من ما يمسك عنه الصائم

— ٧٨ — (ابتلاع الصائم بقايا الغذاء المتخلفة بين الاسنان) ج ١٣

عندى والحسن على المشهور عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « قلت الصائم يمضغ العلك ؟ قال لا » .

وما رواه أيضاً (قدس سره) عن محمد بن مسلم (٢) قال : « قال أبو جعفر عليه السلام يا محمد إني أنتمضغ علكاً فاني مضغت اليوم علكاً وأنا صائم فوجدت في نفسي منه شيئاً » .

وما رواه الشيخ في التهذيب عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « سأله عن الصائم يمضغ العلك ؟ قال نعم إن شاء » .

والذي يظهر من ضم هذه الاخبار بعضها الى بعض هو القول بالجواز على كراهة مؤكدة ، فان الظاهر من رواية محمد بن مسلم انه عليه السلام إنما مضغ العلك وهو صائم مع عليه بما فيه من تغير طعم الفم به لجواز ذلك لئلا يفسد مضغه رأى زيادة تغير الريق به على المظنون فنهي عنه تبرهاً .

والشيخ في التهذيب بعد نقله رواية أبي بصير قال : هذا الخبر غير معمول عليه . مع انه اُفتي بمضمونه في المبسوط .

ونقل في المختلف عن الشيخ انه استدل على التحريم بان وجود الطعم في الريق دليل على تخلل شيء من اجزاء ذى الطعم فيه لاستحالة انتقال الاعراض فكان ابتلاعه مفطراً . ثم أجاب بالمنع من التخلل بل الريق يفعل بكيفية ذى الطعم . وهو جيد لما علم من انفعال الماء والهواء بالروائح الذكية والنقنة بالمجاورة ، وقد نقل العلامة في المنتهى والتذكرة ان من لطخ باطن قدميه بالحنظل وجد طعمه ولا يفطر اجماعاً .

اقول : لو أن الشيخ استدل بصحيفة الحلبي المتقدمة لكان أظهر إلا انها كما عرفت لا بد من تأويلها جمعاً بين الاخبار .

الرابعة - قال العلامة في المنتهى : بقايا الغذاء المتخلفة بين اسنانه اذا ابتلعها

نهاراً ففسد صومه سواء أخرجها من فيه أو لم يخرجها : وقد صرح المحقق في الشرائع هنا بوجوب القضاء والكفارة وهو المشهور على ما صرح به بعض الأصحاب ، والظاهر انه لصدق تناول المفطر عمداً فساوى ما لو ازدرده من خارج ونقل عن الشيخ في المبسوط والخلاف انه صرح بوجوب القضاء ولم يتعرض للكفارة .

قال في المدارك : ويمكن المناقشة في فساد الصوم بذلك لعدم تسميته أكلاً ولما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان (١) قال : « سئل أبو عبدالله (عليه السلام) عن الرجل الصائم يقلس فيخرج منه الشيء من الطعام أيفطره ذلك ؟ قال لا . قلت فان ازدرده بعد أن صار على لسانه ؟ قال لا يفطر ذلك ، . هذا كله في ما لو ابتلعه عمداً وأما لو كان سهواً فقد صرح بعضهم بأنه لا شيء عليه ، وفصل بعض بين من قصر في التخليل فأوجب عليه القضاء لتفريطه وتعرضه للافطار - واليه مال شيخنا الشهيد الثاني - ومن لم يقصر فلا شيء عليه . وما ذكره في المدارك لا يخلو من قرب وان كان الأحوط القضاء ، وأما ما جنح إليه في المسالك فلا يخلو من ضعف .

الخامسة - الظاهر انه لا إشكال ولا خلاف في جواز ابتلاع الريق الذي في الفم للأصل وعدم الدليل المخرج عنه ، أما إذا أخرجها من فيه ثم رجمه وابتلعه فقالوا انه مفطر بل ربما يمكن انه يجب به كفارة الافطار على المحرم لأن ظاهرهم القول بتحريم ما يخرج من الفم ، حتى ان بعض الفضلاء المعاصرين ادعى اجماع الأصحاب على تحريم ابتلاع فضلات الانسان من ريقه وعرقه ودموعه ونحوها وادعى اتفاق الاخبار على ذلك ، وقد كتب - في جواب سائل سأله عن العرق المتساقط في مرق اللحم ونحوه - ما صورته : فاما تحريم الانسان وكل شيء منه اكلاً وشرباً فلا أعلم أحداً من المتقدمين والمتأخرين خالف في ذلك ومناطق

الأخبار مصرحة بذلك ، ولا اعلم احداً استثنى من ذلك العرق المختلط بالمرق على ان المستثنى عليه البيان واقامة البرهان ، ونحن باقون على عموم الحكم حتى يثبت المزيل والله الهادى الى سواء السبيل . وسيأتى ان شاء الله بيان ما فى هذا الكلام من انحلال الزمام واختلال النظام وان كان خارجاً عن المقام .

ثم ان من صرح بما قدمنا نقله عنهم من ابطال الصوم بابتلاع الريق بعد إخراجهم من الفم شيئاً العلامة أجزل الله تعالى اكرامه فى المنتهى حيث قال : لو ترك فى فمه حصاة أو درهما فاخرجه وعليه لمعة من الريق ثم أعاده فيه فالوجه الافطار قل أو كثر لا ابتلاعه البلل الذى على ذلك الجسم ، وقال بعض الجمهور لا يفطر ان كان قليلاً (١) . وقال (قدس سره) ايضاً لو أخرجه من فيه الى طرف ثوبه أو بعض أصابعه ثم ابتلعه أفطر .

ولا اعرف لما ذكره (قدس سره) دليلاً على الافطار بذلك إلا ان كان ما يدعونه من تحريم فضلة الانسان وانه بعد الخروج من الفم يكون فضلة فيتعلق به الحكم دون ما اذا كان فى الفم وإلا فالفرق بين ابتلاعه وهو فى الفم وبعد خروجه منه غير ظاهر ، مع ان ما يدعونه من تحريم فضلة الانسان لا دليل عليه بل الدليل كما ستعرف ان شاء الله تعالى قائم على خلافه .

قال مولانا المحقق الاردبيلي (قدس سره) فى شرح الارشاد - بعد ان نقل عنهم انهم حكموا بكونه مفطراً اذا خرج من الفم ثم ابتلعه - ما صورته : كأنه للصدق لانه يقال أكل ريقه . ويمكن ايجاب كفارة الافطار بالمحرم لانهم يقولون انه اذا خرج من الفم يحرم أكله وما نعرف دليلهم . ثم قال (قدس سره) بعد نقل كلام المنتهى الاول : الظاهر عدم الافطار للأصل وعدم صدق الادلة ، ولهذا مع قولهم بالتحريم جوزوا الأكل بالقاشوقة بادخالها فى الفم وكذا أكل الفواكه بعد العض مع بقاء الرطوبة فى موضع العض وكذا فى الشربة . نعم لو كان عليه

الريق باقياً ظاهراً كثيراً بحيث يصدق عليه أكل الريق يمكن ذلك لا مجرد البلة . انتهى . وظاهر كلامه (قدس سره) المناقشة من حيث عدم صدق الأكل على بلع البلة فيكون مرجعه الى ما نقله العلامة عن بعض الجمهور .

وأنت خبير بأنه ان كان المستند هو ما أشار اليه المحقق المذكور من صدق الأكل فإنه لا فرق في ذلك بين ما كان باقياً في الفم أو بعد الإخراج منه مع أنهم متفقون على جواز ابتلاع ما كان في الفم . ولو قيل بمنع صدق الأكل على ما كان في الفم عارضناه بتحريم ابتلاع ما يخرج به لسانه من بين أسنانه من بقية الغذاء فإنهم قائلون بأنه موجب للإفطار لصدق الأكل ، إلا أن يجعل وجه الفرق بين الريق الذي في الفم والذي أخرج منه لزوم المشقة والخرج في ما كان في الفم لو لم يحز ابتلاعه وان صدق عليه الأكل لأنه لو انقطع عنه جف حلقه وضرره ظاهر .

وبالجملة فالظاهر عندى از وجه الفرق الموجب عندهم لجواز ابتلاعه ما دام في الفم والإفطار به بعد الخروج من الفم إنما هو لما قدمنا ذكره من تحريم فضلة الانسان من نفسه أو غيره والريق إنما يصدق عليه فضلة بعد انفصاله من الفم وخروجه .

لا يقال : انه يلزم على ما ذكرتم من وجه الفرق عدم فساد الصوم حيث انه ليس بأكل ولا شرب وان حرم .

لانا نقول : لا يلزم من عدم كونه ما كولا صحة الصوم فإنهم صرحوا ببطلان الصوم بالغبار والدخان الغليظ مع انه ليس بما كولا ونحوهما غيرهما فيجوز أن يكون هذا من قبيله عندهم .

وبذلك يظهر لك ما في مناقشة المحقق الاردبيلي (قدس سره) للعلامة (قدس سره) في عبارته الاولى من عدم التحريم في البلة لعدم صدق الأكل ، فان الظاهر ان كلام العلامة إنما ابتي على ما ذكرناه من تحريم فضلة الانسان ولا ريب انه مع ثبوت التحريم فلا فرق بين قليلها وكثيرها ، نعم ما أورده عليهم من تجويز الأكل

بالقشوقة والفاكهة والشربة وارد عليهم ومناف لسلامهم المدعى في التحريم
وحينئذ فيرجع الكلام معهم الى اثبات دعوى تحريم فضلة الانسان .

قال المحقق المشار اليه ايضاً بعد الكلام في ريق الانسان نفسه : واما ريق
غيره فقالوا ايضاً انه حرام وما اعزف دليلهم وما رأيت دليل تحريم فضلات الحيوان
أقول - وبالله عز وجل الثقة لكل مأمول - ان الذي ظهر لي من الاخبار
التي عثرت عليها من ما يتعلق بهذه المسألة هو حل ما ادعوا تحريمه ، وها أنا اسوق
لك جملة ما وقفت عليه من الاخبار لتتأمل فيها بعين التأمل والاعتبار :

فمنها - ما رواه ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح عن الحسن بن زياد
الصيقل (١) قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول مرت امرأة بذية برسول الله
ﷺ وهو يأكل وهو جالس على الحضيرة فقالت يا محمد انك لتأكل أكل العبد ...
الى أن قال عليه السلام قالت فتناولني لقمة من طعامك فتناولها فقالت لا والله إلا الذي في
فيك فاخرج رسول الله ﷺ اللقمة من فيه فتناولها فأكتمها . قال ابو عبد الله (عليه
السلام) فما أصابها بذاء حتى فارقت الدنيا .

وما رواه في الكتاب المذكور (٢) في باب الاشارة والاص على ابي جعفر
الثاني عليه السلام في حديث طويل يتضمن طعن اخوة الرضا عليه السلام وعمومته في الجواد
عليه السلام بعد ولادته حيث انه كان حائل اللون وطلب القافة ليلحقوه بابيه ، قال علي بن
جعفر راوى الحديث : وقمت فقصت ريق ابي جعفر عليه السلام ثم قلت له : اشهد انك
امامى عند الله ... الحديث ، وفعل علي بن جعفر (رضي الله عنه) ذلك بحضرة الرضا
عليه السلام وتقريره له وعدم انكاره عليه أظهر ظاهر في الجواز .

وروى الشيخ في التهذيب في الصحيح عن ابي ولاد الحناط (٣) قال : قلت

(١) الوسائل الباب ٨ من آداب المائدة

(٢) الاصول ج ١ ص ٣٢٧ الطبع الحديث

(٣) الوسائل الباب ٢٤ من ما يسك عنه الصائم .

لأبي عبد الله عليه السلام : انى أقبل بنتاً لى صغيرة وأنا صائم فيدخل فى جوفى من ريقها شىء ؟ قال : فقال لى : لا بأس لى عليك شىء .

وروى أيضاً فى الكتاب المذكور فى الموثق عن أبى بصير (١) قال : قلت لأبى عبد الله عليه السلام يقبل امرأته ؟ قال : نعم ويعطىها لسانه تمصه .

وروى فيه أيضاً عن على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (٢) قال : سألت عن الرجل الصائم أنه أن يمص لسان المرأة أو تفعل المرأة ذلك ؟ قال : لا بأس .

وروى السيد السعيد رضى الدين بن طاووس (قدس سره) فى كتاب الملهوف على قتلى الطفوف (٣) عن الصادق عليه السلام : أن زين العابدين عليه السلام بكى على أبيه أربعين سنة صائماً نهاره قائماً ليله فإذا كان وقت افطاره أتاه غلامه بطعامه وشرابه فيقول : قتل أبو عبد الله عليه السلام جائعاً قتل أبو عبد الله عليه السلام عطشان فلا يزال يبكى حتى يبل طعامه بدموعه ويمزج شرابه بدموعه فلم يزل كذلك حتى لحق بالله عز وجل ، ولعل المتتبع للاخبار يقف على أمثالها أيضاً .

وبذلك يظهر لك ما فى حكمهم بتحريم فضلات الانسان من الخروج عن مقتضى هذه الاخبار الواضحة البيان .

نعم يبقى الكلام فى ما دلت عليه الاخبار الثلاثة من عدم ابطال الصوم بابتلاع ريق الغير ، فان ظاهر الاصحاب الابطال بذلك مع ظهور الروايات فى خلافه ، إذ من المعلوم وصول ريق الغير الى فم الصائم بالمص ، وأظهر منه قوله فى صحيحة أبى ولاد : فيدخل فى جوفى من ريقها شىء .

وأما ما اجابوا به عن روايتى أبى بصير وعلى بن جعفر - من أن المص لا يستلزم الابتلاع ، وعن صحيحة أبى ولاد من عدم الضرر فى تعدد الابتلاع فجواز ان يبلع شيئاً من ريقها من غير شعور وتعد - فلا يخفى ما فيه من البعد عن

(١) و (٢) الوسائل الباب ٣٤ من ما يمسك عنه الصائم

(٣) ص ٨٧ طبع المطبعة الحيدرية فى النجف الاشرف ، وهو نقل بالمعنى

ظاهر الأخبار المذكورة . على انه لو كان ما ذكره في تأويل صحيحة ابى ولاد من الحمل على عدم التعمد صحيحاً للزم الابطال أيضاً فانه متى كان وصول الريق الى جوفه مبطلا فلا فرق فيه بين تعمده ولا وصوله من غير تعمد ، كما صرحوا به . من أنه لو وضع في فمه شيئاً من المفطرات عبثاً ولعباً فابتلعه بغير اختيار فانه يبطل صومه ، وسيأتيك في مسألة المضمضة عبثاً ما يدل على ذلك .

وبالجملة فان الأخبار المذكورة مع اتفاقها على الحكم المذكور لا معارض لها من الأخبار ، والى ما ذكرنا يميل كلام المحقق الاردبيلي ايضاً في هذا المقام .

السادسة - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في ابتلاع النخامة على أقوال ثلاثة ، إلا انه يجب أولاً بيان المعنى المراد من النخامة هنا : ظاهر كلام المحقق في الشرائع والعلامة في الارشاد ان النخامة مختصة بما يخرج من الصدر دون ما ينزل من الدماغ حيث ذكرنا النخامة ثم عطفنا عليها ما استرسل من الدماغ ، وأطلق جماعة من الأصحاب النخامة عليهما ، قال الفيومي في المصباح : النخاعة بالضم ما يخرج من الانسان من حلقه من مخرج الخاء المعجمة هكذا قيده ابن الاثير ، وقال المطرزي النخاعة هي النخامة ، وهكذا قال في العباب ، وزاد المطرزي : وهي ما يخرج من الخيشوم عند التنخع ، وكأنه مأخوذ من قولهم تنخع السحاب إذا قام ما فيه من المطر لأن النقي لا يكون إلا من الباطن ، وتنخع رمى بنخاعته . انتهى . وقال في مادة نخم : النخامة هي النخاعة وزناً ومعنى وتقدم . وقال في القاموس : والنخاعة بالضم النخامة أو ما يخرج من الصدر أو ما يخرج من الخيشوم . وقال ابن الاثير في النهاية : النخامة البزقة التي تخرج من أقصى الحلق ومن مخرج الخاء المعجمة .

وكلام الأصحاب هنا قد اختلف بما يرجع الى أقوال ثلاثة : أحدها - جواز ابتلاع ما يخرج من الصدر ما لم ينفصل عن الفم والمنع من ابتلاع ما يسترسل من الدماغ وإن لم يصل الى الفم عمداً اما لو استرسل وتعدى الى الحلق فلا بأس . وهو ظاهر هياتي الشرائع والارشاد .

وثانيها - جواز ابتلاعها ما لم يصل إلى الفم والمنع منه متى وصل إليه ، ذهب إليه الشهابان .

وثالثها - جواز اجتلاب النخامة من الصدر والرأس وابتلاعها ما لم ينفصلا عن فضاء الفم كالريق ، وإليه ذهب الفاضلان في المعتبر والمنتهى واختاره في المدارك . والذي وقفت عليه في هذه المسألة من الأخبار رواية غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « لا بأس بأن يزدرد الصائم نخامته ، وكل من هؤلاء على اختلافهم قد استندوا إلى الرواية .

وزاد في المدارك في الاستدلال على ما اختاره من القول الثالث ، قال : لنا - أن ذلك لا يسمى أكلاً ولا شرباً فكان سائغاً تمسكاً بمقتضى الأصل السالم من المعارض . ولنا أيضاً أن النخامة مساوية للريق في عدم الوصول من خارج فوجب مساواتها له في الحكم .

واستدل عليه في المعتبر أيضاً بأن ذلك لا ينفك عنه الصائم إلا نادراً فوجب العفو عنه لعموم البلوى به .

أقول : ويمكن تأييده أيضاً بما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان (٢) قال : « سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل الصائم يقلس فيخرج منه الشيء فيفطره ذلك ؟ قال لا . قلت فإن ازدرده بعد أن صار على لسانه ؟ قال لا يفطر ذلك » . والقلس على ما ذكره ابن إدريس في السرائر من أحد الأقوال فيه وهو الذي اختاره أنه خروج الطعام والشراب إلى الفم من البطن أعاده صاحبه أو القاه ، نقل ذلك عن اليزيدي . ثم قال : وهذا أقوى من ما قاله الجوهري . لأنه قد نقل عن الجوهري قبل ذلك أن القلس بفتح القاف واللام والسين غير المعجمة ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقي* فإن عاد فهو القي* .

(١) الوسائل الباب ٣٩ من ما يمسك عنه الصائم

(٢) الوسائل الباب ٢٩ من ما يمسك عنه الصائم

وحينئذ فإذا كان القلس الذى هو عبارة عن الطعام والشراب لا يكون ازدراده مبطلاً بعد خروجه الى فضاء الفم فكيف النخامة ؟ إلا ان المفهوم من كلامهم كما صرح به فى الاعتبار ان القلس متى اشتمل على شئ من الغذاء فإنه يفطر بابتلاعه ، وهو تقييد لاطلاق الخبر بغير دليل .

نعم يبقى الكلام فى دلالة خبر غياث على الفضلة المسترسلة من الدماغ وصدق النخامة عليها ، فان ظاهر كلام أهل اللغة المذكور إنما ينطبق على الصاعد من الصدر كما لا يخفى على المتأمل فيه ، وحينئذ فتكون الرواية مؤيدة للقول الاول ويبقى حكم ما ينزل من الدماغ خارجاً عنها . إلا انه يمكن الاستدلال عليه بما ذكره فى المدارك وما ذكرناه من صحیحۃ عبدالله بن سنان ، ويعضد ذلك اصالۃ صحۃ الصيام حتى يقوم الدليل على الابطال . .

وكيف كان فالظاهر قوة القول الثالث والاحتياط لا يخفى .

قال شيخنا الشهيد الثانى فى المسالك بعد البحث فى المسألة : إذا تقرر ذلك فان ابتلع النخامة حيث تحرم فان كان من خارج الفم وجبت الكفارات الثلاث لتحريم تناولها حينئذ على غير الصائم ، وكذا لو تناول نخامة غيره أو ريقه وان كان أحد الزوجين . وما ورد من تجويز الامتنصاص (١) لا يستلزم الازدراد . ولو كان تناول من الفم حيث يحرم فى وجوب الثلاث أو الواحدة نظر ، منشأه الشك فى تحريم ذلك على غير الصائم ، والمتيقن هو وجوب الواحدة . انتهى .

اقول : ما ذكره (قدس سره) من تحريم تناول من خارج الفم ووجوب الكفارات الثلاث على الصائم مبنى على ما قدمنا نقله عنهم من تحريم فضلات الانسان ، وقد عرفت ما فيه . وما ذكره من التأويل فى حديثى امتصاص الصائم لسان غيره (٢) بعيد ، وكأنه غفل عن صحیحۃ ابى ولاد (٣) الصریحة فى دخول ريق

(١) الوسائل الباب ٣٤ من ما يسلك عنه الصائم

(٢) و (٣) ص ٨٢ و ٨٣

أبنته الى جوفه فلم يجب عنها بشئ .

واما ما ذكره - من احتمال وجوب الكفارات الثلاث بناء على تحريم التناول من الفم كما هو القول الاول بناء على تحريم ارداد ذلك على غير الصائم - فهو مدفوع بالأصل وما رواه الشيخ عن عبدالله بن سنان (١) قال : « سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : من تنخع في المسجد ثم ردها في جوفه لم تمر بداء في جوفه إلا أبرأته » .

السابعة - لو تمضمض فدخل الماء حلقه فان أدخله عمداً فلا خلاف ولا اشكال في وجوب القضاء والكفارة . وان سبقه لا عن تعمد فقد صرح الاصحاب بانه ان كان ذلك في المضمضة للصلاة أو للتداوى فلا شيء عليه وان كان للتبرد أو العيث فعليه القضاء خاصة ، ونقل عن الشيخ في التهذيب انه قال : المتمضمض والمستنشق قد بينا حكمهما انه اذا كان للصلاة فلا شيء عليه من ما يدخل حلقه وان كان لغير الصلاة فدخل حلقه فعليه القضاء والكفارة . ونقل عن طائفة من الاصحاب الميل الى انه ان توضأ لناقلة أفطر وان كان لفريضة فلا .

أقول : وايجاب الشيخ الكفارة هنا لرواية سليمان بن جفص المروزي المتقدمة في صدر المسألة الثانية (٢) وقد عرفت ما فيها ، وظاهرها ترتب الكفارة على مجرد المضمضة والاستنشاق وان لم يسبق منهما شيء الى حلقه فلا يوافق مدعاه .

وقال العلامة في المنتهى : اما لو تمضمض فدخل الماء الى حلقه فان تعمد ابتلاع الماء وجب عليه القضاء والكفارة ، ولو تمضمض للصلاة فلا قضاء عليه ولا كفارة ، وان كان للتبرد أو العيث وجب عليه القضاء خاصة وهو قول علمائنا ... الى أن قال : لنا - انه اذا توضأ للصلاة فعل فعلاً مشروعاً فلا يترتب عليه عقوبة لعدم التفريط شرعاً ، ولأنه وصل الى حلقه من غير قصد فاشبه ما لو طازت ذبابة الى حلقه ، اما اذا كان متبرداً أو عابثاً فلا لأنه فرط بتعريض الصوم للافساد

(١) الوسائل الباب ٢٠ من أحكام المساجد

— ٨٨ — (دخول الماء في حلق الصائم بالمضمضة) ج ١٣

فلزمته العقوبة للتفريط ، ولأنه وصل بفعل منهى عنه فاشبهه التعمد ، ولا كفارة لأنه غير قاصد للافساد والهلاك . انتهى .

أقول : ما يظهر منه - من تحريم المضمضة للتبرد والعبث حيث انه استدل على وجوب القضاء بالتحريم - لا اعرف له وجهاً ولا عليه دليلاً مع انه في الارشاد جمل العبث في قرن المضمضة للصلاة والتداوى وخص القضاء بالمضمضة للتبرد .

ثم انه لا يغنى ما في تعليقاته لوجوب القضاء في الاخيرين وعدمه في الاول من الوهن وعدم الصلوح لاقتناء الاحكام الشرعية عليها وان كانوا يزعمونها عللاً عقلية ، فان الاحكام إنما تبنى على النصوص الواضحة من الكتاب أو السنة لا على امثال هذه التخريجات .

قال المحقق الاردبيلي (قدس سره) بعد ان نقل عن العلامة وجوب القضاء في صورتى التبرد والعبث : والذي يقتضيه الأصول عدم القضاء حينئذ وعدم التحريم ولعله (قدس سره) اراد انه من حيث سبقه الى حلقه من غير اختيار فهو معذور كالناسى . إلا أن هذا لا يطرد له فان روايات المسألة قد صرح جملة منها بالقضاء في الصورة المذكورة بل في صورة وضوء النافلة (١) وقد ورد في ناسى النجاسة في الصلاة انه يعيد عقوبة لضيائه وعدم تحفظه (٢) .

أقول : والذي وقعت عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسألة ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) : في الصائم يتوضأ للصلاة فيدخل الماء في حلقه ؟ قال ان كان وضوؤه له صلاة فريضة فليس عليه قضاء وان كان وضوؤه له صلاة نافلة فعليه القضاء .

(١) و ٣ التهذيب ج ٤ ص ٣٢٤ الطبع الحديث وفي الوسائل الباب ١٣ من ما يسك عنه الصائم

(٢) الوسائل الباب ٤٢ من النجاسات

ج ١٣ ﴿ دخول الماء في حلق الصائم بالمضمضة ﴾ - ٨٩ -

وما رواه الكليني والشيخ عن يونس (١) قال : « الصائم في شهر رمضان يستاك متى شاء ، وإن تمضمض في وقت فريضة فدخل الماء حلقه فلا شيء عليه وقد تم صومه ، وإن تمضمض في غير وقت فريضة فدخل الماء حلقه فعليه الإعادة ، والافضل للصائم أن لا يتمضمض ، .

وما رواه الشيخ والصدوق عن سماعة في الموثق (٢) قال : « سأله عن رجل عثب بالماء يتمضمض به من عطش فدخل حلقه ؟ قال عليه قضاؤه ، وإن كان في وضوء فلا بأس ، .

وما رواه الكليني في الحسن أو الصحيح عن حماد عن من ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) « في الصائم يتمضمض ويستنشق ؟ قال نعم ولكن لا يبالي ، .

وما رواه الشيخ في الموثق عن عمار الساباطي (٤) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتمضمض فيدخل في حلقه الماء وهو صائم ؟ قال ليس عليه شيء إذا لم يعتمد ذلك . قلت فإن تمضمض الثانية فدخل في حلقه الماء ؟ قال ليس عليه شيء . قلت يتمضمض الثالثة ؟ قال فقال قد أساء وليس عليه شيء ولا قضاء ، .

وما رواه الكليني عن زيد - وهو زيد الشحام كما ذكره في التهذيب - عن أبي عبد الله عليه السلام (٥) « في الصائم يتمضمض ؟ قال لا يبلع ريقه حتى يبرز ثلاث مرات ، .

ومنها - رواية سليمان بن حفص المروزي المتقدمة في المسألة الثانية (٦) وبها احتج من أوجب الكفارة .

أقول : وما دلت عليه صحيحة الحلبي من عدم القضاء لو كان في وضوء الفريضة هو مستند الأصحاب في ما قدمنا نقله عنهم ، ومثلها رواية يونس وقوله : « وإن

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٢ من ما يمسك عنه الصائم

(٥) الوسائل الباب ١ من ما يمسك عنه الصائم

(٦) من ٧٢

تمضمض في وقت فريضة ، أى لأجل فريضة وهو من ما لا خلاف ولا اشكال فيه . وما دلت عليه من القضاء في وضوء صلاة النافلة يدل بمفهوم الأولوية على وجوب القضاء في التبرد والعبث . وقوله في رواية يونس « وان تمضمض في غير وقت فريضة ، أى لغير فريضة وهو أعم من أن يكون لنافلة أو عبثاً أو تبرداً ، فهو صالح للدلالة على ما ذكره الأصحاب من وجوب القضاء في العبث والتبرد ، واصرح منه في ذلك ما دلت عليه موثقة سماعة ، وما دلت عليه الموثقة المذكورة من قوله « وان كان في وضوء فلا بأس ، ينبغي حمل الوضوء هنا على وضوء الفريضة جمعاً بينها وبين صحيحة الحلبي .

بقى الكلام في موثقة عمار فانها بظاهرها واطلاقها منافية للاخبار وكلام الأصحاب ، والواجب حملها على وضوء الفريضة جمعاً بينهما وبين الاخبار المذكورة .

تنبيهات

الأول - لا ينبغي ان المفهوم من كلام الأصحاب هو عدم القضاء في الوضوء مطلقاً لفريضة كان أو نافلة ولا سيما ما سمعت من تعليل صاحب المنتهى المتقدم بأنه فعل فعلاً مشروعاً ، مع ان صحيحة الحلبي صريحة في القضاء اذا كان في وضوء النافلة ونحوها عموم رواية يونس كما أشرنا اليه آنفاً ، والجمع بين كلامهم (رضوان الله عليهم) والاخبار لا يخلو من اشكال .

الثاني - قد أضاف الاستنشاق الى المضمضة هنا جملة من الأصحاب ، وظاهر العلامة في المنتهى التردد في ذلك حيث قال : حكم الاستنشاق حكم المضمضة في ذلك على تردد لعدم النص فيه . ونحن لا نقول بالقياس .

وأنت خبير بما فيه فان مقتضى التردد في جميع المواضع هو تعارض الأدلة لا عدم الدليل ، وهو هنا إنما أورد ما يدل على عدم النص وبطلان القياس على المضمضة ، وحينئذ فما وجه التردد ؟ بل الواجب الجزم بعدم لا التردد

ج ١٣ (دخول الماء في حلق الصائم بالمضمضة للتداوى ونحوه) - ٤١ -

قال في المدارك : ولا يلحق بالمضمضة الاستنشاق في هذا الحكم قطعاً فلا يجب بما سبق منه قضاء ولا كفارة ، بل لو قيل ان تعمد إدخال الماء من الأنف غير مفسد للصوم لم يكن بعيداً . انتهى . وهو جيد .

الثالث - ظاهر كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) جواز المضمضة للصائم وغيره ، بل قال في المنتهى : ولو تميمض لم يفطر بلا خلاف بين العلماء سواء كان في الطهارة أو غيرها . وقد عرفت من ما قدمنا من عبارته المتقولة من المنتهى ما يشعر بالتحريم لغير الوضوء . ومثله ما صرح به الشيخ في الاستبصار فانه - بعد أن نقل رواية زيد الشحام الدالة على انه لا يبلع ريقه حتى يزق ثلاث مرات - قال قال محمد بن الحسن : هذا الخبر يختص بالمضمضة إذا كانت لأجل الصلاة فاما للتبرد فانه لا يجوز على حال ، يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب ... ثم أورد رواية يونس المتقدمة ، مع ان هذه الرواية كما ترى لا تدل على ما ذكره وإنما تضمنت ان الأفضل للصائم أن لا يتمضمض وأين هذا من التحريم ؟ وكيف كان فالأظهر حمل رواية الشحام المذكورة على الاستحباب ، ويعندها قوله في رواية يونس « والأفضل » يعني في غير وضوء الفريضة والنافلة ، لان ما دل من الأخبار على استحباب المضمضة في الوضوء مطلقاً أظهر من هذه الرواية فتحمل على الوضوء للتبرد .

الرابع - ظاهر جملة من الأصحاب : منهم - السيد السند في المدارك وغيره إلحاق دخول الماء من المضمضة للتداوى أو لارالة النجاسة بالمضمضة التي في الوضوء الواجب وانه لا يوجب القضاء ، وزاد في التذكرة المضمضة من أكل الطعام . والجميع لا يخلو من شوب الاشكال لدلالة صحيحة الحلبي على وجوب القضاء في وضوء النافلة في هذه الأشياء ينبغي أن يكون بطريق أولى ، ولدخول هذه الامور في عموم قوله في رواية يونس « وان تمضمض في غير وقت فريضة فمليه الاعادة ، والمفهوم من كلامهم تعليل ذلك بانه متى كان الوضع في الفم لغرض صحيح فانه

- ٩٢ - (فعل المفطر قبل مراعاة الفجر تعمداً) ج ١٣

مأذون في الفعل ومتى كان مأذوناً في الفعل ولم يعتمد الا بتلاع فلا شيء عليه . وفيه ما عرفت من ظواهر الأخبار المشار إليها وان غاية الاذن في الفعل عدم التأنيم بذلك لا رفع القضاء أيضاً . وقد تلخص من ما حققناه في المقام ان سقوط القضاء إنما هو في ما إذا سبق الماء الى حلقه من الوضوء الواجب واما ما عداه فالواجب القضاء .

الخامس - ينبغي أن يعلم ان وجوب القضاء في بعض افراد هذه المسألة أو مع الكفارة إنما هو في ما إذا كان في واجب معين ، لأن ما ليس بمعين متى فسد صومه وجب الاتيان ببده ولا يسمى ذلك قضاء ، لأن القضاء عندهم أسم لفعل مثل المقضى بعد خروج وقته وغير المتعين وقته متسع .

الثامنة - من فعل المفطر قبل مراعاة الفجر متعمداً - بمعنى انه استصحب بقاء الليل ففعل المفطر ولم يراجع الفجر مع امكان ذلك فصادف فعله النهار - فانه يجب عليه القضاء دون الكفارة متى كان ذلك في صوم الواجب المعين . وإلا بطل واستأنف يوماً آخر غيره .

اما سقوط الكفارة فللاصل وعدم الدليل على ما يخرج عنه ، ويعضده اباحة الفعل كما ذكره من أنه لا خلاف في جواز فعل المفطر مع الظن الحاصل من استصحاب بقاء الليل مع الشك في طلوع الفجر فينتفي المقتضى للتكفير .

واما وجوب القضاء فللاخبار ، ومنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام (١) ورواه الكليني أيضاً في الصحيح عندي الحسن علي المشهور عنه عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) انه سئل عن رجل تسحر ثم خرج من بيته وقد طلع الفجر وتبين ؟ قال يتم صومه ذلك ثم ليقضه ، وان تسحر في غير شهر رمضان بعد الفجر أفطر . ثم قال : ان أبي كان ليلة يصلي وأنا آكل فانصرف فقال اما جعفر فقد أكل وشرب بعد الفجر فامرني فافطرت ذلك اليوم في غير شهر رمضان .

(١) و(٢) الوسائل الباب ٤٤ و٥٥ من ما يمسك عنه الصائم

ج ١٣ (هل يتقيد وجوب القضاء في المقام بصورة القدرة على المراجعة؟) - ٩٣ -

وما رواه الكليني والشيخ عنه في الموثق عن سماعة بن مهران (١) قال : « سألته عن رجل أكل وشرب بعد ما طلع الفجر في شهر رمضان ؟ فقال ان كان قام فنظر فلم ير الفجر فاكل ثم عاد فرأى الفجر فليتم صومه ولا اعاده عليه ، وان كان قام فاكل وشرب ثم نظر الى الفجر فرأى انه قد طلع فليتم صومه ويقضى يوماً آخر لانه بدأ بالاكل قبل النظر فعليه الاعادة » .

وما رواه الكليني عن اسحاق بن عمار (٢) قال : « قلت لأبي ابراهيم عليه السلام يكون علي اليوم واليومان من شهر رمضان فاتسحر مصباحاً أفطر ذلك اليوم واقضى مكان ذلك يوماً آخر أو أتم على صوم ذلك اليوم واقضى يوماً آخر ؟ فقال لا بل تقطر ذلك اليوم لأنك أكلت مصباحاً وتقضى يوماً آخر » .

وما رواه ايضاً عن علي بن ابي حمزة عن ابي ابراهيم عليه السلام (٣) قال : « سألته عن رجل شرب بعد ما طلع الفجر وهو لا يعلم في شهر رمضان ؟ قال يصوم يومه ذلك ويقضى يوماً آخر ، وان كان قضاء لرمضان في شوال أو غيره فنشرب بعد الفجر فليفطر يومه ذلك ويقضى » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن ابراهيم بن مهزيار (٤) قال : « كتب الخليل ابن هاشم الى ابي الحسن عليه السلام : رجل سمع الوطء والنداء في شهر رمضان فظان ان النداء للسحور فجاءه وخرج فاذا الصبح قد أسفر ؟ فسكت به خطه عليه السلام : يقضى ذلك اليوم ان شاء الله تعالى » .

فوائد

الاولى - المشهور في كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) تقييد الحكم المذكور بصورة القدرة على المراجعة فينتفي عند عدمها وجوب القضاء ، فلو ترك المراجعة لعجزه عنها وتناول فصادف النهار فانه لا يجب عليه القضاء للاصل واختصاص

(١) و(٤) الوسائل الباب ٤٤ من ما يسك عنه الصائم

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٤٥ من ما يسك عنه الصائم

٩٤ - (تناول المفطر بعد طلوع الفجر في غير شهر رمضان) ج ١٣

روايات القضاء بالقادر على المراعاة فيبقى ما عداه على حكم الاصل . وهو جيد إلا ان الاحتياط في القضاء .

الثانية - المستفاد من كلام جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) انتفاء القضاء إذا تناول المفطر بعد المراعاة وان ظهر بكون تناوله بعد الصبح ، وعليه تدل موثقة سماعة المتقدمة .

ومثلها ما رواه الصدوق في الصحيح عن معاوية بن عمار (١) قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام آثر الجارية لتنظر الى الفجر فتقول لم يطلع بعد فأكل ثم انظر فاجده قد كان طلع حين نظرت ؟ قال اقصه اما انك لو كنت أنت الذي نظرت لم يكن عليك شيء ، ومثله رواه الكليني عن معاوية بن عمار في الصحيح أو الحسن (٢) الثالثة - قال الفاضل الخراساني في الذخيرة : واعلم ايضاً ان مقتضى صحيحة الحلبي المذكورة ان من تناول المفطر في غير شهر رمضان بعد طلوع الفجر أفسد صومه سواء كان الصوم واجباً أو مندوباً وسواء تناول المفطر بعد المراعاة أم قبلها . وبذلك صرح المصنف وغيره ، ويدل عليه ايضاً ما رواه الكليني ... ثم نقل موثقة اسحاق بن عمار المتقدمة ثم أردفها برواية علي بن أبي حمزة المتقدمة ايضاً .

اقول : في شمول الروايات المذكورة للاطلاق الثاني نظر : اما رواية الحلبي فان صدرها ظاهر في عدم المراعاة لأن وجوب القضاء في شهر رمضان إنما يترتب على عدم المراعاة كما عرفت في سابق هذه الفائدة ، والكلام في عجزها جار على هذا الوجه ايضاً ، فيكون الأمر بالافطار في غير شهر رمضان إنما هو في صورة عدم المراعاة . ومثله الكلام في رواية علي بن أبي حمزة فان صدرها متضمن لوجوب القضاء في صوم شهر رمضان وهو لا يكون إلا مع عدم المراعاة ، وعليه يبني عجزها لأن المسألة واحدة وانما وقع التردد في كون ذلك الصوم من شهر رمضان أو من قضاائه . واما موثقة اسحاق بن عمار فظاهر سياقها ايضاً هو الافطار مع عدم

المراعاة ايضاً فلو قيل بصحة الصوم مع المراعاة كما في شهر رمضان لم يكن بعيداً .
الرابعة - استظهر السيد السند في المدارك الحاق الواجب المعين بصوم شهر رمضان في الحكم المذكور ، والظاهر انه الاشتراك في التعيين ، ونفى عنه البعد صاحب الذخيرة ، وهو مشكل لعدم الدليل وعدم جواز بناء الاحكام على المشابهة والمشاركة . اللهم إلا أن يقال انه من باب تنقيح المناط ، وهو متوقف على عدم الخصوصية لشهر رمضان بذلك وعدم العلم بالخصوصية لا يدل على العدم .

الخامسة - لو أفطر إخلاداً الى خبر الغير بعدم طلوع الفجر مع القدرة على المراعاة ثم تبين انه بعد الصبح فلا خلاف ولا اشكال في وجوب القضاء وهو معلوم من ما تقدم ، وعليه تدل صريحاً صحيحة معاوية بن عمار المتقدمة ومثلها صحيحة الثانية (١) واطلاق كلامهم يقتضى عدم الفرق في الخبر بين الواحد والمتعدد .

ونقل عن المحقق الشيخ على انه استقرب سقوط القضاء لو كان الخبر عدلين لان اخبار العدلين حجة شرعية ، ونفى عنه البأس شيخنا الشهيد الثاني ، قال : والخبر لا ينافيه لأنه فرض فيه كون الخبر واحداً . واليه جنح سبطه السيد السند في المدارك أيضاً .

قال الفاضل الخراساني في الذخيرة بعد نقل ذلك عن المحقق المذكور : وهو حسن ، لما ذكره لعدم وضوح مستند حجية البيئنة مطلقاً بحيث يشمل محل البحث بل للاصل وعدم شمول ما هو مستند القضاء لهذا الموضع ، فان بعضها يختص باخبار الجارية والمتبادر من الباقي غير صورة اخبار الغير ، بل اثبات القضاء في صورة اخبار العدل الواحد أيضاً محل اشكال . انتهى .

وفيه انه لا يتخلو اما ان يكون اخبار العدلين هنا حجة شرعية فيكون عدم القضاء إنما هو لذلك ويكون بمنزلة ما لو راعى بنفسه ، أو لا يكون حجة بل يكون في حكم العدم وحينئذ فيرجع الى استصحاب الليل كما تقدم فيجب القضاء البتة ،

- ٩٦ - (الآخبار الدالة على الاعتماد على خبر الثقة) ج ١٣

وبالجملة فإنه متى اتى حجية آخبار العدلين فكيف يتمسك بالأصل وعدم وجود الدليل على القضاء فى صورة آخبار العدلين أو العدل والحال أن آخبارهما عنده ليس بحجة بل هو فى حكم العدم ؟ ولا شك أنه متى اتى آخبارهما رجع أكاله الى استصحاب الليل وقد ثبت وجوب القضاء بذلك .

والأصح ما ذكره المحقق المذكور ومن تبعه من الاعتماد على آخبار العدلين بل العدل الواحد أيضاً ، فإن المستفاد من الآخبار الاعتماد على خبر العدل الثقة فى الأمور المطلوب فيها العلم فليكن هذا منها .

ومن الآخبار المذكورة ما رواه الشيخ عن اسحاق بن عمار (١) قال : سألته عن رجل كانت له عندى دنائير وكان مريضاً فقال لى أن حدث بى حدث فاعط فلاناً عشرين ديناراً واعط اخى بقية الدنائير . فأت ولم أشهد موته فأتانى رجل مسلم صادق فقال لى أنه أمرنى أن أقول لك : انظر الدنائير التى امرتك أن تدفعها الى اخى فتصدق منها بعشرة دنائير اقسما فى المسلمين . ولم يعلم آخوه أن عندى شيئاً ؟ فقال ارى أن تصدق منها بعشرة دنائير كما قال ، وفيه دلالة على ثبوت الوصية بقول الثقة .

وما رواه الشيخ فى التهذيب بسند فيه العيبى - والصدوق بسنده الى ابن أبى عمير عن هشام بن سالم - عن أبى عبد الله عليه السلام (٢) فى حديث قال عليه السلام فيه : أن الوكيل اذا وكل ثم قام عن المجلس فأمره ماض ابداً والوكالة ثابتة حتى يبلغه العزل عن الوكالة بثقة يبلغه أو يشافه بالعزل عن الوكالة .

والاصحاب (رضوان الله عليهم) قد صرحوا فى هذا الموضع بأنه لا ينعزل إلا مع العلم وحينئذ فالخبر مؤذن بأن آخبار الثقة مقيد للعلم .

ونحو ذلك أيضاً ما ورد فى الآخبار من جواز وطء الامة بغير استبراء اذا

(١) الوسائل الباب ٩٧ من الوصايا ، والرواية عن أبى عبد الله (ع)

(٢) الوسائل الباب ٢ من الوكالة

ج ١٣ (لو ظن كذب الخبر بطلوع الفجر فاكل ثم بان الصدق) - ٩٧ -

كان البائع عدلاً مأموناً وأخبر بالاستبراء (١) والاختبار الدالة على الاعتماد في الأوقات المشترط فيها العلم عندهم على اذان الثقة (٢) ونحو ذلك من ما هو متكرر في جملة من الأحكام التي لا تحضرني الآن على الخاطر ، وبه يعلم افادة قول الثقة العلم فيكون الكلام في ما نحن فيه من ذلك القليل .

السادسة - لو أخبره مخبر بطلوع الفجر فظن كذبه وأكل ثم ظهر صدقه مع الغدرة على المراعاة فقد قطع الأصحاب بوجوب القضاء ايضاً دون الكفارة ، اما عدم وجوب الكفارة فلما تقدم ، ووجوب القضاء معلوم من ما سبق من حيث بنائه على استصحاب الليل .

ويدل على خصوص المسألة ما رواه الشيخ في الصحيح عن العيص بن القاسم (٣) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل خرج في شهر رمضان وأصحابه يتسحرون في بيت فنظر الى الفجر فناداهم فكشف بعضهم وظن بعضهم انه يسخر فاكل ؟ قال يتم صومه ويقضى .

ونحوه ما في كتاب الفقه الرضوي (٤) حيث قال : ولو ان قوماً مجتمعين سألوا أحدهم أن يخرج وينظر هل طلع الفجر ؟ ثم قال قد طلع الفجر . فظن بعضهم انه يمزح فاكل وشرب كان عليه قضاء ذلك اليوم .

واستقرب العلامة في المنتهى والشهيدان وجوب القضاء والكفارة لو كان المخبر عدلين للحكم بقولها شرعاً فيكون كتمه الاطوار بعد طلوع الفجر .
اقول : ولا يبعد ايضاً القول بذلك في خبر العدل لما عرفت من الاخبار التي قدمناها وان كان المشهور بين اصحابنا عدمه .

(١) الوسائل الباب ١١ من بيع الحيوان

(٢) الوسائل الباب ٣ من الاذان والاقامة

(٣) الوسائل الباب ٤٧ من ما يمسك عنه الصائم

(٤) مستدرك الوسائل الباب ٣٢ من ما يمسك عنه الصائم

- ٩٨ - ﴿ لو افطر للاخبار بدخول الليل ثم بان فساد الخبر ﴾ ج ١٣

السابعة - لو افطر تقليداً ان الليل دخل ثم تبين فساد الخبر فقد صرح
الاصحاب (رضوان الله عليهم) بوجوب القضاء عليه خاصة .

قال السيد السند في المدارك بعد ذكر ذلك : هذا الاطلاق مشكل لأن
المفطر ان كان ممن لا يسوغ له التقليد فينبغي ان يكون عليه القضاء والكفارة ، وان
كان ممن يسوغ له ذلك اتجه الحكم بسقوطها لاستناد فعله الى اذن الشارع على هذا
التقدير . إلا أن يقال ان ذلك لا يقتضى سقوط القضاء كما في تناول المفطر قبل
مراعاة الفجر . وهو جيد لو ثبت دليل الوجوب هنا كما ثبت هناك . انتهى .
وهو جيد .

وما اعترضه به الفاضل الخراساني في الذخيرة - حيث قال بعد نقله : وفيه
تأمل فان مقتضى كون المفطر ممن لا يسوغ له التقليد ترتب الاثم على الافطار
لا القضاء والكفارة ، ولا يبعد ان يقال ان حصل الظن باخبار الخبر اتجه بسقوط
القضاء والكفارة لصحيفة زرارة المذكورة في المسألة الآتية (١) ولا يبعد انتفاء
الاثم ايضاً وإلا فالظاهر ترتب الاثم لقوله تعالى : ثم آمنوا الصيام الى الليل (٢) فان
مقتضاها وجوب تحصيل العلم او الظن بالامتنال وهو منتف في الفرض المذكور ،
واما وجوب القضاء ففيه تأمل لعدم دليل دال عليه وعدم الاستلزام بين حصول
الاثم ووجوب القضاء . انتهى -

فعندى فيه نظر وذلك فان المعلوم من الاخبار وكلام الاصحاب ان وقت
الغروب الموجب للصلاة والافطار لا بد فيه من العلم واليقين بملاحظة السبب
الموجب للغروب الذي هو سقوط القرص أو زوال الحمرة ، فلو صلى المكلف قبل
ذلك أو افطر الصائم مع تمكنه من المراعاة وظهر كون ذلك قبل دخول الوقت
وجب عليه اعادة الصلاة ووجب عليه القضاء والكفارة في افطاره لا فطره نهاراً

(١) تأني ص ١٠٢

(٢) سورة البقرة الآية ١٨٤

ج ١٣ ﴿ لو أفطر للاخبار بدخول الليل ثم بان فساد الخبر ﴾ — ٩٩ —

مع امكان المراعاة ، فيدخل تحت الاخبار الدالة على ان من أفطر عامداً وجب عليه القضاء والكفارة ، ومنها صحيحة ابن سنان (١) « في رجل أفطر في شهر رمضان متعمداً يوماً واحداً من غير عذر ؟ قال يعتق نسمة أو يصوم شهرين ... الحديث ، ونحوه غيره . نعم لو كان في السبأ علة من غيم ونحوه تمنع من معرفة الوقت فانه يرجع الى الظن لتعذر العلم حينئذ ، وحينئذ فهذا المفطر بمجرد اخبار الغير مع تمكنه من المراعاة وان حصل له ظن باخبار الغير متى ظهر كونه افطاره نهراً يجب عليه القضاء والكفارة ، لما عرفت من أن الشارع قد حرم الافطار في الآية الشريفة (٢) حتى يدخل الليل يقيناً أو ظناً مع تعذر اليقين .

ومبنى كلام هذا الفاضل على الاكتفاء بالظن مطلقاً ، وهو غلط محض فان البناء على الظن في جواز الصلاة والافطار إنما هو مع تعذر حصول العلم اغم ونحوه فينبى على الظن لا انه يكفي الظن مطلقاً ولو باخبار الغير مع التمكن من المراعاة . وصحيحة زرارة التي استند اليها وتوهم منها هذا الوهم سيأتى ان شاء الله تعالى تحقيق القول في معناها بما يظهر منه فساد توهمه .

واعلم ان اطلاق كلام اكثر الاصحاب يقتضى عدم الفرق بين كون الخبر فاسقاً أو عدلاً ولا بين كونه واحداً أو متعدداً .

وقطع المحقق الشيخ على بانه لو شهد بالغروب عدلان ثم بان كذبهما فلا شىء على المفطر وان كان ممن لا يجوز له التقليد لأن شهادتهما حجة شرعية . واستشكله في المدارك بانتفاء ما يدل على جواز التعويل على البيئنة على وجه العموم خصوصاً في موضع يجب فيه تحصيل اليقين .

وقال الفاضل الخراسانى في الذخيرة بعد نقل كلام المدارك : وهو حسن إلا ان جعل محل البحث من ما يجب فيه تحصيل اليقين محل تأمل لما ذكرنا من دلالة

(١) الوسائل الباب ٨ من ما يمسك عنه الصائم

(٢) وهي قوله تعالى في سورة البقرة الآية ١٨٤ : « ... ثم أتوا الصيام الى الليل » .

- ١٠٠ - (لو افطر بظن الغروب ثم بان فساد الظن) ج ١٣

صحيفة زراة على جواز الاكتفاء بالظن ، وحينئذ فالظاهر جواز التعويل على شهادة العدلين إلا إذا لم يحصل الظن بشهادتهما . انتهى .
أقول : كلامه هنا مبني على ما قدمنا نقله عنه وهو باطل بما عرفت وستعرف
ان شاء الله تعالى .

ثم اقول : لا يخفى ان كلام المحقق الشيخ على لا يخلو من قوة لتأييده بالأخبار
التي قدمناها دالة على الاكتفاء بقول العدل الواحد في مقام العلم ، بل لو قيل
بالاكْتفاء بالواحد لسكان قوياً لما عرفت .

الثامنة - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) انه يجوز الافطار
عند ظن الغروب اذا لم يكن للظان طريق الى العلم .

ثم ان القائلين بالجواز هنا قد اختلفوا في وجوب القضاء وعدمه اذا
انكشف فساد الظن المذكور ، فنقل عن الشيخ في جملة من كتبه وابن بابويه في
من لا يحضره الفقيه وجمع من الأصحاب القول بعدم الوجوب وهو اختيار السيد
السند في المدارك وغيره من متأخري المتأخرين ، وعن الشيخ المفيد والمرقسي
وابن الصلاح القول بالوجوب وهو اختيار المحقق في المعتمد وقواه العلامة في المنتهى
وتردد في المختلف ، وقال ابن ادریس : ومن ظن ان الشمس قد غابت لعارض يعرض
في السماء من غلبة أو قنم ولم يغلب على ظنه ذلك ثم تبين الشمس بعد ذلك فالواجب
عليه القضاء دون الكفارة ، وان كان مع ظنه غلبة قوية فلا شيء عليه من قضاء
ولا كفارة لأن ذلك فرضه لان الدليل قد فقد فصار تكليفه في عبادته غلبة ظنه
فان افطر لا عن اماره ولا ظن فيجب عليه القضاء والكفارة .

والذي وقفت عليه من الاخبار في هذه المسألة روايات : منها ما رواه الكليني
والشيخ - بسند فيه محمد بن عيسى عن يونس عن ابن بصير وسماعة وفي سند آخر عن
سماعة - عن ابن عبد الله (١) : في قوم صاموا شهر رمضان فغشيمهم سحاب اسود عند

(١) الوسائل الباب ٥٠ من ما يسلك عنه الصائم

ج ١٣ (لو افطر بظن الغروب ثم بان فساد الظن) - ١٠١ -

غروب الشمس فرأوا انه الليل فافطر بعضهم ثم ان السحاب انجلى فاذا الشمس ؟ فقال على الذى افطر صيام ذلك اليوم ان الله عز وجل يقول : ثم أتموا الصيام الى الليل (١) فمن أكل قبل أن يدخل الليل فعليه قضاؤه لأنه أكل متعمداً ، وبهذا الخبر استدل من قال بوجوب القضاء في المسألة .

ومنها - ما رواه الشيخ وابن بابويه عن زرارة في الصحيح (٢) قال : قال ابو جعفر عليه السلام وقت المغرب اذا غاب القرص فان رأيته بعد ذلك وقد صليت اعدت الصلاة ومضى صومك وتكف عن الطعام ان كنت اصبت منه شيئاً ، وهى ظاهرة الدلالة على القول الاول .

ويمكن ان تكون هذه الرواية هى التى أشار اليها الفاضل الخراسانى فى ما تقدم من كلامه واستند الى دلالتها على البناء على الظن .

وانت خبير بان قوله عليه السلام ، اذا غاب القرص ، إما ان يحمل على غيوبته عن النظر بالمشاهدة اليه ، وهذا لا يصح ترتب الرؤية عليه بعد ذلك فلا يمكن حمل الخبر عليه ، واما أن يحمل على مجرد احتمال الغيوبة وظننها مع عدم الحائل فى السماء وعدم المشاهدة بالملكية ، وهو مع كونه لا قائل به فالأخبار ترده لأن اخبار وقت المغرب متفقة على كون الغروب المترتب عليه جواز الصلاة والافطار إنما هو عبارة عن غيوبة القرص عند النظر اليه كما هو أحد القولين أو زوال الحمرة المشرقية كما هو القول الآخر ، وحينئذ فمجرد ظن ذلك من غير مشاهدة ولا علة فى السماء مانعة من المشاهدة لا يجوز العمل عليه اتفاقاً نصاً وفتوى ، واما ان يحمل على حصول المانع من المشاهدة لغير ونحوه كما هو صريح الاخبار الباقية ، وبه يتم معنى الخبر المذكور وينتظم مع الاخبار الآتية ويتبين فساد ما توهمه الفاضل المتقدم ذكره .

(١) سورة البقرة الآية ١٨٤ .

(٢) الوسائل الباب ٥١ من ما يمسك عنه الصائم .

- ١٠٢ - (لو افطر بظن الغروب ثم بان فساد الظن) ج ١٣

ومنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة (١) قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام عن وقت افطار الصائم قال حين تبدو ثلاثه أنجم . وقال لرجل ظن أن الشمس قد غابت فافطر ثم أبصر الشمس بعد ذلك قال : ليس عليه قضاء . »
ويحتمل - ولعله الأقرب - ان هذه الرواية هي التي أشار اليها الفاضل المتقدم ذكره حيث عبر فيها بلفظ الظن .

وفيه انه يجب حملها على الظن المستند الى العذر المانع من تحصيل العلم بدخول الوقت لا مطلقاً لما ذكرناه من التقريب في الرواية الاولى .

ويؤكد ذلك ما رواه في الكافي عن ابن ابي عمير عن من ذكره عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « وقت سقوط القرص ووجوب الافطار من الصيام ان تقوم بحذاء القبلة وتتفقد الحمرة التي ترتفع من المشرق فاذا جازت قمة الرأس الى ناحية المغرب فقد وجب الافطار وسقط القرص . »

وما رواه في الفقيه في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (٣) قال : « يحل لك الافطار اذا بدت لك ثلاثة انجم وهي تطلع مع غروب الشمس . »
ألا ترى انه عليه السلام جعل وقت الافطار وجوازه مترتباً على النظر الى زوال الحمرة في الأول وظهور الأنجم الثلاثة المقارنة لغروب الشمس في الثاني الراجع ذلك في المعنى الى زوال الحمرة ايضاً ، وهذا مبني على عدم المانع في السماء من غيم ونحوه ، فكيف يجوز البناء على الظن مطلقاً وان لم يكن مانع كما توهمه من الخبر المذكور ؟ وقد تقدم في اخبار أوقات الصلوات ما هو صريح في انه مع عدم العذر لا بد في الحكم بدخول الوقت من الغم بغيبوبة القرص او زوال الحمرة .
وبالجملة فان كلام هذا الفاضل مجرد توهم وغفلة نشأت عن عدم مراجعة الاخبار والتأمل فيها .

(١) الوسائل الباب ٥٢ و ٥١ من ما يمسك عنه الصائم .

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٥٢ من ما يمسك عنه الصائم .

ج ١٣ (لو افطر بظن الغروب ثم بان فساد الظن) - ١٠٣ -

ومنها - رواية ابن الصباح الكنعاني (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صام ثم ظن ان الشمس قد غابت وفي السماء غيم فافطر ثم ان السحاب انجلى فاذا الشمس لم تغب ؟ فقال قد تم صومه ولا يقضيه » .

ورواية زيد الشحام عن ابن عبد الله عليه السلام (٢) : « في رجل صام ظن ان الليل قد كان وان الشمس غابت وقد كان في السماء سحاب فافطر ثم ان السحاب انجلى فاذا الشمس لم تغب ؟ فقال تم صومه ولا يقضيه » .

وجملة هذه الاخبار ما عدا الرواية الاولى ظاهرة الدلالة على القول بعدم وجوب القضاء في المسألة ، ومن قال بوجوب القضاء رد صحيحة زرارة الاولى بعدم الصراحة في المدعى وباقي الاخبار بالظن في السند ، ومن قال بعدم رد الرواية الاولى بضعف السند .

ومنهم من جمع بين الاخبار بحمل الرواية الدالة على وجوب القضاء على الشك وتساوي الاعتقاد ، قال الشيخ في الاستبصار بعد ذكر الرواية المذكورة (٣) الوجه في هذه الرواية انه متى شك في دخول الليل عند العارض وتساوت ظنونه ولم يكن لاحدهما مزبة على الآخر لم يجوز له أن يفطر حتى يتيقن دخول الليل أو يغلب على ظنه ، ومتى أفطر والامر على ما وصفناه وجب عليه القضاء حسب ما تضمنه هذا الخبر . انتهى .

ويشكل أولاً - بان ظاهر قوله في الرواية « فرأوه انه الليل » ، هو حصول الظن بدخول الليل كما هو المتبادر من هذا اللفظ .

وثانياً - بان الظاهر ان من أفطر في هذه الصورة فعليته مع القضاء الكفارة ايضاً لانه متى كان عالماً بعدم جواز الافطار في الصورة المذكورة وافطر فقد وجبت عليه الكفارة لا قدمه على الافطار في نهار شهر رمضان عدواناً . إلا أن يقال ان ايجاب

(١) و (٢) الوسائل الباب ٥١ من ما يسك عنه الصائم

(٣) ج ٢ ص ١١٦

— ١٠٤ — ﴿ لو افطر بظن الغروب ثم بان فساد الظن ﴾ ج ١٣

القضاء في الخبر لا يتنافى إيجاب الكفارة ايضاً ، ويؤيده قوله في الخبر ، لأنه اكل متعمداً ، وقد صرح ابن ادريس في ما قدمنا من كلامه بوجود القضاء والكفارة في الصورة المذكورة .

وممنهم من جمع بين الاخبار بالتنزيل على مراتب الظن وجعل بعضها غالباً على بعض ، فوجب القضاء بحصول الظن وحمل عليه الخبر الاول ونفاه مع غلبة الظن وحمل عليه الأحاديث الاخر ، وهو صريح كلام ابن ادريس المتقدم وتبعه فيه المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي في الوسائل .

وهو ضعيف كما صرح به جملة ممن تأخر عنه ، قال شيخنا الشهيد الثاني في المسالك بعد نقل ذلك عنه : وبشكل بعدم انضباط مراتب الظن حتى يجعل بعضها غالباً وبعضها غير ذلك بل الظن كله غالب ، وبأن الحكم في النصوص معلق على مطلق الظن في الحالين .

اقول : والأظهر عندى العمل بالأخبار الدالة على عدم الوجوب وحمل الرواية الدالة على الوجوب على النقية . فان القول بالوجوب مذهب الجمهور (١) كما نقله في المنتهى ، ونقل من اخبارهم الدالة عليه ما رواه حنظلة (٢) قال : كنا في شهر رمضان وفي

(١) المفتي ج ٣ ص ١٢٦

(٢) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢١٧ وقد رواه عنه بطريقين واللفظ في أحدهما هكذا : كنا عند عمر فأتى بجفنة في شهر رمضان فقال ماؤذن الشمس طالعة فقال اغض الله عنا شرك انا لم نرسلك راعياً للشمس انما ارسلناك داعياً الى الصلاة . يا هؤلاء من كان منكم افطر ففضاء يوم يسير وإلا فليتم صومه . وفي الآخر قريب من ذلك وفيه قال عمر : من كان افطر فليصم يوماً مكانه ، وليس فیهما ان الظن بغياب الشمس لو جود السحاب . نعم ورد ذلك في رواية خالد بن اسلم عن عمر وفيها انه قال : الخطب يسير وقد اجتهدنا ، وقد حمله الشافعي ومالك على ارادة القضاء . وورد ايضاً في رواية بشر بن قيس عن عمر وفيها قال عمر : لا نبالي والله نقضى يوماً مكانه ، وورد ايضاً في رواية زيد بن وهب وفيها قال عمر : والله لا نقضيه وما تجاقتنا لاثم ، كل ذلك في سنن البيهقي ج ٤ ص ٢١٧

ج ١٣ ﴿ لو افطر بطن الغروب ثم بان فساد الظن ﴾ - ١٠٥ -

السحاب فظننا ان الشمس غابت فافطر بعضنا فامر عمر من كان افطر ان يصوم مكانه .

واما ما استدل به في المنتهى على هذا القول حيث اختاره - من انه تناول ما ينافي الصوم عمداً - فهو لا يخلو من المصادرة لأن الخصم ينكر كون ذلك ينافي الصوم ، وهو محل النزاع كما لا يخفى فان الخصم يدعى ان الشارع كما جوز له الصلاة بالبناء على ظن دخول الوقت مع تعذر العلم كما مر في كتاب الصلاة كذلك جوز له الافطار بناء على ذلك ، وحيث قد تناوله - في حالة جوز الشارع الأكل فيها وكونه بحسب الواقع ليس كذلك لظهور كونه قد تناول نهائياً - غير ضائر لأن الأحكام الشرعية إنما تبنى على الظاهر في نظر المكلف لا الواقع ، وبإجملة فانه لما ثبت بالروايات المذكورة هنا والمتقدمة في كتاب الصلاة انه يجوز البناء على الظن في صورة عدم إمكان العلم والمكلف هنا قد بنى على ذلك فلا يتعقبه نقض لأنه لم يخالف امر الشارع بوجه .

إذا عرفت ذلك فاعلم ان جملة من المتأخرين - كالحقق في الشرائع والعلامة في الارشاد وغيره من مختصراته وغيرهما في غيرها - قد عبروا في هذه المسألة في تعداد ما يجب به القضاء خاصة دون الكفارة بهذه العبارة ، قالوا : والافطار للظلمة الموهمة دخول الليل فلو غلب على ظنه لم يفطر . وشرح كتبهم قد اضطربوا في تصحيح هذه العبارة وبيان المعنى المراد من الوهم فيها بما لا مزيد فائدة في التطويل بالبحث عنه هنا بعد عدم وجود ما يدل عليه في الاخبار ، فان الاخبار الواردة في المسألة هي ما قدمناه وموردها كلها الظن خاصة وليس في شيء منها ما يدل على حكم الافطار في صورة الوهم أو الشك ليجتاز الى التفصي عنه والبحث عن المراد منه . وبذلك صرح شيخنا الشهيد الثاني (قدس سره) في المسالك ايضاً فقال : واما الافطار مع الشك أو الوهم فليس فيه نص في ما علمنا ولا ادعاه مدع .

بقي هنا شيء ينبغي التنبيه عليه وهو ان السيد السند (قدس سره) هنا في

١٠٦ - (يجب في الصوم الامساك عن الجماع في القبل) ج ١٣

المدارك - بعد أن نقل عبارة المصنف في المسألة وهي ما قدمنا ذكره - قال ما صورته : الكلام في هذه المسألة يتوقف على بيان مقدمة وهي انه لا خلاف بين علمائنا ظاهراً في جواز الافطار عند ظن الغروب اذا لم يكن للظان طريق الى العلم وإنما اختلفوا في وجوب القضاء وعدمه اذا انكشف فساد الظن . ثم نقل الخلاف في المسألة وبعض الاخبار المتعلقة بها . والعجب كل العجب منه (قدس سره) في هذا المكان - وان كان لا عجب فان المعصوم من عصمه الله تعالى من السهو والنسيان - انه (قدس سره) في كتاب الصلاة - بعد أن ذكر ان من لا طريق له الى العلم يجوز له الاجتهاد في الوقت بمعنى التعويل على الامارات المفيدة للظن ولا يكلف الصبر حتى يتيقن - قال : وهو أحد القولين في المسألة واشهرهما بل قيل انه اجماع ، وقال ابن الجنيد : ليس للشك في يوم الغيم ولا غيره أن يصلي إلا عند يقينه بالوقت ، وصلاته في آخر الوقت مع اليقين خير من صلاته مع الشك . ثم استدل للقول المشهور برواية ابي الصباح الكناني التي ذكرها في هذه المسألة وردها بضعف السند ، ونقل صحيحة زرارة وهي الاولى من صحيحته المتقنعتين وطعن في دلالتها بحمل قوله فيها « ومضى صومك ، يعني بالمضى الفساد . ثم قال : وبالجملة فالمسألة محل تردد وقول ابن الجنيد لا يخلو من قوة .

فانظر ايديك الله الى هذا السهو الظاهر من مثل هذا الخبر الماهر حيث انه في كتاب الصلاة ينقل عن ابن الجنيد عدم جواز البناء على الظن في مقام الاشتباه ووجوب الأخذ باليقين ويختاره ويطعن في الروايات الدالة على خلافه ، وفي هذه المسألة يدعي الاجماع على عدمه ويختاره .

المسألة الثانية - يجب الامساك عن الجماع في القبل اجماعاً نصاً وفتوى انزل أو لم ينزل فان فعل وجب عليه القضاء والكفارة .

واستدل على ذلك بقوله تعالى : فالآن باسروهن وابتنوا ما كتب الله لكم

ج ١٣ (ما يدل على القضاء والكفارة بالجماع في القبل في شهر رمضان) - ١٠٧ -

وكلا واشربوا حتى يتبين لكم... الآية (١) والمستفاد منها بناء على كون الغاية غاية للمجموع تحريم الجماع بعد التبين ، ويضم اليه عدم القائل بالفصل حتى يتم الاستدلال على الافساد المقتضى للقضاء والكفارة . كذا قالوا في تقرير الاستدلال بالآية .

اقول : من ما يدل على كون الغاية في الآية للجميع ما رواه الثقة الجليل على ابن ابراهيم في التفسير (٢) قال : حدثني ابي رفاعه قال : قال الصادق عليه السلام كان النكاح والأكل محرمين في شهر رمضان بالليل بعد النوم بمعنى كل من صلى العشاء ونام ولم يفطر ثم انتبه حرم عليه الافطار وكان النكاح حراماً بالليل والنهار في شهر رمضان ، وكان رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله يقول له خوات بن جبير اخو عبدالله بن جبير وكان شيخاً كبيراً ضعيفاً وكان صائماً ، فباطأت عليه أهله بالطعام فنام قبل أن يفطر فلما انتبه قال لأهله قد حرم عليّ الأكل في هذه الليلة ، فلما أصبح حضر حفرة الخندق فاغشى عليه فرآه رسول الله صلى الله عليه وآله فرق له ، وكان قوم من الشبان ينكحون بالليل سراً في شهر رمضان ، فانزل الله : احل لكم ليلة الصيام... وساق الآية في التفسير الى قوله : ثم اتموا الصيام الى الليل (٣) قال فاحل الله تبارك وتعالى النكاح بالليل في شهر رمضان والاكل بعد النوم الى طلوع الفجر بقوله تعالى : حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود (٤) .

وروى السيد المرتضى (رضي الله عنه) في رسالة المحكم والمتشابه عن تفسير النعماني بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام نحوه (٥) .

اقول : قد دلت الآية بمعونة تفسيرها بالخبرين المذكورين على التحريم .
واما وجوب القضاء والكفارة فيرجع فيه الى الاخبار ، ويدل عليه من الاخبار صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج (٦) قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن

(١) و (٣) و (٤) سورة البقرة الآية ١٨٤

(٢) و (٥) الوسائل الباب ٣ من ما يمسك عنه الصائم

(٦) الوسائل الباب ٤ من ما يمسك عنه الصائم

الرجل يبعث بأهله في شهر رمضان حتى يمتن ؟ قال عليه من الكفارة مثل ما على الذي يجماع .

وصحيفة حفص بن سوفة عن من ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام (١) : في الرجل يلاعب أهله أو جاريته وهو في قضاء شهر رمضان فيسبقه الماء فينزل ؟ قال عليه من الكفارة مثل ما على الذي يجماع في شهر رمضان .

وصحيفة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال : : سألته عن رجل يبعث بأمرأته وهو محرم من غير جماع أو يفعل ذلك في شهر رمضان ؟ فقال عليهما جميعاً الكفارة مثل ما على الذي يجماع .

وصحيفة محمد بن مسلم (٣) قال : : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب أربع خصال : الطعام والشراب والنساء والارتماس في الماء ، ونحوها أخبار تأتي في الأحكام الآتية في توابع هذه المسألة .

وأما الجماع في الدبر فإن كان مع الانزال فظاهرهم الاتفاق على أنه كالأول ، ويدل عليه الأخبار المتقدمة من حيث دلالتها على وجوب الكفارة بالانزال الحاصل بالملاعبة والبعث بأهله .

وأما مع عدم الانزال فالمعروف من مذهب الأصحاب أنه كذلك أيضاً حتى نقل الشيخ في الخلاف إجماع الفرقة عليه أيضاً ، وقال في المبسوط بعد أن حكم بوجوب الكفارة في الجماع مطلقاً : وقد روى أن الوطء في الدبر لا يوجب نقض الصوم إلا إذا أنزل معه وإن المفعول به لا ينقض صومه بحال (٤) والاحوط الأول . وربما أشعر كلامه هذا بنوع تردد في الحكم .

(١) الوسائل الباب ٤ من ما يسك عنه الصائم

(٣) الوسائل الباب ٩ من ما يسك عنه الصائم . ارجع الى التعليقة ٢ ص ٩٠

(٤) راجع الاخبار ص ١١٠

احتجوا على الحكم المذكور باطلاق النهى عن المباشرة في الآية الكريمة (١) وهي لغة عبارة عن الصاق البشرة بالبشرة وهي ظاهر الجلد ، خرج منه المباشرة بما عدا الوطء في القبل والدبر لعدم الدليل على التحريم فيه بل دلالة الأدلة على الجواز فيبقى الباقي ، ومتى ثبت التحريم كان مفسداً للصوم بالاجماع المركب فيثبت القضاء والكفارة . ولا يخفى ما في هذا الاستدلال من الوهن والاختلال .

والتحقيق أن يقال : ان المباشرة وان كانت لغة ما ذكر إلا ان المراد في الآية إنما هو الجماع والجماع وان صدق على الوطء في الدبر إلا ان الفرد المتكرر الذي ينصرف اليه الاطلاق إنما هو الجماع في القبل وصدقه في المقام على الوطء في الدبر محل اشكال . واشكل من ذلك الاستناد الى الاجماع المركب في تمة الاستدلال بالآية .

وبالجملة فاني لا أعرف لذلك دليلاً بالنسبة الى التحريم والى ايجاب القضاء والكفارة إلا اتفاقهم على الحكم المذكور ولعله كاف مع عدم وجود دليل يناقضه سيما مع موافقته للاحتياط .

وايد بعضهم الاستدلال بالآية بالاخبار التي قدمناها (٢) فن حيث صدق الجماع فيها على الوطء في الدبر .

وفيه ما عرفت من ان الفرد الشائع المتكرر المأمور به في الاخبار إنما هو الجماع في القبل واما الآخر فهو مع كونه منهيأ عنه نادر الوقوع والاطلاق إنما ينصرف الى الأفراد الشائعة المتكررة .

ولعل منشأ تردد الشيخ في المبسوط في هذه المسألة هو عدم الدليل الصريح على الحكم المذكور مع ما رواه في الصحيح عن احمد بن محمد عن بعض الكوفيين (١) وهي قوله تعالى في سورة البقرة الآية ١٨٤ : فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ

— ١١٠ — (حكم الجماع في الدبر في حال الصوم) ج ١٣

يرفعه الى ابن عبد الله عليه السلام (١) في الرجل يأتي المرأة في دبرها وهي صائمة ؟ قال لا ينقض صومها وليس عليها غسل .

وعن علي بن الحكم في الصحيح عن رجل عن ابن عبد الله عليه السلام (٢) قال : إذا أتى الرجل المرأة في دبرها وهي صائمة لم ينقض صومها وليس عليها غسل . إلا أنه قال في التهذيب بعد نقل رواية علي بن الحكم : هذا خبر غير معمول عليه وهو مقطوع الاسناد .

أقول : العجب منه أنه في باب غسل الجنابة في هذه المسألة اختار عدم وجوب الغسل على الموطوءة في الدبر واستدل بهذه الرواية وكذا التي قبلها وفي هذه المسألة ردّها بأنها غير معمول عليها وإنما مقطوعة الاسناد ، ومن الظاهر أن كلا من الغسل ونقض الصوم تابع لحصول الجنابة بذلك .

وجملة من المتأخرين قد ردوا هاتين الروايتين بضعف الاسناد بناء على هذا الاصطلاح وأما من لا يرى العمل به فيتحتم عليه القول بمضمونها لعدم المعارض من الاخبار لها سوى اتفاق الاصحاب .

وبالجملة فالمسألة عندي لذلك محل اشكال والاحتياط فيها لازم على كل حال وهو في جانب العمل بما عليه الاصحاب . والله العالم بحقيقة الحق والصواب .
وأما الوطء في دبر الغلام والدابة فاما مع الانزال فإنه لا خلاف ولا اشكال في فساد الصوم ووجوب القضاء والكفارة من حيث الانزال لما تقدم .

وأما مع عدمه فقد اختلف كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) في ذلك فقال الشيخ في الخلاف : إذا أدخل ذكره في دبر امرأة أو غلام كان عليه القضاء والكفارة . وادعى الاجماع عليه . ثم قال : وإذا أتى بهيمة فأمضى كان عليه القضاء والكفارة ، فإن أوجب ولم ينزل فليس لأصحابنا فيه نص لكن مقتضى المذهب أن عليه القضاء لأنه لا خلاف فيه ، أما الكفارة فلا تلزمه لأن الأصل براءة الذمة .

(١) و (٢) الوسائل الباب ١٢ من الجنابة

قال ابن ادريس : لما وقفت على كلامه كثر تعجبي والذي دفع به الكفارة يدفع القضاء مع قوله « لا نص لاصحابنا فيه ، واذا لم يكن فيه نص مع قولهم (١) « اسكتوا عن ما سكت الله عنه ، فقد كافه القضاء بغير دليل ، واى مذهب لنا يقتضى وجوب القضاء ؟ بل اصول المذهب تقتضى نفيه وهى براءة الذمة والخبر المجمع عليه . اقول : ما ذكره ابن ادريس جيد لا غبار عليه .

وقال فى المبسوط : يجب القضاء والكفارة بالجماع فى الفرج انزل أو لم ينزل سواء كان قبلاً أو دبراً فرج امرأة أو غلام أو ميتة أو بهيمة وعلى كل حال على الظاهر من المذهب . وقد روى ان الوطء فى الدبر لا يوجب نقض الصوم ... الى آخر ما قدمناه من عبارته .

وقد بينا سابقاً ان الظاهر من قوله : « وقد روى ... الى آخره » هو الاشارة الى الروايتين المتقدمتين من حيث دلالتهم على عدم نقض الصوم وموردهما كما عرفت دبر المرأة ، فيصير محل التردد فى عبارته التى قدمناها مخصوصاً بدبر المرأة من حيث هاتين الروايتين ، وحيث يبق ما عدا دبر المرأة من دبر الغلام والبهيمة والميتة غالباً من التردد وموجباً عنده للقضاء والكفارة . وبهذا التقريب يكون فيه منافاة بينه وبين كلامه فى المبسوط من انه مع عدم الانزال فانما يجب القضاء خاصة .

وظاهر جملة من المتأخرين : منهم - المحقق فى المعتمد والشرائع والعلامة فى جملة من كتبه ان افساد الصوم وايجاب القضاء والكفارة تابع لايجاب الغسل . قال فى المختلف : والأقرب ان افساد الصوم وايجاب القضاء والكفارة تابع لايجاب الغسل وكل موضع قلنا بوجوب الغسل فيه وجبت الاحكام الثلاثة فيه ايضاً وإلا فلا .

(١) الشهاب فى الحكم والآداب لمحمد بن سلامة القضاء حرف الالف عن النبي (ص) ويستفاد من الاخبار الواردة بهذا المضمون المقدمة ص ٣٠

- ١١٢ - (البقاء على الجنابة عمداً حتى يطلع الفجر في شهر رمضان) ج ١٣

وهذا الكلام منه (قدس سره) مبنى على ما اختاره في باب الغسل من إيجاب الغسل بذلك .

ثم قال هنا في الاستدلال على هذه المسألة : لنا - ان الغسل معلول للجنابة وهي علة للاحكام المذكورة فاذا حصل المعلول دل على وجود العلة فيلزم وجود المعلول الآخر .

أقول : فيه ان مرجع هذا الاستدلال الى ثبوت وجوب الغسل بالجماع في دبر الغلام والبهيمة ، وقد قدمنا في باب غسل الجنابة تحقيق الكلام في المسألة وانا لم نقف على دليل سوى ما يدعونه من الاجماع . وفيه ما عرفت في مقدمات الكتاب ولا سيما في موضع النزاع .

مع ان ما يدعيه هنا ايضاً من ان الجنابة علة في فساد الصوم من ما اعترضه فيه بعض محقق متأخرى المتأخرين بانه ليس في الاخبار ما يدل على ذلك صريحاً لكن يلوح من بعضها ذلك .

أقول : لعله أشار بالاخبار التي يلوح منها ذلك الى رواية حفص بن سوفة المتقدمة في باب غسل الجنابة عن من اخبره عن ابي عبدالله عليه السلام (١) حيث سأل عن الرجل يأتي المرأة من خلفها ؟ قال هو أحد المأئين فيه الغسل . وهو من ما يدل على وجوب الغسل بالوطء في دبر المرأة إلا انه أخص من المدعى .

وبالجملة فذيل الكلام واسع في المقام وليس عندي هنا دليل يعتمد عليه في أحد الجانبين سوى الاحتياط في البين المأمور بالوقوف عليه في مقام الشك والارتباب . والله العالم بحقيقة الحق والصواب .

ويجب ان يلحق بالجماع في هذا المقام ما يتفرع على الجنابة من الاحكام المتعلقة بالصيام ، والبحث عن ذلك ينتظم في مطالبين :

المطلب الأول - في البقاء على الجنابة عمداً حتى يطلع الفجر ، والمشهور بين

(١) الوسائل الباب ١٢ من الجنابة

ج ١٣ (هل يبطل الصوم بالاصباح جنباً عمداً؟) - ١١٣ -

الاصحاب (رضوان الله عليهم) بطلان الصيام بذلك ووجوب القضاء والكفارة ، ذهب اليه الشيخان وعلى بن بابويه وابن الجنيد والسيد المرتضى وسائر ائمة الصلاح وابن ادريس وهو قول جمهور المتأخرين . ونقل ابن ادريس اجماع الفرقة على انه يفسد الصوم ثم قال ولا يعتد بالشاذ الذي يخالف ذلك ونسبه في المنتهى والتذكرة الى علمائنا .

وقد وقع الخلاف هنا في موضعين : أحدهما - في بطلان الصيام بذلك وعدمه ، والمشهور هو البطلان كما عرفت .

ونقل عن ابن بابويه القول بصحة الصيام حيث انه قال في كتاب المنع (١) : « سأل حماد بن عيسى أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب في شهر رمضان من أول الليل وآخر الغسل الى أن طلع الفجر فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجامع نساءه من أول الليل ثم يؤخر الغسل حتى يطلع الفجر ، ولا أقول كما يقول هؤلاء الا تشاب يقضى يوماً مكانه (٢) ، ومن عادته في المكتتاب المذكور الافتاء بمتون الاخبار التي ينقلها فيه . إلا أن ظاهر كلام المحقق الأردبيلي (قدس سره) في شرح الارشاد قول الصدوق بذلك صريحاً حيث اسند اليه القول بعدم وجوب شيء وأنه لا يجب الامساك عنه بل يجوز البقاء على الجنابة عمداً حتى يصبح ثم يغتسل للصلاة فيصبح الصوم والصلاة . إلا أن يكون هذا النقل بناء على فهمه ذلك من افتائه بالرواية المذكورة وان اللازم منها ذلك .

(١) الوسائل الباب ١٣ من ما يمسك عنه الصائم والوسائل حماد بن عثمان كما فيه

وفي المنع ص ١٦

(٢) في بدائع الصنائع ج ٢ ص ٩٢ ونيل الاوطار ج ٤ ص ٢٢٥ ان الجمهور ذهبوا الى عدم بطلان الصوم بالاصباح جنباً وإنما ذهب الى وجوب القضاء بعضهم كابن هريرة وعروة بن الزبير وطاوس والحسن البصري وسالم بن عبدالله وعطاء والحسن ابن صالح بن حي كما يحكى .

— ١١٤ — (هل يبطل الصوم بالاصباح جنباً عمداً ؟) ج ١٣

والسيد السند في المدارك قد نسب هذا القول في كتاب الطهارة الى شيخه المعاصر ، وهو اشارة الى المحقق المذكور كما وقع منه في غير موضع من هذا الشرح وقد صرح في بعض المواضع منها في حواشيه على الكتاب بأنه المراد .
إلا أن الذي يظهر من بحث المحقق المشار اليه في هذه المسألة في كتاب شرح الارشاد هو الاستشكال في المسألة ، فانه أطال الكلام فيها بنقل الخلاف والاخبار ومع ذلك يشير الى الاستشكال وان كان يظهر من كلامه نوع ترجيح . لما نقله عن الصدوق .

نعم قد وقفت على كلام البولي المحقق العباد مير محمد باقر الداماد (قهين سره) في رسالة الرضاع صريح في اختيار هذا القول .
وكيف كان فالواجب التشاغل بذكر أدلة الطرفين وبيان ما هو الراجح في البين :

فنقول : من ما استدلوأ به على القول المشهور صحيحة معاوية بن عمار (١) قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام الرجل يحنب من أول الليل ثم ينام حتى يصبح في شهر رمضان ؟ قال ليس عليه شيء . قلت فانه يستيقظ ثم نام حتى أصبح ؟ قال فليقض ذلك اليوم عقوبة ، ويستفاد من هذا الخبر تحريم النوم بعد التيقظ .

ومنها - صحيحة عبدالله بن أبي يعفور (٢) قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام الرجل يحنب في شهر رمضان ثم يستيقظ ثم ينام حتى يصبح ؟ قال يتم صومه ويقضى يوماً آخر ، وان لم يستيقظ حتى يصبح أتم يومه وجاز له . »

ومنها - صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٣) قال : « سألته عن الرجل تصيبه الجنابة في شهر رمضان ثم ينام قبل أن يغتسل ؟ قال يتم صومه ويقضى ذلك اليوم إلا أن يستيقظ قبل أن يطلع الفجر فان انتظر ماء يستن أو يستقي فطلع الفجر فلا يقضى يومه . »

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ١٥ من ما يساك عنه الصائم

وصحيفة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (١) : « انه قال في رجل احتلم أول الليل أو أصاب من أهله ثم نام متعمداً في شهر رمضان حتى أصبح ؟ قال يتم صومه ذلك ثم يقضيه اذا أفطر من شهر رمضان ويستغفر ربه . »

وصحيفة احمد بن محمد - وهو ابن أبي نصر - عن أبي الحسن عليه السلام (٢) قال : « سألت عن رجل أصاب من أهله في شهر رمضان أو أصابته جنابة ثم ينام حتى يصبح متعمداً ؟ قال يتم ذلك اليوم وعليه قضاؤه . »

وصحيفة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « سألت عن رجل أجنب في رمضان فنسى ان يغتسل حتى خرج رمضان ؟ قال عليه قضاء الصلاة والصيام . »
ورواية ابراهيم بن ميمون المروية في الفقيه (٤) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب بالليل في شهر رمضان ثم ينسى أن يغتسل حتى يمضي لذلك جمعة أو يخرج شهر رمضان ؟ قال عليه قضاء الصلاة والصوم . »

قال : وروى في خبر آخر (٥) ان من جامع في أول شهر رمضان ثم نسي الغسل حتى خرج شهر رمضان ان عليه أن يغتسل ويقضى صلاته وصومه إلا ان يكون قد اغتسل للجمعة فانه يقضى صلاته وصيامه الى ذلك اليوم ولا يقضى ما بعد ذلك .

ورواية ابراهيم بن ميمون ايضاً (٦) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب في شهر رمضان فينسى ذلك جميعه حتى يخرج شهر رمضان ؟ قال يقضى الصلاة والصوم . »

(١) الوسائل الباب ١٩ من ما يسك عنه الصائم

(٢) الوسائل الباب ١٥ من ما يسك عنه الصائم .

(٣) و (٥) الوسائل الباب ٣٠ من يصح منه الصوم . راجع التهذيب ج ٤ ص ٣٢٢

(٤) الوسائل الباب ١٧ من ما يسك عنه الصائم و (٥) من يصح منه الصوم

(٦) التهذيب ج ٤ ص ٣٢٢ الطابع الحديث ، وفي الوسائل الباب ١٧ من ما يسك

عنه الصائم والباب ٣٠ من يصح منه الصوم

— ١١٩ — (هل يبطل الصوم بالاصباح جنباً عمداً ؟) ج ١٣

وموثقة سماعة (١) قال : سألته عن رجل أصابته جنابة في جوف الليل في رمضان فنام وقد علم بها ولم يستيقظ حتى يدركه الفجر ؟ فقال عليه أن يتم صومه ويقضى يوماً آخر . فقلت إذا كان ذلك من الرجل وهو يقضى رمضان ؟ قال فليأكل يومه ذلك وليقض فانه لا يشبه رمضان شيء من الشهور .

أقول : وهذه الاخبار ما بين مطلق في وجوب القضاء وما بين مقيد بالتمتع فيجب حمل مطلقها على مقيدها جمعاً وبذلك يتم الاستدلال بها كلاً على المدعى . واما اخبار النسيان فانها مطلقة في ما اذا كان النسيان بعد النوم متممداً أو غير متممداً او قبل ذلك وحيداً فتقبل التقييد بما ذكرناه . واما صدر صحيحة معاوية بن عمار وعجز صحيحة عبدالله بن ابي يعفور فسيأتي الكلام عليهما ان شاء الله تعالى .

والظاهر ان المراد من آخر موثقة سماعة ان شهر رمضان وان فسد صوم بعض أيامه ووجب قضاؤه إلا أنه لا يجوز افطاره ، واما غيره من قضائه ونحوه فانه يجوز افطاره ولا يجب عليه الامساك كما في أيام الشهر .

واما ما ذكره بعضهم - من أن معناه ان قضاء شهر رمضان ملحق بادائه في هذا الحكم وذلك لحرمته هذا الشهر بمعنى ان الابطال بذلك يختص بشهر رمضان وقضائه فقرع عليه حيثئذ ان له صوم النافلة وان أصبح جنباً بل النذر المعين ايضاً من غير احتياج الى القضاء - فالظاهر انه بعيد .

ومنها - موثقة ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) في رجل أجنب في شهر رمضان بالليل ثم ترك الغسل متممداً حتى أصبح ؟ قال يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً . قال وقال انه خليف أن لا أراه يدركه ابداً ، قال المحقق في المعتمد بعد نقل هذه الرواية : وبهذا أخذ علماءنا إلا شاذاً .

ورواية سليمان بن حفص المروزي عن الفقيه عليه السلام (٣) قال : اذا أجنب

(١) الوسائل الباب ١٩ من ما يمسك عنه الصائم

(٢) (٣) الوسائل الباب ١٦ من ما يمسك عنه الصائم

ج ١٣ (هل يبطل الصوم بالأصباح جنباً عمداً؟) — ١١٧ —

الرجل في شهر رمضان بليل ولا يغتسل حتى يصبح فعليه صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم ولا يدرك فضل يومه .

ورواية ابراهيم بن عبد الحميد عن بعض مواليه (١) قال : « سألته عن احتلام الصائم قال فقال اذا احتمل نهراً في شهر رمضان فليس له أن ينام حتى يغتسل ، ومن أجنب ليلاً في شهر رمضان فلا ينام الى ساعة حتى يغتسل ، فمن أجنب في شهر رمضان فنام حتى يصبح فعليه عتق رقبة أو اطعام ستين مسكيناً وقضاء ذلك اليوم ، ويتم صيامه ، ولن يدركه أبداً ، وربما أشعر هذا الخبر ايضاً بتحريم النوم الثانية .
واما ما استدلوا به على القول الآخر فقوله تعالى : أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم (٢) وقوله تعالى : فالآن باشروهن ... الى قوله : حتى يتبين لكم الخيط ... الآية (٣) .

والتقريب في الاولى انها تقتضي جواز الرفث في كل جزء من اجزاء الليل وان كان الجزء الاخير منه . وفي الثانية انها تقتضي جواز المباشرة في الجزء الاخير من الليل وهو يقتضي عدم تحريم البقاء على الجنابة الى الصبح ، وبعبارة اخرى وجوب تقديم الغسل على طلوع الفجر يقتضي تحريم الرفث والمباشرة في الجزء الاخير من الليل وهو خلاف ما دل عليه اطلاق الآية .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن العيص بن القاسم (٤) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب في شهر رمضان في أول الليل فاخر الغسل حتى طلع الفجر ؟ قال يتم صومه ولا قضاء عليه . »

وما رواه الصدوق في الصحيح عنه (٥) « انه سألك أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينام في شهر رمضان فيحتمل ثم يستيقظ ثم ينام قبل أن يغتسل ؟ قال لا بأس . »

(١) الوسائل الباب ١٦ من ما يمسك عنه الصائم . راجع التهذيب ج ٤ ص ٢١٢

و ٢٢١ من الطبع الحديث (٢) و ٣ سورة البقرة الآية ١٨٤ .

(٤) و (٥) الوسائل الباب ١٣ من ما يمسك عنه الصائم

— ١١٨ — { هل يطل الصوم بالاصباح جنباً عمداً ؟ } ج ١٣

وما رواه الشيخ عن حبيب الخثعمي في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « كان رسول الله ﷺ يصلي صلاة الليل في شهر رمضان ثم يجنب ثم يؤخر الغسل متعمداً حتى يطلع الفجر » .

ورواية سليمان بن أبي زينة (٢) قال : « كتبت الى أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام أسأله عن رجل اجنب في شهر رمضان من أول الليل فاخر الغسل حتى طلع الفجر ؟ فكتب الى بخطه عليه السلام - أعرفه - مع مصادف : يغتسل من جنباته ويتم صومه ولا شيء عليه » .

ورواية اسماعيل بن عيسى (٣) قال : « سألت الرضا عليه السلام عن رجل أصابته جنباً في شهر رمضان فنام حتى يصبح أي شيء عليه ؟ قال لا يضره هذا ولا يفطر فإن أبي عليه السلام قال قالت عائشة ان رسول الله ﷺ أصبح جنباً من جماع غير احتلام (٤) قال لا يفطر ولا يبالي . ورجل أصابته جنباً فبقي نائماً حتى يصبح أي شيء يجب عليه ؟ قال لا شيء عليه يغتسل . ورجل أصابته جنباً في آخر الليل فقام ليغتسل ولم يصب ماء فذهب يطلبه أو بعث من يأتيه بالماء فعرس عليه حتى أصبح كيف يصنع ؟ قال يغتسل اذا جاءه ثم يصلي » .

ورواية سعد بن اسماعيل بن عيسى عن أبيه (٥) قال : « سألت الرضا عليه السلام عن رجل أصابته جنباً في شهر رمضان فنام عمداً حتى أصبح أي شيء عليه ؟ قال لا يضره هذا ولا يفطر ولا يبالي فإن أبي عليه السلام قال قالت عائشة ان رسول الله ﷺ أصبح جنباً من جماع غير احتلام » (٦) .

(١) الوسائل الباب ١٦ من ما يمسك عنه الصائم

(٢) الوسائل الباب ١٣ من ما يمسك عنه الصائم

(٣) التهذيب ج ٤ ص ٢١٠ والاستبصار ج ٢ ص ٨٥ الطبع الحديث وفي الوسائل

الباب ١٣ ص ١٤٠ من ما يمسك عنه الصائم (٤) و (٦) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢١٣ و ٢١٤

(٥) التهذيب ج ٤ ص ٣٢ والاستبصار ج ٢ ص ٨٨ وفي الوافي باب (الصائم

يصبح جنباً أو يحتمل نهائراً)

وصحيحة ابى سعيد القباط (١) - وهو خالد بن سعيد ثقة وفي الذخيرة انه غير موثق في كتب الرجال ولا مدروح وهو سهو منه (قدس سره) - « انه سئل ابو عبد الله عليه السلام عن من اجنب في أول الليل في شهر رمضان فنام حتى أصبح ؟ قال لا شيء عليه وذلك ان جنبته كانت في وقت حلال » .

ومنها - رواية حماد بن عيسى المتقدمة نقلاً عن المقنع في اول البحث (٢) .
واجيب عن هذه الأدلة : اما عن الآية فبان اطلاقها مخصص بالروايات المتقدمة .

واما عن صحيحة العيص فبالحمل على ان التأخير لم يكن عن عمد أو بالحمل على التقية لموافقتها لمذهب جمهور العامة (٣) . واما عن صحيفته الثانية فيعدم دلالتها على جواز التأخير الى الفجر بل مقتضاها جواز النومة الأولى ونحن لا ننكر ذلك لكن نقيده بما اذا كانت مع نية الغسل .

وأما عن صحيحة الخثعمي فبالحمل على التقية (٤) لأن في ظاهرها اشعاراً بمداومة النبي ﷺ على هذا الفعل وإكثاره منه ومداومته على الفعل المكروه بعيد .

واما عن رواية سليمان بن حفص فيما تقدم عن صحيحة العيص الأولى . واما عن روايتي اسماعيل بن عيسى فبالحمل على التقية (٥) وشاهده موجود في الخبرين واما عن صحيحة ابى سعيد فبالحمل على النوم مع نية الغسل أو الحمل على التقية (٦) .

واما عن رواية حماد بن عيسى فبالحمل على التقية (٧) ونسبة القول بالقضاء الذي استفادته به الاخبار المتقدمة الى الاقشاب لازيد التأكيد في التقية .

اقول : ومن ما يوضح ذلك باوضح بيان ان الرواية دلت على انه عليه السلام

(١) الفقيه ج ٢ ص ٧٤ الطاع الحديث ، وفي الوسائل الباب ١٣ من ما يمسك

عنه الصائم (٢) ص ١١٢

(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٩٢ والمغني ج ٣ ص ١٠٩

وفيل الاطوار ج ٤ ص ٢٢٥

- ١٢٠ - (ما هو الواجب على تقدير فساد الصوم بالاصباح جنباً؟) ج ١٣

يجنب من أول الليل ويؤخر الغسل حتى يطلع الفجر مع وجوب صلاة الليل عليه اتفاقاً نصاً وفتوى .

وبالجملة فان ما كان من هذه الروايات صريحاً في تعمد التأخير لا وجه له إلا الحل على النقية التي هي في الاختلاف في جملة الاحكام أصل كل بلية .

وثانيهما - في أن الواجب على تقدير فساد الصوم هل هو القضاء والكفارة أو القضاء خاصة ؟ قولان المشهور الأول استناداً في القضاء الى الروايات المتقدمة في أدلة القول المشهور في المسألة المتقدمة (١) وفي الكفارة الى الروايات الثلاث الأخيرة منها .

ونقل في المختلف عن ابن ابي عقيل القول بوجوب القضاء خاصة ، ونقله في المدارك عن المرتضى ايضاً ، والظاهر انه غفلة فان المنقول عنه كما في المختلف وغيره إنما هو القول المشهور حتى انه نقل عنه في المختلف انه قال في الانتصار : من ما انفردت به الامامية ايجابهم على من أجنب في ليالي شهر رمضان وتعمد البقاء الى الصباح من غير اغتسال القضاء والكفارة ، ومنهم من أوجب القضاء دون الكفارة ، ومراده ان الامامية انفردت بايجاب الأمرين أو أحدهما ، وهو اشارة الى مذهب العامة من عدم ايجاب شيء بالكفة كما تقدم ذكره (٢) فلا يتوهم التناقض في عبارته .

ويدل على القول المذكور الاخبار المتقدمة (٣) واصحة الاخبار المذكورة وضعف الاخبار الدالة على الكفارة مال في المدارك الى القول المذكور حيث قال بعد نقل روايات الكفارة : وهذه الروايات كلها ضعيفة السند فيشكل التعويل عليها في اثبات حكم مخالف للاصل ومن هنا يظهر رجحان ما ذهب اليه ابن ابي عقيل والمرتضى (رضي الله عنهما) من أن الواجب بذلك القضاء دون الكفارة . انتهى .

وأصحاب هذا الاصطلاح من المتأخرين قد تلقوا هذه الاخبار بالقبول وان

ج ١٣ (هل تعم مفطرة تعدد البقاء على الجنبانة صوم غير رمضان ؟) - ١٢١ -

كانت ضعيفة لاعتضادها بعمل الطائفة قديماً وحديثاً كما هو أحد المرجحات عندهم وشذوذ مذهب ابن أبي عقيل عندهم كما تقدم في عبارة المعتبر . وبذلك يظهر ضعف ما اختاره . وروايات وجوب القضاء لا دلالة فيها على عدم وجوب الكفارة حتى تكون صحتها موجبة لطرح أخبار الكفارة وإنما غايتها أن تكون مطلقة في الوجوب وعدمه . وبالجملة فالعمل على القول المشهور . والله العالم .

بقي في المقام الجاث

الأول - ظاهر المشهور من كلام الأصحاب هو عموم هذا الحكم لشهر رمضان وغيره من الصوم الواجب والمستحب ، حيث أنهم عدوا من جملة المفطرات تعدد البقاء على الجنبانة ، وظاهر المحقق في المعتبر تخصيصه بشهر رمضان حيث قال : ولقائل أن يخص هذا الحكم بـرمضان دون غيره من الصيام . وظاهر المنتهى التردد في ذلك حيث قال : وهل يختص هذا الحكم بـرمضان ؟ فيه تردد ينشأ من تنصيص الأحاديث على رمضان من غير تعميم ولا قياس يدل عليه ، ومن تعميم الأصحاب وإدراجه في المفطرات مطلقاً .

أقول : والذي وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بهذا الحكم إنما ورد في شهر رمضان كما عرفت من الأخبار التي تقدمت أو قضائه كما تقدم في موثقة سماعة (١) . ومثلهما في ذلك ما رواه الكليني في الصحيح عن ابن سنان وهو عبدالله (٢) قال : « كتب أبي إلى أبي عبدالله عليه السلام وكان يقضى شهر رمضان وقال إنني أصبحت بالغسل وأصابني جنبانة فلم اغتسل حتى طلع الفجر ؟ فاجابه (عليه السلام) : لا تصم هذا اليوم وصم غداً » .

وما رواه الصدوق والشيخ عن عبدالله بن سنان في الصحيح (٣) « أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يقضى شهر رمضان فيجنب من أول الليل ولا يغتسل

(١) ص ١١٤ إلى ١١٧

(٢) و (٣) الوسائل الباب ١٩ من ما يسك عنه الصائم .

- ١٢٢ - (هل تعم مفطرية تعتمد البقاء على الجنازة صوم غير رمضان؟) ج ١٣

حتى يحى آخر الليل وهو يرى ان الفجر قد طلع؟ قال لا يصوم ذلك اليوم ويصوم غيره .

وما ذكره في الذخيرة - من أن دلالة هذه الاخبار على البطلان وعدم الانعقاد غير واضح - فهو من جملة تشكيكاته الركيكة .

واما بالنسبة الى الصوم المستحب فالذى ورد فيه يدل على عدم الابطال بذلك كما رواه الصدوق في الصحيح عن حبيب الجعفي (١) قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام أخبرني عن التطوع وعن هذه الثلاثة الايام اذا اجنبت من أول الليل فاعلم اني قد اجنبت فانام متعمداً حتى ينفجر الفجر اصوم أولاً اصوم؟ قال صم . »

وما رواه ثقة الاسلام في السكافي في الموثق عن ابن بكير (٢) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يجنب ثم ينام حتى يصبح يصوم ذلك اليوم تطوعاً؟ فقال أليس هو بالخيار بينه وبين نصف النهار ... الحديث . »

واما ما رواه الشيخ عن ابن بكير ايضاً عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) - قال : « سئل عن رجل طلعت عليه الشمس وهو جنب ثم أراد الصيام بعد ما اغتسل ومضى ما مضى من النهار؟ قال يصوم ان شاء وهو بالخيار الى نصف النهار . - فظاهر اطلاقه هو جواز الصوم مطلقاً كذلك لما عرفت سابقاً من أن ما عدا الواجب المعين كالواجب المطلق وقضاء شهر رمضان فان النية فيه الى الزوال . نعم خرج منه قضاء شهر رمضان بما تقدم من الاخبار فبقى ما عداه .

وقال الشهيد في الدروس : وان كان نفلاً ففي رواية ابن بكير (٤) صحته ولو علم بالجنازة ليلاً ، وفي رواية كليب اطلاق الصحة اذا اغتسل . ويحمل على المعين أو الندب للنهي عن قضاء الجنب في رواية عبدالله بن سنان . انتهى .

وما اسنده الى رواية كليب هو مضمون رواية ابن بكير الثانية ، والرواية التي

ج ١٣ (هل يبطل الصوم باخلال الحائض بالغسل قبل الفجر؟) - ١٢٣ -

ذكرها لم أقف عليها في كتب الاخبار بعد الفحص والتتبع (١) وحمله الرواية على ما ذكره يشعر بتجويز ذلك عنده .

وبالجملة فالمسألة في ما عدا ما ذكرناه من صوم شهر رمضان وقضائه وصوم الندي محل اشكال ، لعدم الدليل الواضح على ما ادعاه الأصحاب (رضوان الله عليهم) من العموم وعدم دلائل صريح يدل على الحكم فيه سوى ما ذكرنا من اطلاق الخبر المذكور ؛ وما ذكره في المدارك - من أن المطلق لمقتضى الأصل عدم اعتبار هذا الشرط والواجب المصير اليه الى أن يثبت الخرج عنه - لا يخلو من مجازفة فانه لم يقم لنا دليل على اعتبار هذا الأصل الذي يكرر التمسك به في الاحكام في غير مقام بل قد تقدم في مقدمات الكتاب ما هو ظاهر في هدم بنيانه وتزعزع اركانه .

الثاني - قال العلامة في المنتهى : لم أجد لأصحابنا نصاً صريحاً في حكم الحيض في ذلك يعني انها اذا انقطع دمها قبل الفجر هل يجب عليها الاغتسال ويبطل الصوم لو أخلت به حتى يطلع الفجر ؟ الأقرب ذلك لأن حدث الحيض يمنع الصوم فكان أقوى من الجنابة . وتردد في ذلك المحقق في المعتبر وحكم العلامة في النهاية بعدم الوجوب .

أقول : والأقرب هو ما ذكره في المنتهى وهو المشهور بين الأصحاب ، لكن لا لما ذكره من التعليل فانه ضعيف بل لما رواه الشيخ في الموثق عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « ان طهرت بليل من حيضتها ثم توانت أن تغتسل في رمضان حتى أصبحت عليها قضاء ذلك اليوم » .

نعم يبقى الكلام في أنه على تقدير فساد الصوم بذلك هل الواجب القضاء خاصة أو القضاء والكفارة ؟ ظاهر الخبر المذكور وجوب القضاء خاصة وليس

(١) يمكن ان يكون ذلك تصحيحاً من قلم النساخ وان مراده رواية ابن بكير الاخرى بقرينة اتحاد المضمون وعدم الثور على رواية اخرى في الباب .

(٢) الوسائل الباب ٢١ من ما يمسك عنه الصائم

- ١٢٤ - (هل يجب التيمم للصوم عند تعذر الماء للجنب وذات الدم؟) ج ١٣

غيره في المسألة ، وهو الذى نص عليه ابن ابي عقيل على ما نقله عنه في المختلف .
ثم استقرب في المختلف ان الحائض كالجنب اذا أخل بالغسل فان أوجبنا
القضاء والكفارة عليه أو جنبهما عليها وإلا فالقضاء .
ثم استدل على ذلك باشتراك الجميع في كونه مفطراً للصوم لأن كل واحد منهما
حدث يرتفع بالغسل فيشترك في الأحكام .

وأنت خير بما فيه وانه من ما لا يحتاج الى تنبيه ، والقول بالكفارة في
الجنب لوجود النصوص على ذلك كما تقدم واما هنا فالذى دل عليه النص إنما هو
القضاء خاصة والقول بالكفارة يتوقف على النص . وما أبعد ما بين القول بوجوب
القضاء والكفارة كما يومى اليه كلامه هنا وبين القول بصحة الصوم ولا شئ عليه
كما اختاره في النهاية ، ولا ريب ان الاعتدال في الوقوف على الوسط .

الثالث - انه هل يجب التيمم للصوم على الجنب وذات الدم عند تعذر الماء ؟
قولان : أحدهما - عدم الاختصاص الأمر بالغسل فيسقط عند تعذره وينتفى التيمم
بالأصل . وثانيهما - الوجوب والظاهر انه المشهور لعموم « فلم تجددوا ماء
فتميموا » (١) ولأن حدث الجنب والحيض مانع فيستصحب الى أن يثبت المزيل
وهو الغسل او ما يقوم مقامه في الإباحة .

وفي التعليقات من الطرفين تأمل . نعم يمكن الاستدلال على وجوب التيمم
بالأخبار المتقدمة في باب التيمم وقولهم (عليهم السلام) في بعضها (٢) « ان الله
جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً » وفي آخر (٣) « هو نزلة الماء » وفي
ثالث (٤) « يجزئك عشر سنين » ونحو ذلك من ما يقتضى وجوب التيمم مع فقد
الماء ونياسته عنه عند وجود ما لا يستباح إلا به .

إلا ان ظاهر صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة ورواية اسماعيل بن عيسى السابقة .

(١) سورة النساء الآية ٤٧ والمائدة الآية ١٠

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٢٣ من التيمم . واللفظ في الرقم (٤) « يكفيك »

ج ١٣ (توقف صوم المستحاضة على الاغسال) - ١٢٥ -

ايضاً (١) ربما اشعر بخلاف ذلك حيث قال في الاولى : « فان انتظر ماء يستن أو يستقي فطلع الفجر فلا يقضى يومه ، وفي الثانية « رجل أصابته جنابة في آخر الليل فقام ليغتسل فلم يصب ماء فذهب يطلبه أو بعث من يأتيه بالماء فعرس عليه حتى أصبح كيف يصنع ؟ قال يغتسل اذا جاءه ثم يصل ، فانه لو كان التيمم هنا واجباً لأمره بالتيمم قبل الفجر ولم يجوز له البقاء على جنابته لانتظار حصول الماء الى بعد الصبح .

وكيف كان فالمسألة عندى غير خالية من الاشكال والاحتياط فيها مطلوب على كل حال .

الرابع - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) توقف صوم المستحاضة على الاغسال كتوقف الصلاة عليها فلو اخلت بها وجب قضاء الصوم بل الظاهر انه لا خلاف فيه :

لما رواه الصدوق والسكيتي والشيخ في الصحيح عن علي بن مهزيار (٢) قال : « كتبت اليه امرأة طهرت من حيضها أو من دم نفاسها في أول يوم من شهر رمضان ثم استحاضت فصلت وصامت من غير أن تعمل ما تعمل المستحاضة من الغسل لكل صلاتين هل يجوز صومها وصلاتها أم لا ؟ فكتب ~~يجوز~~ تقضى صومها ولا تقضى صلاتها لأن رسول الله ﷺ كان يأمر فاطمة (عليها السلام) والمؤمنات من نسائه بذلك . وفي هذا الخبر إشكال من حيث تضمن ظاهره الأمر بقضاء الصوم دون الصلاة مع استفادة الأخبار والاتفاق على قضاء الصلاة في الصورة المذكورة والعكس كان أولى .

وأجيب عن ذلك باجوبة بعيدة الانطباق على السياق ولعله لذلك نسب وجوب قضاء الصوم في المعتبر الى الرواية ايذاناً بنوع توقف في الحكم المذكور ، ونحوه نقل عن الشيخ في المبسوط أيضاً .

(١) ص ١١٤ و ١١٨ (٢) الوسائل الباب ١٨ من ما يمسك عنه الصائم

— ١٢٦ — (من اجنب ليلاً ونام نومة او ثنتين او ثلاثاً حتى أصبح) ج ١٣

وبالمجمله حيث كان الحكم متفقاً عليه بين الاصحاب وهو الاوق بالاحتياط فلا بأس بالمصير اليه .

الخامس - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) ان من اجنب ونام ناوياً للغسل حتى أصبح فلا قضاء عليه ، ولو انتبه ثم نام ثانياً ناوياً أيضاً حتى أصبح فعليه القضاء خاصة ، ولو انتبه ثم نام كذلك حتى أصبح فعليه مع القضاء الكفارة . أقول : اما الحكم الأول والثاني فيدل عليهما ما تقدم من صحيحتي معاوية بن عمار وعبدالله بن أبي يعفور المتقدمتين (١) بحمل اطلاقهما على ذلك .

واما ما دل عليه اطلاق بعض الاخبار المتقدمة ثمة من وجوب القضاء باول نومة فقد عرفت انه محمول على تعدد البقاء على الجنابة كما صرح به في بعضها وقد أشرنا الى ذلك ثمة .

ثم ان ظاهر بعض الاصحاب تقييد النوم زيادة على نية الغسل بامكان الاتباه واعتياده ، وبعض الاصحاب صرح بتحريم النومة الثانية وان عزم على الغسل واعتاد الاتباه وان لم يجب عليه مع المخالفة إلا القضاء خاصة ، وفي بعض الاخبار ما يشير الى التحريم كما قدمنا الاشارة اليه .

وظاهر المعتمد والمنتهى انسحاب التحريم ايضاً الى النومة الاولى ولو مع نية الغسل ، حيث قال في المعتمد : ولو اجنب فنام ناوياً للغسل حتى أصبح فسد صوم ذلك اليوم وعليه قضاؤه وعليه أكثر علمائنا . مع أنه قال في موضع آخر من الكتاب المذكور : من اجنب ونام ناوياً للغسل حتى طلع الفجر فلا شيء عليه لأن نومه سائغ ولا قصد له في بقاءه والكفارة مرتبة على التفريط أو الاثم وليس أحدهما مفروضاً ، اما لو انتبه ثم نام ثانياً ناوياً للغسل فطلع الفجر فعليه القضاء لأنه فرط في الاعتسال مع القدرة ، ولا كذا المرة الاولى لأن في المنع منها تضيقاً على المكلف . انتهى .

ج ١٣ (لا يبطل الاحتلام نهراً الصوم في شهر رمضان) - ١٢٧ -

وقال في المنتهى : لو أجنب ثم نام نائماً للغسل حتى يطلع الفجر ولم يستيقظ ففهم ما تقدم من الأحاديث يدل على الإفساد وجوب القضاء لكن قد روى الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار ... ثم نقل الرواية التي أشرنا إليها ثم قال : وهو الصحيح عندى وعمل الأصحاب عليه .

وما ذكره في المنتهى من دلالة مفهوم الأخبار التي أشار إليها على الإفساد قد عرفت أنها يجب تقييدها بما في صريح بعضها من تعدد البقاء على الجنابة إلى أن يصبح فلا إشكال فيها .

وأما الحكم الثالث فاستدل عليه الشيخ في التهذيب بالروايات الثلاث التي في آخر روايات القول المشهور المشار إليه آنفاً (١) .

وأنت خير بانه ليس في شيء من هذه الروايات الثلاث ما يدل على التفصيل أو يشير إليه بالكلية وإنما هي ظاهرة في ترتب ذلك على أول نومة إلا أنه يجب حملها على من نام متعمداً البقاء على الجنابة كما هو صريح بعضها .
والأصح ما اختاره المحقق في المعتمد والعلامة في المنتهى من سقوط الكفارة مع تكرار النوم نائماً للغسل وإنما يجب القضاء خاصة .

وفي كتاب الفقه الرضوي (٢) قال رحمه الله : وإن أصابك جنابة في أول الليل فلا بأس أن تنام متعمداً وفي نيتك أن تقوم وتغتسل قبل الفجر ، فإن غلبك النوم حتى تصبح فليس عليك شيء إلا أن تكون انتهت في بعض الليل ثم نمت وتوانيت ولم تغتسل وكسبت فعلك صوم ذلك اليوم وإعادة يوم آخر مكانه ، وإن تعدت النوم إلى أن تصبح فعليك قضاء ذلك اليوم والكفارة وهو صوم شهرين متتابعين أو عتق رقبة أو إطعام ستين مسكيناً . انتهى . وقد كشف رحمه الله بهذا الكلام الأجمال الذي في الروايات المتقدمة وأوضحه بأوضح بيان .

السادس - لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في ما أعلم في أنه

- ١٢٨ - { لا يبطل الاحتلام نهاراً الصوم في شهر رمضان } ج ١٣

لا يبطل الصيام بالاحتلام نهاراً في شهر رمضان وغيره ، وقال العلامة في المنتهى : لو احتلم نهاراً في رمضان نائماً أو من غير قصد لم يفسد صومه ويجوز له تأخير الغسل ولا نعلم فيه خلافاً . انتهى .

أقول : ويدل على ذلك من الاخبار ما رواه الشيخ في الصحيح الى عبدالله ابن ميمون عن ابى عبدالله عليه السلام (١) قال : « ثلاثة لا يفطرن الصائم : القي والاحتلام والحجامة » .

وما رواه الكليني في الموثق عن ابن بكير في حديث (٢) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يحتلم بالنهار في شهر رمضان أينم صومه كما هو ؟ قال لا بأس » .

وما رواه الصدوق في الصحيح عن العيص بن القاسم (٣) « انه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل ينام في شهر رمضان فيحتلم ثم يستيقظ ثم ينام قبل أن يغتسل ؟ قال لا بأس ، ودلالة هذا الخبر من حيث الاطلاق إذ لا تصريح فيه بالنوم نهاراً .

وما رواه الصدوق في كتاب العلل عن عمر بن يزيد (٤) قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام لآى علة لا يفطر الإحتلام والصائم والنكاح يفطر الصائم ؟ قال لأن النكاح فعله والاحتلام مفعول به » .

ورواية ابراهيم بن عبد الحميد عن بعض مواليه المتقدمة (٥) قال : « سألت عن احتلام الصائم قال فقال : اذا احتلم نهاراً في شهر رمضان فليس له ان ينام حتى يغتسل » . وحمل الاصحاب النهى عن النوم في هذا الخبر على الكراهة ، وبؤيده صحيحة العيص المذكورة بالنظر الى دلالتها باطلاتها على الاحتلام في نهار شهر رمضان .

السابع - قد ذكر الاصحاب (رضوان الله عليهم) انه يجوز الجماع في شهر

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٣٥ من ما يسك عنه الصائم

ج ١٣ (يبطل الصوم بانزال المني بالاستمناء او بالمس والقبلة ونحوهما) — ١٢٩ —

رمضان حتى يبق لطلوع الفجر مقدار إيقاعه والغسل ، فلو تيقن ضيق الوقت عن ذلك وجامع فسد صومه ووجب عليه الكفارة بناء على ما هو المشهور المنصور كما تقدم تحقيقه من تحريم تعمد البقاء على الجنابة الى أن يصبح ، قالوا : ولو فعل ذلك ظاناً سعة الوقت فان كان مع المراجعة لم يكن عليه شيء وان كان لا معها فعليه القضاء وهو ظاهر من ما قدمناه من الأخبار المتقدمة في الإفطار مع المراجعة وعدمها .

المطلب الثاني - في الانزال بالاستمناء ولمس المرأة ، لا ريب ان الاستمناء في حد ذاته وان كان محرماً إلا انه لا يجب به شيء ، ولمس المرأة اجنبية كانت او محرماً لا يجب به شيء ، وإنما يبطل الصوم بالانزال بذلك اما بطله كما في الاستمناء وهو طلب الامناء بفعل غير الجماع أو بالمس والقبلة والملاعبة مع عدم وثوقه من نفسه بعدم سبق الماء وهو من ما لا خلاف فيه ، وكذا لا خلاف في أنه يجب به القضاء والكفارة ، قال المحقق في المعتبر : ويفطر بانزال الماء بالاستمناء والملاسة والقبلة اتفاقاً . ونحوه في المنتهى والتذكرة .

والذي يدل على ما ذكرنا من الاخبار ما رواه الشيخ والكليني في الصحيح عن عبدالرحمان بن الحجاج (١) قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يعيث باهله في شهر رمضان حتى يمضي ؟ قال : عليه من الكفارة مثل ما على الذي يجامع ، وما رواه الشيخان المذكوران في الصحيح عن حفص بن سوفة عن من ذكره عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) : في الرجل يلاعب أهله أو جاريته وهو في قضاء شهر رمضان فيذهب الماء فينزل ؟ قال : عليه من الكفارة مثل ما على الذي يجامع في شهر رمضان . .

وما رواه الشيخ عن سماعة في المروئي (٣) قال : سألت عن رجل لرق باهله فانزل ؟ قال : عليه اطعام ستين مسكيناً مد لسكل مسكين . .

وما رواه عن أبي بصير (٤) قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل وضع

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٤ من ما يمسك عنه الصائم

- ١٣٠ - ﴿ استدلال صاحب المدارك في المقام ومناقشته ﴾ ج ١٣

يده على شيء من جسد امرأته فادفق؟ فقال: كفارته أن يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً أو يعتق رقبة .

قال في كتاب الفقه الرضوي (١): « قال أمير المؤمنين عليه السلام: أما يستحي أحدكم أن لا يصبر يوماً إلى الليل، أنه كان يقال بدو القتال اللطام، ولو أن رجلاً لهق باهله في شهر رمضان فادفق كان عليه عتق رقبة .

وهذه الرواية أوردها الصدوق في الفقيه (٢) بصورتها المذكورة ومن الظاهر أنه أخذها عن المکتب المذكور .

ويؤيد ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم وزرارة عن أبي جعفر عليه السلام (٣) « أنه سئل هل يباشر الصائم أو يقبل في شهر رمضان؟ فقال: أنى أخاف عليه فليتنزه عن ذلك إلا أن يثق أن لا يسبقه منيه .

ويستفاد من مجموع هذه الأخبار أن كل شيء يفعله المكلف من ما يكون سبباً في خروج المني متعمداً بذلك أخرجه أم لا مع حصوله به عادة فإنه يكون موجبا لفساد الصوم وإيجاب القضاء والكفارة ، وبذلك يجمع بين هذه الأخبار وبين ما رواه في المقنع مرسلاً عن علي عليه السلام (٤) قال: « لو أن رجلاً لهق باهله في شهر رمضان فامني لم يكن عليه شيء ، بجمل هذا الخبر على من لم يكن قاصداً ولا معتاداً لذلك ، ولو لا هذا الخبر لا يمكن القول باطلاق تلك الأخبار وهو أنه متى فعل شيئاً من تلك الأشياء وامني فسد صومه ووجب عليه القضاء والكفارة متعمداً لذلك أم لا معتاداً أم لا ؟

إذا عرفت ذلك فاعلم أن السيد السند في المدارك استدلل على فساد الصوم بالاستئناء بصحيفة عبد الرحمان بن الحجاج المذكورة ، ثم أنه استدلل على فساده

(١) ص ٢٦ (٢) ج ٢ ص ٧٠ وفي الوسائل الباب ٣٣ من ما يمسك عنه الصائم

(٣) و (٤) الوسائل الباب ٣٣ من ما يمسك عنه الصائم

بالامناء عقيب الملامسة بروايتى ابى بصير وحفص بن سوفة المذكورتين (١) وردهما بضعف السند ثم قال : والاصح ان ذلك يفسد الصوم اذا تعدد الانزال بذلك . انتهى
اقول : فيه اولاً - ان الاستدلال بالصحيحة المذكورة على خصوص الاستثناء
مبنى على كون « حتى » فى الخبر تعليلية ، وهو غير متعين وذلك فان أهل العربية قد
صرحوا بان « حتى » الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان : احدها - ان تكون
بمعنى « الى » فتكون لانتهاء الغاية نحو قوله عز وجل : لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع
الينا موسى (٢) وثانيها - بمعنى « كى » التعليلية فتكون للتعليل كما فى قوله عز وجل :
ولايزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم (٣) وقوله : هم الذين يقولون لا تنفقوا
على من عند رسول الله حتى ينفضوا (٤) ومنه قولهم « أسلم حتى تدخل الجنة »
والثالث - مرادفة « إلا » فى الاستثناء ، واستدلال السيد بالخبر مبنى على المعنى الثانى
وهو غير متعين بل يحتمل البناء على المعنى الأول وهو الغاية ، والمراد انه عبث
باهله الى أن حصل منه المنى ، فيكون من قبيل خبرى ابى بصير وحفص بن سوفة (٥)
وبذلك يظهر انه لو خص حكم الافساد بتعدد الانزال كما جنح اليه اخيراً بناء على
ما فهمه من الصحيحة المذكورة فانه لا دليل عليه ظاهراً من الأخبار .

وثانياً - ان الخبرين المذكورين وان كانا - كما ذكره - ضعيفي السند بناء على
اصطلاحه إلا ان الحكم بما دلا عليه اجماعى لا خلاف فيه ، ولذلك عمل بهما من
عداه من أصحاب هذا الاصطلاح ، وهو أيضاً قد صرح فى غير مقام من شرحه هذا
بقبول الأخبار الضعيفة المجبورة بانفاق الأصحاب على القول بمضامينها ، ولمكنه
(عطر الله مرقده) ليس له قاعدة يقف عليها ولا ضابطة يعتمد عليها .

تفريغ

اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) فى من نظر الى امرأة فامنى فقال

(٢) سورة طه الآية ٩٤

(١) و (٥) ص ١٢٩

(٤) سورة المنافقين الآية ٨

(٣) سورة البقرة الآية ٢١٥ .

الشيخ في الخلاف انه يأثم ولا قضاء عليه ولا كفارة ، وقال في المبسوط : من نظر الى من لا يحل له النظر اليه بشهوة فامنى فعليه القضاء ، وان كان نظره الى من يحل فامنى لم يكن عليه شيء . قال في المختلف : وهو اختيار الشيخ المفيد .

وقال سلال : من نظر الى من يحرم عليه فامنى فعليه القضاء . ونقل في المختلف عن ابن ابي عقيل ان من أنزل بالنظر الى امرأته من غير أن يقبلها أو يفرض اليها بشيء منه الى جسدها أو تفرض اليه لم يكن عليه شيء . وعن ابن اديس انه قال : وان امنى لنظر لم يكن عليه شيء ولا يعود نفي ذلك ، وقد ذهب بعض أصحابنا الى انه ان نظر الى من يحرم عليه النظر اليه فامنى كان عليه القضاء دون الكفارة ، قال : والصحيح انه لا قضاء عليه لانه لا دليل على ذلك . وقال في المختلف : والاقرب انه ان قصد الانزال فانزل وجب عليه القضاء والكفارة مطلقاً سواء كان النظر الى من يحرم عليه أولاً ، وان لم يقصد الانزال فانزل لتكرار النظر من غير قصد بل كرر النظر فسبقه الماء وجب القضاء خاصة . ثم قال : لنا على الأول انه وجد منه الهتك وهو إنزال الماء متممداً فوجب عليه القضاء والكفارة كالعابث باهله والمجامع . وعلى الثاني انه وجد منه مقدمة الافساد ولم يقصده وكان عليه القضاء كالمتمم من التبرد اذا وصل الماء حلقه . ثم نقل عن الشيخ انه احتج بالاجماع وبعدم دليل على كون النظر مفطراً والاصل براءة الذمة .

ثم أجاب بمنع الاجماع ، قال : وقد بينا الدليل على ايجاب القضاء ، والبراءة معارضة بالاحتياط . انتهى .

وقال في المدارك : والاصح ان النظر غير مفسد إلا إذا كان من عادته الامناء بذلك وفعله عامداً قاصداً به الى حصول الانزال ، وكذا القول في التخيل لو ترتب عليه الانزال . انتهى . وكلامه هنا مبني على ما تقدم منه في تلك المسألة من تخصيصه الافساد بتعمد الإزال بذلك الفعل .

اقول : والمسألة غير منصوصة على الخصوص إلا انه لا يبعد القول بالافساد بذلك بما اذا علم من عادته الإنزال بذلك سواء قصد تعدد الإنزال بذلك أم لا جريباً على ظواهر الاخبار المتقدمة في ما دلت عليه من الافساد بما كان من الأفعال موجباً لذلك .

نعم روى الشيخ في التهذيب (١) عن أبي بصير قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كلم امرأته في شهر رمضان وهو صائم فأمي ؟ فقال : لا بأس ، والظاهر حملة على ما تقدم في خبر المقنع .

وبالجملة فالاحتياط في امثال هذه المواضع من ما لا ينبغي تركه .

المسألة الثالثة - يجب الامساك عن الارتماس على الاشهر الاظهر ، وللأصحاب (رضوان الله عليهم) في هذه المسألة اختلاف زائد فذهب جملة من الأصحاب : منهم - الشيخان والسيد المرتضى في الانتصار والشيخ في النهاية والجل والاقتصاد وابن البراج الى أنه موجب للقضاء والكفارة ، قال العلامة في المختلف ورواه ابن بابويه في كتابه . ونسبه في المبسوط الى أظهر الروايات ، ثم قال وفي أصحابنا من قال انه لا يفطر . وقال في الاستبصار : ولست اعرف حديثاً في إيجاب القضاء والكفارة أو إيجاب أحدهما على من ارتمس في الماء . ونقل عن أبي الصلاح انه يوجب القضاء خاصة ، وذهب الشيخ في الاستبصار الى انه محرم لا يوجب قضاء ولا كفارة ، واختاره المحقق في المعتمد والعلامة في المنتهى والمختلف والسيد السبند في المدارك ، ونقل في المختلف عن علي بن بابويه انه عده من المفطرات ، وذهب ابن ادريس الى انه ينقص الصوم ولا يبطله ونقله عن السيد المرتضى ، ونقله في المختلف عن ابن أبي عقيل ايضاً .

وقد تلخص من ذلك ان الأفعال في المسألة أربعة : أحدها - القول بإبطال الصوم ووجوب القضاء والكفارة ، وثانيها - القول بالتحريم خاصة مع صحة

— ١٣٤ — (حكم ارتماس الصائم في الماء) ج ١٣

الصوم ، وثالثها - القول بالجواز على كراهة ، ورابعها - القول بوجوب القضاء خاصة .

والذى وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسألة ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « الصائم يستنقع في الماء ولا يرمس رأسه » وفي الصحيح عن حريز عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « لا يرمس الصائم ولا المحرم رأسه في الماء » .

وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (٣) قال : « الصائم يستنقع في الماء ويصب على رأسه ويتبرد بالثوب وينضح بالروحة وينضح البوريا تحتة ولا يغمس رأسه في الماء » .

وفي الصحيح عن محمد بن مسلم (٤) قال : « سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : لا يضر للصائم ما صنع اذا اجتنب اربع خصال : الطعام والشراب والنساء والارتماس في الماء » .

ورواية عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٥) قال : « يكره للصائم ان يرتمس في الماء » .

ورواية اسحاق بن عمار (٦) قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل صائم ارتمس في الماء متعمداً عليه قضاء ذلك اليوم ؟ قال ليس عليه قضاء ولا يعوده » .

ورواية حنان بن سدير (٧) قال : « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الصائم يستنقع في الماء ؟ قال : لا بأس ولكن لا يغمس فيه ... الحديث » .

ورواية مثنى الخياط والحسن الصيقل (٨) قال : « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن

(١) و (٢) و (٣) و (٥) و (٨) الوسائل الباب ٣ من ما يمسك عنه الصائم

(٤) الوسائل الباب ١ من ما يمسك عنه الصائم . ارجع الى التعليقة ٢ ص ٥٠

(٦) الوسائل الباب ٩ من ما يمسك عنه الصائم

(٧) الفروع ج ١ ص ١٩٢ وفي الوسائل الباب ٣ من ما يمسك عنه الصائم

الصائم يرتس في الماء ؟ قال : لا ولا المحرم . .

وما رواه الصدوق في كتاب الخصال (١) قال : حدثنا محمد بن الحسن (رضي الله عنه) قال : حدثنا محمد بن الحسن الصفار عن احمد بن ابي عبدالله البرقي عن أبيه محمد بن خالد باسناده رفعه الى أبي عبدالله عليه السلام قال : « خمسة أشياء تفطر الصائم : الاكل والشرب والجماع والارتماس في الماء والكذب على الله ورسوله ﷺ وعلى الأئمة عليهم السلام . . »

وفي كتاب الفقه الرضوي (٢) : واذني ما يتم به فرض الصوم العزيمة وهي النية وترك الكذب على الله وعلى رسوله ﷺ ثم ترك الاكل والشرب والنكاح والارتماس في الماء واستدعاء القذف ، فاذا تم هذه الشروط على ما وصفناه كان مؤدياً لفرض الصوم مقبولا منه بمنة الله .

وقال في موضع آخر (٣) أيضاً : واتفق في صومك خمسة أشياء تفطرك : الاكل والشرب والجماع والارتماس في الماء والكذب على الله وعلى رسوله ﷺ وعلى الأئمة (عليهم السلام) .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه لم ينقل الاصحاح دليلاً لمن قال بوجوب القضاء والكفارة وانما نقلوا القول بذلك عن من قدمنا ذكره مجرداً .

واما القول بالتحريم فاستدلوا عليه بالروايات الدالة على النهي عنه والمنع منه للصائم ، فان غاية النهي تحريم الفعل المذكور ولا يوجب فساد الصوم لان النهي هنا عن أمر خارج عن العبادة .

واستدلوا على نفي القضاء والكفارة برواية اسحاق بن عمار المذكورة (٤) واما رواية عبدالله بن سنان (٥) التي هي دليل السيد المرتضى ومن معه من ذهب الى الجواز على كراهة فقد اجيب عنها بحمل الكراهة فيها على التحريم كما ذكره في المدارك ،

(١) الوسائل الباب ٢ من ما يمسك عنه الصائم

(٤) و (٥) ص ١٣٤

(٣) ص ٢٤

(٢) ص ٢٢

قال : فان كثيراً ما تستعمل بمعنى التحريم بل ربما ظهر من بعض الروايات كونها حقيقة فيه .

واما القول بوجوب القضاء خاصة فلا اعرف له دليلاً واضحاً ، وذكر شيخنا الشهيد في شرح نكت الارشاد ان مستنده مفهوم حديث (١) ، لا يضر الصائم ، ثم اجاب عنه بانه يكفي في الاضرار فعل الحرام .

أقول : والذي يقرب عندي من هذه الأقوال هو القول الأول : لنا - النهي عنه في أكثر هذه الأخبار والظاهر ان النهي إنما هو من حيث ما يترتب عليه من بطلان الصوم إذ لا يعقل للنهي علة سوى ذلك .

واما ما ذكره في المعتبر واستحسنه في المدارك - من أنه يمكن أن يكون الوجه في التحريم الإحتياط في الصوم ، فان المرتس في الأغلب لا ينفك أن يصل الماء الى جوفه فيحرم وان لم يجب به قضاء ولا كفارة إلا مع اليقين بابتلاعه ما يوجب المفطر . انتهى -

فلا يخفى ما فيه من التكلف والبعد ، فان هذا التوجيه إنما يصلح للكرامة لا للتحريم ، على ان ما ذكره من دعوى أغلبية وصول الماء الى جوف المرتس بمنوع وما دل عليه حديث الخصال وحديث كتاب الفقه الرضوي من التصريح بإبطاله الصيام وعنده في قرن ما يوجب القضاء والكفارة اجماعاً من الأكل والشرب والجماع ، وحينئذ فيكون مثلها .

وهو أيضاً ظاهر مفهوم صحيحة محمد بن مسلم (٢) الدالة على انه لا يضر الصائم ما صنع اذا اجتنب أربع خصال ، فان مفهومه الشرطي الذي هو حجة عند المحققين وعليه دلت الأخبار ايضاً انه لو لم يجتنب ضرره ، واضراره إنما هو من حيث الصوم لأن التعليق على الوصف يشعر بالعلية .

والى ما ذكرنا ملح في المدارك فقال - بعد ما استدل على ما اختاره من مجرد

التحريم بما أشرنا اليه آنفاً ونقل كلام الشيخ في الاستبصار المتقدم من انه لم يجد حديثاً في ايجاب القضاء والكفارة... الى آخره - ما صورته : وهو كذلك نعم في رواية ابن مسلم (١) اشعار بمساواته للاكل والشرب والنساء لكنهما غير صريحة . انتهى وقال شيخنا الشهيد في كتاب شرح نكت الارشاد - بعد أن نقل القول بالكفارة وانهم لم ينقلوا عليه دليلاً معتمداً - ما صورته : ويمكن الاحتجاج بعطفه على ما يوجب الكفارة في صحيح محمد بن مسلم المتقدم (٢) .

اقول : لا يخفى ان اجمال هذه الرواية قد أوضح في رواية الخصال ورواية كتاب الفقه الرضوي (٣) .

واما ما دلت عليه رواية اسحاق بن عمار من عدم القضاء فالأقرب عندي فيها هو الحمل على التقية ، فان العامة في هذه المسألة على ما نقله في المعبر والمنتهى على قولين : فالجمهور منهم على الجواز بلا كراهة والقول الآخر الجواز على كراهة (٤) وظاهر هذا الخبر مؤذن بالجواز .

وبالجملة فانه مع قطع النظر عن روايتي الخصال وكتاب الفقه الرضوي (٥) فالقول بما ذهب اليه المحقق ومن اتفقه من مجرد التحريم ظاهر ، ولا يمكنهم ذورون حيث لم يقفوا على الروايتين المذكورتين ، واما مع وجود هاتين الروايتين وضمهما الى تلك الروايات فانه لا مجال لإنكار القول بوجوب القضاء والكفارة إلا بالظن في سند هاتين الروايتين بناء على هذا الإطلاح المحدث وهو عندنا غير ماثقة اليه ولا معول عليه . وكتاب الفقه وان لم يكن مشهوراً بينهم إلا انك قد عرفت من ما قدمنا في كتاب الصلاة وما بعده من هذه الكتب انه معتمد عند الصدوقين كما أوضحناه سابقاً رأى العين .

وتمام الكلام في هذه المسألة يتوقف على بيان امور : الأول - قد ذكر

جمع من الأصحاب ان المراد بالارتماس هنا غمس الرأس في الماء أعم من أن يكون مع البدن أو وحده وان كان البدن خارجاً من الماء ، ووجهه ظاهر من ما تقدم في الأخبار حيث ان جملة منها تضمنت المنع من غمس الرأس في الماء وهو ظاهر في أن النهي إنما تعلق برمس الرأس خاصة كيف اتفق .

والظاهر ان الرقبة غير داخلة فيه بل المراد منه ما فوق الرقبة ، ودخولها في اخبار الغسل لا يستلزم دخولها هنا لأنها عضو منفصل عن الرأس ، وإنما دخلت في الرأس في أخبار الغسل من حيث تثليث الاعضاء فيه بالرأس والجانب الأيمن والجانب الأيسر وهي غير داخلة في أحد الجانبين اتفاقاً فتدخل في الرأس ، ولهذا ان بعضهم كما تقدم في باب الغسل توقف في دخولها فيه أيضاً والحق دخولها كما أوضحناه ثمة .

ثم ان بعض الأصحاب اشترط في غمس الرأس الدفعة العرفية فلو غمسه على التعاقب لم يتعلق به التحريم ، وهو مبنى على ما ذكرناه في الغسل الارتماسي من اشتراط الدفعة العرفية ، وقد بينا في باب غسل الجنابة من كتاب الطهارة ضعفه وأنه مجرد وهم نشأ من قولهم (عليهم السلام) في اخبار الغسل الارتماسي «ارتماسه واحدة» لحملوا ذلك على الدفعة وابطلوا الغسل بما اذا لم يكن كذلك ، والأمريسي كما ذكرناه كما بيناه ثمة . وبه يظهر ان ما فرعوا عليه في هذا الموضع لا وجه له ولا دليل عليه . وحيث فقد عرفت ان الرأس هو ما فوق الرقبة فيجب قصر الحكم عليه .

والمأما ذكره في المدارك - بعد أن قرر الرأس بما ذكرنا من انه لا يبعد تعلق التحريم بغمس المنافذ كلها دفعة وان كانت منابت الشعر خارجة عن الماء - فهو في غاية البعد لعدم صدق غمس الرأس والارتماس المعلق عليه الحكم في الاخبار وكلام الأصحاب .

وكأنه بنى على ان النهي عن الارتماس إنما هو من حيث خوف دخول الماء في شيء من هذه المنافذ فحكم بصدق الارتماس بمجرد غمسها في الماء .

ج ١٣ (حكم الغسل الارتماسى فى حال الصوم الواجب المعين) - ١٣٩ -

وفيه أولاً - ان هذه علة مستنبطة إذ لا وجود لها فى شئ من الأخبار .
وثانياً - انه مع فرض وجودها فان علة الشرع ليست عللاً حقيقية يدور المعلوم
معها وجوداً وعدمها بل هى معرفات ليبيان وجه الحكمة أو المناسبة أو نحو ذلك .
الثانى - اطلاق النص وكلام الاصحاب يقتضى ان لا فرق فى هذا الحكم بين
صوم الفريضة والنافلة . ثم انه ان قلنا بانه مفسد للصوم كما اخترناه فانه يجوز فعله
فى صوم النافلة كغيره من المفطرات ، وان قلنا بانه محرم كما هو أحد الأقوال فقد
ذكروا انه يحتمل التحريم فى صوم النافلة كالتكفير فى صلاة النافلة ويحتمل الاباحة
اما لقصور أخبار التحريم عن افادة العموم أو لانه اذا جاز تناول المفطر جاز
ما هو مظنة له بطريق أولى .

أقول : لا يخفى ما فى تعليل احتمال الاباحة بالوجه الاول من الضعف ، لأن
الكلام من أوله مبنى على ان اطلاق النصوص يقتضى دخول الصوم المندوب .
نعم التعليل الثانى متجه بناء على كلامهم ، وحيث ان الظاهر عندنا هو الفساد به
فيجوز فعله فى الصوم المندوب حيثئذ ولا اشكال .

الثالث - قد ذكر شيخنا الشهيد الثانى ان فائدة التحريم تظهر فى ما لو ارتس
فى غسل مشروع فانه يقع فاسداً للنهى عن بعض اجزائه المقتضى للفساد
فى العبادة .

قال سبطه السيد السند فى المدارك : وهو جيد ان وقع الغسل فى حال الأخذ
فى الارتماس أو الاستقرار فى الماء لاستحالة اجتماع الواجب والحرام فى الشئ
الواحد ، اما لو وقع فى حال الأخذ فى رفع الرأس من الماء فانه يجب الحكم بصحته
لان ذلك واجب محض لم يتعلق به نهى أصلاً فينتفى المقتضى للفساد . انتهى .

أقول : يمكن المناقشة فى ما ذكره شيخنا المشار اليه بان المعلوم من القاعدة
المشهورة وهو ان النهى اذا توجه الى العبادة أو جزئها أو شرطها يكون مبطلاً لها
إنما هو ما إذا توجه لها من حيث هى لا من حيث أمر غارح عنها كما حققنا ذلك بما

١٤٠ - (حكم الغسل الارتماسى فى حال الصوم الواجب المعين) ج ١٣

لا مزيد عليه فى كتاب الصلاة فى مسألة الصلاة فى المكان والثوب المغصوبين ،
والامر هنا كما هو هناك فان النهى هنا عن الارتماس إنما توجه للصائم من حيث الصوم
اغتسل أو لم يغتسل ولم يتوجه للغتسل ليكون الغسل منهياً عن بعض أجزائه كما
أن النهى فى تلك المسألة إنما توجه من حيث المنع من التصرف فى المغصوب بغير
إذن مالكه صلى فيه أو لم يصل . وبالجمله فالكلام فى المسألتين من باب واحد :

ثم انه بناء على الاغماض عن ما ذكرناه فلكلام السيد (قدس سره) هنا لا يخلو
من شئ فان الظاهر من كلامه ان الوجه فى الفساد إنما هو لزوم اجتماع الواجب
والحرام فى الشئ الواحد وهو مستحيل ، وهو إنما يتحقق فى ما اذا وقعت نية
الغسل فى حال الاخذ فى الارتماس ، فانه مأمور به وواجب لكونه غسل جنابة
مثلاً ومنهى عنه من حيث النهى عن غمس الرأس فيبطل حينئذ ، اما لو وقعت
نية الغسل بعد الدخول تحت الماء فى حال الاخذ فى رفع الرأس من الماء فانه يجب
الحكم بصحته لانتفاء النهى الموجب للتحريم حينئذ باعتبار حصول الارتماس أولاً
فيبقى الوجوب من غير معارض .

وفيه أولاً - ان ما ذكره أخيراً بعينه جار فى حال الاستقرار فى الماء اذا نوى
الغسل وحرك بدنه على وجه يحصل به الجريان عليه مع انه حكم بالبطلان فيه وجعله
من قبيل الغسل حال الاخذ فى الارتماس .

وثانياً - ان الظاهر ان الارتماس المحرم إنما هو عبارة عن الامر الكلى الحاصل
بأول دفعة فإزاد بعين ما قالوه فى القيام الركنى الذى هو عبارة عن ما يركع عنه
المصل طال أو قصر وكذا الوقوف بعرفات ونحو ذلك ، وحينئذ فيتوجه صدق
النهى عن الارتماس فى الصورة الأخيرة ويصير من قبيل الصورة الأولى .

وثالثاً - ان ثبوت الغسل الارتماسى على الكيفية التى ذكرها من كونه فى حال
الاخذ فى رفع الرأس من الماء من ما يمكن تطرق المناقشة اليه كما ذكره الفاضل
الخراسانى فى كتاب الذخيرة ، حيث قال بعد نقل كلامه : وهو حسن ان كان

ج ١٣ (هل يطل الكذب على الله ورسوله والأئمة الصوم؟) - ١٤١ -

الفصل يتحقق باخراج البدن من الماء ، لكن لى فى ذلك تأمل لان المتبادر من الفصل المأمور به فى الاخبار غير ذلك ، وبالجملة لا يحصل اليقين بامثال التكليف بهذا الفعل . انتهى .

الرابع - ذكر شيخنا الشهيد الثانى (قدس سره) ايضاً ان المرتس فاسياً يرتفع حدثه لعدم توجه النهى اليه ، وان الجاهل عامد .

قال سبطه فى المدارك : وما ذكره (قدس سره) فى حكم النامى جيد ، لكن الاظهر مساواة الجاهل له فى ذلك لاشتراكهما فى عدم توجه النهى اليهما وان أتم الجاهل بتقصيره فى التعلم على بعض الوجوه كما بيناه مراراً .

أقول : وما ذكره (قدس سره) من معذورية الجاهل جيد لكنه لم يقف عليه فى جميع الأحكام ، وقد تقدم الكلام معه فى المسألة الأولى فى حكم المفطر جاهلاً حيث صرح ثمة بخلاف ما ذكره هنا .

المسألة الرابعة - فى بقية ما يجب الامساك عنه وبيان الخلاف فيه وهى ثلاثة الأول - الكذب على الله أو رسوله ~~عليه السلام~~ أو الأئمة (عليهم السلام) وقد اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) فى ذلك مع اتفاقهم على عدم الافساد بغيره من أنواع الكذب ، فقل عن الشيخين والمرضى فى الانتصار وأبى الصلاح وابن البراج انه يفسد الصوم ويوجب القضاء والكفارة ، وعن المرضى فى الجمل وابن ادريس وهو المشهور بين المتأخرين عدم فساد الصوم به وان حرم ، ونقل فى المختار عن على بن بابويه انه عده فى المفطرات .

احتج القائلون بعدم الافساد كما نقله فى المدارك بالاصل والحصص المستفاد من صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة (١) .

وفيه ان الاصل يجب الخروج عنه بالدليل الآتى ، وصحيحة محمد بن مسلم المذكورة لا يمكن حملها على الحصر الحقيقى لخروج جملة من المضرات بالصوم عن ذلك

- ١٤٢ - (هل يبطل الكذب على الله ورسوله والأئمة الصوم ؟) ج ١٣

فلاستناد اليها لا يخلو من مجازفة .

ويدل على القول الاول الاخبار : ومنها - ما رواه الشيخ عن منصور بن يونس عن أبي بصير (١) قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : الكذبة تنقض الوضوء وتفطر الصائم . قال قلت هل كئنا . قال ليس حيث تذهب إنما ذلك الكذب على الله وعلى رسوله ﷺ وعلى الأئمة عليهم السلام » .

وما رواه الشيخ في الموثق عن سماعة (٢) قال : « سألته عن رجل كذب في شهر رمضان ؟ فقال قد أفطر وعليه قضاؤه وهو صائم يقضى صومه ووضوؤه إذا تعمد » ورواه الكليني (٣) والصدوق في معاني الاخبار (٤) .

وما رواه الشيخ في الموثق عن سماعة أيضاً (٥) قال : « سألته عن رجل كذب في رمضان فقال قد أفطر وعليه قضاؤه . فقلت ما كذبتة ؟ فقال يكذب على الله وعلى رسوله ﷺ » .

وما رواه الصدوق عن منصور بن يونس عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (٦) قال : « إن الكذب على الله وعلى رسوله ﷺ وعلى الأئمة (عليهم السلام) يفطر الصائم » .

وما رواه أحمد بن محمد بن عيسى في نوادره عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (٧) قال : « من كذب على الله وعلى رسوله ﷺ وهو صائم نقض صومه ووضوؤه إذا تعمد » .

ومنها - ما قدمناه في المسألة السابقة من روايتي الخصال وكتاب الفقه

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) الوسائل الباب ٢ من ما يمسك عنه الصائم

(٣) هذا الحديث لم يروه الكليني وإنما روى في الفروع ج ١ ص ١٨٧ حديث

أبي بصير المتقدم .

(٤) هذا الحديث لم يروه في معاني الاخبار وإنما روى فيه ص ١٦٥ حديث

أبي بصير المتقدم .

الرضوى (١) الدالتين على ان ذلك يفطر الصائم .

والظاهر ان ما نقله في المختلف في مسألة الارتماس وفي هذه المسألة عن علي ابن بابويه انه عد ذلك من المفطرات إنما هو حيث نقل عبارة كتاب الفقه المذكورة في رسالته جرياً على ما عرفته في غير مقام من ما قدمناه ، ولكن العلامة لم ينقل صورة عبارته وإنما نقل بهذا العنوان الذي ذكرناه .

وكيف كان فطرح هذه الاخبار - من غير معارض سوى الأصل الذي ذكره والحصر الذي في صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة مع ما عرفت فيه - لا يخلو من جرأة ولكنهم (رضوان الله عليهم) لم يستوفوا روايات المسألة ، والذي نقله في المدارك منها رواية ابي بصير الأولى ورواية سماعة الأولى ثم ردها بضعف السند وانهما متضمنان لما أجمع العلماء على خلافه وهو نقض الوضوء بذلك وهذا من ما يضعف الخبر .

أقول : والطعن بضعف السند عندنا غير مسموع ولا معمول عليه ، واما الطعن بتضمنهما ما أجمع العلماء على خلافه فقد صرح هو وغيره من المحققين بان طرح بعض الخبر لمعارض أقوى لا يستلزم طرح ما لا معارض له وانه يصير من قبيل العام المخصوص .

نعم يمكن أن يقال : ان ما دل على وجوب الكفارة بالافطار متعمداً المتبادر من الافطار فيه إنما هو الافساد بالأكل والشرب كما ذكره السيد السند في المدارك فيجب الحمل عليه خاصة لأن اللفظ إنما يحمل على حقيقته . وهو جيد ان ثبت ما ادعاه من ان المعنى الحقيقي للفظ الافطار هو ما ذكره .

وبالجملة فالمسألة لا تخلو من شوب الاشكال والاحتياط في العمل بالقول الأول .

الثاني - الحقنة وقد اختلف الاصحاب فيها على أقوال : فقال الشيخ المفيد

انها تفسد الصوم واطلق وقال علي بن بابويه لا يجوز للصائم أن يحتقن واطلق . وقال السيد المرتضى في الجمل : وقد ألحق قوم من أصحابنا بما ذكرناه من وجوب القضاء والكفارة ... الى أن قال : والحقنة . ولم يفصل ايضاً . ثم قال : وقال قوم ان ذلك ينقص الصوم وان لم يبطله وهو الاشبه . وقالوا في اعتماد الحقنة وما يتيقن وصوله الى الجوف من السعوط وفي اعتماد التي* وبلغ الحصى انه يوجب القضاء من غير كفارة . وقال في المسائل الناصرية : فاما الحقنة فلم يختلف في انها تفسد . وللشيخ اقوال : قال في النهاية يكره الحقنة بالجامدات ويحرم بالمائعات . ولم يوجب بها قضاء ولا كفارة . وكذا في الاستبصار . وأوجب في الجمل والاقتصاد القضاء بالمائعات خاصة وكره الجامدات ، وكذا في المبسوط ، وهو قول ابن البراج ، وقال في الخلاف والحقنة بالمائعات تفسد . ولم يذكر ابن أبي عقيل الحقنة بالمائعات ولا بالجامدات من المفطرات . وقال ابو الصلاح الحقنة يجب بها القضاء ولم يفصل . وقال ابن الجنيد يستحب له الامتناع من الحقنة لأنها تصل الى الجوف . وقال ابن ادريس تحرم الحقنة بالمائعات ولا يجب بها قضاء ولا كفارة وتكره بالجامدات . كذا نقله العلامة في المختلف ، ثم اختار فيه انها مفطرة مطلقاً ويجب بها القضاء خاصة . واستوجه المحقق في المعتبر تحريم الحقنة بالمائع والجامد دون الافساد ، واختاره في المدارك .

والذي وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بهذه المسألة منه ما رواه الكليني في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام (١) قال : « سأله عن الرجل والمرأة هل يصلح لهما ان يستدخلا الدواء وهما صائمان ؟ قال لا بأس ، ورواه الشيخ أيضاً باسناده عن علي بن جعفر (٢) ورواه الخيري في قرب الاسناد عنه أيضاً مثله (٣) .

وما رواه الشيخ والصدوق عن احمد بن محمد بن أبي نصر في الصحيح عن

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٥ من ما يمسك عنه الصائم .

أبي الحسن عليه السلام (١) : « انه سأله عن الرجل يحتقن تكون به العلة في شهر رمضان ؟ فقال : الصائم لا يجوز له أن يحتقن ، .

وما رواه الشيخ عن علي بن الحسن عن أبيه في الموثق (٢) قال : « كتبت الى أبي الحسن عليه السلام ما تقول في التلطف من الاشياف يستدخله الانسان وهو صائم ؟ فكتب : لا بأس بالجامد ، .

وقال في كتاب الفقه الرضوي (٣) : « ولا يجوز للصائم أن يقطر في اذنه شيئاً ولا يسمط ولا يحتقن ، والظاهر ان عبارة علي بن بابويه مأخوذة من هنا ، والظاهر انه إنما اقتصر على الحقنة لكون البحث فيها في كلامه .

هذا ما وقفت عليه من الأخبار في المسألة ، والظاهر في وجه الجمع بينها هو حمل اطلاق صحيحة علي بن جعفر على موثقة الحسن بن علي بن فضال ، ومنه يعلم نفي البأس عن الحقنة بالجامد وانه غير مضر بالصوم ، وحمل صحيحة الزنطي على الحقنة بالمائع وانه غير جائز ، وكذا كلام الرضا عليه السلام في كتاب الفقه ، وعلى هذا تجتمع الأخبار .

وما ذكره في المدارك حيث اختار تحريم الحقنة مطلقاً - من رد موثقة الحسن بن علي بن فضال بان علي بن الحسن وأباه فطحان فلا يمكن التعميل على روايتهما - فهو مردود بما قدمنا نقله عنه من قبولها حيث يحتاج اليها ومدحه لها واطرائه عليهما بما هو مذكور في كتب الرجال في شأنهما من المدح الزائد الذي اعتمد عليه ثمة .

واما ما ذكره الفاضل الخراساني في المقام من الاحتمالات الرككية

(١) الوسائل الباب ٥ من ما يمسك عنه الصائم ورواه الكليني بسند فيه سهل بن زياد

(٢) الوسائل الباب ٥ من ما يمسك عنه الصائم وفي التهذيب ج ٤ ص ٢٠٤ من

الطبع الحديث . التلطف بالاشياف ، .

(٣) ص ١٦

- ١٤٦ - (صب الدواء في الاحليل وتقطيره في الاذن في حال الصوم) ج ١٣

والتشكيكات الضعيفة فلا ينبغي الالتفات اليه ، مع انها قد وافقا على ما ذكرناه حيث قال في المدارك واقتفاء الفاضل المذكور فيه : نعم يمكن ترجيح هذا القول - وأشار به الى جواز الحقنة بالجامد - بان المتبادر من الاحتقان ما كان بالمائع فينبغي الحمل عليه ويبقى الاحتقان بالجامد على الاباحة . انتهى .

نعم يبقى الكلام في انه لو احتقن بالمائع مع دلالة الخبر على عدم جوازه فهل يكون موجبا للقضاء أو مجرد الاثم خاصة ، إذ غاية مفاد عدم الجواز التحريم وترتب القضاء عليه يحتاج الى دليل ؟ اشكال والإحتياط يقتضى القضاء .

فوائد

الاولى - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في ما لو صب الدواء في احليله فوصل الى جوفه ، فذهب في المبسوط الى انه يفطر واستقر به العلامة في المختلف ، والاكثر على عدم الافطار وبه صرح في الخلاف .

واحجج العلامة على الافطار بانه قد أوصل الى جوفه مفطراً باحد المسالكين فان المثانة تنفذ الى الجوف فكان موجبا للافطار كما في الحقنة . والظاهر ضعفه لأن الأصل صحة الصوم وابطاله يتوقف على دليل واضح .

الثانية - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في تقطير الدواء في الاذن والمشهور انه غير مفطر ، وذهب أبو الصلاح الى انه مفطر .

والاظهر الأول لما رواه الكليني عن حماد بن عثمان في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « سألت عن الصائم يشتكى اذنه يصب فيها الدواء ؟ قال لا بأس به » . وما رواه في الصحيح أو الحسن على المشهور عن حماد (٢) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم يصب في اذنه الدهن ؟ قال : لا بأس به » .

وما رواه في الموثق عن ليث المرادي (٣) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام

عن الصائم يحتجم ويصب في اذنه الدهن ؟ قال لا بأس به إلا السعوط فإنه يكره .
وروى علي بن جعفر في كتابه عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام (١) قال :
« سألت عن الصائم هل يصلح له أن يصب في اذنه الدهن ؟ قال : اذا لم يدخل
حلقه فلا بأس » .

والجمع بين هذه الرواية وما تقدمها يقتضى الكراهة مع الوصول الى الحل
ولو كانت صريحة في التحريم لحملناها على التقية لأن القول بان ذلك مفطر مذهب
الشافعى وأبى حنيفة ومالك واحمد (٢) كما نقله في المنتهى محتجين بانه أوصل الى
جوفه مع ذكره للصوم مختاراً فافطر كالأكل . والعلامة أجاب عن ذلك في الكتاب
المذكور بانه قد تقدم مراراً انه ليس كل واصل الى جوفه مفطراً . انتهى . وهو جيد
الثالثة - قال الشيخ في المبسوط : لو طعنه غيره طعنة وصلت الى جوفه لم
يفطر وان أمره هو بذلك ففعل به أو فعل هو بنفسه أفطر .

واستقر به العلامة في المختلف وقل : لنا - انه أوصل الى جوفه الجامد فكان
كالإزدراء فوجب القضاء والأصل براءة الذمة من الكفارة . ولا يخفى ما فيه
من الوهن .

الثالث - تعمد القى وقد اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في حكمه
فالأكثر على انه موجب للقضاء خاصة : وقال ابن ادریس انه لا يوجب قضاء
ولا كفارة إلا انه محرم ، وعن السيد المرتضى انه حكي عن بعض علمائنا قولاً بانه
يوجب القضاء والكفارة ، وعن بعضهم انه ينقص الصوم ولا يبطله ، قال
وهو الأشبه .

(١) الوسائل الباب ٢٤ من ما يمسك عنه الصائم

(٢) المغنى ج ٣ ص ١٠٥ وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٩٣ وبداية المجتهد ج ١ ص
٢٨٠ و٢٨١ وقال في المجموع ج ٦ ص ٣٠٤ : لو قطر في اذنه ماء أو دهناً أو غيرهما
فوصل الى الدماغ فوجهان : اصحهما يفطر وبه قطع المصنف والجمهور .

والأظهر هو ما عليه الأكثر ، ويدل عليه من الأخبار ما رواه الكليني والشيخ عنه في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « إذا تقياً الصائم فعله قضاء ذلك اليوم فإن ذرعه من غير أن يتقياً فليتم صومه » .

وما رواه عن الحلبي - بإسنادين صحيحين وفي أحدهما إبراهيم بن هاشم المعداد حديثه في الحسن على المشهور - عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « إذا تقياً الصائم فقد أفطر وإن ذرعه من غير أن يتقياً فليتم صومه » .

وما رواه الشيخ عن عبدالله بن بكير في الموثق عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « من تقياً متممداً وهو صائم قضى يوماً مكانه » . وما رواه عن سماعة في الموثق (٤) قال : « سألت عن القي في رمضان قال إن كان شيء يدره فلا بأس وإن كان شيء يكره نفسه عليه أفطر وعليه القضاء » وروى الصدوق عن سماعة في الموثق عن أبي عبدالله عليه السلام (٥) نحوه منه .

وفي الموثق إلى مسعدة بن صدقة وهو عامي عن أبي عبدالله عن أبيه (عليهما السلام) (٦) أنه قال : « من تقياً متممداً وهو صائم فقد أفطر وعليه الإعادة فإن شاء الله عذبه وإن شاء غفر له » . وقال : « من تقياً وهو صائم فعله القضاء » . وربما قيل بأن مقتضى صحيحة الحلبي ورواية مسعدة أن القي "مفطر ومن تعدد الإفطار لزمته الكفارة على ما دلت عليه الأخبار الكثيرة .

واجب أن المتبادر من الإفطار إنما هو إفساد الصوم بالأكـل والشرب فيجب الحمل عليه خاصة ، لأن اللفظ إنما يحمل على حقيقته . وقد تقدم ما فيه . والحق أن اشتغال هذه الأخبار على تعددها على القضاء خاصة من غير تعرض لذكر الكفارة منع أن المقام مقام البيان من ما يفيد نفى الكفارة في المسألة . احتج ابن إدريس والمرضى بإصالة البراءة من وجوب القضاء ، وبأن الصوم أمسك عن ما يصل إلى الجوف لا عن ما ينفصل منه .

ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح الى عبدالله بن ميمون عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « ثلاثة لا يفطرن الصائم : القيء والاحتلام والحجامة » .
واجيب عن الأول بان الأصل يرتفع بما ذكرنا من الأدلة . وعن الثاني بانه اجتهاد في مقابلة النص فلا يكون مسموعاً . وعن الرواية بالحل على غير العامد جمعاً . وهو جيد .

واما ما ذكره صاحب الذخيرة في هذا المقام - من الاحتمالات حتى انه ذكر ان المسألة عنده محل اشكال - فهو من جملة تشكيكاته الضعيفة وخيالاته السخيفة ، بل المسألة بحمد الله ظاهرة الدليل على القول المشهور بما لا يداخله القصور ولا الفتور .

وهو إنما يصول في هذا الموضع ونحوه بصحيفة محمد بن مسلم (٢) الدالة على حصر المبطل للصيام في الاربعة المذكورة فيها الدالة على نفي الإبطال والقضاء في هذه المسألة ونحوها .

وليت شعري ما يقول في جملة من المواضع المتقدمة التي اتفقت فيها الاخبار وكلمة الأصحاب على الافساد ، فان خصصها بها فللقائل أن يخصها أيضاً باخبار هذه المسألة ونحوها ، وإلا فليقتصر في مبطلات الصوم على الاربعة المذكورة فيها .
والمشهور انه لو ذرعه أي سبقه بغير اختياره فلا شيء فيه ، وظاهر كلام المدارك الاتفاق عليه .

ونقل في المختلف عن ابن الجنيد ان القىء يوجب القضاء خاصة اذا تعمد فان ذرعه لم يكن عليه شيء إلا أن يكون القيء من محرم فيكون فيه اذا ذرع القضاء واذا استكره القضاء والكفارة . ويدفعه ما تقدم من الاخبار .

المسألة الخامسة - في ما يستحب الامساك عنه وهو امور : الأول - النساء

(١) الوسائل الباب ٢٩ من ما يمسك عنه الصائم . واو عبدالله (ع) برويه عن

ابيه (ع) وقد تقدم ص ١٢٨ (٢) ص ١٣٤

— ١٥٠ — (مباشرة النساء في حال الصوم تقبيلاً ولماً وملاعبة) ج ١٣

تقبيلاً ولماً وملاعبة ، كذا أطلقه أكثر الأصحاب .
 وخصه جماعة منهم - كالمحقق في المعتمد والعلامة في التذكرة ، واليه مال في المدارك والذخيرة - بمن يحرك ذلك شهوته .
 وهو الظاهر من الأخبار ومنها - ما رواه الكليني في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبدالله (١) : « انه سئل عن رجل يمس من المرأة شيئاً يفسد ذلك صومه أو ينقضه ؟ فقال ان ذلك يكره للرجل الشاب مخافة أن يسبقه المني » .

وما رواه عن منصور بن حازم في الصحيح (٢) قال : « قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) ما تقول في الصائم يقبل الجارية والمرأة ؟ فقال اما الشيخ الكبير مثلي ومثلك فلا بأس واما الشاب الشبق فلا لأنه لا يؤمن والقابلة إحدى الشهوتين . قلت فما ترى في مثل تكون له الجارية فيلأعها ؟ فقال لي انك لشبق يا أبا حازم كيف طعمك ؟ قلت ان شبعتم أضرتني وان جمعت أضغفني . قال كذلك أنا . فكيف أنت والنساء ؟ قلت ولا شيء . قال ولكني يا أبا حازم ما أشاء شيئاً أن يكون ذلك مني إلا فعلت » .
 وما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم ووزارة عن أبي جعفر (عليه السلام) (٣) : « انه سئل هل يباشر الصائم أو يقبل في شهر رمضان ؟ فقال اني أعاف عليه فليتنزه عن ذلك إلا ان يثق أن لا يسبقه منيه » .

وما رواه في الفقيه (٤) قال : « سألت سماعة أبا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يلصق باهله في شهر رمضان ؟ فقال ما لم يخف على نفسه فلا بأس ، الى غير ذلك من الأخبار وفي جملة من الأخبار ما يدل على الرخصة في ذلك مثل ما رواه في الفقيه مرسل (٥) قال : « سئل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عن الرجل يقبل امرأته وهو صائم ؟ قال هل هي إلا ريحانة يشمها » .

وما رواه في التهذيب عن أبي بصير (٦) قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن

(١) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ٣٣ من ما يمسك عنه الصائم
 (٧) التروع ج ١ ص ١٩١ وفي الوسائل الباب ٣٣ من ما يمسك عنه الصائم

ج ١٣ (مباشرة النساء في حال الصوم تقييلاً ولمساً وملاعبة) - ١٥١ -

الرجل يضع يده على جسد امرأته وهو صائم؟ فقال : لا بأس وإن امدى فلا يفطر ، وما رواه أيضاً عن أبي بصير (١) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام يقبل امرأته ؟ قال نعم ويعطيها لسانه تمصه » .

وما رواه عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (٢) قال : « سألت عن الرجل الصائم أنه ان يمص لسان المرأة أو تفعل المرأة ذلك ؟ قال لا بأس » .

والجمع بين هذه الأخبار وبين ما تقدمها يمكن بحمل هذه على ما اذا وثق بنفسه كما تقدمت الإشارة إليه في صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم فلا كراهة حينئذ ، وأما بالحل على أصل الجواز وإن كره ذلك مطلقاً كما هو ظاهر الأكثر أو بالنسبة إلى من لا يثق بنفسه كما هو ظاهر الأخبار المتقدمة .

وفي بعض الأخبار ما يدل على المنع مطلقاً ولعله الحجة اظهر قول الأكثر مثل ما رواه عبد الله بن جعفر في كتاب قرب الاسناد عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (٣) قال : « سألت عن الرجل هل يصلح له أن يقبل أويلس وهو يقضى شهر رمضان ؟ قال لا » .

ومثله روى علي بن جعفر في كتابه عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام (٤) قال : « سألت عن المرأة هل يحل لها ان تمتنع الرجل في شهر رمضان وهي صائمة فتقبل بعض جسده من غير شهوة ؟ قال لا بأس » . قال : « وسألت عن الرجل هل يصلح له وهو صائم في رمضان أن يقلب الجارية فيضرب على بطنها ويغذيها وعجزها ؟ قال إن لم يفعل ذلك بشهوة فلا بأس به وأما بشهوة فلا يصلح » .

ويمكن الجمع بينها وبين ما تقدم بحمل الأخبار المتقدمة على تأكيد الكراهة وإن كان أصل الكراهة يحصل بدون ذلك .

(١) والوسائل الباب ٣٤ من ما يمسك عنه الصائم

(٢) والوسائل الباب ٣٣ من ما يمسك عنه الصائم

١٥٢ - (الاكتحال بما فيه مسك أو يصل الى الجوف في حال الصوم) ج ١٣

واما ما رواه الشيخ والصدوق في الصحيح عن رفاعة (١) - قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل لامس جارية في شهر رمضان فامضى ؟ قال ان كان حراماً فليستغفر الله أستغفار من لا يعود أبداً ويصوم يوماً مكان يوم ، وزاد في التهذيب (٢) « وان كان من حلال فليستغفر الله ولا يعود ويصوم يوماً مكان يوم » - فقد نسبته الشيخ في التهذيبين الى الشذوذ ومخالفته لفتوى أصحابنا كاهم ثم الى وهم الراوى ثم حملة على الاستحباب . ولا يخفى ما في الوجهين الأخيرين والوجه ارجاعه الى قائله فهو أعلم بما قال .

الثاني - الاكتحال بما فيه مسك أو يصل الى الخلق ، والروايات في هذه المسألة مختلفة :

فمنها - ما يدل على الترخص مطلقاً مثل ما رواه الكليني والشيخ عنه عن محمد ابن مسلم في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام (٣) « في الصائم يكتحل ؟ قال : لا بأس به ليس بطعام ولا شراب » .

ورواه الكليني في الحسن على المشهور والصحيح على المختار عن سليم الفراء عن غير واحد عن أبي جعفر عليه السلام مثله (٤) .

وما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن عبد الحميد بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام (٥) قال « لا بأس بالكحل للصائم » .

وما رواه عن ابن أبي يعفور (٦) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكحل

(٩) الوسائل الباب ٥٥ من ما يمسك عنه الصائم .

(٢) ج ٢ ص ٢٧٢ و ٣٢٠ من الطبع الحديث ، وفي الوسائل الباب ٥٥ من ما يمسك عنه الصائم

(٣) الوسائل الباب ٢٥ من ما يمسك عنه الصائم . ويظهر منه ان الشيخ يرويه من غير طريق الكليني أيضاً كما يظهر ذلك ايضاً من الاستبصار ج ٢ ص ٨٩

(٤) و (٥) و (٦) الوسائل الباب ٢٥ من ما يمسك عنه الصائم

ج ١٣ (الاكتحال بما فيه مسك أو يصل الى الجوف في حال الصوم) - ١٥٣ -

للصائم؟ فقال: لا بأس به انه ليس بطعام يؤكل .
وما رواه عن الحسين بن ابى غندر (١) قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام
اكتحل بكحل فيه مسك وأنا صائم؟ فقال: لا بأس به .
وما رواه عن غياث بن ابراهيم عن جعفر بن محمد عن ابنيه (عليهما السلام) (٢)
قال: لا بأس بالكحل للصائم وكره السعوط .
ورواية عبد الله بن ميمون عن أبى عبد الله عن أبيه (عليهما السلام) (٣) في
حديث: انه كان لا يرى بأساً بالكحل للصائم .
ومنها - ما يدل على المنع مطلقاً مثل ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن
أبى عبد الله عليه السلام (٤) انه سئل عن الرجل يكتحل وهو صائم؟ فقال: لا انى أنخوف
عليه أن يدخل رأسه .

وما رواه عن الحسن بن على (٥) قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصائم
إذا اشتكى عينه يكتحل بالذرور وما أشبهه أم لا يسوغ له ذلك؟ فقال لا يكتحل .
وما رواه الكليني عن سعد بن سعد الأشعري في الصحيح عن أبى الحسن
الرضا عليه السلام (٦) قال: سألته عن من يصبه الرمذ في شهر رمضان هل يذر عينه
بالنهار وهو صائم؟ قال يذرها إذا أفطر ولا يذرها وهو صائم .

ومنها - ما يدل على التفصيل: مثل ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم في الصحيح
عن أحدهما (عليهما السلام) (٧) انه سئل عن المرأة تكتحل وهي صائمة؟ فقال:
إذا لم يكن كحلاً تجد له طمحا في حلقها فلا بأس .

وما رواه الكليني والشيخ عن سماعة في الموثق (٨) قال: سألته عن الكحل

(١) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) الوسائل الباب ٢٥ من ما يمسك عنه الصائم
(٢) الوسائل الباب ٧ و ١٥ من ما يمسك عنه الصائم . وفي الباب ٧ انهى الرواية الى
على (ع) وفي التهذيب ج ٤ ص ٢١٤ كما هنا والباب ٢٥ .
(٨) الوسائل الباب ٢٥ من ما يمسك عنه الصائم . والشيخ يرويه عن الكليني

للصائم ؟ فقال : إذا كان كحلا ليس فيه مسك وليس له طعم في الحلق فليس به بأس ، وما رواه عبد الله بن جعفر الحميري في قرب الاسناد عن الحسن بن ظريف عن الحسين بن علوان عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) (١) « ان علياً عليه السلام كان لا يرى بأساً بالكحل للصائم اذا لم يجد طعمه » .

وقال في كتاب الفقه الرضوي (٢) : ولا بأس بالكحل اذا لم يكن ممسكا ، وقد روى فيه رخصة فانه يخرج على عكدة لسانه .

ونقل ابن ادريس في كتاب السرائر هذه العبارة عن علي بن بابويه في رسالته فقال : وقال ابن بابويه في سالتة : ولا بأس بالكحل ما لم يكن ممسكا ، وقد روى فيه رخصة لانه يخرج على عكدة لسانه .

أقول : يمكن الجمع بين هذه الاخبار بالحكم بالقسم الثالث على القسمين الاولين فتحمل أخبار الرخصة مطلقاً على ما اذا لم يجد له طعماً في الحلق ولم يكن ممسكا ويكون ذلك جائزاً من غير كراهة وأخبار المنع على ما اذا كان كذلك فيكون مكروهاً .

وجمع بعضهم بينها بحمل أخبار الترخيص على الجواز المطلق وحمل أخبار المنع على الكراهة وحمل أخبار التفصيل على شدة الكراهة . والظاهر ان ما ذكرناه أقرب لأن الجمع بين الاخبار بحمل مطلقها على مقيدها هو الشائع الذائع وتكون أخبار التفصيل سنداً لهذا الجمع .

ولمّا حملنا ذلك على الكراهة مع كون ظاهر النهي فيها التحريم لما علل به عليه السلام في بعض الاخبار الأولية من أنه ليس بطعام ولا شراب .

الثالث - السعوط وقد قيده جملة من الأصحاب بما لا يتعدى الى الحلق . وقد اختلف كلام الأصحاب فيه فقال الشيخ في الخلاف والنهاية والجل والاقتصاد :

(١) الوسائل الباب ٢٥ من ما يمسك عنه الصائم

(٢) ص ٢٦

والسعوط مكروه . واطلق . وفصل في المبسوط فقال انه مكروه سواء بلغ الدماغ أو لم يبلغ إلا ما ينزل الى الحلق فانه يفطر ويوجب القضاء . وقال ابن الجنييد والصدوق في المقتنع لا بأس به . وقال في كتاب من لا يحضره الفقيه : ولا يجوز للصائم ان يستعط . ووجب المفيد وسلاح فيه القضاء والكفارة . وقال السيد المرتضى : وقد ألحق قوم من أصحابنا بما ذكرناه في وجوب القضاء والكفارة ... الى أن قال : والسعوط ، وقال قوم انه ينقص الصوم وان لم يبطله وهو الأشبه . واختار ابن ادريس انه لا يوجب قضاء ولا كفارة ، وقال ابو الصلاح وابن البراج انه يوجب القضاء خاصة .

كذا نقله العلامة في المختلف ثم قال : والأقرب عندي انه اذا وصل الى الحلق متعمداً وجب القضاء والكفارة وإلا فلا . ثم استدل على ذلك فقال : لنا انه أوصل الى حلقة المفطر متعمداً فكان عليه القضاء والكفارة كما لو أوصل الى حلقة لقمة ، ولو لم يوصل لم يكن عليه شيء لأن الصوم عبادة شرعية انعقدت على الوجه المأمور به شرعاً فلا تبطل إلا بحكم شرعي ولم يثبت .

اقول : والدي وقفت عليه من الاخبار في هذه المسألة رواية غياث بن ابراهيم المتقدمة قريباً (١) وقوله فيها : « ذكره السعوط » .

ورواية ليث المرادي (٢) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم يحتجم ويصب في اذنه الدهن ؟ قال : لا بأس إلا السعوط فانه يكره » .

ورواية كتاب الفقه الرضوي المتقدمة في المسألة الرابعة (٣) وقوله فيها : « لا يجوز للصائم أن يقطر في اذنه شيئاً ولا يستعط » .

(١) ص ١٥٣

(٢) الوسائل الباب ٢٤ من ما يسك عنه الصائم

(٣) ص ١٤٥

١٥٩ - (السواك بالرطب في حال الصوم) ج ١٣

وظاهر هذه الأخبار - ان حملنا الكراهة على المعنى المشهور وكذا عدم الجواز في عبارة كتاب الفقه الرضوى على ذلك - هو الكراهة مطلقاً وصل الى الخلق أم لم يصل .

وما ذكره في المختلف تعليلاً لا يجاب القضاء والكفارة - بانه أوصل الى حلقه المفطر متعمداً ، وكذا ظاهر كلام من قيد الكراهة بما لا يتعدى الى الخلق الدال بمفهومه على المنع من المتعدى -

فيه انه لم يقيم دليل على كون مطلق الايصال للخلق مفسداً ، كيف وظاهر كلامهم في مسألة الكحل الحكم بالكراهة في ما يجد له طمها في حلقه دون الافساد ، والحكم في المسألتين من باب واحد .

وان حملنا الكراهة على معنى التحريم - كما هو أحد معنيها في الأخبار فانها بهذا المعنى شائعة ذائعة في الأخبار ويؤيده ظاهر عبارة كتاب الفقه - أشكل الأمر وكان ذلك مؤيداً لمن قال بطلان الصوم في المسألة وبالجملة فالمسألة غير واضحة الدليل كما لا يخفى .
الرابع - السواك بالرطب نص عليه الشيخ والحسن بن أبي عقيل على ما نقله في الدروس ، والمشهور بين الأصحاب الجواز من غير كراهة .

ويدل على الأول ما رواه الشيخ عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : لا يستاك الصائم بعود رطب .

وما رواه عن محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) قال : لا يستاك الصائم أى النهار شاء ولا يستاك بسواك رطب .

وفي الصحيحين أو الحسن على المشهور عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) قال : سألت عن الصائم أيستاك بالماء ؟ قال : لا بأس به ولا يستاك بسواك رطب .

وفي الصحيحين عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام (٤) أنه كره للصائم

أن يستاك بسواك رطب . وقال : لا يضر أن يبل سواكه بالماء ثم ينفذه حتى لا يبقى فيه شيء .

وفي الموثق عن عمار بن موسى عن أبي عبدالله عليه السلام (١) : « في الصائم ينزع ضرسه ؟ قال : لا ولا يدمى فاه ولا يستاك بعود رطب . »

ومن ما يدل على الجواز ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي (٢) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام : أيستاك الصائم بالماء وبالعود الرطب يجد طعمه ؟ فقال : لا بأس به . »

وما رواه عن موسى بن أبي الحسن الرازي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام (٣) قال : « سأله بعض جلسائه عن السواك في شهر رمضان قال : جائز . فقال بعضهم إن السواك تدخل رطوبته في الجوف . فقال ما تقول في السواك الرطب تدخل رطوبته في الحلق ؟ فقال الماء للمضمضة أرطب من السواك بالرطب . فان قال قائل لا بد من الماء للمضمضة من أجل السنة فلا بد من السواك من أجل السنة التي جاء بها جبرئيل إلى النبي ﷺ . »

وروى في كتاب قرب الاسناد بسنده عن جعفر بن محمد عن أبيه (عليهما السلام) (٤) قال : « قال علي عليه السلام : لا بأس بأن يستاك الصائم بالسواك الرطب في أول النهار وآخره . فقيل لعلي عليه السلام في رطوبة السواك فقال المضمضة بالماء أرطب منه . فقال علي عليه السلام فان قال قائل لا بد من المضمضة لسنة الوضوء قبل له فانه لا بد من السواك لسنة التي جاء بها جبرئيل عليه السلام . »

أقول : لا يخفى ما في هذه الأخبار من الإشعار بأن مجرد وصول الطعم إلى الحلق من أي الأجسام كان فانه غير مضر بالصوم ، وفيه تأكيد لما ذكرناه في مسألة السعوط من أن وصول طعمه إلى الحلق غير مضر ولا مفسد للصيام . هذا . وأما ما يدل على جواز السواك بقول مطلق فهو كثير لا حاجة إلى التلويل بنقله .

- ١٥٨ - { الحجامة حال الصوم - شم الرياح حال الصوم } ج ١٣

الخامس - الحجامة مع خوف الضعف ، ويدل على ذلك جملة من الاخبار :
منها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن سعيد الاعرج (١) قال : « سألت
أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصائم يحتجم ؟ فقال لا بأس إلا أن يتخوف على
نفسه الضعف ،

وفي الصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « سألت
عن الصائم يحتجم ؟ فقال اني أخوف عليه اما يتخوف على نفسه ؟ قلت ماذا يتخوف
عليه ؟ قال الغشيان أو ثور به مرة . قلت : أرايت ان قوى على ذلك ولم يخش شيئاً ؟
قال نعم ان شاء . »

وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال :
« لا بأس بان يحتجم الصائم إلا في رمضان فاني أكره أن يغزر بنفسه إلا أن لا يخاف
على نفسه ، وانا اذا أردنا الحجامة في شهر رمضان احتجمنا ليلاً ، الى غير ذلك من
الأخبار التي على هذا النحو .

والأصحاب قد عبروا في هذه المسألة باخراج الدم المضعف وكان التعديّة الى
غير الحجامة من باب تنقيح المناط نظراً الى ظاهر التعليل ، فانه يقتضى تعديّة الحكم
الى غيرها من ما سواها في المعنى .

وفي حكمه أيضاً دخول الحمام اذا خيف منه الضعف لما رواه الكليني في
الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) (٤) « انه سئل عن الرجل
يدخل الحمام وهو صائم ؟ فقال : لا بأس ما لم يخش ضعفاً . »

السادس - الرياح وهو لفة كل نبت طيب الريح خصوصاً الزرجس ، وكرامة
شم الرياحين من ما ظاهرهم الاتفاق عليه ، قال في المنتهى : وهو قول علمائنا أجمع .
ويدل عليه من الاخبار ما رواه الشيخ عن الحسن بن راشد عن أبي عبد الله

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٢٦ من ما يمسك عنه الصائم .

(٤) الوسائل الباب ٢٧ من ما يمسك عنه الصائم

(عليه السلام) (١) قال : « الصَّائِمُ لَا يَشُمُّ الرِيحَانَ ، .
وعن الحسن الصيقلي عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « سألتُه
عن الصَّائِمِ يلبس الثوب المبلول ؟ فقال : لا ولا يشُمُّ الرِيحَانَ ، .
وفي رواية أخرى للحسن بن راشد عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣)
قلت : « الصَّائِمُ يَشُمُّ الرِيحَانَ ؟ قال : لا لأنه لذة ويكره له أن يتلذذ ، .
وقال الصدوق في الفقيه (٤) : « وكان الصادق عليه السلام إذا صام لا يشُمُّ الرِيحَانَ
فُسئِلَ عن ذلك فقال اني أكره أن أخلط صومي بلذة ، ورواه في كتاب
العلل مسنداً (٥) .

وروى الصدوق مرسلًا (٦) قال : « سئل الصادق عليه السلام عن المحرم يشُمُّ
الرِيحَانَ ؟ قال لا . قيل والصَّائِمُ ؟ قال لا . قيل يشُمُّ الصَّائِمُ الغالية والدخنة ؟ قال
نعم . قيل كيف حل له أن يشُمُّ الطيب ولا يشُمُّ الرِيحَانَ ؟ قال : لأن الطيب سنة
والرِيحَان بدعة للصَّائِمِ ، .
واما ما يدل على تأكيد ذلك في النرجس رواية محمد بن الفيض (٧) قال :
« سمعت أبا عبد الله عليه السلام ينهى عن النرجس للصَّائِمِ فقالت : جعلت فداك لم ذلك ؟ فقال :
انه ريحان الأعاجم ، .

قال في الكافي (٨) بعد نقل هذه الرواية : وأخبرني بعض أصحابنا ان الأعاجم
كانت تشمه إذا صاموا وقال انه يمسك الجوع .

وذكر الشيخ المفيد ان ملوك العجم كان لهم يوم معين يصومونه ويكثر
فيه شَم النرجس فنهوا (عليهم السلام) عن ذلك خلافا لهم .

والحق العلامة في المنتهى بالنرجس المسك لشدة رائحته ، ولما رواه الشيخ
عن غياث عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) (٩) قال : « ان علياً عليه السلام كره المسك

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) و(٨) الوسائل الباب ٣٢ من ما يمسك

عنه الصَّائِمُ

(٩) الوسائل الباب ٣٢ من ما يمسك عنه الصَّائِمُ . والشيخ يرويه عن الكليني

أن يتطيب به الصائم ، .

واما ما يدل على الجواز فاخبار عديدة : منها - ما رواه الشيخ عن عبد الرحمن ابن الحجاج في الصحيح (١) قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصائم يشم الريحان أم لا ترى ذلك له ؟ فقال : لا بأس به ، . »

وما رواه الكليني والشيخ عنه في الصحيح عن محمد بن مسلم (٢) قال : « قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) : الصائم يشم الريحان والطيب ؟ قال لا بأس به ، . »

قال في الكافي (٣) وروى انه لا يشم الريحان لانه يكره له أن يتلذذ به .

وما رواه الشيخ عن سعد بن سعد (٤) قال : « كتب رجل الى أبي الحسن عليه السلام هل يشم الصائم الريحان يتلذذ به ؟ فقال عليه السلام : لا بأس به ، . »

وعن أبي بصير عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٥) قال : « الصائم يدهن بالطيب ويشم الريحان ، . »

والظاهر انه لا خلاف نصاً وفتوى في استحباب الطيب للصائم عدا المذموم لما تقدم .

ويدل عليه ما رواه في الكافي عن الحسن بن راشد (٦) قال : « كان أبو عبدالله (عليه السلام) اذا صام يتطيب بالطيب ويقول الطيب تحفة الصائم ، ورواه الصدوق عن الحسن بن راشد مثله (٧) . »

وروى الصدوق مرسل (٨) قال : « قال الصادق (عليه السلام) من تطيب بطيب أول النهار وهو صائم لم يكدر يفقد عقله ، ورواه في كتاب ثواب الاعمال مسنداً (٩) . »

والظاهر ان المراد من قوله (عليه السلام) « لم يكدر يفقد عقله » انه لقوة دماغه لا يسفه على أحد للضعف الحاصل من الصوم .

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) و (٨) و (٩) الوسائل الباب ٣٢ من ما

يمسك عنه انصائم

ج ١٣ (بل الثوب على الجسد وجلس المرأة في الماء حال الصوم) - ١٦١ -

وروى في الخصال عن الحسن بن علي عليه السلام (١) قال : « تحفة الصائم أن يدهن لحيته ويحمر ثوبه وتحفة للمرأة الصائمة أن تمشط رأسها وتجمر ثوبها وكان أبو عبدالله الحسين عليه السلام إذا صام يتطيب ويقول : الطيب تحفة الصائم ، ونحوه ما تقدم في الاخبار المتقدمة .

السابع - بل الثوب على الجسد ، ويدل عليه رواية الحسن بن راشد (٢) قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام الحائض تقضي الصلاة ؟ قال لا . قلت تقضي الصوم ؟ قال نعم . قلت من أين جاء هذا ؟ قال إن أول من قاس ابليس . قلت : فالصائم يستنقع في الماء ؟ قال نعم . قلت فيبل ثوباً على جسده ؟ قال لا . قلت من أين جاء هذا ؟ فقال من ذلك ، .

وعن الحسن الصيقل عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « سألته عن الصائم يلبس الثوب المبلول ؟ فقال : لا ، .

وعن عبدالله بن سنان (٤) قال : « سمعت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول : لا تلزق ثوبك الى جسدك وهو رطب وأنت صائم حتى تعصره ، .

ومن ما يدل على ان ذلك على جهة الكراهة ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٥) قال : « الصائم يستنقع في الماء ويصب على رأسه ويبرد بالثوب وينضح المروحة وينضح البوريا تحته ولا يغمس رأسه في الماء ، .

الثامن - جلوس المرأة في الماء ، ويدل عليه ما رواه الشيخ عن حنان بن سدير عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٦) قال : « سألته عن الصائم يستنقع في الماء فقال

(١) الوسائل الباب ٣٢ من ما يمسك عنه الصائم (٢١ و ٣ و ٤) الوسائل الباب

٣ من ما يمسك عنه الصائم (٥) التهذيب ج ٤ ص ٢٩٠ وفي الوسائل الباب ٣

من ما يمسك عن الصائم . وتراجع الاستدراكات .

(٦) التهذيب ج ٤ ص ٢٩٣ الطبع الحديث ، وفي الوسائل الباب ٣ من ما يمسك

عنه الصائم . واللفظ « سألت أبا عبدالله (ع) ، والشيخ يرويه عن الكليني

لا بأس ولكن لا ينغمس فيه ، والمرأة لا تستنقع في الماء لأنها تحمل الماء بفرجها ، .
قال في المعتبر : وحنان المذكور واقفي لكن روايته حسنة مشهورة فتحمل
على الكراهة كما اختاره الشيخان .

وقال ابو الصلاح : اذا جلست المرأة في الماء الى وسطها لزمها القضاء . ونقل
عن ابن البراج انه أوجب السكفارة أيضاً بذلك . وهما ضعيفان .
وألحق الشهيد في اللبّة بالمرأة الخنثى والخصى الممسوح لمساواتهما لها في العلة .
وفيه تأمل .

التاسع - الشعر ولم يذكره أكثر الأصحاب في مكروهات الصيام ، ويدل عليه
ما رواه الشيخ في الصحيح عن حماد بن عثمان (١) قال : « سمعت أبا عبدالله (عليه
السلام) يقول : تكره رواية الشعر للصائم والمحرم وفي الحرم وفي يوم الجمعة وإن
يروى بالليل . قال قلت : وإن كان شعر حق ؟ قال وإن كان شعر حق » .

وبالاسناد عن حماد بن عثمان وغيره عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال :
« لا يثمد الشعر بالليل ولا يثمد الشعر في شهر رمضان بليل ولا نهار . فقال له
اسماعيل : يا أبتاه فانه فينا قال وإن كان فينا ، ورواه السكيني في الصحيح أو الحسن
عن حماد مثله (٣) ورواه الصدوق مرسلاً عن الصادق (عليه السلام) (٤) .

أقول : لا يخفى ان بازاء هذين الخبرين من الأخبار ما هو ظاهر في المدافعة
والمناقضة بالنسبة الى ما كان شعر حق من ما كان متضمناً لحكمة أو وعظ أو مدح
أهل البيت (عليهم السلام) أو رثائهم ، ولهذا ان أصحابنا (رضوان الله عليهم)
قد خصوا الكراهة بالنسبة الى كراهة انشاد الشعر في المسجد أو يوم الجمعة أو
نحو ذلك من الازمنة الشريفة والبقاع المنيفة بما كان من الاشعار الدنيوية الخارجة
عن ما ذكرناه ، ومن صرح بذلك شيخنا الشهيد في الذكرى والشهيد الثاني في جملة من
شروحه والمحقق الشيخ علي والسيد السند في المدارك .

ومن الاخبار الظاهرة في ما ذكرناه صحيحة علي بن يقطين (١) : انه سأل أبا الحسن (عليه السلام) عن انشاد الشعر في الطواف فقال : ما كان من الشعر لا بأس به فلا بأس به ، ومورد الخبر كما ترى في الطواف مع تصريح الخبر الأول بمنع المحرم منه وفي الحرم .

وما رواه الصدوق في كتاب عيون أخبار الرضا (عليه السلام) (٢) في الصحيح عن عبدالله بن الفضل الهاشمي قال : قال أبو عبدالله (عليه السلام) : من قال فينا بيت شعر بنى الله له بيتاً في الجنة .

وروى فيه أيضاً (٣) بسنده فيه عنه (عليه السلام) قال : ما قال فينا قائل بيتاً من الشعر حتى يؤيد بروح القدس .

وروى فيه أيضاً (٤) عن الحسن بن الجهم قال : سمعت الرضا (عليه السلام) يقول : ما قال فينا مؤمن شعراً يمدحنا به إلا بنى الله تبارك وتعالى له مدينة في الجنة أوسع من الدنيا سبع مرات يزوره فيها كل ملك مقرب ونبي مرسل ، ونحوها ما ورد في مرآة الحسين (عليه السلام) (٥).

وهي كما ترى دالة على ان ذلك من أفضل الطاعات وأشرف العبادات . وقد روى الصدوق أيضاً في كتاب اكمال الدين واتمام النعمة (٦) قال : حدثنا أبي (رحمه الله) قال : حدثنا سعد بن عبدالله عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن ابن محبوب عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « بينا رسول الله ﷺ ذات يوم بفناء الكعبة يوم إفتتح مكة إذ أقبل اليه وفد فسلموا عليه فقال رسول الله ﷺ من القوم ؟ قالوا وفد بكر بن وائل . قال فهل

(١) الوسائل الباب ٥٤ من الطواف ، وهو نقل بالمضمون

(٢) (٣) و (٤) ج ١ ص ٧

(٥) البحار ج ١٠ ص ١٦٦ وسفينة البحار ج ١ ص ٥٠٩

(٦) ص ٩٩ و ١٠٠

عندكم علم من خبر قس بن ساعدة الايادى ؟ قالوا بلى يا رسول الله ﷺ قال فما فعل ؟ قالوا مات ... ثم ساق الحديث الى ان قال : ثم قال رسول الله ﷺ رحم الله قساً يحشر يوم القيامة امة واحدة ، ثم قال : هل فيكم أحد يحسن من شعره شيئاً ؟ قال بعضهم سمعته يقول :

في الأولين الذاهبين من القرون لنا بصائر
لما رأيت موارداً للموت ليس لها مصادر
ورأيت قومي نحوها تمضى الأصاغر والاكابر
لا يرجع الماضى الى ولا من الباقين غابر
أيقنت انى لا محالة حيث صار القوم صائر ... الحديث
فانظر الى هذا الخبر فانه مع صحته صريح في جواز انشاد شعر هذا الحكيم بين يديه ﷺ في المسجد الحرام وأمره ﷺ بذلك .

وروى أمين الاسلام الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسى في كتاب الآداب الدينية للخزانة المعينية (١) عن خلف بن حماد قال : دقلت للرضا ﷺ ان أصحابنا يروون عن آبائك (عليهم السلام) ان الشعر ليلة الجمعة ويوم الجمعة وفي شهر رمضان وفي الليل مكروه وقد هممت أن أرتى أبا الحسن (عليه السلام) وهذا شهر رمضان فقال ارث أبا الحسن (عليه السلام) في ليالى الجمع وفي شهر رمضان وفي سائر الايام فان الله عز وجل يكافئك على ذلك .

وبالجملة فالظاهر هو تخصيص الكراهة في جميع ما ورد فيه كراهة انشاد الشعر من زمان شريف أو مكان منيف بما ذكرناه آنفاً ، ولا يبعد عندى حمل المبالغة في الخبرين المتقدمين على التقية .

العاشر - في جمل من المنهيات التي وردت بها الأخبار وان لم يذكرها أصحابنا (رضوان الله عليهم) في هذا المقام ، وقد تقدم جملة منها في الفائدة

(١) ارجع الى الاستدراكات في آخر الكتاب

ج ١٣ (حكم الصبي والمجنون - الاسلام شرط الوجوب أو الصحة؟) - ١٦٥ -

السادسة من الفوائد المذكورة في صدر الكتاب :

ومنها أيضاً - الجدل والجهل والحلف لما رواه الشيخ في الصحيح عن الفضيل ابن يسار عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « إذا صام أحدكم الثلاثة الأيام في الشهر فلا يجادلن أحداً ولا يجهل ولا يسرع الى الايمان والحلف بالله وان جهل عليه أحد فليتحمل ، ورواه الكليني والصدوق مثله (٢) .

المطلب الثالث - في من يصح منه ومن لا يصح وفيه مسائل : الأولى - إنما يجب الهيام لو كان واجباً ويصح مطلقاً من المكلف المسلم غير المتضرر به الطاهر من الحيض والنفاس ، فلا يجب ولا يصح من الصبي ولا المجنون ولا المغمى عليه ولا الكافر ولا الحائض ولا النفساء ولا المريض .

أما انه لا يجب ولا يصح من الصبي ولا المجنون فهو من ما لا خلاف فيه نصاً وفتوى ، لأن التكليف يسقط مع عدم العقل ، وقد نقل عن العلامة وغيره أن الجنون اذا عرض في أثناء النهار لحظة واحدة أبطل صوم ذلك اليوم ، ونقل عن الشيخ انه ساوى بينه وبين الاغماء في الصحة مع سبق النية ، قال في المدارك : ولا يخلو من قرب . والمسألة غير منصوصة والاحتياط في الوقوف على الاول .

وأما انه لا يجب على الكافر فهو الظاهر عند جملة من محدثي متأخري المتأخرين وهو الظاهر عندي ، خلافاً للشهور من أن الكافر مخاطب بالفروع وان لم تصح منه إلا بالاسلام ، ومرجه الى أن الاسلام عندهم شرط في الصحة لا في الوجوب .

والمفهوم من الاخبار كما قدمنا تحقيقه في باب غسل الجنابة انه شرط في الوجوب .

ومن الاخبار الدالة على اشتراط الاسلام ما رواه المشايخ الثلاثة في الصحيح

(١) و(٢) الوسائل الباب ١٢ من آداب الصائم

- ١٦٦ - (هل الاسلام شرط الوجوب أو شرط الصحة في الصوم؟) ج ١٣

عن أبي عبدالله عليه السلام (١) أنه سئل عن رجل أسلم في النصف من شهر رمضان ما عليه من صيامه ؟ قال ليس عليه إلا ما أسلم فيه ، وزاد في الفقيه (٢) ، وليس عليه أن يقضى ما قد مضى منه .

وما رواه في السكافي عن مسعدة بن صدقة عن أبي عبدالله عن آبائه (عليهم السلام) (٣) ، أن علياً عليه السلام كان يقول في رجل أسلم في نصف شهر رمضان أنه ليس عليه إلا ما يستقبل .

وما رواه المشايخ الثلاثة في الصحيح من بعضهم عن العيص بن القاسم (٤) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قوم أسلموا في شهر رمضان وقد مضى منه أيام هل عليهم أن يقضوا ما مضى منه أو يومهم الذي أسلموا فيه ؟ فقال ليس عليهم قضاء ولا يومهم الذي أسلموا فيه إلا أن يكونوا أسلموا قبل طلوع الفجر . »

وأما ما رواه الشيخ في التهذيب عن الحلبي (٥) - قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أسلم بعد ما دخل في شهر رمضان أياماً ؟ فقال ليقض ما فاتته . »
فقد حملة الشيخ على ما إذا فاتته بعد الاسلام لعارض من مرض أو جهل بالوجوب أو غير ذلك ، وحملة بعضهم على الاستحباب .

وكما دلت هذه الأخبار على سقوط الاداء دلت على سقوط القضاء ايضاً . نعم ذهب الشيخ (قدس سره) في المبسوط على ما نقل عنه الى انه متى أسلم قبل الزوال يصوم وان تركه قضاء وجوباً ، وقواه المحقق في المعتبر لاطلاق الأمر بالصوم وبقاء وقت النية على وجه يسرى حكمها الى أول النهار كالمرضى والمسافر . وظاهر

(١) الوسائل الباب ٢٢ من أحكام شهر رمضان ، والراوى في الفروع والتهذيب هو الحلبي وفي الفقيه ج ٢ ص ٨٠ هكذا : « سئل الصادق ع ، وقال في الوسائل : « ورواه الصدوق مرسل ، ويمكن أن يكون وصف الطريق بالصحة في رواية الصدوق بلحاظ ان نسبة السؤال والجواب اليه (ع) يكشف عن وصوله اليه بطريق صحيح .
(٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ٢٢ من أحكام شهر رمضان

صحیحة العیص المتقدمة یرده حیث قید القضاء بالاسلام قبل الفجر .
 واما انه لا یصح من المعنی علیه فهو المشهور بین الاصحاح لتصریحهم بانه
 یفسد بحصول الاغناء فی جزء من اجزاء النهار كالجنون . ، وقال الشیخ المفید فی
 المقنعة : فان استهل الشهر علیه وهو یعقل فنوی صیامه وعزم علیه ثم أغشى علیه
 وقد صام شیئاً منه أو لم یصم ثم أفاق بعد ذلك فلا قضاء علیه لأنه فی حکم الصائم
 بالنیة والعزیمۃ علی أداء الفرض . ونحوه قال الشیخ فی الخلاف .

احتج العلامة فی المنتهی علی ما اختاره من القول المشهور بانه بزوال عقله
 یسقط التکلیف عنه وجوباً وندباً فلا یصح منه الصوم مع سقوطه ، وبأن کل ما
 أفسد الصوم اذا وجد فی جمیعہ أفسده اذا وجد فی بعضه كالجنون والحیض ،
 وبأن سقوط القضاء یتلزم سقوط الاداء فی الصوم والاول ثابت علی ما یأتی
 فیتحقق الثانی .

ولا یخفی ما فی هذه الأدلة من الوهن وعدم الصلوح لابتناء الأحکام الشرعیة
 لو كانت صحیحة فکیف ووجوه الطعن علیها متجہة .
 اما الاول فبالمنع من الملازمة فان التائم غیر مکلف قطعاً مع ان صومه
 لا یفسد بذلك اجمالاً .

واما الثانی فبالمنع من کون الاغناء فی جمیع النهار مفسداً للصوم مع سبق النیة
 بل ذلك محل النزاع فکیف یجعل دلیلاً ؟
 واما الثالث فبان سقوط القضاء بجامع صحة الاداء وفساده كما ان وجوبه
 بجامع وجوب الاداء وعدمه ، لأنه فرض مستأنف منفک عن الاداء فیتوقف علی
 الدلیل وینتفی بانتفائه ، وحينئذ فلا یكون فی سقوط القضاء دلالة علی
 سقوط الاداء .

والحق انه مع قیام الأدلة كما سیأتی ان شاء الله تعالی فی المقام علی سقوط القضاء
 عن المعنی علیه مطلقاً فالنزاع فی صحة صومه هنا وبطلانه مع تقدیم النیة لثمره

- ١٦٨ - (لا يجب الصوم على الحائض والنفساء ولا يصح منها) ج ١٣

فيه إلا باعتبار ترتب الثواب عليه عند الله تعالى وعدمه ، فان قلنا بان الاغشاء لا يبطله في صورة تقديم النية كان مستحقاً للثواب عليه وان قلنا بالابطال فلا ثواب وحينئذ فليس في النزاع هنا كثير فائدة . والله سبحانه العالم بصحته أو بطلانه يعامله بما علم من ذلك .

قيل : والحق ان الصوم ان كان عبارة عن مجرد الامساك عن الامور المخصوصة مع النية كما هو المستفاد من العمومات وجب الحكم بصحة صوم المغني عليه اذا سبقت منه النية كما اختاره الشيخان ، وان اعتبر مع ذلك وقوعه بجميع اجزائه على وجه الوجوب أو التدب بحيث يكون كل جزء من أجزائه موصوفاً بذلك اتجه القول بفساد ذلك الجزء الوانع في حال الاغشاء ، لأنه لا يوصف بوجوب ولا ندب ويلزم من فساده فساد الكل لأن الصوم لا يتبعض . إلا ان ذلك منفي بالأصل ومنقوض بالنائم فانه غير مكلف قطعاً مع ان صومه لا يفسد بذلك اجمالاً . كذا ذكره السيد السند في المدارك

اقول : اقاتل أن يختار الشق الأخير وهو أن يعتبر مع ذلك وقوعه بجميع اجزائه على وجه الوجوب أو التدب لكن لا مطلقاً بل مع الامكان فلا ينفيه حصول الغفلة أو النسيان عن ذلك ولا الاغشاء ولا النوم ويصير حكم الاغشاء كمذه الأشياء المذكورة ، وحينئذ فيمكن الحكم بالصحة في موضع البحث . وسيأتي في كلامه (قدس سره) في مسألة النوم ما يؤيد ما قلناه هنا .

واما انه لا يجب على الحائض والنفساء ولا يصح منها سواء حصل العذر قبل الغروب او انقطع بعد الفجر فهو موضع وفاق بين الأصحاب كما ذكره .
ويدل عليه روايات : منها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبيد بن القاسم البجلي عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال : « سألته عن امرأة طمئت في شهر رمضان قبل ان تغيب الشمس ؟ قال : تفطر حين تطمئ » .

(١) التهذيب ج ١ ص ٣٩٣ الطبع الحديث وفي الوسائل الباب ٢٥ من يصح منه الصوم

ج ١٣ (لا يصح الصوم من المريض مع تضرره به) - ١٦٩ -

وفي الحسن عن الحلبي عن أبي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « سألته عن امرأة أصبحت صائمة فلما ارتفع النهار أو كان العشاء حاضت أنقطر ؟ قال نعم وإن كان وقت المغرب فلتفطر . قال : وسألته عن امرأة رأت الطهر في أول النهار في شهر رمضان فتغتسل ولم تطعم كيف تصنع في ذلك اليوم ؟ قال : تفطر ذلك اليوم فانما افطارها من الدم . »

وما رواه ابن بابويه عن أبي الصباح السكتاني عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٢) في امرأة أصبحت صائمة فلما ارتفع النهار أو كان العشاء حاضت أنقطر ؟ قال : نعم وإن كان قبل المغرب فلا تفطر . وعن امرأة ترى الطهر في أول النهار من شهر رمضان ولم تغتسل ولم تطعم شيئاً كيف تصنع بذلك اليوم ؟ قال : إنما فطرها من الدم . »

وفي الصحيح عن عبدالرحمان بن الحجاج (٣) « أنه سأل أبا الحسن (عليه السلام) عن المرأة تلد بعد العصر أتم ذلك اليوم أم تفطر ؟ فقال : تفطر ثم تقضى ذلك اليوم . » واما انه لا يصح من المريض مع التضرر به فهو من ما لا خلاف فيه نصاً وفتوى في ما أعلم ، ويتحقق الضرر الموجب الافطار بزيادة المرض بسبب الصوم أو بطؤه البرء أو حصول المشقة التي لا يتحمل مثلها عادة أو حدوث مرض آخر . والمرجع في ذلك كله الى الظن الغالب سواء استند الى اشارة أو تجربة أو قول عارف وإن لم يكن عدلاً .

ويدل على وجوب الافطار في هذه المسألة قوله عز وجل : « ومن كان مريضاً ... الآية » (٤) .

وما رواه ابن بابويه في الصحيح عن حريز عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٥) قال :

(١) الوسائل الباب ٥٠ من يصح منه الصوم والشيخ يرويه عن الكليني

(٢) النقيه ج ٢ ص ٩٤ وفي الوسائل الباب ٢٥ من يصح منه الصوم

(٣) الوسائل الباب ٢٦ من يصح منه الصوم (٤) سورة البقرة الآية ١٨٢

(٥) الوسائل الباب ٩٩ و ٢٠ من يصح منه الصوم .

١٧٠ - (لا يصح الصوم من المريض مع تضرره به) ج ١٣

« الصائم اذا خاف على عينيه من الرمء افطر . وقال : كل ما أضربه الصوم فالافطار له واجب . »

وفي الصحيح عن بكر بن محمد الأزدي عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « سألته ابى وأنا أسمع عن حد المرض الذى يترك الانسان فيه الصوم ؟ قال : اذا لم يستطع أن يتسحر . »

وفي الموثق عن ابن بكير عن زرارة (٢) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام ما حد المرض الذى يفطر فيه الرجل ويدع الصلاة من قيام ؟ فقال : بل الانسان على نفسه بصيرة (٣) هو أعلم بما يطيقه . »

وفي الموثق عن سماعة (٤) قال : « سألته ما حد المرض الذى يجب على صاحبه فيه الافطار كما يجب عليه في السفر » من كان مريضاً أو على سفر ، قال : هو مؤتمن عليه مفوض اليه فان وجد ضعفاً فليفطر وان وجد قوة فليصمه كان المرض ما كان . »

وفي الصحيح عن جميل بن دراج عن الوليد بن صبيح (٥) قال : « سمعت بالمدينة في شهر رمضان فبعث الى ابو عبد الله عليه السلام بقصعة فيها خل وزيت وقال : افطر وصل وأنت قاعد . »

وما رواه في الكافي والفقيه عن سليمان بن عمرو عن أبي عبد الله عليه السلام (٦)

(١) الوسائل الباب ٢٠ من يصح منه الصوم

(٢) الفقيه ج ٢ ص ٨٣ وفي الوسائل الباب ٢٠ من يصح منه الصوم

(٣) قال الله تعالى في سورة القيامة الآية ١٥ : بل الانسان على نفسه بصيرة

(٤) الوسائل الباب ٢٠ من يصح منه الصوم . والرواية للكليني في الفروع ج ١ ص

١٩٥ ويروى بها الشيخ عنه في التهذيب ج ٤ ص ٢٥٦ من الطبع الحديث .

(٥) الوسائل الباب ١٨ من يصح منه الصوم .

(٦) الوسائل الباب ١٩ من يصح منه الصوم

ج ١٣ (هل يباح الافطار للصحيح الذى يخشى المرض بالصيام؟) - ١٧١ -

قال : « اشتكت ام سلمة عيناها في شهر رمضان فامرها رسول الله ﷺ أن تفطر وقال عشاء الليل لعينك ردى »

وروى في الفقيه مرسل (١) قال : وقال ﷺ : « كل ما أضر به الصوم فالافطار له واجب » .

واما ما رواه الشيخ في التهذيب عن عقبة بن خالد عن ابي عبد الله ﷺ (٢) - « في رجل صام شهر رمضان وهو مريض ؟ قال يتم صومه ولا يعيد » - فحمله في التهذيب على مرض لا يضر معه الصوم غير بالغ الى حد وجوب الافطار .

تفريعات

الاول - قال العلامة في المنتهى : الصحيح الذى يخشى المرض بالصيام هل يباح له الافطار ؟ فيه تردد ينشأ من وجوب الصوم بالعموم وسلامته عن معارضة المرض ، ومن كون المريض إنما ابيح له الفطر لأجل الضرر به وهو حاصل هنا لأن الخوف من تجدد المرض في معنى الخوف من زيادته وتطاوله . انتهى .

ويمكن ترجيح الوجه الثاني بعموم قوله عز وجل : وما جعل عليكم في الدين من حرج (٣) وبقوله : يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (٤) وقوله ﷺ في صحيحة حريز المتقدمة ورواية الفقيه (٥) « كل ما أضر به الصوم فالافطار له واجب » ، ويؤيده أيضاً ان أصل المرض مع عدم بلوغه حد الاضرار لا يكون مبيحاً

(١) الوسائل الباب ٢٠ من يصح منه الصوم . وهو عين ما تقدم في ذيل صحيح حريز وليس حديثاً غيره .

(٢) الوسائل الباب ٢٢ من يصح منه الصوم

(٣) سورة الماعج الآية ٧٨ . (٤) سورة البقرة الآية ١٨٢

(٥) ظاهره (قدس سره) ان هذا اللفظ أورده الصدوق في الفقيه بطريقتين مع ان الامر ليس كذلك فان ما ذكره في ذيل صحيحة حريز هو الذى ذكره بنحو الارسل كما تقدم .

للافطار وإنما يبيع الافطار خوف الضرر بزيادته أو نحوها من ما قدمناه ، فاصل المرض والصحيح الذي ليس بمريض بالكلية أمر واحد ، وبالجمله فان أصل المرض لا مدخل له حتى يتجه ما ذكره من وجوب الصوم بالعموم وسلامته من معارضة المرض ، فان الذي أوجب الافطار إنما هو المتجدد بالصيام فهذا هو المعارض وهو هنا حاصل .

الثاني - لو صح من مرضه قبل الزوال ولم يتناول شيئاً وجب عليه الصوم وإن كان بعد الزوال أو كان تناول شيئاً استحباب له الامساك تأديباً على المشهور ، ونقل عن الشيخ المفيد الوجوب أيضاً وإن وجب عليه القضاء .

اما وجوب الصوم في الصورة الأولى فاستدل عليه العلامة في المنتهى والتذكرة وقبله المحقق في المعتبر بأنه قبل الزوال يتمكن من اداء الواجب على وجه تؤثر النية في ابتدائه فوجب . ولا يخفى ما في هذا الاستدلال من الوهن والاختلال وقال في المدارك : ويدل عليه فحوى ما دل على ثبوت ذلك في المسافر فان المريض اعذر منه . وفيه ما عرفت في ما تقدم في بحث النية .

وبالجمله فحيث كانت المسألة عارية من النص في هذا المجال فهي لا تخلو من الاشكال .

واما عدم الوجوب في الصورة الثانية فاما في صورة التناول فلا اشكال فيه لبطلان الصوم بذلك ، واما في صورة ما بعد الزوال فعلموه بفوات وقت النية ، وهو محل إشكال أيضاً فانه قد تقدم النقل عن ابن الجنييد القول بجواز تجديد النية ولو بعد الزوال ، وعليه تدل ظواهر جملة من الأخبار المتقدمة ثمه .

وبالجمله فان المسألة في كل من الطرفين غير خالية من شوب الاشكال .

احتج الشيخ المفيد على ما نقل عنه من وجوب الامساك وإن أفطر بأنه وقت يجب فيه الامساك على غير المريض والتقدير برؤيه فيه .

وأجاب عنه في المختلف بأنه إنما يجب الامساك على الصحيح لوجوب صوم

ابتدا به اما على تقدير عدمه فلا .

الثانية - الظاهر انه لا خلاف في أن النائم اذا سبقت منه النية وان استمر نومه في جميع النهار فان صومه صحيح لتحقق الصوم الذي هو عبارة عن الامساك عن تعمد المفطر مع النية .

ويدل عليه الاخبار الكثيرة ومنها - ما رواه الكليني بسنده عن الحسن بن صدقة (١) قال : قال ابو الحسن عليه السلام قتلوا فان الله يطعم الصائم ويسقيه في منامه ، ورواه الصدوق مرسل (٢) وفي ثواب الاعمال مسنداً (٣) .

وروى الشيخ المفيد في المقنعة (٤) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نوم الصائم عبادة ونفسه تسبيح ، قال : وقال الصادق عليه السلام (٥) الصائم في عبادة وان كان نائماً على فراشه ما لم يغترب سلباً ، ورواه الشيخ مرسل (٦) ورواهما الصدوق (٧) وقال ابن ادریس ان النائم غير مكلف بالصوم وليس صومه شرعياً . وغاطله العلامة في المختلف قال : لانه بحكم الصائم ولا تسقط عنه التكاليف بنومه لزوال عنده سريعا . انتهى .

قيل : ومراد ابن ادریس ان الامساك في حال النوم لا يوصف بوجوب ولا ندب ولا يوصف بالصحة لانه بحكم الصحيح في استحقاق الثواب عليه للاجماع

(١) و ٢٠٠ (٣) الوسائل الباب ٢ من آداب الصائم

(٤) الوسائل الباب ٢ من آداب الصائم ، وهو برويه عن الصادق (ع) عز رسول الله

(صلى الله عليه وآله) راجع المقنعة ص ٤٩ ورواه الكليني في الفروع ج ١ ص ١٨٠ والشيخ في التهذيب ج ٤ ص ١٩٠ .

(٥) الوسائل الباب ٢ من آداب الصائم ، وهو كسابقه برويه عن الصادق (ع) ،

عن رسول الله (ص) ،

(٦) الوسائل الباب ٢ من آداب الصائم ، وقد رواه وما قبله كما تقدم عن الكليني

راجع الفروع ج ١ ص ١٨٠ والتهذيب ج ٤ ص ١٩٠ .

(٧) الوسائل الباب ٢ من آداب الصائم

القطعي على ان النوم لا يبطل الصوم .

أقول : فيه أولا - انه لا يخفى بعد انطباق كلام ابن ادريس على هذا المذكور وثانياً - ان ما ادعاه من أن صوم النائم لا يوصف بالصحة وإنما هو بحكم الصحيح مبني على تعريفهم الصوم بما ذكره من انه الامساك عن تعمد الافطار مع النية ، وهذا التعريف مجرد اصطلاح منهم (رضوان الله عليهم) ولا أثر له في النصوص ، ومن الجائز بناء على هذا التعريف أيضاً اختصاص ذلك بغير الغافل والساهي والنائم والمعنى عليه ونحوهم وهذا التعريف خرج بناء على الغالب المتكثر فلا منافاة .

قال شيخنا الشهيد الثاني في المسالك انه لا يعرف خلافاً ممن يعتمد به من العامة (١) والخاصة في أن النوم غير مبطل للصوم ولا مانع منه ، ولانه لو أبطله لحرم النوم على الصائم اختياراً حيث يجب المضى فيه وهو خلاف الاجماع والنصوص الدالة على اباحته بل المجازاة عليه في الآخرة كما روى ان نوم الصائم عبادة ونفسه تسبيح (٢) ونقل عن ابن ادريس ان النائم غير مكلف بالصوم وليس صومه شرعياً وقد عرفت فساده . ثم قال (فان قيل) النائم غير مكلف لانه غافل واقوله ~~في~~ (٣) « رفع القلم عن ثلاثة ... » وعد منهم النائم حتى يستيقظ ، وقد اطبق المحققون في الاصول على استحالة تكليفه وذلك يقتضى عدم وقوع الجزء الحاصل وقت النوم شرعياً لانه غير مكلف به ، ويلحقه باقي النهار لأن الصوم لا يقبل التجزئة في اليوم الواحد ، وهذا يؤيد ما ذكره ابن ادريس بل يقتضى عدم جواز النوم اختياراً على الوجه المذكور (قلنا) تكليف النائم والغافل وغيرهما ممن يفقد شروط التكليف قد ينظر فيه من حيث الابتداء بمعنى توجه الخطاب الى المكلف بالفعل وأمره بايقاعه على الوجه المأمور به بعد الخطاب ، وقد ينظر فيه من حيث

(١) راجع المفتي ج ٣ ص ٩٨ والمجموع ج ٦ ص ٢٤٥ (٢) ص ١١٣

(٣) الوسائل الباب ٤ من مقدمة العبادات وسنن البيهقي ج ٨ ص ٢٦٤

الاستدامة بمعنى انه لو شرع في الفعل قبل النوم والغفلة وغيرهما ثم عرض له ذلك في الاثناء ، والقسم الاول لا اشكال في امتناع التكليف به عند المانع من تكليف ما لا يطاق من غير فرق بين انواع الغفلة . وهذا هو المعنى الذى اطلق الاكثر من الاصوليين وغيرهم امتناعه كما يرشد الى ذلك دليلهم عليه وان اطلقوا الكلام فيه ، لانهم احتجوا عليه بان الاتيان بالفعل المعين لغرض امتثال الامر يقتضى العلم به المستلزم للعلم بتوجه الامر ونحوه ، فان هذا الدليل غير قائم في اثناء العبادة في كثير من الموارد اجماعاً إذ لا تتوقف صحتها على توجه الذهن اليها فضلاً عن إيقاعها على الوجه المطلوب كما سنبينه . واما الثانى فالعارض قد يكون مخرجاً عن أهلية الخطاب والتهيو له أصلاً كالجنون والاعماء على أصح القولين وهذا يمنع استدامة التكليف كما يمنع ابتداءه ، وقد لا يخرج عن ذلك كالنوم والسهو والنسيان مع بقاء التعقل ، وهذه المعاني وان منعت من ابتداء التكليف بالفعل لمكن لا تمنع من استدامته اذا وقع على وجهه . انتهى .

واعترضه سبطه السيد السند في المدارك بانه غير جيد فان كلام الاصوليين مطلق في امتناع تكليف الغافل ، وكذا الدليل الذى عولت عليه الامامية في امتناع ذلك من كونه قبيحاً عقلاً لجريانه مجرى تكليف البهائم والجمادات صريح في سقوط التكليف كلها عنه وكذا حديث رفع القلم . وبالجملة فالمستفاد من الأدلة العقلية والنقلية عدم تكليف الغافل بوجه وانه لا فرق بين المجنون والمعنى عليه والنائم في ذلك ، لاشتراك الجميع في تحقق الغفلة المقتضية لقبح التكليف معها سواء في ذلك الابتداء والاستدامة . على ان اللازم من كون النائم مكلفاً بالاستدامة كونه آثماً بالاخلال بها وهو باطل ضرورة . وكيف كان فلا ضرورة الى ما ارتكبه الشارح (قدس سره) من التكلف في هذا المقام بعد ثبوت عدم منافاة النوم للصوم بالنص والاجماع . انتهى .

أقول : الظاهر ان ما ذكره (قدس سره) في الايراد على جده (طاب ثراه)

١٧٦ - (يستحب تمرين الصبي على الصوم قبل البلوغ) ج ١٣

لا يخلو من شيء ، وذلك فان مبنى كلام جده بالنسبة الى القسم الثاني وهو عروض هذه الاشياء في الاستدامة على الفرق بين ما يبطل به الصيام - من الجنون والسكر ونحوهما الإغماء على ما اختاره من حيث انها مزيلة للعقل كما صرح به جده في صدر كلامه في السكتاب المذكور ، وكل ما كان مزيلاً للعقل عندهم فهو مخرج عن أهلية التكليف ومبطل للعبادة - وبين ما لا يبطل به من النوم والسهو والنسيان فانها غير مزيلة للعقل وإنما تغطى الحواس الظاهرة وتعطلها وتبطل التمييز والعقل معها باق على حاله ، فهذه ان عرضت في الابتداء فلا إشكال عنده كما ذكره في حصول العذر بها لامتناع التكليف بالفعل من حيث الغفلة والخطاب لا يتوجه الى الغافل لامتناع تكليفه لانه من باب تكليف ما لا يطاق وهو منفي عقلاً ونقلاً ، وان عرضت بعد أن انعقد الفعل وصح فلا وجه لبطلان الفعل اذ الإبطال في الصورة السابقة إنما هو من حيث زوال العقل والحال ان العقل هنا موجود ، وليس هنا إلا توهم وجوب الاستدامة والاستدامة الفعلية منفية إجماعاً بل الحكمة في الصوم على ما صرح به السيد وجده في ما تقدم ، فلا موجب لبطلان الصوم بعد الحكم بصحته أولاً .

واما ما ذكروه من ما قدمنا نقله عنهم قريباً - من أنه يجب نية الوجوب أو النذب في كل جزء جزء من نهار الصوم ، وهنا يمتنع تكليفه بذلك من حيث الغفلة لامتناع تكليف الغافل فيبطل هذا الجزء من اليوم ويبطل بذلك بقية اليوم لأن الصوم لا يتبعض - فلم يبق عليه دليل ، وحينئذ فيكون صومه حال النوم والنسيان بعد انعقاده بالنية السابقة صحيحاً والقول يبطلانه يتوقف على الدليل وليس فليس .

الثالثة - لا خلاف بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) في انه يستحب تمرين الصبي على الصوم قبل البلوغ ، قال الشيخ في النهاية : ويستحب ان يؤخذ الصبيان بالصيام اذا أطاقوه وبلغوا تسع سنين وان لم يكن واجباً عليهم ولم يتعرض لما قبل التسع وظاهره ان مبدأ الأمر لهم بذلك كمال التسع ، ونقل عنه في المختلف انه قال في المبسوط ان مبدأ ذلك بعد تمام سبع سنين ، وعن الشيخ المفيد انه يؤخذ بالصيام

إذا بلغ الحلم أو قدر على صيام ثلاثة أيام متتابعات قبل أن يبلغ الحلم ، بذلك جاءت الآثار . وقال ابن الجنييد يستحب أن يعود الصبيان وإن لم يبلغوا الصيام ويؤخذوا إذا أطاقوا صيام ثلاثة أيام تباعاً . وعن ابن بابويه يؤخذ بالصيام إذا بلغ تسع سنين على قدر ما يطيقه فإن أطاق إلى الظهر أو بعده صام إلى ذلك الوقت وإذا غلب عليه الجوع والمعش أفرط ، وإذا صام ثلاثة أيام ولأه أخذ بصوم الشهر كله . واستقرب في المختلف ما ذهب إليه في المبسوط .

أقول : والظاهر أن السبب في اختلاف هذه الأقوال هو اختلاف الاخبار الواردة في هذه المسألة :

ومنها - صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « إنا نأمر صبياننا بالصيام إذا كانوا بنى سبع سنين بما أطاقوا من صيام اليوم ما كان إلى نصف النهار أو أكثر من ذلك أو أقل فإذا غلبهم المعش والغث أفرطوا حتى يتعودوا الصوم ويطيقوه ، فرأوا صبيانكم إذا كانوا أبناء تسع سنين بما أطاقوا من صيام فإذا غلبهم المعش أفرطوا ، أقول : والغث بالغين المعجمة والراء المهملة والشاء المثناة : الجوع .

وروى هذا الخبر في الفقيه أيضاً مرسل عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) .

وروى فيه أيضاً مرسل (٣) قال : « قال الصادق عليه السلام الصبي يؤخذ بالصيام إذا بلغ تسع سنين على قدر ما يطيقه فإن أطاق إلى الظهر أو بعده صام إلى ذلك الوقت فإذا غلب عليه الجوع والمعش أفرط ، .

(١) الوسائل الباب ٢٩ من يصح منه الصوم . واللفظ فيه مطابق لما ورد في الوافي باب (صيام الصبيان متى يؤخذون به . وفيه هكذا : « إذا كانوا بنى سبع سنين ، وحيث أن الوارد في غيره من كتب الحديث « بنى سبع ، أوردناه كذلك .

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٢٩ من يصح منه الصوم .

وروى في الكافي والتهذيب عن السكوني عن أبي عبد الله عن أبيه عن علي (عليهم السلام) (١) قال : « الصبي إذا أطاق أن يصوم ثلاثة أيام متتابة فقد وجب عليه صيام شهر رمضان » .

وروى في الكافي والفقهاء في الموثق عن سماعة (٢) قال : « سألته عن الصبي متى يصوم ؟ قال : إذا قوى على الصيام » .

وروى في التهذيب عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (٣) « أنه سئل عن الصبي متى يصوم ؟ قال : إذا أطاقه » .

وروى الثلاثة في كتبهم الثلاثة في الصحيح عن معاوية بن وهب (٤) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) في كم يؤخذ الصبي بالصيام ؟ قال : ما بينه وبين خمس عشرة وأربع عشرة سنة فإن هو صام قبل ذلك فدعه ، ولقد صام ابني فلان قبل ذلك فتركته » . قال في الفقيه : وهذه الأخبار كلها متفقة المعاني يؤخذ الصبي بالصيام إذا بلغ تسع سنين إلى أربع عشرة سنة أو خمس عشرة سنة وإلى الاحتلام ، وكذلك المرأة إلى الحيض . ووجوب الصيام عليهما بعد الاحتلام والحيض وما قبل ذلك تأديب . انتهى .

أقول : ولعل من جعل التمرين بعد السبع أخذ به صدر صحيحة الحلبي ومن ناطه بالنسع أخذ بعجزها مع المرسلات المنقولة عن الفقيه ، ولعله الأظهر لكثرة الأخبار به زيادة على ما نقلناه ، ولدلالة صحيحة الحلبي على أن الأمر بعد السبع إنما هو لأولادهم (عليهم السلام) والذي أمروا به شيعتهم إنما هو بعد التسع ، ومن

(١) الوسائل الباب ٢٩ من يصح منه الصوم ، وقد رواه في الفروع ج ١ ص ١٩٧ عن أبي عبد الله د ع ، وفي التهذيب ج ٤ ص ٢٨١ الطبع الحديث عن أبي عبد الله عن أبيه عن علي د ع ، وص ٣٢٦ عن أبي عبد الله عن أبيه د ع ، وفي الفقيه ج ٢ ص ٧٦ عن اسماعيل بن مسلم عن الصادق د ع ، واللفظ هنا مطابق لما ورد ص ٢٨١ من التهذيب .

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٢٩ من يصح منه الصوم

ج ١٣ (مبدأ التمرين في الصوم - هل يعم التمرين الصبية ؟) - ١٧٩ -

قيد بصيام ثلاثة أيام متتابعة أخذ برواية السكوني .
واما ما نقله في المختلف عن ابني بابويه فهو عين عبارة كتاب الفقه الرضوي حيث قال عليه السلام (١) : واعلم ان الغلام يؤخذ بالصيام اذا بلغ تسع سنين على قدر ما يطيقه فان أطاق الى الظهر أو بعده صام الى ذلك الوقت ، فان غلب عليه الجوع والعطش أفطر ، واذا صام ثلاثة أيام ولأى يأخذه بصيام الشهر كله . انتهى .
واما ما ذكره المحقق في الشرائع - من انه يمرن الصبي والصبية على الصوم قبل البلوغ ويشدد عليهما لسبع مع الطاقة -

فلم نقف له على دليل والروايات كما عرفت منها ما دل على السبع أو التسع أو القدرة على ثلاثة أيام متواليات أو الطاقة والقوة على الصيام ، والذي يتلخص من الجمع بينها وضم بعضها الى بعض هو ان مراتب الاطفال في القوة والضعف والطاقة وعدمها متفاوتة وبلوغ التسع أعلى المراتب بمعنى امكان ذلك وتيسره من الجميع ، واما ما قبلها فالمراتب فيه متفاوتة فبعض يكلف قبل السبع للطاقة ذلك وبعض بوصولها وبعض بعدها وهكذا .

وما صرحت به رواية السكوني من الوجوب فهو محمول على تأكيد الاستحباب للاجماع نصاً وفتوى على اناطة الوجوب الشرعي بالبلوغ ، ومن المحتمل قريباً حمل الخبر المذكور على التقية فانه منقول عن أحمد محتجاً بما روى عن النبي صلى الله عليه وآله (٢) قال : « اذا أطاق الغلام صيام ثلاثة أيام وجب عليه صيام شهر رمضان » .

ثم لا يخفى ان مورد الاخبار المتقدمة إنما هو الصبي خاصة والاصحاب قد

(١) ص ٢٥

(٢) الانصاف ج ٣ ص ٢٨١ ، وقال ابن قدامة الحنبلي في المغني ج ٣ ص ١٥٤ بعد ان ذكر عدم الوجوب حتى يبلغ : وذهب بعض اصحابنا الى ايجابه على الغلام المطيق له اذا بلغ عشرأ لما روى ... ثم نقل الرواية المذكورة في المتن وقال بعد ذلك : والمذهب الاول واستدل لذلك بحديث رفع القلم . وارجع الى نيل الاوطار ج ٤ ص ٢١١

- ١٨٠ - ﴿ اذا نوى الصبي الصوم ثم بلغ في اثناء النهار ﴾ ج ١٣

عمموا الحكم في الصبي والصبيّة فذكروهما معاً ، وعلموه بان المقتضى في الصبي موجود في الصبيّة . ولا يخلو من توقف إذ من الجائز اختصاص الحكم بالصبي خاصة كما لا يخفى .

واما البحث في كون صوم الصبي هنا شرعياً يستحق عليه الثواب أو تمرينياً فقد تقدم الكلام فيه في الموضع العاشر (١) من المطلب الأول .

بقي هنا شيء وهو انه نقل في المختلف عن الشيخ في الخلاف انه قال : الصبي اذا نوى الصوم ثم بلغ في الاثناء وجب عليه الامساك . ونقل عنه انه قال في كتاب الصلاة منه : اذا دخل في الصوم ثم بلغ أمسك بقية النهار تاديباً وليس عليه قضاء . ثم قال في المختلف : والوجه هو الثاني وهو اختيار ابن الجنيد وابن ادريس ، لنا - ان الصوم عبادة لا تقبل التجزئة وهو في أول النهار لم يكن مكلفاً به فلا يقع التكليف به في باقيه .

احتج بانه بالغ مكلف يصبح منه الصوم وقد انعقد صومه شرعاً في أول النهار فيجب عليه إتمامه . والجواب المنع من شرعية صومه وانعقاده . انتهى .

أقول : قد صرح جملة من الأصحاب بان من فروع الخلاف في صوم الصبي بانه تمريني أو شرعي الاتصاف بالصحة والبطالان فيتصف على الثاني دون الأول ، وترتب الثواب وعدمه فيترتب على الثاني دون الأول ، والأجتزاء به لو بلغ في أثناء النهار فانه ينوى الوجوب ويصح صومه على الثاني دون الأول .

والظاهر ان الشيخ في كتاب صوم الخلاف إنما صرح بوجوب الامساك بناء على كون الصوم عنده شرعياً والعلامة لما كان مذهبه في المختلف انه تمريني ادعى منافاة أول اليوم لآخره وادعى انه في الأول غير مكلف فلا يقع التكليف به في باقيه . وفيه نظر قد أوضحناه في ما تقدم في الموضع المشار اليه آنفاً ، مع انه في المنتهى اختار كون صومه صحيحاً شرعياً فقال : ولا خلاف بين أهل العلم في شرعية ذلك ... الى أن قال : فكان صومه ثابتاً في نظر الشرع ، واذا ثبت ذلك فان صومه

صحيح شرعي ونيتته صحيحة وينوى التنب لآنه الوجه الذى يقع عليه فعله فلا ينوى غيره . ثم نقل عن أبى حنيفة انه ليس بشرعي وإنما هو امساك عن المفطرات للتأديب (١) قال : وفيه قوة .

وبالجملة فالأحوط فى صورة البلوغ فى أثناء اليوم لو كان صائماً انه يتمه وجوباً وكذا فى الصلاة ثم يأتى بهما بعد ذلك أيضاً أداء أو قضاء .

الرابعة - البلوغ الذى يترتب عليه التكليف وجوباً بالصوم وغيره إنما يعلم بانبات الشعر الخشن على العانة أو خروج المني كيف كان يقظة او نوماً بجماع أو غير جماع - وهذا من ما يشترك فيه الذكور والاناث - والحيض أو الحمل بالنسبة الى النساء ، إلا ان هذين فى الحقيقة إنما هما دليلان على سبق البلوغ وحصوله ، وقيل فى الانبات انه كذلك أيضاً ، وقيل انه بنفسه دليل على البلوغ كالمنى - والسن وبلوغ التسع بمعنى كمالها فى الانثى على المشهور ، ونقل عن الشيخ فى كتاب الصوم من المبسوط بلوغ العشر مع انه فى كتاب الحجر من السكتاب المذكور وافق المشهور ، وكذا نقل القول بالعشر عن ابن حمزة ، والخمس عشرة كذلك فى الذكر على المشهور وعن ابن الجنييد بلوغ أربع عشرة سنة كما نقله عنه فى المختلف ونقل عنه فى المذهب انه من ثلاثة عشر الى أربعة عشر . وفى المدارك انه لا خلاف فى تحقق البلوغ باكمال الخمس عشرة وإنما الخلاف فى ما دونه فقل بالاكْتفاء ببلوغ أربع عشرة سنة ، وقيل بالاكْتفاء باتمام ثلاث عشرة سنة والدخول فى الرابعة عشرة .

وحيث كان ما عدا التحديد بالسن من ما وقع عليه الاتفاق فلا ضرورة فى التطويل بذكر رواياته مع وجود ذلك فى الأخبار التى نذكرها .

وأما ما ورد بالتحديد بالسن فمنها - ما رواه فى الكافى عن حمزة بن حمران

(١) لم اقف عليه فى ما حضرنى من كتبهم ، وفى البحر الرائق لابن نجيم الحنفى ج ٢

ص ٢٧٧ : وأما البلوغ فليس من شرط الصحة لصحته من الصبي الماقل ولهذا يثاب عليه .
كذا فى البدائع .

عن حمران (١) قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام قلت له : متى يجب على الغلام ان يؤخذ بالحدود التامة وتقام عليه ويؤخذ بها ؟ فقال : اذا خرج عنه اليتيم وادرك . قلت فلذلك حد يعرف به ؟ فقال : اذا احتلم أو بلغ خمس عشرة سنة أو اشعر أو انبت قبل ذلك اقيمت عليه الحدود التامة وأخذ بها واخذت له . قلت : فالجارية متى يجب عليها الحدود التامة وتؤخذ بها وتؤخذ لها ؟ قال : ان الجارية ليست مثل الغلام ان الجارية اذا تزوجت ودخل بها ولها تسع سنين ذهب عنها اليتيم ودفع اليها مالها وجاز امرها في الشراء والبيع واقامت عليها الحدود التامة وأخذ لها وبها . قال : والغلام لا يجوز امره في الشراء والبيع ولا يخرج من اليتيم حتى يبلغ خمس عشرة سنة أو يحتلم أو يشعر أو ينبت قبل ذلك . »

ورواه ابن ادريس في مستطرفات السرائر (٢) نقلا من كتاب المشيخة للحسن بن محبوب عن حمزة بن حمران عن ابي جعفر عليه السلام بغير واسطة حمران . وعن يزيد المكناسي عن ابي جعفر عليه السلام (٣) قال : « الجارية اذا بلغت تسع سنين ذهب عنها اليتيم وزوجت واقامت عليها الحدود التامة عليها ولها . » والاخبار ببلوغ الجارية بالتسع كثيرة لا حاجة الى التطويل بنقلها ، واما القول بالعشر فلم أقف له على دليل وان وجد فهو شاذ مأول .

وفي الحسن على المشهور والصحيح عندي عن سليمان بن خالد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام (٤) في حديث « في غلام صغير لم يدرك ابن عشر سنين زنى بامرأة محصنة ؟ قال : لا ترجم لأن الذي زنى بها ليس بمدرک ولو كان مدرکا رجعت . » وصحيحة معاوية بن وهب المتقدمة (٥) المتضمنة لأنه يؤخذ الصبي بالصيام ما بينه وبين خمس عشرة سنة وأربع عشرة سنة .

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٤ من مقدمة العبادات

(٤) الوسائل الباب ٤ من مقدمة العبادات والباب ٩ من حد الزنا

(٥) ص ١٧٨

ورواية أبي حمزة الثمالي عن الباقر عليه السلام (١) قال : « قلت له : جعلت فداك في كم تجرى الأحكام على الصبيان ؟ قال : في ثلاث عشرة سنة أو أربع عشرة سنة . قلت : فان لم يحتلم فيها ؟ قال : وان لم يحتلم فيها فان الأحكام تجرى عليه . »

وصحيفة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « اذا بلغ الغلام أشده ثلاث عشرة سنة ودخل في الأربع عشرة وجب عليه ما وجب على المختلين احتمل او لم يحتلم ، وكتبت عليه السيئات وكتبت له الحسنات وجاز له كل شيء إلا أن يكون ضعيفاً أو سفيهاً . »

والظاهر انه بظاهر هذين الخبرين أخذ ابن الجنيد ، وفي المختلف نقل حديث الثمالي حجة لابن الجنيد ، وطمع فيه بضعف السند .

وروى في الكافي والفقيه عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « اذا بلغ الغلام ثلاث عشرة سنة كتبت له الحسنات وكتبت عليه السيئة وعوقب ، واذا بلغت الجارية تسع سنين فكذلك وذلك انها تحيض لتسع سنين . »

وروى في التهذيب في الموثق عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام (٤) قال : « سأله أبي وأنا : احضر عن قول الله تعالى : حتى إذا بلغ أشده (٥) قال : الاحتلام قال فقال يحتلم في ست عشرة وسبع عشرة سنة ونحوها . فقال اذا أتت عليه ثلاث عشرة سنة ونحوها ؟ فقال لا اذا أتت عليه ثلاث عشرة سنة كتبت له الحسنات وكتبت عليه السيئات وجلل أمره إلا أن يكون سفيهاً أو ضعيفاً . فقال وما السفيه ؟ قال : الذي يشتري الدرهم باضعافه . قال : وما الضعيف ؟ قال الأبله . »

وروى في الكافي والتهذيب عن عيسى بن زيد عن أبي عبدالله عليه السلام (٦) قال :

(١) الوسائل الباب ٤٥ من الوصايا

(٢) و (٤) و (٦) الوسائل الباب ٤٤ من الوصايا

(٣) الوسائل الباب ٤٤ من الوصايا . ولم تنقل الرواية عن الفقيه نعم وردت

في التهذيب أيضاً ج ٩ ص ١٨٤ . (٥) سورة الاحقاف الآية ١٥

١٨٤ - (علاج الاختلاف بين روايات تحديد البلوغ بالسن) ج ١٣

« قال امير المؤمنين عليه السلام : ينغر الصبي لسبع سنين ويؤمر بالصلاة لتسع ويفرق بينهم في المضاجع لعشر ويحتلم لأربع عشرة وينتهي طوله لاحدى وعشرين وينتهي عقله لثمان وعشرين إلا التجارب » .

وروى في التهذيب في الموثق عن عمار بن موسى الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « سألت عن الغلام متى تجب عليه الصلاة ؟ فقال : إذا أتى عليه ثلاث عشرة سنة فاذا احتلم قبل ذلك فقد وجبت عليه الصلاة وجرى عليه القلم ، والجارية مثل ذلك إذا أتت لها ثلاث عشرة أو حاضت قبل ذلك فقد وجبت عليها الصلاة وجرى عليها القلم » .

أقول : لا يخفى ما بين هذه الأخبار من التدافع في تعيين البلوغ بالسن بالنسبة الى الغلام .

وقد وردت أيضاً أخبار في باب الوصايا والعق دالة على صحة وصية ابن عشر سنين وعتقه وصدقته مع رشده وتمييزه (٢) .

وجعلها صاحب المفاتيح دالة على البلوغ بالنسبة الى هذه الاشياء وجعل البلوغ مراتب باعتبار التكليفات .

والظاهر بعده فانه ليس في شئ منها ما يشير الى حصول البلوغ بذلك فضلاً عن التصريح به ولا صرح بذلك أحد من أصحابنا ، والظاهر منها إنما هو إرادة بيان رفع الحجر عنه في امور خاصة متى كان مميزاً وان لم يكن بالغاً .

وأكثر الأخبار التي ذكرناها دال على البلوغ بكمال ثلاث عشرة والدخول في الرابعة عشرة ، وهي دالة على ما ذهب اليه ابن الجنيدي .

ويمكن ان يحمل الاختلاف في هذه الأخبار على اختلاف الناس في الفهم والذكاء وقوة العقل وقوة البدن ، ولذا ردد في رواية الثمالي « في ثلاث عشرة أو أربع عشرة » .

(١) الوسائل الباب ٤ من مقدمة العبادات

(٢) الوسائل الباب ١٥ من الوقوف والباب ٤٤ من الوصايا والباب ٥٦ من العقق

ج ١٣ (المشهور عدم صحة صوم المسافر الذى يلزمه التقصير) - ١٨٥ -

وفى صحيحة معاوية بن وهب وخمس عشرة واربع عشرة ، ولذا تراها أيضاً اختلفت فى الاحتلام ، فظاهر موثقة عبد الله بن سنان ان الاحتلام فى ست عشرة وسبع عشرة ونحوهما ، وظاهر رواية عيسى بن زيد انه يحتمل لأربع عشرة ، وظاهر موثقة عمار انه يحتمل قبل ثلاث عشرة ، إلا انه لا يبعد أن يكون هذا من قبيل ما يقع فى رواياته من التهاففات والغرائب كما يفهم منها أيضاً من أن بلوغ الجارية اذا أتى لها ثلاث عشرة سنة مع استفاضة الاخبار واتفاق العلماء على انها تبلغ بتسع سنين أو عشر .

ولا يبعد عندى فى الجمع بين الاخبار المذكورة حمل ما دل على البلوغ بخمس عشرة على الحدود والمعاملات كما هو مقتضى سياق رواية حران وحمل ما دل على ما دون ذلك على العبادات ، ويحتمل خروج بعضها مخرج التقية إلا انه لا يحضرنى الآن مذهب العامة (١) فى هذه المسألة . وكيف كان فالمسألة لا تخلو من شوب الاشكال . ثم انه لا يخفى ان ظاهر عبارات الأصحاب وظاهر الاخبار أيضاً ان بلوغ الخمس عشرة موجب للبلوغ أعم من أن يكون بالدخول فيها أو بتمامها ، إلا ان شيخنا الشهيد الثانى فى المسالك قال : ويعتبر اكمال السنة الخامسة عشرة والتاسعة فى الاثنى فلا يكفى الطعن فيها عملاً بالاستصحاب وفتوى الأصحاب ، ولأن الداخل فى السنة الاخيرة لا يسمى ابن خمس عشرة سنة لغة ولا عرفاً . والاكتفاء بالطعن فيها وجه للشافعية (٢) انتهى .

الخامسة - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) عدم صحة الصوم الواجب من المسافر الذى يلزمه التقصير إلا فى ما يأتى استثناءؤه ، وحكى المحقق فى المعتمد والعلامة فى المختلف عن الشيخ المفيد قولاً بجواز صوم ما عدا شهر رمضان

(١) فى المحلى ج ص ٨٨ و ٩٠ والمغنى ج ٤ ص ٩٠ ، تحديد البلوغ فى الذكر والاثنى بالخمس عشرة سنة الى التسع عشرة باختلاف الاقوال .

(٢) لم اقف عليه فى ما حضرنى من كتبهم وفى المحلى ج ١ ص ٩٠ والمهذب ج ١ ص ٣٣٠ والفقهاء على المذاهب ج ٢ ص ٣٥٢ انه باكمال خمس عشرة سنة عند اشافعى والشافعية .

١٨٦ - (المشهور عدم صحة صوم المسافر الذي يلزمه التقصير) ج ١٣

من الواجبات في السفر ، والظاهر انه في غير المقنعة فان مذهبه فيها مطابق للقول المشهور . ونقل عن علي بن بابويه انه جوز صوم جزاء الصيد في السفر .
ويدل على القول المشهور وهو المعتمد المنصور الاختيار المستفيضة كصححة صفوان بن يحيى عن أبي الحسن (١) « انه سئل عن الرجل يسافر في شهر رمضان فيصوم ؟ فقال : ليس من البر الصيام في السفر ، والمعبرة بعموم الجواب لا بخصوص السؤال .

وصححة عمار بن مروان عن أبي عبدالله (٢) قال : « سمعته يقول من سافر قصر وأفطر إلا أن يكون رجلاً سفره الى صيد أو في محصية الله أو رسولا لمن يعصى الله عز وجل أو في طلب شجناء أو سعاية أو ضرر على قوم مسلمين » .
ورواية أبان بن تغلب عن أبي جعفر (٣) قال : « قال رسول الله ﷺ خيار امتي الذين اذا سافروا افطروا وقصروا واذا أحسنوا استبشروا واذا أساءوا استغفروا » .

وموثقة محمد بن مسلم عن أبي عبدالله (٤) « انه قال في من ظاهر في شعبان فلم يجد ما يعتق : ينتظر حتى يصوم رمضان ثم يصوم شهرين متتابعين ، وان ظاهر وهو مسافر أفطر حتى يقدم » .

وموثقة زرارة عن أبي عبدالله (٥) قال : « سألته عن الظهار من الحررة

(١) التهذيب ج ٤ ص ٢١٧ و ٢١٨ وفي الوسائل الباب ١ من يصح منه الصوم

(٢) الوسائل الباب ٨ من صلاة المسافر

(٣) الوسائل الباب ١ من يصح منه الصوم

(٤) الوسائل الباب ٤ من بقية الصوم الواجب

(٥) لم أقف على رواية لزارة بهذا المضمون وانما الوارد بهذا المضمون ثلاث

روايات لمحمد بن مسلم : أحداها - رواها في الفروع ج ٢ ص ١١٧ عن محمد بن مسلم عن أحدهما (ع) ورواها في التهذيب ج ٨ ص ١٧ عن الكليني وهي تشتمل على عدة أسئلة وفيها السؤال عن الظهار على الحررة والامة ثم عن الظهار في شعبان ولم يجد ما يعتق ثم =

ج ١٣ (المشهور عدم صحة صوم المسافر الذي يلزمه التقصير) - ١٨٧ -

والامة ؟ قال نعم وان ظاهر وهو مسافر أفطر حتى يقدم وان صام فاصاب مالا يملك فليقض الذي ابتدأ فيه .

وموثقته الاخرى (١) قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام ان امي كانت جعلت عليها نذراً ان رد الله عليها بعض ولدها من شيء كانت تخاف عليه أن تصوم ذلك اليوم الذي يقدم فيه ما بقيت ، فخرجت معنا مسافرة الى مكة فاشكل علينا لمكان النذر أن تصوم أم تفطر ؟ فقال لا تصوم وضع الله عز وجل عنها حقه وتصوم هي ما جعلت على نفسها . قلت فما ترى اذا هي رجعت الى المنزل أتقصيه ؟ قال لا . قلت أفترك ذلك ؟ قال : لا لاني أخاف ان ترى في الذي نذرت فيه ما تكره .

والظاهر ان المراد من قوله عليه السلام وتصوم هي ما جعلت على نفسها ، يعني من صوم مستحب تعتاده ، ففيه اشارة الى جواز الصوم المستحب في السفر كما يأتي بيانه . وقوله : أفترك ذلك ، يعني تنقض أصل النذر وتترك صيامه بعد رجوعها الى المنزل .

وموثقة عمار (٢) قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يقول لله على أن أصوم شهراً او أكثر من ذلك أو أقل فعرض له امر لا بد له من أن يسافر أو يصوم وهو مسافر ؟ قال اذا سافر فليفطر لانه لا يحل له الصوم في السفر فريضة

= بيان حكم الظهار في السفر . ثانيها - رواها الشيخ في التهذيب ج ٨ ص ٣٢٢ عن محمد بن مسلم عن أحدهما د ع ، وهي تشتمل على حكم الظهار في شعبان لو لم يجد ما يعتق ثم حكم الظهار في السفر . ثالثها - رواها الشيخ في التهذيب ج ٤ ص ٢٣٢ عن محمد بن مسلم عن أبي عبدالله د ع ، وهي تشتمل على السؤال عن الظهار على الحرة والامة ثم الظهار في شعبان لو لم يجد ما يعتق ثم الظهار في السفر . وبذلك يظهر لك أن ما نسبته الى زائدة هو جزء من مدونة محمد بن مسلم المتقدمة بلحاظ كونه عن أبي عبدالله د ع ، راجع الوافي باب (كفارة الظهار ما هي ؟) والوسائل الباب ٩ من يصح منه الصوم والباب ٤ من بقية الصوم الواجب والباب ١١ من الظهار والباب ٤ وه من الكفارات .

(١) و(٢) الوسائل الباب ١٠ من يصح منه الصوم

- ١٨٨ - (المشهور عدم صحة صوم المسافر الذي يلزمه التقصير) ج ١٣

كان أو غيره والصوم في السفر معصية . .

ورواية علي بن أبي حمزة عن أبي إبراهيم عليه السلام (١) قال : « سألت عن رجل جعل على نفسه صوم شهر بالكوفة وشهر بالمدينة وشهر بمكة من بلاء ابتلى به فقصي له أنه صام بالكوفة شهراً ودخل المدينة فصام بها ثمانية عشر يوماً ولم يقيم عليه الجمان ؟ فقال : يصوم ما بقي عليه إذا انتهى إلى بلده . .

ورواية عقبة بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) : « في رجل مرض في شهر رمضان فلما برى أراد الحج كيف يصنع بقضاء الصوم ؟ قال : إذا رجع فليقضه . .

ورواية سماعة (٣) قال : « سألت عن الصيام في السفر فقال : لا صيام في السفر قد صام أناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسيام المعصاة فلا صيام في السفر إلا الثلاثة الأيام التي قال الله عز وجل في الحج (٤) . .

ورواية محمد بن حكيم (٥) قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لو أن رجلاً مات صائماً في السفر ما صليت عليه . .

وصحيحة زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام (٦) قال : « لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم في السفر في شهر رمضان ولا غيره وكان يوم بدر في شهر رمضان وكان الفتح في شهر رمضان . .

ورواية عبد الكريم بن عمرو (٧) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام اني جعلت على نفسي أن أصوم حتى يقوم القائم عليه السلام ؟ فقال : صم ولا تهمل في السفر ولا العيدين

(١) الوسائل الباب ١٠ من يصح منه الصوم

(٢) الوسائل الباب ٨ من يصح منه الصوم

(٣) و (٦١) الوسائل الباب ١٦ من يصح منه الصوم

(٤) وهو قوله تعالى في سورة البقرة الآية ١٩٣ : « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج

(٥) الوسائل الباب ١ من يصح منه الصوم .

(٧) الوسائل الباب ١١ من بقیة الصوم الواجب ، والراوى كرام ویروى عنه ابن

ابن عمير

ج ١٣ (المشهور عدم صحة صوم المسافر الذي يلزمه التقصير) - ١٨٩ -

ولا أيام التشريق ولا اليوم الذي تشك فيه من شهر رمضان .
أقول : لعل النهى عن صوم اليوم الذي يشك فيه بنية النذر محمول على الكراهة بل الأفضل صومه من شعبان ليكون مجزئاً عن شهر رمضان متى ظهر كونه منه بخلاف ما اذا صامه بنية النذر فانه يحتاج الى قضائه لو ظهر كونه من شهر رمضان .
ورواية القاسم بن ابى القاسم الصيقل (١) قال : « كتبت اليه يا سيدى رجل نذر أن يصوم يوماً من الجمعة دائماً ما بقى فوافق ذلك اليوم عيد فطر او اضحى او أيام التشريق أو سفر أو مرض هل عليه صوم ذلك اليوم أو قضاؤه أو كيف يصنع يا سيدى ؟ فكتبت اليه : قد وضع الله عنك الصيام في هذه الايام كلها وتصوم يوماً بدل يوم ان شاء الله تعالى .

وفي معناها صحيحة على بن مزيار (٢) قال : « كتب ببندار مولى ادریس : يا سيدى نذرت أن أصوم كل يوم سبت فان أنا لم أصمه ما يلزمى من الكفارة ؟ فكتبت عليه : قرأته : لا تتركه إلا من علة وليس عليك صومه في سفر ولا مرض إلا أن تكون نويت ذلك ... الحديث .

وصحيحة على بن جعفر عن اخيه عليه السلام (٣) قال : « سألته عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان وهو مسافر يقضى إذا اقام في المسكن ؟ قال : لا حتى يجمع على مقام عشرة أيام ، الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة .

ولما قيدنا في صدر المسألة عدم جواز الصوم بالمسافر الذي يلزمه التقصير لأن من ايس كذلك لحكمه حكم المقيم مثل كثير السفر والعاصى بسفره ومن نوى اقامة عشرة ايام في غير بلده أو مر بمنزل قد استوطنه أو مضى عليه ثلاثون يوماً متردداً ، فانه لا ريب في صحة الصوم من هؤلاء جميعاً كما يجب عليهم إتمام الصلاة ولا خلاف فيه نصاً وفتوى .

(١) و(٢) الوسائل الباب ١٠ من يصح منه الصوم

(٣) الوسائل الباب ٨ من يصح منه الصوم

١٩٠ - (ما يستثنى من المنع من الصوم في السفر) ج ١٣

وفي صحيحة معاوية بن وهب عن الصادق عليه السلام (١) «هما - يعني التقصير والافطار - واحد : اذا قصرت أفطرت واذا أفطرت قصرت ، والكلام في ذلك قد تقدم مفصلاً في كتاب الصلاة .

وقد استثنى الأصحاب من المنع من صوم الواجب في السفر مواضع : أحدها - صوم ثلاثة أيام بدل الهدى لإطلاق قوله عز وجل : « فمن لم يجد صيام ثلاثة أيام في الحج ، (٢) .

وخصوص صحيحة رفاعة بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام الواردة في صوم هذه الأيام (٣) حيث قال فيها : « يصوم وهو مسافر ؟ قال نعم أليس هو يوم عرفة مسافراً أنا أهل بيت نقول ذلك لقول الله عز وجل : فصيام ثلاثة أيام في الحج ، (٤) . وموثقة الحسن بن الجهم (٥) قال : « سألت عن رجل فاته صوم الثلاثة الايام في الحج قال : من فاته صيام ثلاثة أيام في الحج ما لم يكن عمداً تاركاً فانه يصوم ؛ مكة ما لم يخرج منها فان أبي جماله أن يقيم عليه فليصم في الطريق . » الى غير ذلك من الروايات الآتية ان شاء الله في محلها من كتاب الحج .

ونقل عن ابن أبي عقيل المنع من ذلك في السفر .
وثانيها - صوم ثمانية عشر يوماً لمن أفاض من عرفات قبل الغروب عامداً وعجز عن الفداء وهو بدنة :

لما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن ضريس عن أبي جعفر (عليه السلام) (٦) قال : « سألت عن رجل أفاض من عرفات قبل أن تغيب الشمس ؟ قال : عليه بدنة

(١) الوسائل الباب ١٥ من صلاة المسافرين والباب ٤ من يصح منه الصوم

(٢) و(٤) - سورة البقرة الآية ١٩٣

(٣) الوسائل الباب ٤ من ابواب الذبح من كتاب الحج

(٥) الوسائل الباب ١١ من يصح منه الصوم

(٦) الوسائل الباب ٢٣ من احرام الحج والوقوف بعرفة

ج ١٣ (ما يستثنى من المنع من الصوم في السفر) — ١٩١ —

ينحرفها يوم النحر فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً بمكة أو في الطريق أو في اهله ،
وثالثها - من نذر يوماً معيناً وشرط في نذره أن يصوم سفرأ وحضرأ ، وقد
ذهب الشيخان واتباعهما الى انه يصوم كذلك .

واستدل على ذلك بصحيفة على بن مهزيار المتقدمة (١) وقوله فيها : « وليس
عليك صومه في سفر ولا مرض إلا أن تكون نويت ذلك » .

ويشكل ذلك بما دلت عليه من صحة صوم النذر في المرض إذا نوى ذلك مع
انه لا قائل به والآخر المتقدمة في عدم جواز صوم المريض صريحة في رده .
والظاهر انه من أجل ذلك توقف المحقق في المعتبر فقال : ولمكان ضعف هذه
الرواية جعلناه قولاً مشهوراً .

واعترضه السيد السند في المدارك والفاضل الخراساني في الذخيرة وغيرهما
بان الرواية صحيحة والاضمار الذي فيها غير ضائر وكذا جهالة الكاتب ، قال في
الذخيرة بعد ذكر ذلك : وما أدري لأي سبب ضعفها المحقق ؟

أقول : لا يخفى ان هذا الاصطلاح الذي نوعوا عليه الاخبار إنما وقع بعد عصر
المحقق في زمن العلامة (رضوان الله عليه) أو شيخه أحمد بن طاووس وان كان قد
تحدثوا به في زمانه كما يشير اليه كلامه في المعتبر إلا ان مراد المحقق كثيراً - كما يفهم
من عباراته من وصف الضعيف السند بانه حسن والصحيح السند بانه ضعيف -
إنما هو باعتبار المتن جرياً على الاصطلاح القديم كما لا يخفى على من تأمل كلامه ،
وقد أشرنا في مواضع من ما تقدم الى ذلك ، وهذه الرواية لما دلت على جواز صوم
النذر في السفر اذا نوى ذلك في نذره - مع استفاضة الاخبار بالنهي عنه في السفر مطلقاً
كما سيأتي ان شاء الله تعالى ، ودلت على جواز صوم المريض كذلك مع الاتفاق نصاً
وفتوى على عدم جوازه - صار ذلك سبباً في ضعفها وردّها والتوقف فيها ، إلا ان
الحكم اتفاقى عندهم ولا يخالف فيه ظاهراً إلا ما يظهر من كلام المحقق (قدس سره) .

ونقل العلامة في المختلف عن علي بن بابويه في رسالته وابنه في مقنعه انهما استثنيا الصوم في كفارة صيد المحرم وصوم كفارة الاحلال من الاحرام ، قال وهو اشارة الى بدل الهدى قال وان كان به اذى من رأسه (١) وصوم الاعتكاف . ثم نقل عنهما في مسألة الخلاف في صوم التطوع في السفر انهما قالوا : لا يصوم في السفر تطوعاً ولا فرضاً واستثنى من التطوع صوم ثلاثة أيام للحاجة في مسجد النبي ﷺ وصوم الاعتكاف في المساجد الأربعة .

وأنت خير بان ما نقله عن ابني بابويه هنا فهو مأخوذ من كتاب الفقه الرضوي حيث قال (عليه السلام) (٢) ولا يصوم في السفر شيئاً من صوم الفرض ولا السنة ولا تطوع إلا الصوم الذي ذكرناه في أول الباب من صوم كفارة صيد الحرم وصوم كفارة الاحلال في الاحرام ان كان به اذى من رأسه وصوم ثلاثة أيام لطلب الحاجة عند قبر النبي ﷺ وهو يوم الاربعاء والخميس والجمعة وصوم الاعتكاف في المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ ومسجد الكوفة ومسجد المدائن . انتهى . ومنه يعلم ان مستند الحكم المذكور عندهما إنما هو الكتاب المشار اليه وان من توهم عدم المستند لهما فهو ليس في محله .

ونقل عن السيد المرتضى (رضي الله عنه) انه استثنى من الصوم الواجب الممنوع في السفر مطلق الصوم المنذور اذا علق بوقت معين فانفق في السفر . ويدل عليه ما رواه الشيخ عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن (عليه السلام) (٣) قال : سألته عن الرجل يجعل لله عليه صوم يوم مسمى ؟ قال : يصومه أبداً في السفر والحضر .

والرواية مع ضعفها معارضة بما هو أصح وأصرح منها من ما دل على عدم الجواز في السفر عموماً وخصوصاً كما تقدم ، ومن الثاني موثقة زرارة المتقدمة

(١) سورة البقرة الآية ١٩٣ : فمن كان منكم مريضاً أو به اذى من رأسه

(٢) ص ٢٦ (٣) الوسائل الباب ١٠ من يصح منه الصوم

ج ١٣ (لو صادف اليوم المنذور صومه احد العيدين أو أيام التشريق) - ١٩٣ -

ورواية الصيقل وصحيحة على بن مهزيار المتقدّمات (١) والشيخ حمل هذه الرواية على من نذر يوماً وشرط على نفسه أن يصومه في السفر والحضر واستدل على ذلك بصحيحة على بن مهزيار المتقدمة (٢) .

وبالجملة فالمسألة لا تخلو من شوب الاشكال والأحوط أن لا يتعرض لايقاع النذر على هذا الوجه .

السادسة - لو نذر يوماً معيناً فانفق أحد العيدين أو أيام التشريق في منى لم يصح صومه .

وهل يجب عليه قضاؤه أم لا ؟ قولان أولها للشيخ في النهاية وموضع من المبسوط وابن حمزة ونقل عن الصدوق أيضاً ، والثاني للشيخ أيضاً في موضع آخر من المبسوط واختاره ابن البراج وأبو الصلاح وابن ادریس والمحقق في الشرائع والعلامة في المختلف ، وظاهر الشهيد في الدروس التوقف في ذلك حيث قال بعد ذكر تحريم صوم هذه الأيام : ولو وافقت نذره لم يصمها وفي صيام بدلها قولان أحوطهما الوجوب .

ويدل على وجوب القضاء ما تقدم في سابق هذه المسألة من رواية الصيقل (٣) وصحيحة على بن مهزيار (٤) قال : « كتبت إليه يا سيدي رجل نذر أن يصوم يوماً من الجمعة دائماً ما بقي فوافق ذلك اليوم يوم عيد فطر أو أضحى أو أيام التشريق أو سفراً أو مرضاً هل عليه صوم ذلك اليوم أو قضاؤه أو كيف يصنع يا سيدي ؟ فكتب (عليه السلام) إليه : قد وضع الله الصيام في هذه الايام كلها ويصوم يوماً بدل يوم إن شاء الله تعالى ، .

وهذه الرواية قد رواها السيد السند في المدارك بطريق صحيح عن محمد بن يعقوب وزاد فيها بعد قوله « أو أضحى » ، « أو يوم جمعة » ، ثم طعن فيها باشتغالها على

(١) و(٢) و(٣) ص ١٨٧ و ١٨٩

(٤) الوسائل الباب ١٠ من كتاب النذر والعهد . والمكتوب إليه هو أبو الحسن (ع)

— ١٩٤ — (لو صادف اليوم المنذور صومه أحد العيدين أو أيام التشريق) ج ١٣

ما أجمع الأصحاب على خلافه من مساواة يوم الجمعة ليومى العيدين في تحريم الصوم . وهذه الزيادة إنما هي في رواية التهذيب (١) لا في رواية الكافي (٢) مع أن الشيخ في التهذيب (٣) أيضاً قد روى هذا المتن بعينه عن القاسم بن أبي القاسم الصيقل عنه (عليه السلام) بغير هذه الزيادة كما قدمناه (٤) والظاهر أن هذه الزيادة إنما هي سهو من قلم الشيخ أو النساخ . وأما الرواية الأولى فردها بضعف السند من حيث جهالة الكاتب والمكتوب إليه . ثم نقل عن نفر المحققين بأنه أجاب عن الروايتين بالحل على الاستحباب لأن القضاء لو كان واجباً لم يعلقه بالمشيئة بلفظ « أن » ، لأن « أن » تختص بالمحتمل لا بالمتحقق . ثم رده بأنه ضعيف إذ من المعلوم أن هذا التعليق للتبرك لا للشك مع أن المندوب مساو للواجب في مشيئة الله تعالى . ثم قال : والمسألة محل تردد ولا ريب أن القضاء أولى وأحوط .

والعلامة في المختلف بعد أن اختار عدم وجوب القضاء كما قدمنا نقله عنه - قال : لنا - أنه نذر صوم زمان لا يتمعد صومه فلا يتمعد نذره كما لو نذر صوم الليل ولم يعلم به . ولأن صوم العيد حرام فلا يقع قرينة فلا يصح نذره ووجوب القضاء تابع للاداء . ثم نقل عن الشيخ أنه احتج على وجوب القضاء برواية القاسم ابن أبي القاسم الصيقل ثم ساق الرواية . واستدل له أيضاً بأنه نذر صوماً على وجه الطاعة ظاهراً ولم يسلم له الزمان فكان عليه القضاء لانعقاد نذره كالمسافر . ثم أجاب عن الرواية بأنه لا يحضرنى الآن حال روايتها ومع ذلك فهي مرسلّة ولا تدل على المطلوب لإحتمال أن يكون الأمر بالقضاء متوجهاً إلى المريض والمسافر أو يكون للاستحباب ولا نزاع فيه . ثم قال : ونمنع كون النذر منعقداً لأنه تناول ما لا يصح صومه وكان كما لو نذر الليل جاهلاً به ، والفرق بينه وبين المسافر ظاهر لأن العيد زمان لا يقع فيه الصوم البتة وزمان السفر يصح فيه الصوم منه مع التقينيد

(٢) ج ٢ ص ٣٧٣

(٤) ص ١٨٩

(١) ج ٨ ص ٣٠٥

(٣) ج ٤ ص ٢٣٤

ج ١٣ (لو صادف اليوم المنذور صومه أحد العيدين أو أيام التشريق) — ١٩٥ —

بالسفر ومن غيره من المقيمين فلماذا وجب قضاؤه لأن افطاره ليس باعتبار عدم قبول الزمان ايقاع الصوم فيه بل للارفاق بالمسافر . انتهى .
أقول : لا يخفى ما في هذه التعليقات الغريبة سيما في مقابلة الاخبار خصوصاً مع صحة السند في بعضها .

وقال في المنتهى : لو نذر صوم يوم بعينه فظهر انه العيد أفطر إجماعاً ، وهل يجب عليه قضاؤه أم لا ؟ فيه تردد أقرب به عدم الوجوب ، لأننا - انه زمان لا يصح صومه فلا يتعلق النذر به ولا أثر للجهالة لأنه لا يخرج بذلك عن كونه عيداً ، وإذا لم يجب الاداء سقط القضاء : اما اولاً - فلأنه إنما يجب بامر جديد ولم يوجد . واما ثانياً - فلأنه يتبع وجوب الاداء والمتبوع منتفياً فيكون منتفياً ، انتهى .

والجواب الحق ان أصل النذر لم يتعلق بالعيد وان اتفق كونه كذلك وانما والمبطل إنما هو الاول فان الاحكام الشرعية إنما تنبئ على الظاهر لا الواقع ، فقوله - انه لا أثر للجهالة لأنه لا يخرج بذلك عن كونه عيداً - ممنوع أشد المنع لما ذكرناه . وغاية ما يلزم من ذلك عدم جواز الصوم بعد اتفاق كونه يوم عيد وهو لا نزاع فيه اذ الكلام إنما هو في وجوب القضاء . وقوله - فلأنه إنما يجب بامر جديد - صحيح والامر موجود في الروايتين المتقدمتين . واما قوله - انه يتبع وجوب الاداء - فهو مناف لما ذكره أولاً من قوله انه لا يجب إلا بامر جديد . وهو من مثله (قدس سره) بعيد فان القول بتوقف القضاء على أمر جديد ولا تعلق له بالاداء مقابل للقول بكون القضاء تابعاً للاداء بمعنى انه متى انتفى الاطاعة انتفى القضاء . اللهم إلا أن يكون مراده هنا سقوط القضاء على كلا القولين .

قال شيخنا الشهيد الثاني في كتاب النذر من المسالك بعد أن أورد صحيحة على بن مهزيار حجة للشيخ ومن تبعه واستدل لهم ايضاً بان اليوم المعين من الاسبوع كيوم الاثنين مثلاً قد يتفق فيه العيد وقد لا يتفق فيتناولوه النذر ... الى أن قال : واجيب عن الرواية بحملها على الاستحباب لأنه لو كان واجباً لم يعلقه بالمشيئة

- ١٩٦ - (لو صادف اليوم ! لنذور صومه أحد العيدين أو أيام التشريق) ج ١٣

بلاظ ، ان ، لان ، ان ، مختص بالمحتمل لا بالمتحقق . ثم قال : وفيه نظر لأن من جملة المسؤول عنه ما يجب قضاؤه قطعاً وهو أيام السفر والمرض والمشقة كثيراً ما تقع في كلامهم (صلوات الله عليهم) للتبرك . وهو اللائق بمقام الجواب عن الحكم الشرعي . انتهى . وهو مؤيد لما ذكرناه وظاهر في ما اخترناه .

وكيف كان فإنه مع وجود الروایتين المذكورتين وصراحتها في وجوب القضاء سيما مع صحة أحدهما وعدم وجود المعارض فلا مجال للخروج عن ما دلنا عليه نعم يبقى الاشكال في انهما قد دلتا على وجوب القضاء مع اتفاق السفر في ذلك اليوم .

ومثلها في ذلك ما رواه في السكافي عن ابن جندب (١) قال : سأل عباد بن ميمون وأنا حاضر عن رجل جعل على نفسه نذر صوم وأراد الخروج في الحج فقال ابن جندب سمعت من رواه عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأل عن رجل جعل على نفسه صوم يوم يصومه لحضرته نية في زيارة أبي عبد الله عليه السلام قال : يخرج ولا يصوم في الطريق فإذا رجع قضى ذلك .

وروى هذه الرواية في التهذيب عن ابن جندب (٢) قال : سأل أبا عبد الله عليه السلام ميمون وأنا حاضر ... الى آخره .

وظاهر كلام العلامة في المختلف أنه لا نزاع في وجوب القضاء هنا ، وبه صرح شيخنا الشهيد الثاني في المسالك في كتاب النذر كما سمعته من عبارته المتقدمة ، ومثله سبطه السيد السند في شرح النافع حيث صرح في شرح قول المصنف (قدس سره) - لو نذر يوماً معيناً فاتفق السفر أفطر وقضاه وكذا لو مرض أو حاضت المرأة أو نفست - بما صورته بعد كلام في المقام : وأما وجوب القضاء فقطوع به في كلام الأصحاب ولم تقف على مستند سوى ما رواه الكليني ... ثم ذكر رواية على ابن مزيار (٣) بطريق فيه محمد بن جعفر الرزاز ثم طعن فيها به حيث أنه غير

(١) و (٢) الوسائل الباب ١٠ من يصح منه الصوم . ارجع الى لاستدراكات (٣) ص ١٩٤

موثق وطعن في متنها بما تقدم عنه في كتاب الصوم .
وبالجملة فإن الظاهر هو العمل بالروايتين المتقدمتين في وجوب القضاء في المواضع التي اشتملتا عليها من كون ذلك العيدين أو السفر أو المرض ، والأصحاب إنما اختلفوا في ما لو اتفق في العيدين وظاهرهم الاتفاق على وجوب القضاء في السفر والمرض وهو في المرض من ما لا اشكال فيه حيث لم يرد لها معارض في ذلك وإنما الاشكال في السفر لما تقدم في موثقة زرارة الثانية من ما هو صريح في عدم وجوب القضاء .
ومثلها أيضاً ما رواه النكفي والشيخ عن هارون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله عن آبائه (عليهم السلام) (١) ، في الرجل يجعل على نفسه أياماً معدودة مسافة في كل شهر ثم يسافر فتمر به الشهور : انه لا يصوم في السفر ولا يقضيها إذا شهد .

ولعل الترجيح للروايتين المتقدمتين لاعتضادهما بعمل الأصحاب مع امكان التأويل في هذين الخبرين .

السابعة - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في صيام التطوع في السفر فقال الشيخ المفيد (قدس الله روحه) لا يجوز ذلك إلا ثلاثة أيام للحاجة عند قبر النبي ﷺ أو في مشهد من مشاهد الأئمة (عليهم السلام) قال (٢) وقد روى حديث في جواز التطوع في السفر بالصيام (٣) وجاءت أخبار بكرامة ذلك وأنه ليس من البر الصيام في السفر (٤) وهي أكثر وعليها العمل عند فقهاء العصاة ، فمن أخذ بالحديث لم يأثم إذا أخذ به من جهة الاتباع ومن عمل على أكثر الروايات واعتمد على المشهور منها في اجتناب الصوم في السفر على وجه سوى ما عددناه كان أولى بالحق .

(١) الوسائل الباب ١٠ من يصح منه الصوم .

(٢) و (٤) الوسائل الباب ١٢ من يصح منه الصوم

(٣) سيأتي ص ١٩٩

وقال الشيخ : يكره صيام النوافل في السفر على كل حال وقد وردت رواية في جواز ذلك (١) فمن عمل بها لم يكن مأثوماً إلا أن الاحوط ما قدمناه .

وقال السيد المرتضى (رضي الله عنه) في الجمل : قد اختلفت الرواية في كراهة صوم التطوع في السفر وجوازه . ولم يتعرض فيه لفتوى .

وقال ابن بابويه : لا يصوم في السفر تطوعاً ولا فرضاً ، واستثنى من التطوع صوم ثلاثة أيام للحاجة في مسجد النبي ﷺ وصوم الإعتكاف في المساجد الأربعة وقال سلال : ولا يصوم المسافر تطوعاً ولا فرضاً إلا ثلاثة أيام بدل المتعة وصوم يوم النذر إذا علقه بوقت الحضر والسفر وصوم ثلاثة أيام للحاجة ، وقد روى جواز صوم التطوع في السفر (٢) .

وقال ابن حمزة : صيام النفل في السفر ضربان : مستحب وهو ثلاثة أيام للحاجة عند قبر النبي ﷺ وجائز وهو ما عدا ذلك ، وروى كراهة صوم النافلة في السفر (٣) والأول اثبت .

وهذه الأقوال كما ترى دائرة بين الجواز من غير كراهة وهو قول ابن حمزة وبين الجواز على الكراهة وهو المشهور وبين التحريم إلا ما استثنى وهو قول الصدوقين .

والى القول بالتحريم يميل كلام السيد السند في المدارك حيث قال بعد نقل جملة من الأقوال في المسألة ما لفظه : والأصح المنع من التطوع مطلقاً إلا ثلاثة أيام للحاجة عند قبر النبي ﷺ ... ثم أورد جملة من الأخبار الصحاح المتقدمة الدالة على ذلك باطلاقها مثل صحيحة صفوان بن يحيى وصحيحة عمار بن مروان وصحيحة زرارة (٤) وصحيحة أحمد بن محمد (٥) قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصيام

(١) و (٢) ستأتي ص ١٩٩

(٣) و (٥) الوسائل الباب ٩٢ من يصح منه الصوم .

(٤) ص ١٨٦ ١٨٨

بمكة والمدينة ونحن في سفر ؟ فقال فريضة ؟ فقلت لا ولكنه تطوع كما يتطوع بالصلاة . فقال تقول اليوم وغدا ؟ قلت نعم . فقال : لا تصم ، ثم قال : قال الشيخ (قدس سره) في التهذيب بعد أن أورد هذه الروايات : ولو خلعنا وظاهر هذه الاخبار لقلنا ان صوم التطوع في السفر محذور كما ان صوم الفريضة محذور غير انه قد ورد فيه من الرخصة ما نقلنا عن الحظر الى الكراهة . ثم أورد في ذلك روايتين أحدهما بطريق فيه عدة من الضعفاء والمجاهيل عن اسماعيل بن سهل عن رجل عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « خرج أبو عبدالله عليه السلام من المدينة في أيام بقیين من شعبان وكان يصوم ثم دخل عليه شهر رمضان وهو في السفر فافطر فقبل له أتصوم شعبان وتفطر شهر رمضان ؟ فقال نعم شعبان الي ان شئت صمته وان شئت لا وشهر رمضان عزم من الله عز وجل على الافطار ، والثانية رواها بطريق ضعيف جداً عن الحسن بن بسام الجمال عن رجل (٢) قال : « كنت مع أبي عبدالله عليه السلام في ما بين مكة والمدينة في شعبان وهو صائم ثم رأينا هلال شهر رمضان فافطر فقلت له جعلت فداك أمس كان من شعبان وأنت صائم واليوم من شهر رمضان وأنت مفطر ؟ فقال ان ذلك تطوع ولنا أن نفعل ما شئنا وهذا فرض وليس لنا أن نفعل إلا ما أمرنا ، ثم قال : ولا يخفى ان الخروج عن مقتضى الاخبار الصحيحة المستفيضة بهاتين الروايتين الضعيفتين غير جيد .

أقول : لا يخفى ان كلامه هذا إنما يتجه بناء على ثبوت هذا الاصطلاح المحدث وصحته واما من لا يرى العمل به كاصحابنا المتقدمين وجملة من المتأخرين فلا معنى له لأنهم يحكمون بصحة الاخبار كلاً والضعف عندهم ليس باعتبار الاسانيد وإنما هو باعتبار متون الاخبار ومضامينها متى خالفت السنة المستفيضة او القواعد المقررة أو القرآن أو نحو ذلك من الوجوه التي قرروها ، ولهذا ترى الشيخين وغيرهما من المتقدمين تفادوا من طرح هذه الاخبار بحمل تلك الاخبار على الكراهة وهو

- ٢٠٠ - (الاشكال في حمل اخبار المنع على الكراهة) ج ١٣

المشهور أيضاً بين المتأخرين ، على أن ما دل على الجواز ليس منحصراً في هذين الخبرين بل هو ظاهر موثقة زرارة المتقدمة (١) لقوله رحمه الله : « لا تصوم وضع الله عز وجل عنها حقه وتصوم هي ما جعلت على نفسها ، فانه منعه عن صوم النذر الذي هو حق الله عز وجل ورخص لها في صيام المستحب وهو ما جعلته على نفسها وروى الشيخ في الصحيح عن سليمان الجعفرى (٢) قال : « سمعت أبا الحسن رحمته الله يقول كان ابى رحمته الله يصوم يوم عرفة في اليوم الحار في الموقف ويأمر بظل مرتفع فيضرب له فيقتل من ما يبلغ منه من الحر » .

ومن الاخبار الصريحة في المنع من الصوم المستحب موثقة عمار المتقدمة (٣) لقوله رحمته الله فيها « اذا سافر فليفطر لانه لا يحل له الصوم في السفر فريضة كان أو غيره والصوم في السفر معصية ، ونحوها صحيحة زرارة المتقدمة (٤) .

ونقل الفضل بن الحسن الطبرسى في كتاب مجمع البيان (٥) قال روى العياشى باسناده عن محمد بن مسلم عن ابى عبدالله رحمته الله قال : لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم في السفر تطوعاً ولا فريضة .

بقى الكلام في أن الجمع بين هذه الاخبار بحمل اخبار التحريم على الكراهة كما ذكره مشكل بما قدمنا ذكره في غير موضع من أن حمل اللفظ الدال على التحريم على الكراهة واخراجه عن حقيقة مجاز لا يصار اليه إلا مع القرينة ووجود المعارض من الاخبار ليس قرينة على ذلك . وأيضاً فان الكراهة حكم شرعى لا يثبت إلا بالدليل الواضح واختلاف الاخبار ليس بدليل على ذلك . ولعل اخبار الجواز إنما خرجت مخرج التقية كما هو الغالب في اختلاف الاخبار ، فان ذلك هو المناسب للمذهب العامة (٦) حيث ان اخبار المنع معتقدة بعمل الطائفة قديماً وحديثاً مع

(١) د (٣) ص ١٨٧ (٢) الوسائل الباب ٢٣ من الصوم المنسوب

(٤) ص ١٨٨ (٥) الوسائل الباب ١٢ من يصح منه الصوم

(٦) لتجوزهم الصوم الواجب في السفر ، ارجع الى المفتى ج ٣ ص ١٤٩

ج ١٣ (الصوم للحاجة في السفر بالمدينة - صوم الضيف بغير إذن المضيف) - ٢٠١ -

صحتها وصراحتها وبعدها عن مذهب العامة ، وهو من ما يؤذن بكون ذلك مذهب أهل البيت (عليهم السلام) . وكيف كان فطريق الإحتياط واضح .

واما ما يدل على استثناء صوم ثلاثة أيام للحاجة بالمدينة فهو ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « ان كان لك مقام بالمدينة ثلاثة أيام صمت أول يوم الأربعاء ، وتصل ليلة الأربعاء عند أسطوانة أبي لينة وهي أسطوانة التوبة التي كان ربط نفسه إليها حتى نزل عذره من السماء وتقعدها يوم الأربعاء ، ثم تأتي ليلة الخميس التي تليها من ما يلي مقام النبي صلى الله عليه وآله ليلتك ويومك ، وتصوم يوم الخميس ، ثم تأتي الأسطوانة التي تلي مقام النبي صلى الله عليه وآله ومصلاته ليلة الجمعة فتصلي عندها ليلتك ويومك ، وتصوم يوم الجمعة ، وان استطعت ان لا تتكلم بشئ في هذه الايام إلا ما لا بد لك منه ولا تخرج من المسجد إلا للحاجة ولا تنام في ليل ولا نهار فافعل فان ذلك من ما يعد فيه الفضل ، ثم احمد الله في يوم الجمعة واثن عليه وصل على النبي صلى الله عليه وآله وسل حاجتك ، وليكن في ما تقول اللهم ما كانت لي اليك من حاجة شرعت أنا في طلبها وإلتماسها ولم أشرع سألتكمها أو لم أسألكم فإني أتوجه اليك بنبيك محمد نبي الرحمة صلى الله عليه وآله في قضاء حوائجي صغيرها وكبيرها ، فانك حري ان تقضى حاجتك ان شاء الله تعالى . »

الثامنة - قد ورد في الأخبار - وبه صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) المنع من صيام التطوع للزوجة إلا باذن زوجها والعبد إلا باذن سيده والولد إلا باذن والده والضيف إلا باذن مضيفه ، وهل ذلك على وجه التحريم في الجميع أو الكراهة في بعض والتحریم في بعض ؟ قولان وورد أيضاً كراهة الصوم لمن دعى الى طعام . وتفصيل ذلك يقع في مواضع خمسة : الأول - في حكم الضيف والمشهور هو الكراهة وهو مذهب العلامة في المنتهى وجملة من كتبه والمحقق في الشرائع ، وزاد فيها ان الأظهر انه لا ينعقد مع النهي . وذهب في المعتمد والنافع الى انه غير

(١) الوسائل الباب ١٢ من يصح منه الصوم والباب ١١ من المزار

صحيح ، والى ذلك ذهب العلامة في الارشاد .
ومن الاخبار الواردة في ذلك رواية الزهرى ورواية كتاب الفقه الرضوى
المتقدم نقلهما : في أول الكتاب (١) وقولها (عليهما السلام) فيهما : « واما صوم
الاذن فالمرأة لا تصوم تطوعاً إلا باذن زوجها والعبد لا يصوم تطوعاً إلا باذن
مولاه والضيف لا يصوم تطوعاً إلا باذن صاحب البيت ، فان رسول الله ﷺ
قال : من نزل على قوم فلا يصوم من تطوعاً إلا باذنهم ، .
وفي وصية النبي ﷺ لعلي عليه السلام المروية في آخر كتاب الفقيه (٢) « ولا
يصوم الضيف تطوعاً إلا باذن صاحبه ، .

ومنها - رواية هشلم بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « قال رسول الله
ﷺ من فقه الضيف أن لا يصوم تطوعاً إلا باذن صاحبه ، ومن طاعة المرأة
لزوجها أن لا تصوم تطوعاً إلا باذنه وأمره ، ومن صلاح العبد وطاعته . ونصحه
لمولاه أن لا يصوم تطوعاً إلا باذن مولاه وأمره ، ومن بر الولد بابويه أن لا يصوم
تطوعاً إلا باذن أبويه وأمرهما ، وإلا كان الضيف جاهلاً وكانت المرأة عاصية
وكان العبد فاسقاً عاصياً وكان الولد عاقاً ، .

ومنها - ما رواه في الكافي بسنده عن الفضيل بن يسار - ورواه في الفقيه عن
الفضيل بن يسار وطريقه اليه قوى - عن ابي جعفر عليه السلام (٤) قال : « قال رسول الله
ﷺ إذا دخل رجل بلدة فهو ضيف على من بها من أهل دينه حتى يرحل عنهم ،
ولا ينبغي للضيف أن يصوم إلا باذنهم لئلا يعملوا الشيء فيفسد عليهم ، ولا ينبغي
لهم أن يصوموا إلا باذن الضيف لئلا يحتشمهم فيشتبهوا بالطعام فيتركه لهم ، .
احتج من قال بالكراهة بان غاية ما تدل عليه رواية هشام هو ان الضيف

(١) ص ٦

(٢) و (٣) الوسائل الباب ١٠ من الصوم المحرم والمكروه

(٤) الوسائل الباب ٩ من الصوم المحرم والمكروه

متى صام كائن جاهلاً والجهل يتحقق بفعل المنكروه فلا يدل على التحريم . واما رواية الفضيل فغاية ما يدل عليه انه لا ينبغي له الصوم إلا باذنهم ولفظ « لا ينبغي » ظاهر في الكراهة .

ونقل في المفاخر عن المحقق في المعتبر انه استدل على التحريم برواية الزهري ثم رده بضعف الرواية ، قال : وهذه الرواية ضعيفة السند جداً فلا تنهض حجة في اثبات التحريم .

أقول : والحق ان رواية الزهري وكتاب الفقه الرضوي ظاهراً للدلالة في التحريم ، ولفظ « لا ينبغي » في رواية الفضيل وان كان ظاهراً في الكراهة بالنظر الى عرف الناس إلا ان هذا اللفظ في الاخبار من ما تكاثرت استعماله في التحريم على وجه لا يكاد يخيطن به العد ، وقد حققنا في غير موضع من زبرنا انه من الالفاظ المشتركة في الاخبار بين التحريم والكراهة بالمعنى العرفي وانه لا يحمل على أحدهما إلا مع القرينة . واما نسبة الضيف الى الجهل بصيامه بغير اذن فهو محتمل للامرين وبالجملة فالقول بالتحريم لا يخلو من ظهور وهو ظاهر المحدث الكاشاني في الوافي كما يفهم من عنوانه الباب ، حيث قال : « باب من لا يجوز له صيام التطوع » ثم نقل اخبار الضيف في جملة اخبار الباب إلا انه في المفاتيح صرح بالكراهة فعده في ما يكره من الصيام ، وهو منه غريب .

الثاني - في حكم الولد والمشهور الكراهة وبه صرح في المفاتيح ايضاً مع نقله اخبار الولد في الباب الذي عنوانه في الوافي بما عرفت ، وذهب المحقق في النافع الى عدم الصحة وهو مذهب العلامة في الارشاد واستقر به الشهيد في الدروس ، وهو المختار في المسألة لتصريح رواية هشام بمقرقه لو وقع بغير اذنها والعقوق محرم بلا خلاف ولا إشكال .

وجملة من متأخري المتأخرين إنما صاروا الى الكراهة مع اعترافهم بدلالة الرواية المذكورة على التحريم من جهة الطعن في سندها بناء على هذا الاصطلاح

مع انها مروية في السكافي (١) والفقيه (٢) وقد رواها في الفقيه عن نشيط بن صالح عن هشام بن الحكم ، قال في الذخيرة : وطريقه اليه في المشيخة غير مذكور وكأنه من كتابه فيكون صحيحاً . انتهى .

وصرح الخبر المذكور التوقف على إذن الوالدين فيجب العمل بما دل عليه لعدم المعارض في الين .

وهذا الخبر أيضاً رواه الصدوق في العلل (٣) عن ابيه عن احمد بن ادريس عن محمد بن احمد عن احمد بن هلال عن مروي بن عبيد عن نشيط بن صالح عن هشام كما تقدم ، وفيه : « ومن بر الولد ان لا يصوم تطوعاً ولا يحج تطوعاً ولا يصلي تطوعاً إلا باذن أبويه وأمرهما ... » ثم ساق الخبر الى أن قال : وكان الولد عاقاً قاطعاً للرحم ، إلا ان الصدوق قال بعد نقله : قال محمد بن علي مؤلف هذا الكتاب جاء هذا الخبر هكذا : « ولكن ليس للوالدين على الولد طاعة في ترك الحج تطوعاً كان أو فريضة ولا في ترك الصلاة ولا في ترك الصوم تطوعاً كان أو فريضة ولا في شيء من ترك الطاعات ، وظاهره حمل ذلك على الكراهة دون التحريم كما هو المشهور . »

الثالث - في حكم العبد والظاهر انه لا خلاف في توقف صحة صومه على إذن سيده كما نقله في المنتهى ، قال : « لأنه مملوك له لا يصح له التصرف في نفسه ولا يملك منافعه . » ثم قال : ولا فرق بين كون المولى حاضراً أو غائباً .

وقد تقدم ما يدل على ذلك في حديثي الزهري وكتاب الفقه الرضوي (٤) وكذا رواية هشام .

وروى الصدوق في الفقيه (٥) في وصية النبي ﷺ لعلي عليه السلام : « يا علي لا تصوم المرأة تطوعاً إلا باذن زوجها ولا يصوم العبد تطوعاً إلا باذن مولاه ولا يصوم الضيف تطوعاً إلا باذن صاحبه . »

(١) الفروع ج ١ ص ٢٠٤ (٢) ج ٢ ص ٩٩

(٣) و(٥) الوسائل الباب ٩٠ من الصوم المحرم والمكروه (٤) ص ٦

والمعجب من صاحب الوسائل انه عنوان الباب الذى أورد فيه هذه الأخبار بالكرهية فقال : (باب كراهة صوم العبد والولد تطوعاً بغير اذن السيد والوالدين) (١) مع ما عرفت من عدم الخلاف فى التحريم هنا ودلالة الاخبار عليه وهو من جملة غفلاته التى وقعت له فى هذا الكتاب .

الرابع - الزوجة والظاهر انه لا خلاف فى توقف صحة صومها على اذن الزوج كما نقله فى المعبر فقال انه موضع وفاق .

ويدل عليه الاخبار المتقدمة وما رواه فى الكافى فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام (٢) قال : « قال النبى صلى الله عليه وآله ليس للمرأة أن تصوم تطوعاً إلا باذن زوجها . »

ورواية القاسم بن عروة عن بعض أصحابه عن ابى عبدالله عليه السلام (٣) قال : قال « لا يصلح للمرأة أن تصوم تطوعاً إلا باذن زوجها . »

وعن محمد بن مسلم فى الصحيح عن ابى جعفر عليه السلام (٤) قال : « جاءت امرأة الى النبى صلى الله عليه وآله فقالت يا رسول الله صلى الله عليه وآله ما حق الزوج على المرأة ؟ فقال : أن تطيعه ولا تعصيه ولا تصدق من بيته إلا باذنه ولا تصوم تطوعاً إلا باذنه ... الحديث . »

إلا أنه قد روى على بن جعفر فى كتابه عن اخيه عليه السلام (٥) قال . « سألت عن المرأة ألها ان تخرج بغير اذن زوجها ؟ قال لا . قال : وسألت عن المرأة ألها أن تصوم بغير اذن زوجها ؟ قال : لا بأس ، وظاهرها كما ترى جواز الصوم ندياً بغير اذنه ، ولعله محمول على الصوم الواجب جمعاً بينه وبين ما دل من الاخبار المذكورة على النهى . »

وصاحب الوسائل قد اختار هنا الكراهة أيضاً والظاهر انه جعلها وجهه

(١) الوسائل الباب ١٠ من الصوم المحرم والمكروه

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٨ من الصوم المحرم والمكروه

(٥) الوسائل الباب ٧٩ من مقدمات النكاح والباب ٨ من الصوم المحرم والمكروه

جمع بين رواية علي بن جعفر المذكورة وبين الاخبار المتقدمة ، وقد عرفت غير مرة ما في هذا الجمع بين الاخبار وان كان بالغاً بينهم في الاشتهار الى حد لا يقبل عندم الانكار إلا انه من قبيل « رب مشهور لا أصل له ورب متأصل ليس بمشهور ، والوجه في الجمع إنما هو ما ذكرناه من حمل الرواية على الصوم الواجب فان الروايات المتقدمة صريحة أو كالصريحة في التحريم ، ويؤيده أيضاً ما صرح به الأصحاب من ان منافع الاستمتاع بالزوجة مملوكة للزوج فلا يجوز لها أن تعرض نفسها للتصرف بما يمنعه .

واطلاق النصوص وكلام الأصحاب يقتضي انه لا فرق في الزوجة بين الدائم ولا المتمتع بها ولا في الزوج بين الحاضر والغائب ، ونقلوا عن الشافعي اشتراط حضوره (١) وردوه باطلاق النصوص .

الخامس - المدعو الى الطعام والظاهر انه لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في استحباب افطاره وان الأفضل له عدم الاعلام بصومه .

ويدل على ذلك ما رواه الصدوق في الصحيح عن جميل بن دراج عنه - يعني أبا عبدالله عليه السلام - (٢) انه قال : « من دخل على أخيه وهو صائم فافطر عنده ولم يعلمه بصومه فيمن عليه كتب الله له صوم سنة ، قال الصدوق (قدس سره) قال مصنف هذا الكتاب : هذا في السنة والتطوع جميعاً .

وعن داود الرقي عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « لافطارك في منزل أخيك المؤمن أفضل من صيامك سبعين ضعفاً أو تسعين ضعفاً ، .

(١) المجموع ج ٦ ص ٣٩٢ .

(٢) الفقيه ج ٢ ص ٥١ وفي الوسائل الباب ٨ من آداب الصائم

(٣) الفقيه ج ٢ ص ٥١ وفي الوسائل الباب ٨ من آداب الصائم ، ورواه في الفروع

ج ١ ص ٢٠٤ .

وعن اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : د افطارك لاختك المؤمن افضل من صيامك تطوعاً .

وعن نجيم بن حطيم عن ابي جعفر عليه السلام (٢) قال : د من نوى الصوم ثم دخل على أخيه فسأله أن يفطر عنده فليفطر وليدخل عليه السرور فانه يحتسب له بذلك اليوم عشرة أيام وهو قول الله عز وجل : من جاء بالحسنة فله عشر امثالها (٣) .

وعن جميل بن دراج (٤) قال : د قال ابو عبدالله عليه السلام من دخل على أخيه وهو صائم فافطر عنده ولم يعلمه بصومه فيمن عليه كتب الله له صوم سنة .

وعن صالح بن عقبة (٥) قال : د دخلت على جميل بن دراج وبين يديه خوان عليه غسانية يأكل منها فقال ادن فكل فقلت اني صائم فتركني حتى اذا أكلها فلم يبق منها إلا اليسير فمزم عليّ إلا أفطرت فقلت له ألا كان هذا قبل الساعة فقال أردت بذلك أدبك . ثم قال سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : أيما رجل مؤمن دخل على أخيه وهو صائم فسأله الأكل فلم يخبره بصيامه فيمن عليه بافطاره كتب الله (جل ثناؤه) له بذلك اليوم صيام سنة .

وعن علي بن حديد (٦) قال : د قلت لابن الحسن الرضا عليه السلام أدخل على قوم وهم يأكلون وقد صليت العصر وأنا صائم فيقولون افطر ؟ فقال افطر فانه افضل .

والمستفاد من هذه الأخبار تعليق الاستحباب على الدعوة الى طعام ، واما ما اشتهر في هذه الاوقات سيما في بلاد المعجم من تعمد تفطير الصائم بشئ يدفع اليه

(١) الوسائل الباب ٨ من آداب الصائم عن الفروع ج ١ ص ٢٠٤

(٢) سورة الانعام الآية ١٦٢ .

(٣) الفروع ج ١ ص ٢٠٤ وفي الوسائل الباب ٨ من آداب الصائم رقم ٤

(٤) الفروع ج ١ ص ٢٠٤ وفي الوسائل الباب ٨ من آداب الصائم رقم ٥

(٥) الوسائل الباب ٨ من آداب الصائم رقم ٧ ، وعلى بن حديد برويه عن عبدالله

بن جندب والروى عنه ابو الحسن الماضي (ع) .

— ٢٠٨ — (التطوع بالصوم من عليه قضاء شهر رمضان) ج ١٣

من تمرة أو يسير من الحلواء أو نحو ذلك لأجل تحصيل الثواب بذلك فليس بداخل تحت هذه الاخبار ولا هو من ما يترتب عليه الثواب المذكور فيها كما لا يخفى .
التاسعة - الظاهر انه لا خلاف في ان من عليه قضاء من شهر رمضان فلا يجوز له التطوع بشئ من الصيام حتى يؤدي ما بذمته من القضاء إلا ما يفهم من كلام السيد المرتضى في أجوبة المسائل الرسية حيث قال : ويجوز لمن عليه صيام من شهر رمضان ان يصوم نذراً عليه أو يصوم كفارة لزمته ، ولو صام نفلاً أيضاً لجاز وان كان مكروهاً . كذا نقله عنه في المختلف في كتاب الصلاة ، ونقل عنه في كتاب الصوم انه احتج على ما ذكره من جواز صوم النافلة بالأصل الدال على الإباحة ثم رده بانه معارض بالاخبار . وبالمجمل فان ما ذكره شاذ نادر لا عبرة به .

ويدل على ما ذكرناه ما رواه الكليني في الصحيح عندي والحسن على المشهور عن الحلبي (١) قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل عليه من شهر رمضان طائفة أيتطوع ؟ فقال : لا حتى يقضى ما عليه من شهر رمضان .

وما رواه فيه بسنده عن أبي الصباح الكناني (٢) قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل عليه من شهر رمضان أيام أيتطوع ؟ فقال : لا حتى يقضى ما عليه من شهر رمضان .

قال في الفقيه (٣) : وردت الاخبار والآثار عن الأئمة (عليهم السلام) انه لا يجوز ان يتطوع الرجل بالصيام وعليه شئ من الفرض ، ومن روى ذلك الحلبي وأبو الصباح الكناني عن أبي عبدالله عليه السلام .

وقال في المقتنع : واعلم انه لا يجوز أن يتطوع الرجل وعليه شئ من الفرض ، كذلك وجدته في كل الأحاديث . انتهى .

أقول : ويدل على ذلك صحيحة زرارة المتقدمة في باب الاوقات من كتاب

(١) و (٢) الوسائل الباب ٢٨ من احكام شهر رمضان

(٣) ج ٢ ص ٨٧ وفي الوسائل الباب ٢٨ من احكام شهر رمضان

الصلاة عن أبي جعفر عليه السلام (١) قال : « سألته عن ركعتي الفجر ؟ قال قبل الفجر ... ثم ساق الخبر الى أن قال عليه السلام : أتريد أن تقايس لو كان عليك من شهر رمضان أكنت تتطوع ؟ اذا دخل عليك وقت الفريضة فابدأ بالفريضة ، . وبالجمله فالحكم في الصوم اتفاق نصاً وفتوى إلا ما عرفت من خلاف المرتضى (رضى الله عنه) وإنما الخلاف في الصلاة كما تقدم . والله العالم .

المطلب الرابع

في الكفارة وفيه مسائل :

الاولى - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) انه تجب الكفارة في صوم شهر رمضان وقضائه بعد الزوال والنذر المعين وصوم الاعتكاف اذا وجب ، وما عدا ذلك مثل صوم الكفارات والنذر الغير المعين والصوم المندوب فلا تجب الكفارة فيه بالافساد .

والحكم الثانى اتفاق كما يظهر من المنتهى ، وقد نص العلامة وغيره على جواز الافطار قبل الزوال وبعده ، وربما قيل بتحريم الافساد في كل واجب لمعزم النهى عن إبطال العمل (٢) وهو ضعيف .

وانما الخلاف في الأول حيث ان المنقول عن ابن ابي عقيل انه قال : من جامع أو أكل أو شرب في قضاء شهر رمضان أو صوم كفارة أو نذر فقد أثم وعليه القضاء ولا كفارة . وظاهر هذا الاطلاق عدم وجوب الكفارة في قضاء شهر رمضان قبل الزوال وبعده وكذا في النذر مطلقاً كان أو معيناً ، ونقل الشهيد في الدروس عنه انه لا كفارة في غير رمضان ثم قال : وهو شاذ .

وبه يظهر ان ما ذكره في المدارك في مسألة وجوب الكفارة في النذر

(١) الوسائل الباب ٥٠ من مواقيت الصلاة والباب ٢٨ من احكام شهر رمضان

(٢) في قوله تعالى في سورة محمد الآية ٣٦ : ولا يظلموا اعيالكم

- ٢١٠ - (وجوب الكفارة في صوم شهر رمضان وصوم النذر) ج ١٣

المعين - حيث قال : واما وجوب الكفارة فلا خلاف فيه بين الأصحاب وإنما الخلاف في قدرها - غفلة عن الإطلاع على القول المذكور .

أقول : اما وجوب الكفارة في صوم شهر رمضان فهو من ما وقع عليه الاتفاق نصاً وفتوى وان وقع الخلاف في بعض الجزئيات وإلا فاصل الحكم لا خلاف فيه ، وقد تقدم من الأخبار في تضعيف المباحث السابقة وسيأتي في اللاحقة أيضاً ما يدل عليه .

ويدل على ذلك من الأخبار زيادة على ما تقدم ويأتي ما رواه الكليني والشيخ عنه في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام (١) : في رجل أفطر في شهر رمضان متعمداً يوماً واحداً من غير عذر ؟ قال يعتق نسمة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً فان لم يقدر تصدق بما يطيق .

وما رواه الكليني عن جميل بن دراج باسنادين أحدهما حسن على المشهور صحيح على الأصح عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) : انه سئل عن رجل أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً فقال ان رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال هلك يارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال وما لك ؟ فقال النار يارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال وما لك ؟ قال وقعت على أهلك . قال تصدق واستغفر . فقال الرجل فوالذي عظم حقك ما تركت في البيت شيئاً لا قليلاً ولا كثيراً . قال فدخل رجل من الناس بمكئيل من تمر فيه عشرون صاعاً يكون عشرة أصوع بصاعنا فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذ هذا التمر فتصدق به فقال يارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على من أتصدق به وقد أخبرتك انه ليس في بيتي قليل ولا كثير ؟ قال نخذه واطعمه عيالك واستغفر الله ، الى غير ذلك من الأخبار التي لا حاجة الى التطويل بنقلها بعد ما عرفت .

واما وجوب الكفارة في صوم النذر فيدل عليه روايات : منها - ما رواه

(١) الوسائل الباب ٨ من ما يمسك عنه الصائم . ورواه الشيخ بسند آخر أيضاً

(٢) الوسائل الباب ٨ من ما يمسك عنه الصائم . ويرويه الشيخ عنه أيضاً

ج ١٣ (هل يجب الكفارة في صوم الاعتكاف؟) - ٢١١ -

الشيخ في الصحيح عن علي بن مهزيار (١) قال : « كتب بNDAR مولى ادريس : يا سيدى نذرت أن أصوم كل يوم سبت فان أنا لم اصمه ما يلزمنى من الكفارة ؟ فمكتب عليه السلام وقرأته : لا تتركه إلا من علة وليس عليك صومه في سفر ولا مرض إلا أن تكون نويت ذلك ، فان كنت أفطرت فيه من غير علة فتصدق بعدد كل يوم على سبعة مساكين نسأل الله التوفيق لما يحب ويرضى » .

هذا على ما هو المشهور المنصور بالأدلة الواضحة ، وقد عرفت من ما تقدم نقله عن ابن ابي عقيل انه لا كفارة عنده إلا في شهر رمضان وهو ضعيف مردود بالاخبار المتكاثرة . واما كونها كفارة يمين أو كفارة شهر رمضان فسيأتى الكلام فيه محرراً في كتاب النذر ان شاء الله تعالى .

واما في صيام الاعتكاف فهو المشهور ايضاً وظاهر كلام ابن ابي عقيل المتقدم السقوط هنا .

ويدل على المشهور اخبار عديدة : منها - ما رواه الكليني والشيخ عنه في الموثق عن سماعة (٢) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن معتكف واقع أهله ؟ قال : هو بمنزلة من أفطر يوماً من شهر رمضان » .

وعن زرارة (٣) قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام عن المعتكف يجمع أهله ؟ فقال : اذا فعل فعله ما على المظاهر » .

وعن عبد الأعلى بن اعين (٤) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل وطأ امرأته وهو معتكف ليلاً في شهر رمضان ؟ قال عليه الكفارة . قال : قلت فان وطأها نهاراً ؟ قال عليه كفارتان » .

قيل : ولعل حجة ابن ابي عقيل ما رواه حماد في الحسن عن أبي عبدالله عليه السلام (٥)

(١) الوسائل الباب ١٠ من يصح منه الصوم .

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٦ من الاعتكاف ورواهما في المقية ج ٢ ص ١٢٧ و ١٢٣ ايضاً

(٤) الوسائل الباب ٦ من الاعتكاف عن التهذيب والفقهاء

(٥) الوسائل الباب ٥ من الاعتكاف ، وحماد يرويه عن الحلبي

٢١٢ - (هل تجب الكفارة في قضاء شهر رمضان ؟) ج ١٣

قال : « كان رسول الله ﷺ إذا كان العشر الآخر اعتكف في المسجد وضربت له قبة من شعر وشمز المنزر وطوى فراشه . فقال بعضهم : واعتزل النساء . فقال أبو عبدالله عليه السلام : أما اعتزال النساء فلا ، وحملها الشيخ على أن المراد محادثتهن ومجالستهن دون الجماع لا غير . وهو جيد .

وأما قضاء شهر رمضان فقد عرفت الخلاف فيه أيضاً .

ويدل على القول المشهور بالنسبة إلى قضاء شهر رمضان ما رواه ثقة الاسلام في السكافي والصدوق في الفقيه عن بريد العجلي عن أبي جعفر عليه السلام (١) : « في رجل أتى أهله في يوم يقضيه من شهر رمضان ؟ قال إن كان أتى أهله قبل زوال الشمس فلا شيء عليه إلا يوماً مكان يوم ، وإن كان أتى أهله بعد زوال الشمس فإن عليه أن يتصدق على عشرة مساكين فإن لم يقدر عليه صام يوماً مكان يوم وصام ثلاثة أيام كفارة لما صنع . »

قال في الفقيه (٢) : « وروى أنه إن أفطر قبل الزوال فلا شيء عليه وإن أفطر بعد الزوال فعليه الكفارة مثل ما على من أفطر يوماً من شهر رمضان .

وما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن هشام بن سالم (٣) قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام رجل وقع على أهله وهو يقضى شهر رمضان ؟ فقال إن كان وقع عليها قبل صلاة العصر فلا شيء عليه يصوم يوماً بدل يوم ، وإن فعل بعد العصر صام ذلك اليوم وأطعم عشرة مساكين فإن لم يمكنه صام ثلاثة أيام كفارة لذلك . »

وما رواه الشيخ في الموثق عن زرارة (٤) قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل صام قضاء من شهر رمضان فاتى النساء ؟ قال عليه من الكفارة ما على الذي أصاب في شهر رمضان لأن ذلك اليوم عند الله من أيام رمضان . »

وما رواه عن حفص بن سودة عن من ذكره عن أبي عبدالله عليه السلام (٥) : « في

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٢٩ من أحكام شهر رمضان

(٥) الوسائل الباب ٤ من ما يمسك عنه الصائم

ج ١٣ (هل تجب الكفارة في قضاء شهر رمضان؟) — ٢١٣ —

الرجل يلاعب اهله أو جاريته وهو في قضاء شهر رمضان فيسبقه الماء فينزل؟
فقال : عليه من الكفارة مثل ما على الذي يجامع في شهر رمضان .
وقال في كتاب الفقه الرضوي (١) « اذا قضيت صوم شهر رمضان أو النذر
كنت بالخيار في الافطار الى زوال الشمس فان افطرت بعد الزوال فعليك كفارة
مثل من أفطر يوماً من شهر رمضان . وقد روى ان عليه اذا أفطر بعد الزوال
اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد من طعام فان لم يقدر عليه صام يوماً بدل
يوم وصام ثلاثة ايام كفارة لما فعل ، وبهذه العبارة عبر ابننا بابويه في الرسالة
والمقنع كما نقله في المختلف .

وهل الحكم يختص بقضاء شهر رمضان عن نفسه أو يشمل ما كان عن غيره؟
اشكال ينشأ من اطلاق الاخبار فيمكن القول بالعموم ومن ان المتبادر منها ما كان
عن نفسه فيختص به . ولم اقف على من تعرض للتنبيه على ذلك من الاصحاب .
احتج ابن ابي عقيل على ما نقل عنه بما رواه الشيخ في الموثق عن عمار
الساباطي عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) « في الرجل يكون عليه ايام من شهر رمضان
ويريد أن يقضيها متى يريد أن ينوي الصيام ؟ قال : هو بالخيار الى أن تزول الشمس
فاذا زالت الشمس فان كان نوى الصوم فليصم وان كان نوى الافطار فليفطر . سئل
فان كان نوى الافطار يستقيم أن ينوي الصوم بعد ما زالت الشمس ؟ قال لا .
سئل فان نوى الصوم ثم افطر بعد ما زالت الشمس ؟ قال : قد اساء وليس عليه شيء
إلا قضاء ذلك اليوم الذي أراد أن يقضيه . »

وأجاب عنه في المدارك بضعف السند باشتماله على جماعة من الفطحية . وفيه
ما عرفت مراراً من ان هذا الجواب لا يقوم حجة على المتقدمين الذين لا أثر لهذا
الاصطلاح عندهم ولا على من يعمل بالاخبار الموثقة من اصحاب هذا الاصطلاح .

(١) ص ٢٦

(٢) الوسائل الباب ٢ من وجوب الصوم ونيته والباب ٢٩ من احكام شهر رمضان

- ٢١٤ - { هل يجب الكفارة في قضاء شهر رمضان ؟ } ج ١٣

وأجاب عنه الشيخ في الاستبصار بان الوجه في قوله : « ليس عليه شيء » ، ان نحمله على انه ليس عليه شيء من العقاب لأن من أفطر في هذا اليوم لا يستحق العقاب وان أفطر بعد الزوال وان لم يمتد الكفارة حسب ما قدمناه . ولا يخفى ما فيه من البعد سيما مع اعترافه بجواز الافطار بعد الزوال فيبعد مجامعة الكفارة له .
وأجاب عنه المحدث الكاشاني في الوافي بانه خبر شاذ لا يصلح لمعارضة تلك الأخبار المتفق عليها .

والأظهر عندي حمل الخبر المذكور على التقية لما صرح به العلامة (قدس سره) في المنتهى من اطلاق الجمهور على سقوط الكفارة في ما عدا رمضان إلا قتادة (١) .

قال (قدس سره) : فرق علمائنا بين الافطار في قضاء رمضان أول النهار وبعد الزوال فوجبوا الكفارة في الثاني دون الأول ، والجمهور لم يفرقوا بينهما بل قالوا بسقوط الكفارة في البابين إلا قتادة فانه أوجبها فيهما معاً ، وابن أبي عقيل من علمائنا اختار مذهب الجمهور في سقوط الكفارة . انتهى .

اقول : ومقتضى اطلاق عبارة ابن أبي عقيل التي قدمناها - وكذا نقل الشهيد في الدروس عنه انه لا كفارة في غير رمضان - هو موافقة الجمهور في سقوط الكفارات من جميع افراد الصوم عدا شهر رمضان كما حكاه في المنتهى عنهم ، حيث قال : وأطبق الجمهور كافة على سقوط الكفارة في ما عدا رمضان .

واما ما جنح اليه صاحب الذخيرة - من اختيار مذهب ابن أبي عقيل عملاً بموثقة عمار وحمل الروايات الاربع المتقدمة الدالة على وجوب الكفارة على الاستحباب - فهو من جملة تشكيكاته التي لا ينبغي أن يصنى اليها ولا يعرج عليها بعد ما عرفت .

وتنقيح الكلام في المقام يتوقف على بيان امور : الاول - لا يخفى ان كلمة

الأصحاب القائلين بوجوب الكفارة متفقة على التحديد بالزوال كما تقدم ، وهو صريح رواية بريد العجلي ورواية كتاب الفقه الرضوي ، واجمال روايتي زرارة وحفص بن سوقة المتقدمين محمول على ذلك . واما ما دل عليه صحيح هشام بن سالم من التحديد بصلاة العصر فيجب تأويله بما يرجع به الى تلك الاخبار وإلا فطرحة أو حمله على التقية ، لان الاخبار قد تكاثرت - كما ستأتى في المقام ان شاء الله تعالى - بان الزوال هو الحد في جواز الافطار وعدمه فيجب أن يكون هو الحد في وجوب الكفارة وعدمه .

وقال الشيخ في الاستبصار بعد ذكر خبري بريد وهشام انه لا تنافي بين الخبرين لأنه إذا كان وقت الصلوتين عند الزوال إلا ان الظهر قبل العصر على ما بيناه في ما تقدم جاز ان يعبر عن ما قبل الزوال بانه قبل العصر لقرب ما بين الوقتين ويعبر عن ما بعد الزوال بانه بعد العصر لمثل ذلك . ورده جملة من متأخري المتأخرين بالبعد وهو وان كان كذلك إلا انه أولى من الطرح رأساً فان العمل عليه بعد ما عرفت غير ممكن .

ثم ان الشيخ ايضاً جوز حمل خبر العصر على الوجوب وخبر الزوال على الاستحباب ، وهو غير جيد وان استقر به في الذخيرة لاستفاضة الاخبار بالتحديد بالزوال في تحريم الافطار وهو وقت تعلق الكفارة البتة ، ولا معنى لكونه يحرم عليه الافطار بعد الزوال ولا يجب عليه الكفارة إلا بعد العصر كما هو ظاهر لكل ذي فهم .

وليس ببعيد طرق التحريف الى هذا الخبر من قلم الشيخ بتبديل الظاهر بالعصر كما لا يخفى على من له انس بطريقته وما وقع له في الاخبار متوناً واسناداً من التبديل والتحريف والزيادة والنقصان .

وبالجملة فالعمل على القول المشهور المؤيد بالاخبار المذكورة .

الثاني - اختلف أصحابنا (رضوان الله عليهم) في كفارة قضاء شهر رمضان فالمشهور بينهم انها اطعام عشرة مساكين فان لم يتمكن صام ثلاثة أيام ، ونقل في

المختلف عن ابني بابويه في الرسالة والمقنع ان عليه مثل ما على من أفطر يوماً من شهر رمضان ، وقد روى ان عليه اذا أفطر ... الى آخر ما تقدم من عبارة كتاب الفقه الرضوي والظاهر انه اقتطع من العبارة موضع الحاجة ولم ينقل عبارة الرسالة من أولها . ونقل في المختلف عن ابن ادريس انه قال بالقول المشهور وقال في موضع آخر انها كفارة يمين ونقله أيضاً عن ابن البراج ، وعن ابي الصلاح انها صيام ثلاثة أيام أو اطعام عشرة مساكين .

ويدل على القول المشهور ما تقدم من رواية بريد المجلي وصحيحة هشام (١) وعلى قول ابني بابويه موثقة زرارة ورواية حفص بن سوسة (٢) وان كان معتمد هما إنما هو على كتاب الفقه الذي نقلنا عبارته كما هي قاعدتهم في غير مقام من ما أوضحنا بيانه . واما القولان الآخران فلم أقف لهما على دليل .

بقي الكلام في الجمع بين الأخبار المذكورة والشيخ بعد ذكر خبر زرارة حمله على الشذوذ أولاً ثم على من أفطر مستخفاً بالقرض متهاوناً به فيغفل عليه ويعاقب بذلك . ورده جملة من متأخري المتأخرين بالبعد وهو كذلك . واما الخبر الثاني فذكره في موضع آخر ولم يتعرض له . وجملة من متأخري المتأخرين حملوها على الاستحباب ، وفيه ما عرفت في غير مقام . والمسألة عندى محل توقف والاحتياط لا يخفى .

الثالث - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) جواز الافطار قبل الزوال حتى ان المحقق في المعتبر والعلامة في المنتهى لم ينقلا في ذلك خلافاً ، ونقل في المختلف عن ابي الصلاح ان كلامه يشعر بتحريمه . وقال ابن ابي عقيل : ومن أصبح صائماً لقضاء ما كان عليه من رمضان وقد نوى الصوم من الليل فاراد ان يفطر في بعض النهار لم يكن له ذلك . وهو ظاهر في ما نقل عن ابي الصلاح أيضاً . ويدل على القول المشهور وهو المختار جملة من الأخبار : ومنها - رواية بريد المجلي المتقدمة (٣) .

ج ١٣ (هل يجوز الافطار قبل الزوال في قضاء شهر رمضان ؟) - ٢١٧ -

ومنها - صحيحة جميل بن دراج عن ابي عبدالله عليه السلام (١) : « انه قال في الذي يقضى شهر رمضان انه بالخيار الى زوال الشمس وان كان تطوعاً فانه الى الليل بالخيار، وموثقة ابي بصير (٢) قال : « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المرأة تقضى شهر رمضان فيكرها زوجها على الافطار ؟ فقال : لا ينبغي له أن يكرها بعد الزوال . » .
أقول : ولفظ « لا ينبغي » ، وان استعمل في الاخبار بمعنى الكراهة تارة والتحريم اخرى إلا انه هنا بالمعنى الثانى للاخبار المتقدمة .

ورواية سماعة بن مهران عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) : « في قوله : الصائم بالخيار الى زوال الشمس قال : ذلك في الفريضة فاما النافلة فله أن يفطر أى ساعة شاء الى غروب الشمس ، .

وصحيحة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام (٤) قال : « صوم النافلة لك أن تفطر ما بينك وبين الليل متى ما شئت وصوم قضاء الفريضة لك أن تفطر الى زوال الشمس فإذا زالت الشمس فليس لك أن تفطر ، .

ورواية اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام (٥) قال : « الذى يقضى شهر رمضان هو بالخيار فى الافطار ما بينه وبين أن تزول الشمس وفى التطوع ما بينه وبين أن تغيب الشمس ، .

ولعل حجة المانعين ما رواه الشيخ فى الصحيح عن عبدالرحمان بن الحجاج (٦) قال : « سأله عن الرجل يقضى رمضان أنه أن يفطر بعد ما يصبح قبل الزوال اذا بدا له ؟ فقال : اذا كان نوى ذلك من الليل وكان من قضاء رمضان فلا يفطر ويتم صومه ... الحديث ، .

واجيب عنه بالحل على الاستحباب ، وهو غير بعيد لورود مثل ذلك فى الصوم المستحب والواجب اولى .

وقد تقدم فى رواية معمر بن خلاد عن ابي الحسن عليه السلام (٧) قال : « كنت

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) الوسائل الباب ٤ من وجوب الصوم وثبته .

جالساً عنده آخر يوم من شعبان فلم أره صائماً قالت جعلت فداك صمت اليوم؟ فقال لي ولم ... الى أن قال: فقلت أفطر الآن؟ فقال: لا . فقلت: وكذلك في النوافل ليس لي أن أفطر بعد الظهر؟ قال نعم .

المسألة الثانية - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في كفارة شهر رمضان فالمشهور التخيير بين الأنواع الثلاثة: عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً ، ذهب إليه الشيخان والمرضى وابن الجنيد وأبو الصلاح وسلاح وابن البراج وابن إدريس وغيرهم ، واختاره السيد السند في المذرك . وقال ابن أبي عقيل على ما نقله عنه في المختلف: الكفارة عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً . قال: وهذا يدل على الترتيب . وقال الشيخ في الخلاف أن فيه روايتين الترتيب والتخيير . ولم يرجح أحدهما . وفي المبسوط اختار التخيير ثم قال: وقد روي أنها مرتبة . وذهب الصدوق في من لا يحضره الفقيه إلى التفصيل وهو وجوب الثلاث أن أفطر على محرم ووجوب الواحدة في الإفطار على محل ، وهو قول الشيخ في كتابي الأخبار ، واختاره العلامة في القواعد والإرشاد وابنه فخر المحققين في الإيضاح ونقله عن ابن حمزة أيضاً .

ويدل على القول الأول ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام ... وقد تقدم في المسألة الأولى (١) .

وما رواه في التهذيب عن أبي بصير (٢) قال: « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل وضع يده على شيء من جسد امرأته فادفق؟ فقال: كفارته أن يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً أو يعتق رقبة ،

وروي في الوسائل نقلاً من نوادر أحمد بن محمد بن عيسى عن عثمان بن

عيسى عن سماعة (١) قال : « سألته عن رجل أتى أهله في شهر رمضان متعمداً ؟ قال : عليه عتق رقبة أو اطعام ستين مسكيناً أو صوم شهرين متتابعين وقضاء ذلك اليوم ومن أين له مثل ذلك اليوم ؟ » قال : ورواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى .

ويدل على ذلك أيضاً ما تقدم (٢) في المسألة الأولى من حسنة جميل بن دراج الدالة على أمر النبي ﷺ - لذلك الرجل الذي شكى إليه أنه أتى أهله في شهر رمضان - بالصدقة .

ونحوها صحيحة عبدالرحمان بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « سألته عن رجل أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً ؟ قال : عليه خمسة عشر صاعاً لكل مسكين مد » .

والتقريب في هذين الخبرين دلالتها على الاجتزاء بالصدقة مطلقاً ولو كانت الكفارة مرتبة كما يدعى لكان مقام البيان يقتضي ذكرهما وإن الصيرورة إلى الصدقة لتعذرهما .

وفي كتاب الفقه الرضوي (٤) : « ومن جامع في شهر رمضان أو أفطر فعليه عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكيناً لكل مسكين مد من طعام ، وعليه قضاء ذلك اليوم وإن له بمثله ؟ » .

احتج القائلون بالترتيب بما رواه الصدوق في الفقيه عن عبد المؤمن بن القاسم الانصاري عن أبي جعفر عليه السلام (٥) « إن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : هلكت وأهلك . فقال : وما أهلكك ؟ قال : أتيت امرأة في شهر رمضان وأنا صائم فقال النبي ﷺ : اعتق رقبة . قال : لا أجد ؟ قال : فصم شهرين متتابعين . قال : لا أطيق ؟ قال : تصدق على ستين مسكيناً . قال : لا أجد ؟ قال النبي ﷺ : بمذق

— ٢٢٠ — (ما هي كفارة صوم شهر رمضان ؟) ج ١٣

في مكث فيه خمسة عشر صاعاً من تمر فقال النبي ﷺ : خذها فتصدق بها فقال والذي بعثك بالحق نبياً ما بين لابتها أهل بيت أحوج إليه منا . فقال : خذ فكله أنت وأهلك فإنه كفارة لك .

وأجاب عنه في المدارك أولاً - بالظن في السند بجهالة الراوى فلا يعارض الأخبار السليمة .

وثانياً - بأن امر النبي ﷺ بالشئ " بعد الشئ " ليس صريحاً في الترتيب ولو كان كذلك لوجب تنزيله على الاستحباب فنكون جامعين بين العمل بالروايتين وليس كذلك لو أوجبنا الترتيب بل يلزم منه سقوط خبر التخيير .

أقول : وهذا الجواب من حيث عدم الصراحة في الدلالة على القول المذكور جيد إلا أنه قد روى على بن جعفر في كتابه عن أخيه موسى ﷺ (١) قال : سألت عن رجل نكح امرأته وهو صائم في رمضان ما عليه ؟ قال : عليه القضاء وعق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً فإن لم يجد فليستغفر الله .

وهذا الخبر كما ترى صحيح صريح في القول المذكور ، وصاحب الوسائل بعد نقله حمله على الاستحباب والأفضلية ، وقد عرفت ما في هذا الحمل من الاشكال كما أوضحناه في غير موضع من ما تقدم .

والأظهر عندي حمل هذه الرواية لصراحتها على التقية التي هي في اختلاف الأحكام الشرعية أصل كل بلية ، ولو كانت الرواية الأولى صريحة في القول المذكور لوجب حملها على ذلك أيضاً بأن تكون التقية في النقل فإن العامة قد روى الحديث المذكور كذلك (٢) فيكون حكاية لما رووه ، إلا أن الخبر غير صريح كما عرفت .

ووجه الحمل على التقية ما نقله في المنتهى من أن للترتيب مذهب أبي حنيفة

(١) الوسائل الباب ٨ من ما يمسك عنه الصائم

(٢) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢٢١ .

والثوري والشافعي والاوزاعي (١) قال : وبه قال ابن أبي عقيل من علمائنا .
قال في المنتهى : احتج الجمهور بما رواه أبو هريرة (٢) : أن رسول الله ﷺ
قال : الواقع على أهله : هل تجد رقبة تعتقها ؟ قال لا . قال : هل تستطيع أن تصوم
شهرين متتابعين ؟ قال لا . قال : فهل تجد أطعام ستين مسكيناً ؟ ، فدل على
أنها للترتيب .

ثم أجاب (قدس سره) عنها بأن أمره بشئ بعد آخر لا يدل على الترتيب
إذ ليس بصريح فيه ... إلى آخر ما قدمناه من الجواب المنقول عن المدارك .
وبذلك يظهر لك أن الأظهر في الجمع بين هذه الأخبار هو حمل ما دل على
الترتيب على التقية كما ذكرنا .

احتج من ذهب إلى التفصيل بما رواه الصدوق في الفقيه عن عبد السلام بن
صالح المروى (٣) قال : قلت للرضا عليه السلام يا ابن رسول الله ﷺ قد روى عن
آبائك في من جامع في شهر رمضان أو أفطر فيه ثلاث كفارات ، وروى عنهم أيضاً
كفارة واحدة ، فبأي الحديثين نأخذ ؟ قال بهما جميعاً : متى جامع الرجل حراماً أو
أفطر على حرام في شهر رمضان فعليه ثلاث كفارات : عتق رقبة وصيام شهرين
متتابعين وأطعام ستين مسكيناً وقضاء ذلك اليوم ، وإن كان نكح حلالاً أو أفطر
على حلال فعليه كفارة واحدة وقضاء ذلك اليوم ، وإن كان ناسياً فلا شيء عليه .
وربما طعن بعضهم في سند الرواية وهو عندنا غير معول عليه ، مع أنه بناء
على اصطلاحهم يمكن الجواب عنه بأن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس من مشايخ
الصدوق وقد أكثر الرواية عنه في كتبه ، وعلى بن محمد بن قتيبة من مشايخ الكشي
وقد أكثر النقل عنه في كتابه ، فهما من مشايخ الإجازة المتفق بينهم على عدم
احتياجهم إلى التوثيق ، وأما حمدان بن سليمان فهو ثقة في كتب الرجال لا خلاف

(١) و (٢) في المنتهى ج ٣ ص ١٢٧ و ١٢٨
(٣) الوسائل الباب ١٠ من ما يمسك عنه الصائم

فيه ، واما عبد السلام بن صالح فقد وثقه التجاشي وقال انه صحيح الحديث ، واما ما ذكره الشيخ في كتاب الرجال من انه عامي فالظاهر انه وهم منه (قدس سره) وقد أورد الكشي روايات تدل على انه من فضلاء الشيعة الامامية وهو المختار عند جملة من اصحاب هذا الاصطلاح ، فلا طعن في الرواية عند التحقيق .

على انه من ما يعضد هذه الرواية ما صرح به في الفقيه حيث قال : واما الخبر الذي روى - في من أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً ان عليه ثلاث كفارات - فاني افيق به في من أفطر بجوع محرم عليه أو بطعام محرم عليه لوجود ذلك في روايات ابى الحسين الاسدي (رضى الله عنه) في ما ورد عليه من الشيخ ابى جعفر محمد بن عثمان العمري . انتهى . والظاهر كما استظهره جملة من اصحابنا اتصال ذلك بصاحب الامر عليه السلام فان الاسدي كان من الوكلاء الذين ترد عليهم التوقيعات كما ذكره الشيخ في كتاب الغيبة والميرزا محمد في كتاب الرجال ، وحيثئذ فهذا الكلام في قوة خبر مرسل .

وبالجملة فالحق انه لا مجال للتوقف في ما دلت عليه هذه الرواية من التفصيل وبها يخصص اطلاق الاخبار المتقدمة .

واما ما ذكره في المعتبر - حيث قال بعد أن أورد رواية عبد السلام : ان هذه الرواية لم بظهر العمل بها بين الاصحاب ظهوراً يوجب العمل بها وربما حملناها على الاستصحاب ليكون آكد في الزجر - فلا يخفى ما فيه .

وعلى ما ذكرنا من التفصيل وان الافطار على محرم موجب للجمع يجب ان يحمل ما رواه الشيخ في الموثق عن سماعة (١) قال : سألته عن رجل أتى أهله في رمضان متعمداً ؟ قال عليه عتق رقبة واطعام ستين مسكيناً وصيام شهرين متتابعين وقضاء ذلك اليوم ، وابن له مثل ذلك اليوم ؟ .

والشيخ (رضى الله عنه) قد أولها بوجهين : أحدهما ما ذكرناه وثانيهما حمل

ج ١٣ (ما يعطى لكل فقير - المقدار الواجب في الاطعام في الكفارة) - ٢٢٣ -

الواو على التخيير دون الجمع كما في قوله تعالى : فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع (١) اقول : والظاهر ان الاول أظهر .

وينبغي التنبيه هنا على أمور :

الاول - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) ان الذي يعطى لكل فقير مد ، ونقل عن الشيخ في المبسوط والخلاف الاطعام لكل مسكين مدان .
وبدل على المشهور جملة من الاخبار : منها - صحيحة عبدالرحمان بن ابي عبدالله المتقدمة في هذه المسألة (٢) .

وموثقة سماعة (٣) قال : سألته عن رجل لزم باهله فانزل ؟ قال : عليه اطعام ستين مسكيناً مد لكل مسكين ، .

وصحيحة عيص بن القاسم (٤) قال : سألته عن من لم يصم الثلاثة الايام وهو يشتد عليه الصيام هل فيه فداء ؟ قال : مد من طعام في كل يوم ، .

احتج الشيخ على ما نقله في المختلف بانه احوط ، وبان المدين بدل عن اليوم في كفارة صيد الاحرام . ثم أجاب في المختلف عن الاول بانه معارض بالبراءة ، وعن الثاني بانه معارض بما تقدم من الاخبار من ان المد بدل عن اليوم .

الثاني - قد تقدم في صحيحة عبدالرحمان بن ابي عبدالله ان الواجب في الاطعام خمسة عشر صاعاً لكل مسكين مد ومثلها حديث الانصاري المتقدم ، وهو المعمول عليه بين الاصحاب لان الصاع اربعة امداد وقسمة الخمسة عشر لكل مسكين مد يقتضى بسطها على ستين مسكيناً وهو المأمور به في الاخبار المستفيضة .

إلا انه قد تقدم في صحيحة جميل بن دراج المتقدمة في المسألة الاولى (٥) في حكاية الرجل المجمع الذي أتى النبي ﷺ قال : قد دخل رجل من الناس بمكمل

(١) سورة النساء الآية ٤ (٢) ص ٢١٩

(٣) الوسائل الباب ٨ من ما يمسك عنه الصائم .

(٤) التهذيب ج ٤ ص ٣١٣ عن الكليني وفي الوسائل الباب ١١ من الصوم المنذور

(٥) ص ٢١٠

— ٣٧٤ — { المقدار الواجب في الاطعام في الكفارة } ج ١٣

من تمر فيه عشرون صاعاً يكون عشرة اصوع بصاعتنا .
ومثله ما رواه في الفقيه عن ادريس بن هلال عن ابي عبدالله عليه السلام (١) انه
سئل عن رجل أتى أهله في شهر رمضان؟ قال : عليه عشرون صاعاً من تمر فبذلك
أمر النبي صلى الله عليه وآله الرجل الذي أتاه فسأله عن ذلك .
وما رواه في الفقيه أيضاً عن محمد بن النعمان عن ابي عبدالله عليه السلام (٢)
دانه سئل عن رجل افطر يوماً من شهر رمضان؟ فقال : كفارته جريبان من طعام
وهو عشرون صاعاً .

وما رواه في الكافي في الموثق عن عبدالرحمان بن ابي عبدالله البصري عن
ابي عبدالله عليه السلام (٣) قال : سألته عن رجل افطر يوماً من شهر رمضان متعمداً؟
قال : يتصدق بعشرين صاعاً ويقضى مكانه .

ولا ريب في منافاة هذه الاخبار للخبرين المتقدمين اللذين عليهما عمل الاصحاب
والعلامة في المنتهى نقل من هذه الاخبار خبر جميل بن دراج وخبر محمد
بن النعمان ، وحمل الاول على انه فقير فاذا كفر بعشرة اصوع خرج عن العمدة
لانه فقير غير متمكن من الصيام وإلا أمره عليه السلام به .

وظاهره ان صاحب هذه القضية التي في رواية جميل غير الذي في رواية
الانصاري ، والذي يظهر من الفقيه انها قضية واحدة حيث انه - بعد نقل رواية
الانصاري المشتملة على ان المكتل فيه خمسة عشر صاعاً (٤) قال : وفي رواية جميل
ابن دراج عن ابي عبدالله عليه السلام (٥) ان المكتل الذي أتى به النبي صلى الله عليه وآله كان فيه
عشرون صاعاً من تمر . وعلى هذا يعظم الاشكال .

وحمل الثاني على صغر الصاع . وأنت خبير بما فيه من البعد سيما مع اعتضاد
هذا الخبر بخبر ادريس وموثقة عبدالرحمان .

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٨ من ما يسبك عنه الصائم

(٥) ٢١٠

(٤) ص ٢١٩ و ٢٢٠

ج ١٣ (من عجز عن الخصال الثلاث في الكفارة) - ٢٢٥ -

وكيف كان فإظهار انه لا خروج عن ما عليه الاصحاب لاعتضاده بالاخبار الدالة على التصديق على ستين مسكيناً وان الصدقة بمد وان الصاع أربعة أمداد .
إلا انه يبقى الإشكال في الجواب عن هذه الاخبار ويمكن حملها على التقية وان لم يعلم به قائل من العامة كما قدمناه في مقدمات الكتاب . ويحتمل ولعله الاقرب الحمل على اختلاف الصاع وان الخمسة عشر صارت في وقته $\frac{١١}{١٢}$ بمشرين صاعاً باعتبار اختلاف الاوقات وزيادة ونقصه .

الثالث - اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في ما لو عجز عن الخصال الثلاث ، فقيل انه يصوم ثمانية عشر يوماً وهو منقول عن الشيخ المفيد والمرنفي وابن ادريس ، وقيل انه يتصدق بما يطيق وهو منقول عن الصدوق في المقنع وابن الجنيد .

وقال في المنتهى : ولو عجز عن الاصناف الثلاثة صام ثمانية عشر يوماً فان لم يقدر تصديق بما وجد أو صام ما استطاع فان لم يتمكن استغفر الله تعالى ولا شيء عليه ذهب اليه علماءنا . ثم نقل اختلاف الجمهور وبحث معهم في المسألة (١) وفي المختلف استقرب التخيير بين صوم ثمانية عشر يوماً والتصديق بما يطيق .

ويدل على الاول ما رواه الشيخ عن ابي بصير وسماعة بن مهران (٢) قال :
« سألنا أبا عبدالله $\frac{١١}{١٢}$ عن الرجل يكون عليه صيام شهرين متتابعين فلم يقدر على الصيام ولم يقدر على العنق ولم يقدر على الصدقة ؟ قال : فليصم ثمانية عشر يوماً عن كل عشرة مساكين ثلاثة أيام . »

وما رواه الشيخ عن ابي بصير عن ابي عبدالله $\frac{١١}{١٢}$ (٣) قال : سألت عن رجل كان عليه صيام شهرين متتابعين ... الى آخر الحديث المتقدم .

ويدل على الثاني صحيحة عبدالله بن سنان المتقدمة في المسألة الاولى حيث

(١) المنتهى ج ٢ ص ٥٧٥ والمغنى ج ٣ ص ١٣٢

(٢) التهذيب ج ٤ ص ٢٠٧ و ٢٠٨ (٣) الوسائل الباب ٩ من بقية الصوم الواجب

قال رحمه الله بعد التخيير بين الخصال الثلاث : « فان لم يقدر تصدق بما يطبق » .
وصحيفته الاخرى الحسنة على المشهور عن ابي عبد الله رحمه الله (١) : « في رجل
وقع على أهله في شهر رمضان فلم يجد ما يتصدق به على ستين مسكيناً ؟ قال : يتصدق
بقدر ما يطبق » .

والجمع بين الاخبار بالتخيير كما رجحه في المختلف متين وبه جمع الشهيد في
الدروس وبه قطع شيخنا الشهيد الثاني .

وجملة من المتصلين في هذا الاصطلاح الذي هو الى الفساد أقرب من الصلاح
كصاحب المدارك وصاحب الذخيرة اطرحوا الروايتين الدالتين على صوم الثمانية
عشر لضعف السند واختاروا ما دلت عليه اخبار التصديق بما يطبق محتجين بان
الجمع بين الاخبار إنما يكون بعد التكافؤ في السند .

وظاهر عبارة جملة من الاصحاب ان هذا الحكم اعني الانتقال الى صوم ثمانية
عشر يوماً حكم من وجب عليه شهران متتابعان مطلقاً بكفارة أو نذر أو ما في
معناه وما لو وجبا في كفارة تعييناً أو تخييراً ، وفي استفادة هذا التعميم من الخبرين
المذكورين اشكال فان ظاهرهما إنما هو الكفارة المشتملة على الخصال الثلاث .

ثم انهم قد اختلفوا في اشتراط التتابع وعدمه في صوم الثمانية عشر (٢) .
الرابع - الظاهر انه لا خلاف في أن من عجز عن الصوم أصلاً فانه يجوز له
الاستغفار والتوبة وهو كفارته ، وهو مقطوع به في كلام الاصحاب .

وبدل عليه جملة من الاخبار : منها - ما رواه الشيخ عن ابي بصير عن
ابي عبد الله رحمه الله (٣) قال : « كل من عجز عن الكفارة التي يجب عليه من صوم أو عتق

(١) الوسائل الباب ٨ من ما يمسك عنه الصائم

(٢) ورد في هامش الطبعة القديمة : هذه العبارة هكذا وقعت في النسخ ويحتمل
سقوط تنمة الكلام اذ من البعيد في عادة المصنف الاكتفاء بذكر الخلاف فقط . والله العالم

(٣) الوسائل الباب ٦ من الكفارات

ج ١٣ (هل يعتبر الايمان في الرقبة في جميع موارد التكفير ؟) - ٢٢٧ -

أر صدقة في يمين أو نذر أو قتل أو غير ذلك من ما يجب على صاحبه فيه الكفارة فلاستغفار له كفارة ما خلا يمين الظهار .

وعن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (١) قال : « سألته عن شيء من كفارة اليمين ... الى أن قال : قلت فإن عجز عن ذلك ؟ قال : فليستغفر الله » .

وقد تقدم (٢) في حديث المجامع الذي أتى النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على ذلك ايضاً .
بقي الكلام في ما لو قدر على التكفير بعد الاستغفار وظاهر النصوص المذكورة عدم الوجوب حيث ان بعضها صريح في ان الاستغفار كفارة له ، وقال في الدروس : ولو قدر بعد الاستغفار فاشكال إذ لا تجب الكفارة على الفور . وفيه ما عرفت .

الخامس - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) اشتراط الايمان في الرقبة في هذا الموضع وغيره من افراد الكفارات التي يجب فيها عتق رقبة ، ونقل في المختلف عن السيد المرتضى وابن ادریس التصريح بالإيمان في خصوص هذا الموضع .

والآية اعني قوله عز وجل : فتحرير رقبة مؤمنة (٣) وان كان موردها قتل الخطأ إلا أنهم حملوا عليها سائر الكفارات حملاً للمطلق على المقيد وان اختلف السبب ، ولما في رواية سيف بن عميرة « يجوز للمسلم أن يعتق مملوكاً مشركاً ؟ قال : لا ، (٤) » وقيل بعدم اشتراطه إلا في قتل الخطأ الذي هو مورد الآية ، وهو منقول عن ابن الجنييد والشيخ في المبسوط والخلاف .

ويدل على خصوص ما نحن فيه ما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي الذي نقل في شأنه انه ممن اجمعت العصابة على تصحيح

(١) الوسائل الباب ١٢ من الكفارات (٢) ص ٢١٠

(٣) سورة النساء الآية ٩٥

(٤) الوسائل الباب ١٧ من العتق

— ٢٢٨ — (القيمة لا تجزى في خصال الكفارة - التبرع بالكفارة عن الحى) ج ١٣

ما يصح عنه عن المشرقى عن ابى الحسن عليه السلام (١) قال : « سألته عن رجل أفطر من شهر رمضان أياماً متعمداً ما عليه من الكفارة ؟ فكتب عليه السلام : من أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً فعليه عتق رقبة مؤمنة ويصوم يوماً بدلاً يوم . »

والقول الثانى - فى غير كفارة شهر رمضان لما عرفت من الخبر - لا يخلو من قوة . وسيجى تحقيق المسألة فى محلها ان شاء الله تعالى .

السادس - الظاهر من كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) الاتفاق على انه لا تجزى القيمة فى شئ من خصال الكفارة لاشتغال الذمة بها ، والاتقال الى القيمة يحتاج الى دليل وليس .

السابع - اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) فى ما لو تبرع أحد بالكفارة عن الحى ، فقيل انه يجزى ذلك عنه صوماً كان أو غيره وهو قول الشيخ فى المبسوط واختاره العلامة فى المختلف ، وقيل انه يجزى ما عدا الصوم واما الصوم فانه يراعى فيه الوفاة وهو مذهب المحقق فى الشرائع ، وقيل بالمنع مطلقاً واختاره جماعة من الاصحاب : منهم - السيد السند فى المدارك ، وهو الأقرب لعدم النص الدال عليه وتعلق التكليف بالحى وتوجه الخطاب اليه فلا يحصل الامتثال بفعل غيره .

احتج العلامة فى المختلف على ما ذهب اليه من القول الاول بانه دين يقضى عن المديون فوجب ان تبرأ ذمته كما لو كان لاجنبى بل هنا أولى لان حق الله تعالى مبنى على التخفيف .

وهو من حيث الاعتبار جيد إلا ان الظاهر ان التسكفير من جملة العبادات التى من شأنها عدم قبول النيابة عن الحى إلا ما استثنى .

وبالمجمل فالاحكام الشرعية يجب أن تكون دائرة مدار النصوص الظاهرة

ج ١٣ (هل تتكرر الكفارة بتكرر الموجب في اليوم الواحد؟) - ٢٢٩ -

والادلة الباهرة وما ذكره من التعليل يصلح توجيهاً للنص لو وجد لا أن يكون دليلاً مستقلاً .

واما ما يظهر من الوسائل من الاجزاء - حيث ذكر في باب (١) ان من أفطر يوماً من شهر رمضان عمداً وجب عليه مع القضاء كفارة بخيرة ... الى ان قال : وان تبرع أحد بالتكفير عنه اجزأه . ثم اورد في الباب خبر المجامع الذي أتى النبي ﷺ المشتمل على انه ﷺ أتى بمكثل فيه خمسة عشر صاعاً في أحد الخبرين (٢) أو عشرون كما في الخبر الآخر (٣) فاعطاه ذلك الرجل وقال له تصدق به - ففيه ان محل الخلاف في المسألة من تبرع بالكفارة صدقة كان أو غيرها عن الحى لا من أعطاه شيئاً وملكه اياه وامره بالتصدق عنه كما هو مورد الخبرين وهذا من جملة غفلاته (طاب ثراه) .

واما التبرع عن الميت فالمشهور جوازه وهو ظاهر الاخبار الكثيرة المتقدمة في كتاب الصلاة (٤) المتضمنة لانتفاعه بما يلحقه من الطاعات :

كرواية حماد بن عثمان (٥) قال : قال ابو عبدالله عليه السلام ان الصلاة والصوم والصدقة والحج والعمرة وكل عمل صالح ينفع الميت حتى ان الميت يكون في ضيق فيوسع عليه ويقال هذا بعمل ابنك فلان وبعمل اخيك فلان ، اخوه في الدين .

ورواية محمد بن مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام (٦) قال : يقضى عن الميت الصوم والحج والعتق وفعله الحسن ، الى غير ذلك من الاخبار المتقدمة .

المسألة الثالثة - الظاهر انه لا خلاف نصاً وفتوى في أن الكفارة تتكرر بتكرر الموجب اذا كان في يومين .

لما الخلاف في تكررها بتكرر الموجب في اليوم الواحد فقال الشيخ في

(١) الوسائل الباب ٨ من ما يمكك عنه الصائم .

(٢) ص ٢١٩ (٣) ص ٢١٠ (٤) ج ١١ ص ٣٢

(٥) و (٦) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات

- ٢٣٠ - (هل تتكرر الكفارة بتكرر الموجب في اليوم الواحد؟) ج ١٣

المبسوط انه ليس لاصحابنا فيه نص والذي يقتضيه مذهبنا انه لا تتكرر الكفارة ، واختاره ابن حمزة وجماعة : منهم - المحقق في كتبه الثلاثة ، وقال المرتضى بتكررها بتكرر الوطء . وقال ابن الجنيد ان كفر عن الاول كفر ثانياً وإلا كفر كفارة واحدة عنهما . وقال العلامة في المختلف الأقرب عندى انه ان تغاير جنس المفطر تعددت الكفارة وإلا فلا . ورجح المحقق الشيخ على في حاشية الشرائع تكرار الكفارة بتكرر السبب مطلقاً .

وقال في المسالك بعد نقل عبارة المصنف : لا ريب في تكررها مع اختلاف الايام مطلقاً واما في اليوم الواحد فالأصح تكررها بتكرر الجماع ومع تظل التكفير ومع اختلاف نوع الموجب ، اما مع اتفاقه فقال في الدروس لا تتكرر قطعاً وفي المذهب اجماعاً ، واختار المحقق الشيخ على تكررها مطلقاً وهو الأصح ان لم يكن قد سبق الاجماع على خلافه . والاكل والشرب مختلفان ويتعددان بتعدد الازدراء والجماع بالعود بعد النزاع . انتهى .

أقول : والذي وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بهذه المسألة ما رواه الصدوق (قدس) في كتاب عيون اخبار الرضا وكتاب الخصال بسنده الى الفتح ابن يزيد الجرجاني (١) انه كتب الى ابي الحسن عليه السلام يسأله عن رجل واقع امرأة في شهر رمضان من حلال أو حرام في يوم عشر مرات ؟ قال : عليه عشر كفارات لكل مرة كفارة فان أكل أو شرب فكفارة يوم واحد .

ونقل العلامة في المختلف عن ابن ابي عقيل قال : ذكر ابو الحسن زكريا بن يحيى صاحب كتاب شمس المذهب عنهم (عليهم السلام) (٢) ان الرجل اذا جامع في شهر رمضان عمداً فعليه القضاء والكفارة فان عاود الى المجامعة في يومه ذلك مرة اخرى فعليه في كل مرة كفارة .

وقال في المختلف في اثناء البحث في هذه المسألة : ويؤيده ما روى عن

(١) و(٢) الوسائل الباب ١١ من ما يمسك عنه الصائم .

ج ١٣ (لو سقط فرض الصوم بعد فعل موجب الكفارة) - ٢٣١ -

الرضا ~~بأن~~ ان الكفارة تتكرر بتكرر الوطء . ويمكن أن يكون هذا اشارة الى الرواية التي قدمناها أو الى رواية اخرى غيرها .

وبالجملة فان الظاهر عندى هو الوقوف على ما دلت عليه رواية الفتح المذكورة إذ لا معارض لها فى المسألة ولم يتعرض أحد من أصحابنا لنقلها وهى ظاهرة فى ما نقل عن السيد المرتضى (رضى الله عنه) .

وما ذكره أصحاب هذه الأقوال من التعليقات لما ذهبوا اليه لا يمكن الرجوع اليه ولا التحويل عليه ولولا وجود ما ذكرناه لكانت المسألة محل توقف واشكال لعدم النص الذى هو العمدة فى الاستدلال .

وقد أطلال العلامة فى المختلف فى الاستدلال على ما ذهب اليه بما لا مزيد فائدة فى التعرض الى نقله والكلام عليه بعد ما عرفت .

بقى الاشكال فى ان ظاهر هذين الخبرين ان الواجب بالتعدد فى الجماع كفارة واحدة وان كان الجماع لاجنية مع انه قد تقدم فى سابق هذه المسألة ان الأصح فى هذه الصورة ثلاث كفارات للتوقيع المتقدم ورواية المروى ، والتنافى ظاهر .

ولا يحضرنى الآن وجه جمع بين هذه الأخبار إلا أن يخص كل من هذه الأخبار المتنافية بمورده ، فتحمل أخبار التعدد إذا جامع حراماً على الجماع مرة واحدة وهذان الخبران على تعدد الجماع كما هو مورداهما فانه ليس عليه إلا كفارة واحدة ، ولعله لمناسبة التخفيف عنه لانه متى جامع عشر مرات حراماً وقلنا بان الواجب فى الحرام ثلاث كفارات كان الواجب ثلاثين كفارة وهو فى غاية العسر والمخرج ، فلعله لذلك لم يجب عليه إلا كفارة واحدة . والله العالم بحقائق الامور .

المسألة الرابعة - لو فعل ما تجب به الكفارة ثم سقط فرض الصوم بسفر أو حيض أو شبهه فهل تسقط الكفارة أم لا ؟ قولان ثانيهما للشيخ فى الخلاف واكثر الأصحاب وادعى عليه فى الخلاف اجماع الفرقة .

واستدل عليه بانه أفسد صوماً واجباً من رمضان فاستقرت عليه الكفارة

- ٢٣٢ - (لو سقط فرض الصوم بعد فعل موجب الكفارة) ج ١٣

كما لو لم يطرأ العذر . وبانه أوجد المقتضى وهو الهتك والافساد بالسبب الموجب للكفارة فثبت الأثر ، والمعارض وهو العذر المسقط لفرض الصوم لا يصلح للمانعية عملاً بالأصل .

والقول الأول حكاه المحقق وغيره واختاره العلامة في جملة من كتبه .
وامتدل عليه بان هذا اليوم غير واجب صومه عليه في علم الله تعالى وقد انكشف لنا ذلك بتجدد العذر فلا تجب فيه الكفارة كما لو انكشف أنه من شوال بالبيئة .

أقول : يمكن تطرق الطعن الى هذا الاستدلال بان الأحكام الشرعية والتكاليف الواردة من الشارع إنما بنيت على الظاهر لا على نفس الأمر والواقع ، فان الحلال والحرام والظاهر والنجس ليس إلا عبارة عن ما كان كذلك في نظر المكلف لا عن ما كان واقعاً لقولهم (عليهم السلام) (١) : " كل شئ فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه ، وقولهم (٢) : " كل شئ طاهر حتى تعلم انه قدر ، ونحو ذلك . وبه يظهر قوة ما ذكره الشيخ (قدس سره) .

واما القياس على انكشاف كونه من شوال فهو قياس مع الفارق لأنه بعد انكشاف كونه من شوال لا يصدق عليه انه أفطر يوماً من شهر رمضان فلا تجب عليه كفارة ، واما في ما نحن فيه فلا خلاف في انه أفطر يوماً من شهر رمضان لغير عذر وان طرأ العذر بعد ذلك فتتناوله الأخبار الدالة على وجوب الكفارة على من كان كذلك .

وبالجملة فان الأخبار الدالة على وجوب الكفارة على من أفطر يوماً من شهر رمضان متممداً شاملة باطلاقها لهذه الصورة وتجدد العذر لا يصلح لاسقاطها

(١) الوسائل الباب ٤ من ما يكتسب به والباب ٤٤ من الاطعمة المحرمة والباب ٤١ من الاطعمة المباحة باختلاف في اللفظ .

(٢) الوسائل الباب ٣٧ من النجاسات واللفظ " كل شئ نظيف ... ،

ج ١٣ ﴿ لو سقط فرض الصوم بعد فعل موجب الكفارة ﴾ - ٢٣٣ -

بعد ثبوتها ، وقول ذلك القائل - انه غير واجب صومه في علم الله تعالى - مدفوع بان الوجوب ليس مبنياً على علم الله تعالى الذي هو عبارة عن الواقع ونفس الامر كما عرفت .

وذكر العلامة ومن تأخر عنه ان مبنى المسألة على قاعدة اصولية وهي ان المكلف اذا علم فوات شرط الفعل هل يجوز أن يكلف به ام يمتنع ؟ فعلى الاول تجب الكفارة وعلى الثاني تسقط .

قال في المدارك بعد نقل ذلك : وعندى في هذا البناء نظر إذ لا منافاة بين الحكم بامتناع التكليف بالفعل مع علم الامر بانتفاء الشرط كما هو الظاهر وبين الحكم بثبوت الكفارة هنا لتحقق الافطار في صوم واجب بحسب الظاهر كما هو واضح . ومرجعه الى عدم اندراج ما نحن فيه تحت الناعدة المذكورة لجواز أن يكون وجوب الكفارة مبنياً على وجوب الصيام بحسب الظاهر وان قلنا انه يمتنع التكليف في الصورة المذكورة .

وفرق بعضهم بين ما لو كان المسقط باختياره كالسفر غير الضروري أو بغير اختياره كالحيض والسفر الضروري فاسقط الكفارة بالثاني دون الاول .

قال في المدارك : ويظهر من العلامة في مطولاته الثلاثة والشارح (قدس سره) ان سقوط الكفارة في هذه الصورة - يعنى صورة ظهور كونه من شوال - لا خلاف فيه ، فانها استدلا على سقوط الكفارة مع سقوط الفرض بسقوطها إذا انكشف كون ذلك اليوم من شوال بالبينه ، ومقتضى ذلك كون السقوط هنا مسلماً عند الجميع . انتهى .

واعترضه بعض مشايخنا المتأخرين بان هذا غير ظاهر بل الظاهر خلافه فان الشهيد الثاني نقل في سقوط الكفارة بالسفر أقوالاً ثلاثة : الاول - سقوط الكفارة بالسفر مطلقاً إذا كان موجباً للقصر لتبين عدم وجوب الصوم ، الثاني - عدم السقوط بذلك مطلقاً لصدق فعل موجب الكفارة في صوم واجب ، الثالث -

- ٢٣٤ - (من أكره زوجته على الجماع في نهار شهر رمضان) ج ١٣

المرق بين السفر الضروري وغيره ، فظهر ان محل الخلاف أعم من ما ذكره
الميد (قدس سره) . انتهى .

أقول : الظاهر ان ما نقله شيخنا المذكور عن الشهيد الثاني مأخوذ من كتاب
الميد القواعد فانه غير موجود في كتاب المسالك ولا في كتاب الروضة .
وكيف كان فالظاهر انه لو كان المكلف إنما فعل ذلك لأجل إسقاط الكفارة
بد أن وجبت عليه فانه لا يدخل في محل الخلاف وإلا لزم إسقاط الكفارة عن
كل مفطر ما اختاره ثم السفر لاسقاط الكفارة .

ويدل على ذلك صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم الحسنة على المشهور المتقدمة في
كتاب الزكاة في حديث طويل (١) قال : قال ابو عبدالله عليه السلام أيما رجل كان
له مال وحال عليه الحول فانه يزكيه . قلت فان وهبه قبل حله بشهر أو يوم ؟
قال ليس عليه شيء أبداً . قال وقال زرارة عنه : انه قال إنما هذا بمنزلة رجل أفطر في
شهر رمضان يوماً في اقامته ثم خرج في آخر النهار في سفر فاراد بسفره ذلك
ابطال الكفارة التي وجبت عليه . وقال انه حين رأى الهلال الثاني عشر وجبت عليه
الزكاة ولكنه لو كان وهبها قبل ذلك لجاز ولم يكن عليه شيء بمنزلة من خرج ثم أفطر ،
المسألة الخامسة - قد صرح الاصحاح (رضوان الله عليهم) من غير خلاف
يدرف بان من أكره زوجته على الجماع في نهار شهر رمضان وهما صائمان فان عليه
كفارتين ولا كفارة عليهما ، ونقل المحقق في المعتمد والعلامة في المنتهى الاجماع
على ذلك .

والمستند فيه ما رواه ثقة الاسلام في الكافي بسنده عن المفضل بن عمر عن
ابي عبدالله عليه السلام (٢) في رجل أتى امرأته وهو صائم وهي صائمة ؟ فقال : ان كان
استكرها فعليه كفارتان ، وان كانت طاوعته فعليه كفارة وعليها كفارة ، وان

(١) الوسائل الباب ١٢ من زكاة الذهب والفضة

(٢) الوسائل الباب ١٢ من ما يمسك عنه الصائم

ج ١٣ : (من أكره زوجته على الجماع في نهار شهر رمضان) — ٢٣٥ —

كان أكرهها فعلية ضرب خمسين سوطاً نصف الحد ، وإن كانت طوعته ضرب خمسة وعشرين سوطاً وضربت خمسة وعشرين سوطاً .

ورواها الصدوق في الفقيه عن المفضل أيضاً (١) وقال بعد نقلها : قال مصنف هذا الكتاب (قدس سره) لم أجد ذلك في شيء من الأصول وإنما تفرد بروايته على بن إبراهيم بن هاشم .

وروى هذه الرواية أيضاً الشيخ المفيد في المقنعة مرسل (٢) .

قال المحقق في المعتبر بعد نقل الرواية المذكورة : وإبراهيم بن إسحاق هذا ضعيف متهم والمفضل بن عمر ضعيف جداً كما ذكره النجاشي . وقال ابن بابويه : لم يرو هذه الرواية غير المفضل . فإذا الرواية في غاية الضعف لكن علماءنا ادعوا على ذلك إجماع الإمامية ومع ظهور القول بها ونسبة الفتوى إلى الأئمة (عليهم السلام) يجب العمل بها ، ويعلم نسبة الفتوى إلى الأئمة (عليهم السلام) باشتهاؤها بين ناقل مذهبهم كما يعلم أقوال أرباب المذاهب بنقل اتباع مذهبهم وإن استندت في الأصل إلى الآحاد من الضعفاء والمجاهيل . انتهى .

قال في المدارك بعد نقل هذا الكلام : وهو جيد لو علم استناد الفتوى بذلك إلى الأئمة (عليهم السلام) كما علم بعض أقوال أرباب المذاهب بنقل اتباعهم لكنه غير معلوم وإنما يتفق حصول هذا العلم في آحاد المسائل كما يعلم بالوجدان . انتهى . وعلى منواله نسج صاحب الذخيرة فقال بعد نقل كلام المحقق المذكور : وفي ثبوت ما نقل أسناده إلى الأئمة (عليهم السلام) تأمل ، وثبوت الإسناد في خصوص بعض المسائل بنقل الأصحاب من ما لا ريب فيه لكن في كون هذه المسألة من ذلك القبيل توقفاً .

أقول : لا ينبغي أن مراد المحقق (قدس سره) من هذا الكلام هو أن الأصحاب قد ادعوا الإجماع على هذا الحكم ، ومن الظاهر أن شهرة الفتوى بينهم بهذا

(١) و(٢) الوسائل الباب ١٢ من ما يمسك عنه الصائم

- ٢٣٦ - (من أكره زوجته على الجماع في نهار شهر رمضان) ج ١٣

الحكم وعدم ظهور المخالف فيه موجب للعلم بكون ذلك مذهب الأئمة (عليهم السلام) الذي يفتون به ، لأنه متى علم أن اعتماد الشيعة في الأحكام إنما هو على ما ورد عنهم (عليهم السلام) - وأنهم لا يفتون في الأحكام بأرائهم ولا يستندون في شيء منها إلى عقولهم ولا يعتمدون على أحد غير أئمتهم (عليهم السلام) وأنهم في العدالة والتقوى على حد ينعمهم من الافتراء والكذب على أئمتهم (عليهم السلام) - فاللازم من ذلك هو حصول العلم العامى البتة بكون هذا الحكم الذي أجمعوا عليه مذهب أئمتهم (عليهم السلام) وأن الفتوى المستندة إليهم به صحيحة وإن كان نقلتها من المجاهيل والضعفاء كما يحصل العلم العامى من مقلدى أبى حنيفة وأتباعه بكون ما يتعاطونه وينقلونه بينهم هو مذهب أبى حنيفة وهكذا . ولكن هذا الكلام لما كان فيه نوع طعن على هذا الإصطلاح المحدث الذى اعتمده السيد السند وأمثاله من المتصلين فيه أنكر (قدر سره) ومن تبعه استناد الفتوى بذلك إلى الأئمة (عليهم السلام) .

ونقل عن ظاهر ابن أبى عقيل أنه أوجب على الزوج مع الإكراه كفارة واحدة كما في حال المطاوعة .

قال في المدارك : وهو غير بعيد خصوصاً على ما ذهب إليه الأكثر من عدم فساد صوم المرأة بذلك فينتفى المقتضى للتكفير .

أقول : لا يخفى أن نفيه البعد عن هذا القول مبنى على أطراحه الخبر المتقدم لضعفه باصطلاحه الذى يعتمد .

وأما اعتضاده بما ذهب إليه الأكثر - من عدم فساد صوم المرأة بذلك - ففيه أنه لا منافاة بين تعدد الكفارة على الزوج متى أكرها وبين الحكم بصحة صومها لأن تحمله كفارتها إنما ترتب على إكراهها على هذا الفعل لا على بطلان صومها .

ونظيره ما سياتى أن شاء الله تعالى في كتاب الحج من أنه متى جامع زوجته وهما محرمان بالحج فإن طاوخته لزمها ما لزمه من فساد الحج ووجوب إتمامه والحج من قابل والبدنة ، وإن أكرها فإن حجها صحيح مع تعدد الكفارة عليه .

ج ١٣ (من أكره أجنبية على الجماع في نهار شهر رمضان) - ٢٣٧ -

وقد صرح هر نفسه ثمة بذلك فقال بعد قول المصنف - ولو أكرهها كان حجها ماضياً - ما لفظه : لا ريب في صحة حج المرأة مع الاكراه للاصل ولأن المسكره أعذر من الجاهل ، ويدل على تعدد الكفارة عليه مع الاكراه قوله عليه السلام في رواية على بن أبي حمزة (١) « ان كان استكرهها فعليه بدنتان » . انتهى .

أقول : ومثل رواية على بن أبي حمزة صحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) في حديث قال فيه : « ان كانت المرأة تابعت على الجماع فعليها مثل ما عليه وان كان استكرهها فعليه بدنتان » .

وبذلك يظهر لك ان تعدد الكفارة على المسكره لا يترتب على فساد حج المرأة أو صومها حتى انه يحمل حكم الأصحاب هنا بصحة صوم المرأة مستنداً للكفارة الواحدة .

فوائد

الاولى - قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأنه لا فرق في الزوجة بين الدائمة والمستمتع بها عملاً باطلاق النص ، وهو كذلك .

الثانية - الحق الشيخ بالمسكرة النائمة ، قال في المعتبر : ونحن نساعد على المسكرة وقوفاً على ما ادعاه من اجماع الامامية ، أما النائمة فلا لان في الاكراه نوعاً من تهجم ليس موجوداً في النائمة ، ولأن ذلك ثبت على خلاف الأصل فلا يلزم من ثبوت الحكم هناك لوجود الدلالة بثبوتها هنا مع عدمها . انتهى . وهو جيد .

الثالثة - لو أكره أجنبية فهل يتحمل عنها أم لا ؟ قولان قرب الأول منهما العلامة في القواعد ، واختار الثاني منها العلامة في المنتهى وأمن ادريس والمحقق .

(١) الوسائل الباب ٤ من كفارات الاستمتاع .

(٢) الوسائل الباب ٧ من كفارات الاستمتاع .

— ٢٣٨ — (لو وطأ المجنون زوجته في نهار شهر رمضان) ج ١٣

واختاره في المدارك لاختصاص النص الوارد بالتحمل بالوطء المحلل فيفتى في غيره بل في غير الزوجة .
واستند القائل الاول الى ان الرنى أغلظ حكماً فيكون أولى بالمواخذة والتكفير نوع منها .

ورد بان الكفارة لتكفير الذنب ورفع عقابها فربما لا تناسب الذنب الشديد لعدم تأثيرها في تخفيفه لشدة كماله في تكرار قتل الصيد عمداً فإنه لا كفارة فيه مع ثبوت الكفارة في الخطأ .

ووجه الشيخ فخر الدين في الايضاح تقريب ابيه (قدس سرهما) في القواعد بعموم النص وغير الرواية (١) فبدل لفظ « امرأته » في الخبر « بامرأة » بحذف الضمير وكأنه (سهو منه) (قدس سره) لأن الموجود في كتب الاخبار (٢) وكذا في كتب الفروع اثبات الضمير كما نقلناه .

الرابعة - قالوا : لو وطأ المجنون زوجته وهي صائمة فإن طواعته لزممتها الكفارة وان اكرها سقطت الكفارة عنها ، اما عنه فلمع عدم التكليف واما عنها فلا كراه .

ولو اكره المسافر زوجته قيل وجبت الكفارة عليه هنا عنها لا عنه ، واحتمل العلامة في القواعد السقوط مطلقاً لكونه مباحاً له غير مفطر لها .

قال في المدارك بعد نقل ذلك عنه : وربما لاح من هذا التعليل اباحة الاكراه على هذا الوجه ، وكان وجهه انتفاء المقتضى للتحريم وهو فساد الصوم إذ المفروض ان صومها لا يفسد بذلك . أقول : قد عرفت ما فيه .

ثم قال : والاصح التحريم لاصالة عدم جواز اجبار المسلم على غير الحق الواجب عليه .

(١) وهي رواية سليمان بن خالد الواردة في الوسائل الباب ٤ من كفارات الاستمتاع

(٢) الفروع ج ١ ص ٢٦٨ والواقى باب (غشيان النساء للمحرم) من كتاب المحرم

والوسائل الباب ٤ من كفارات الاستمتاع

المسألة السادسة - قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأن من أفطر عامداً في شهر رمضان فإن كان مستحلاً غير معتقد لتحريم ذلك الفعل فهو مرتد إن كان ممن بلغه أحكام الإسلام وقواعد الحلال والحرام، وإن لم يكن كذلك بل كان معترفاً بتحريمه فإنه يعزر فإن عذر. فإن عاد قتل في الثالثة على المشهور أو عزر فإن عاد قتل في الرابعة على القول الآخر.

ومستند الأول ما رواه الشيخ والصدوق في الصحيح عن بريد العجلي (١) قال : « سئل أبو جعفر عليه السلام عن رجل شهد عليه شهود أنه أفطر من شهر رمضان ثلاثة أيام ؟ قال : يستل هل عليك في أفطارك في شهر رمضان شيء ؟ فإن قال لا فإن على الإمام أن يقتله وإن قال نعم فإن على الإمام أن يهنكه ضرباً » .

وإن ادعى الشبهة قبل منه ، وعلى ذلك تحمل رواية زرارة و أبي بصير (٢) قالوا : « سألنا أبا جعفر عليه السلام عن رجل أتى أهله في شهر رمضان أو أتى أهله وهو محرم وهو لا يرى إلا أن ذلك حلال له ؟ قال : ليس عليه شيء » .

ومستند الثاني ما رواه الشيخ والصدوق عن سماعة في الموثق (٣) قال : « سألت عن رجل أخذ في شهر رمضان وقد أفطر ثلاث مرات وقد رفع إلى الإمام ثلاث مرات ؟ قال : فليقتل في الثالثة » .

وما رواه المشايخ الثلاثة (نور الله تعالى مراقيهم) في الصحيح عن يونس بن عبد الرحمن عن أبي الحسن الماضي عليه السلام (٤) قال : « أصحاب الكبائر كلها إذا أقيم عليهم الحد مرتين قتلوا في الثالثة » .

ومستند الثالث ما رواه الشيخ (قدس سره) عنهم (عليهم السلام)

(١) الوسائل الباب ٢ من أحكام شهر رمضان

(٢) الوسائل الباب ٩ من ما يمسك عنه الصائم .

(٣) الوسائل الباب ٥ من مقدمات الحدود

٢٤٠ - (أقسام الصوم - ثبوت شهر رمضان برؤية الهلال) ج ١٣

مرسلا (١) ان أصحاب الكبراء يقتلون في الرابعة .
وسأني ان شاء الله تعالى في المقصد الثاني تنمة الكلام في ما يتعلق بالكفارات

المقصد الثاني

في أقسام الصوم وهو واجب ومندوب ومكروه وحرام ، فالكلام في هذا المقصد يقع في مطالب :

المطلب الأول - في الواجب وهو ستة : شهر رمضان وقضاؤه والكفارات ودم المتعة والنذر وما في معناه والاعتكاف على وجه فالكلام هنا يقع في فصول : الفصل الأول - في شهر رمضان وهو واجب بالكتاب والسنة واجماع المسلمين ووجوبه من ضروريات الدين على جامع الشرائط المتقدمة .

ويعلم بامور : أحدها - رؤية الهلال سواء انفرد برؤيته أو شاركه غيره .
قال العلامة في التذكرة : ويلزم صوم رمضان من رضى الهلال وان كان واحداً انفرد برؤيته سواء كان عدلاً أو غير عدل شهد عند الحاكم أو لم يشهد قبلت شهادته أو ردت ، ذهب اليه علماؤنا أجمع وهو قول أكثر العامة ، وعند بعضهم ان المنفرد لا يصوم (٢) .

أقول : ويدل على الحكم المذكور بهد قوله عز وجل : فن شهد منكم الشهر فليصمه (٣) جملة من الأخبار :

١) لم اقب في كتب الحديث على هذا المرسل في مظانه . نعم في التهذيب ج ١٠ ص ٩٧ قال في ضمن كلام له : لانا قد يننا ان أصحاب الكبراء يقتلون في الثالثة او الرابعة . ثم ذكر حديث يونس . ويمكن أن يكون التردد بلحاظ ما ورد في الزنى من قتله في الرابعة كما تقدم ذلك فيه ص ٤٧ . وقال في الاستبصار ج ٤ ص ٢٢٥ فانه اذا صار كذلك ثلاث دفعات قتل في الرابعة . ويمكن أن يكون نظر الفقهاء الى كلامه المذكور .

(٢) الفتى ج ٢ ص ١٥٦

(٣) سورة البقرة الآية ١٨٢

ج ١٣ ﴿ ثبوت شهر رمضان بانقضاء ثلاثين يوماً من شعبان ﴾ - ٢٤١ -

منها - ما رواه الكليني في الصحيح والحسن عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (١) : أنه سئل عن الأهلة ؟ فقال : هي أهلة الشهور فإذا رأيت الهلال فصم وإذا رأيت فافطر . قلت : أرأيت أن كان الشهر تسعة وعشرين يوماً أفضى ذلك اليوم ؟ فقال : لا إلا أن تشهد لك بينة عدول فإن شهدوا أنهم رأوا الهلال قبل ذلك فافض ذلك اليوم .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن أبي الصباح والحلي جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) : أنه سئل عن الأهلة ؟ فقال : هي أهلة الشهور فإذا رأيت الهلال فصم وإذا رأيت فافطر .

وفي الصحيح عن المفضل وعن زيد الشحام جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) : أنه سئل عن الأهلة فقال : هي أهلة الشهور فإذا رأيت الهلال فصم وإذا رأيت فافطر ، وما رواه الشيخ وابن بابويه في الصحيح عن علي بن جعفر (٤) : أنه سأل أخاه موسى عليه السلام عن الرجل يرى الهلال في شهر رمضان وحده لا يبصره غيره أله أن يصوم ؟ قال : إذا لم يشك فيه فليصم وإلا فليصم مع الناس .

وثانيها - عد ثلاثين يوماً من شعبان لو لم ير ، وهو مجمع عليه بين العلماء من الطرفين بل قيل أنه من ضروريات الدين .

ويدل عليه ما رواه الشيخ في التهذيب عن أبي خالد الواسطي (٥) قال :

(١) الوسائل الباب ٣ من أحكام شهر رمضان رقم ١١ ، واللفظ ينتهي بقوله : وإذا رأيت فافطر ، نعم في رواية الحلبي الواردة في الباب ٣ و٥ من أحكام شهر رمضان رقم ١٨ و١٧ عن التهذيب اللفظ المذكور كله ، وكذا في رواية أبي الصباح والحلي ورواية المفضل والشحام الآيتين عن التهذيب .

(٢) الوسائل الباب ٣ و٥ من أحكام شهر رمضان رقم ٧ و٩

(٣) الوسائل الباب ٣ و٥ من أحكام شهر رمضان رقم ٣ و٤

(٤) الوسائل الباب ٣ من أحكام شهر رمضان

(٥) الوسائل الباب ١٦ و٣ من أحكام شهر رمضان رقم ١ و١٧

٢٤٢ - (ثبوت شهر رمضان بانقضاء ثلاثين يوماً من شعبان) ج ٣

« أتينا أبا جعفر عليه السلام في يوم يشك فيه من رمضان فإذا مائدته موضوعة وهو يأكل ونحن نريد أن نسأله فقال : ادنوا الغداء إذا كان مثل هذا اليوم ولم تجتمكم فيه بينة رؤية الهلال فلا تصوموا . ثم قال : حدثني أبي علي بن الحسين عن علي (عليهم السلام) أن رسول الله صلى الله عليه وآله لما ثقل في مرضه قال أيها الناس إن السنة اثنا عشر شهراً منها أربعة حرم . قال ثم قال بيده : فذاك رجب مفرد وذو القعدة وذو الحجة والمحرم ثلاثة متواليات ، ألا وهذا الشهر المفروض رمضان فصوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فإذا خفي الشهر فاتموا العدة شعبان ثلاثين وصوموا الواحد وثلاثين ... الحديث . . ولا اختصاص لهذا الحكم بهلال شهر رمضان بل كل شهر اشتبهت رؤية هلاله يجب أن يعد ما قبله ثلاثين يوماً .

ومن الأخبار زيادة على ما قدمنا قول أبي جعفر عليه السلام في صحيحة محمد بن قيس (١) « إن أمير المؤمنين عليه السلام كان يقول : وإن غم عليكم فعدوا ثلاثين ليلة ثم افطروا . .

وقوله عليه السلام في صحيحة محمد بن مسلم (٢) « وإذا كانت علة فاتم شعبان ثلاثين ، بقي الكلام لو غمت شهور السنة كلها أو أكثرها ، قيل إنه يعد كل شهر منها ثلاثين ، وهو منقول عن الشيخ في المبسوط وجماعة واختاره المحقق في الشرائع ، وقيل ينقص منها لقضاء العادة بالنقيصة ، وهذا القول مجبول القائل مع جهالة قدر النقص أيضاً ، وقيل بالعمل في ذلك برواية الخمسة الآتية في الموضع السادس (٣) واختاره العلامة في جملة من كتبه ، وذكر في المختلف أنه إنما اعتمد في ذلك على العادة لا على الرواية . وقيل عليه أنه مشكل أيضاً لعدم اطراد العادة بالنقيصة على هذا الوجه . والمسألة محل توقف لعدم الدليل الواضح فيها .

هذا في ما ذكرناه من ما لو غمت شهور السنة كلها أو أكثرها ، أما الشهران

(١) الوسائل الباب ٥ و ٨ من أحكام شهر رمضان

(٢) الوسائل الباب ٥ و ١١ من أحكام شهر رمضان

(٣) من مواضع التنبيه الخامس من التنبيهات الآتية

والثلاثة فقد قطع جملة من الأصحاب بعدد ثلاثين لامتناع الحكم بدخول الشهر بمجرد الاحتمال ، وعليه تدل ظواهر الأخبار المتقدمة .

وثالثها - الشياع بان يرى رؤية شائعة ، قال المحقق في المعبر والعلامة في المنتهى انه لا خلاف فيه بين العلماء . واستدل عليه في المنتهى بانه نوع تواتر يفيد العلم . ونحوه قال في التذكرة ، ثم قال : ولو لم يحصل العلم بل حصل ظن غالب بالرؤية فالأقوى التحويل عليه كالشاهدين ، فان الظن بشهادتهما حاصل مع الشياع . ونحوه ذكر شيخنا الشهيد الثاني وغيره .

ونقل في المدارك عن جده (قدس سره) في موضع من الشرح اعتبار زيادة الظن الحاصل من ذلك على ما يحصل منه بقول العدلين لتحقيق الأولوية المعتبرة في مفهوم الموافقة . ثم قال بعد نقل ذلك : ويشكل بان ذلك يتوقف على كون الحكم بقبول شهادة العدلين معللاً بأفادتهما الظن ليتعدى الى ما يحصل به ذلك وتحقيق الأولوية المذكورة ، وليس في النص ما يدل على هذا التعليل وإنما هو مستنبط فلا عبرة به ، مع ان اللازم من اعتباره الاكتفاء بالظن الحاصل من القرائن اذا ساوى الظن الحاصل من شهادة العدلين أو كان أقوى وهو باطل اجماعاً ثم قال : والاصح اعتبار العلم كما اختاره العلامة في المنتهى وصرح به المصنف في كتاب الشهادات من هذا الكتاب لاكتفاء ما يدل على اعتبار الشياع بدون ذلك ، وعلى هذا فينبغي القطع بحرياته في جميع الموارد . وحيث كان المعبر ما أفاد العلم فلا ينحصر المخبرون في عدد ولا يفرق في ذلك بين خبر المسلم والكافر والصغير والكبير والاثني والذكر كما قرر في حكم التواتر . انتهى .

اقول : ظاهر كلام أصحابنا (رضوان الله عليهم) في هذا المقام بل صريح بعضهم انهم لم يقفوا على دليل لهذا الحكم من الاخبار ، وانا قد وقع لي تحقيق نفيس في هذه المسألة في اجوبة مسائل بعض الاعلام احببت ايراده في المقام وان طال به زمام الكلام لما اشتمل عليه من التحقيق الكاشف لنقاب الابهام وإزاحة ما عرض

فيها من الشكوك والاهام ، وهذه صورته :

ظاهر كلام أصحابنا (رضوان الله عليهم) عدم الوقوف على نص يدل على ذلك حيث لم يوردوا له دليلا من الاخبار وإنما بنوا الحكم فيه على نوع من الاعتبار بل صرح المحدث الكاشاني في المفاتيح بعدم النص في ذلك ، وحيث أن حصل به العلم واليقين وأثر القطع دون التخمين فالظاهر أنه لا إشكال في اعتباره والعمل بمقتضاه بل ربما يدعى استفادته بهذا المعنى من الاخبار ، مثل الاخبار الدالة على أن الصوم للرؤية والفطر للرؤية (١) بأن يكون المعنى فيها أن كلا من الصوم والفطر مترتب على العلم بالرؤية أعم من أن يكون برؤية المكلف نفسه أو بالشياع الموجب للعلم .

ويمكن أن يستدل على اعتبار الشياع من الاخبار بما رواه الشيخ في التهذيب عن سماعة (٢) : أنه سأله عن اليوم في شهر رمضان يختلف فيه ؟ فقال : إذا اجتمع أهل المصر على صيامه للرؤية فاقضه إذا كان أهل المصر خمسمائة انسان . . . إذ الظاهر أن ذكر الخمسمائة إنما هو على جهة التمثيل والكتابة عن الكثرة الموجبة للعلم ، إذ لا ضرورة لهذا العدد مع وجود العدلين فيهم ولا خصوصية له مع عدمها .

وما رواه أيضاً في الكتاب المذكور بسنده عن عبد الحميد الأزدي (٣) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام أكون في الجبل في القرية فيها خمسمائة من الناس ؟ فقال : إذا كان كذلك فصم بصيامهم وأفطر بفطرهم » .

وما رواه فيه عن أبي الجارود (٤) قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول صم حين يصوم الناس وأفطر حين يفطر الناس فإن الله عز وجل جعل الألهة مواقيت (٥)

(١) الوسائل الباب ٣ من أحكام شهر رمضان

(٢) و ٣٠ : (٤) الوسائل الباب ١٢ من أحكام شهر رمضان . والرواية رقم (٢)

للصدوق في الفقيه ج ٢ ص ٧٧ لا الشيخ

(٥) في قوله تعالى في سورة البقرة الآية ١٨٦ : يسألونك عن الألهة قل هي مواقيت . . .

وما رواه فيه ايضاً عن ابي الجارود (١) قال : « شككنا سنة في عام من تلك الاعوام في الاضحية فلما دخلت على ابي جعفر عليه السلام كان بعض اصحابنا يضحى فقال : الفطر يوم يفطر الناس والاضحى يوم يضحى الناس والصوم يوم يصوم الناس » . وهذه الاخبار كما ترى ظاهرة الدلالة بل صريحة المقالة على وجوب الصوم والافطار متى شاعت الرؤية بين الناس واشتمرت بحيث صاموا وافطروا من غير نظر الى أن يكون فيهم عدلان ام لا ، لان الحكم فيها إنما علق على الكثرة والاتفاق على ذلك .

قال الشيخ (قدس سره) في التهذيب بعد نقل رواية عبد الحميد : يريد عليه السلام بذلك ان صومهم إنما يكون بالرؤية فاذا لم يستغض الخبر عندهم برؤية الهلال لم يصوموا على ما جرت به العادة في بلاد الاسلام . انتهى . وهو مؤيد لما قلناه وظاهر في ما ادعيناه .

ومن ما يمكن أن يستدل به في المقام وان لم يتنبه له أحد من علمائنا الاعلام صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (٢) قال : « إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فافطروا ، وليس بالرأى ولا بالتظني ولكن بالرؤية ، والرؤية ليس ان يقوم عشرة فينظروا فيقول واحد هو ذا فينظر تسعة فلا يرونه ، إذا رآه واحد رآه عشرة والف » .

فان الظاهر ان المعنى فيها - والله سبحانه وأولياؤه أعلم - انه متى كان الهلال بحيث كل من نظر اليه رآه من غير علة هناك مانعة من ضعف بصر أو غيم أو نحوهما - واشتهر وشاع ذلك على هذه الكيفية بحيث لم يقل قائل خال من العذر اني نظرت اليه فلم أره - فانه يجب على سائر الناس ممن لم ينظروا العمل بمقتضى ذلك مع حصول العلم باخبار اولئك ، لان مساق الخبر بالنسبة الى من لم ينظر وهل

(١) الوسائل الباب ٥٧ من ما يمسك عنه الصائم . واللفظ « سألت ابا جعفر (ع) »

انا ... (٢) الوسائل الباب ١١ من احكام شهر رمضان

يجب عليه العمل بمقتضى تلك الرؤية أم لا ؟ وإلا فلا خلاف ولا اشكال في العمل بمقتضى الرؤية على الراى نفسه .

وموثقة عبدالله بن بكير عن ابى عبدالله عليه السلام (١) قال : « صم للرؤية وافطر للرؤية ، وليس رؤية الهلال أن يحجى الرجل والرجلان فيقولان رأينا إنما الرؤية أن يقول القائل رأيت فيقول القوم صدق » .

ورواية ابى العباس عن ابى عبدالله عليه السلام (٢) قال : « الصوم للرؤية والفطر للرؤية ، وليس الرؤية أن يراه واحد ولا اثنان ولا خمسون » .

وصحيحة ابراهيم بن عثمان الخزاز عن ابى عبدالله عليه السلام (٣) قال : « قلت له كم يحزى في رؤية الهلال ؟ فقال : ان شهر رمضان فريضة من فرائض الله فلا تؤدوا بالتظنى ، وليس رؤية الهلال ان يقوم عدة فيقول واحد قد رأيت ويقول الآخرون لم نره ، إذا رآه واحد رآه مائة وإذا رآه مائة رآه ألف ، ولا يحوز في رؤية الهلال إذا لم يكن في السماء علة أقل من شهادة خمسين ، وإذا كانت في السماء علة قبلت شهادة رجلين يدخلان ويخرجان من مصر » .

ومن هذه الاخبار يظهر صحة ما ذكرناه في معنى الصوم للرؤية والفطر للرؤية من أن المراد العلم بالرؤية دون وقوع الرؤية من ذلك الراى بخصوصه ، فان قوله عليه السلام « وليس الرؤية ... الى آخره ، صريح في ذلك .

وحاصل المعنى في هذه الاخبار انه عليه السلام جعل مناط الصوم والفطر العلم بالرؤية ، ثم فسر معنى الرؤية التي هي مناط ذلك بانها ليست عبارة عن أن يدعيها بعض ويخالفه آخر بل هي عبارة عن ان يخبر بها كل من تعمد النظر من غير مانع هناك ولا علة لا من جهة السماء ولا من جهة الناظر فانه متى كان كذلك وجب على العالم بها العمل بمقتضاها ، ولو كان المراد من قوله : « الصوم للرؤية والفطر للرؤية » انما هو بالنسبة الى الراى نفسه بمعنى انه يجب على كل من رأى الهلال الصوم أو

ج ١٣ (الجواب عن ما يناق ثبوت الهلال بشهادة العدلين) — ٢٤٧ —

الفطر لكان لا معنى لبقية الكلام في هذه الاخبار ولا لتفسير الرؤية بما ذكر فيها لان حكم الرائي لا يتوقف على غيره كما لا يخفى .
وبالجملة فساق هذه الاخبار وامثالها إنما هو بالنسبة الى بيان الرؤية التي يترتب على العلم بها من لم ينظر وير العمل بمقتضاها .
ويؤيد ذلك انه لم يرد في اخبار هذا الباب على كثرتها وانتشارها ما يدل على وجوب الرؤية على كل فرد فرد من أفراد المكلفين مع وجوب ما يترتب على ذلك من صيام وافتطار المأخوذ فيها البناء على العلم واليقين .
بقي في المقام اشكالان : أحدهما ان هذه الاخبار - من حيث دلالتها على عدم الاكتفاء في الرؤية بالاثنتين والثلاثة بل لابد أن تكون على تلك الكيفية المتقدمة - ربما نافي بظاهره ما دل على الاكتفاء في ثبوت الهلال بشهادة العدلين من الاخبار المستفيضة .

والجواب عن ذلك من وجهين : أولهما - ان تحمل هذه الاخبار على عدم وجود العدلين في جملة أولئك الناظرين فلا بد حينئذ من الكثرة الموجبة للعلم .
الثاني - ولعله الأقرب - أن تحمل هذه الاخبار على ان الفرض منها بيان ثبوت الرؤية بالشياع وتفسير معنى الرؤية التي يثبت بها الشياع من غير ملاحظة لوجود العدلين وعدمه ، بمعنى انه متى شاعت الرؤية على هذه الكيفية بين الناس على وجه افاد السامع بها العلم وجب العمل بمقتضاها على نهج ما تقدم في الاخبار السالفة الدالة على امره ^{بإيجاب} بالصيام والافتطار بصيام الناس وافتطارهم ، لان اتفاقهم على الصيام أو الافطار مؤذن بالاتفاق على الرؤية كلا أو بعضاً ، فيجب العمل بمقتضى رؤيتهم من غير ملاحظة لوجود العدلين فيهم وعدمه ، إذ متى رقى الهلال في بلد من غير علة هناك فانه لا يختص برؤيته ناظر دون ناظر ، لأن الفرض عدم العلة والمانع من جهة السماء ومن جهة الناظر فلا يختص ذلك بالعدلين ولا يتوقف عليهما ولا يحتاج اليهما .

٢٤٨ - (الجواب عن ما ينافي ثبوت الهلال بشهادة العدلين) ج ١٣

واما اخبار العدلين فيمكن حملها على الرؤية التي لم تقع على هذا الوجه كما اذا لم ير في البلد بالكلية لمانع أو لغير مانع أو رآها فيها ولكن ثمة مانع من رؤية الجميع لوجود غيم واتفق وجود فرجة شاهده فيها عدلان مثلا فانه يحكم بشهادتهما كما دلت عليه الاخبار .

ويمكن حملها - ولعله الاظهر - على التخصيص بان يكونا من خارج البلد كما دلت عليه صحيحة الخزاز (١) فانه متى لم ير في البلد على الوجه الذي ذكرناه من الشيع والانتشار اعم من أن يكون لعله أو لعدم النظر اليه أو نحو ذلك ففى شهد على الرؤية عدلان من الخارج أو حصل الشيع بالرؤية في بلاد اخرى قريبة وجب العمل بمقتضى ذلك .

والعلة في اظهرية هذا الوجه كما ذكرنا ان الاخبار المتضمنة لذكر العدلين لا دلالة في شئ منها على كونها من البلد بل شطر من تلك الاخبار مطلق مثل قوله في صحيحه الحلبي (٢) لا اجيز في رؤية الهلال إلا شهادة رجلين عدلين ، ونحوها من الاخبار الكثيرة (٣) وشطر منها ظاهر الدلالة بل صريحها في المدعى مثل صحيحة الخزاز المتقدمة (٤) ومثل الاخبار المستفيضة الدالة على وجوب القضاء بشهادة العدلين (٥) فان افطار ما يجب صومه حتى لازم من ذلك وجوب القضاء بشهادتهما دليل على انها ليسا من البلد كما لا يخفى ، وعلى هذا يحمل مطلق اخبار العدلين على مقيدها ويختص الحكم بالعدلين في ذلك من خارج البلد . ولا ينافي ذلك ما في الاحتمال الاول من فرض رؤية العدلين في البلد مع الغيم اذا حصلت فرجة رأيا فيها ، فان الأحكام الشرعية التي هي بمنزلة القواعد الكلية إنما تبنى على الغالب والأكثر دون الفروض النادرة كما لا يخفى على من غاص في لجج الاخبار والتقط من خبايا تلك الاسرار .

(١) و (٤) ص ٢٤٦ (٢) و (٣) الوسائل الباب ١١ من احكام شهر رمضان

(٥) الوسائل الباب ٣ و ٥ و ١١ من احكام شهر رمضان

ج ١٣ (اعتبار الحسين في الصحو - كفاية الظن في الشيع) - ٢٤٩ -

الاشكال الثاني - ما تضمنته صحيحة الخزاز من ايجاب الحسين مع عدم العلة في السها .

والجواب عن ذلك يقع من وجهين : أحدهما - ان ما دل على خلاف هذا الخبر اكثر عدداً وأقوى سنداً وأوضح دلالة ، وحينئذ فقضية الترجيح عند التعارض هو المصير الى ذلك دون ما دلت عليه هذه الصحيحة . ولا يرد ان رد هذا الحكم منها يستلزم ردها كلاً فلا تصلح للاستدلال بها والاعتماد عليها في المقام .

لانا نقول : قد صرح غير واحد من علمائنا الفحول (رضوان الله عليهم) بان رد بعض الخبر لمعارض أقوى لا يستلزم رد ما لا معارض له منه بل هو من قبيل العام المخصوص في ذلك .

الثاني - ارتكاب جمادة التأويل فيها بالحمل على بيان العدد الذي يحصل به الشيع غالباً ويكون كناية عن الكثرة التي يحصل بها العلم واليقين من غير خصوصية في ذلك لخصوص الحسين .

هذا . ولم أر من تنبه للاستدلال بهذه الاخبار على هذه المسألة من علمائنا الابرار (رضوان الله عليهم) ولا من كشف عنها نقاب الابهام في المقام ولا من جمع بينها وبين اخبار العدلين على وجه يزول به التناقض في البين .

ثم انه لا يخفى ان من اكتفى من أصحابنا (رضوان الله عليهم) في معنى الشيع بمجرد الظن - إلحاقاً له بالظن الحاصل من شهادة العدلين ، أو اعتبر الزيادة في هذا الظن على ما يحصل بقول العدلين لتحقيق الأولوية المعتبرة في مفهوم الموافقة كما صرح به شيخنا الشهيد الثاني (قدس سره) -

فظني انه لا يخلو من نظر : اما أولاً - فلعدم الدليل على كون اعتبار شهادة العدلين والاعتماد عليها إنما هو لافادتها الظن حتى يمكن القول بانسحاب الحكم منها إلى ما يحصل به الظن أو يحتاج الى اعتبار زيادة في هذا الظن ليتحقق بذلك مفهوم

الاولوية ، ولهذا لا يكفي الظن الحاصل بالقرائن اذا كان مساوياً للظن الحاصل بشهادتهما أو أقوى منه .

والتحقيق في ذلك ما نقله في المعالم عن السيد المرتضى (رضى الله عنه) حيث قال : وجوب الحكم على القاضى بعد شهادة العدلين ليس من حيث انها توجب الظن بل من حيث ان الشارع جعلها سبباً لوجوب الحكم على القاضى كما جعل دخول الوقت سبباً لوجوب الصلاة . انتهى .

وقال بعض الافاضل بعد نقل ذلك عن المرتضى : الحق ما افاده علم الهدى لان كثيراً ما لا يحصل الظن بشهادتهما لمعارضته قرينة حالية مع وجوب الحكم على القاضى حينئذ . انتهى .

واما ثانياً - فلاخبار الدالة في المقام على انه لا يكفي البناء على الظن في الرؤية بل لابد من اليقين :

فن ذلك صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة (١) حيث قال فيها : « وليس بالرأى ولا بالتظنى » .

وصحيحة الخزاز المتقدمة (٢) حيث قال فيها : « شهر رمضان فريضة من فرائض الله فلا تؤدوا بالتظنى » .

وموثقة اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) انه قال : في كتاب على عليه السلام صم لرؤيته وافطر لرؤيته وإياك والشك والظن ، فان خفي عليكم فاتموا الشهر الأول ثلاثين » .

ورواية علي بن محمد القاساني (٤) قال : « كتبت اليه وأنا بالمدينة عن اليوم الذى يشك فيه من شهر رمضان هل يصام أم لا ؟ فكتب عليه السلام : اليقين لا يدخل فيه الشك صم للرؤية وافطر للرؤية » الى غير ذلك من الاخبار .

(١) ص ٢٤٥ (٢) ص ٢٤٦

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٣ من احكام شهر رمضان

وربما يقال : انه اذا كان الامر مبنيًا في الرؤية على اليقين من رؤية الانسان نفسه أو حصول الشيع المفيد للعلم فن المعلوم ان هذا لا يحصل من شهادة العدلين سواء قلنا ان اعتبارها لا فادتها الظن أو لكونها سبباً في الحكم .
لأننا نقول : يمكن أن يقال ان شهادة العدلين إنما يصار اليها مع تعذر الرؤية القطعية المشار اليها في تلك الاخبار ، فهي غير داخلة في ما دلت عليه تلك الاخبار ويشير الى ذلك قوله عليه السلام في صحيحة الخزاز المتقدمة (١) : « واذا كانت في السماء علة قبلت شهادة رجلين ... الحديث » .

ومثلها رواية حبيب الخزاعي عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) وفيها : « وانما تجوز شهادة رجلين اذا كانا من خارج المصر وكان بالمصر علة فاخبرا انها رأياه » .
ومطلق الاخبار في ذلك يحمل عليها .

ويمكن أن يقال أيضاً في المقام - وان كان خلاف ما هو المشهور في كلام علمائنا الاعلام إلا انه معتضد باخبار أهل الذكر (عليهم السلام) - ان شهادة العدلين تفيد العلم أيضاً ، فان العلم لا يتقيد بحد ولا ينحصر في مقدار معين بل هو من ما يقبل الشدة والضعف كما أوضحنا ذلك في محل أليق ، فقد يحصل العلم في بعض المقامات من اخبار الاطفال فضلاً عن كل الرجال .

وان ابيت ذلك لكونه غير مشهور ونفرت منه لكونه في كتب القوم غير مذكور فلنا أن نقول ان الشارع قد أجرى شهادة العدلين مجرى ما يفيد العلم والقطع بل أجرى خبر العدل الواحد مجرى ذلك كما يستفاد من جملة من الاخبار :
منها - صحيحة هشام بن الحكم الواردة في عدم انزال الوكيل قبل العلم بالعدل (٣)
قال عليه السلام : « والوكالة ثابتة حتى يبلغه العدل عن الوكالة بثقة يبلغه أو يشافه العدل » .
فانظر الى جملة خبر الثقة قريناً للشفافية وفي سياقها المؤذن بافادته العلم كما

(١) ص ٢٤٦ (٢) الوسائل الباب ١١ من احكام شهر رمضان

(٣) تقدمت ص ٩٩ والراوي هشام بن سالم

— ٢٥٢ — (هل يثبت الهلال بشهادة العدلين مطلقاً أو في بعض الحالات؟) ج ١٣

ذكرنا أو تنزيله منزله ان آيت عن الأول ، على ان المفهوم من كلام الأصحاب ومن الاخبار انه لا ينعزل الوكيل إلا بالعلم بالعرول ، فلو لا ان خبر الثقة عندهم (عليهم السلام) مفيد للعلم لما حكم بالانعزال به .

ومنها - رواية سماعة (١) قال : « سألته عن رجل تزوج جارية أو تمتع بها فحدثه رجل ثقة أو غير ثقة فقال ان هذه امرأتى وليست لى بيته ؟ فقال : ان كان ثقة فلا يقربها وان كان غير ثقة فلا يقبل منه . »

ونحوها ايضاً رواية اسحاق بن عمار الواردة في الدنانير (٢) وغيرها من ما قدمنا ذكره ايضاً قريباً .

ورابعها - شهادة العدلين وقد اختلف في ذلك كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) فذهب جملة من الأصحاب : منهم - الشيخ المفيد والمرتضى والمحقق والعلامة وابن ادریس واكثر الأصحاب الى انه يثبت بشهادة عدلين ذكرين مطلقاً سواء كان صحوماً أو غيباً وسواء كان من داخل البلد أو خارجه ، وقيل بقبول شهادة الواحد في أوله وانه يجب الصوم بها وهو قول سلا .

وعن الشيخ في المبسوط انه ان كان في السماء علة وشهد عدلان من البلد أو خارجه برؤيته وجب الصوم وان لم يكن هنالك علة لم تقبل إلا شهادة القسامة خمسون رجلاً من البلد أو خارجه .

وقال في النهاية : فان كان في السماء علة ولم يره جميع أهل البلد ورآه خمسون نفساً وجب الصوم ، ولا يجب الصوم إذا رآه واحد واثنان بل يلزم فرضه لمن رآه حسب وليس على غيره شيء ، ومتى كان في السماء علة ولم يروا في البلد الهلال ورآه خارج البلد شاهدان وجب ايضاً الصوم ، وان لم يكن في السماء علة وطلب فلم ير لم يجب الصوم إلا أن يشهد خمسون نفساً من خارج البلد انهم رأوه . ونقله في

(١) الوسائل الباب ٢٣ من عقد النكاح

(٢) تقدمت ص ٩٦

ج ١٣ (هل يثبت الهلال بشهادة العدلين مطلقاً او في بعض الحالات؟) - ٢٥٣ -

المختلف أيضاً عن ابن البراج .

وقال الصدوق في المقتنع : واعلم انه لا يجوز الشهادة في رؤية الهلال دون خمسين رجلاً عدد القسامة ويجوز شهادة رجلين عدلين اذا كانا من خارج البلد أو كان بالمصر علة .

وقال ابو الصلاح : يقوم مقام الرؤية شهادة رجلين عدلين في الغيم وغيره من العوارض وفي الصحو وانتفاها أخبار خمسين رجلاً .

اقول : ومنشأ اختلاف هذه الأقوال من اختلاف ظواهر الاخبار في هذه المسألة :

ومنها - صحيحة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام (١) : ان علياً عليه السلام كان يقول : لا اجيز في رؤية الهلال إلا شهادة رجلين عدلين .

وصحيحة منصور بن حازم عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) انه قال : « صم لرؤية الهلال وافطر لرؤيته فان شهد عندكم شاهدان مرضيان بانهما رأياه فاقضه » .

وصحيحة زيد الشحام عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) : انه سئل عن الالهة فقال هي أهلة الشهور فاذا رأيت الهلال فصم وإذا رأيته فافطر . فقلت أرأيت ان كان الشهر تسعة وعشرين يوماً اقضى ذلك اليوم ؟ فقال : لا إلا أن تشهد لك بينة عدول فان شهدوا انهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم .

وصحيحة عبيدالله بن علي الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام (٤) قال : « قال علي عليه السلام لا تقبل شهادة النساء في رؤية الهلال إلا شهادة رجلين عدلين » .

وبمضمون هذه الرواية روايات عديدة متفقة الدلالة على انه لا تقبل شهادة النساء في رؤية الهلال ولا يجوز إلا شهادة رجلين عدلين . وهذه الاخبار هي مستند

(١) و (٢) و (٤) الوسائل الباب ١١ من احكام شهر رمضان .

(٣) الوسائل الباب ٥ من احكام شهر رمضان وهي صحيحة المفضل والشحام

المتقدمة ص ٢٤١

- ٢٥٤ - (هل يثبت الهلال بشهادة العدلين مطلقاً أو في بعض الحالات؟) ج ١٣

أصحاب القول الأول .

ومنها - صحيحة إبراهيم بن عثمان الخزاز عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « قلت له : كم يحزى في رؤية الهلال ؟ فقال : ان شهر رمضان فريضة من فرائض الله فلا تؤدوا بالتظني ، وليس رؤية الهلال أن يقوم عدة فيقول واحد رأيت ويقول الآخرون لم نره ، اذا رآه واحد رآه مائة واذا رآه مائة رآه ألف ، ولا يحوز في رؤية الهلال اذا لم يكن في السماء علة أقل من شهادة خمسين ، واذا كانت في السماء علة قبلت شهادة رجلين يدخلان ويخرجان من مصر » .

ورواية حبيب الخزاعي (٢) قال : « قال أبو عبدالله عليه السلام لا تجوز الشهادة في رؤية الهلال دون خمسين رجلاً عدد القسامة وإنما تجوز شهادة رجلين اذا كانا من خارج المصر وكان بالمصر علة فاخبرا انهما رأياه واخبرا عن قوم صاموا للرؤية ، وهاتان الروايتان هما حجتنا الشيخ وابن بابويه وأبي الصلاح ونحوهم عن اعتبار هذا العدد في الصحو .

وأجاب عنهما المحقق في المعتبر بان اشتراط الخمسين لم يوجد في حكم سوى قسامة الدم ثم لا يفيد اليقين بل قوة الظن وهي تحصل بشهادة العدلين . ثم قال : وبالجمله فانه مخالف لما عليه عمل المسلمين كافة فكان ساقطاً . انتهى .

وأجاب عنهما في المنتهى بالمنع من صحة السند . وأجاب عنهما في المختلف بالحمل على عدم عدالة الشهود وحصول التهمة في اخبارهم .

قال في المدارك - وهو من اختار القول المشهور بعد نقل ذلك عنه - وهو

غير بعيد .

أقول : لا يخفى ما في هذه الأجوبة من المجازفة الناشئة عن ضيق الخناق في المقام .

ثم أقول - وبالله التوفيق في الهداية الى سواء الطريق - الذي يظهر لي في الجمع

(١) و(٢) الوسائل الباب ١١ من احكام شهر رمضان

ج ١٣ ﴿ هل يثبت الهلال بشهادة العدلين مطلقاً أو في بعض الحالات ؟ ﴾ - ٢٥٥ -

بين هذه الاخبار هو ان ما استدل به على القول المشهور من الاكتفاء في ثبوت الهلال بالعدلين مطلقاً غير خال من الاجمال وقبول الاحتمال وليس بنص بل ولا ظاهر في ما ذكره ، فان غاية ما تدل عليه هذه الاخبار ثبوت الهلال بالشاهدين في الجملة وهو من ما لا نزاع فيه .

وتفصيل هذه الجملة هو ان المستفاد من الاخبار الكثيرة التي قدمنا شطراً منها في المسألة السابقة هو انه متى كانت السماء صاحبة خالية من العلة وتوجه الناس الى النظر الى الهلال وكان ثمة هلال فانه لا يختص بنظرة واحد من عشرة ولا عشرة من مائة بل اذا رآه واحد رآه الف لأن المفروض سلامة الراى من العلة والمرئى ، وهذا هو المراد من قولهم (عليهم السلام) في تلك الاخبار (١) : الصوم للرؤية والفطر للرؤية وليس الرؤية أن يراه واحد ولا عشرة ولا خمسون .

وظاهر هذه الاخبار انه لا بد أن تبلغ الرؤية الى حد الشيع الموجب للعلم فلا يكتفى فيها بالظن المنهى عنه في تلك الاخبار المستفيضة التي قدمنا بعضها في المسألة السابقة ، وشهادة العدلين غاية ما تفيده عندهم هو الظن والظن هنا من ما قد منعت منه الاخبار للتمكن من العلم واليقين كما هو المفروض ، وحينئذ فلا بد هنا من ما يفيد العلم ، وقد دل ظاهر خبرى الخزاز وحبيب المتقدمين (٢) على ان أقل ما يحصل به خمسون ، فذكر الخمسين هنا إنما خرج محرج التمثيل والمبالغة في من يحصل بخبرهم العلم ، وسياق صحيحة الخزاز (٣) ظاهر في ما ذكرناه من هذا التوجيه حيث انه لما سأله السائل كم يجزى في رؤية الهلال ؟ أجابه بان شهر رمضان فريضة واجبة يقيناً فلا تودى إلا بالعلم واليقين لا بالظن ، وليس الرؤية الموجبة للعلم واليقين أن يقوم عدة فيقول واحد رأيت ويقول آخرون لم نره - لأن المفروض زوال العلة من الراى والمرئى وهو المبنى عليه ذكر الرواية - بل اذا رآه واحد رآه الف ، وحينئذ فلا يجوز في الرؤية المترتب عليها العلم واليقين أقل من خمسين . هذا مضمون سياق

٢٥٦ - (هل يثبت الهلال بشهادة العدلين مطلقاً أو في بعض الحالات ؟) ج ١٣

الخبر المذكور وهو صحيح صريح عار عن النقص والقصور ، واما اذا كان في السماء علة مانعة من الرؤية فانه يتعذر العلم واليقين في هذه الحال فيكتفى بالشاهدين .

بقي ان الخبرين المذكورين صرحا بكون الشاهدين من خارج البلد ، والظاهر ان ذلك خرج مخرج الغالب من حيث عدم امكان الرؤية في البلد إذ لو رآه عدلان لرآه من يزيد على ذلك وامكن حصول العلم ، واحتمال ان تحصل فرجة يراه فيها عدلان خاصة نادر ، فمن أجل ذلك اعتبر العدلان من خارج ، والاخبار السابقة التي استند اليها الاصحاب منها ما هو مطلق يمكن أن يقيد بهذين الخبرين مثل قوله رحمهم الله (١) ، لا اجيز في الهلال إلا شهادة رجلين عدلين ، والحصر هنا اضافي بالنسبة الى عدم جواز شهادة النساء ويكون مخصوصاً بالعلة المانعة من الرؤية الشائعة . واما اخبار القضاء فهي ظاهرة في كون الشاهدين من خارج البلد كما ذكرناه في المسألة السابقة .

وبالجملة فان ظاهر كلام الاصحاب ان محل النزاع هو انه هل يكتفى بالعدلين في ثبوت الهلال أم لا ؟ وليس الأمر كذلك ، إنما محل النزاع في انه متى كانت السماء خالية من العلة المانعة للرؤية وتوجه الناس الى رؤيته فهل يكفي العدلان خاصة كما يدعيه اصحاب القول المشهور أو لا بد من الرؤية اليقينية التي هي عبارة عن رؤية المكلف نفسه أو حصول الشيع الموجب للعلم ؟ والروايات قد استفاضت بانه لا بد من الرؤية اليقينية الموجبة للعلم لمن لم يره فانه في صورة عدم العلة المانعة من الرؤية في جانب الرائي والمرق لا يختص به واحد أو مائة من الف بل كل من نظر رأى .

وهذا هو الذي انصبت عليه الروايات ، ومنها صحيحة محمد بن مسلم عن

أبي جعفر رحمهم الله (٢) قال : « إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فافطروا ، وليس بالرأى ولا بالتظني ولكن بالرؤية ، والرؤية ليس أن يقوم عشرة فينظروا فيقول واحد هو ذا وينظر تسعة فلا يرونه ، إذا رآه واحد رآه عشرة والف . وإذا كانت علة فاتم شعبان ثلاثين ، .

(١) وهو صحيح الحلي المتقدم ص ٢٥٣

(٢) الوسائل الباب ١١ من احكام شهر رمضان

ج ١٣ ﴿ هل يثبت الهلال بشهادة العدلين مطلقاً أو في بعض الحالات ؟ ﴾ - ٢٥٧ -

وزاد حماد في روايته (١) : « وليس أن يقول رجل هو ذا هو ، لا أعلم إلا قال ولا خمسون . »

وفي رواية أبي العباس عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « الصوم للرؤية والفطر للرؤية ، وإيس الرؤية أن يراه واحد ولا اثنان ولا خمسون ، إلى غير ذلك من ما هو بهذا المعنى . »

وحينئذ فإذا كانت الأخبار قد فسرت الرؤية في هذه الصورة بهذا المعنى ومنعت من العمل على الظن وشهادة العدلين إنما تفيد عندهم الظن فكيف يكتفى بها هنا ؟ وأما ما ذهب إليه سائر من الاكتفاء بالواحد فاحتج له في المختلف بما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام (٣) قال : « قال أمير المؤمنين عليه السلام إذا رأيتم الهلال فافطروا أو شهد عليه عدل من المسلمين ، وإن لم تروا الهلال إلا من وسط النهار أو آخره فاتموا الصيام إلى الليل ، وإن غم عليكم فعدوا ثلاثين ليلة ثم افطروا . »

وأجاب عنه العلامة في جملة من كتبه بأن لفظ العدل يصح إطلاقه على الواحد فما زاد لانه مصدر يصدق على القليل والكثير ، تقول رجل عدل ورجلان عدل ورجال عدل .

أقول : لا يخفى أن الشيخ قد روى هذه الرواية تارة بما نقلناه (٤) ورواها بسند آخر وفيها مكان « أو شهد عليه عدل » ، « واشهدوا عليه عدولا ، هكذا في التهذيب (٥) وفي الاستبصار (٦) هكذا ، إذا رأيتم الهلال فافطروا أو يشهد عليه

(١) و (٢) الوسائل الباب ١١ من أحكام شهر رمضان

(٣) الوسائل الباب ٨ من أحكام شهر رمضان (٤) التهذيب ج ٤ ص ١٥٨

(٥) ج ٤ ص ١٧٧ وفي التعليقة (٦) في هذه الطبعة هكذا : « نسخة في المخطوطات :

أو شهد عليه عدل . »

(٦) ج ٢ ص ٦٤ وفيه « أو تشهد عليه بيعة عدول من المسلمين ، وفي ص ٧٣

« أو يشهد عليه عدل من المسلمين . »

- ٢٥٨ - (هل يجب على المكلف العمل في الصوم والفطر بحكم الحاكم الشرعي؟) ج ١٣

بينه عدل من المسلمين ، وعلى هذا الاضطراب يسقط التعلق بالخبر المذكور سيما مع معارضته بالأخبار المستفيضة بالشاهدين عموماً وخصوصاً .

وينبغي التنبيه هنا على أمور :

الأول - قد صرح جملة من الأصحاب : منهم - العلامة وغيره بأنه لا يعتبه في ثبوت الهلال بالشاهدين في الصوم والفطر حكم الحاكم بل لو رآه عدلان ولم يشهدا عند الحاكم وجب على من سمع شهادتهما وعرف عدالتهما الصوم أو الفطر . وهو كذلك لقول الصادق عليه السلام في صحيحة منصور بن حازم (١) « فإن شهد عندكم شاهدان مرضيان بأنهما رأياه فاقضه » .

وفي صحيحة الحلبي (٢) وقد قال له : « رأيت ان كان الشهر تسعة وعشرين يوماً اقضى ذلك اليوم ؟ قال : لا إلا ان يشهد لك بينة عدول فان شهدوا انهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم » .

اقول : والظاهر ان هذا الحكم لا ريب فيه ولا اشكال ، وإنما الاشكال في انه هل يجب على المكلف العمل بحكم الحاكم الشرعي متى ثبت ذلك عنده وحكم به ام لا بد من سماعه بنفسه من الشاهدين ؟
ظاهر الأصحاب الأول بل زاد بعضهم كما سيأتي في المقام ان شاء الله تعالى الاكتفاء برؤية الحاكم الشرعي .

ويظهر من بعض افاضل متأخري المتأخرين العدم وانه لا بد من سماعه من الشاهدين ، قال انه لا يجب على المكلف العمل بما ثبت عند الحاكم الشرعي هنا بل ان حصل الثبوت عنده وجب عليه العمل بمقتضى ذلك وإلا فلا ، لان الأدلة الدالة على الفطر أو الصيام من الاخبار إما رؤية المكلف نفسه أو ثبوتها بالشيعاء أو

(١) الوسائل الباب ٣ و ١٩ من احكام شهر رمضان

(٢) الوسائل الباب ٥ من احكام شهر رمضان

ج ١٣ (هل يجب على المكلف العمل في الصوم والفطر بحكم الحاكم الشرعي؟) - ٢٥٩ -

السامع من رجلين عدلين أو مضى ثلاثين يوماً من شعبان أو شهر رمضان وأما ثبوت دليل خامس وهو حكم الحاكم فلم نجد له ما يعتمد عليه ويركن اليه .

وظاهر كلامه اجراء البحث في غير مسألة الرؤية ايضاً حيث قال بعد كلام في المقام : فلو ثبت عند الحاكم غصية الماء فلا دليل على انه يجب على المكلف الاجتناب عنه وعدم التطهير به ، قال وكذا لو حكم بانه دخل الوقت في زمان معين فلا حجة على انه يصح للمكلف ايقاع الصلاة فيه وان لم يلاحظه أو لاحظته واستقر ظنه بعدم الدخول ، ولهذا نظائر كثيرة لا تغني عن البصير المتتبع . انتهى . والظاهر ان مستند من قال بوجوب العمل بحكم الحاكم في هذا المقام ونحوه هو الاخبار الدالة بعمومها أو اطلاقها على وجوب الرجوع الى ما يحكم به الفقيه النائب عنهم (عليهم السلام) :

مثل قول الصادق عليه السلام في مقبولة عمر بن حنظلة (١) « فاذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فانما استخف بحكم الله وعلينا رد والراد علينا الراد على الله عز وجل » .

وقول صاحب الزمان (عجل الله فرجه) في توقيع اسحاق بن يعقوب (٢) « واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم وانا حجة الله » ، وامثال ذلك من ما يدل على وجوب الرجوع الى نوابهم (عليهم السلام)

وخصوص صحيح محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام (٣) قال : « اذا شهد عند الامام شاهدان انهما رأيا الهلال منذ ثلاثين يوماً أمر الامام بالافطار ... الحديث » ويعضده ايضاً الاخبار المطلقة بشهادة العدلين في الرؤية .

وانت خبير بان للنناقشة في ذلك مجالاً : اما المقبولة المذكورة ونحوها فان المتبادر منها بقرينة السياق والمقام إنما هو الرجوع في ما يتعلق بالدعوى والقضاء بين الخصوم أو الفتوى في الاحكام الشرعية ، وهو من ما لا نزاع فيه لاختصاص

(١) و(٢) الوسائل الباب ١١ من صفات القاضي وما يجوز ان يقضى به

(٣) الوسائل الباب ٦ من احكام شهر رمضان

- ٢٦٠ - (هل يجب على المكلف العمل في الصوم والفطر بحكم الحاكم الشرعي؟) ج ١٣

الحاكم به اجماعاً نصاً وفتوى.

واما صحيحة محمد بن قيس فالظاهر من لفظ الامام فيها إنما هو امام الاصل او ما هو الاعم منه ومن أئمة الجور وخلفاء العامة المتولين لامور المسلمين ، فان الامام إنما يحتل انصرافه الى من عدا من ذكرناه في مثل امامة الجمعة والجماعة حيث اشترط بالامام ، واما في مثل هذا المقام فلا مجال لاحتمال غير من ذكرناه بحيث يدخل فيه الفقيه . نعم للقائل أن يقول إذا ثبت ذلك لامام الاصل ثبت لنائبه لحق النيابة . إلا انه لا يخلو ايضاً من شوب الإشكال لعدم الوقوف على دليل لهذه الكلية وظهور افراد كثيرة يختص بها الامام دون نائبه .

واما باقى الاخبار الواردة في المسألة فهي وان كانت مطلقة إلا انه يمكن حملها على ما ذكرناه من الاخبار المقيدة التي تقدم بعضها في صدر المسألة .

وبالجملة فالمسألة عندى موضع توقف واشكال لعدم الدليل الواضح في وجوب الاخذ بحكم الحاكم بحيث يشمل موضع النزاع .

ثم أنت خبير ايضاً بان ما ذكروه من العموم انه لو ثبت عند الحاكم بالبيئة نجاسة الماء وحرمة اللحم ولم يثبت عند المكلف لعدم سماعه من البيعة مثلاً فان تجيس الاول وتحريم الثانى بالنسبة اليه بناء على وجوب الاخذ عليه بحكم الحاكم ينافى الاخبار الدالة على ان "كل شئ طاهر حتى تعلم انه قذر" (١) و "كل شئ فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعلم الحرام بعينه فتدعه" (٢) حيث انهم لم يجعلوا من طرق العلم فى القاعدتين المذكورتين حكم الحاكم بذلك وإنما ذكروا اخبار المالك وشهادة الشاهدين وعلى ذلك تدل الاخبار ايضاً (٣) وظاهر كلامهم هو شهادتهما

(١) الوسائل الباب ٣٧ من النجاسات واللفظ "كل شئ نظيف"

(٢) الوسائل الباب ٤ من ما يكتسب به والباب ٦٤ من الاطعمة المحرمة والباب ٦١

من الاطعمة المباحة باختلاف فى اللفظ . (٣) الوسائل الباب ٦ من

ما يكتسب به والباب ٦١ من الاطعمة المباحة . وارجع الى ج ٥ ص ٢٥٢

ج ١٣ (هل يثبت الهلال بالشهادة على الشهادة ؟) — ٢٩١ —

عند المكلف وسماعه منهما ، ولهذا ان بعضهم اكتفى هنا بقول العدل الواحد كما حققناه في صدر كتاب الدرر النجفية .

ومن ما يدل على ان المدار إنما هو على سماع المكلف من الشاهدين قول الصادق عليه السلام في بعض اخبار الجهن (١) وكل شيء لك حلال حتى يجيئك شاهدان يشهدان عندك ان فيه ميتة .

وبالجملة فان غاية ما يستفاد من الاخبار بالنسبة الى الحاكم الشرعى هو اختصاص الفتوى فى الأحكام الشرعية والقضاء بين الخصوم به وكذا ما يتعلق بالحقوق الإلهية ، وجملة من الاخبار كما عرفت قد دلت على انه يكفى فى ثبوت ما نحن فيه سماع المكلف من الشاهدين من غير توقف على حكم الحاكم ، وحيث فلا يكون ذلك من ما يختص بالحاكم مثل الأشياء المتقدمة ، فوجوب رجوع المكلف الى حكم الحاكم فى ما نحن فيه يحتاج الى دليل ومجرد نيابته عنهم (عليهم السلام) قد عرفت ما فيه .

نعم ربما يشكك بما اذا كان المكلف جاهلا لا يعرف معنى العدالة ليحصل ثبوت الحكم عنده بشهادة العدلين كما يشير اليه كلام السيد السند فى المدارك .
إلا ان فيه ان الظاهر ان هذا ليس بعذر شرعى يسوغ له وجوب الرجوع الى حكم الحاكم لاستناده الى تقصيره بالبقاء على جهله وعدم تحصيل العلم الذى استغاضت الاخبار بوجوبه عليه (٢) على ان هذا الايراد لا يمتنع بهذا المقام بل يجرى فى الطلاق المشترط بالعدلين وصلاة الجماعة ونحو ذلك .

الثانى - هل يثبت الهلال بالشهادة على الشهادة ؟ قيل لا وبه قطع العلامة فى التذكرة على ما نقل عنه واسنده الى علمائنا ، واستدل عليه باصالة البراءة واختصاص ورود القبول بالاموال وبحقوق الأدميين . وقيل نعم وبه جزم شيخنا الشهيد الثانى

(١) الوسائل الباب ٢٩ من الاطعمة المباحة .

(٢) الوسائل الباب ٤ من صفات القاضى وما يحوز ان يقضى به

— ٢٩٢ — (هل يثبت الهلال بالشهادة على الشهادة ؟) ج ١٣

من غير نقل خلاف أخذاً بالعموم وانتفاء ما يصلح للتخصيص ، والتفتأ إلى أن الشهادة حق لازم الاداء فيجوز الشهادة عليه كسائر الحقوق . قال في المدارك بعد نقل ذلك عنه : ولا بأس به .

اقول : لا يخفى أن ما عدا الأخذ بالعموم من التعليل الأخير لا يخلو من نظر ، وما ذكره من العموم جيد . وما ذكره العلامة (رحمه الله) من اختصاص ورود القبول بالاموال وحقوق الأدميين بمنوع ، فإن الاخبار الواردة في الشهادة على الشهادة (١) مطلقة ليس في شيء منها تقييد بما إدعاه ، نعم ذلك في كلام الأصحاب حيث أنهم إنما أوردوا هذه الاخبار في المقامين المذكورين في كلامه .

واما ما ذكره الفاضل الخراساني في الذخيرة - حيث اختار مذهب العلامة هنا فقال بعد نقل قول العلامة أولاً ثم قول الشهيد الثاني : ولعل الترجيح للاول للاصل السالم عن المعارض فإن المتبادر من النصوص شهادة الاصل . انتهى - اقول : الظاهر أن مراد شيخنا المشار اليه بالعموم إنما هو عموم اخبار الشهادة على الشهادة وشمولها للشهادة على الهلال ونحوها لا عموم اخبار شهادة العدلين في رؤية الهلال (٢) كما يظهر من كلامه ، فإن الظاهر أن شيخنا المذكور لا ينازع هنا في كون المراد بالعدلين هنا شاهدي الاصل ، كيف وشهود الفرع تزيد على هذا العدد - كيف يظن بهما توهمه ؟ وإنما أراد الاخبار الدالة على قبول الشهادة على الشهادة كما ذكرناه - ثم انه قد صرح جملة من الأصحاب بأنه لو استند الشاهدان إلى الشيع المقيّد للعلم وجب القبول .

ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) انه قال في من صام تسعة وعشرين قال : ان كانت له بيعة عادلة على أهل

(١) الوسائل الباب ٤ من كتاب الشهادات

(٢) الوسائل الباب ١١ من احكام شهر رمضان

(٣) الوسائل الباب ٥ من احكام شهر رمضان

ج ١٣ (هل يختلف حكم البلاد المتباعدة في الهلال ؟) — ٢٦٣ —

مصر انهم صاموا ثلاثين على رؤيته قضى يوماً .

الثالث - هل يكفي قول الحاكم الشرعي في ثبوت الهلال ؟ وجهان :
أحدهما - وهو خيرة الشهيد في الدروس - نعم ، حيث قال : وهل يكفي قول
الحاكم وحده في ثبوت الهلال ؟ الاقرب نعم .

وعليه السيد السند في المدارك بعموم ما دل على ان للحاكم أن يحكم بعلمه
ولأنه لو قامت البينة عنده فحكم بذلك وجب الرجوع الى حكمه كغيره من الأحكام
والعلم أقوى من البينة . ولأن المرجع في الاكتفاء بشهادة العدلين وما تتحقق به
العدالة الى قوله فيكون مقبولا .

ويحتمل عدم لاطلاق قوله (١) : لا اجيز في رؤية الهلال إلا شهادة
رجلين عدلين .

والفاضل الخراساني - حيث اختار في الذخيرة ما ذهب اليه في الدروس -
جحد على التعليل الأول ولم يذكر ما يدل على احتمال عدم . وأنت خير بما فيه بعد
الاحاطة بما قدمنا تحقيقه .

وكلام السيد السند هنا ظاهر في ما اسلفنا نقله عنهم من حكمهم بوجوب
الاخذ بما يحكم به الحاكم كائناً ما كان ، ولم يتوقف إلا في الاعتماد على قول الحاكم اذا
كان هو الرائي فاحتمل عدم العمل بقوله نظراً الى اطلاق الخبر الذي نقله ،
وبمضمونه أيضاً اخبار آخر (٢) .

الرابع - قد صرح جملة من الاصحاب - بل الظاهر انه المشهور - بان حكم البلاد
المتقاربة كبغداد والكوفة واحد فاذا رُئى الهلال في أحدهما وجب الصوم على
ساكنيهما ، اما لو كانت متباعدة كبغداد وخراسان والعراق والحجاز فان لكل بلد
حكم نفسها . وهذا الفرق عندهم مبني على كروية الارض .

قال المحقق الشيخ نضر الدين في شرح القواعد : ومبنى هذه المسألة على ان

(١) و(٢) الوسائل الباب ١١ من احكام شهر رمضان

- ٢٦٤ - (هل يختلف حكم البلاد المتباعدة في الهلال ؟) ج ١٣

الأرض هل هي كروية أو مسطحة ؟ والاقرب الأول لأن الكواكب تطلع في المساكن الشرقية قبل طلوعها في المساكن الغربية وكذا في الغروب ، وكل بلد غربي بعد عن الشرق بالف ميل يتأخر غروبه عن غروب الشرق ساعة واحدة ، وإنما عرفنا ذلك بأرصاد الكسوفات القمرية حيث ابتدأت في ساعات أقل من ساعات بلدنا في المساكن الغربية وأكثر من ساعات بلدنا في المساكن الشرقية ، فعرفنا أن غروب الشمس في المساكن الشرقية قبل غروبها في بلدنا وغروبها في المساكن الغربية بعد غروبها في بلدنا ، ولو كانت الأرض مسطحة لكان الطلوع والغروب في جميع المواضع في وقت واحد . ولأن السائر على خط من خطوط نصف النهار إلى الجانب الشمال يزداد عليه ارتفاع الشمال وانخفاض الجنوب وبالعكس . انتهى . ونقل العلامة في التذكرة عن بعض علمائنا قولاً بأن حكم البلاد كلها واحد فتى رأى الهلال في بلد وحكم بأنه أول الشهر كان ذلك الحكم ماضياً في جميع أقطار الأرض سواء تباعدت البلاد أو تقاربت اختلفت مطالعها أم لا .

ويظهر من العلامة في المنتهى الميل إلى هذا القول حيث قال : إذا رأى الهلال أهل بلد وجب الصوم على جميع الناس سواء تباعدت البلاد أو تقاربت ... وقال الشيخ (قدس سره) أن كانت البلاد متقاربة لا تختلف في المطالع كبغداد والبصرة كان حكمها واحداً وإن تباعدت كبغداد ومصر كان لكل بلد حكم نفسه ... أن كان بينهما هذه المسافة (١) لنا - أنه يوم من شهر رمضان في بعض البلاد للرؤية وفي الباقي بالشهادة فيجب صومه لقوله تعالى : « فن شهد منكم الشهر فليصمه » (٢) ... ولأن البيئته العادلة شهدت بالهلال فيجب الصوم كما لو تقاربت البلاد . ولأنه شهد برؤيته من يقبل قوله فيجب القضاء لو فات ، لما رواه الشيخ عن ابن مسكان والحلي جميعاً عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) قال فيها : « إلا أن يشهد لك بيئته عدول فإن شهدوا

(١) ارجع إلى الاستدراكات في آخر الكتاب (٢) سورة البقرة الآية ١٨٢

(٣) الوسائل الباب ٥ من أحكام شهر رمضان

ج ١٣ (هل يختلف حكم البلاد المتباعدة في الهلال ؟) - ٢٦٥ -

انهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم ، وفي رواية منصور بن حازم عنه رحمته (١) « فان شهد عندك شاهدان مرضيان بانتهما رأياه فاقضه ، وفي الحسن عن ابي بصير عن ابي عبدالله رحمته (٢) « انه سئل عن اليوم الذي يقضى من شهر رمضان فقال لا تقضه إلا أن يشهد شاهدان عدلان من جميع أهل الصلاة متى كان رأس الشهر . وقال لا تصم ذلك اليوم الذي يقضى إلا أن يقضى أهل الامصار فان فعلوا فصمه ، علق رحمته وجوب القضاء بشهادة العدلين من جميع المسلمين وهو نص في التعميم قرباً وبعداً ، ثم عقبه بمساواته لغيره من أهل الامصار ولم يعتبر رحمته القرب في ذلك ، وفي حديث عبد الرحمان بن ابي عبدالله عن ابي عبدالله رحمته (٣) « فان شهد أهل بلد آخر فاقضه ، ولم يعتبر القرب أيضاً ، وفي الصحيح عن هشام ابن الحكم عن ابي عبدالله رحمته (٤) قال في من صام تسعة وعشرين قال : « ان كانت له بيئة عادلة على أهل مصر انهم صاموا ثلاثين على رؤية الهلال قضى يوماً ، علق رحمته قضاء اليوم على الشهادة على مصر وهو نكرة شائعة تتناول الجميع على البدل فلا تخصيص في الصلاحية لبعض الامصار إلا بدليل . والاحاديث كثيرة بوجوب القضاء اذا شهدت البيئة بالرؤية ولم يعتبروا قرب البلاد وبعدها . ثم نقل رواية عامية (٥) دليلاً للقول الآخر الى ان قال : ولو قالوا - ان البلاد المتباعدة تختلف عروضها فجاز أن يرى الهلال في بعضها دون بعض الكروية الأرض - قلنا ان المعمورة منها قدر يسير وهو الربع ولا اعتداد به عند السماء . وبالجمله ان علم طلوعه

(١) الوسائل الباب ٣ و ١١ من احكام شهر رمضان

(٢) و (٣) الوسائل الباب ١٢ من احكام شهر رمضان

(٤) الوسائل الباب ٥ من احكام شهر رمضان

(٥) وهي رواية كريب المتضمنة لرؤية هلال شهر رمضان في الشام ليلة الجمعة وفي المدينة ليلة السبت ، وان ابن عباس لم يعتبر رؤيته في الشام استناداً الى أمر رسول الله (ص)

سنن البيهقي ج ٤ ص ٢٥١

- ٢٦٦ - (هل يختلف حكم البلاد المتباعدة في الهلال ؟) ج ١٣

في بعض الاصقاع وعدم طلوعه في بعضها المتباعد عنه لكروية الأرض لم يتساو
حكما اما بدون ذلك فالتساوى هو الحق . انتهى .

أقول : وما ذكره (قدس سره) هو الحق المعتضد بالاخبار الصريحة
الصحيحة التي نقل بعضها .

واما ما ذكره الفاضل الخراساني في الذخيرة من الاجوبة هنا عن كلامه فهو
من جملة تشكيكاتة الركيكة واحتمالاته الواهية .

واما قوله اخيراً - وبالجملة ... الى آخره - فالظاهر انه اشارة الى منع ما
ادعوه من الطلوع في بعض وعدم الطلوع في بعض للتباعد وانه غير واقع ، لما ذكره
أولاً من ان المعمور من الأرض قدر يسير لا اعتداد به بالنسبة الى سعة السماء ،
وانه لو فرض حصول العلم بذلك فالحكم عدم التساوى ، فلا منافاة فيه لأول كلامه
كما استدركه عليه .

وملخصه انا نقول بوجوب الصوم أو القضاء مع الفوات متى ثبتت الرؤية
في بلد آخر قريباً أو بعيداً ، وما ادعوه من الطلوع في بعض وعدم الطلوع في
آخر بناء على ما ذكروه من الكروية ممنوع .

أقول : ومن ما يبطل القول بالكروية (١) انهم جعلوا من فروع ذلك أن يكون
يوم واحد خميساً عند قوم وجمعة عند آخرين وسبتاً عند قوم وهكذا وهذا من ما
ترده الاخبار المستفيضة في جملة من المواضع ، فان المستفاد منها على وجه لا يراحمه
الريب والشك ان كل يوم من أيام الاسبوع وكل شهر من شهور السنة ازمة معينة
معلومة نفس امرية ، كالاخبار الدالة على فضل يوم الجمعة وما يعمل فيه واحترامه
وانه سيد الايام وسيد الاعياد وان مات فيه كان شهيداً ونحو ذلك (٢) وماورد

(١) ارجع الى التعليقة ٤ ص ٢٦٧ (٢) الوسائل الباب ٦ الى ١٢ من الاغسال

المستنونة والباب ٣٠ الى ٥٧ من صلاة الجمعة وآدابها .

ج ١٣ (هل يختلف حكم البلاد المتباعدة في الهلال ؟) — ٢٦٧ —

في أيام الأعياد من الأعمال والفضل، وما ورد في يوم الغدير ونحوه من الأيام الشريفة (١) وما ورد في شهر رمضان من الفضل والأعمال والاحترام ونحو ذلك (٢) فإن ذلك كله ظاهر في أنها عبارة عن ازمان معينة نفس امرية واللازم على ما ادعوه من السكرية أنها اعتبارية باعتبار قوم دون آخرين ، ومثل الأخبار الواردة في زوال الشمس وما يعمل بالشمس في وصولها الى دائرة نصف النهار وما ورد في ذلك من الأعمال (٣) فانه بمقتضى السكرية يكون ذلك من طلوع الشمس الى غروبها لا اختصاص به بزمان معين لأن دائرة نصف النهار بالنسبة الى كل قوم غيرها بالنسبة الى آخرين .

وبالجملة فبطلان هذا القول بالنظر الى الأدلة السمعية والأخبار النبوية اظهر من أن يخفى (٤) وما رتبوه عليه في هذه المسألة من هذا القبيل ، وعسى أن ساعد التوفيق ان أكتب رسالة شافية مشتملة على الأخبار الصحيحة الصريحة في دفع هذا القول ان شاء الله تعالى .

وبذلك يظهر ان ما فرعوه على اختلاف الحكم في هذه المسألة ليس في محله ،

(١) تجدد ذلك كله في الوسائل في ابواب الاغسال المسنونة وابواب صلاة العيد وابواب بقية الصلوات المندوبة وابواب الصوم المندوب وابواب المزار من كتاب الحج (٢) الوسائل ابواب الاغسال المسنونة وابواب نافلة شهر رمضان وابواب احكام شهر رمضان .

(٣) الوسائل الباب ١٢ من مواقيت الصلاة

(٤) ان كروية الارض أصبحت في عصرنا هذا من الامور الواضحة البديهة التي ليس للنقاش فيها أي مجال ، والذي يوضح ذلك اولاً - اختلاف البلدان الشرقية والغربية في الليل والنهار ففي الوقت الذي يكون النهار في الشرق يكون الليل في الغرب كما أصبح ذلك واضحاً من طرق الآلات الحديثة . وثانياً - ان السائر من اية نقطة من نقاط الارض بنحو الاستقامة الى الشرق لابد ان ينتهي اليها من طرف الغرب وبالعكس هذا وليس في الآيات والاخبار ما يتنافى ذلك بل فيها ما يدل على ذلك ، راجع البيان لآية الله الخوئي ج ١ ص ٥٥ .

حيث ان جمعا منهم قالوا انه يتفرع على اختلاف الحكم بالتباعد ان المكلف بالصوم لو رأى الهلال في بلد وسافر الى بلد آخر يخالفه في حكمه انتقل حكمه اليه ، فلو رأى الهلال في بلد ليلة الجمعة مثلا ثم سافر الى بلدة بعيدة شرقية قد رثى فيها ليلة السبت أو بالعكس صام في الأول أحداً وثلاثين ويفطر في الثاني على ثمانية وعشرين ولو أصبح معيداً ثم انتقل ليومه ووصل قبل الزوال امسك بالبيتة واجزأه ، ولو وصل بعد الزوال امسك مع القضاء ، ولو أصبح صائماً للرؤية ثم انتقل احتمل جواز الافطار لان انتقال الحكم وعدمه لتحقق الرؤية وسبق التكليف بالصوم ، فانا نمنع وقوع هذه الفروض .

قال في الدروس بعد ذكر ذلك : ولو روى الاحتياط في هذه الفروض كان أولى .

وقال في المسالك : والاولى مراعاة الاحتياط في هذه الفروض لعدم النص وإنما هي امور اجتهادية قد فرعها العلماء على هذه المسألة مختلفين فيها . انتهى .
اقول : بل الاظهر بناء على ما ذكره من امكان وقوع ذلك هو وجوب الاحتياط لا استحبابه كما يظهر من كلامهم .

ثم ان من وافقنا على ما ذكرناه واختار في هذه المسألة ما اخترناه المحدث الكاشاني في الوافي حيث قال بعد نقل جملة من الاخبار الدالة على القضاء بشهادة أهل بلد اخرى : إنما قال ^{بإحدى} فان شهد أهل بلد آخر فاقضه لانه إذا رآه واحد في البلد رآه الف كما مر . والظاهر انه لا فرق بين ان يكون ذلك البلد المشهود برويته فيه من البلاد القريبة من هذا البلد أو البعيدة منه ، لان بناء التكليف على الرؤية لا على جواز الرؤية ، ولعدم انضباط القرب والبعد لجمهور الناس ، ولاتفاق اللفظ فما اشتهر بين متأخري أصحابنا - من الفرق ثم اختلافهم في تفسير القرب والبعد بالاجتهاد - لا وجه له . انتهى .

الخامس - قد صرح جملة من الاصحاب (رضوان الله عليهم) بانه لا اعتبار

ج ١٣ ﴿ لا اعتبار بالجدول في ثبوت الهلال ﴾ — ٢٦٩ —

بالجدول ولا بالعدد ولا بغيوبة الهلال بعد الشفق ولا برؤيته يوم الثلاثاء قبل الزوال ولا بتطوقه ولا بعد خمسة أيام من أول الهلال من السنة الماضية .
والكلام في تفصيل هذه الجملة يقع في مواضع : الأول - في الجدول وهو حساب مخصوص مأخوذ من سير القمر واجتماعه بالشمس ، ولا ريب في عدم اعتباره لاستفاضة الروايات بان الطريق الى ثبوت دخول الشهر اما الرؤية أو مضي ثلاثين يوماً من الشهر المتقدم . وايضاً فان أكثر أحكام التنجيم مبنية على قواعد كلية مستفادة من الحدس التي تخطئ أكثر من ما تصيب .

وحكى الشيخ في الخلاف عن شاذ من العمل بالجدول ، ونقله في المنتهى عن بعض الجمهور (١) تمسكاً بقوله تعالى : وبالنجم هم يهتدون (٢) وبان الكواكب والمنازل يرجع اليها في القبلة والاقوات وهى امور شرعية فكذا هنا .

والجواب ان الاهتداء بالنجم يتحقق بمعرفة الطرق ومسالك البلدان وتعرف الاوقات ، والذي يرجع اليه في الوقت والقبلة مشاهدة النجم لا ظنون أهل التنجيم الكاذبة في كثير من الاوقات ، قال في التذكرة : وقد شدد النبي ﷺ النهى عن سماع كلام المنجم حتى قال ﷺ (٣) من صدق كاهناً أو منجماً فهو كافر بما أنزل الله على محمد ﷺ .

اقول : ومن ما يستأنس به لذلك ما رواه الشيخ في التهذيب عن محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى (٤) قال : كتب اليه ابو عمرو اخبرني يا مولاي انه ربما أشكل علينا هلال شهر رمضان فلا نراه ونرى السماء ليست فيها علة فيفطر الناس ونفطر معهم ، ويقول قوم من الحساب قبلنا انه يرى في تلك الليلة بعينها في بمصر وافريقية والاندلس فهل يجوز يا مولاي ما قال الحساب في هذا الباب حتى

(١) المجموع ج ٦ ص ٢٧٩ (٢) سورة النحل الآية ١٧

(٣) الوسائل الباب ١٥ من احكام شهر رمضان والباب ٢٤ من ما يكتسب به

(٤) الوسائل الباب ١٥ من احكام شهر رمضان

يختلف الفرض على أهل الامصار فيكون صومهم خلاف صومنا وفطرم بخلاف فطرنا ؟ فوق عليه السلام لا تصوم من الشك أفطر لرؤيته وصم لرؤيته .

قال في الوافي بعد ذكر هذا الخبر : بيان - يعني لا تدخل في الشك بقول الحساب واعمل على يقينك المستفاد من الرؤية ، وهذا لا ينافي وجوب القضاء لو ثبتت الرؤية في بلد آخر بشهود عدول ، وإنما لم يجبه عليه السلام عن سؤاله عن جواز اختلاف الفرض على أهل الامصار صريحاً لأنه قد فهم ذلك من ما أجابه ضمناً ، وذلك فانه فهم من كلامه عليه السلام ان اختلاف الفرض ان كان لاختلاف الرؤية لجائز وان كان لجواز الرؤية بالحساب فغير جائز ، ولا فرق في ذلك بين البلاد المتقاربة والمتباعدة كما قلناه . انتهى . وأشار بقوله كما قلناه الى ما قدمنا نقله عنه .

الثاني - في العدد وهو عبارة عن عد شعبان ناقصاً أبداً وشهر رمضان تاماً أبداً ، وما ذكرناه من عدم الاعتبار به هو المشهور بين أصحابنا (رضوان الله عليهم) وذهب الصدوق في الفقيه الى العمل بذلك ، وربما نقل عن الشيخ المفيد في بعض كتبه .

قال في الفقيه - بعد أن نقل فيه رواية حذيفة بن منصور الآتيتين الدالتين على ان شهر رمضان ثلاثون يوماً لا ينقص والله أبداً - ما صورته : قال مصنف هذا الكتاب من خالف هذه الاخبار وذهب الى الاخبار الموافقة للعامة في ضدها اتقى كما يتقى العامة ولا يكلم إلا بالتقية (١) كائناً من كان إلا أن يكون مسترشداً فيرشد ويبين له ، فان البدعة إنما تمت وتبطل بترك ذكرها ولا قوة إلا بالله . انتهى . وقال المحقق في المعتمد : ولا بالعدد فان قوماً من الحشوية يزعمون ان شهر السنة قسمان ثلاثون يوماً وتسعة وعشرون يوماً فرمضان لا ينقص أبداً وشعبان لا يتم أبداً محتجين باخبار منسوبة الى أهل البيت (عليهم السلام) يصادمها عمل

(١) لما سيأتي ص ٢٧٣ في بعض الروايات من رواية العامة ان رسول الله (ص)

صام تسعة وعشرين أكثر من ما صام ثلاثين ، وتكذيب ذلك في تلك الروايات

ج ١٣ ﴿ هل يثبت هلال شهر رمضان بالعدد؟ ﴾ - ٢٧١ -

المسلمين في الاقطار بالرؤية وروايات صريحة لا يتطرق اليها الاحتمال فلا ضرورة الى ذكرها . انتهى .

أقول : ولا بد في المقام من ذكر اخبار الطرفين وبيان ما هو الحق في البين : فنقول من الاخبار الدالة على القول المشهور ما رواه الشيخ في الصحيح عن حماد بن عثمان عن أبي عبدالله عليه السلام (١) ، انه قال في شهر رمضان هو شهر من الشهور يصيبه ما يصيب الشهور من النقصان .

وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (٢) قال : « اذا كانت علة فاتم شعبان ثلاثين » .

وفي الصحيح عن عبدالله الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) « انه سئل عن الالهة فقال هي أهلة الشهور فاذا رأيت الهلال فصم واذا رأيت فافطر . قال قلت : رأيت ان كان الشهر تسعة وعشرين يوماً اقضى ذلك اليوم ؟ فقال : لا إلا ان يشهد بذلك بيعة عدول فان شهدوا انهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم ، وبهذا المضمون اخبار عديدة .

وما رواه في التهذيب عن هارون بن حمزة الغنوي عن أبي عبدالله عليه السلام (٤) قال : « سمعته يقول اذا صمت لرؤية الهلال وافطرت لرؤيته فقد أكملت صيام شهر رمضان ، ورواه بهذا الاسناد في موضع آخر (٥) بدون لفظة « رمضان ، وزاد « وان لم تصم إلا تسعة وعشرين يوماً فان رسول الله ﷺ قال : الشهر هكذا وهكذا وهكذا ، وأشار بيده الى عشرة وعشرة وتسعة » .

وما رواه في التهذيب عن صبار مولى أبي عبدالله عليه السلام (٦) قال : « سألت عن الرجل يصوم تسعة وعشرين يوماً ويفطر للرؤية ويصوم للرؤية أيقضى يوماً ؟

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٥ من احكام شهر رمضان .

(٣) الوسائل الباب ٣ و٥ من احكام شهر رمضان رقم ١٨ و١٧

(٤) و(٥) الوسائل الباب ٣ من احكام شهر رمضان

— ٢٧٢ — (هل ثبت هلال شهر رمضان بالعدد ؟) ج ١٣

قال : كان امير المؤمنين عليه السلام يقول لا إلا أن يجي شاهدان عدلان فيشهدا انها راياه قبل ذلك بليلة فيقضى يوماً .

وما رواه في الصحيح عن هشام بن الحكم عن ابي عبدالله عليه السلام (١) انه قال في من صام تسعة وعشرين قال : ان كانت له بيته عادلة على أهل مصر انهم صاموا ثلاثين على رؤيته قضى يوماً .

وما رواه فيه عن ابي خالد الواسطي (٢) قال : « أتينا أبا جعفر عليه السلام في يوم يشك فيه من رمضان ... ثم ساق الخبر الى أن قال : ثم قال حدثني ابي علي بن الحسين عن علي (عليهم السلام) ان رسول الله صلى الله عليه وآله لما ثقل في مرضه قال أيها الناس ان السنة اثنا عشر شهراً منها أربعة حرم . قال : ثم قال بيده فذاك رجب مفرد وذو القعدة وذو الحجة والمحرم ثلاثة متواليات ، ألا وهذا الشهر المفروض رمضان فصوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فاذا خفي الشهر فاقموا العدة شعبان ثلاثين يوماً وصوموا الواحد وثلاثين . وقال بيده الواحد واثان وثلاثة واحد واثان وثلاثة وبزوى ابهامه . ثم قال أيها الناس شهر كذا وشهر كذا . وقال على عليه السلام صمنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله تسعة وعشرين ولم نقضه ورآه تاماً . وقال على عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله من الحق في رمضان يوماً من غيره متعمداً فليس بمؤمن بالله ولا بي .

وما رواه في التهذيب عن جابر عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « سمعته يقول ما ادرى ما صمت ثلاثين أكثر أو ما صمت تسعة وعشرين يوماً ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال شهر كذا وشهر كذا وشهر كذا يعقد بيده تسعة وعشرين يوماً .

الى غير ذلك من الأخبار الدالة على هذا القول ، ويبلغ ما اعرضنا عن نقله

(١) و (٣) الوسائل الباب ٥ من احكام شهر رمضان

(٢) التهذيب ج ٤ ص ١٦١ وفي الوسائل الباب ١٦ و ٣٥ من احكام شهر رمضان

رقم ١٧١ و ١٦٠

ج ١٣ (الاجبار الناطقة بان شهر رمضان لا ينقص عن ثلاثين) — ٢٧٣ —

من الاخبار اختصاراً برواية الشيخ في التهذيب ما يقرب من اثني عشر خبراً .
وقال في الفقه الرضوي (١) . وشهر رمضان ثلاثون يوماً وتسعة وعشرون
يوماً يصيبه ما يصيب الشهور من التمام والنقصان ، والفرض فيه تام أبداً لا ينقص
كما روى ، ومعنى ذلك الفريضة فيه الواجبة قد تمت ، وهو شهر قد يكون ثلاثين
يوماً وتسعة وعشرين يوماً .

واما ما يدل على القول الآخر فهو ما رواه ثقة الاسلام في الكافي والصدوق
في الفقيه عن حذيفة بن منصور عن معاذ بن كثير عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال :
« شهر رمضان ثلاثون يوماً لا ينقص والله أبدأ » .

وما رواه في التهذيب عن حذيفة بن منصور عن معاذ بن كثير (٣) قال :
« قلت لأبي عبدالله عليه السلام ان الناس يقولون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صام تسعة وعشرين
أكثر من ما صام ثلاثين ؟ (٤) فقال : كذبوا ما صام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منذ بعثه الله
الى أن قبضه أقل من ثلاثين يوماً ولا نقص شهر رمضان منذ خلق الله السماوات
من ثلاثين يوماً وليلة » .

وما رواه في التهذيب عن حذيفة بن معاذ بن كثير (٥) قال : « قلت لأبي عبدالله
عليه السلام ان الناس يروون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صام تسعة وعشرين يوماً ؟ (٦) قال فقال
لي ابو عبد الله عليه السلام . لا والله ما نقص شهر رمضان منذ خلق الله السماوات والارض
من ثلاثين يوماً وثلاثين ليلة » .

وما رواه في التهذيب بهذا الاسناد (٧) قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام ان
الناس يروون عندنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صام هكذا وهكذا وهكذا - وحكى بيده
يطبق احدى يديه على الاخرى عشراً وعشراً وتسعاً - أكثر من ما صام هكذا
وهكذا وهكذا يعني عشراً وعشراً وعشراً ؟ (٨) قال فقال أبو عبد الله عليه السلام : ما صام

(١) ص ٢٤

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) الوسائل الباب ٥ من احكام شهر رمضان

(٤) و (٦) و (٨) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢٥٠ .

- ٢٧٤ - (الاخبار الناطقة بان شهر رمضان لا ينقص عن ثلاثين) ج ١٣

رسول الله ﷺ أقل من ثلاثين يوماً وما نقص شهر رمضان من ثلاثين يوماً منذ خلق الله السماوات والارض .

وما رواه في التهذيب عن حذيفة بن منصور (١) قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : لا والله لا والله ما نقص شهر رمضان ولا ينقص أبداً من ثلاثين يوماً وثلاثين ليلة . فقلت لحذيفة لعله قال لك ثلاثين ليلة وثلاثين يوماً كما يقول الناس الليل ليل النهار ؟ فقال لي حذيفة : هكذا سمعت .

وما رواه في التهذيب عن محمد بن يعقوب بن شعيب عن ابيه (٢) قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام ان الناس يقولون ان رسول الله ﷺ صام تسعة وعشرين يوماً أكثر من ما صام ثلاثين يوماً ؟ (٣) فقال : كذبوا ما صام رسول الله ﷺ إلا تاماً وذلك قول الله تعالى : ولتكمّلوا العدة (٤) ف شهر رمضان ثلاثون يوماً وشوال تسعة وعشرون يوماً وذو القعدة ثلاثون يوماً لا ينقص أبداً ، لأن الله تعالى يقول : وواعدنا موسى ثلاثين ليلة (٥) وذو الحجة تسعة وعشرون يوماً ، ثم الشهور على مثل ذلك شهر تام وشهر ناقص ، وشعبان لا يتم أبداً .

وما رواه في التهذيب والفقهاء عن محمد بن يعقوب بن شعيب عن ابيه عن ابي عبدالله عليه السلام (٦) قال : قلت له ان الناس يروون ان رسول الله ﷺ صام من شهر رمضان تسعة وعشرين يوماً أكثر من ما صام ثلاثين ؟ (٧) فقال : كذبوا ما صام رسول الله ﷺ إلا تاماً ولا تكون الفرائض ناقصة ، ان الله تعالى خلق السنة ثلاثمائة وستين يوماً وخلق السماوات والارض في ستة أيام فجزها من ثلاثمائة وستين يوماً فالسنة ثلاثمائة واربعة وخمسون يوماً ، وشهر رمضان ثلاثون

(١) و (٢) و (٣) الوسائل الباب ٥ من أحكام شهر رمضان

(٣) و (٤) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢٥٠

(٤) سورة البقرة الآية ١٨٢

(٥) سورة الاعراف الآية ١٣٩ .

ج ١٣ { الأخبار الناطقة بان شهر رمضان لا ينقص عن ثلاثين } - ٢٧٥ -

يوما ... وساق الحديث الى آخره .

وما رواه في الكافي عن العدة عن سهل عن محمد بن اسماعيل عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « ان الله عز وجل خلق الدنيا في ستة أيام ثم اختزلها عن أيام السنة والسنة ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوما ، شعبان لا يتم أبداً وشهر رمضان لا ينقص والله أبداً ولا تكون فريضة ناقصة ان الله تعالى يقول : ولتكمّلوا العدة (٢) وشوال تسعة وعشرون يوما وذو القعدة ثلاثون يوما ، يقول الله عز وجل : وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة (٣) وذو الحجة تسعة وعشرون يوما والمحرم ثلاثون يوما ثم الشهور بعد ذلك شهر تام وشهر ناقص .

وما رواه في التهذيب عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام (٤) « في قوله تعالى : ولتكمّلوا العدة ؟ قال : صوم ثلاثين يوما .

وما رواه في الفقيه (٥) قال : « سأل أبو بصير أبا عبدالله عن قول الله تعالى : ولتكمّلوا العدة (٦) قال : ثلاثون يوما .

وما رواه في الفقيه عن ياسر الخادم (٧) قال : « قلت للرضا عليه السلام هل يكون شهر رمضان تسعة وعشرين يوما ؟ فقال : ان شهر رمضان لا ينقص من ثلاثين يوما أبداً .

أقول : قد ذكر أصحابنا (رضوان الله عليهم) في الجواب عن بعض هذه الأخبار - حيث لم يأتوا عليها كملا في مقام الاستدلال - أجوبة لا تشفي الغليل ولا تبرد الغليل .

ولم أقف لاحد منهم على كلام شاف أحسن من ما ذكره المحدث الكاشاني

(١) و(٤) و(٥) و(٧) الوسائل الباب ٥ من احكام شهر رمضان

(٢) و(٦) سورة البقرة الآية ١٨٢

(٣) سورة الاعراف الآية ١٣٩

- ٢٧٦ - (كلام صاحب الوافي حول الاخبار المتقدمة) ج ١٣

في الوافي ذيل هذه الاخبار وانا انقله بالتام وان طال به زمام الكلام لما فيه من مزيد الفائدة في المقام :

قال (قدس سره) بعد نقل كلام صاحب الفقيه الذي قدمنا نقله : قال في التهذيبين ما ملخصه : ان هذه الاخبار لا يجوز العمل بها من وجوه : منها - ان متنها لا يوجد في شيء من الاصول المصنفة وانما هو موجود في الشواذ من الاخبار ومنها - ان كتاب حذيفة بن منصور عرى منها والكتاب معروف مشهور ولو كان الحديث صحيحاً عنه لضمنه كتابه . ومنها - انها مختلفة الالفاظ مضطربة المعاني لروايتها تارة عن أبي عبدالله عليه السلام بلا واسطة واخرى بواسطة واخرى يفتى الراوى بها من قبل نفسه فلا يسندها الى أحد . ومنها - انها لو سلبت من ذلك كله لكافت اخبار آحاد لا توجب علماً ولا عملاً ، واخبار الآحاد لا يجوز الاعتراض بها على ظاهر القرآن والاخبار المتواترة . ومنها - تضمنها من التعليل ما يكشف عن انها لم تثبت عن امام هدى ، وذلك كالتعليل بوعده موسى عليه السلام فان اتفاق تمام ذى القعدة في أيام موسى عليه السلام لا يوجب تمامه في مستقبل الاوقات ولا دلالة على انه لم يول كذلك في ما مضى ، مع انه ورد في جواز نقصانه حديث ابن وهب (١) المتضمن انه أكثر نقصاناً من سائر الشهور كما يأتي ، وكالتعليل باختزال السنة الايام من السنة فانه لا يمنع من اتفاق النقصان في شهرين وثلاثة على التوالي ، وكالتعليل بكون الفرائض لا تكون ناقصة فان نقصان الشهر عن ثلاثين لا يوجب النقصان في فرض العمل فيه ، فان الله لم يتعبدنا بفعل الايام وإنما تعبدنا بالفعل في الايام ، وقد أجمع المسلمون على ان المطلقة في أول الشهر اذا اعتدت بثلاثة اشهر ناقص بعضها انها مؤدية لفرض الله من العدة على الكمال دون النقصان ، وكذا التاخر لله صيام شهر يلى قدومه من سفره فاتفق أن يكون ذلك الشهر ناقصاً ، وكذا التعليل باكمال العدة فان نقصان الشهر لا يوجب نقصان العدة في الفرض ، مع انه

ج ١٣ (كلام صاحب الوافي حول الاخبار المتقدمة) — ٢٧٧ —

إنما ورد في علة وجوب قضاء المريض والمسافر ما فاتهما في شهر رمضان حيث يقول الله سبحانه : فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة (١) فأخبر سبحانه أنه فرض عليها القضاء لتكمل بذلك عدة شهر صيامهم كائنه ما كانت . ثم أول تلك الاخبار بتأويلات لا تخلو من بعد مع اختصاص بعضها ببعض الحديث كتأويله « ما صام رسول الله ﷺ أقل من ثلاثين يوماً ، بأنه تكذيب للراوى من العامة عن النبي ﷺ أنه صام تسعة وعشرين أكثر من ما صام ثلاثين (٢) وأخبر عن ما اتفق له من التمام على الدوام ، فإن هذا لا يجرى في تمتة الكلام من قوله « ولا نقص شهر رمضان منذ خلق الله السماوات من ثلاثين يوماً وليلة ، وكتأويله « شهر رمضان لا ينقص أبداً ، بأنه لا يكون أبداً ناقصاً بل قد يكون حيناً تاماً وحيناً ناقصاً فإنه لا يجرى في سائر الفاظ هذا الخبر ، وكتأويل « لم يصم رسول الله ﷺ أقل من ثلاثين يوماً ، بأنه لم يصم أقل منه على أغلب أحواله كما ادعاه المخالفون ولا نقص شهر رمضان أى لم يكن نقصانه أكثر من تمامه كما زعموه ، فإنه ايضا مع بعده لا يجرى في غير هذا اللفظ من ما تضمن هذا المعنى . وبالجملة فالمسألة من ما تعارض فيه الاخبار لا متنازع الجمع بينها إلا بتعسف شديد ، فالصواب أن يقال فيها روايتان : إحداهما موافقة لقاعدة اهل الحساب وهى معتبرة إلا انها إنما تعتبر اذا تقيمت السماء وتعدرت الرؤية - كما يأتى في باب العلامة عند تعدد الرؤية بانه - لا مطلقاً ومخالفة للعامة على ما قاله في الفقيه ، وذلك من ما يوجب رجحانها إلا انها غير مطابقة للظواهر والعمومات القرآنية ، ومع ذلك فهى متضمنة لتعديلات عليه تنبى عنها العقول السليمة والطباع المستقيمة وبعد صدورها عن أئمة الهدى (عليهم السلام) بل هى من ما يستشمن منه رائحة الوضع ، والاخرى موافقة للعامة (٣) كما

(١) سورة البقرة الآية ١٨٢

(٢) و (٣) سنن البيهقى ج ٤ ص ٢٥٠

- ٢٧٨ - (ترجيح أخبار المشهور على الأخبار الأخر) ج ١٣

قاله وذلك من ما يوجب ردّها إلا انها مطابقة للظواهر والعمومات القرآنية ، ومع ذلك فهي أكثر رواة وأوثق رجالا وأسد مقالا واشبه بكلام أئمة الهدى (عليهم السلام) وربما يشعر بعضها بذهاب بعض المخالفين الى ما يخالفها ، والخبر الآتي آنفاً كالصريح في ذلك . وفائدة الاختلاف إنما تظهر في صيام يوم الشك وقضائه مع الفوات ، وقد مضى تحقيق ذلك في أخبار الباب الذي تقدم هذا الباب وفيه بلاغ وكفاية لرفع هذا الاختلاف والعلم عند الله . ثم روى عن التهذيب بسنده الى ابن وهب (١) قال : « قال ابو عبد الله عليه السلام ان الشهر الذي يقال انه لا ينقص ذو القعدة ليس في شهور السنة أكثر نقصاً منه ، وهذا الخبر هو الذي أشار اليه بقوله : وربما يشعر بعضها ... الى آخره . انتهى كلامه زيد مقامه .

أقول : والذي أقوله في هذا المقام - ويقرب عندي وان لم ينتبه له أحد من علمائنا الاعلام - هو انه لا ريب في اختلاف روايات الطرفين وتقابلها في البين ودلالة كل منها على ما استدل به من ذينك القواين ، وما ذكره من تكلف جمعها على القول المشهور تكلف سحيق سخيف بعيد ظاهر القصور ، وان الاظهر من ذينك القولين هو القول المشهور لرجحان اخباره بما ذكره المحدث المشار اليه آنفاً ، ويزيده اعتضادها باجماع الفرقة الناجية سلفاً وخلفاً على القول بمضمونها وهو مؤذن بكون ذلك هو مذهب أهل البيت (عليهم السلام) وقول الصدوق نادر وان يجعل عليه بما ذكره .

واما أخبار القول الآخر فاظهر الوجوه فيها هو الحمل على التقية لكن لا بالمعنى المشهور بين اصحابنا (رضوان الله عليهم) لصراحتها في الرد على المخالفين وان ما دلت عليه خلاف ما هم عليه وانما التقية المرادة هنا هي ما قدمنا ذكره في المقدمة الاولى من مقدمات الكتاب (٢) من ايقاعهم الاختلاف في الاحكام

(١) الوسائل الباب ٥ من احكام شهر رمضان

(٢) ج ١ ص ٤٠٥

الشرعية تقيية وان لم يكن ثمة قائل من العامة ، والامر ههنا كذلك ، وحيث انه قد استفاض عنهم القول بكون شهر رمضان يصيبه ما يصيب الشهور واشتهر ذلك عنهم (عليهم السلام) وان كان ذلك مذهب العامة أيضاً شددوا بانكاره في هذه الاخبار لأجل ايقاع الاختلاف بتكذيب العامة والحلف على انه ليس كذلك ، والاستدلال بتلك الأدلة الاقناعية ليتقوى عند الشيعة السامعين لذلك ضعف النقل الاول والقول المشتهر عنهم في تلك الاخبار ، فيحصل الاختلاف بين الشيعة ويتأكد ذلك ليرتب ما ذكره في تلك الاخبار المتقدمة ثمة عليه من قولهم (عليهم السلام) (١) « لو اجتمعتم على امر واحد لصدقكم الناس علينا ولكان أقل لبقائنا وبقائكم ، ونحو ذلك من ما تقدم تحقيقه مستوفى مبرهن في المقدمة الاولى .

هذا . ومظهر الخلاف في هذه المسألة إنما هو في صورة تعذر الرؤية كما تقدم في كلام المحدث الكاشاني ، وذلك فان الصدوق مع تصليه ومبالغته في العمل باخبار الحساب قد صرح بوجوب الصيام للرؤية وعقد لذلك باباً فقال (٢) باب « الصوم للرؤية والفطر للرؤية ، وأورد فيه من الاخبار ما يدل بعضه على الرؤية المستندة الى الشيعاء وبعضه على الرؤية المستندة الى شهادة العدلين ، وحيث فلم يبق مظهر للخلاف إلا في الصورة المذكورة ، فعلى هذا لو غم الهلال في ليلة الثلاثين من شعبان فعلى تقدير العمل بقاعدة الحساب يجب أن يصام هذا اليوم بنية شهر رمضان لان شعبان عندهم بهذه القاعدة تسعة وعشرون يوماً فيكون هذا اليوم أول شهر رمضان ، وعلى القول المشهور يجب أن يحكم به من شعبان ولا يجوز صيامه من شهر رمضان كما تقدمت الاخبار به الدالة على المنع من صيام يوم الشك بنية شهر رمضان فتكون هذه الاخبار عاضدة لاخبار القول المشهور في هذه المسألة ، وبه يظهر قوة القول المذكور وانه المؤيد المنصور وضعف ما عارضه وانه بمحل من القصور .

(١) في حديث زرارة في اصول السكافي ج ١ ص ٦٥ وقد تقدم ج ١ ص ٥

(٢) ج ٢ ص ٧٦ الطبع الحديث

- ٢٨٠ - (هل تعتبر غيبوبة الهلال بعد الشفق في ثبوته لليلة السابقة؟) ج ١٣

إلا ان العجب هنا من الصدوق في الفقيه فانه وافق الاصحاب في هذه المسألة ايضاً فقال باستحباب صومه بنية انه من شعبان وانه يجرى عن شهر رمضان لو ظهر انه منه وحرم صومه بنية كونه من شهر رمضان كما لا يخفى على من راجع كتابه ، وحينئذ فما ادرى ما مظهر الخلاف عنده في القول بهذه الاخبار التي ذهب الى العمل بها؟ فانه مع الرؤية يوجب العمل بها ومع عدم الرؤية لحصول المانع يمنع من الصيام بنية شهر رمضان ، ففي أى موضع يتحقق الحكم عنده بكون شعبان لا يكون إلا ناقصاً ورمضان لا يكون إلا تاماً ؟ اللهم إلا أن يدعى ان الرؤية لا تحصل على وجه يكون شعبان ثلاثين يوماً وشهر رمضان تسعة وعشرين يوماً ، وهو مع كونه خلاف ظاهر اخبار الرؤية مردود بالضرورة والعيان كما هو المشاهد في جملة الازمان في جميع البلدان ؛

(لا يقال) : انه يمكن ذلك بالنسبة الى آخر الشهر (لانا نقول) : لا ريب ولا خلاف في انه متى علم أول الشهر باحد العلامات المتقدمة فلا بد من اكمال الثلاثين إلا ان تحصل الرؤية قبل ذلك باحد الطريقتين المتقدمتين من الشيعاء والشاهدين نعم تبقى هنا صورة نادرة الوقوع لعلها هي المظهر لهذا الخلاف وهو أن تغم الأهلة الثلاثة من شعبان وشهر رمضان وشوال . والله العالم .

الثالث - في غيبوبة الهلال بعد الشفق ، والمشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) انه لا عبرة به .

وقال الصدوق في كتاب المقنع : واعلم ان الهلال اذا غاب قبل الشفق فهو لليلة واذا غاب بعد الشفق فهو لليلتين وان رُئى فيه ظل الرأس فهو ثلاث ليال . والظاهر ان مستنده في ذلك ما رواه في الفقيه (١) عن حماد بن عيسى عن اسماعيل بن الحر عن ابي عبد الله عليه السلام قال : « اذا غاب الهلال قبل الشفق فهو لليلة واذا غاب بعد الشفق فهو لليلتين ، ورواه الكليني بسنده عن الصلت الخزاز عن

(١) ج ٢ ص ٧٨ وفي الوسائل الباب ٩ من احكام شهر رمضان

ج ١٣ (هل تعتبر غيبوبة الهلال بعد الشفق في ثبوته لليلة السابقة؟) - ٢٨١ -

أبي عبد الله عليه السلام مثله (١) .

ويحتمل - ولعله الأقرب - انه إنما أخذ ذلك من كتاب الفقه الرضوي حيث قال فيه (٢) : وقد ذكرنا صوم يوم الشك في أول الباب ونفسره ثانية لتزداد به بصيرة و يقيناً : وإذا شككت في يوم لا تعلم انه من شهر رمضان أو من شعبان فصم من شعبان فان كان منه لم يضررك وان كان من شهر رمضان جاز لك في شهر رمضان ، وإلا فانظر أي يوم صمت عام الماضي وعد منه خمسة أيام وصم اليوم الخامس . وقد روى اذا غاب الهلال قبل الشفق فهو لليلة وإذا غاب بعد الشفق فهو لليلتين وإذا رأيت ظل رأسك فيه فهو لثلاث ليال . انتهى .

وعن محمد بن مرزوم عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : إذا تطرق الهلال فهو لليلتين وإذا رأيت ظل رأسك فيه فهو لثلاث ليال .

وقد أجاب الشيخ عن هذه الأخبار بحملها على ما إذا كانت السماء متغيمة وتكون فيها علة مانعة من الرؤية - فيعتبر حينئذ في الليلة المستقبلة الغيبوبة والتطوق ورؤية الظل ونحوها - دون أن تكون مصحبة ، كما ان الشاهدين من خارج البلد انما يعتبران مع العلة دون الصحو . انتهى ملخصاً .

اقول : هذا الجواب على اطلاقه مشكل : اما أولاً - فلما استفاض من الأخبار الدالة على تحريم صوم يوم الشك بنية انه من شهر رمضان (٤) وانه لا يقضى إلا مع قيام البيئة بالرؤية فيه (٥) فلو فرض انه في تلك الليلة التي بعد ليلة الشك كان متطوقاً أو لم يغب إلا بعد الشفق فالحكم بوجوب قضاء اليوم السابق بناء على هاتين الروايتين ينافي ما دل على المنع من القضاء إلا مع قيام البيئة بالرؤية وهو روايات

(١) و (٣) الوسائل الباب ٩ من احكام شهر رمضان

(٢) ص ٢٥

(٤) الوسائل الباب ٦ من وجوب الصوم ونيته والباب ٦ من احكام شهر رمضان

(٥) الوسائل الباب ٣ و ٥ و ١١ من احكام شهر رمضان

٢٨٢ - (هل تعتبر غيبوبة الهلال بعد الشفق في ثبوته لليلة السابقة ؟) ج ١٣

عديدة مستفيضة فيها الصحيح وغيره وقد تقدم شطر وافر منها (١).
وثانياً - ما ورد من الاخبار الدالة على انه في الصورة المذكورة يعد شعبان ثلاثين يوماً ويصوم الحادى والثلاثين كائناً ما كان :

مثل رواية ابى خالد الواسطى وقد تقدمت (٢) وفيها : فاذا خفي الشهر فاتموا العدة شعبان ثلاثين يوماً وصوموا الواحد وثلاثين ... الحديث ، .
وموثقة اسحاق بن عمار عن ابى عبدالله عليه السلام (٣) انه قال : في كتاب على عليه السلام لرؤيته وافطر لرؤيته واياك والشك والظن ، فان خفي عليكم فاتموا الشهر الاول ثلاثين ، .

وثالثاً - انه ان كانت هذه الاشياء المذكورة موجبة لكون الهلال لليلة الثانية أو الثالثة فينبى أن يكون مطلقاً فلا معنى لتخصيصه ذلك بما اذا كانت السماء متغيمية وإلا فلا معنى لاعتبارها بالكلية .

ورابعاً - خصوص ما رواه الشيخ بسند معتبر عن ابى على بن راشد (٤) قال : كتب الى ابو الحسن العسكري عليه السلام كتاباً وارخه يوم الثلاثاء لليلة بقيت من شعبان وذلك في سنة اثنتين وثلاثين ومائتين وكان يوم الاربعاء يوم شك وصام أهل بغداد يوم الخميس واخبروني انهم رأوا الهلال ليلة الخميس ولم يغيب إلا بعد الشفق بزمان طويل ، قال فاعتقدت ان الصوم يوم الخميس وان الشهر كان عندنا ببغداد يوم الاربعاء ، قال فكتب الى : زادك الله توفيقاً فقد صمت بصيامنا . قال ثم لقيته بعد ذلك فسألته عن ما كتبت به اليه فقال لى : أو لم أكتب اليك إنما صمت الخميس ولا تصمه إلا للرؤية ، .

ورواه فى الوافى (٥) بلفظ : وان الشك كان عندنا ببغداد يوم الاربعاء ،

(١) راجع ص ٢٦٤ الى ٢٧٢ (٢) ص ٢٤١ و ٢٧٢

(٣) الوسائل الباب ٣ من احكام شهر رمضان

(٤) الوسائل الباب ٩ من احكام شهر رمضان (٥) باب صيام يوم الشك

ج ١٣ ﴿ هل تُعتبر غيوبة الهلال بعد الشفق في ثبوته لليلة السابقة ؟ ﴾ - ٢٨٣ -

عوض « وان الشهر ، وهو الظاهر ، وكأن ذلك اجتهاد منه (قدس سره) فان الخبر في التهذيب (١) انما هو بلفظ الشهر والتحريف من الشيخ في امثال ذلك غير بعيد ، فان المعنى انما يستقيم على ما ذكره في الوافي دون نسخة الشهر كما لا يخفى .
والتقريب في هذا الخبر انه وان كان ما كتبه الى الامام عليه السلام غير مصرح به في الخبر إلا ان ظاهر السياق يدل على انه كتب اليه بما ذكره هنا من وقوع الشك في بغداد يوم الاربعاء ... الى آخر ما هو مذكور في الخبر من حكاية تلك الحال .
ثم انه مع قطع النظر عن معلومية ما كتب اليه وان المسؤول عنه ما هو فان اخباره في صدر الخبر بكونه عليه السلام كتب اليه كتاباً أرخه بذلك التاريخ المشعر بكون يوم الاربعاء من شهر شعبان المؤذن بكون أول شهر رمضان هو يوم الخميس - وكذا جوابه عليه السلام « صمت بصيامنا ، وكان صيامه عليه السلام » انما هو يوم الخميس كما يدل عليه قوله عليه السلام « أو لم اكتب اليك انما صمت الخميس ؟ » مع اخبار أبي علي بن راشد ان الهلال ليلة الخميس لم يغيب إلا بعد الشفق بزمان طويل - ظاهر الدلالة في أن غيب الهلال بعد الشفق لا يستلزم أن يكون لليلتين كما ادعوه بل يجوز أن يكون في أول ليلة أيضاً كذلك .

. وبذلك يظهر ما في كلام الفاضل الخراساني في الذخيرة من قوله بعد نقل رواية أبي علي بن راشد دليلاً للقول المشهور : ولا دلالة في هذا الخبر يظهر ذلك بالتأمل التام . انتهى . فهو من جملة تشكيكاته الركيكة .

ويظهر منه الميل الى هذا القول حيث قال : وظاهر بعض المتأخرين العمل بمدلول الخبرين ولا بأس به .

وكأنه غفل عن معارضة هذين الخبرين بالاخبار المستفيضة التي أشرنا اليها آنفاً إذ لا ريب في رجحانها على الخبرين المذكورين .

واما ما رواه الصدوق في الصحيح عن عيص بن القاسم (٢) - « انه سأل

— ٢٨٤ — (هل تعتبر رؤية الهلال يوم الثلاثين قبل الزوال ؟) ج ١٣

أبا عبد الله عليه السلام عن الهلال اذا رآه القوم جميعاً فانفقوا على انه ليلتين أيجوز ذلك ؟ قال نعم . -

فهو خبر شاذ لا يعارض ما قدمناه من الأخبار المستفيضة الدالة على ان الاعتبار بالرؤية أو الشاهدين وانه لا اعتبار بالظن وغاية ما يفيد اتفاق القوم هنا هو الظن بذلك . والله العالم .

الرابع - في رؤيته يوم الثلاثين قبل الزوال ، والمشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) انه لا اعتبار بذلك .

ونقل عن المرتضى في بعض مسائله انه قال : اذا رُئى قبل الزوال فهو لليلة الماضية . ونقله في المختلف عن السيد (رضى الله عنه) في المسائل الناصرية حيث قال الناصر : اذا رُئى الهلال قبل الزوال فهو لليلة الماضية . فقال السيد : هذا صحيح وهو مذهبنا . وربما اشعرت هذه العبارة بدعواه الإجماع عليه .
واليه مال المحدث الكاشاني في الوافي والمقانيح والفاضل الخراساني في الذخيرة ، وقال العلامة في المختلف ان الاقرب اعتبار ذلك في الصوم دون الفطر . وتردد المحقق في النافع والمعتبر .

وظاهر المحقق الشيخ حسن في المنتقى الميل الى هذا القول أيضاً حيث قال - بعد ايراد حسنة حماد بن عثمان الآتية بطريق الكافي (١) - ما صورته : وروى الشيخ هذا الخبر معلقاً عن محمد بن يعقوب وأورد في معناه خبراً آخر من الموثق يرويه بإسناده عن سعد بن عبد الله . ثم ساق السند الى عبيد بن زراوة وعبد الله بن بكير وأورد متنه كما يأتي (٢) ثم قال : ولطريق هذا الخبر اعتبار ظاهر ومزية واضحة وموافقة الحديث الحسن له تزيده اعتباراً وقد حملهما الشيخ على معنى بعيد . انتهى .
وظاهر صاحب المدارك التردد في المسألة فانه - بعد أن ذكر في صدر المسألة ان المعتمد هو القول المشهور ثم ساق الروايات الدالة على القول المشهور ثم أورد

ج ١٣ (هل تعتبر رؤية الهلال يوم الثلاثاء قبل الزوال ؟) - ٢٨٥ -

حسنه حماد وموثقة عبيد بن زرارة وابن بكير الآتيين - قال : والمسألة قوية الاشكال فان الروايتين المتضمنتين لاعتبار ذلك معتبرتا الاسناد ... الى أن قال : ومن ثم تردد المصنف في النافع والمعتبر وهو في محله . انتهى .
ويظهر ذلك ايضاً من المحقق الأردبيل (قدس سره) في شرح الارشاد حيث قال بعد تطويل البحث والكلام بأبرام النقص ونقص الأبرام : فتأمل واحفظ فان المسألة من المشكلات .

ويظهر من الصدوق ايضاً القول به حيث قال في باب ما يجب على الناس اذا صبح عندهم بالرؤية يوم الفطر بعد ما أصبحوا صائمين (١) - بعد نقل حديث مرسل (٢) يحتمل أن تكون هذه العبارة من جملته ويحتمل أن تكون من كلامه (قدس سره) - ما صورته : وإذا رُئي هلال شوال بالنهار قبل الزوال فذلك اليوم من شوال وإذا رُئي بعد الزوال فذلك من شهر رمضان .

أقول : والذي وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسألة ما رواه الكليني في الحسن على المشهور الصحيح على المختار عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « إذا رأوا الهلال قبل الزوال فهو لليلة الماضية وإذا رأوه بعد الزوال فهو لليلة المستقبلية » .

وما رواه الشيخ في التهذيب في الموثق عن عبيد بن زرارة وابن بكير (٤) قالاً : « قال أبو عبد الله عليه السلام إذا رُئي الهلال قبل الزوال فذلك اليوم من شوال وإذا رُئي بعد الزوال فذلك اليوم من شهر رمضان » ، وبهذين الخبرين أخذ من قال بالقول الثاني .

ومنها - ما رواه الشيخ في التهذيب والصدوق في من لا يحضره الفقيه في

(١) ج ٢ ص ١٠٩

(٢) الوسائل الباب ٩ من احكام شهر رمضان رقم ٢

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٨ من احكام شهر رمضان

— ٢٨٩ — (هل تعتبر رؤية الهلال يوم الثلاثين قبل الزوال ؟) ج ١٣

الصحيح عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام (١) قال : « قال أمير المؤمنين عليه السلام إذا رأيتم الهلال فافطروا أو شهد عليه عدل من المسلمين ، وإن لم تروا الهلال إلا من وسط النهار أو آخره فاموا الصيام الى الليل ، وإن غم عليكم فعدوا ثلاثين ليلة ثم افطروا . »

وما رواه الشيخ في الموثق عن اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « سأله عن هلال رمضان يغم علينا في تسع وعشرين من شعبان ؟ فقال لا تصمه إلا أن تراه فان شهد أهل بلد آخر انهم رأوه فاقضه ، وإذا رأيته وسط النهار فام صومه الى الليل . »

وما رواه الشيخ في التهذيب عن جراح المدائني (٣) قال : « قال ابو عبدالله عليه السلام من رأى هلال شوال بنهار في شهر رمضان فليتم صيامه . »

وما رواه العياشي في تفسيره عن القاسم بن سليمان عن جراح عن ابي عبدالله عليه السلام (٤) قال : « قال الله : واتموا الصيام الى الليل (٥) يعني صوم رمضان ، فمن رأى الهلال بالنهار فليتم صيامه . »

وما رواه الشيخ ايضاً عن محمد بن عيسى (٦) قال : « كتبت اليه : جعلت فداك ربما غم علينا هلال شهر رمضان فترى من الغد الهلال قبل الزوال وربما رأيناه بعد الزوال فترى ان نفطر قبل الزوال إذا رأيناه أم لا ؟ وكيف تأمرني في ذلك ؟ فكتبت عليه السلام تم الى الليل فانه ان كان تاماً رقي قبل الزوال . »

وروى هذا الخبر في الاستبصار (٧) « ربما غم علينا الهلال في شهر رمضان ،

(١) الوسائل الباب ٨ من احكام شهر رمضان . ارجع في لفظ الحديث الى ص ٢٥٧

(٢) الوسائل الباب ٨ من احكام شهر رمضان واللفظ « سألت ابا عبدالله ع . »

(٣) و (٤) و (٦) الوسائل الباب ٨ من احكام شهر رمضان

(٥) سورة البقرة الآية ١٨٤ ، واللفظ « ثم اتموا ... » فالتغيير اما ان يكون من

النسخ أو للنقل بالمعنى

(٧) ج ٢ ص ٧٣

ج ١٣ (هل تعتبر رؤية الهلال يوم الثلاثاء قبل الزوال ؟) - ٢٨٧ -

وهو أوضح ، والظاهر ان ما وقع في التهذيب سهو من قلم الشيخ كما سيأتى ان شاء الله تعالى تحقيقه .

وبهذه الأخبار أخذ من قال بالقول المشهور .

وأجاب العلامة في المنتهى عن الخبرين الأولين - بعد الطعن في سند الثاني بأن فيه انفضال وهو ضعيف - بأنهما لا يصلحان لمعارضة الأحاديث الكثيرة الدالة على انحصار الطريق في الرؤية ومضى ثلاثين لا غير (١) .

أقول : ليس في شئ من تلك الأخبار ما يدل على الانحصار كما ذكره (قدس سره) ليكون منافياً للخبرين المذكورين كما لا يخفى على من راجعها .

والحق ان الخبرين المذكورين صريحا بالدلالة على القول المذكور وانما يبقى الكلام في ما عارضهما من الأخبار المذكورة بعدهما :

فاما صحيحة محمد بن قيس فوردها هلال شهر شوال كما هو ظاهر السياق حيث أمر عليه السلام بالافطار برؤيته تلك الليلة أو شهادة عدول من المسلمين على الرؤية واما اذا رأوه من وسط النهار أو آخره فانهم يتمون صيام ذلك اليوم يعنى من شهر رمضان والظاهر من لفظ وسط النهار ، هو الوسط المجازى لا الحقيقى الذى هو عبارة عن وقوع الشمس على دائرة نصف النهار ، والوسط بالمعنى المذكور شامل لما قبل الزوال ييسر وما بعده ييسر .

وكيف كان فالأمر باتمام الصوم ظاهر في الدلالة على المعنى المشهور ويؤيده التسوية بين وسط النهار وآخره في الحكم المذكور مع قول الخصم بأنه بعد الزوال لليلة المستقبلة .

واما ما حمل عليه الخبر في الوافى - من ان المراد بوسط النهار ما بعد الزوال - فلا يخفى بعده . وأبعد منه ما تكلفه في الذخيرة من حمل الهلال على هلال شهر رمضان ، ثم ذكر معنى متعسفاً متكلفاً لا اعرف له وجه استقامة ، بل كلامه في

(١) الوسائل الباب ٣ وه من احكام شهر رمضان

— ٢٨٨ — (هل تعتبر رؤية الهلال يوم الثلاثين قبل الزوال ؟) ج ١٣

هذا البحث كله غث لا يمجى النظر اليه ولا العروج عليه .
ثم قال رحمه الله (١) : وان غم عليكم هلال شوال فعدوا ثلاثين ليلة ثم افطروا .
واما موثقة اسحاق بن عمار فهي صريحة في كون المسؤول عنه هلال شهر رمضان وانه لا يرى في تسع وعشرين من شعبان يعني بعد تسع وعشرين منه وهي ليلة الثلاثين منه لغيم ونحوه فلا يرى الهلال ، وهذا هو يوم الشك الذي تقدم تحقيق القول فيه ، فامره رحمه الله بان لا تصمه - يعني بنية شهر رمضان - إلا مع رؤية الهلال ، فاذا افطرته فان شهد أهل بلد آخر فاقضه ، واذا صمته - يعني بنية شعبان - ورأيت الهلال وسط النهار فاتم صومه الى الليل .
والأمر باتمام الصوم هنا محتمل لأمرين : اما أن يكون على جهة الاستحباب كما تأوله به الشيخ (قدس سره) ومرجعه الى ان الرؤية في النهار لا عبرة بها فاتم صومك وانما العبرة برؤيته اول الليل . ويحتمل ما ذكره المحدث السكاشاني بناء على ما اختاره من القول المتقدم ان المراد بوسط النهار يعني به قبل الزوال ، قال : ومعنى اتمام صومه الى الليل انه ان كان لم يفطر بعد نوى الصوم من شهر رمضان واعتد به وان كان قد افطر امسك بقية اليوم ثم قضاؤه . انتهى . ومرجعه الى انه يحكم بكونه من شهر رمضان لرؤية الهلال قبل الزوال لأن ذلك موجب لكونه لليلة الماضية كما دل عليه الخبران الاولان .

والاحتمالان متعارضان إلا انه يبقى على تقدير كلام المحدث المذكور سؤال الفرق بين وسط النهار في هذا الخبر وفي خبر محمد بن قيس حيث حملة ثمة على ما بعد الزوال وحملة هنا على ما قبل الزوال .

واما خبر جراح المدائني فهو ظاهر في القول المشهور لدلالته على ان الرؤية في النهار في أى جزء منه غير معتبرة ، فالواجب في ما اذا كان ذلك في اليوم الآخر

(١١) في صحيحة محمد بن قيس المتقدمة ص ٢٨٦ ، وليس فيها لفظ « هلال شوال » إلا ان يكون مراده (قدس سره) النقل بالمعنى

ج ١٣ (هل تعتبر رؤية الهلال يوم الثلاثين قبل الزوال؟) - ٢٨٩ -

من شهر رمضان أن يتم صيامه من شهر رمضان .
واما ما تأوله به في الوافي - من حمل النهار على ما بعد الزوال حملاً للمطلق على المقيد - فهو جيد لو انحصرت المخالفة فيه ، بل الظاهر ان مفاد هذا الخبر هو مفاد صحيحة محمد بن قيس الدالة على ان وسط النهار وآخره سواء بالنسبة الى وجوب إتمام الصيام في اليوم الآخر من شهر رمضان وعدم الاعتداد بالرؤية النهارية .
واما خبر جراح المنقول عن العياشي فهو في الدلالة على المشهور . اظهر من سابقه وعن قبول الاحتمال المذكور أبعد ، لأنه ورد في تفسير الآية الدالة بغير خلاف على وجوب الاتمام الى الليل مطلقاً فيجب ان يكون الاطلاق في الخبر ايضاً كذلك .

واما رواية محمد بن عيسى فانه على تقدير رواية التهذيب (١) فان معناها غير مستقيم كما لا يخفى على ذي الطبع القويم ، لأنه اذا كان السؤال عن هلال شهر رمضان وانه ربما خفي بنعيم ونحوه فكيف يرتب عليه الافطار من الغد بالرؤية قبل الزوال وعدم ذلك ؟

بل الحق ان الخبر إنما يتمشى الكلام فيه على تقدير رواية الاستبصار (٢) وهو ظاهر في القول المشهور على تقدير هذه الرواية .

وبذلك اعترف المحدث الكاشاني في الوافي ايضاً فقال - بعد نقل الخبر المذكور برواية التهذيب - ما صورته : بيان - هكذا وجدنا الحديث في نسخ التهذيب (٣) وفي الاستبصار - ربما غم علينا الهلال في شهر رمضان ، وهو الصواب لأنه على نسخة التهذيب لا يستقيم المعنى إلا بتكلف ، إلا انه على نسخة الاستبصار (٤) ينافي سائر الأخبار التي وردت في هذا الباب ، لأنه على ذلك يكون المراد بالهلال هلال شوال ومعنى « يتم الى الليل ، يتم الصيام الى الليل » ، وقوله « يتم » : ان كان تاماً رُئي قبل الزوال ، معناه ان كان الشهر الماضي ثلاثين يوماً رُئي هلال الشهر المستقبل قبل

- ٢٩٠ - (هل يعتبر التطوق في ثبوت الهلال لليلة السابقة ؟) ج ١٣

الزوال في اليوم الثلاثين . انتهى .

وبالجملة فالمسألة لما ذكرناه محل تردد واشكال ، ولا يبعد عندى خروج اخبار
أحمد الطرفين مخرج التقية ، إلا ان العامة هنا على قولين أيضاً والقول المشهور بينهم
هو المشهور بين أصحابنا ، نقله في المنتهى عن الشافعى ومالك وأبى حنيفة ، وعن أحمد
فيه روايتان ، ونقل القول الآخر عن الثورى وأبى يوسف (١) .

الخامس - في التطوق والمشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) انه
لا عبرة به ، ونقل عن ظاهر الصدوق اعتبار ذلك حيث أورد في كتابه رواية محمد
ابن مrazم المتقدمة في الموضع الثالث (٢) الدالة على انه إذا تطوق الهلال فهو
لليتين ، بناء على قاعدته المذكورة في صدر كتابه .

وظاهر الفاضل الخراسانى في الذخيرة الميل الى ذلك حيث قال بعد ان نقل
عن الصدوق ما ذكرناه : ويدل على اعتبار ذلك الخبر المذكور وهو صحيح ،
ونسبته الى ما يعارضه نسبة المقيّد الى المطلق فقتضى القواعد العمل بمقتضاه ، فاندفع
ما قال المصنف في المنتهى بعد ايراد الخبر المذكور : وهذه الرواية لا تعارض
ما تلوناه من الاحاديث . انتهى .

وفيه ان المعارض لا ينحصر في ما ذكره من الاخبار المطلقة الدالة على
وجوب الصوم بالرؤية او الشاهدين أو مضى ثلاثين يوماً ، بل المعارض هنا إنما هي
الاخبار الدالة على انه مع افطاره اليوم المشكوك فيه لا يقضيه إلا مع قيام البيّنة
بالرؤية (٣) وبمقتضى اعتبار التطوق انه متى أفطر يوم الشك ورئى في الليلة الثانية
متطوقاً فانه يجب القضاء بمقتضى هذه الرواية ، مع ان الروايات الصحاح الصراح
قد استفاضت بانه لا يقضى إلا إذا قامت البيّنة بالرؤية وإلا فلا ، ولا ريب في

(١) المقنى ج ٣ ص ١٦٨

(٢) ص ٢٨١

(٣) الوسائل الباب ٣ وه ١٩ من أحكام شهر رمضان

ج ١٣ (هل تعتبر قاعدة عد الخمسة من رمضان السنة الماضية ؟) — ٢٩١ —

ضعف هذه الرواية عن معارضة تلك الاخبار المشار اليها .

السادس - في عد خمسة أيام من أول الهلال من السنة الماضية فيجب صيام يوم الخامس منها ، والمشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) انه لا اعتبار بذلك بل الظاهر انه لا خلاف فيه حيث انه لم ينقل القائل بخلاف ما ذكرنا .

نعم ورد في الاخبار ما يدل على ذلك وهو ما رواه الكليني والشيخ (طيب الله مرقديهما) عن عمران الزعفراني (١) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام ان السماء تطبق علينا بالعراق اليومين والثلاثة فأي يوم نصوم ؟ قال : انظر اليوم الذي صمت من السنة الماضية وصم يوم الخامس » .

وعن عمران الزعفراني أيضاً (٢) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام انا نمك في الشتاء اليوم واليومين لا نرى شمساً ولا نجماً فأي يوم نصوم ؟ قال : انظر اليوم الذي صمت من السنة الماضية وعد خمسة أيام وصم اليوم الخامس » .

وحملها الشيخ على ان السماء اذا كانت متغيمه فعلى الانسان أن يصوم اليوم الخامس احتياطاً فان اتفق انه يكون من شهر رمضان فقد اجزأ عنه وان كان من شعبان كتب له من النوافل ، قال : وليس في الخبر انه يصوم يوم الخامس على انه من شهر رمضان ، واذا لم يكن هذا في ظاهره واحتمل ما قلناه سقطت المعارضة به ولم يناف ما ذكرناه من العمل على الأهلة . وقال ان راوى هاتين الروايتين عمران الزعفراني وهو مجهول وفي اسناد الحديثين قوم ضعفاء لا نعمل بما يختصون بروايته .

أقول : ومن ما وقفت عليه من الاخبار في هذه المسألة زيادة على الخبرين ما قدمنا نقله عن كتاب الفقه الرضوي في الموضع الثالث (٣) .

(١) الوسائل الباب ١٠ من احكام شهر رمضان ، والشيخ يرويه عن الكليني

(٢) الفروع ج ١ ص ١٨٤ و ١٨٥ وفي الوسائل الباب ١٠ من احكام شهر رمضان

(٣) ص ٢٨١

وما رواه في الكافي في الصحيح الى صفوان بن يحيى عن محمد بن عثمان الخدرى عن بعض مشايخه عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « صم في العام المستقبل اليوم الخامس من يوم صمت فيه عام أول » .

وما رواه الصدوق في الفقيه مرسلا (٢) قال : « قال عليه السلام اذا صمت شهر رمضان في العام الماضى في يوم معلوم فعد في العام المستقبل من ذلك اليوم خمسة أيام وصم اليوم الخامس » .

وما رواه ابن طاووس في كتاب الاقبال (٣) نقلا من كتاب الحلال والحرام لاسحاق بن ابراهيم بن محمد الثقفى عن احمد بن عمران بن ابي ليلى عن عاصم بن حميد عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) قال : « عدوا اليوم الذى تصومون فيه وثلاثة أيام بعده وصوموا يوم الخامس فانكم لن تخطئوا » .

وعن احمد بن غياث - اظنه ابن اعين - عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) مثله (٤) .

وكيف كان قاعراض الاصحاب قديماً وحديثاً عن الفتوى بمضمون هذه الاخبار اظهر ظاهر في طرحها .

وانت خبير بان اخبار هذه المواضع الستة التى ذكرناها لا تظلو من تعارض وتناقض بعضها مع بعض ، لان العمل على بعض منها ربما ينافيه العمل على البعض الآخر ، فالأظهر هو طرح الجميع كما حققناه والرجوع الى الاخبار المستفيضة بالرؤية أو شهادة العدلين أو عد ثلاثين يوماً من شعبان (٥) كما عليه كافة العلماء الاعيان .. والله العالم .

السابع - قد صرح الاصحاب (رضوان الله عليهم) بان من لا يعلم الشهر كالأسير في يد المشركين والمحبوس يتوخى وينظر ما غلب على ظنه فيصومه ويجزئه

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ١٠ من احكام شهر رمضان

(٥) الوسائل الباب ٣ و ٥ و ١١ من احكام شهر رمضان

ج ١٣ (قضاء شهر رمضان - سقوطه عن الصغير والمجنون) - ٢٩٣ -

مع استمرار الاشتباه ، وان علم اتفاقه في شهر رمضان أو تأخر ما صامه عن شهر رمضان اجزأه أيضاً وان ظهر تقدمه لم يجزئه . وهذه الأحكام كلها اجماعية على ما نقله العلامة في التذكرة والمنتهى .

والأصل في هذه المسألة ما رواه الشيخ بسند فيه توقف والصدوق في الفقيه بسند صحيح عن عبدالرحمان بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله (١) قال : قلت له رجل أسرته الروم ولم يصم شهر رمضان ولم يدر أى شهر هو ؟ قال يصوم شهراً يتوخاه ويحسب فان كان الشهر الذى صامه قبل شهر رمضان لم يجزئه وان كان بعد شهر رمضان اجزأه .

وما رواه الشيخ المفيد في المقنعة عن الصادق (٢) مرسل (٣) انه سئل عن رجل أسرته الروم فحبس ولم ير أحداً يسأله فاشتبهت عليه أمور الشهور كيف يصنع في صوم شهر رمضان ؟ فقال : يتحرى شهراً فيصومه يعنى يصوم ثلاثين يوماً ثم يحفظ ذلك فتى خرج أو تمكن من السؤال لأحد نظر ، فان كان الذى صامه كان قبل شهر رمضان لم يجزئ عنه ، وان كان هو هو فقد وفق له ، وان كان بعده اجزأه ، ثم ان باقى أحكام شهر رمضان تعلم من ما تقدم ومن ما يأتى ان شاء الله تعالى

الفصل الثانى

في صوم القضاء

وفيه مسائل : الاولى - قد تقدم في المطلب الثالث من المقصد الاول (٣) سقوط التكليف عن الصغير والمجنون والكافر والحائض والنفساء والمريض المتضرر به والمعنى عليه والمسافر ، إلا ان من هؤلاء من يسقط عنه الاداء والقضاء معاً ومنهم من يسقط عنه الاداء خاصة وهو الحائض والنفساء والمريض والمسافر .

فاما ما يدل على سقوط الامرين عن الصغير والمجنون لحديث رفع القلم عن

٢٩٤ - { سقوط قضاء شهر رمضان عن المخالف اذا استبصر } ج ١٣

الصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق (١) وهو اتفاق نصاً وفتوى .
واما ما يدل على سقوطهما عن الكافر فقد تقدم في المطلب المشار اليه نقل
الاخبار الدالة عليه .

واما ما يدل على سقوط القضاء عن المخالف الذي هو عندنا من الكفار فيدل
عليه الاخبار المستفيضة :

منها - صحيحة الفضلاء عنهما (عليهما السلام) (٢) : في الرجل يكون في بعض
هذه الاهواء الحزورية والمرجئة والعثمانية والقدرية ثم يتوب ويعرف هذا الامر
ويحسن رأيه أيعيد كل صلاة صلاها أو صوم أو زكاة أو حج أو ليس عليه اعادة
شيء من ذلك ؟ قال : ليس عليه اعادة شيء من ذلك غير الزكاة لابد أن يؤديها
لأنه وضع الزكاة في غير موضعها وانما موضعها أهل الولاية ، وبمضمونه
اخبار عديدة .

والمفهوم من الاخبار ان سقوط القضاء عنه بعد الإيمان والاقرار بالولاية
ليس من حيث صحة اعماله كما يفهم من كلام جملة من الاصحاب (رضوان الله عليهم)
لتصريح الاخبار المستفيضة بطلانها لاشتراط صحتها بالولاية وانما هو تفضل من
الله عز وجل لدخوله في هذا الدين .

ومن ما يدل على ما قلناه باوضح دلالة صحيحة محمد بن مسلم (٣) وهي طويلة
حيث قال في آخرها : : وكذلك والله يا محمد من أصبح من هذه الامة لا امام له من الله
ظاهر عادل أصبح ضالاً تائباً وان مات على هذه الحال مات ميتة كفر ونفاق ،
واعلم يا محمد ان أئمة الجور واتباعهم لمعزلون عن دين الله قد ضلوا وأضلوا
فاعمالهم التي يعملونها كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف لا يقدر من ما كسبوا

(١) الوسائل الباب ٤ من مقدمة العبادات وسنن البيهقي ج ٨ ص ٢٩٤

(٢) الوسائل الباب ٣ من المستحقين للزكاة

(٣) اصول الكافي ج ١ ص ١٨٣ وفي الوسائل الباب ٢٩ من مقدمة العبادات

ج ١٣ (سقوط القضاء عن المخالف المستبصر مشروط بمطابقة العمل لمذهبه) - ٢٩٥ -

على شئ " ذلك هو الضلال البعيد ، (١) .

وصحيحة ابي حمزة الثمالي (٢) قال : " قال لنا علي بن الحسين (عليهما السلام) :
أى البقاع أفضل ؟ فقلنا : الله ورسوله وابن رسوله أعلم . فقال لنا : أفضل البقاع
ما بين الركن والمقام ولو ان رجلا عمر ما عمر نوح في قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً
يصوم النهار ويقوم الليل في ذلك المسكان ثم لقي الله بنير ولايتنا لم ينتفع
بذلك شيئاً ، .

وعن الصادق عليه السلام (٣) " سواء على الناصب صلى أم زنى ، .

وقد نظمته شيخنا الشيخ سليمان بن عبدالله البحراني (قدس سره) فقال :

خلع النواصب ربة الايمان فصلاتهم وزناؤهم سيان
قد جاء ذا في واضح الآثار عن آل النبي الصفوة الاعيان

وظاهر الاخبار ان ثواب تلك الاعمال الباطلة من صلاة وصيام ونحوهما
يكتب لهم بعد الايمان .

ومن الاخبار في ذلك صحيحة ابن اذينة (٤) قال : " كتب الى ابو عبدالله
عليه السلام ان كل عمل عمله الناصب في حال ضلاله أو حال نصبه ثم من الله عليه وعرفه
هذا الامر فانه يؤجر عليه ويكتب له إلا الزكاة ... الحديث ، .

اما لو ترك تلك العبادة بالكلية أو أتى بها باطلة في مذهبه فالظاهر انه
لا خلاف بين الاصحاب في وجوب القضاء هنا استناداً الى عموم ما دل على وجوب
القضاء في تلك العبادة من صلاة أو صيام أو حج ، وهو كذلك فان التارك لها مع
كونه مكلفاً بها ومخاطباً باق تحت المهلة حتى يأتي بها ، وغاية ما يستفاد من تلك
الاخبار الدالة على عدم وجوب القضاء هو عدم وجوب قضاء ما أتوا به صحيحاً

(١) اقتباس من قوله تعالى في سورة ابراهيم الآية ٢٢ (٢) الوسائل الباب ٢٩ من

مقدمة العبادات (٣) روضة الكافي ص ١٦٠ واللفظ " لا يأتى الناصب صلى أم زنى ،

(٤) الوسائل الباب ٣١ من مقدمة العبادات والباب ٣ من المستحقين للزكاة

- ٢٩٦ - (هل يجب قضاء شهر رمضان على المغنى عليه بعد الافاقة ؟) ج ١٣

على مذهبهم من حيث بطلانه بترك الولاية لا ما لم يأتوا به بالسكينة أو أتوا به باطلا الذي هو في حكمه ، وهؤلاء عندنا مكلفون بالأحكام وان كانت لا تقبل منهم إلا بالإيمان والولاية ، وحيث ذفت أتوا بها صحيحة على مذهبهم ولم يبق إلا شرط قبولها فبعد حصول الشرط يتفضل الله عز وجل عليهم بالقبول بخلاف ما لو لم يأتوا بها بالسكينة وكذا ما في حكمه فانهم باقون تحت عهدة الخطاب فيجب القضاء البتة واما ما يدل على وجوب القضاء على الحائض والنفساء زيادة على الاتفاق على ذلك فهو ما رواه الشيخ في الحسن عن زرارة عن أبي جعفر (١) أنه قال : الحائض ليس عليها أن تقضى الصلاة وعليها أن تقضى صوم شهر رمضان .

وفي الحسن إلى الحسن بن راشد (٢) قال : قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) الحائض تقضى الصلاة ؟ قال لا . قلت تقضى الصوم ؟ قال نعم . قلت من اين جاء هذا ؟ قال : ان أول من قاس ابليس .

واما ما يدل على القضاء على المريض فالأخبار المستفيضة (٣) وستأتي ان شاء الله تعالى .

واما المغنى عليه فانه لا ريب في سقوط الصوم عنه لخروجه بذلك عن اهلية التكليف وإنما الخلاف في صحة صومه مع سبق النية ، وقد تقدم الكلام فيه في المطلب الثالث من المقصد الأول (٤) وإنما يبقى الكلام هنا في وجوب القضاء عليه بعد الافاقة فالمشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) انه لا قضاء عليه ، وقيل عليه القضاء ما لم ينو قبل الاغناء ، وهذا القول منقول عن الشيخين والمرضى (رضوان الله عليهم) .

والأظهر هو القول الأول للأخبار المستفيضة ومنها - صحيحة ايوب بن

(١) و(٢) الوسائل الباب ٤١ من ابواب الحيض

(٣) الوسائل الباب ٢٥ من احكام شهر رمضان

(٤) ص ١٦٧

ج ١٣ (المرتد يقضى ما فاتته من الصوم زمان رده) - ٢٩٧ -

نوح (١) قال : « كتبت الى ابي الحسن الثالث عليه السلام اسأله عن المغنى عليه يوماً أو أكثر هل يقضى ما فاتته أم لا ؟ فكتب : لا يقضى الصوم ولا يقضى الصلاة ، .
وصحيحة علي بن مهزيار (٢) قال : « سألته عن المغنى عليه يوماً أو أكثر هل يقضى ما فاتته من الصلاة أم لا ؟ فكتب : لا يقضى الصوم ولا يقضى الصلاة ، الى غير ذلك من الأخبار الكثيرة .

ولم نقف للقول الآخر على دليل إلا ما ذكره في المختلف حيث احتج عليه بأنه مريض فيلزمه القضاء تمسكاً بعموم الآية (٣) وأخبار وردت بقضاء الصلاة (٤) وأنه لا قائل بالفرق .

وأنت خير بما فيه بعد ما عرفت : أما أولاً - فبالمنع من تسميته مريضاً ، سلمنا لكن لا نسلم وجوب القضاء على المريض مطلقاً ، والسند ما تقدم من الأخبار .
وأما الروايات المتضمنة لقضاء الصلاة فهي - مع كونها مختلفة تحتاج أولاً الى الجمع بينها ليمتد الاستدلال بها - مختصة بالصلاة ، وإلحاق الصوم بها قياس ، وعدم القائل بالفرق لا يدل على عدم الفرق ، هذا مع ضعفها عن معارضة ما دل على العدم من الأخبار الصحيحة الصريحة الكثيرة .

وأما المسافر فسيجيء الكلام فيه في المقصد الثالث ان شاء الله تعالى .

المسألة الثانية - الظاهر انه لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في ان المرتد فطرياً كان أو ملئاً يقضى زمان رده استناداً الى عموم الأدلة الدالة على وجوب قضاء الفوائت من الصيام والصلاة الشاملة للبرتد وغيره . ولا ريب إنه الأحوط لتطرق المناقشة الى ما ادعوه من العموم لما صرحوا به في غير موضع من ان الأحكام المودعة في الأخبار انما تحمل على الأفراد الشائعة الكثيرة التي يتبادر اليها الاطلاق دون الفروض النادرة ولا إشكال في كون هذا المفروض من الأفراد النادرة .

(١) و (٢) الوسائل الباب ٢٤ من يصح منه الصوم .

(٣) وهو قوله تعالى في سورة البقرة الآية ١٨٢ : ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة

من أيام أخر . (٤) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات

— ٢٩٨ — (من نسي غسل الجنابة في رمضان حتى مر عليه كله أو بعضه) ج ١٣

ثم انه ربما أشكل القول بذلك في المرتد عن فطرة بناء على عدم قبول توبته لوجوب قتله وقسمة أمواله وبينونة زوجته ، والحق هو التفصيل في ذلك والقول بوجوب قبولها باطناً وعدم قبولها ظاهراً ، وانه يجمع بين الأخبار الدالة على وجوب التكاليف الشرعية عليه من صلاة وصيام وحج ونحوها وبين ما دل على وجوب قتله وقسمة أمواله وبينونة زوجته (١) .

نعم اختلف الأصحاب هنا في ما لو عقد الصوم مسلماً ثم ارتد ثم عاد بقية يومه ، فذهب المحقق في المعتبر وقبله الشيخ وابن ادریس وجماعة الى انه لا يفسد وقطع العلامة في جملة من كتبه والشهيد في الدروس بالفساد ، لان الاسلام شرط وقد فات فيفوت مشروطه ، ويلزم من فساد الجزء فساد الكل لان الصوم عبادة واحدة فلا يقبل التجزؤ . وقال في المدارك انه لا يخلو من قوة . والمسألة عندي محل توقف لعدم الوقوف على نص فيها .

المسألة الثالثة - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في من نسي غسل الجنابة في شهر رمضان حتى مر عليه الشهر كله أو أيام منه فهل يجب عليه قضاء صوم ما مضى من ذلك أم لا ؟ مع اتفاقهم على وجوب قضاء الصلاة لمكان الحدث :

فالمشهور الوجوب لما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي (٢) قال : « سئل ابو عبدالله عليه السلام عن رجل أجنب في شهر رمضان فنسى ان يغتسل حتى خرج شهر رمضان ؟ قال عليه أن يقضى الصلاة والصيام » .

وما رواه الصدوق في الصحيح الى ابراهيم بن ميمون (٣) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يجنب بالليل في شهر رمضان ثم ينسى أن يغتسل حتى

(١) الوسائل الباب ١ من حد المرتد

(٢) الوسائل الباب ٣٩ من الجنابة والباب ٣٠ من يصح منه الصوم

(٣) الوسائل الباب ١٧ من ما يمسك عنه الصائم و ٣٠ من يصح منه الصوم . واللفظ

هكذا : « ... أو يخرج شهر رمضان ؟ قال عليه قضاء الصلاة والصوم » .

ج ١٣ (من فاته شهر رمضان لمرض أو دم ومات قبل البرء أو الطهر) - ٢٩٩ -

يمضى لذلك جمعة أو يخرج الشهر ما عليه ؟ قال يقضى الصلاة والصيام ، .

قال ابن بابويه (قدس سره) بعد نقل الخبر : وفي خبر آخر (١) ان من جامع في أول شهر رمضان ثم نسي الغسل حتى خرج شهر رمضان ان عليه أن يغتسل ويقضى صلاته وصومه إلا أن يكون قد اغتسل للجمعة فانه يقضى صلاته وصيامه الى ذلك اليوم ولا يقضى ما بعد ذلك .

وقال ابن ادریس لا يجب قضاء الصوم ، لأن الأصل براءة الذمة ، ولأن الصوم ايس من شرطه الطهارة في الرجال إلا إذا تركها الانسان متعمداً من غير اضطرار وهذا لم يعتمد تركها . انتهى .

وهو جيد على اصوله الغير الاصلية وقواعده الضعيفة العملية . ووافقه المحقق في الشرائع والنافع ونازعه في المعتبر .

وربما ظهر من كلام الصدوق في الفقيه قول ثالث في المسألة ولا بأس به إلا أن فيه نوع اشكال من حيث عدم نية الغسل المذمى ، والقول بتداخل الاغسال كما هو الاظهر عندي إنما هو عبارة عن الاكتفاء بغسل واحد مع نية جملة من الاغسال لا مع عدم النية والقصد بالسكينة ، وتحقيق الكلام في ذلك قد أودعناه في شرحنا على المدارك ، وقد تقدم في بحث نية الوضوء في كتاب الطهارة ما فيه مزيد تحقيق للمسألة أيضاً .

وكيف كان فالعمل على القول المشهور . والله العالم .

المسألة الرابعة - من فاته شهر رمضان أو بعضه لمرض أو دم فان مات قبل البرء والطهر لم يقض عنه اجمعاً نصاً وفتوى .

ومن الاخبار الدالة على ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٢) قال : سألت عن رجل أدركه شهر رمضان وهو مريض

(١) الوسائل الباب ٣٠ من يصح منه الصوم

(٢) الوسائل الباب ٢٣ من احكام شهر رمضان

٣٠٠ - (هل يستحب القضاء عن من فاته رمضان ومات قبل البرء ؟) ج ١٣

فتوفى قبل أن يبرأ ؟ قال : ليس عليه شيء ولكن يقضى عن الذى يبرأ ثم يموت قبل أن يقضى .

وما رواه ايضا فى التهذيب عن منصور بن حازم (١) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المريض فى شهر رمضان فلا يصح حتى يموت ؟ قال : لا يقضى عنه والحائض تموت فى شهر رمضان ؟ فقال : لا يقضى عنها .

وما رواه فى الموثق عن سماعة بن مهران (٢) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل دخل عليه شهر رمضان وهو مريض لا يقدر على الصيام فمات فى شهر رمضان أو فى شهر شوال ؟ قال : لا صيام عليه ولا قضاء عنه . قلت : فامرأة نفساء دخل عليها شهر رمضان ولم تقدر على الصوم فماتت فى شهر رمضان أو فى شوال ؟ فقال : لا يقضى عنها .

وما رواه الصدوق فى الصحيح عن ابى مريم الانصارى عن ابى عبد الله عليه السلام (٣) قال : إذا صام الرجل شيئاً من شهر رمضان ثم لم يزل مريضاً حتى مات فليس عليه شيء ، وإن صح ثم مرض ثم مات وكان له مال تصدق عنه مكان كل يوم بمد ، وإن لم يكن له مال صام عنه وليه .

وما رواه فى السكايف والفقهاء فى الصحيح عن ابى حمزة عن ابى جعفر عليه السلام (٤) قال : سألت عن امرأة مرضت فى شهر رمضان أو طمشت أو سافرت فماتت قبل خروج شهر رمضان هل يقضى عنها ؟ قال : اما الطمشت والمرضى فلا واما السفر فنعم ، الى غير ذلك من الاخبار .

وقد ذكر جمع من الاصحاب انه يستحب القضاء عنه واسنده فى المنتهى الى الاصحاب مؤذناً بدعوى الاتفاق عليه .

واستدل عليه بانه طاعة فعلت عن الميت فوصل اليه ثوابها .
وأورد عليه انه ليس الكلام فى جواز التطوع بالصوم واهداء ثوابه الى

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٢٣ من احكام شهر رمضان

ج ١٣ (من أستمَر مرضه من أول رمضان الى رمضان آخر) - ٣٠١ -

الميت بل في قضاء الفائت عنه ، والحكم بشرعيته يتوقف على الدليل لأن الوظائف الشرعية إنما تستفاد من النقل ولم يرد النقل بذلك ، بل مقتضى الاخبار المتقدمة عدم مشروعية القضاء .

ويدل على ذلك باوضح دلالة ما رواه الكليني في الصحيح أو الموثق عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : سألت عن امرأة مرضت في شهر رمضان وماتت في شوال فأوصتني أن أقضى عنها ؟ قال هل برئت من مرضها ؟ قلت لا مانت فيه . قال لا يقضى عنها فإن الله لم يجعله عليها . قلت فأنى اشتهدى أن أقضى عنها وقد أوصتني بذلك ؟ قال كيف تقضى عنها شيئاً لم يجعله الله عليها ؟ فان اشتهيت أن تصوم لنفسك فصم .

هذا بالنسبة الى الفوات بغير السفر واما ما يفوت بالسفر فالظاهر وجوب القضاء بمجرد الفوات وان لم يتمكن من القضاء ، وسيأتى تحقيق المسألة قريباً .
المسألة الخامسة - لو استمر مرضه من أول رمضان الى رمضان آخر فالمشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) سقوط قضاء الاول وانه يكفر عن كل يوم منه بمدة ، وحكى الفاضلان في المعبر والمنتهى عن أبي جعفر بن بابويه ايجاب القضاء دون الصدقة ، وحكا في المختلف ايضاً عن ابن أبي عقيل وابن الصلاح وابن ادریس ، وقواه في المنتهى والتحرير ، وحكى عن ابن الجنيد انه احتاط بالجمع بين القضاء والصدقة وقال انه مروي ، حكا عنه في الدروس .

والمعتمد هو القول الاول لما رواه ابن بابويه في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (٢) في الرجل يمرض فيدرکه شهر رمضان ويخرج عنه وهو مريض فلا يصح حتى يدرکه شهر رمضان آخر ؟ قال : يتصدق عن الاول ويصوم الثاني ، فان كان صح في ما بينهما ولم يصم حتى أدركه شهر رمضان آخر صامها جميعاً

(١) الوسائل الباب ٢٣ من احكام شهر رمضان

(٢) الوسائل الباب ٢٥ من احكام شهر رمضان

٣٠٢ - (من استمر مرضه من أول رمضان الى رمضان آخر) ج ١٣

وتصدق عن الأول ، ورواه الكليني في الصحيح أو الحسن بإبراهيم بن هاشم عن زرارة مثله (١) .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « من أفطر شيئاً من رمضان في عذر ثم أدرك رمضان آخر وهو مريض فليصدق بمد لكل يوم ، فاما أنا فاني صمت وتصدقت » .

وما رواه الكليني في الحسن بإبراهيم على المشهور الذي هو عندي من الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السلام) (٣) قال : « سألتهم عن رجل مرض فلم يصم حتى أدركه رمضان آخر ؟ فقالوا : ان كان يرى ثم توفى قبل أن يدركه رمضان الآخر صام الذي أدركه وتصدق عن كل يوم بمد من طعام على مسكين وعليه قضاؤه ، وان كان لم يزل مريضاً حتى أدركه رمضان آخر صام الذي أدركه وتصدق عن الأول لكل يوم مداً على مسكين وليس عليه قضاؤه » . وما رواه الحميري في كتاب قرب الاسناد بسنده عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (٤) قال : « سألت عن رجل تتابع عليه رمضان لم يصح فيها ثم صح بعد ذلك كيف يصنع ؟ قال : يصوم الاخير ويتصدق عن الاول بصدقة لكل يوم مد من طعام لكل مسكين » .

وما رواه عنه عن أخيه عليه السلام (٥) قال : « سألت عن رجل مرض في شهر رمضان فلم يزل مريضاً حتى أدركه شهر رمضان آخر فبرئ فيه كيف يصنع ؟ قال : يصوم الذي يبرأ فيه ويتصدق عن الاول لكل يوم بمد من طعام » .

وما رواه العياشي في تفسيره (٦) عن سماعة عن أبي بصير قال : « سألت عن رجل مرض من رمضان الى رمضان قابل ولم يصح بينهما ولم يطق الصوم ؟ قال : يتصدق مكان كل يوم أفطر على مسكين بمد من طعام وان لم يكن حنطة فد من تمر

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ٢٥ من احكام شهر رمضان

(٦) ج ١ ص ٧٩ وفي الوسائل الباب ٢٥ من احكام شهر رمضان . ولم يذكر في الاستدلال أبابصير

ج ١٤ ﴿ من استمر مرضه من أول رمضان الى رمضان آخر ﴾ — ٣٠٣ —

وهو قول الله تعالى : فدية طعام مسكين (١) فان استطاع أن يصوم رمضان الذى استقبل وإلا فليتربص الى رمضان قابل فيقضيه ، فان لم يصح حتى رمضان قابل فليتصدق كما تصدق مكان كل يوم أفطر مدأ مدأ ، فان صح في ما بين الرمضانين فتوانى أن يقضيه حتى جاء رمضان الآخر فان عليه الصوم والصدقة جميعاً يقضى الصوم ويتصدق من أجل انه ضيع ذلك الصيام . .

وقال فى كتاب الفقه الرضوى (٢) : « واذا مرض الرجل وفاته صوم شهر رمضان كله ولم يصمه الى أن يدخل عليه شهر رمضان من قابل فعليه أن يصوم هذا الذى قد دخل عليه ويتصدق عن الأول لكل يوم بمد من طعام ، وليس عليه القضاء إلا أن يكون قد صح فى ما بين الرمضانين فاذا كان كذلك ولم يصم فعليه أن يتصدق عن الأول لكل يوم بمد من طعام ويصوم الثانى فاذا صام الثانى قضى الأول بعده ، فان فاته شهر رمضان حتى دخل الشهر الثالث وهو مريض فعليه أن يصوم الذى دخله ويتصدق عن الأول لكل يوم بمد من طعام ويقضى الثانى . .

ورواية أبى الصباح الآتية فى ثانى هذه المسألة ورواية أبى بصير الآتية ايضاً احتج العلامة فى المنتهى على ما ذهب اليه من وجوب القضاء بعموم الآية الدالة على وجوب قضاء أيام المرض (٣) وان الأحاديث المستدل بها على سقوط القضاء المروية من طريق الأحاد لا تعارض الآية .

ورد بانه مخالف لما قرره فى الأصول من أن عموم الكتاب يخص بخبر الواحد .

اقول : وبذلك صرح فى المختلف حيث انه اختار القول المشهور واحتج للقول المخالف بعموم قوله تعالى : ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام اخر (٤)

(١) سورة البقرة الآية ١٨٩ .

(٢) ص ٢٥

(٣) و(٤) سورة البقرة الآية ١٨٢

— ٣٠٤ — (من استمر مرضه من أول رمضان الى رمضان آخر) ج ١٣

ثم قال : والجواب العموم قد يخص باخبار الآحاد خصوصاً اذا استفاضت واشتهرت واعتضدت بعمل اكثر الاصحاب .

واحتجوا أيضاً بان العبادة لا تسقط بفوات وقتها كالقرض والدين .

وبما رواه سماعة (١) قال : « سألته عن رجل أدركه رمضان وعليه رمضان قبل ذلك ولم يصمه ؟ فقال : يتصدق بدل كل يوم من رمضان الذي كان عليه بمد من طعام وليصم هذا الذي أدرك فاذا افطر فليصم رمضان الذي كان عليه ، فاني كنت مريضاً فر على ثلاث رمضان لم اصح فيهن ثم أدركت رمضان فتصدقت بدل كل يوم من ما مضى بمدين من طعام ثم عافاني الله فصمتن » .

واجيب عن الاول بان وقت الاداء قد فات على ما بيناه والقضاء في العبادة انما يجب بامر جديد على ما حقق في اصول الفقه بخلاف الدين فانه لا وقت له . وعن الرواية أولاً - بانه لم يذكر فيها استمرار المرض في ما بين الرمضانين . وثانياً - بالحمل على الاستحباب ويؤيده صحيحة عبدالله بن سنان المتقدمة (٢) . أقول : ولعل هذه الرواية هي التي أشار اليها ابن الجنيدي في ما تقدم من النقل عنه بان الجمع بين القضاء والكفارة مروي .

وكيف كان فالقول المعتمد هو الاول لما عرفت من الاخبار وما يأتي . أقول : ومن الاخبار الصريحة في الدلالة على القول المشهور ورد هذا القول ما رواه الصدوق (قدس سره) في كتاب العلل وعيون الاخبار بسنده عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام (٣) قال : « اذا مرض الرجل أو سافر في شهر رمضان فلم يخرج من سفره أو لم يفق من مرضه حتى يدخل عليه شهر رمضان آخر وجب عليه الفداء للاول وسقط القضاء ، واذا افاق بينهما أو أقام ولم يقضه وجب عليه القضاء والفداء ، لأن ذلك الصوم إنما وجب عليه في تلك السنة في هذا الشهر ،

(١) و (٣) الوسائل الباب ٢٥ من احكام شهر رمضان

(٢) ص ٣٠٢

ج ١٣ ﴿ وقت القضاء في استمرار المرض الى رمضان آخر ﴾ - ٣٠٥ -

فاما الذي لم يفتق فانه لما مر عليه السنة كلها وقد غلب الله عليه ولم يجعل له السبيل الى ادائها سقط عنه ، وكذلك كل ما غلب الله عليه مثل المغنى الذى يغنى عليه في يوم وليلة ، فلا يجب عليه قضاء الصلاة ، كما قال الصادق عليه السلام ، كل ما غلب الله على العبد فهو اعذر له ، لانه دخل الشهر وهو مريض فلم يجب عليه الصوم في شهره ولا في سنته للمرض الذى كان فيه ، ووجب عليه الفداء لانه بمنزلة من وجب عليه الصوم فلم يستطع اداؤه فوجب عليه الفداء ، كما قال الله تعالى : فصيام شهرين متتابعين ... فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً (١) وكما قال : فقضية من صيام أو صدقة أو نسك (٢) فاقام الصدقة مقام الصيام اذا عسر عليه (فان قال) فان لم يستطع اذ ذاك فهو الآن يستطيع (قيل) لانه لما دخل عليه شهر رمضان آخر وجب عليه الفداء للباضى ، لانه كان بمنزلة من وجب عليه صوم في كفارة فلم يستطعه فوجب عليه الفداء واذا وجب عليه الفداء سقط الصوم والصوم ساقط والفداء لازم ، فان افاق في ما بينهما ولم يصمه وجب عليه الفداء لتضييعه الصوم لاستطاعته .

ويلحق بهذه المسألة فوائد : الاولى - الاستفادة من الاخبار الدالة على سقوط القضاء مع استمرار المرض الى رمضان آخر مع الاخبار الاخر ان وقت القضاء الموظف له شرعاً هو ما بين الرمضانين ، فان صح في ما بينهما وامكنه القضاء وجب عليه في هذه المدة ، ولو اخل به والحال هذه لزمه مع القضاء الكفارة ، اما القضاء فبالدليل الدال على وجوب القضاء هنا ، واما الكفارة فمقوبة لاخلاله بالواجب الذى هو الاتيان به في تلك المدة . ولو لم يصح في ما بينهما فلا قضاء عليه بعد ذلك لان الوقت المعين للقضاء قد فات بالعذر الموجب لعدم توجه الخطاب الشرعى اليه فيه والقضاء بعده والحال هذه يحتاج الى دليل وليس فليس .

وبالجملة فالحكم في هذا القضاء كالحكم في أصل الاداء ، فان أصل الاداء هنا وفي

(١) سورة المجادلة الآية ٦

(٢) سورة البقرة الآية ١٩٣

- ٣٠٦ - (وقت القضاء في استمرار المرض الى رمضان آخر) ج ١٣

غيره لما كان فواته لا يستلزم القضاء إلا بدليل جديد كما هو أظهر القولين في المسألة فكذلك قضاؤه المعين في هذا الوقت ، فان مجرد فوات ذلك الوقت لا يستلزم القضاء مرة أخرى إلا بامر جديد ، وقد قام الدليل في صورة الترك عمداً مع التمكن فوجب ووجبت الكفارة معه عقوبة ، واما في صورة استمرار العذر فلم يقيم دليل على ذلك فوجب الحكم بعدمه .

وبما ذكرنا صرح جملة من اصحابنا (رضوان الله عليهم) : منهم - العلامة في المختلف حيث قال في الاستدلال على ما اختاره من القول المشهور : لنا - ان العذر قد استوعب وقت الاداء والقضاء فوجب ان يسقط عنه القضاء ، اما استيعاب وقت الاداء فظاهر ، واما استيعاب وقت القضاء فلان وقته ما بين الرمضانين إذ لا يجوز التأخير عنه ... الى آخر كلامه زيد في مقامه .

وقال الشهيد في الدروس : لا يجوز تأخير قضاء رمضان عن عام الفوات اختياراً وتجب المبادرة .

أقول : وعلى هذا فلو تمكن من القضاء وأخل به ثم عرض له سفر لا يتمكن معه من القضاء في ذلك الوقت المعين ، فان كان سفرأ مباحاً أو مستحباً فلا إشكال في وجوب تقديم قضاء الصيام عليه وعدم مشروعية السفر والحال هذه ، وان كان واجباً كالجمع الواجب ونحوه فاشكال ينشأ من تعارض الواجبين ولا سيما حجة الاسلام ، وترجيح أحدهما على الآخر يحتاج الى دلائل وان كان مقتضى قواعد الاصحاب تقديم ما سبق سبب وجوبه كما صرحوا به في جملة من المواضع .

الثانية - اعلم ان العلامة في التحرير قال بعد ان قوى ما ذهب اليه ابن بابويه من وجوب القضاء دون التكفير : ونقل عن الشيخين القول بوجوب التكفير دون القضاء ، وعلى قول الشيخين لو صام ولم يكفر فالوجه الاجزاء . وهو يؤذن بكون مذهب الشيخين هو التخيير بين القضاء والتكفير والامر ليس كذلك لان

ج ١٣ (من فاته الصوم بغير المرض ثم حصل له المرض المستمر) — ٣٠٧ —

صريح كلامهما والأدلة التي تقدمت من ما استدلوا به إنما هو تعيين التكفير دون القضاء .

الثالثة - الأشهر الأظهر أن الصدقة المذكورة عن كل يوم بمد ، لما تقدم في صحيحة عبدالله بن سنان وصحيحة محمد بن مسلم ونحوهما من الأخبار المتقدمة (١) . وقال الشيخ في النهاية : يتصدق عن كل يوم بمدين من طعام فإن لم يمكنه فبمد ، وبه قال ابن البراج وابن حمزة على ما نقله في المختلف . ولم نقف له على مستند يعتمد عليه ، ويمكن أن يكون مستنده رواية سماعة (٢) وقوله رواه : « فتصدقت بدل كل يوم من ما مضى بمدين من طعام ... الحديث » .

والظاهر أن تصدقه وقع على سبيل الأفضل كما أن قضاءه كذلك حيث أنك قد عرفت من الأخبار المتقدمة أنه لا قضاء مع استمرار المرض ، ويؤيده أن صدر الرواية إنما اشتمل على الأمر بالمد خاصة .

الرابعة - هل يتعدى هذا الحكم - أعني سقوط القضاء ولزوم الكفارة على المشهور أو وجوب القضاء على القول الآخر - إلى من فاته الصوم بغير المرض ثم حصل له المرض المستمر أم لا ؟

قيل نعم وهو ظاهر اختيار الشيخ في الخلاف ، ويمكن أن يكون مستنده صحيحة عبدالله بن سنان المتقدمة (٣) لقوله رواه فيها : « من أفطر شيئاً من رمضان في عذر ثم أدركه رمضان آخر وهو مريض فليتصدق ... الحديث » ، فإن العذر يتناول المرض وغيره .

وقيل لا وبه قطع العلامة في المختلف تمسكاً بعموم ما دل على وجوب القضاء السالم من معارضة النصوص المسقطلة لاختصاصها بالمرض .

وأجاب عن صحيحة ابن سنان بأنها لا تنهض حجة في معارضة عموم الأدلة

(١) ص ٣٠٢ (٢) ص ٣٠٤ (٣) ص ٣٠٢ واللفظ « ثم أدرك رمضان آخر »

- ٣٠٨ - (لو كان الفوات بالمرض والمانع غيره - حكم ما زاد على رمضان) ج ١٣

على وجوب القضاء ، لان قوله رحمته : « من أفطر شيئاً من رمضان في عذر ، وان كان مطلقاً إلا ان قوله رحمته : « ثم أدركه رمضان آخر (١) وهو مريض ، يشعر بان هذا هو العذر .

قال في المدارك بعد نقل ذلك عنه : وما ذكره (قدس سره) لا يخلو من وجه وان كان القول بالتسوية أوجه . انتهى .

أقول : لا يخفى ان رواية الفضل بن شاذان المنقولة من كتابي العلل وعيون الأخبار عن الرضا رحمته (٢) صريحة في السفر وان حكمه حكم المرض فلا مجال للتوقف في ذلك . وبه يظهر قوة ما ذهب اليه الشيخ في الخلاف .

الخامسة - قال في المدارك : لو كان الفوات بالمرض والمانع من القضاء غيره كالسفر الضروري فهل يتعدى اليه هذا الحكم ام لا ؟ الاصح عدم الاختصاص بالنقل بما اذا كان المانع من القضاء استمرار المرض . وأولى بوجوب القضاء ما لو كان الفوات بغير المرض . انتهى .

أقول : قد عرفت ان رواية العلل والعيون ظاهرة بل صريحة في أن السفر كالمرض في وجوب الكفارة خاصة مع استمرار السفر ووجوب القضاء والكفارة مع الإقامة وترك القضاء . ولكن العذر له واضح حيث لم يقف على الرواية المذكورة .

السادسة - قد صرح في المنتهى بأنه يستحب لمن استمر به المرض القضاء عند من قال بسقوطه لانه طاعة فات وقتها فندب الى قضائها . ثم أورد صحيحة عبادة ابن سنان المتقدمة (٣) ورواية سماعة المتقدمة ايضاً (٤) وهو كذلك .

السابعة - قد صرح الشيخ وغيره بان حكم ما زاد على رمضان حكم رمضان في ما تقدم ، ونقل في الدروس عن ظاهر ابن بابويه ان رمضان الثاني يقضى بعد الثالث وان استمر المرض .

(١) اللفظ كما تقدم ، ثم ادرك رمضان آخر ، (٢) و (٤) ص ٣٠٤ (٣) ص ٣٠٢

ج ١٣ ﴿حكم ما زاد على رمضان - مستحق الصدقة في المقام﴾ - ٣٠٩ -

أقول : قال العلامة في المختلف بعد أن نقل عن الشيخ وابن الجنيد أن حكم ما زاد على رمضان حكم الرمضانين : وقال ابن بابويه في رسالته إذا مرض الرجل وفاته صوم شهر رمضان كله ولم يصمه الى أن يدخل عليه شهر رمضان قابل فعليه أن يصوم هذا الذي قد دخل ويتصدق عن الأول لسكل يوم بمد من طعام ، وليس عليه القضاء إلا أن يكون صبح في ما بين الرمضانين ، فان كان كذلك ولم يصم فعليه ان يتصدق عن الأول لسكل يوم بمد من طعام ويصوم الثاني فاذا صام الثاني قضى الأول بعده ، فان فاته شهر رمضان حتى يدخل الثالث من مرضه فعليه أن يصوم الذي دخل ويتصدق عن الأول لسكل يوم بمد من طعام ويقضى الثاني .

أقول : لا يخفى ان هذه العبارة عين عبارة كتاب الفقه الرضوى التي قدمناها ثم قال العلامة في المختلف : وهذا الكلام كما يحتمل استمرار المرض فيه من رمضان الأول الى الثالث يحتمل برؤيه في ما بين الثاني والثالث ، فحينئذ ان حمل على الثاني فلا يخالف فيه كما ذهب اليه شيخنا ابو جعفر وشيخنا أبو علي بن الجنيد ، وان حمل على الأول صارت المسألة خلافية ، وابن ادريس حملة على الأول ثم جمعه دليلا على ان الواجب القضاء دون التصديق ، وليس فيه دلالة على مطلوبه ولو كان لتوجه المنع الى هذا الكلام كما يتوجه الى كلامه . انتهى .

أقول : والصدوق في الفقيه بعد أن نقل صحيحة زرارة المتقدمة قال : ومن فاته شهر رمضان حتى يدخل الثالث من مرضه ... الى آخر ما تقدم في عبارة ابيه المأخوذة من الكتاب المذكور .

ويدل على الأول الرواية التي قدمنا نقلها عن تفسير العياشي (١) .

الثامنة - ذكر الشهيد في الدروس ومن تأخر عنه ان مستحق هذه الصدقة مستحق الزكاة لحاجته ، وأنت خبير بان جملة من الروايات المتقدمة (٧) قد عينت اختصاصها بالمساكين ، وقد عرفت في كتاب الزكاة ان المسكين اسوء حالا من

— ٣١٠ — (من برى بين رمضانين وترك القضاء الى الثاني) ج ١٣

الفقير كما دلت عليه الاخبار المذكورة ثمة (١) وحينئذ فغايرته للفقير ظاهرة .
والاصحاب قد نقلوا الاجماع على جواز اعطاء كل منهما حيثما يذكر أحدهما مع قولهم
بالمغايرة بينهما ، والظاهر ان اجماعهم سلفاً وخلفاً على هذا الحكم يكون قرينة على
التجاوز في حمل أحدهما على الآخر حيثما يذكر .

المسألة السادسة - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) انه لو برى
بين رمضانين وترك القضاء الى رمضان الثاني فان كان تركه عن تهاون قضى الاول
وكفر وان لم يكن عن تهاون قضى بغير كفارة .

وقد وقع الخلاف هنا في موضعين : أحدهما - ما نقل عن ابن ادریس من
انه أوجب القضاء دون الكفارة مطلقاً .

ويدل على المشهور ما تقدم في سابق هذه المسألة (٢) من صحيحة زرارة
وصحيحة محمد بن مسلم ورواية ابی بصیر المنقولة من تفسير العياشي ورواية الفضل
ابن شاذان المنقولة عن كتابي العلل والعيون ورواية كتاب الفقه الرضوي .

ورواية ابی الصباح السكناني (٣) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل
كان عليه من شهر رمضان طائفة ثم أدركه شهر رمضان قابل ؟ فقال : ان كان صبح
في ما بين ذلك ثم لم يقضه حتى أدركه رمضان قابل فان عليه أن يصوم وان يطعم عن
كل يوم مسكيناً ، وان كان مريضاً في ما بين ذلك حتى أدركه شهر رمضان قابل
فليس عليه إلا الصيام ان صح فان تابعت المرض عليه فلم يصح فعليه أن يطعم لكل
يوم مداً ، (٤) ورواية ابی بصیر الآتية في المقام (٥) .

احتج ابن ادریس باصالة البراءة وبأن أحداً من علمائنا لم يذكر هذه المسألة

(١) ج ١٢ ص ١٥٥ (٢) ص ٣٠١ الى ٣٠٣

(٣) الوسائل الباب ٢٥ من احكام شهر رمضان ، واللفظ موافق للتهذيب ج ٤ ص ٢٥١ .

(٤) في التهذيب ج ٤ ص ٢٥١ ، فان تابعت المرض عليه فعليه ان يطعم كل يوم مسكيناً .

(٥) ص ٣١٤

ج ١٣ (من برى* بين رمضانين وترك القضاء الى الثاني) - ٣١١ -

سوى الشيخين أو من قلده كتبها. أو تعاق باخبار الأحاد التي ليست بحجة عند أهل البيت (عليهم السلام) .

وبما رواه سعد بن سعد عن رجل عن أبي الحسن عليه السلام (١) قال : سألته عن رجل يكون مريضاً في شهر رمضان ثم يصح بعد ذلك فيؤخر القضاء سنة أو أقل من ذلك أو أكثر ما عليه في ذلك ؟ قال : أحب له تعجيل الصيام فان كان آخره فليس عليه شيء .

وأجاب عنه العلامة في المختلف بان البراءة إنما يصار إليها مع عدم دليل الثبوت وشغل الذمة وقد بينا الأدلة ، وعدم ذكر أحد من أصحابنا غير الشيخين لهذه المسألة ليس حجة على العدم ، مع ان الشيخين هما القيما بالماذهب فكيف يدعى ذلك ؟ وابنا بابويه (قدس سرهما) قد سبقا الشيخين بذكر وجوب الصدقة مطلقاً ولم يفصلا الى التواني وغيره وكذا ابن أبي عقيل وهو أسبق من الشيخين ، وهؤلاء عمدة المذهب . وأجاب عن الحديث باستضعاف السند والجل على التأخير مع العزم . انتهى . وهو جيد .

وبالغ المحقق أيضاً في الرد عليه فقال : ولا عبرة بخلاف بعض المتأخرين في عدم إيجاب الكفارة هنا فانه ارتكب ما لم يذهب اليه أحد من فقهاء الإمامية في ما علمت . ثم نقل رواية زرارة ورواية محمد بن مسلم ورواية أبي الصباح الكناني وقال : ان هؤلاء فضلاء السلف من الإمامية وليس لروايتهم معارض إلا ما يحتمل رده الى ما ذكرناه فالمراد لذلك متكلف ما لا ضرورة اليه . انتهى .

وثانيتها - ما نقله في المختلف عن ابني بابويه من انها لم يفصلا هذا التفصيل بل قالاً متى صح في ما بينهما ولم يقض وجب القضاء والصدقة ، قال : وهو اختيار ابن أبي عقيل .

ونقله في المدارك عن المحقق في المعتبر والشهيدين ، قال (قدس سره) - بعد

(١) الوسائل الباب ٢٥ من احكام شهر رمضان

- ٣١٢ - (من برى بين رمضانين وترك القضاء الى الثاني) ج ١٣

قول المصنف : وان برى بينهما واخره عازماً على القضاء قضاء ولا كفارة عليه ، وان تركه تهاوناً قضى وكفر عن كل يوم من السالف بمد من طعام - ما صورته : يلوح من هذه العبارة ان المراد بالمتهاون غير العازم على القضاء فيكون غير المتهاون العازم على القضاء وان اخره لغير عذر ، والعرف يأباه والاخبار لا تساعد عليه والاصح ما أطلقه الصدوقان واختاره المصنف في المعتمد والشهيدان من وجوب القضاء والفدية على من برى من مرضه واخر القضاء توانياً من غير عذر حتى دخل رمضان الثاني سواء عزم على القضاء ام لا ، لقوله في صحيحه في صحيحة زرارة المتقدمة (١) ، فان كان صح في ما بينهما ولم يصم حتى أدركه شهر رمضان آخر صامهما جميعاً وتصدق عن الأول ، وفي رواية ابى الصباح السكيتي (٢) ، ان كان صح في ما بين ذلك ثم لم يقضه حتى أدركه رمضان قابل فان عليه أن يصوم وان يطعم لسكل يوم مسكيناً ، وفي حسنة محمد بن مسلم (٣) ، ان كان برى ثم توانى قبل أن يدركه رمضان الآخر صام الذى أدركه وتصدق عن كل يوم بمد من طعام على مسكين وعليه قضاؤه ، وبهذه الرواية استدل العلامة في المختلف على القول بالفرق بين العازم على القضاء وغيره ، وهى لا تدل على ذلك بوجه بل مقتضى جعل دوام المرض فيها قسماً للتوانى ان المراد بالتوانى التارك للقضاء مع القدرة عليه كما دل عليه اطلاق صحيحة زرارة المتقدمة (٤) وغيرها . انتهى .

وقال شيخنا الشهيد الثاني في المسالك بعد ذكر العبارة المتقدمة : هذا التفصيل هو المشهور خصوصاً بين المتأخرين ، وفسروا التهاون بعدم العزم على القضاء سواء عزم على الترك أم لم يعزم على واحد من الأمرين ، وغير المتهاون هو الذى عزم على القضاء في حال السعة واخر اعتماداً عليها فلما ضاق الوقت عرض له المانع كالحيض والمرض والسفر الضرورى ، وفي استفادة هذا التفصيل من

(١) و (٤) ص ٣٠١ (٢) ص ٣١٠

(٣) الوسائل الباب ٢٥ من أحكام شهر رمضان

ج ١٣ (من برى بين رمضان وترك القضاء الى الثاني) — ٣١٣ —

الخصوص نظر ، والذي ذهب اليه الصدوقان وقواه في الدروس ودلت عليه الاخبار الصحيحة كخبر زرارة ومحمد بن مسلم وغيرهما وجوب القضاء مع الفدية على من قدر على القضاء فلم يقض حتى دخل رمضان الثاني سواء عزم على القضاء أم لا ، وهذا هو الاقوى . انتهى .

أقول : وقد علم بذلك ان القائلين بعدم التفصيل وفاقا للصدوقين الشهيدان والسيد السند في المدارك ومثله الفاضل الخراساني في الذخيرة وهو ظاهر المعتمد . ثم اقول : لا ريب ان ما نقلوه عن الصدوقين هو ظاهر العبارة التي قدمنا نقلها عنهما المأخوذة من كتاب الفقه .

واما ما ذكروه من ان ظاهر صحيحة زرارة المذكورة ذلك فهو من ما لا ريب فيه ايضاً ، وكذلك غيرها من ما قدمنا ذكره في سابق هذه المسألة .

إلا انه لا يخفى انه قد روى الشيخ في التهذيب عن ابي الصباح الكاشاني (١) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كان عليه من شهر رمضان طائفة ثم أدركه شهر رمضان قابل ؟ فقال : ان كان صبح في ما بين ذلك ثم لم يقضه حتى أدركه رمضان قابل فان عليه أن يصوم وان يطعم عن كل يوم مسكيناً ، وان كان مريضاً في ما بين ذلك حتى أدركه شهر رمضان قابل فليس عليه إلا الصيام ان صح ، فان تتابع المرض عليه فلم يصح فعليه ان يطعم لكل يوم مداً .

قال المحدث الكاشاني في الوافي : قوله « فان كان مريضاً في ما بين ذلك ، لعل المراد به حدوث مرضه بعد ما مضى ما يمكنه القضاء فيه من الوقت مع عزمه عليه أى كان مريضاً في ما بين عزمه على القضاء وبين شهر رمضان فليس عليه إلا الصيام يعني دون التصديق ، وذلك لاستقرار القضاء في ذمته وعدم تقصيره في فواته لسعة الوقت ، فقوله « ان صح ، اشارة الى ما قلناه من تمكنه من القضاء في ما مضى .

(١) الوسائل الباب ٢٥ من احكام شهر رمضان . واللفظ موافق للتهذيب ج ١ ص ٢٥١ وفي آخره هكذا « فان تتابع المرض عليه فعليه ان يطعم كل يوم مسكيناً .

- ٣١٤ - (من برى بين رمضانين وترك القضاء الى الثاني) ج ١٣

وقوله : فان تتابع المرض عليه ، في مقابلة ذلك يعنى وان لم يتمكن أولاً من القضاء .
والحاصل ان ههنا ثلاثة احتمالات ولكل حكم غير حكم الآخر : أحدها - عدم
تمكينه من الصيام أصلاً حتى أدركه الشهر من قابل ، وحكمه التصديق خاصة دون
القضاء . والثاني - تمكنه منه وتهاونه به الى أن يفوت ، وحكمه القضاء والتصديق
معاً . والثالث - تمكنه منه وعزمه عليه مع سعة الوقت من غير تهاون حتى أدركه
مرض آخر حال بينه وبين القضاء حتى أدركه الشهر من قابل ، وحكمه القضاء خاصة
دون التصديق . وهذا الخبر مشتمل على الأحكام الثلاثة جميعاً وكذا الذى يتلوه .
بخلاف سائر أخبار هذا الباب حيث اقتصر فيها على بعض دون بعض . انتهى .
وبذلك يظهر لك ما فى استدلال صاحب المدارك بخبر أبى الصباح السكنانى المذكور
حيث أورد بعضه وسكت عن باقيه الذى هو موضع الاشكال منه .

وأشار فى الوافى بالخبر الذى يتلوه الى ما رواه الشيخ عن أبى بصير عن أبى عبد الله
عليه السلام (١) قال : « اذا مرض الرجل من رمضان الى رمضان ثم صح فانما عليه لكل
يوم افطر فدية طعام وهو مد لكل مسكين . قال : وكذلك أيضاً فى كفارة اليمين وكفارة
الظهار مدأ مدأ . وان صح فى ما بين رمضانين فانما عليه أن يقضى الصيام ، فان
تهاون به وقد صح فعليه الصدقة والصيام جميعاً لكل يوم مد اذا فرغ من
ذلك رمضان . »

اقول : ما ذكره (قدس سره) فى رواية أبى الصباح السكنانى لا يخلو من قرب
واما رواية أبى بصير التى أشار اليها فظنى انها قاصرة عن ما ادعاه ، فان موضع
الدلالة على ما ذكره منها قوله « وان صح فى ما بين رمضانين فانما عليه أن يقضى
الصيام ، بحمل القضاء على كونه بعد رمضان الثانى ، ومن المحتمل قريباً - بل الظاهر
أنه الاقرب - ان المراد إنما هو قضاؤه فى وقت الصحة بين رمضانين ، وحاصل معنى
الرواية - حيث أنه ان استمر به المرض الى رمضان الآخر فانما عليه الفدية عن

(١) الوسائل الباب ٢٥ من احكام شهر رمضان

ج ١٣ (التهاون المقتضى لاجتماع الكفارة مع القضاء) - ٣١٥ -

الشهر الاول ، وان صح بينهما فانما عليه القضاء خاصة في وقت الصحة من غير فدية لعدم تفریطه ، وان ترك القضاء في وقت صحته وتهاون به والحال انه قد صح فعليه القضاء والفدية .

وكيف كان فالخروج عن ظواهر تلك الاخبار التي قدمناها بل صريحها - من وجوب القضاء والفدية متى أمكن الصيام واخل به حتى دخل الشهر الثاني سواء كان مع العزم عليه أولا . بمثل هذه الرواية اعنى رواية ابى الصباح بناء على ما ذكره المحدث المذكور - مشكل لانها لا تبلغ في الصراحة بل الظهور الى حد يمكن به تقييد تلك الاخبار . وبه يظهر ان الأظهر هو ما ذكره الصدوقان واختاره الجماعة المتقدم ذكرهم ، ويؤيده انه الاوفق بالاحتياط .

ثم اعلم ان ظاهر كلام الاصحاب القائلين بالتفصيل مختلف في معنى التهاون المقتضى لاجتماع الكفارة مع القضاء ، فظاهر كلام المحقق في الشرائع كما تقدم في عبارته ومثله العلامة في القواعد وهو مقتضى كلام المختلف انه عبارة عن عدم العزم على الصوم اما لو عزم عليه لم يكن متهاونا وان لم يحصل العذر المقتضى للتأخير ، والذي صرح به في الدروس ان المقتضى لوجوب الكفارة عدم العزم على الصوم أو العزم على عدم أو الافطار عند تضيق وقت القضاء اما اذا عزم على الفعل في سعة الوقت مع القدرة ثم حصل العذر عند ضيقه لم يجب الكفارة بل الواجب القضاء حسب . وفي فهم ذلك باى المعنيين كان من الاخبار تأمل وغاية ما دل عليه بعضها كحسنة محمد بن مسلم ومثلها رواية ابى بصير المتقدم نقلها عن تفسير العياشى التعبير عن ترك القضاء مع الصحة بين الرمضانيين بالتواني ، والتواني وان كان لغة بمعنى ترك الشئ لعدم الاهتمام به كما هو مدلول رواية ابى بصير المذكورة هنا إلا ان الظاهر كما تقدم في كلام السيد السند ان المراد به مطلق الترك ، ويعضده انه لو كان هذا المفهوم مراداً لذكر حكمه في شئ من تلك الروايات ، وما تقدم في بعض الاخبار من تحليل وجوب الكفارة بالتضييع فانه شامل لما نحن فيه حيث انه صح

— ٣١٦ — (هل يستحب الموالاة في قضاء شهر رمضان أو التفريق ؟) ج ١٣

ولم يصم فقد ثبت التضييع وإن كان بانياً على سعة الوقت ثم تجدد المانع وقت الضيق . والله العالم .

وفي المقام فوائد : الأولى - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) استحباب الموالاة في القضاء ، وقيل باستحباب التفريق حكاه ابن ادریس في سرائره عن بعض الأصحاب ، ويظهر من كلام الشيخ المفيد (قدس سره) الميل إليه حيث قال بعد أن حكم بالتخيير بين التتابع والتفريق : وقد روى عن الصادق (عليه السلام) (١) أنه قال : « إذا كان عليه يومان فصل بينهما بيوم ، وكذلك إذا كان عليه خمسة أيام وما زاد ، فإن كان عليه عشرة أيام أو أكثر من ذلك تابع بين الثمانية الأيام إن شاء ثم فرق الباقي ، والوجه في ذلك كله أنه إن تابع بين الصيام في القضاء لم يكن فرق بين الشهر في صومه وبين القضاء فلو جبت السنة الفصل بين الأيام بالافطار ليقع الفرق بين الأمرين كما وصفناه . انتهى .

والذي يدل على الأول ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « إذا كان على الرجل شيء من صوم شهر رمضان فليقضه في أي الشهور شاء أياماً متتابعة ، فإن لم يستطع فليقضه كيف شاء وليحص الأيام فإن فرق لحسن وإن تابع لحسن . قال قلت : أرايت أن يتي عليه شيء من صوم رمضان فيقضيه في ذي الحجة ؟ قال : نعم ، .

وفي الصحيح عن ابن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « من أفطر شيئاً من شهر رمضان في عذر فإن قضاءه متتابعاً فهو أفضل وإن قضاؤه متفرقاً لحسن ، . وروى الصدوق في كتاب الخصال بإسناده عن الأعشى عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) في حديث شرائع الدين (٤) قال : « والفائت من شهر رمضان

(١) سيأتي استظهاره موثق عمار الآتي ص ٣١٧

(٢) التمهيد ج ٤ ص ٢٧٤ وفي الوسائل الباب ٢٦ و ٢٧ من أحكام شهر رمضان

(٣) و (٤) الوسائل الباب ٢٦ من أحكام شهر رمضان

ج ١٣ (هل يستحب الموالاة في قضاء شهر رمضان أو التفريق) - ٣١٧ -

ان قضاء متفرقاً جاز وان قضاء متتابعاً كان أفضل .

وهذه الاخبار كما ترى صريحة في المدعى .

والظاهر ان ما ذكره في المقدمة واسنده الى الصادق عليه السلام هو ما رواه الشيخ في الموثق عن عمار بن موسى الساباطي عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « سألته عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان كيف يقضيها ؟ فقال : ان كان عليه يومان فليفطر بينهما يوماً وان كان عليه خمسة فليفطر بينها أياماً ، وليس له أن يصوم أكثر من ستة أيام متوالية ، وان كان عليه ثمانية أيام أو عشرة أفطر بينها يوماً ، ورواه الشيخ أيضاً بسند آخر مثله (٢) إلا انه قال : « فان كان عليه خمسة أيام فليفطر بينها يومين وان كان عليه شهر فليفطر بينها أياماً ، وليس له أن يصوم أكثر من ثمانية أيام يعني متوالية ... » وذكر بقية الحديث .

والشيخ (قدس سره) حمل هذا الخبر على التخيير ونفى وجوب التتابع وان كان أفضل ، ولا يخفى ان قوله عليه السلام في الخبر « وليس له أن يصوم ... الى آخره » من ما يدافع ذلك .

ومن ما يؤيد الاخبار المتقدمة في جواز التفريق مطلقاً صحيحة سليمان بن جعفر الجعفري (٣) قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان أيقضيها متفرقة ؟ قال : لا بأس بتفرقة قضاء شهر رمضان إنما الصيام الذي لا يفرق كفارة الظهار وكفارة الدم وكفارة اليمين ، ونحوها غيرها أيضاً وكيف كان فان هذا الخبر لا يعارض الاخبار المذكورة سيما مع غرابة ما اشتمل عليه كما هو في كثير من اخبار عمار ، واعتضاد تلك الاخبار بموافقة ظاهر الكتاب العزيز .

(١) الوسائل الباب ٢٦ من احكام شهر رمضان عن التهذيب ج ٤ ص ٢٧٥

(٢) الوسائل الباب ٢٦ من احكام شهر رمضان عن التهذيب ج ٤ ص ٣٢٨ و ٣٢٩

(٣) التهذيب ج ٤ ص ٢٧٤ وفي الوسائل الباب ٢٦ من احكام شهر رمضان

الثانية - المعروف من مذهب الاصحاب (رضوان الله عليهم) هو وجوب القضاء على التراخي لا على الفور ، ونقل عن ابي الصلاح انه قال يلزم من يتعين عليه فرض القضاء لشيء من شهر رمضان ان يبادر به في أول احوال الامكان .
ويظهر من هذه العبارة القول بوجوب الفورية ، وهو مردود بالاخبار كصحيح الحلي وابن سنان المتقدمين (١) .

وأظهر منهما ما رواه الشيخ في الصحيح عن حفص بن البختري عن ابي عبد الله (٢) قال : « كن نساء النبي ﷺ اذا كان عليهن صيام أخرن ذلك الى شعبان كراهة ان يمنعن رسول الله ﷺ حاجته فاذا كان شعبان صمن وصام ... الحديث » .
الثالثة - قد صرح جملة من الاصحاب (رضوان الله عليهم) : منهم - العلامة في التذكرة وغيره بانه لا يجب الترتيب في قضاء الصوم بان ينوى الأول فالأول . نعم يستحب ذلك .

واستشكله الشهيد في الدروس فقال : وهل يستحب نية الأول فالأول ؟ اشكال .

قال في المدارك بعد نقل ذلك عنه : وربما كان منشأ الاشكال من تساوى الايام في التعلق بالذمة مع انتفاء النص على تقديم بعضها على بعض ، ومن سبق الأول في الذمة فكان أولى بالمبادرة . ثم قال : ولا يخفى ضعف الوجه الثاني من وجهي الاشكال إلا ان الأمر في ذلك هين .

أقول : والأظهر أن يقال ان هذا من باب « استكتوا عن ما سكنت الله عنه » (٣) . وهل يعتبر الترتيب بين افراد الواجب كالقضاء والكفارة ونحوهما ؟ ظاهر المشهور عدمه ، ونقل عن ابن ابي عقيل انه قال : لا يجوز صوم عن نذر أو كفارة لمن

(١) ص ٣١٦

(٢) الوسائل الباب ٢٧ من احكام شهر رمضان والباب ٢٨ من الصوم المندوب

(٣) الشهاب في الحكم والآداب حرف الاف ، وارجع الى الصفحة ٣٠

ج ١٣ (من مات وقد فاتته شهر رمضان أو بعضه بالمرض) - ٣١٩ -

عليه قضاء عن شهر رمضان حتى يقضيه . ولم نقف له على مستند .
 الرابعة - قد تقدم في آخر المطلب الثالث من المقصد الأول (١) انه لا يجوز
 التطوع بالصيام لمن في ذمته قضاء شهر رمضان وانه لا خلاف فيه بين الأصحاب
 إلا ما تقدم نقله عن المرتضى (رضي الله عنه) .
 بقي الكلام هنا في انه هل يجوز لمن في ذمته واجب غير القضاء من نذر أو
 كفارة أو نحوهما أم لا ؟ ظاهر الأكثر الثاني ونقل عن المرتضى (رضي الله عنه)
 الجواز واليه مال السيد السند في المدارك محتجاً بالتمسك بمقتضى الأصل ، وهو
 كذلك فانا لم نقف له على دليل يدل على المنع إلا في ما اذا كان ذلك الواجب قضاء
 شهر رمضان كما دلت عليه الاخبار التي قدمناها ثمة . وهو ظاهر الكليني والصدوق
 أيضاً حيث ذكرا الحكم المذكور ولم يوردا إلا خبري الحلبي والسكناني الواردين في
 قضاء شهر رمضان (٢) .

قال في المدارك : والظاهر ان المنع من التطوع مع اشتغال الذمة بالصوم
 الواجب عند من قال به إنما يتحقق حيث يمكن فعله فلو كان بحيث لا يمكن كصوم
 شعبان ندباً لمن عليه كفارة كبيرة جاز صومه كما نبه عليه في الدروس . انتهى .
 المسألة السابعة - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) انه لو مات
 المريض وقد فاتته الشهر أو بعضه بمرض فان برى بعد فواته وتمكن من القضاء
 ولم يقضه وجب على وليه القضاء عنه ان لم يوص به ، ذهب اليه الشيخان وابنا
 بابويه والسيد المرتضى وابن الجنيد وابن البراج وابن حمزة وابن ادریس .
 وقد وقع الخلاف هنا في مواضع : الأول - ما نقل عن ابن ابي عقيل من
 أن الواجب هنا إنما هو الصدقة عنه عن كل يوم بمد من طعام .
 قال (قدس سره) : وقد روى عنهم (عليهم السلام) في بعض الأحاديث
 ان من مات وعليه قضاء من شهر رمضان صام عنه أقرب الناس اليه من أوليائه

- ٣٢٠ - (من مات وقد فاته شهر رمضان أو بعضه بالمرض) ج ١٣

كما يقضى عنه ، وكذلك من مات وعليه صلاة قد فاتته وزكاة قد لزمته وحج قد وجب عليه قضاءه عنه وليه ، بذلك كله جاء نص الاخبار بالتوقيف عن آل الرسول (عليهم السلام) ... الى أن قال : وقد روى أن من مات وعليه صوم من شهر رمضان تصدق عنه عن كل يوم بمد من طعام . وبهذا تواترت الاخبار عنهم (عليهم السلام) والقول الأول مطروح لأنه شاذ . انتهى .

اقول : ويدل على القول المشهور وهو المؤيد المنصور الاخبار الكثيرة : ومنها - صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (١) قال : « سألته عن رجل أدر كرمضان وهو مريض فتوفى قبل أن يبرأ ؟ قال : ليس عليه شيء ولكن يقضى عن الذي يبرأ ثم يموت قبل أن يقضى » .

وموثقة ابن بكير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) « في الرجل يموت في شهر رمضان ؟ قال : ليس على وليه أن يقضى عنه ... الى أن قال : فان مرض فلم يصم شهر رمضان ثم صح بعد ذلك فلم يقضه ثم مرض فمات فعلى وليه أن يقضى عنه لانه قد صح فلم يقض ووجب عليه » .

وموثقة أبي بصير (٣) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سافر في رمضان فادركه الموت قبل أن يقضيه ؟ قال : يقضيه أفضل أهل بيته » .

وما رواه في الفقيه مرسلاً (٤) قال : وقد روى عن الصادق عليه السلام انه قال : « اذا مات الرجل وعليه صوم شهر رمضان فليقض عنه من شاء من أهله » .

وصحيحة حفص بن البختري وحسنة حماد ومكاتبه الصفار الآتيات في المقام الى غير ذلك من الاخبار .

احتج العلامة في المختلف لابن أبي عقيل بصحيحة أبي مريم الانصاري عن أبي عبد الله عليه السلام (٥) قال : « اذا صام الرجل شيئاً من شهر رمضان ثم لم يزل مريضاً حتى مات فليس عليه شيء » ، وان صح ثم مرض ثم مات وكان له مال تصدق

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٢٣ من احكام شهر رمضان

ج ١٣ (هل يجب قضاء الصوم الفائت من الميت على الولي مطلقاً؟) - ٣٢١ -

عنه مكان كل يوم بمد . وان لم يكن له مال صام عنه وليه ، كذا في روايتي الكليني والصدوق لهذا الخبر وفي رواية الشيخ له في التهذيب (١) « وان لم يكن له مال تصدق عنه وليه » .

اقول : ومثل هذه الرواية ايضاً ما رواه في الفقيه (٢) في الصحيح عن محمد ابن اسماعيل بن بزيع عن ابي جعفر الثاني عليه السلام قال : « قلت له رجل مات وعليه صوم يصام عنه أو يتصدق ؟ قال : يتصدق عنه فانه أفضل » .
وأجاب في المختلف عن الرواية الاولى بالحل على ما اذا لم يكن له ولي من الاولاد الذكور .

أقول : وهذا الحل بعيد في الرواية المذكورة لانه قد صرح فيها بانه ان لم يكن له مال صام عنه وليه . وهو ايضاً بعيد في الرواية الثانية التي ذكرناها .
والاظهر عندي هو حمل الروايتين على التقية حيث ان العلامة في المنتهى قد نسب هذا القول الى جمهور الجمهور ، قال بعد نقل القول بالقضاء عن الشافعي في القديم وأبي ثور : وقال الشافعي في الجديد ويطعم عنه عن كل يوم مداً وبه قال أبو حنيفة ومالك والثوري (٣) . وبالجمله فالأظهر هو القول المشهور لما عرفت .
الثاني - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) هو وجوب القضاء على الولي مطلقاً ، وعليه يدل اطلاق الاخبار المتقدمة والآنية في الموضع الثالث .
ونقل عن المرتضى (رضى الله عنه) انه اعتبر في وجوب القضاء على الولي ان لا يخلف الميت ما يتصدق به عنه عن كل يوم بمد ، ويدل على ما ذهب اليه صحيحة ابي مريم المذكورة بناء على روايتي الكليني والصدوق .

(١) ج ٤ ص ٢٤٨ وفي الوسائل الباب ٢٣ من احكام شهر رمضان

(٢) ج ٣ ص ٢٣٦ والوافي باب من مات وعليه صيام

(٣) المغني ج ٣ ص ١٤٢ و ١٤٣ ، والمجموع ج ٦ ص ٣٦٧ ، وبدائع الصنائع

ج ٢ ص ١٠٣ .

- ٣٢٢ - (من هو الولي الذي يجب عليه القضاء؟) ج ١٣

قال في المذاريك بعد نقل الرواية المذكورة بطريق الشيخين المذكورين ثم رواية الشيخ في التهذيب : وبمضمون هذه الرواية أفتى ابن أبي عقيل وادعى فيه تواتر الاخبار ، والمسألة قوية الاشكال لاختلاف متن الرواية وان كان الظاهر ترجيح ما في الكافي ومن لا يحضره الفقيه كما يعرفه من يقف على حقيقة هذه الكتب . انتهى .

وفيه إشارة الى الطعن على الشيخ وما وقع له في التهذيب من ما أشرنا اليه آنفاً في غير موضع .

ويظهر منه الميل الى هذه الرواية بدلاء على رواية الشيخين المتقدمين لصحة سندها . وفيه ما عرفت من ان الامر بالصدقة إنما خرج مخرج التقية (١) وبذلك يظهر ان الاصح ما هو المشهور بين الاصحاب من وجوب القضاء مطلقاً غنلاً . باطلاق الروايات المتقدمة .

الثالث - المشهور سيما في كلام المتأخرين ان الولي الذي يجب عليه القضاء هو الولد الاكبر ، قال في المختلف : ظاهر كلام الشيخ ان الولي هو اكبر أولاده الذكور خاصة فان فقد فالصدقة . قال في المبسوط : والولي هو اكبر أولاده الذكور ، فان كانوا جماعة في سن واحد وجب القضاء بالحصص أو يقوم به بعض فيسقط عن الباقين ، وان كانوا اثناً لم يلزمهم القضاء وكان الواجب الفدية .

وقال الشيخ المفيد : فان لم يكن له ولد من الرجال قضى عنه اكبر أوليائه من أهله وأولام به وان لم يكن إلا من النساء .

وقال في الدروس بعد نقل ذلك عن الشيخ المفيد : وهو ظاهر القدماء والاحبار والمختار .

وقال في المختلف بعد نقل ذلك عن الشيخ المفيد : وفي هذا الكلام حكاية :

(١) ارجع الى الصفحة ٣٢٩ والتعليقة ٣ فيها

ج ١٣ (من هو الولي الذي يجب عليه القضاء ؟) — ٣٢٣ —

الاول - ان الولاية لا تختص بالاولاد . الثاني - ان مع فقد الرجال يكون الولي هو الاكبر من النساء .

وقال ابن الجنيدي : واولى الناس بالقضاء عن الميت أكبر ولده الذكور واقرب أوليائه اليه ان لم يكن له ولد .

وقال علي بن بابويه : من مات وعليه صوم شهر رمضان فعلى وليه ان يقضى عنه ، فان كان للميت وليان فعلى أكبرهما من الرجال ، فان لم يكن له ولي من الرجال قضى عنه وليه من النساء . وكذا نقل ابنه ابو جعفر في المقنع .
قال في المختلف بعد نقل ذلك : وهذه الأقوال مناسبة لقول المفيد .

وقال ابن البراج : على ولده الاكبر من الذكور أن يقضى عنه ما فاتته من ذلك الصوم يومين الصلاة أيضاً ، فان لم يكن له ذكر فالاولى به من النساء . وهو يوافق الحكم الثاني من حكمي المفيد .

واختار في المختلف مذهب الشيخ الذي هو المشهور كما أشرنا اليه ، وقال في الاحتجاج عليه : لنا - الاصل براءة الذمة ، خالفناه في الولد الأكبر للنقل والاجماع عليه ولاختصاصه بالحباء من التركة فيبقى الباقي على أصل الدليل . ثم نقل رواية حماد بن عثمان الآتية (١) .

واحتج في المعتمد على ما ذهب اليه من مذهب الشيخ ايضاً بان الاصل براءة ذمة الوارث إلا ما حصل الاتفاق عليه .

اقول : لا ينبغي ما في هذه الادلة من النظر الظاهر لسكل ناظر :

فاما ما ذكره في المختلف من النقل فهو غير مختص بالولد فضلاً عن الذكور بل عن الاكبر منهم كما سيظهر لك في المقام ان شاء الله تعالى . والاختصاص بالحباء غير مقتض لما ذكره لجواز ان تكون العلة في ايجاب القضاء غير ذلك . ورواية حماد غير دالة على ما ادعاه كما ستعرف ان شاء الله تعالى . والاجماع المدعى ان ثبت فهو غير دال على التخصيص إلا أن يقولوا باطراح الاخبار الآتية من البين وهم لا يقولونه .

- ٣٢٤ - (من هو الولي الذي يجب عليه القضاء ؟) ج ١٣

والذي وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بهذه المسألة ما رواه ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح عن حفص بن البختري عن أبي عبدالله (١) : في الرجل يموت وعليه صلاة أو صيام ؟ قال : يقضى عنه أولى الناس بميراثه . قلت : ان كان أولى الناس به امرأة ؟ فقال : لا إلا الرجال .

وما رواه أيضاً في الحسن عن حماد بن عثمان عن من ذكره عن أبي عبدالله (٢) : قال : سألت عن الرجل يموت وعليه دين من شهر رمضان من يقضى عنه ؟ قال : أولى الناس به . قلت : فان كان أولى الناس به امرأة ؟ قال : لا إلا الرجال . وما رواه الشيخ في التهذيب عن الصفار (٣) قال : كتبت الى الاخير (٤) وفي الفقيه (٤) قال : كتب محمد بن الحسن الصفار الى أبي محمد الحسن بن علي (٤) : في رجل مات وعليه قضاء من شهر رمضان عشرة أيام وله وياان هل يجوز لها ان يقضيا عنه جميعاً خمسة أيام أحد الوليين وخمسة أيام الآخر ؟ فوقع (٥) : يقضى عنه أكبر وليه عشرة أيام ولاء ان شاء الله .

قال في الفقيه : وهذا التوقيع عندي مع توقيعاته الى الصفار بخطه (٥) .

وما رواه الشيخ في الموثق عن عبدالله بن بكير عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله (٥) : في الرجل يموت في شهر رمضان ؟ قال : ليس على وليه أن يقضى عنه ... الى أن قال : فان مرض ولم يصم شهر رمضان ثم صح بعد ذلك فلم يقضه ثم مرض فمات فعلى وليه أن يقضى عنه لانه قد صح فلم يقض ووجب عليه ، وما رواه أيضاً بسنده الى محمد بن أبي عمير عن رجالة عن الصادق (٦) :

(١) و(٢) و(٣) و(٥) الوسائل الباب ٢٣ من احكام شهر رمضان

(٤) ج ٢ ص ٩٨ وفي الوسائل الباب ٢٣ من احكام شهر رمضان

(٦) لم اقف على هذه الرواية في كتب الحديث عن الشيخ وانما نقلها الشيرازي في الذكرى عن كتاب غياث سلطان الوري منسوبة الى الشيخ في المبحث السادس من المطالب الثالث في توابع احكام الميت ، وقد نقلها في الوسائل في الباب ١٢ من قضاء الصلوات عن غياث سلطان الوري عن الشيخ ، وتقدم نقلها كذلك ج ١١ ص ٣٣ .

« الرجل يموت وعليه صلاة أو صيام ؟ قال . يقضيه أولى الناس به ، .
وقد تقدم في الموضع الاول (١) نقل رواية ابي بصير الدالة على انه يقضى
عنه أفضل أهل بيته ، ومرسلة الفقيه الدالة على انه يقضى عنه من شاء من أهله .
وقال في كتاب الفقه الرضوي (٢) « واذا مات الرجل وعليه من صوم شهر
رمضان فعلى وليه أن يقضى عنه وكذلك اذا فاته في السفر ، إلا أن يكون مات في
مرضه من قبل أن يصبح فلا قضاء عليه . واذا كان للبيت وليان فعلى اكبرهما من
الرجال أن يقضى عنه فان لم يكن له ولي من الرجال قضى عنه وليه من النساء ، .
وهذه عين عبارتي الصدوقين المتقدمين لكتبتها اختصارها وفي الفقيه
ذكرها بطولها .

وهذه الأخبار - كما ترى - كلها إنما دلت على اناطة القضاء بالولي الذي هو عبارة
عن أولى الناس به برأيه كما فسر به في صحيحة حفص بن البختري ، ولا اختصاص
لذلك بالولد الاكبر بل ولا بالولد بقول مطلق بل إنما هو عبارة عن الأولى بالميراث
كائناً من كان .

والعجب من صاحب الوسائل حيث تبع المشهور من تخصيص القضاء باكبر
الأولاد المذكور كما عنوان به الباب (٣) ثم أورد مكانة الصغار وبدل « وليه ،
به « ولديه ، في قوله في التوقيع « يقضى عنه أكبر وليه عشرة أيام ولاء ، فكتب
« ولديه ، ولا أدري أهذا من غلط النسخة التي عندي أو ان هذا منشأ وهم المصنف
فيكون القاطع منه ، ونسخ الحديث كلها متفقة على لفظ « وليه ، (٤) .

وبذلك يظهر لك انه لا مستند لما اشتهر بينهم من التخصيص بالولد الاكبر
وبالجملة فان الظاهر من الأخبار هو ان الولي هنا هو الولي في أحكام الميت وهو
الأولى بالميراث ، وليس في الأقوال المتقدمة ما ينطبق على القول بهذه الروايات
التي ذكرناها إلا قول الصدوقين ويقرب منه قول ابن الجنيد ، والى هذا القول مال

السيد السند في المدارك ، وهو الحق الحقيق بالاتباع وان كان قليل الاتباع .

فوائده

الاولى - قد دلت صحيحة حفص بن البختري وكذا رسالة حماد المتقدمتان (١) على انه لو لم يكن ولى إلا من النساء فانه لا قضاء ، وصرحت عبارة كتاب الفقه الرضوى (٢) بوجوب قضاء الولى من النساء ، وبمدلول الروايتين صرح الشيخ وغيره فاسقطوا القضاء عن الولى من النساء ، وبمدلول الرواية الاخرى صرح الصدوقان والشيخ المفيد وابن البراج ، والظاهر ان مستندهم إنما هو عبارة الكتاب أو فتوى الصدوقين بذلك المستند الى الكتاب المذكور . والجمع بين الاخبار هنا لا يخلو من اشكال .

الثانية - الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب في وجوب القضاء على الولى عند من عين القضاء دون الصدقة ، وعلى ذلك تدل الاخبار المتقدمة .
واما ما تقدم في رواية ابى بصير - من انه يقضى عنه أفضل أهل بيته ، ومرسلة الفقيه : يقضى عنه من شاء من أهله (٣) وفي رواية لهما تقدمت في كتاب الصلاة (٤) انه يقضى الصلاة والصوم رجل عارف - فيجب ارتكاب التأويل فيها بالحمل على التبرع بذلك لعدم الولى أو صغره أو نحو ذلك .

الثالثة - هل يشترط في تعلق الوجوب بالولى بلوغه حين يموت مورثه أم يراعى الوجوب ببلوغه فيتعلق به حينئذ ؟ قولان ولم نقف على نص في المقام .
الرابعة - قد صرح جملة من الاصحاب بانه لو كان الميت وليان أو أولياء متساوون في السن تساوا في القضاء .

واستدل عليه بعموم الأمر بالقضاء وبقوله يُجْزَى في صحيحة حفص (٥) يُقْضَى عنه أولى الناس بميراثه ، ونحوها من ما تقدم ، فان ذلك شامل باطلاقة

(١) و (٥) ص ٣٢٤ (٢) ص ٣٢٥ (٣) ص ٣٢٠

(٤) ج ١١ ص ٣٣ وفي الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات

المتحد والمتعدد ، وإذا وجب القضاء عليهم تساروا فيه لامتناع الترجيح بلا مرجح .
وقال ابن البراج يقرع بينهم .

وقال ابن ادريس انه لا قضاء لأن التكليف بذلك يتعلق بالولد الأكبر وليس هنا ولد أكبر .

وضعه ظاهر فانه مع تسليم ما ذكره من اختصاص الوجوب بالولد الأكبر إنما هو لو كان ثمة ولد أكبر لا مطلقاً .

ولم اقف على نص واضح في المقام إلا ان القول المشهور لا يخلو من قرب نظراً الى اطلاق الاخبار المشار اليها . واهل حجة من ذهب الى القرعة عموم ما دل على انها لكل أمر مشكل (١) .

ثم ان جملة منهم قد صرحوا بوجوب القضاء على الجميع وان اتحد الزمان بمعنى انه لا يشترط الترتيب في قضاء الصوم وان صرحوا باشتراطه في قضاء الصلاة وقالوا بناء على ذلك ان يوم الكسر واجب على الكفاية وان تبرع به احد سقط .
الخامسة - قد اطلق جملة من الاصحاب انه لو تبرع بعض بالقضاء سقط .
وحمل على تبرع بعض الأولياء المتساوين في السن بقضاء الصيام عن البعض الآخر فانه يسقط الفرض بفعل ذلك البعض المتبرع .

قال شيخنا الشهيد الثاني : ووجه السقوط حصول مقتضى وهو براءة ذمة الميت من الصوم .

قال في المدارك بعد نقل ذلك عنه : ويتوجه عليه ان الوجوب تعلق بالولي وسقوطه بفعل غيره يحتاج الى دليل ، ومن ثم ذهب ابن ادريس والعلامة في المنتهى الى عدم الاجزاء بفعل المتبرع وان وقع باذن من تعلق به الوجوب لاصالة عدم سقوط الفرض عن المكلف بفعل غيره . وقوته ظاهرة . انتهى .

السادسة - قد تقدم في كلام الشيخ انه لو لم يكن إلا النساء لم يلزمهن القضاء
(١) الوسائل الباب ١٣ من كيفية الحكم واللفظ : كل مجهول فيه القرعة ،

- ٣٢٨ - (هل يقضى ما تركه الميت عمداً ؟ - هل يقضى عن المرأة ؟) ج ١٣

وكان الواجب الفدية ، وبذلك صرح من تبعه أيضاً ، وهو مبنى على ما هو المشهور بينهم من عدم وجوب القضاء على الانثى وان انحصرت الولاية فيها .
واما ما ذكره من التصديق فلم نقف له على مستند وانما استدلل له برواية أبي مريم الانصارى (١) وقد عرفت من ما قدمنا سابقاً ان هذه الرواية انما خرجت مخرج التقية (٢) ومع الاغماض عن ذلك فان مقتضى الرواية على ما فى الكافي والفقيه هو وجوب الصوم على الولي اذا لم يخلف الميت ما يتصدق به عنه وعلى رواية التهذيب وجوب التصديق على الولي أيضاً ، وثى منها لا ينطبق على ما ذكره هنا لانه هنا إنما أوجب الفدية مع تعذر الولي والولي على كل من الوجهين الاولين موجود .

السابعة - حكى الشهيد فى الذكرى عن المحقق (قدس سره) انه قال فى مسائل البغدادية المنسوبة الى سؤال جمال الدين بن حاتم المشغرى : الذى ظهر لى ان الولد يلزم قضاء ما فات الميت من صيام وصلاة لعذر كالسفر والمرض والحيض لا ما تركه عمداً مع قدرته عليه . ثم قال الشهيد : وقد كان شيخنا عميد الدين ينصر هذا القول ، ولا بأس به فان الروايات تحمل على الغالب من الترك وهو انما يكون على هذا الوجه . انتهى .

واليه مال جملة من متأخري المتأخرين كالسيد السند فى المدارك والفاضل الخراسانى فى الذخيرة ، وهو جيد .

ويمكن تأييده ايضاً بان روايات وجوب القضاء منها ما صرح فيه بالسبب الموجب للترك من الاعذار التى هى الحيض أو المرض أو السفر ومنها ما هو مطلق ومقتضى القاعدة حمل مطلقها على مقيدها فى ذلك .

الرابع - اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) فى وجوب القضاء عن

(١) ص ٣٢٠

(٢) ارجع الى الصفحة ٣٢١ والتعليق ٣ فيها

ج ١٣ (وجوب القضاء على الولي مشروط باستقرار الصوم في ذمة الميت) - ٣٢٩ -

المرأة ، فعن الشيخ في النهاية قال : والمرأة حكمها ما ذكرناه في أن ما يفوتها من الصيام بمرض أو طمث لا يجب على أحد القضاء عنها إلا أن يكون قد تمكنت من الصيام فلم تقضه فإنه يجب القضاء عنها . ويجب أيضاً القضاء عنها ما يفوتها بالسفر حسبما قدمناه في حكم الرجال . وإلى هذا القول مال جملة من الأصحاب : منهم - العلامة في المنتهى والمختلف ، وتردد المحقق في الشرائع .

وقال ابن ادریس : الصحيح من المذهب والاقوال ان إلحاق المرأة في هذا الحكم بالرجال يحتاج الى دليل وإنما اجماعنا منعقد على ان الوالد يتحمل ولده الأكبر ما فرط فيه من الصيام ويصير ذلك تكليفاً للولد ، وليس هذا مذهباً لأحد من أصحابنا وإنما أورده الشيخ إيراداً لا اعتقاداً .

قال في المختلف بعد نقل ذلك عن ابن ادریس والاستدلال على ما ذهب اليه الشيخ بموثقة محمد بن مسلم وموثقة أبي بصير في المرأة التي أوصته أن يصوم عنها (١) ما صورته : وقول ابن ادریس - « الاجماع على الوالد » - ليس حجة إذ دلالة دليل على حكم ليس دليلاً على انتفاء ذلك الحكم في صرة أخرى . قوله « وليس هذا مذهباً لأحد من أصحابنا » جهل منه وأى أحد أعظم من الشيخ (قدس سره) خصوصاً مع اعتضاد قوله بالروايات والأدلة العقلية . على ان جماعة قالوا بذلك كابن البراج . ونسبة قول الشيخ الى انه إيراد لا اعتقاد غلط منه وما يدرية بذلك ، مع انه لم يقتصر على قوله بذلك في النهاية بل وفي المبسوط أيضاً . انتهى .

أقول : والأصح ما ذهب اليه الشيخ (رضوان الله عليه) ويدل عليه ما يأتي في المسألة الآتية من روايتي أبي حمزة ومحمد بن مسلم (٢) .

الخامس - الظاهر انه لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في ان وجوب القضاء على الولي في غير ما فات بالسفر مشروط بتمكن المكلف من القضاء وتفریطه حتى استقر في ذمته .

وعلى ذلك يدل جملة من الأخبار المتقدمة ، ويمضدها أيضاً ما رواه الشيخ

٣٣٠ - (أهل يعتبر في وجوب قضاء ما فات الميث في السفر تمكنه من القضاء؟) ج ١٣

في الموثق عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « سألت عن امرأة مرضت في شهر رمضان وماتت في شوال فأوصتني أن أقضى عنها ؟ قال هل برئت من مرضها ؟ قلت لا ماتت فيه . قال لا يقضى عنها فان الله لم يجعله عليها . قلت فاني أشتبهى أن أقضى عنها وقد أوصتني بذلك ؟ قال كيف تقضى عنها شيئاً لم يجعله الله عليها ؟ فان اشتهيت أن تصوم لنفسك فصم » .

أما في السفر فظاهر الأكثر أيضاً أنه كذلك ، فلو لم يتمكن من القضاء لم يجب القضاء عنه ، ونقله في المذهب عن الشيخ في النهاية والمحقق والعلامة ، لدخوله تحت قسم المعذورين لعدم التمكن فيسقط عنه لاستحالة التكليف بما لا يطاق .

وبه صرح شيخنا الشهيد في اللبّة حيث قال : وفي القضاء عن المسافر خلاف أقربه مراعاة تمكنه من المقام والقضاء . وبه صرح شيخنا الشهيد الثاني في الشرح حيث قال بعد ذكر العبارة المذكورة : ولو بالاقامة في أثناء السفر للمريض ، وقيل يقضى عنه مطلقاً لإطلاق النص وتمكنه من الأداء بخلاف المريض . وهو ممنوع لجواز كونه ضرورياً كالسفر الواجب فالتفصيل أجود . انتهى ونحوه كلامه في المسالك أيضاً .

أقول : والظاهر عندي هو القول بالوجوب مطلقاً وإن لم يتمكن من الإقامة ولم يمض عليه زمان يمكن فيه القضاء للاخبار الظاهرة بالدلالة في ذلك : ومنها - ما رواه في الكافي والفقيه في الصحيح عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام (٢) قال : « سألت عن امرأة مرضت في شهر رمضان أو طمئت أو سافرت فماتت قبل خروج شهر رمضان هل يقضى عنها ؟ قال : أما الطمئت والمرض فلا ، وأما السفر فتعم » .

وما رواه الشيخ في الموثق عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) « في امرأة مرضت في شهر رمضان أو طمئت أو سافرت فماتت قبل أن يخرج رمضان هل يقضى عنها ؟ قال : أما الطمئت والمرض فلا ، وأما السفر فتعم » .

ج ١٣ (هل يعتبر في وجوب قضاء ما فات الميت في السفر تمكنه من القضاء؟) - ٣٣١ -

وما رواه في الموثق عن أبي بصير (١) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل سافر في رمضان فادركه الموت قبل أن يقضيه ؟ قال : يقضيه أفضل أهل بيته ، وعن منصور بن حازم عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) « في الرجل يسافر في شهر رمضان فيموت ؟ قال : يقضى عنه ، وإن امرأة حاضت في رمضان فماتت لم يقض عنها . والمرضى في رمضان ولم يصح حتى مات لا يقضى عنه . »

وانت خبير بما في هذه الأخبار من الصراحة في الدلالة ، والظاهر ان من ذهب من أصحابنا الى المشهور لم يقف على هذه الأخبار كلها ، ولذلك ان شيخنا الشهيد الثاني في المسالك بعد ان نقل عبارة المصنف - وهي قوله : ولا يقضى الولى إلا ما تمكن الميت من قضاائه فاحمله إلا ما يفوت بالسفر فانه يقضى ولو مات مسافراً على رواية - قال : هي رواية منصور بن حازم ... ثم ساق الرواية ثم قال بعد ما اختار القول المشهور : والرواية مع عدم صحة سندها يمكن حملها على الاستحباب أو الوجوب ليكون السفر مفصية وإن بعد . ولا يخفى ما فيه بعد ما عرفت .

وبالجملة فان ظواهر الأخبار المذكورة هو وجوب القضاء عن المسافر مطلقاً وتقييدها بالتمكن من القضاء مع كونه لا دليل عليه بنافيه ظاهر روايتى ابي حمزة ومحمد بن مسلم المشتملتين على السفر والطمث والمرض وانه يقضى ما فات بالسفر خاصة دون ما فات بذنك الآخرين ، وليس ذلك إلا مع عدم التمكن من القضاء إذ لا خلاف في انه مع التمكن يجب القضاء في الطمث والمرض .

والظاهر ان بناء الحكم المذكور في الفرق بين الفاتت بالسفر وغيره انما هو من حيث ان عذر المرض والطمث من جهة الله (عز وجل) وهو عذر لعبد كما ورد في جملة من اخبار الاغماء (٣) وغيرها ، وعذر السفر من قبل المكلف ويمكنه تركه والالتيان بالاداء فوجب القضاء عنه لذلك .

(١) و (٢) الوسائل الباب ٢٣ من احكام شهر رمضان

(٣) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات والباب ٢٤ من يصح منه الصوم

— ٢٣٢ — (المريض اذا كان وجب عليه صيام شهرين متتابعين ثم مات) ج ١٣

وما استشكله شيخنا الشهيد الثاني (قدس سره) من انه ربما يكون السفر ضرورياً أو واجباً فالظاهر انه لا وجه له ، فان بناء الاحكام على الافراد الغالبة المتكررة ، والعلل الشرعية لا يجب اطرادها بل يكفي وجودها في أكثر الافراد كما لا يخفى .

السادس - قال الشيخ في النهاية : المريض اذا كان قد وجب عليه صيام شهرين متتابعين ثم مات تصدق عنه عن شهر وقضى عنه وليه شهراً آخر . وكذا قال ابن البراج على ما نقله في المختلف ، وبذلك قال أكثر المتأخرين .

ويدل على هذا القول ما رواه الشيخ عن الوشاء بطريق فيه سهل بن زياد عن ابي الحسن الرضا عليه السلام (١) قال : سمعته يقول اذا مات رجل وعليه صيام شهرين متتابعين من علة فمليه أن يتصدق عن الشهر الأول ويقضى الثاني ، .

قال في المسالك : لا فرق في الشهرين اللذين على الميت بين كونهما واجبين عليه على التعمين كالمنذورين وكفارة الظهار مع قدرته على الصوم في حال الحياة وعجزه عن العتق أو على التخيير ككفارة رمضان على تقدير اختيار الولي الصوم ، فان التخيير ينتقل اليه كما كان للميت . وهذا الحكم تخفيف على الولي بالصدقة عن أحد الشهرين من مال الميت مع ان النصوص تقتضي وجوب قضاء الجميع عليه ، ومستند هذا الحكم المستثنى من صور القضاء رواية الوشاء ... ثم ساق الخبر كما نقلناه .

واستشكل ذلك جملة من متأخري المتأخرين من حيث ضعف سند الرواية أولاً ، ومن دلالة الاخبار المستفيضة على وجوب القضاء على الولي كما قدمنا نقل كثير منها (٢) ولأن صوم هذين الشهرين لا يخلو اما أن يكون متعيناً على الميت أو مخيراً فيه ، فان كان الأول فمقتضى الاخبار المشار اليها هو وجوب الكل على الولي ، وان كان الثاني فالأمر فيه مشكل ، حيث ان ظاهر الخبر المذكور غير المخبر فيه .

(١) الوسائل الباب ٢٤ من أحكام شهر رمضان (٢) ص ٣٢٠ و ٣٢٤

ج ١٣ (المريض اذا كان وجب عليه صيام شهرين متتابعين ثم مات) — ٣٣٣ —

وقال الشيخ ايضاً في المبسوط والجل والاختصار على ما نقله في المختلف : كل صوم كان واجباً عليه باحد الاسباب الموجهة له فتي مات وكان متمكناً منه فلم يصمه فانه يتصدق عنه أو يصوم عنه وليه . وهو يرجع الى ما ذكره في النهاية ايضاً . وفيه ما عرفت من دلالة الاخبار المستفيضة على وجوب القضاء خاصة مضافاً الى ما ذكره .

ومن هنا ذهب ابن ادريس والعلامة في المختلف الى وجوب القضاء خاصة ، وهو ايضاً ظاهر الشيخ المفيد حيث قال : يجب على وليه أن يقضى عنه كل صيام فرط فيه من نذر أو كفارة أو قضاء رمضان .

أقول : والمسألة غير عالية من شوب الاشكال ، فان الخروج عن مقتضى تلك الاخبار المستفيضة بهذا الخبر مع احتماله للتقية - فان القول بالتصدق مذهب أكثر العامة (١) وان لم ينقل في خصوص هذه الصورة - مشكل ، والاظهر الوقوف على ما دلت عليه تلك الاخبار المشار اليها وهو الاوفق بالاحتياط المطلوب في جميع المقامات .

فان قيل : ان جملة الاخبار المتقدمة إنما وردت في قضاء شهر رمضان فلا تتعدى الى غيره ، لانه قياس مع الفارق فان شهر رمضان أكد من غيره وكذا قضاؤه .

لانا نقول : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما هو المصرح به في الاصول والداير في كلامهم في غير مقام ، إذ المفهوم من اجوبتهم (عليهم السلام) في تلك الاخبار إنما هو ترتب القضاء على استقرار الاداء في الذمة كائناً ما كان سبب صحبة حفص بن البختري (٢) فان السؤال فيها عن الصوم بقول مطلق ، ورواية ابن بصير المتقدمة (٣) في حكاية المرأة التي أوصته أن يصوم عنها وقوله صلى الله عليه وسلم

(١) ارجع الى الصفحة ٣٢٩ والتعليق ٣ فيها

(٣) ص ٢٣٠

(٢) ص ٣٢٤

— ٣٣٤ — (صوم الكفارات - ما يجب فيه الصوم مع غيره أو بعد العجز عنه) ج ١٣

• لا يقضى عنها فإن الله لم يجعله عليها ، فإنه علل عدم القضاء بعدم وجوب الاداء عليها المؤذن بثبوته مع ثبوته ، وقوله عليه السلام في موثقة ابن بكير المتقدمة في الموضع الثالث (١) : لأنه قد صح فلم يقض ووجب عليه ، وهو مشعر بوجوب القضاء من حيث ان الاداء كان واجباً عليه ، الى غير ذلك من الاخبار المتقدمة ، وما نحن فيه كذلك عملاً بالعلة المذكورة . والله العالم .

الفصل الثالث

في صوم الكفارات

وتنحل الى اقسام أربعة : الاول - ما يجب فيه الصوم مع غيره ، وهي كفارة قتل المؤمن عمداً فإنه تجب فيها الخصال الثلاث للاخبار المستفيضة :

ومنها - ما رواه ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح عن عبدالله بن سنان وابن بكير جميعاً عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : • سئل عن المؤمن يقتل المؤمن متعمداً هل له توبة ؟ فقال : ان كان قتله لايمانه فلا توبة له وان كان قتله لغضب أو لسبب من أمر الدنيا فإن توبته أن يقاد منه ، وأن لم يكن علم به انطلق الى أولياء المقتول فاقر عندهم بقتل صاحبهم فان عفوا عنه فلم يقتلوه أعطاهم الدية واعتق نسمة وصام شهرين متتابعين وأطعم ستين مسكيناً ... • .

ومثلها كفارة من أفطر شهر رمضان على محرم عند من قال بذلك كما تقدم تحقيقه وأنه الاظهر لما قدمنا من الأدلة .

القسم الثاني - ما يجب فيه الصوم بعد العجز عن غيره وهي ستة :
أحدها - كفارة قتل الخطأ قال الله تعالى : ومن قتل مؤمناً خطأ ... الى

(١) ص ٣٢٤

(٢) الوسائل الباب ٢٨ من الكفارات والباب ٩ من القصاص في النفس

ج ١٣ (ما يجب فيه الصوم من الكفارات بعد العجز عن غيره) - ٣٣٥ -

قوله : فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين (١) وفي معناها أخبار كثيرة (٢) .
وثانيها - الظهار قال الله تعالى : والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما
قالوا فتحرير رقبة ... الى قوله . فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن
يتماسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا (٣) .
وثالثها - قضاء شهر رمضان بناء على المشهور من انها اطعام عشرة مساكين
فان لم يتمكن صام ثلاثة أيام ، وقيل انها كفارة شهر رمضان ، وقد تقدم
الكلام في ذلك .

ورابعها - كفارة اليمين قال الله عز وجل : لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم
ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط
ما أطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة
أيمانكم اذا حلفتم (٤) .

وخامسها - كفارة الافاضة من عرفات عامداً قبل الغروب فان عليه بدنة
ومع العجز صيام ثمانية عشر يوماً .

ويدل عليه ما رواه الشيخ عن يونس في الصحيح عن أبي جعفر (٥) قال :
« سألت عن من أفاض من عرفات قبل أن تغيب الشمس ؟ قال : عليه بدنة ينجرها يوم
النحر فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً ، .

وسادسها - كفارة الصيد الذي هو عبارة عن النعامة والبقرة الوحشية والظبي
وما ألحق بها على تردد ، ويأتي تحقيق القول فيه ان شاء الله تعالى في كتاب الحج .
والحق بذلك كفارة شق الرجل ثوبه على زوجته أو ولده وكفارة خدش
المرأة وجهها وتنفها شعر رأسها :

(١) سورة النساء الآية ٩٥

(٢) الوسائل الباب ٩٠ من الكفارات والباب ١١ و ٣٨ من التقصص في النفس

(٣) سورة المجادلة الآية ٦ (٤) سورة المائدة الآية ٩٢ .

(٥) الوسائل الباب ٢٣ من احرام الحج . والراوى ضريس . والشيخ يرويه عن الكليني

- ٣٣٩ - (ما يجب فيه الصوم من الكفارات بخيراً بينه وبين غيره) ج ١٣

لرواية خالد بن سدير عن الصادق عليه السلام (١) قال : « واذا شق زوج على امرأته أو والد على ولده فكفارته كفارة حنث يمين ، ولا صلاة لها حتى يكفرا أو يتوبا من ذلك ، واذا خدشت المرأة وجهها أو جزت شعرها أو نتفته في جز الشعر عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكيناً ، وفي خدش الوجه اذا ادمت وفي النتف كفارة حنث يمين ، » .

قيل : ووجه الالحاق ضعف الرواية المذكورة بالراوى المذكور فقد قال الصدوق ان كتابه موضوع . وقال ابن ادريس باستحبابها ، وسيأتى تحقيق الكلام ان شاء الله تعالى في ذلك في كتاب الكفارات .

القسم الثالث - ما يكون الصوم فيه بخيراً بينه وبين غيره وهو خمسة :
منها - كفارة من أفطر يوماً من شهر رمضان عابداً ، وقد تقدم الكلام فيها .
ومنها - كفارة النذر بناء على المشهور من انها كفارة كبرى بخيرة ، والاصح انها كفارة يمين ، وسيأتى تحقيق القول في ذلك في كتاب النذر ان شاء الله تعالى .
ومنها - كفارة العهد بناء على المشهور من انها كفارة كبرى بخيرة وهو الاصح وقيل انها كفارة يمين ، وسيأتى تحقيق البحث في ذلك في محله .

ومنها - كفارة الاعتكاف الواجب بناء على ما هو المشهور من انها كفارة كبرى بخيرة ، وقيل انها مرتبة ، وسيأتى بيان ذلك في كتاب الاعتكاف ان شاء الله تعالى .

ومنها - كفارة حلق الرأس في الاحرام وهي منصوصة في القرآن المجيد ، قال الله تعالى : « ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك » (٢) ولفظ « أو » صريح في التخير ، وسيأتى تحقيق ذلك في كتاب الحج ان شاء الله تعالى .

(١) الوسائل الباب ٣٩ من الكفارات

(٢) سورة البقرة الآية ١٩٣

ج ١٣ (ما يجب فيه التتابع من الصوم وما لا يجب) - ٣٣٧ -

والحق بذلك كفارة جز المرأة رأسها في المصايب لرواية خالد بن سدير المتقدمة
القسم الرابع - ما يجب مرتباً على غيره مخيراً بينه وبين غيره وهو كفارة
الواطي " أمته المحرمة بأذنه ، وسيأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الحج ان هذه
الكفارة بدنة أو بقرة أو شاة فان عجز عن الاولين فشاة أو صيام ثلاثة أيام ،
فالصيام فيها مرتب على غيره وهو البدنة والبقرة مخير بينه وبين غيره وهو الشاة .
وإنما اجملنا الكلام في هذه المسائل ولم نتعرض لتحقيق البحث فيها بنقل
الأدلة وتحقيق الكلام فيها لان الغرض هنا إنما هو استيفاء اقسام الصوم وسيجيء
تحقيق كل مسألة ان شاء الله تعالى في محلها اللائق بها .

بقى الكلام هنا في مقامات : المقام الأول - قد صرح جملة من الاصحاب بل
الظاهر انه المشهور ان كل الصوم يلزم فيه التتابع إلا أربعة : صوم النذر المجرد
عن التتابع وما في معناه من يمين وعهد ، وصوم القضاء عن رمضان أو غيره ، وصوم
جزاء الصيد ، والسبعة في بدل الهدى .

وقد نقل الخلاف في كل من هذه الاربعة ، اما الاول فحكي الشهيد في الدروس
عن ظاهر الشاميين وجوب المتابعة في النذر المطلق ، والظاهر هو المشهور لحصول
الوفاء بالنذر بدون التتابع وعدم الدليل على ما ذكره .

واما الثاني فقد استقرب الشهيد في الدروس وجوب التتابع في قضاء النذر
المشروط فيه التتابع . ورد بانه لا دليل عليه . وهو كذلك . وجوب التتابع في اصل
النذر باعتبار الشرط لا يستلزم وجوبه في قضائه .

واما الثالث فنقل عن المفيد وسلاسل والمرضى انهم اوجبوا المتابعة في صيام
الستين يوماً بدل النعامة .

واما الرابع فنقل عن ابن ابي عقيل وابن الصلاح انها اوجبا المتابعة في
صيام السبعة بدل الهدى .

- ٣٣٨ - ﴿ ما يجب فيه التتابع من الصوم وما لا يجب ﴾ ج ١٣

قال في المدارك بعد ذكر ذلك : والاصح عدم وجوب المتابعة في جميع ذلك عملاً بالاطلاق .

وفيه انه قد روى ثقة الاسلام في الكافي في الحسن الى الحسين بن زيد عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « السبعة الايام والثلاثة الايام في الحج لا تفرق انما هي بمنزلة الثلاثة الايام في البين ، وهو ظاهر في وجوب المتابعة في السبعة كما ذكره الفاضلان المذكوران .

ومثله ما رواه في التهذيب عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام (٢) قال : « سألت عن صوم ثلاثة ايام في الحج والسبعة أيصومها متوالية أو يفرق بينها ؟ قال يصوم الثلاثة لا يفرق بينها والسبعة لا يفرق بينها ولا يجمع السبعة والثلاثة جميعاً ، نعم في بعض الاخبار ما يدل على التفريق .

وسيجي الكلام في جميع هذه المسائل في مواضعها منقحاً ان شاء الله تعالى . ويندرج في كلية ما يجب فيه التتابع صوم رمضان والاعتكاف وكفارة رمضان وكفارة قضائه وكفارة خلف النذر وما في معناه وكفارة الظهار والقتل وكفارة حلق الرأس في حال الاحرام وصوم الثلاثة الايام في بدل الهدى وصوم الثمانية عشر بدل البدنة وبدل الشهرين عند العجز عنها .

قال في المدارك : ويمكن المناقشة في وجوب المتابعة في صيام كفارة قضاء رمضان وحلق الرأس وصوم الثمانية عشر في الموضعين ، لاطلاق الامر بالصوم في جميع هذه الموارد فيحصل الامتثال مع التتابع وبدونه . انتهى .

وهو جيد إلا بالنسبة الى كفارة قضاء شهر رمضان ، لما تقدم في صدر المطلب الرابع من المقصد الاول (٣) من الاخبار الدالة على انها كفارة شهر رمضان ، وكفارة شهر رمضان من ما لا خلاف في وجوب التتابع في الشهرين فيها نعم يمكن ذلك بالنسبة الى القول الآخر وهو صوم ثلاثة ايام حيث انه لم يصرح

(١) و(٢) الوسائل الباب ١٠ من بقية الصوم الواجب

(٣) ص ٢١٢

ج ١٣ (لو أفطر في ما يجب فيه التتابع لعذر فهل يبنى مطلقاً ؟) — ٣٣٩ —

فيها بالتتابع ، إلا ان الأصحاب ذكروا انها كفارة يمين وكفارة اليمين من ما يجب التتابع فيها ، فان تمها ذكره لزم الاشكال في ما ذكره هنا وإلا فلا . واما على القول الاول فالإشكال لازم البتة ، إلا ان الظاهر ان كلامه (قدس سره) مبنى على ما هو المشهور من انها اطعام عشرة مساكين ان أمكن وإلا فصيام ثلاثة أيام وهذه الثلاثة لا دليل على وجوب التتابع فيها . واما القول بانها كفارة شهر رمضان فهو وان قل به الصدوقان ودل عليه بعض الاخبار المتقدمة في المطلب المتقدم إلا انه مطرح بينهم وغير معمول عليه ولا على اخباره كما تقدم تحقيق ذلك في المطلب المذكور واضعف منه غيره من القولين الآخرين في المسألة كما تقدم ثمة .

المقام الثاني - قد صرح جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) بان كل ما يشترط فيه التتابع من افراد الصوم اذا أفطر في اثنا عشر لعذر بنى بعد زواله . واطلاق كلامهم يقتضى عدم الفرق في هذا الحكم بين صوم الشهرين وصوم الثمانية عشر في الموضعين المتقدمين وصوم الثلاثة .

وفيه انه قد جزم جماعة : منهم - المحقق والعلامة في القواعد والشهيدان في الدروس والمسالك بوجوب الاستئناف مع الاخلال بالمتابعة في كل ثلاثة لعذر كان أو لا لعذر إلا ثلاثة الهدى لمن صام يومين وكان الثالث العيد فانه يبنى على اليومين الاولين بعد انقضاء أيام التشريق .

قال في المدارك بعد نقل ذلك عنهم : وهو جيد بل الاجود اختصار البناء مع الاخلال بالتتابع للعذر بصيام الشهرين المتتابعين والاستئناف في غيره ، اما الاستئناف في ما عدا صيام الشهرين فلأن الاخلال بالمتابعة يقتضى عدم الاتيان بالمأمور به على وجه فيبقى المكلف تحت العهدة الى أن يتحقق الامتثال .

أقول : لا يخفى ان مقتضى كلامه هنا هو وجوب المتابعة في الثمانية عشر حيث انه قد صرح بها في صدر الكلام وانها داخلة تحت اطلاق كلامهم وانه لو حصل العذر الموجب لانقطاع المتابعة وجب عليه الاعادة من رأس ، مع انه قد صرح

— ٣٤٠ — (لو أفطر في ما يجب فيه التتابع لعذر فهل يبني مطلقاً؟) ج ١٣

سابقاً في ما قدمنا نقله عنه في المقام الاول بانه لا تجب المتابعة فيها عنده بل يحصل الامتثال مع التتابع وعدمه ، اللهم إلا ان يحمل كلامه هنا على طريق الماشاة مع الاصحاب وانه على تقدير ثبوت وجوب التتابع فيها في ما ذكره فاللازم هو الوجوب وان حصل العذر المانع من ذلك فانه يجب الاعادة من رأس بعد زواله .

ثم قال (قدس سره) : واما البناء في صيام الشهرين فيدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن رفاعه (١) قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل عليه صيام شهرين متتابعين فصام شهراً ومريض ؟ قال : يبني عليه الله حبسه . قلت امرأة كان عليها صيام شهرين متتابعين فصامت وافطرت أيام حيضها ؟ قال : تقضيها . قلت فانها قضتها ثم يئست من الحيض ؟ قال لا تعيدها اجزاها ذلك ، وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (٢) نحو ذلك ، وعن سليمان بن خالد (٣) قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل كان عليه صيام شهرين متتابعين فصام خمسة وعشرين يوماً ثم مرض فاذا برى أيبنى على صومه ام يعيد صومه كله ؟ قال : يبني على ما كان صام . ثم قال : هذا من ما غلب الله عليه وليس على ما غلب الله عز وجل عليه شيء ، انتهى .

وقال في كتاب الفقه الرضوى (٤) : ومتى وجب على الانسان صوم شهرين متتابعين فصام شهراً وصام من الشهر الثاني أياماً ثم افطر فعليه ان يبني عليه فلا بأس ، وان صام شهراً أو أقل منه ولم يصم من الشهر الثاني شيئاً فعليه ان يعيد صومه إلا ان يكون قد افطر لمريض فله أن يبني على ما صام لأن الله حبسه .

اقول : لا يخفى ان ظاهر التعليل في هذه الروايات يقتضى وجوب البناء في كل ما ثبت فيه وجوب التتابع اذا كان العذر من جهته (عز وجل) ، وخصوص السؤال في هذه الاخبار لا يوجب التخصيص إذ العبرة بموم الجواب والعلة

(١) و (٢) و (٣) الوسائل الباب ٢ من بقية الصوم الواجب

(٤) ص ٢٦

ج ١٣ (لو افطر في ما يجب فيه المتابع لعذر فهل يبني مطلقاً؟) - ٣٤١ -

المذكورة ، فان قوله عليه السلام : « هذا من ما غلب الله عليه وليس على ما غلب الله عليه شيء » ، في قوة صغرى وكبرى من مقدمتى الشكل الأول ، فكأنه قيل : الافطار في هذه الصورة من ما غلب الله عليه وكل ما غلب الله عليه فليس عليه شيء ، ينتج ان الافطار في هذه الصورة ليس عليه شيء من الاعادة . وبه يظهر ان كل موضع ثبت فيه وجوب المتابعة فليس عليه الاعادة اذا كان العذر من جهة الله عز وجل .

وعلى هذا يجب تخصيص اخبار وجوب المتابعة في الثلاثة بهذه الاخبار فلا تجب الاعادة فيها بالعذر الحاصل من جهته عز وجل .

وحينئذ فما ذكره اولئك الفضلاء (رضوان الله عليهم) من وجوب الاستئناف في كل ثلاثة لعذر كان أو لغير عذر مشكل ، وقصر الحكم كما ذكره السيد السند على الشهرين اشكل .

والذى وقعت عليه من الاخبار زيادة على ما نقله (قدس سره) ما رواه ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح الى على بن احمد بن أشيم (١) قال : « كتب الحسين الى الرضا عليه السلام جملة فداك رجل نذر أن يصوم أياماً معلومة فصام بعضها ثم اعتل فافطر أيتدى في صومه أم يحتسب بما مضى ؟ فكتب اليه يحتسب بما مضى ، وهو كما ترى مؤيد لما ذكرناه من وجوب البناء في الصوم المتتابع وان كان غير الشهرين . وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (٢) قال : « سأله عن امرأة تجعل لله عليها صوم شهرين متتابعين فتحيض ؟ قال : تصوم ما حاضت فهو يجزئها » .

وما رواه في الكافي في الحسن عن رفاعه بن موسى (٣) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تنذر عليها صوم شهرين متتابعين ؟ قال : تصوم وتستأنف أيامها التي قعدت حتى تتم الشهرين . قالت : أرأيت ان يئست من الحيض انقضيه ؟ قال : لا تقضى يجزئها الأول » .

(١) و (٢) و (٣) الوسائل الباب ٣ من بقية الصوم الواجب

٣٤٢ - (لو افطر في ما يجب فيه التتابع لعذر فهل يبنى مطلقاً ؟) ج ١٣

ثم قال (قدس سره) : ويستفاد من التعليل المستفاد من قوله عليه السلام : « الله حبسه ، وقوله : « وهذا من ما غلب الله عليه ، عدم الفرق بين أن يكون العذر مرضاً أو سفرأ ضرورياً أو حيفضاً أو اغماء أو غير ذلك .

أقول : جعل السفر الضروري من قبيل ما غلب الله عليه محل نظر ، فان الظاهر من هذا اللفظ ان المراد به ما كان من فعل الله تعالى به بحيث انه ليس للعبد في ايقاعه صنع ولا مدخل بالسكينة وانه من ما فعله الله تعالى به من غير اختيار منه ، والسفر وان كان ضرورياً ليس كذلك كما هو ظاهر .

ثم قال (قدس سره) لا يقال : قد روى الشيخ في الصحيح عن جميل ومحمد ابن حمران عن ابي عبدالله عليه السلام (١) « في الرجل احر يلزمه صوم شهرين متتابعين في ظهار فيصوم شهراً ثم يمرض ؟ قال يستقبل فان زاد على الشهر الآخر يوماً أو يومين بنى على ما بقى ، وعن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « ان كان على الرجل صيام شهرين متتابعين فافطر أو مرض في الشهر الأول فان عليه ان يعيد الصيام ، وان صام الشهر الأول وصام من الشهر الثاني شيئاً فانما عليه أن يقضى ، لانا نجيب عنهما بالحمل على الاستحباب جمعاً بين الأدلة ، وتأولهما الشيخ في الاستبصار أيضاً بالحمل على المرض الذي لا يكون مانعاً من الصوم وهو بعيد . انتهى .

أقول : لا ريب في بعد حمل الشيخ كما ذكره ، وأبعد منه الحمل على الاستحباب كما هي القاعدة الجارية في كلامه وكلام غيره لما عرفت في غير موضع من ما سبق . والظاهر عندى إنما هو الحمل على التقية التي هي السبب التام في اختلاف الاخبار وان لم يعلم القائل بذلك من العامة كما تقدم تحقيقه في المقدمة الأولى من مقدمات الكتاب . على ان العلامة في المنتهى بعد نقل اجماع علمائنا على الحكم المذكور نقل

(١) الوسائل الباب ٣ من بقية الصوم الواجب .

(٢) الوسائل الباب ٣ من بقية الصوم الواجب رقم (٦)

ج ١٣ { لو أفطر في ما يجب فيه التتابع لعذر فهل يبني مطلقاً ؟ } - ٣٤٣ -

عن الشافعي في أحد قوله الفرق بين الحيض والمرض فوجب الاعادة بالمرض والبناء على ما مضى بالحيض (١) ومورد هذين الخبرين المرض .

وبالجملة فان المفهوم من جملة من الأخبار ان مذهب الاختلاف في أخبارنا إنما هو الثقة فالحمل عليها متمين في المقام ، لاتفاق علمائنا قديماً وحديثاً على القول بالأخبار المتقدمة وهو مؤذن بكونه مذهبهم (عليهم السلام) فتكون الثقة في الأخبار الاخر ثم انه على تقدير البناء على العذر فهل تجب المبادرة الى ذلك بعد زوال العذر بلا فصل ؟ قيل نعم لانه بتعمد الافطار بعد زوال العذر يصير مخلاً بالتتابع اختياراً . وقطع الشهيد في الدروس بعدم الوجوب . والمسألة لا تخلو من تردد لعدم النص فيها وان كان القول الاول لا يخلو من قرب والاحتياط يقتضي العمل به ، ولو ثبت لامكن حمل صحيحة جميل ومحمد بن حمران ورواية ابي بصير عليه بان يحمل اعادة الصيام فيهما على ما اذا أفطر بعد زوال العذر عامداً .

قال في المدارك : ولو نسي النية في بعض أيام الشهر حتى فات علمها فسد صوم ذلك اليوم ، وهل ينقطع التتابع بذلك ؟ قيل نعم لأن فساد الصوم يقتضي عدم تحقق التتابع ، وقيل لا لحديث رفع القلم (٢) وظاهر التعليل المستفاد من قوله ﷺ (٣) « الله حبسه ، وقوله ﷺ » ليس على ما غلب الله عليه شيء ، وبه قطع الشارح (قدس سره) ولا يخلو من قوة .

أقول : فيه ان ظاهر حديث رفع القلم انما هو بالنسبة الى عدم المؤاخذه وترتب العقاب على ذلك لا صحة العبادة ، وظاهر التعليل المذكور في الخبرين لا يشمل مثل هذا كما أشرنا اليه آنفاً ، فان النسيان إنما هو من الشيطان كما يدل عليه قوله عز وجل : « فانساه الشيطان ذكر ربه » (٤) وقوله : « واما فيفسينك الشيطان فلا

(١) المذهب ج ٢ ص ١١٧

(٢) في المدارك هكذا : لحديث رفع . . ورواه في الوسائل في الباب ٥٦ من

جهاد النفس . (٣) ص ٣٤٠ (٤) سورة يوسف الآية ٤٣

- ٣٤٤ - (لو افطر في ما يجب فيه التتابع لا لعذر) ج ١٣

تقدم بعد الذكرى... الآية (١) وقوله : وما انسانيه إلا الشيطان (٢) لا من الله عز وجل . ويؤيده ما هو المشهور من وجوب القضاء على ناسي النجاسة كما تكاثرت به الاخبار الصريحة . وبه يظهر ان ما اختاره لا يخلو من ضعف .

المقام الثالث - الظاهر انه لا خلاف في انه لو أفطر في ما يجب عليه التتابع فيه لا لعذر فانه يجب عليه الاعادة من رأس .

واستثنى من ذلك مواضع ثلاثة : الأول - من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فصام منها شهراً ومن الثاني يوماً فانه يبنى على ما تقدم ، وقال العلامة في التذكرة وابنه في الشرح انه قول علمائنا .

ويدل عليه جملة من الاخبار : منها - صحيحة جميل ومحمد بن حمران ورواية أبي بصير المتقدمتان (٣) .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام (٤) قال : : صيام كفارة اليمين في الظهار شهران متتابعان ، والتتابع أن يصوم شهراً ويصوم من الآخر أياماً أو شيئاً منه فان عرض له شيء يفطر منه أفطر ثم قضى ما بقي عليه ، وان صام شهراً ثم عرض له شيء فافطر قبل أن يصوم من الآخر شيئاً فلم يتابع فليعد الصوم كله . وقال : صيام ثلاثة أيام في كفارة اليمين متتابعات ولا يفصل بينهن .

وفي الصحيح عن منصور بن حازم عن أبي عبدالله عليه السلام (٥) انه قال : : في رجل صام في ظهار شعبان ثم أدركه شهر رمضان ؟ قال : يصوم شهر رمضان ويستأنف الصوم ، فان صام في الظهار فزاد في النصف يوماً قضى بقيته .

(١) سورة الانعام الآية ٦٨ . (٢) سورة الكهف الآية ٦٣

(٣) ص ٣٤٧

(٤) التهذيب ج ٤ ص ٢٨٣ وفي الوسائل الباب ٣ و ١٠ من بقية الصوم الواجب

(٥) الوسائل الباب ٤ من بقية الصوم الواجب

ج ١٣ ﴿ لو افطر في ما يجب فيه التتابع لا لعذر ﴾ - ٣٤٥ -

وموثقة سماعة بن مهران (١) قال : « سألته عن الرجل يكون عليه صوم شهرين متتابعين أيفرق بين الأيام ؟ فقال : اذا صام أكثر من شهر فوصله ثم عرض له أمر فافطر فلا بأس ، وان كان أقل من شهر أو شهراً فعلياً أن يعيد الصيام » . وما رواه الصدوق عن أبي أيوب في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) « في رجل كان عليه صوم شهرين متتابعين في ظمار فصام ذا القعدة ودخل عليه ذو الحجة ؟ قال : يصوم ذا الحجة كله إلا أيام التشريق ثم يقضيها في أول يوم من المحرم حتى يتم له ثلاثة أيام فيكون قد صام شهرين متتابعين . قال : ولا ينبغي له أن يقرب أهله حتى يقضى ثلاثة أيام التشريق التي لم يصمها . ولا بأس ان صام شهراً ثم صام من الشهر الذي يليه أياماً ثم عرضت له علة أن يقطعه ثم يقضى بعد تمام الشهرين » .

نعم اختلف الأصحاب في أنه بعد البناء على ما تقدم في الصورة المذكورة لحصول التتابع بذلك هل يجوز له التفريق اختياراً وان كان قد حصل ما تحقق به التتابع ؟ فالمشهور الجواز للأصل وظاهر قوله عليه السلام في صحيحة الحلبي « والتتابع ان يصوم شهراً ويصوم من الآخر أياماً أو شيئاً منه » ، وقوله في صحيحة منصور « وان صام في الظهار فزاد في النصف يوماً قضى بقيته » ، وقوله في موثقة سماعة « اذا صام أكثر من شهر فوصله ثم عرض له أمر فافطر فلا بأس » .

ونقل عن الشيخ المفيد (عطر الله مرقدته) انه قال : لو تعدد الافطار بعد ان صام من الشهر الثاني شيئاً فقد اخطأ وان جاز له الاتمام . وبذلك صرح السيد المرتضى ، وصرح ابو الصلاح وابن ادریس بالاثم .

واحج ابن ادریس بان التتابع أن يصوم الشهرين كلاً ولم يحصل فتحقق الاثم ، ولا استبعاد في الاجزاء مع الاثم .

واجب بالمنع من ان التتابع انما يحصل بأكملها . وهو كذلك لما صرح به

(١) و(٢) الوسائل الباب ٣ من بقية الصوم الواجب

صحیحة الحلبي من أن التتابع الواجب إنما هو عبارة عن أن يصوم شهراً ومن الآخر شيئاً ، وهو ظاهر الروایتين الاخيرتين . وبالجملة فالقول المشهور هو المعتمد .

الثاني - من وجب عليه صوم شهر متتابع بنذر ونحوه فصام خمسة عشر يوماً ثم افطر فانه يصومه ويبنى على ما تقدم وان كان قبل ذلك استأنف .

والمستند في هذا التفصيل ما رواه الشيخ عن موسى بن بكر عن الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام (١) قال : « قال في رجل جعل على نفسه صوم شهر فصام خمسة عشر يوماً ثم عرض له أمر ؟ فقال : جائز له ان يقضى ما بقي عليه ، وان كان أقل من خمسة عشر يوماً لم يجز له حتى يصوم شهراً تاماً » .

وما رواه في السكاقي والفقهاء عن موسى بن بكر عن الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) : « في رجل جعل عليه صوم شهر فصام منه خمسة عشر يوماً ثم عرض له أمر ؟ فقال : ان كان صام خمسة عشر يوماً فله ان يقضى ما بقي وان كان صام أقل من خمسة عشر يوماً لم يجز له حتى يصوم شهراً تاماً » .

ولا أعلم في ذلك خلافاً بين الاصحاب إلا ما يظهر من السيد السند في المدارك قال فيه بعد نقل الخبرين المذكورين : وضعف الروایتين يمنع من العمل بهما . وعلى نحوه هذا الفاضل الخراساني في الذخيرة .

أقول : لا ريب ان الخبرين المذكورين وان كانا ضعيفين بهذا الاصطلاح المحدث إلا انها مجبوران باتفاق الاصحاب على العمل بمضمونها فانه لا راد لها ولا يخالف في هذا الحكم غيرهما ، مع انها في غير موضع من كتابيهما قد وافقا الاصحاب في هذه القاعدة كما لا يخفى على من تتبع كتابيهما ، وقد نهينا على مواضع من ذلك في شرحنا على المدارك ، ولكنهما ليس لهما قاعدة يقفان عليها كما اشبهنا الكلام عليه في غير موضع من شرحنا المشار اليه .

(١) التهذيب ج ٤ ص ٢٨٥ وفي الوسائل الباب ٥ من بقية الصوم الواجب

(٢) الوسائل الباب ٥ من بقية الصوم الواجب

ج ١٣ (الصوم المندوب - صوم خمسين بينها اربعاء من كل شهر) - ٣٤٧ -

والحق الشيخ في المبسوط والجل بشهر النذر في هذا الحكم من وجب عليه شهر في كفارة قتل الخطأ والظهار لكونه مملوكا ، واختاره في المختلف ومنعه ابن ادریس ، وأكثر الاصحاح لم يتعرضوا في هذه المسألة إلا لحكم النذر خاصة ، وتردد فيه المحقق للمشاركة في المعنى .

واحتج العلامة باندراجة تحت الجعل في قوله : « جعل عليه » قال : فان العبد اذا ظاهر فقد جعل عليه صوم شهر . وأجاب عن ما ذكره ابن ادریس - من ان حمله على النذر قياس باطل لا يجوز العمل به - بالمنع من كون ذلك قياساً ، قال بل هو من باب الأولى .

وأنت خير بما في كلامه (قدس سره) من الضمف الذي لا يخفى على الناظر والظاهر الوقوف على مورد النص . وما أبعد ما بين من رد النصوص المذكورة وبين من قاس عليها مع انه هو المقرر لهذا الإصطلاح .

الثالث - من صام ثلاثة أيام بدل الهدى يوم التروية وعرفة ثم أفطر يوم النحر فانه يجوز له أن يبني بعد انقضاء أيام التشريق ، والروايات هنا مختلفة ، وسيجيء تحقيق القول في ذلك في محله من كتاب الحج ان شاء الله تعالى .

وباقى أفراد الصوم الواجب من النذر ونحوه والاعتكاف تأتى في أبوابها ان شاء الله تعالى .

المطلب الثاني في الصوم المندوب

لا ريب ولا خلاف في استحباب الصوم في جميع أيام السنة إلا ما استثنى ، وقد تقدم في صدر الكتاب من الاخبار ما يدل عليه .

والكلام هنا إنما هو في ما يختص وقتاً بدينه وذلك في مواضع : منها - وهو اوكدما - صوم ثلاثة أيام من كل شهر . وهى أول خميس منه وآخر خميس وأول اربعاء من العشر الثانية .

فن الاخبار الواردة بذلك ما رواه الصدوق في الصحيح عن حماد بن عثمان

٣٤٨ - (صوم أول خميس وآخر خميس من الشهر بينهما اربعاء) ج ١٣

عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « صام رسول الله ﷺ حتى قيل ما يفطر ثم أفطر حتى قيل ما يصوم ، ثم صام صوم داود عليه السلام يوماً ويوماً لا ، ثم قبض ﷺ على صيام ثلاثة أيام في الشهر ، وقال يمدلن صوم الدهر ويذهبن بوحر الصدر - وقال حماد الوحر الوسوسة - قال حماد فقلت وأى الأيام هي ؟ قال أول خميس في الشهر وأول اربعاء بعد العشر منه وآخر خميس فيه . فقلت وكيف صارت هذه الأيام التي تصام ؟ فقال لأن من قبلنا من الأمم كانوا اذا نزل على أحدهم العذاب نزل في هذه الأيام فصام رسول الله ﷺ هذه الأيام لأنها الأيام المخوفة . »

وما رواه الكليني عن محمد بن مسلم في الصحيح أو الحسن على المشهور عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « كان رسول الله ﷺ أول ما بعث يصوم حتى يقال ما يفطر ويفطر حتى يقال ما يصوم ، ثم ترك ذلك وصام يوماً وأفطر يوماً وهو صوم داود عليه السلام ثم ترك ذلك وصام الثلاثة الأيام الغر ، ثم ترك ذلك وفرقها في كل عشرة يوماً : خمسين بينهما اربعاء ، فقبض ﷺ وهو يعمل ذلك . »

وعن معاوية بن عمار في الصحيح (٣) قال : « سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول كان في وصية النبي ﷺ لعل عليه السلام ان قال : يا على أوصيك في نفسك بخصال فاحفظها عني . ثم قال اللهم اعنه . وذكر جملة من الخصال الى أن قال : والسادسة الأخذ بسنتي في صلاتي وصومي وصدقي ، اما الصلاة فالتخشون ركعة واما الصيام فتلاثة أيام في الشهر : الخميس في أوله والاربعاء في وسطه والخميس في آخره ، واما الصدقة فجهديك حتى تقول قد أسرفت ولم تسرف . »

وروى الصدوق عن الحسن بن محبوب في الصحيح عن جميل بن صالح عن محمد بن مروان (٤) قال : « سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول كان رسول الله ﷺ يصوم حتى يقال لا يفطر ويفطر حتى يقال لا يصوم ، ثم صام يوماً وأفطر يوماً ، ثم

(١) و (٢) و (٤) الوسائل الباب ٧ من الصوم المندوب

(٣) الوسائل الباب ٤ من جهاد النفس

ج ١٣ (صوم أول خميس وآخر خميس من الشهر بينهما اربعاء) - ٣٤٩ -

صام الاثنين والخميس ، ثم آل من ذلك الى صيام ثلاثة أيام في الشهر : الخميس في أول الشهر واربعاء في وسط الشهر وخميس في آخر الشهر . وكان عليه السلام يقول ذلك صوم الدهر . وقد كان أبي عليه السلام يقول ما من أحد أبغض الى الله (عز وجل) من رجل يقال له كان رسول الله عليه السلام يفعل كذا وكذا فيقول لا يعذبني الله على ان أجتهد في الصلاة والصوم ، كأنه يرى ان رسول الله عليه السلام ترك شيئاً من الفضل عجزاً عنه .

وروى الصدوق عن زرارة في المرقئ (١) قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام بم جرت السنة من الصوم ؟ فقال : ثلاثة أيام من كل شهر : الخميس في العشر الأول والاربعاء في العشر الأوسط والخميس في العشر الاخير . قال قلت هذا جميع ما جرت به السنة في الصوم ؟ قال : نعم .

ورواه الكليني عن زرارة (٢) قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن أفضل ما جرت به السنة في التطوع من الصوم ... الى آخره ، وهو أوضح ، وعلى الأول فالمراد ما جرت به السنة المؤكدة .

وروى الشيخ باسناده عن أبي بصير (٣) قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن صوم السنة فقال صيام ثلاثة أيام من كل شهر . الخميس والاربعاء والخميس ، يذهب يلايل القلب وحر الصدر الخميس والاربعاء والخميس ، وان شاء الاثنين والاربعاء والخميس ، وان شاء صام في كل عشرة ايام يوماً فان ذلك ثلاثون حسنة ، وان أحب أن يزيد على ذلك فليزد .

وروى في الكافي في الصحيح - ومثله في الفقيه - عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام (٤) : ان رسول الله عليه السلام - مثل عن صوم خميسين بينهما اربعاء فقال : اما الخميس فيوم تعرض فيه الاعمال واما الاربعاء فيوم خلقت فيه النار ، واما الصوم لجنة .

وروى عبدالله بن جعفر في قرب الاسناد عن هارون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة عن جعفر بن محمد عن آبائه (عليهم السلام) (١) : ان النبي ﷺ قال دخلت الجنة فوجدت أكثر أهلها البله . يعنى بالبله المتغافل عن الشر العاقل في الخير الذين يصومون ثلاثة أيام من كل شهر .

ورواه الصدوق في معاني الاخبار عن أبيه عن عبدالله بن جعفر الحميري مثله (٢) إلا انه قال : قلت ما البله ؟ قال : العاقل في الخير الغافل عن الشر الذي يصوم في كل شهر ثلاثة أيام .

وروى الشيخ المفيد في المقنعة مرسلًا عن النبي ﷺ (٣) انه قال : عرضت على أعمال امتي فوجدت في أكثرها خللاً ونة صاناً فجعلت مع كل فريضة مثلها نافلة ليكون من أتى بذلك قد حصلت له الفريضة ، لان الله تعالى يستحي أن يعمل له العبد عملاً فلا يقبل منه الثلث ، وفرض الله الصلاة في كل يوم وليلة سبع عشرة ركعة ورسول الله ﷺ أربعاً وثلاثين ركعة ، وفرض الله صيام شهر رمضان في كل سنة ورسول الله ﷺ صيام ستين يوماً في السنة ليكمل فرض الصوم ، لجعل في كل شهر ثلاثة أيام خميساً في العشر الأول منه وهو أول خميس في العشر واربعاء في العشر الاوسط منه وهو اقرب الى النصف من الشهر وربما كان النصف بعينه وآخر خميس في الشهر ، الى غير ذلك من الاخبار التي يضيق عن نقلها المقام

تنبيهات

الاول - ما ذكرناه من صوم الثلاثة المذكورة هو المشهور فتوى ورواية ، ونقل عن الشيخ التخير بين صوم اربعاء بين خميسين أو خميس بين اربعائين ، وعن ابن أبي عقيل تخصيص الاربعاء بالاخيرة من العشر الاوسط مع موافقته في الخميسين ، وعن ابن الجنيد انه يصوم شهراً اربعاء بين خميسين والآخر خميساً بين اربعائين .

ج ١٣ ﴿ قضاء الايام الثلاثة من الشهر عند تأخيرها ﴾ - ٣٥١ -

ويدل على ما ذهب اليه ابن الجنيد رواية أبي بصير (١) قال : « سألت عن صوم ثلاثة أيام في الشهر ؟ فقال : في كل عشرة أيام يوم خميس واربعاء وخميس والشهر الذي يليه اربعاء وخميس واربعاء » .

وظاهر هذه الرواية دال على ما ذهب اليه ابن الجنيد والشيخ حملها على التخيير في كل شهر استناداً الى ما رواه عن ابراهيم بن اسماعيل بن داود (٢) قال : « سألت الرضا عليه السلام عن الصيام فقال ثلاثة أيام في الشهر : الارباء والخميس والجمعة . فقلت ان أصحابنا يصومون اربعاء بين خمسين ؟ فقال لا بأس بذلك ، ولا بأس بخميس بين اربعين » ، ومن أجل هذا نسب اليه القول المتقدم .

وكيف كان فالفضل المؤكد إنما هو في الصورة المشهورة التي استفاضت بها الاخبار وكان عليها عمل الرسول ﷺ في حياته الى أن مات والائمة (عليهم السلام) من بعده وان جاز العمل بما دل عليه الخبران المذكوران ، بل ظاهر رواية أبي بصير الاخرى المتقدمة انه يجزى الاتيان في كل عشرة يوماً كائناً ما كان الثاني - ان من اخرها استحب له قضاؤها كما صرح به بعض الاصحاب .

ويدل عليه ما رواه الكليني عن عبدالله بن سنان (٣) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصوم صوماً قد وقته على نفسه أو يصوم من أشهر الحرم فيمر به الشهر والشهران لا يقضيه ؟ فقال : لا يصوم في السفر ولا يقضى شيئاً من صوم التطوع إلا الثلاثة الايام التي كان يصومها من كل شهر ، ولا يجعلها بمنزلة الواجب إلا اني أحب لك أن تدوم على العمل الصالح . قال : وصاحب الحرم الذي كان يصومها يجزئه أن يصوم مكان كل شهر من أشهر الحرم ثلاثة أيام » . وما رواه الشيخ في الصحيح عن داود بن فرقد عن ابيه (٤) قال « كتب حفص

(١) و (٢) الوسائل الباب ٨ من الصوم المندوب

(٣) الوسائل الباب ١٠ من يصح منه الصوم

(٤) التهذيب ج ٤ ص ٢٢٩ وفي الوسائل الباب ٢١ من يصح منه الصوم والباب ١٠

من الصوم المندوب . واللفظ الذي اورده هو لفظ النوادر

- ٣٥٢ - (قضاء الايام الثلاثة من الشهر عند تأخيرها) ج ١٣

الاعور الى سل أبا عبدالله عليه السلام عن ثلاث مسائل فقال أبو عبدالله عليه السلام ما هي ؟ قال : من ترك صيام ثلاثة أيام في كل شهر ؟ فقال أبو عبدالله عليه السلام من مرض أو كبر أو عطش ؟ قال ما سمى شيئاً . فقال ان كان من مرض فاذا برى فليقضه وان كان من كبر أو عطش فبذل كل يوم مد ، وروى هذه الرواية أحمد بن محمد بن عيسى في نوادره عن فضالة عن داود بن فرقد مثله (١) .

وما رواه الكليني في الموثق عن عمار بن موسى عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) قال : سألت عن الرجل يكون عليه من الثلاثة أيام الشهر هل يصلح أن يؤخرها أو يصومها في آخر الشهر ؟ قال : لا بأس . فقلت يصومها متوالية أو يفرق بينها ؟ فقال : ما أحب ، ان شاء متوالية وان شاء فرق بينها ، ونحوها روايات على بن جعفر الثلاث عن أخيه موسى عليه السلام (٣) .

قال السيد السند في المدارك : ولو كان الفوات لمرض أو سفر لم يستحب قضاؤها لما رواه الكليني في الصحيح عن سعد بن سعد الاشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام (٤) قال : سألت عن صوم ثلاثة أيام في الشهر هل فيه قضاء على المسافر ؟ قال لا ، وإذا سقط القضاء عن المسافر سقط عن المريض بطريق أولى لأنه اعذر .

أقول : لا يخفى ما في هذا التحليل العليل من الوهن وعدم الصلوح لبناء الاحكام الشرعية عليه لو لم يرد ما ينافيه ، كيف ورواية داود بن فرقد المتقدم نقلها عن الشيخ وعن كتاب النوادر صريحة في القضاء نعم الرواية المذكورة ظاهرة في سقوط القضاء عن المسافر .

(١) الوسائل الباب ١١ من الصوم المندوب ، وفيه كما في الفقه الرضوي ص ٩٢ وعن داود بن فرقد عن أخيه .

(٢) و ٣ الوسائل الباب ٩ من الصوم المندوب

(٤) الوسائل الباب ٢١ من يصح منه الصوم

ج ١٣ (تأخير صوم الايام الثلاثة من الشهر من الصيف الى الشتاء) - ٣٥٣ -

ونحوها ما رواه الكليني عن المرزبان بن عمران (١) قال : قلت للرضا عليه السلام اريد السفر فاصوم لشهرى الذى اسافر فيه ؟ قال : لا . قلت فاذا قدمت أفضيه ؟ قال : لا ، كما لا تصوم كذلك لا تقضى ، إلا انه ربما ظهر من رواية عبد الله ابن سنان المتقدمة القضاء .

واظهر منها ما رواه الكليني عن عذافر (٢) قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام أصوم هذه الثلاثة الايام في الشهر فربما سافرت وربما أصابتنى علة فيجب على قضاؤها؟ قال فقال لى : إنما يجب الفرض فاما غير الفرض فانت فيه بالخيار . قلت بالخيار في السفر والمرض ؟ قال فقال : المرض قد وضعه الله (عز وجل) عنك والسفر ان شئت فاقضه وان لم تقضه فلا جناح عليك .

وصاحب المدارك قد نقل هذه الرواية وطعن فيها بضعف السند . والجمع بين الاخبار يقتضى القول بالقضاء وان لم يتأكد ذلك كغيره من الترك لا لعذر ، وربما لاح من هذه الرواية أيضاً سقوط القضاء عن المريض وينبغى حملها على ما ذكر ايضاً .

الثالث - قد ذكر جملة من الاصحاب انه يجوز تأخيرها اختياراً من الصيف الى الشتاء ويكون مؤدياً للسنة متى أتى بها كذلك .

ويدل عليه ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن الحسن بن محبوب عن الحسن ابن أبي حمزة (٣) قال : قلت لأبي جعفر أو لأبي عبد الله (عليهما السلام) انى قد اشتد على صيام ثلاثة أيام في كل شهر أوخره في الصيف الى الشتاء فاني أجده أهون على ؟ فقال : نعم فاحفظها .

وما رواه الكليني عن الحسين بن أبي حمزة في الصحيح (٤) قال : قلت

(١) و (٢) الوسائل الباب ٢١ من يصح منه الصوم

(٣) الوسائل الباب ٩ من الصوم المندوب . ارجع الى الاستدراكات

(٤) الوسائل الباب ٩ من الصوم المندوب . وفي كتب الحديث الحسين بن أبي حمزة

عن أبي حمزة .

٣٥٤ - (التصدق عن الايام الثلاثة من الشهر عند المعجز عن صومها) ج ١٣

لابي جعفر عليه السلام صوم ثلاثة ايام من كل شهر او خره الى الشتاء ثم أصومها ؟ قال : لا بأس بذلك . .

الرابع - ان من عجز عن الاتيان بها استحب له أن يتصدق عن كل يوم بدرهم أو بمد .

ويدل عليه ما رواه الكليني في الصحيح عن عيص بن القاسم (١) قال : سألته عن من لم يصم الثلاثة الايام من كل شهر وهو يشتد عليه الصيام هل فيه فداء ؟ قال : مد من طعام في كل يوم . .

وعن عقبة (٢) قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام جعلت فداك اني قد كبرت وضعفت عن الصيام فكيف اصنع بهذه الثلاثة الايام في كل شهر ؟ فقال يا عقبة تصدق بدرهم عن كل يوم ؟ قال قلت درهم واحد ؟ قال لعلها كثرت عندك وأنت تستقل الدرهم . قال قلت ان نعم الله على لسابعة . فقال يا عقبة لا طعام مسلم خير من صيام شهر . .

وروى الكليني عن عمر بن يزيد (٣) قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام ان الصوم يشتد على ؟ فقال لي لدرهم تصدق به أفضل من صيام يوم . ثم قال : وما أحب أن تدعه . .

وعن صفوان بن يحيى في الصحيح عن يزيد بن خليفة (٤) قال : شكوت الى ابي عبدالله عليه السلام فقلت اني اصدع اذا صمت هذه الثلاثة الايام ويشق على ؟ قال فاصنع كما اصنع فاني اذا سافرت تصدقت عن كل يوم بمد من قوت أهلي الذي اقوتهم به . .
وروى في الحنصال عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث (٥) قال : فمن لم يقدر عليها لضعف فصدقة درهم افضل له من صيام يوم . .

وروى في المغنعة مرسل (٦) قال : سئل عليه السلام عن رجل يشتد عليه ان يصوم في كل شهر ثلاثة ايام كيف يصنع حتى لا يفوته ثواب ذلك ؟ فقال :

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ١١ من الصوم المنسوب

ج ١٣ (تقديم صوم الايام الثلاثة من الشهر عند ارادة السفر فيه) - ٣٥٥ -

يتصدق عن كل يوم بمد من طعام على مسكين ، .
وقد تقدم في حديث داود بن فرقد عن ابيه (١) ما يدل على انه اذا كان
الترك لمرض قضاء بعد البرء وان كان اكبر أو عطش فبدل كل يوم مد .
ويستفاد من اكثر هذه الاخبار ان الفدية في ما اذا عجز عن الصوم أو شق
عليه ، وليس فيها ما يخالف ذلك إلا قوله عليه في حديث يزيد بن خليفة ، فأنى اذا
سافرت تصدقت ، ولعل الحكم في السفر التخيير بين القضاء كما تقدم والصدقة كما في
هذا الخبر وفي غيره من افراد العجز والمشقة هو الصدقة .
الخامس - قال السيد السند في المدارك : قال على بن بابويه (قدس سره) في
رسالته الى ولده : اذا أردت سفراً وأردت ان تقدم من صوم السنة شيئاً فصم
ثلاثة أيام للشهر الذى تريد الخروج فيه . ولم نقف له في ذلك على مستند بل قد
روى الكليني ما ينافيه فانه قد روى عن المرزبان بن عمران ... ثم نقل الرواية وقد
تقدمت في التنبيه الثانى (٢) .
أقول : اما مستند الشيخ على بن بابويه في ما نقل عنه فليس إلا كتاب الفقه
الرضوى كما هي عادته الجارية في ما عرفت في غير موضع من ما تقدم ويأتى ان شاء
الله مثله من أخذه عبارات الكتاب المذكور والافتاء بها ، والمتأخرون حيث
لم يصل اليهم الكتاب ولم يصل لهم في الاخبار ما يدل على ما ذكره ربما طعنوا عليه
بعدم المستند كما في هذا الموضع وغيره .
قال عليه في الكتاب المذكور (٣) : فان أردت سفراً وأردت أن تقدم من
السنة شيئاً فصم ثلاثة أيام للشهر الذى تريد الخروج فيه . وهو عين العبارة المنقولة
واما ما ذكره من منافاة الرواية لهذا الكلام فيمكن الجواب عنه بحمل النهى في
الرواية المذكورة على النهى عن الصيام في السفر لا عن تقديمه ، وهذا الكلام صريح
في الرخصة في التقديم فلا منافاة ، ولعله كما رخص في القضاء رخص في التقديم .
والله العالم .

السادس - روى الصدوق في الفقيه مرسلًا (١) قال : روى انه سئل العالم عليه السلام عن خمسين يتفقان في آخر الشهر ؟ فقال : صم الأول فلعلك لا تلحق الثاني . قال في الوافي : الآخر في نفسه أفضل والأول يصير بهذه النية أفضل فافضلية كل منهما من جهة غير جهة الآخر . انتهى .

اقول : ويمكن أن يكون الخبر محمولا على ما اذا كان الخمس الثاني يوم الثلاثين من الشهر فيجوز أن يكون ناقصاً فيكون الخمس أول الشهر الذي بعد هذا الشهر فانه لا يلحقه ، واليه يشير قوله : « فلعلك لا تلحق الثاني » ، واما حمل عدم لحوق الثاني على الموت قبله فالظاهر بعده .

وروى فيه أيضاً عن الفضيل بن يسار في القوي عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « إذا صام أحدكم الثلاثة الايام من الشهر فلا يجادلن أحداً ولا يجهل ولا يسرع الى الحلف والايمان بالله وان جمل عليه أحد فليحتمل » . ومنها - صوم ايام البيض كما ذكره جملة من أصحابنا بل ظاهر العلامة في المنتهى انه مذهب العلماء كافة .

قال السيد السند (قدس سره) في المدارك : ولم اقف فيه على رواية من طرق الأصحاب سوى ما رواه الصدوق في كتاب العلل (٣) باسناده الى ابن مسعود قال : « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان آدم لما عصى ربه (عز وجل) ناداه مناد من لدن العرش يا آدم اخرج من جوارى فانه لا يجاورني أحد عصاني ، فبكى وبكت الملائكة فبعث الله (عز وجل) جبرئيل فاهبطه الى الارض مسوداً ، فلما رآته الملائكة ضجعت وبكت وانتحبت وقالت يا رب خلقاً خلقته ونفخت فيه من روحي واسبغت له ملائكتك بذنب واحد حولت بياضه سواداً ، فناداه مناد من السماء

(١) الوسائل الباب ٧ من الصوم المنتدوب

(٢) الوسائل الباب ١٢ من آداب الصائم

(٣) ص ١٢٣ وفي الوسائل الباب ١٢ من الصوم المنتدوب

صم لربك فصام فوافق يوم ثلاثة عشر من الشهر فذهب ثلث السواد ، ثم نودى يوم الرابع عشر ان صم لربك اليوم فصام فذهب ثلثا السواد ، ثم نودى يوم خمسة عشر بالصيام فصام فاصبح وقد ذهب السواد كله ، فسميت أيام البيض للذي رد الله (عز وجل) فيه على آدم بياضه . ثم نادى مناد من السماء يا آدم هذه الثلاثة الايام جعلتها لك ولولدك فمن صامها في كل شهر فكأنما صام الدهر .

ثم قال الصدوق (قدس سره) بعد ان أورد هذا الخبر : قال مصنف هذا الكتاب هذا الخبر صحيح ولكن الله تبارك وتعالى فوض الى نبيه محمد ﷺ أمر دينه فقال عز وجل : ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا (١) فسن رسول الله ﷺ مكان أيام البيض خديساً في أول الشهر واربعاء في وسط الشهر وخديساً في آخر الشهر وذلك صوم السنة من صامها كان كن صام الدهر لقول الله عز وجل : من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها (٢) وإنما ذكرت الحديث لما فيه من ذكر العلة وليعلم السبب في ذلك لان الناس اكثرهم يقولون ان أيام البيض إنما سميت بيضاً لان لياليها مقمرة من أولها الى آخرها (٣) انتهى كلامه زيد مقامه .

ومقتضاه ان صوم هذه الايام كان أولاً فنسخ بصوم الخميسين بينهما اربعاء ، وهو الظاهر من قوله ﷺ في صحيحة محمد بن مسلم أو حسنته المتقدمة (٤) بعد ان ذكر صومه ﷺ صوم داود ﷺ ، ثم ترك ذلك وصام الثلاثة الايام الغر ثم ترك ذلك وفرقها في كل عشرة يوماً ... الحديث ، فان المراد بالايام الغر هي أيام هذه الليالي ، ووصفها بذلك باعتبار لياليها لان اليوم يطلق على ما يشمل النهار والليل . وأنت خير بان ما ذكره شيخنا الصدوق من ان هذا الخبر صحيح مع كونه

(١) سورة الحشر الآية ٨ .

(٢) سورة الانعام الآية ١٦٣

(٣) المغنى ج ٣ ص ١٧٨

(٤) ص ٣٤٨

من طريق العامة (١) ورواته كلهم منهم لا اعرف له وجها ، وما تضمنه من العلة خلاف ما عليه أصحابنا قاطبة كما لا يخفى على من راجع كلامهم فانهم إنما علموا كونها بيضا بهذا الوجه الذي رده ، وهو ظاهر صحيحة محمد بن مسلم المذكورة كما ذكرنا فان وصفها بكونها غرا إنما يكون باعتبار ليا ليها لا باعتبار هذه العلة التي في هذا الخبر ، وهذه العلة التي تضمنها هذا الخبر مصرح بها في كلام العامة خاصة (٢) لكون خبرها من طرقهم . وبالجملة فان ايراده (قدس سره) لهذا الخبر وحكمه بصحته لأجل هذه العلة لا يخلو من مجازفة .

هذا . وقد استدل جملة من الاصحاب : منهم - العلامة في المنتهى بحديث الزهري المتقدم في أول الكتاب (٣) وسيأتي ما في ذلك .

نعم روى الحميري في كتاب قرب الاسناد على ما نقله في الوسائل عن الحسن ابن ظريف عن الحسين بن علوان عن جعفر عن ابيه (عليهما السلام) (٤) « ان علياً عليه السلام كان ينعى صيام رسول الله ﷺ قال : صام رسول الله ﷺ الدهر كله ما شاء الله ثم ترك ذلك وصام صيام داود عليه السلام يوماً لله ويوماً له ما شاء الله ثم ترك ذلك فصام الاثنين والخميس ما شاء الله ثم ترك ذلك وصام البيض ثلاثة أيام من كل شهر فلم يزل ذلك صيامه حتى قبضه الله عليه . »

ونقل في الوسائل عن علي بن موسى بن طاووس في الدروع الواقعة نقلا من

(١) لم اقف على الحديث بلفظه في كتبهم نعم في عدة القارى ج ٤ ص ٣٢٢ روى عن ابن عباس قال انما سمي ايام البيض لان آدم لما لعبط الى الارض احرقته الشمس فاسود فاحس الله اليه ان صم ايام البيض فصام أول يوم فابيض ثلث جسده فلما صام اليوم الثاني ابيض ثلثا جسده فلما صام اليوم الثالث ابيض جسده كله ولم نجد في مسند ابن مسعود في مسند احمد ولا في سنن البيهقي ولا في كنز العمال .

(٢) في المغني ج ٣ ص ١٧٨ في وجه تسميتها بايام البيض قال وقيل ان الله تاب على آدم فيها وبيض صحيفته . ذكره ابو الحسن التيمي . (٣) ص ٣ الى ٧ (٤) الوسائل الباب ١٢ من الصوم المنسوب

كتاب تحفة المؤمن تأليف عبدالرحمان بن محمد بن علي الحلواني عن علي بن ابي طالب عليه السلام (١) قال : قال رسول الله ﷺ اتاني جبرئيل فقال قل لعلي صم من كل شهر ثلاثة ايام يكتب لك باول يوم تصومه عشرة آلاف سنة وبالثاني ثلاثون الف سنة وبالثالث مائة الف سنة . قلت يا رسول الله ﷺ الى ذلك خاصة أم للناس عامة ؟ فقال يعطيك الله ذلك ولن عمل مثل ذلك . فقلت ما هي يا رسول الله ﷺ ؟ قال . الايام البيض من كل شهر وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر .

قال ابن طاووس (٢) ووجدت في تاريخ نيسابور في ترجمة الحسن بن محمد ابن جعفر باسناده الى الحسن بن علي بن ابي طالب عليه السلام قال « سئل رسول الله ﷺ عن صوم ايام البيض فقال : صيام مقبول غير مردود . »

وظاهر المحدث المذكور في كتابه الحكم بالاستحباب في هذه الايام تبعاً للقول المشهور حيث قل - بعد نقل كلام الصدوق المتقدم - ما صورته : اقول لا منافاة بين استحباب هذه الثلاثة وتلك الثلاثة وكان مراده بيان تأكيد الاستحباب . انتهى اقول : التحقيق عندي في هذا المقام هو حمل هذه الاخبار على التقية (٣) اما حديث قرب الاسناد فان راويه عاصي (٤) والخبر ظاهر في انه عليه السلام كان هذا صيامه حتى قبضه الله عليه به - تلك الافراد المتقدمة مع ان الروايات مستفيضة - ما ذكرنا منها وما لم نذكر - في أن صيامه الذي قبضه الله عليه إنما هو صيام خمسين بينها اربعاء . وتأويل صاحب الوسائل بالحمل على جمعها ضعيف ، لان ظاهر

(١) و(٢) الوسائل الباب ١٢ من الصوم المنتدوب

(٣) المغني ج ٣ ص ١٧٧

(٤) راجع رجال النجاشي والخلاصة . وفي رجال الكشي ص ٢٤٧ انه من العامة الذين لهم ميل الى الائمة (ح) وفي ميزان الاعتدال للذهبي ج ١ ص ٢٥٤ عن جماعة انه ضعيف كذاب متروك الحديث .

هذا الخبر ان صيام السنة الذي استقر عليه عليه السلام بعد تلك الصيامات إنما هو هذا خاصة أعنى صوم أيام البيض . مع ان صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة (١) دلت على انه بعد ان صامها مدة من الزمان ترك ذلك وفرقها في كل عشرة يوماً ... الى أن قال « فقبض عليه السلام وهو يعمل ذلك ، فكيف يتم ما ذكره ؟ واما الرواية الثانية فان صاحب هذا الكتاب غير معروف فلعله من العامة وهو الاقرب وهو مجهول وحديثه مثله . والحديث الثالث كذلك بل اظهر .

واما استناده في الوسائل أيضاً الى حديث الزهري تبعاً لما نقلناه عن العلامة في المنتهى فقيه ان صريح كلام الامام عليه السلام إنما هو عد الافراد التي خير فيها بين الصوم وعدمه ، حيث قال عليه السلام (٢) بعد ان ذكر أولاً ان اربعة عشر وجهاً صاحبها بالخيار ان شاء صام وان شاء افطر : واما الصوم الذي صاحبه بالخيار فصوم يوم الجمعة والخميس والاثنين وصوم أيام البيض وصوم ستة أيام من شوال بعد شهر رمضان ... الحديث .

والوجه في ذلك هو ما قدمنا نقله عن المحدث الكاشاني من ان هذه الايام لما كانت من ما يستحب فيها الصيام عند العامة وانه صيام الترغيب والسنة عندهم ذكره عليه السلام وعبر عنه بالتخير بين صومه وعدمه رداً عليهم في ما زعموا من استحباب صومها ، ولم يذكر عليه السلام في هذا الخبر شيئاً من صيام السنة والترغيب الذي نحن بهدد الكلام عليه (٣) لكونه من خصوصيات مذهبهم (عليهم السلام) الذي لا يفرضونه إلا الى شيعتهم .

والعلامة في المنتهى إنما استدل روايات العامة (٤) ثم قال : ومن طريق

(١) ص ٣٤٨ (٢) الـ مسائل الباب ٥ من الصوم المندوب

(٣) ارجع الى الاستدراكات في آخر الكتاب .

(٤) وهي حديث ابى ذر وحديث الامام ابو وحديث ملحان القيسي ، راجع سنن البيهقي

ج ٤ ص ٢٩٤ والمفاتيح ج ٣ ص ٧٧ .

الاصحاب ... ثم أشار الى رواية الزهري .

وبالجملة فان هذا الفرد وان اتفقوا عليه إلا انه لا دليل عليه بل الادلة تردده .
اذا عرفت ذلك فاعلم ان المشهور في كلام الاصحاب ان أيام البيض هي اليوم
الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ، ونقل في المختلف عن ابن أبي عقيل انه
الأيام الثلاثة المتقدمة .

قال في المختلف : صيام أيام البيض مستحب اجماعاً والمشهور في تفسيرها
الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر ، سميت بيضاً باسماء لياليها
من حيث ان القمر يطلع مع غروب الشمس ويغرب مع طلوعها ، قاله الشيخان
والسيد المرتضى واكثر علمائنا ، وقال ابن أبي عقيل : فاما السنة من الصيام فصوم
شعبان وصيام البيض وهي ثلاثة أيام في كل شهر متفرقة اربعاء بين خميسين الخمس
الاول من العشر الاول والاربعاء الاخير من العشر الاوسط وخمس من العشر
الاخير . انا ان العلة ما ذكرناها ولا تتم إلا في الأيام المذكورة . انتهى كلامه والله العالم .
ومنها - صوم الغدير والعيد الكبير وقد تكاثرت الاخبار بذلك :

ومنها - ما رواه في الكافي ومن لا يحضره الفقيه عن الحسن بن راشد عن
أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « قلت له جعلت فداك هل للمسلمين عيد غير العيدين ؟
قال نعم يا حسن اعظمهما واشرفهما . قلت وأي يوم هو ؟ قال هو يوم نصب
أمير المؤمنين عليه السلام علماً للناس . قلت جعلت فداك وما ينبغي لنا أن نصنع فيه ؟
قال تصومه يا حسن وتكثر الصلاة على محمد وآله عليه السلام وتبرأ الى الله عن ظلمهم
حقهم ، فان الانبياء (عليهم السلام) كانت تأمر الاوصياء باليوم الذي كان يقام فيه
الوصي أن يتخذ عيداً . قال قلت فما لمن صامه ؟ قال صيام ستين شهراً . ولاندع
صيام يوم سبع وعشرين من رجب فانه اليوم الذي نزلت فيه النبوة على محمد عليه السلام
وثوابه مثل ستين شهراً لكم » .

(١) الوسائل الباب ١٤ و ١٥ من الصوم المختوب .

وروى في الكافي عن عبدالرحمان بن سالم عن ابيه (١) قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام هل المسلمين عيد غير يوم الجمعة والاخى والفطر ؟ قال : نعم أعظمها حرمة . قلت وأى عيد هو جعلت فداك ؟ قال اليوم الذى نصب فيه رسول الله صلى الله عليه وآله أمير المؤمنين عليه السلام وقال من كنت مولاه فعلى مولاه . قلت أى يوم هو ؟ قال وما تصنع باليوم ان السنة تدور ولكنه يوم ثمانية عشر من ذى الحجة . فقلت وما ينبغى لنا أن نفعل فى ذلك اليوم ؟ فقال تذكرون الله تعالى فيه بالصيام والعبادة والذكر لمحمد وآل محمد فان رسول الله صلى الله عليه وآله أوصى أمير المؤمنين عليه السلام أن يتخذ ذلك اليوم عيداً وكذلك كانت الانبياء تفعل كانوا يوصون أوصيائهم بذلك فيتخذونه عيداً .

قوله عليه السلام : وما تصنع باليوم ، فى جواب سؤال الراوى عن أى يوم هو - يعطى انه عليه السلام فهم من سؤاله ان مراده السؤال عن كونه أى يوم من أيام الاسبوع فاجابه عليه السلام بما ذكره من أن أيام الاسبوع تدور ولا تبقى على زمان توافق ذلك الزمان بل المعتبر تعيينه بالأشهر .

وروى الشيخ فى التهذيب عن على بن الحسين العبدى (٢) قال : سمعت أبا عبدالله الصادق عليه السلام يقول : صيام يوم غدير خم يعدل صيام عمر الدنيا لو عاش انسان ثم صام ما عمرت الدنيا لكان له ثواب ذلك ، وصيامه يعدل عند الله (عز وجل) فى كل عام مائة حجة ومائة عمرة مبرورات متقبلات وهو عيد الله الأكبر ... الحديث ، الى غير ذلك من الاخبار المتواترة .

ومنها - صوم يوم المبعث وهو اليوم السابع والعشرون من رجب .
ويدل عليه جملة من الاخبار : منها - رواية الحسن بن راشد المتقدمة .
وما رواه الصدوق عن الحسن بن بكار الصيقل عن أبى الحسن الرضا عليه السلام (٣)
قال : بعث الله محمداً صلى الله عليه وآله ثلاث ليال مضين من رجب وصوم ذلك اليوم

(١) و(٢) الوسائل الباب ١٤ من الصوم المنتدوب

(٣) الوسائل الباب ١٥ من الصوم المنتدوب

ج ١٣ (صوم نصف رجب - صوم يوم دحو الأرض) — ٣٦٣ —

كصوم سبعين عاماً ، قال سعد (١) كان مشايخنا يقولون ان ذلك غلط من السكاتب وانه ثلاث بقين من رجب . الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة .
ومنها - صوم يوم النصف من رجب أيضاً .

ويدل عليه ما رواه الشيخ في المصباح عن الريان بن الصلت (٢) قال : « صام أبو جعفر الثاني عليه السلام لما كان ببغداد صام يوم النصف من رجب ويوم السابع والعشرين منه وصام معه جميع حشمه ... الحديث . »

ومنها - صوم يوم دحو الأرض وهو اليوم الخامس والعشرون من ذى القعدة ويدل عليه ما رواه الصدوق بإسناده عن الحسن بن راشد (٣) قال : « كنت مع أبي وأنا غلام فتعشينا عند الرضا عليه السلام ليلة خمس وعشرين من ذى القعدة فقال له ليلة خمس وعشرين من ذى القعدة ولد فيها ابراهيم عليه السلام وولد فيها عيسى بن مريم عليه السلام وفيها دحيت الأرض من تحت السكبة فن صام ذلك اليوم كان كن صام ستين شهراً ، الى غير ذلك من الاخبار .

قال في المدارك : ومقتضى ذلك عد الشهور قبل الدحو واستشكله جدى (قدس سره) في فوائد القواعد بما علم من انه تعالى خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام ، وان المراد من اليوم دوران الشمس في فلكها دورة واحدة وهو يقتضى عدم خلق السماوات قبل ذلك (٤) فلا يتم عد الأشهر في تلك المدة . ثم قال : ويمكن دفعه بان الكتاب العزيز ناطق بتأخر الدحو عن خلق السماوات والأرض والليل والنهار ، حيث قال عز وجل : « انتم أشد خلقاً أم السماء بناها رفع سمكها فسواها وأغشاش ليلها واخرج ضحاها والأرض بعد ذلك دحاهما (٥) وعلى هذا فيمكن تحقق الالهة وعد الأيام قبل ذلك . انتهى .

(١) و(٢) الوسائل الباب ١٥ من الصوم المتدوب

(٣) الوسائل الباب ١٦ من الصوم المتدوب ، والراوى الحسن بن علي الوشاء .

(٤) ارجع الى الاستدراكات (٥) سورة النازعات الآية ٢٨ و٢٩ و٣٠ و٣١ .

— ٣٦٤ — (صوم التسعة من ذى الحجة - صوم يوم عرفة) ج ١٣

ومنها - صوم أول يوم من ذى الحجة وصوم يوم التروية بل صيام التسعة :
 فروى ثقة الاسلام في السكافي عن سهل بن زياد عن بعض أصحابنا عن
 أبي الحسن الأول عليه السلام في حديث (١) قال : « وفي أول يوم من ذى الحجة ولد
 ابراهيم خليل الرحمن عليه السلام فمن صام ذلك اليوم كتب الله له صيام ستين شهراً » .
 وروى الشيخ في كتاب المصباح مرسلًا عن أبي الحسن موسى بن جعفر
عليه السلام (٢) انه قال : « من صام أول يوم من العشر عشر ذى الحجة كتب الله له
 صوم ثمانين شهراً » .
 وروى الصدوق مثله (٣) وزاد « فان صام التسع كتب الله له صوم الدهر » .
 ورواه في كتاب ثواب الأعمال مثله (٤) .
 قال (٥) : وقال الصادق عليه السلام « صوم يوم التروية كفارة سنة ويوم عرفة
 كفارة سنتين » .
 وقال في الكتاب المذكور (٦) وروى ان في أول يوم من ذى الحجة ولد
 ابراهيم خليل الرحمن (على نبينا وآله وعليه السلام) فمن صام ذلك اليوم كان
 كفارة ستين سنة ، وفي تسع من ذى الحجة انزلت توبة داود (على نبينا وآله
 وعليه السلام) فمن صام ذلك اليوم كان كفارة تسعين سنة :
 ومنها - صوم اليوم التاسع من ذى الحجة وهو يوم عرفة بشرط تحقق الهلال
 وعدم الشك فيه ثلاثا يكوم يوم العيد وان لا يضعفه عن الدعاء .
 فروى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (٧) قال :
 « سألت عن صوم يوم عرفة فقال من قوى عليه فحسن ان لم يمنعه من الدعاء فانه
 يوم دعاء ومسألة فصره ، وان خشيت ان تضعف عن ذلك فلا تصمه » .
 وروى بسنده عن حنان بن سدير عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام (٨) قال :

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ١٨ من الصوم المنتوب

(٧) و(٨) الوسائل الباب ٢٢ من الصوم المنتوب

د سألته عن صوم يوم عرفة فقلت جعلت فداك انهم يزعمون انه يعدل صوم سنة (١) فقال كان أئى لا يصومه . فقلت ولم ذاك ؟ قال ان يوم عرفة يوم دعاء ومسألة وأنخوف أن يضعفنى عن الدعاء واكره أن أصومه ، وأنخوف أن يكون يوم عرفة يوم أضحى وليس بيوم صوم .

وروى ثقة الاسلام فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٢) د انه سئل عن صوم يوم عرفة فقال أنا أصومه اليوم وهو يوم دعاء ومسألة .

وروى فى الموثق عن محمد بن مسلم (٣) قال : د سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول ان رسول الله ﷺ لم يصم يوم عرفة منذ نزل صيام شهر رمضان ، ورواه الشيخ فى الموثق عن محمد بن قيس عن أبى جعفر عليه السلام مثله (٤) .

وروى الصدوق فى الفقيه باسناده عن يعقوب بن شعيب (٥) قال : د سألت أبا عبدالله عليه السلام عن صوم يوم عرفة فقال ان شئت صمت وان شئت لم تصم .

قال (٦) وذكر ان رجلا أتى الحسن والحسين (عليهما السلام) فوجد احدهما صائماً والآخر مفطراً فساءلها فقالا ان صمت لحسن وان لم تصم لغيره .

وروى الصدوق باسناده عن عبدالله بن المغيرة عن سالم عن أبى عبدالله عليه السلام (٧) قال : د اوصى رسول الله ﷺ الى على عليه السلام وحده واوصى على الى الحسن والحسين (عليهما السلام) جميعاً وكان الحسن امامه ، فدخل رجل يوم عرفة على الحسن وهو يتغدى والحسين صائم ثم جاء بعد ما قبض الحسن عليه فدخل على الحسين وهو عرفة وهو يتغدى وعلى بن الحسين صائم ، فقال له الرجل انى دخلت على الحسن وهو يتغدى وأنت صائم ثم دخلت عليك وأنت مفطر وعلى بن الحسين صائم ؟ فقال ان الحسن صائم كان اماماً فافطر لئلا يتخذ

(١) المفتى ج ٣ ص ١٧٤ و ١٧٥ انه كفارة سنتين

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) الوسائل الباب ٢٣ من الصوم المنذور

صومه سنة وليتأسى به الناس فلما ان قبض كنت أنا الامام فاردت أن لا يتخذ صومى سنة فيتأسى الناس بى .

وروى فى الكافى عن زرارة عن أبى جعفر وأبى عبدالله (عليهما السلام) (١) قالوا : « لا تصم فى يوم عاشوراء ولا عرفة بمكة ولا فى المدينة ولا فى وطنك ولا فى مصر من الامصار . »

والذى يقرب عندى من التأمل فى هذه الاخبار بعين الفسك والاعتبار انها الى الدلالة على عدم الاستحباب كما فى سائر الايام المذكورة فى المقام أقرب وان كان الصيام فى حد ذاته مستحباً مطلقاً .

ويدل على ذلك اولاً - الخبر ان الدالان على ان الرسول ﷺ بعد نزول شهر رمضان لم يصمها مع ما علم من ملازمته ﷺ على صيام السنة .

وثانياً - قول الحسين ﷺ فى حديث سالم المذكور : ان الحسن ﷺ فى وقت امامته وكذلك هو ﷺ إنما لم يصوما لئلا يتخذ الناس صومه سنة وليتأسى الناس بهما فى ترك صومه ، فانه ظاهر كما ترى فى عدم الاستحباب على الوجه المذكور .
واما ما ذكره فى الوسائل - من أن المقصود دفع توهم الناس وجوب صوم يوم عرفة لا استحبابه - فبعيد عن ظاهر الخبر كما لا يخفى على المتأمل فيه .

وثالثاً - ما صرح به ﷺ فى حديث يعقوب بن شعيب من التخيير بين الصوم وعدمه ، ومن الظاهر منافاته للترغيب المذكور فى هذه الايام المعدودة فى المقام .
والسؤال ليس عن وجوبه حتى يحمل الكلام على دفع الوجوب بل السؤال عن استحبابه على وجه الترغيب كغيره من الايام المعدودة .
ورابعاً - النهى المؤكد فى رواية زرارة الاخيرة .

والاصحاب (رضوان الله عليهم) حيث قالوا باستحبابه جمعوا بين روايات النهى وروايات الاستحباب بحمل اخبار النهى على ما اذا لزم منه الضعف عن الدعاء

ج ١٣ (صوم يوم عرفة - صوم مولد النبي ص) — ٣٦٧ —

أو خرف الوقوع في صيام العيد استناداً الى الخبرين الأولين ، وفي دالتهما على ذلك تأمل سيما الخبر الثاني .

وبالجملة فان عده في حديث الزهري المتقدم (١) في الايام التي يتخير بين صومها وعدمه بالتقريب الذي قدمنا بيانه يدل على ان استحباب صومه على جهة الترغيب إنما هو عند العامة (٢) كما في تلك الافراد المعدودة معه ، وما دل من الاخبار هنا صريحاً على كون صيامه يعدل سنة أو نحو ذلك فيجوز خروجه مخرج التقية ، واليه يشير قول سدير لابي جعفر عليه السلام : « انهم يزعمون انه يعدل صوم سنة ، يعنى العامة فاجاب (عليه السلام) بان أبي كان لا يصومه . بمعنى انه لو كان كما يدعونه لكان أبي أولى بالمحافظة على صيامه لما علم من نهالكه (عليه السلام) على الوظائف المؤكدة . ثم ان الراوى لما سأل عن الوجه في عدم صيامه أجابه بهذا الوجه الاقناعى من انه يتخوف أن يضعفه عن الدعاء أو يتخوف انه ربما يكون يوم عيد . وهذا الجواب وقع عن عدم صومه مطلقاً ، فهو من قبيل العلل الشرعية التي لا يشترط اطرادها ولا دوران المعلول مدارها بل يكفى وجودها في الجملة ولو في مادة لا بمعنى انه ان اضعفه عن الدعاء لم يصمه وان لم يضعفه استحباب له ، وكذلك بالنسبة الى الهلال . وبالجملة فالأقرب عندى هو ان صومه ليس إلا مثل غيره من الايام لامل هذه الايام المرغب فيها .

ومنها - صوم مولد النبي عليه السلام وهو اليوم السابع عشر من ربيع الاول على المشهور ، وقال الكليني انه اليوم الثانى عشر منه وهو مذهب الجمهور (٣) ونقل في

(١) ص ٦

(٢) المغنى ج ٣ ص ١٧٤ و ١٧٥ وقد استثنى ص ١٧٦ منه صومه لمن كان بعرفة

ليتقوى على الدعاء .

(٣) في مرآة العقول ج ١ ص ٣٤٩ : اتفقت الامامية إلا من شذ منهم ان

ولادته (ص) في سابع عشر ربيع الاول . وذهب اكثر المخالفين الى انها في الثانى عشر منه =

المدارك عن جده في فوائد القواعد الميل اليه .

ثم قال في المدارك : وليس في الباب رواية تصلح لاثبات أحد القولين .
ثم قال : ويدل على استحباب صوم السابع عشر من شهر ربيع الأول والسابع والعشرين من رجب ما رواه الشيخ بسند مشتمل على عدة من الضعفاء والمجاهيل عن اسحاق بن عباد العلو العريضي عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام) (١) انه قال له يا أبا اسحاق جئت تسألني عن الأيام التي يصام فيهن وهي أربعة : أولهن يوم السابع والعشرين من رجب يوم بعث الله محمداً ﷺ إلى خلقه رحمة للعالمين ، ويوم مولده وهو السابع عشر من شهر ربيع الأول ، ويوم الخامس والعشرين من ذي القعدة فيه دحيت الكعبة ، ويوم الغدير فيه أقام رسول الله ﷺ اخاه علياً (عليه السلام) علماً للناس واماماً من بعده .

أقول : وهذا الحديث وإن ضعف سنده بهذا الاصطلاح المحدث إلا انه صحيح بالاصطلاح القديم لاجماع الطائفة على العمل به قديماً وحديثاً وهو جابر لضعف الخبر بتصريح ارباب هذا الاصطلاح فانه لا راد له بل الكل قائل به ، .
ورواه الراوندي سعيد بن هبة الله في كتاب الخرائج والجرائع عن اسحاق بن عباد العلو العريضي (٢) قال : ركب أبي وعمومي إلى أبي الحسن (عليه السلام) وقد اختلفوا في الأيام التي تصام في السنة وهو مقيم في قرية قبل سيرة إلى سر من رأى فقال لهم جئتم تسألوني عن الأيام التي تصام في السنة فقالوا ما جئناك إلا لهذا فقال ... ثم ساق الخبر على نحو ما تقدم .

= واختاره المصنف اما اختياراً أو تقييداً والاخير اظهر . راجع الامتاع للمقريزي ج ١ ص ٣ وعيون الاثر لابن سيد الناس ج ١ ص ٢٦ والسيرة الحلبية ج ١ ص ٩٧ وتاريخ الطبري ج ٢ ص ١٢٥ .

(١) التهذيب ج ٤ ص ٣٥٥ وفي الوسائل الباب ١٤ من الصوم المندوب

(٢) الوسائل الباب ١٩ من الصوم المندوب

ج ١٣ (صوم مولد النبي ص - صوم يوم عاشوراء) — ٣٦٩ —

ويؤيد هذا الخبر ما ذكره الشيخ في المصباح (١) قال : روى عنهم (عليهم السلام) انهم قالوا : من صام يوم سابع عشر من شهر ربيع الاول كتب الله له صيام سنة .

وقال شيخنا المفيد (قدس سره) في كتاب مسار الشيعة (٢) : في اليوم السابع عشر من ربيع الاول كان مولد رسول الله ﷺ ولم يزل الصالحون من آل محمد ﷺ على قديم الاوقات يعظمونه ويعرفون حقه ويرعون حرمة ويتطوعون بصيامه . قال : وقد روى عن أئمة الهدى (عليهم السلام) انهم قالوا : من صام يوم السابع عشر من شهر ربيع الاول - وهو مولد سيدنا رسول الله ﷺ - كتب الله له صيام سنة .

وقال في المقنعة (٣) قد ورد الخبر عن الصادقين (عليهم السلام) بفضل صيام اربعة أيام في السنة ... الى ان قال : يوم السابع عشر من ربيع الاول ... ثم ساق الكلام وذكر ثواب صوم كل يوم من تلك الايام . وظاهر عبارته تكاثر الاخبار عنده بذلك . وقال محمد بن علي بن الفثال الفارسي في كتاب روضة الواعظين (٤) : روى ان يوم السابع عشر من ربيع الاول هو يوم مولد النبي ﷺ فن صامه كتب الله له صيام ستين سنة .

وبذلك يظهر ان ما ذكره من المناقشة في سند الخبر المتقدم من المناقشات الواهية .

واما ما يدل على ان مولده ﷺ الثاني عشر من الشهر المذكور فلم اقف عليه في أخبارنا ولعل ما ورد بذلك انما هو من طرق العامة حيث ان هذا هو المختار عندهم (٥) ومنها - صوم يوم عاشوراء على وجه الحزن ، كذا قيده جملة من الاصحاب

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ١٩ من الصوم المتدوب

(٥) ارجع الى الصفحة ٣٦٧

وكانهم جعلوا ذلك وجه جمع بين الاخبار الواردة في صومه أمراً ونهياً (١).
وبهذا جمع الشيخ بين الاخبار في الاستبصار فقال : ان من صام يوم عاشوراء
على طريق الحزن ، صاب آل محمد عليهم السلام والجزع لما حل بعترته عليه السلام فقد أصاب
ومن صامه على ما يعتقد مخالفونا من الفضل في صومه والتبرك به والاعتقاد
ببركته وسعادته (٢) فقد أثم واخطأ .
ونقل هذا الجمع عن شيخه المفيد (قدس سره) قال في المدارك بعد ذكر
ذلك : وهو جيد . أقول : بل الظاهر بعده لما سيظهر لك ان شاء الله تعالى بعد نقل
الاخبار الواردة في هذا المقام :

فاما ما يدل على استحباب صومه فنما - ما رواه في التهذيب عن أبي همام
عن أبي الحسن (عايه السلام) (٣) قال : « صام رسول الله صلى الله عليه وآله يوم عاشوراء »

(١) الوسائل الباب ٢٠ و ٢١ من الصوم المندوب

(٢) لم نقف في اخبار العامة على ما يرجح الصوم يوم عاشوراء للتبرك والسعادة إلا
على حديث أبي موسى في صحيح مسلم باب (صوم يوم عاشوراء) وفيه ان اهل خيبر كانوا يصومون
يوم عاشوراء ويتخذونه عيداً ويلبسون فيه نساءهم الحلى فقال رسول الله (ص) فصوموه
انتم . وللأحاديث الواردة في صومه المشتعلة على الاباضية والمرجئة والضعفاء ائقي فقهاء
أهل السنة باستحباب صومه ، قال العيني في عمدة القارى ج ٥ ص ٣٤٧ اتفق العلماء على
ان صوم يوم عاشوراء سنة وليس بواجب . نعم اختلق اعداء أهل البيت (ع) احاديث
في استحباب التوسعة على العيال يوم عاشوراء والاغتسال والخضاب والاكتحال ، وفيها
يقول ابن كثير الحنبلي كان النواصب من أهل الشام يعاكسون الشيعة فيتعطفون ويعتسلون
ويطبخون الحبوب ويلبسون اخر الثياب ويتخذون ذلك اليوم عيداً يظهرون فيه السرور
عناداً للروافض وقد رد هذه الاحاديث السيوطي في اللثالي المصنوعة ج ٢ ص ١٠٨ الى
١١٣ والذهبي في الميزان ج ١ ص ١١٦ وابن حجر في مجمع الزوائد ج ٣ ص ١٨٩ وفي
الصواعق المحرقة ص ١٠٩ .

(٣) الوسائل الباب ٢٠ من الصوم المندوب

وما رواه عن عبدالله بن ميمون القداح عن جعفر عن ابيه (عليهما السلام) (١) قال : « صيام يوم عاشوراء كفارة سنة » .
وما رواه الشيخ عن مسعدة بن صدقة عن ابي عبدالله عن ابيه (عليهما السلام) (٢) « ان علياً (صلوات الله وسلامه عليه وآله) قال : صوموا العاشوراء التاسع والعاشر فانه يكفر ذنوب سنة » .

وما رواه عن كثير النواء عن ابي جعفر (عليه السلام) (٣) قال : « لزقت السفينة يوم عاشوراء على الجودي فامر نوح (عليه السلام) من معه من الجن والانس أن يصوموا ذلك اليوم . وقال أبو جعفر (عليه السلام) اندررن ما هذا اليوم ؟ هذا اليوم الذي تاب الله فيه على آدم وحواء (عليهما السلام) وهذا اليوم الذي فلق الله فيه البحر لبنى اسرائيل فاغرق فرعون ومن معه ، وهذا اليوم الذي غلب فيه موسى (عليه السلام) فرعون ، وهذا اليوم الذي ولد فيه ابراهيم (عليه السلام) ، وهذا اليوم الذي تاب الله فيه على قوم يونس (عليه السلام) وهذا اليوم الذي ولد فيه عيسى بن مريم (عليه السلام) وهذا اليوم الذي يقوم فيه القائم عليه السلام » .

واما ما يدل على عدم جواز صومه ، فنه ما رواه الصدوق في الفقيه في الصحيح عن زرارة بن اعين ومحمد بن مسلم جميعاً (٤) « انها سالوا ابا جعفر الباقر (عليه السلام) عن صوم يوم عاشوراء فقال : كان صومه قبل شهر رمضان فلما نزل شهر رمضان ترك (٥) » .

وما رواه ثقة الاسلام في الكافي بسنده عن عبد الملك (٦) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن صوم تاسوعاء وعاشوراء من شهر المحرم فقال تاسوعاء يوم حوصر فيه الحسين (عليه السلام) وأصحابه (رضوان الله عليهم)

(١) و (٢) و (٣) الوسائل الباب ٢٠ من الصوم المنتدب

(٤) و (٦) الوسائل الباب ٢١ من الصوم المنتدب

(٥) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢٨٨

بكر بلاء واجتمع عليه خيل أهل الشام وأناخوا عليه وفرح ابن مرجانة وعمر بن سعد بتوافر الخيل وكثرتها واستضعفوا فيه الحسين واصحابه (كرم الله وجوههم) وايقنوا أن لا يأتي الحسين (عليه السلام) ناصر ولا يمدد أهل العراق، بابي المستضعف الغريب. ثم قال: وأما يوم عاشوراء فيوم أصيب فيه الحسين عليه السلام ضريعاً بين أصحابه واصحابه صرعى حوله، أفصوم يكون في ذلك اليوم؟ كلا ورب البيت الحرام ما هو يوم صوم وما هو إلا يوم حزن ومصيبة دخلت على أهل السماء وأهل الأرض وجميع المؤمنين ويوم فرح وسرور لابن مرجانة وآل زياد وأهل الشام (غضب الله عليهم وعلى ذرياتهم) وذلك يوم بكت عليه جميع بقاع الأرض خلا بقعة الشام، فنصامه أو تبرك به حشره الله مع آل زياد بمسوخ القلب مسخوطاً عليه، ومن ادخر فيه إلى منزله ذخيرة أعقبه الله تعالى نفاقاً في قلبه إلى يوم يلقاه وانزع البركة عنه وعن أهل بيته وولده وشاركه الشيطان في جميع ذلك.

ومارواه فيه عن محمد بن عيسى بن عبيد عن جعفر بن عيسى أخيه (١) قال: سألت الرضا (عليه السلام) عن صوم يوم عاشوراء وما يقول الناس فيه فقال عن صوم ابن مرجانة تسألني ذلك يوم صامه الأعداء من آل زياد لقتل الحسين (عليه السلام) وهو يوم يتشام به آل محمد عليه السلام ويتشام به أهل الإسلام واليوم الذي يتشام به أهل الإسلام لا يصام ولا يتبرك به، ويوم الاثنين يوم نحس قبض الله فيه نبيه عليه السلام وما أصيب آل محمد عليه السلام إلا في يوم الاثنين فتشامنا به وتبرك به عدونا، ويوم عاشوراء قتل فيه الحسين (عليه السلام) وتبرك به ابن مرجانة وتشام به آل محمد عليه السلام فنصامها أو تبرك بها لقي الله تبارك وتعالى بمسوخ القلب وكان محشره مع الذين صنوا صومها والتبرك بها.

ومارواه فيه عن زيد النرسي (٢) قال: سمعت عبيد بن زرارة يسأل

أبا عبدالله (عليه السلام) عن صوم يوم عاشوراء فقال : من صامه كان حظه من صيام ذلك اليوم حظ ابن مرجانة وآل زياد . قال قلت : وما كان حظهم من ذلك اليوم ؟ قال : النار ، أعادنا الله من النار ومن عمل يقرب من النار .

وما رواه عن نجمة بن الحارث العطار (١) قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن صوم يوم عاشوراء فقال صوم متروك بنزول شهر رمضان (٢) والمتروك بدعة قال نجمة فسألت أبا عبدالله (عليه السلام) من بعد أبيه (عليه السلام) عن ذلك فأجابني بمثل جواب أبيه ، ثم قال أما إنه صوم يوم ما نزل به كتاب ولا جرت به سنة إلا سنة آل زياد بقتل الحسين بن علي عليهما السلام .

وما رواه عن زرارة عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السلام) (٣) قالوا : لا تصم في يوم عاشوراء ولا عرفة بمكة ... الحديث وقد تقدم في صوم عرفة .

وما رواه الصدوق في كتاب المجالس عن الحسين بن أبي غندير عن أبيه عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : سألت عن صوم يوم عرفة فقال عيد من أعياد المسلمين ويوم دعاء ومسألة . قلت فصوم يوم عاشوراء ؟ قال ذلك يوم قتل فيه الحسين (عليه السلام) فان كنت شامئاً فصم . ثم قال ان آل أمية نذروا نذراً ان قتل الحسين عليه السلام أن يتخذوا ذلك اليوم عيداً لهم يصومون فيه شكراً ويفرحون اولادهم فصارت في آل أبي سفيان سنة الى اليوم فلذلك يصومونه ويدخلون على عيالاتهم وأهاليهم الفرح ذلك اليوم . ثم قال : ان الصوم لا يكون للصيبة ولا يكون إلا شكراً للسلامة وان الحسين (عليه السلام) أصيب يوم عاشوراء فان كنت في من أصيب به فلا تصم وان كنت شامئاً بمن مره سلامة بني أمية فصم شكراً لله تعالى .

وما رواه في كتاب المجالس أيضاً بأسناده الى جيلة المسكية (٥) قال : سمعت

(١) و (٣) الوسائل الباب ٢١ من الصوم المنسوب

(٢) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢٨٨

(٤) الوسائل الباب ٢١ من الصوم المنسوب ، والرواية في مجالس الشيخ لا مجالس الصدوق

(٥) الوافي باب صيام يوم عاشوراء والاثنين

ميشم النار يقول والله لتقتلن هذه الامة ابن نبيها في المحرم لعشر مضين منه وليتخذن اعداء الله ذلك اليوم يوم بركة ، وان ذلك لكائن قد سبق في علم الله (تعالى ذكره) اعلم ذلك بعهد عهده الي مولاي امير المؤمنين (عليه السلام) ولقد اخبرني انه يبكي عليه كل شئ حتى الوحوش في الفلوات والحيتان في البحار والطير في جو السماء وتبكي عليه الشمس والقمر والنجوم والسماء والارض ومؤمنو الانس والجن وجميع ملائكة السماوات ورضوان ومالك وحمة العرش ، وتمطر السماء دماً ورماداً . ثم قال وجبت لعنة الله على قتلة الحسين (عليه السلام) كما وجبت على المشركين الذين يجهلون مع الله إلهاً آخر وكما وجبت على اليهود والنصارى والمجوس . قالت جبلة فقلت له يا ميشم وكيف يتخذ الناس ذلك اليوم الذي يقتل فيه الحسين بن علي (عليهما السلام) يوم بركة ؟ فبكي ميشم (رحمه الله) ثم قال سيزعمون بحديث يضعونه انه اليوم الذي تاب الله فيه على آدم عليه السلام ، وإنما تاب الله على آدم في ذى الحجة ، ويزعمون انه اليوم الذي قبل الله فيه توبة داود عليه السلام ، وإنما قبل الله توبته في ذى الحجة ، ويزعمون انه اليوم الذي أخرج الله فيه يونس عليه السلام من بطن الحوت ، وإنما أخرجه الله من بطن الحوت في ذى القعدة ويزعمون انه اليوم الذي استوت فيه سفينة نوح عليه السلام على الجودي ، وإنما استوت على الجودي يوم الثامن عشر من ذى الحجة ، ويزعمون انه اليوم الذي فلق الله فيه البحر لبني اسرائيل ، وإنما كان ذلك في ربيع الاول . ثم قال ميشم يا جبلة اعلمى ان الحسين بن علي (عليهما السلام) سيد الشهداء يوم القيامة ولاصحابه على سائر الشهداء درجة ، يا جبلة اذا نظرت الى الشمس حمراء كأنها دم عبيط فاعلمى ان سيدك الحسين عليه السلام قد قتل . قالت جبلة فخرجت ذات يوم فرأيت الشمس على الحيطان كأنها الملاحف المعصفرة فصحت حينئذ وبكيت وقلت قد والله قتل الحسين عليه السلام .

أقول : وميشم النار (رضى الله عنه) كان من حوارى امير المؤمنين عليه السلام وخواصه كما هو مصرح به في الاخبار وكلام علمائنا الابرار فقوله (رضى الله عنه) مقتبس من قوله عليه السلام .

ثم اقول : لا يخفى عليك ما في دلالة هذه الاخبار من الظهور والصرحة في تحريم صوم هذا اليوم مطلقاً وان صومه إنما كان في صدر الاسلام ثم نسخ بنزول صوم شهر رمضان (١) وعلى هذا يحمل خبر صوم رسول الله ﷺ (٢) .

واما خبر القداح وخبر مسعدة بن صدقة الدال كل منهما على ان صومه كفارة سنة والامر بصومه كما في ثانيهما فسيبيلهما الحل على التقية (٣) لا على ما ذكره من استحباب صومه على سبيل الحزن والجزع ، كيف وخبر الحسين بن ابى غندر عن ابيه (٤) ظاهر في أن الصوم لا يكون للدهشية وانما يكون شكراً للسلامة ، مع دلالة الاخبار الباقية على النهى الصريح عن صومه مطلقاً سيما خبر نجدة وقولها (عليها السلام) فيه انه متروك بصيام شهر رمضان والمتروك بدعة . وبالجمله فتحریم صيامه مطلقاً من هذه الاخبار أظهر ظاهر .

واما خبر كثير النواء - مع كون راويه المذكور بترياً عامياً (٥) قد وردت فيه الذموم الكثيرة مثل قول الصادق عليه السلام (٦) اللهم اني اليك من كثير النواء برى في الدنيا والآخرة ، وقرله أيضاً (٧) ان الحكم بن عتيبة وسلمة وكثير النواء وأبا المقدام والقار - يعني سالماً - أضلوا كثيراً ممن ضل من هؤلاء وانهم بمن قال الله تعالى : ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين ، (٨) - معارض بخبر ميثم المذكور .

(١) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢٨٨ (٢) ص ٣٧٠

(٣) المغني ج ٣ ص ١٧٤ (٤) ص ٣٧٣

(٥) فرق الشيعة للنويعي ص ١٣ والتبصير للاسفرافيني ص ٣٣ ورجال الشيخ الطوسي ورجال البرقي .

(٦) رجال الكشي ص ٢٠٨ الطبع الحديث في النجف الاشرف .

(٧) رجال الكشي ص ٢٠٨ الطبع الحديث في النجف الاشرف والرواية عن

ابن جعفر (ع) (٨) سورة البقرة الآية ٨

- ٣٧٩ - (صوم اول يوم من المحرم والشهر كله) ج ١٣

وبالمجمل فان دلالة هذه الاخبار على التحريم مطلقاً اظهر ظاهر ولكن العذر لاصحابنا في ما ذكروه من حيث عدم تتبع الاخبار كلها والتأمل فيها .

نعم قد روى الشيخ (رضي الله عنه) في كتاب مصباح المتعبد (١) عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « دخلت عليه يوم عاشوراء فالفيتته كاسف اللون ظاهر الحزن ودموعه تنحدر من عينيه كاللؤلؤ المتساقط ، فقلت يا ابن رسول الله ﷺ مم بكائك لا ابي الله عينيكم ؟ فقال لي أو في غفلة أنت أما علمت ان الحسين ابن علي (عليهما السلام) اصيب في مثل هذا اليوم ؟ فقلت يا سيدي فما قولك في صومه ؟ فقال لي صمه من غير تبييت و افطره من غير تشميت ولا تجعله يوم صوم كلا وليكن افطارك بعد صلاة العصر بساعة على شربة من ماء فانه في مثل ذلك الوقت من ذلك اليوم تجلت الهيبة عن آل رسول الله ﷺ وانكشفت الملحمة عنهم ... الحديث ، وهذه الرواية هي التي ينبغي العمل عليها وهي دالة على مجرد الامساك الى الوقت المذكور . والمفهوم من كلام شيخنا الشهيد الثاني (قدس سره) في المسالك حمل كلام الاصحاب باستحباب صوم يوم عاشوراء على وجه الحزن هو صومه على هذا الوجه المذكور في هذه الرواية . وهو بعيد فان كلامهم صريح أو كالصريح في أن مرادهم صيام اليوم كلاً كما في جملة افراد الصيام . والله العالم .

ومنها - صوم أول يوم من المحرم بل الشهر كله :

روى الصدوق (عطر الله مرقده) مرسل (٢) قال : « روى ان في أول يوم من المحرم دعا زكريا ربه (عز وجل) فن صام ذلك اليوم استجاب الله له كما استجاب لزكريا ﷺ . »

وروى في كتاب المجالس وعيون الاخبار في الصحيح عن الريان بن شبيب (٣) قال « دخلت على الرضا عليه السلام في أول يوم من المحرم فقال لي يا ابن شبيب أصائم أنت ؟

(١) ص ٥٤٧ وفي الوسائل الباب ٢٠ من الصوم المنسوب

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٢٥ من الصوم المنسوب

فقلت لا فقال ان هذا اليوم هو اليوم الذى دعا فيه زكريا ربه فقال : رب هب لى من لدنك ذرية طيبة انك سميع الدعاء (١) فاستجاب الله له وامر الملائكة فنادت زكريا وهو قائم يصلى فى المحراب : ان الله يبشرك بيحيى (٢) فن صام هذا اليوم ثم دعا الله (عز وجل) استجاب الله له كما استجاب لزكريا عليه السلام .

وروى الشيخ المفيد (قدس سره) فى المقنعة (٣) عن النعمان بن سعد عن على بن ابي طالب قال : قال رسول الله ﷺ لرجل ان كنت صائماً بعد شهر رمضان فهم المحرم فانه شهر تاب الله (عز وجل) فيه على قوم ويتوب الله فيه على آخرين ، وروى ابن طاووس (طاب ثراه) فى كتاب الاقبال (٤) عن النبي ﷺ قال : من صام يوماً من المحرم فله بكل يوم ثلاثون يوماً .

قال (٥) وروى من طرقهم (عليهم السلام) ان من صام يوماً من المحرم عتسباً جعل الله تعالى بينه وبين جهنم جنة كما بين السماء والارض .

وباسناده عن الشيخ المفيد (قدس سره) فى كتاب حقائق الرياض (٦) عن الصادق عليه السلام قال : « من أمكنه صوم المحرم فانه يذهب صائمه من كل سيئة » .

وعن النبي ﷺ (٧) ان افضل الصلاة بعد الصلاة الفريضة الصلاة فى جوف الليل ، وان افضل الصوم من بعد شهر رمضان صوم شهر الله الذى يدعونه المحرم ، ومنها - صيام الخنيس والجمعة والسبت ، روى الشيخ المفيد فى المقنعة (٨) عن راشد بن محمد عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ من صام من شهر حرام الخنيس والجمعة والسبت كتب الله له عبادة تسعمائة سنة .

وفى رواية اسامة بن زيد (٩) ان النبي ﷺ كان يصوم الاثنين والخنيس فسل عن ذلك فقال ان اعمال الناس تعرض يوم الاثنين والخنيس .

(١) سورة آل عمران الآية ٣٤ . (٢) سورة آل عمران الآية ٣٥

(٣) (٤) و(٥) و(٦) و(٧) و(٨) الوسائل الباب ٢٥ من الصوم المتدوب

(٩) سنن البيهقى ج ٤ ص ٢٩٣

ورواية ابن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « رأيتُه صائماً يوم الجمعة فقلت له جعلت فداك ان الناس يزعمون انه يوم عيد (٢) ؟ فقال : كلا انه يوم خفض ودعة » .

وروى الصدوق في الفقيه في الصحيح عن هشام بن الحكم عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) « في الرجل يريد أن يعمل شيئاً من الخير مثل الصدقة والصوم ونحو هذا قال : يستحب أن يكون ذلك يوم الجمعة فان العمل يوم الجمعة يضاعف » .

وروى في كتاب عيون الاخبار بسنده عن الرضا عليه السلام (٤) قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله من صام يوم الجمعة صبراً واحتساباً أعطى ثواب صيام عشرة أيام غرّ زهر لا تشا كل أيام الدنيا » ورواه الطبرسي في صحيفة الرضا عليه السلام (٥) .

وروى الصدوق عن دارم بن قبيصة عن الرضا عن آبائه (عليهم السلام) (٦) قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تفردوا الجمعة بصوم » .

وروى الشيخ بسنده عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله (٧) قال : « لا تصوموا يوم الجمعة إلا أن تصوموا قبله أو بعده » .

قال الشيخ : هذا الخبر طريقه رجال العامة (٨) لا يعمل به . وقال ان المعمول عليه هو رواية ابن سنان . يعنى الرواية المتقدمة (٩) .

اقول : قال العلامة في المختلف قال ابن الجنيد لا يستحب افراد يوم الجمعة بصيام فان تلا به ما قبله أو استفتح به ما بعده جاز . والمشهور الاستحباب مطلقاً لنا - ان الصوم عبادة في نفسه وقد روى زيادة ثواب الطاعة يوم الجمعة وان الحسنات تتضاعف فيه ، وما رواه ابن سنان في الصحيح ... ثم نقلها كما قدمناه ثم قال احتج ابن

(١) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٩) الوسائل الباب ٥ من الصوم المندوب

(٢) عمدة القارى ج ٥ ص ٣٣٣

(٧) الوسائل الباب ٥ من الصوم المندوب رقم ٦

(٨) المغنى ج ٣ ص ١٦٥

الجنيد بما رواه عبد الملك بن عمير (١) قال : سمعت رجلاً من بني الحارث بن كعب قال : سمعت أبا هريرة يقول ليس أنا انهي عن صوم يوم الجمعة ولكن سمعت رسول الله ﷺ قال : لا تصوموا يوم الجمعة إلا أن تصوموا قبله أو بعده ، والجواب ما ذكره الشيخ أن طريقه رجال العامة لا يعمل به بل الأول هو المعمول به . ثم قال (قدس سره) مسألة : قال ابن الجنيد وصوم الاثنين والخميس مفسوخ وصوم يوم السبت منهي عنه عن النبي ﷺ . ولم يثبت عندى شئ من ذلك ولم يذكر المشهورون من علمائنا ذلك . نعم روى جعفر بن عيسى عن الرضا عليه السلام ... ثم ساق الرواية كما قدمناها في صيام عاشوراء (٢) ثم قال : فإن صح هذا السند كان صوم يوم الاثنين مكروهاً وإلا فلا .

أقول : والذي يقرب عندى أن صيام هذه الثلاثة الايام أعنى الجمعة والخميس والاثنين وإن جاز من حيث استحباب الصوم مطلقاً إلا أنه ليس من قبيل صيام الترغيب الذي نحن في صدد عد أفراده ، فإن رواية الزهرى مع رواية كتاب الفقه الرضوى المتقدمتين في أول الكتاب (٣) قد عد فيهما هذه الايام الثلاثة من قبيل ما يتخير بين صومه وتركه ، وهو مؤذن - كما قدمنا بيانه سابقاً - بعدم الاستحباب فيها على الوجه المذكور في صيام الترغيب .

ويؤيده ما تقدم في رواية محمد بن مروان (٤) المنقولة في صيام ثلاثة أيام السنة أنه كان عليه السلام يصوم الاثنين والخميس أولاً ثم تحول عنه الى صيام الثلاثة المذكورة . وهو مشعر بنسخها .

وما تقدم (٥) في رواية جعفر بن عيسى أخى محمد بن عيسى بن عبيد من الدلالة على كراهة صوم الاثنين .

(١) التهذيب ج ٤ ص ٣١٥ وفي الوسائل الباب ٥ من الصوم المندوب ، وهي نفس

الرواية رقم ٧ ص ٣٧٨

(٢) و (٥) ص ٣٧٢

(٤) ص ٣٤٨

(٣) ص ٥

- ٣٨٠ - (صوم يوم المباهلة - صوم يوم النيروز) ج ١٣

وما ورد في صحيحة على بن مهزيار (١) الواردة في من نذر أن يصوم يوماً دائماً ما بقي فوافق ذلك اليوم يوم عيد فطر أو أضحى أو يوم جمعة أو أيام التشريق أو سفر أو مرض ؟ فكتب عليه السلام في جوابه : قد وضع الله الصيام في هذه الأيام كلها .

وما رواه في الخصال عن عقبه بن بشير الأزدي (٢) قال : دجئت الى أبي جعفر عليه السلام يوم الاثنين فقال كل . فقلت اني صائم . فقال وكيف صمت ؟ قال قلت لأن رسول الله صلى الله عليه وآله ولد فيه . فقال : اما ما ولد فيه فلا يعلمون واما ما قبض فيه فنعم . ثم قال : فلا تصم ولا تسافر فيه .

ويمكن استثناء يوم الجمعة من هذه الثلاثة لصحة ما ورد في صيامه ورجحانه على ما عارضه . والله العالم .

ومنها - صوم يوم المباهلة وهو الرابع والعشرون من شهر ذي الحجة ، ولم أقف فيه على نص .

وعلله العلامة في المنتهى بانه يوم شريف قد أظهر الله فيه نبينا صلى الله عليه وآله وسلم على خصمه وحصل فيه من التنبيه على قرب علي عليه السلام من ربه واختصاصه به وعظم منزلته وثبوت ولايته واستجابة الدعاء به ما لم يحصل لغيره ، وذلك من أعظم الكرامات الموجبة لاخبار الله تعالى ان نفسه نفس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيستحب صومه شكراً لهذه النعم الجسيمة .

ومنها - صوم يوم النيروز لما رواه الشيخ في المصباح عن المعلى بن خنيس عن الصادق عليه السلام (٣) قال : اذا كان يوم النيروز فاغتسل والبس أنظف ثيابك وتطيب باطيب طيبك وتكون ذلك اليوم صائماً ... الحديث .

(١) الوسائل الباب ١٠ من كتاب النذر والعهد . وفيه : يوما من الجمعة دائماً ،

(٢) الوسائل الباب ٢٢ من الصوم المنتدب

(٣) الوسائل الباب ٢٤ من الصوم المنتدب .

ومنها - صوم شهر رجب كلا أو بعضاً ، روى الشيخ والصدوق (قدس سرهما) عن ابان بن عثمان قال : حدثنا كثير يباع النوى عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « ان نوحاً ركب في السفينة أول يوم من رجب فامر من معه أن يصوموا ذلك اليوم وقال من صام ذلك اليوم تباعدت عنه النار مسيرة سنة ، ومن صام سبعة أيام منه أغلقت عنه أبواب النيران السبعة ، ومن صام ثمانية أيام فتحت له أبواب الجنان الثمانية ، ومن صام عشرة أيام منه أعطى مسألته ، ومن صام خمسة وعشرين يوماً منه قيل له استأنف العمل فقد غفر لك ، ومن زاد زاده الله ، .

وقال الصدوق (٢) « قال ابو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام : رجب نهر في الجنة أشد بياضاً من اللبن واحلى من العسل فمن صام يوماً من رجب سقاه الله من ذلك النهر ، .

وروى الصدوق في كتاب المجالس (٣) عن سلام الخثعمي عن ابي جعفر محمد ابن علي الباقر (عليه السلام) قال : « من صام من رجب يوماً واحداً من أوله أو وسطه أو آخره أوجب الله له الجنة وجعله معنا في درجتنا يوم القيامة ، ومن صام يومين من رجب قيل له استأنف العمل فقد غفر لك ما مضى ، ومن صام ثلاثة أيام قيل له قد غفر لك ما مضى وما بقي فاشفع لمن شئت من مذنبى اخوانك وأهل معرفتك ، ومن صام سبعة أيام من رجب أغلقت عنه أبواب النيران السبعة ، ومن صام ثمانية أيام من رجب فتحت له أبواب الجنة الثانية فيدخلها من أيها شاء ، .

وروى الشيخ المفيد في كتاب مسار الشيعة (٤) قال : « روى عن أمير المؤمنين (عليه السلام) انه كان يصوم رجباً كله ويقول رجب شهرى وشعبان شهر رسول الله ﷺ وشهر رمضان شهر الله عز وجل ، الى غير ذلك من الأخبار التي يضيق عن نقلها المقام .

(١) الوسائل الباب ٢٦ من الصوم المنسوب رقم ١ و ٢

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٢٦ من الصوم المنسوب

ومنها - صوم شعبان كلا أو بعضاً ، روى ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح عن الحلبي (١) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) هل صام أحد من آبائك شعبان قط ؟ قال : صامه خير آبائي رسول الله ﷺ » .

وروى فيه في الصحيح عن حفص بن البختري عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « كن نساء النبي ﷺ إذا كان عليهن صيام آخرن ذلك الى شعبان كراهة ان يمنعن رسول الله ﷺ حاجته فإذا كان شعبان صمن وصام معهن ، وكان رسول الله ﷺ يقول شعبان شهرى » .

وروى فيه أيضاً عن عنبسة العابد (٣) قال : « قبض النبي ﷺ على صوم شعبان ورمضان وثلاثة أيام في كل شهر . أول خميس وأوسط اربعاء وآخر خميس وكان ابو جعفر وابو عبد الله (عليهما السلام) يصومان ذلك ،

وروى فيه أيضاً في الصحيح عن الفضيل بن يسار (٤) قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول ... وذكر حديثاً الى أن قال : وفرض الله تعالى في السنة صوم شهر رمضان وسن رسول الله ﷺ صوم شعبان وثلاثة أيام في كل شهر مثلي الفريضة فاجاز الله (عز وجل) له ذلك » .

وروى أيضاً بسنده عن أبي حمزة الثمالي عن أبي جعفر عن أبيه (عليهما السلام) (٥) قال : « قال رسول الله ﷺ من صام شعبان كان له طهراً من كل ذلة ووصمة وبادرة . قال ابو حمزة قلت لأبي جعفر (عليه السلام) ما الوصمة ؟ قال اليمين في المعصية والنذر في المعصية . قلت فما البادرة ؟ قال اليمين عند الغضب والتوبة منها اندم عليها » .

وروى في الفقيه عن عبد الله بن مرحوم الازدي (٦) قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول من صام أول يوم من شعبان وجبت له الجنة البتة ، ومن صام يومين نظر الله اليه في كل يوم وليلة في دار الدنيا ودام نظره اليه في الجنة ، ومن صام ثلاثة أيام زار الله في عرشه من جنته في كل يوم » .

وروى الشيخ المفيد (عطر الله مرقده) في المقنعة (١) عن محمد بن سنان عن زيد الشحام قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام هل صام أحد من آبائك شعبان ؟ فقال نعم كان آباءى يصومونه وأنا أصومه وأمر شيعتى بصومه ، فمن صام منكم شعبان حتى يصله بشهر رمضان كان حقاً على الله أن يعطيه جنتين وينادي به ملك من بطنان العرش عند افطاره كل ليلة يا فلان طبت وطابت لك الجنة وكفى بك أنك سررت رسول الله ﷺ بعد موته » .

قال الكليني (٢) : وجاء في صوم شعبان انه سئل عليه السلام عنه فقال : ما صامه رسول الله ﷺ ولا أحد من آباءى . وحمله (قدس سره) على نفي الفرض والوجوب وانهم ما صاموا على ذلك الوجه بل على الاستحباب ، قال : وذلك ان قوماً قالوا ان صومه فرض مثل صيام شهر رمضان وان من أفطر يوماً من شعبان وجبت عليه الكفارة .

وقال الشيخ (قدس سره) (٣) بعد ان أورد جملة من الاخبار المتضمنة للترغيب في صوم شعبان ما صورته : فاما الاخبار التي وردت في النهى عن صوم شعبان وانه ما صامه أحد من الأئمة (عليهم السلام) فالمراد بها انه لم يصمه أحد من الأئمة (عليهم السلام) على ان صومه يجرى مجرى شهر رمضان في الفرض والوجوب لان قوماً قالوا ان صومه فريضة وكان ابو الخطاب (لعنه الله) وأصحابه يذهبون اليه ويقولون ان من أفطر يوماً منه لزمه من الكفارة ما يلزم من أفطر يوماً من شهر رمضان فورد عنهم (عليهم السلام) الانكار لذلك وانه لم يصمه أحد منهم على هذا الوجه . انتهى .

وروى في الكافي مسنداً عن أبي الصباح الكناني ومن لا يحضره الفقيه مرسلان عن

(١) الوسائل الباب ٢٩ من الصوم المندوب .

(٢) الوسائل الباب ٢٨ من الصوم المندوب

(٣) التهذيب ج ٤ ص ٣٠٩

ابى عبدالله عليه السلام (١) قال : « صوم شعبان وشهر رمضان متتابعين توبة من الله والله » .
قال فى الوافى : التوبة من العبد ان يتوب الى الله تعالى والتوبة من الله أن يقيم
من العبد عبادة مقام توبته فيطهره بها من ذنوبه .

وروى فى من لا يحضره الفقيه عن المفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام (٢) قال :
« كان أبى يفصل ما بين شعبان وشهر رمضان بيوم وكان على بن الحسين عليه السلام يصل
ما بينهما ويقول : صوم شهرين متتابعين توبة من الله » .

قال (قدس سره) : وقد صامه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشهر رمضان
وصامه وفصل بينهما ، ولم يصمه كله فى جميع سنه إلا ان أكثر صيامه كان فيه .
قال فى الوافى بعد نقل ذلك : هذا من ما يدل على ان صيام شعبان ليس من
صيام السنة وإنما هو من صيام الترغيب . انتهى .

أقول : الظاهر من أكثر الأخبار انه كان يحافظ على صيامه كلا وكذا
الثلاثة المتقدمة ليكون ذلك مع صوم شهر رمضان صوم الدهر ، وكذا أصحابه مثل
سلمان وابى ذر ونحوهما كما وردت به الأخبار التى وصلت إلينا ، وهو أعرف بما ذكره
وروى فى الكافى والفقيه عن عمرو بن خالد عن أبى جعفر عليه السلام (٣) قال : « كان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم شعبان وشهر رمضان يصلهما وينهى الناس أن يصلوهما
وكان يقول صلى الله عليه وآله وسلم هما شهر الله تعالى وهما كفارة لما قبلهما ولما بعدهما من الذنوب » .
وروى فى الفقيه مرسلًا قال قال الصادق عليه السلام (٤) : « من صام ثلاثة أيام من
آخر شعبان ووصلها بشهر رمضان كتب الله له صوم شهرين متتابعين » .

وروى فى الكافى عن محمد بن سليمان عن أبيه (٥) قال « قلت لأبى عبدالله عليه السلام
ما تقول فى الرجل يصوم شعبان وشهر رمضان ؟ قال هما الشهران اللذان قال الله
تعالى : شهرين متتابعين توبة من الله (٦) قلت : فلا يفصل بينهما ؟ قال اذا أفطر من

ج ١٣ (الفصل والوصل بين شعبان وشهر رمضان في الصوم) - ٣٨٥ -

الليل فهو فصل ، وإنما قال رسول الله ﷺ لا وصال في صيام . يعني لا يصوم الرجل يومين متواليين من غير افطار ، وقد يستحب للعبد ان لا يدع السحور ، .

أقول : ظاهر هذه الاخبار الاختلاف في افضلية الفصل والوصل ولكن أكثرها ظاهر في استحباب الوصل ، وذكر الشيخ ان الاخبار التي تضمنت الفصل بين شهر شعبان وشهر رمضان فالمراد بها النهي عن الوصال الذي بينا في ماضى انه محرم ، واستدل على هذا التأويل برواية محمد بن سليمان عن ابيه المذكورة . وفيه ان الرواية الدالة على الفصل وهي رواية المفضل بن عمر صريحة في كون الباقر عليه السلام كان يفصل بينهما بيوم يفطر فيه لا بمعنى ما ذكره من أن المراد الفصل الذي هو عدم الوصل المحرم ، ومثلها كلام الصدوق المأخوذ من النصوص البتة وقوله فيه : وصامه وفصل بينهما ولم يصمه كله في جميع سنه ، فانه ظاهر في افطار يوم أو أيام من آخره يتحقق بها الفصل .

وأما رواية محمد بن سليمان المذكورة فالظاهر ان السائل فهم من التابع الذي ذكره عليه السلام لزوم الوصل من غير افطار وكان قد سمع النهي عن الوصال فاشكل الأمر عليه ، فاستفهم عن ذلك فاجابه بالفرق بين الامرين وان التابع في هذين الشهرين يحصل مع الفصل بينهما بالافطار ليلا وليس هو من قبيل قوله عليه السلام : لا وصال في صيام ، المنهى عنه الذي هو عبارة عن أن يصوم يومين من غير افطار .

بقي الكلام في ما دلت عليه رواية عمرو بن خالد من انه عليه السلام كان يصل الشهرين وينهى الناس أن يصلوهما ، والصدوق بعد ذكر هذه الرواية حمل النهي في قوله : وينهى الناس أن يصلوهما ، على الانكار والحكاية دون الاخبار ، يعني من شاء وصل ومن شاء فصل ، واستدل عليه بخبر المفضل .

وقال المحدث السكاشاني في الوافي بعد نقل ذلك عنه ما لفظه : اقول بل الاولى أن يجعل الوصل هنا بمعنى ترك الافطار الى السحر حتى يصير صوم وصال

- ٣٨٦ - (صوم ستة ايام من شوال بعد يوم الفطر) ج ١٣

ليكون موافقاً لما رواه في الفقيه (١) ايضاً : انه نهى عليه السلام عن الوصال في الصيام وكان يواصل ... الحديث كما يأتي في الباب الآتي والخبر سليمان الآتي في هذا الباب . وما ذكره بعيد عن سياق الكلام وما بعده جدا ، مع ان ذلك ليس من ما يتعجب منه ويستنكر اذا كان له عليه السلام خصائص ليست لامته كما يدل عليه الخبر الآتي . وغيره من الاخبار . انتهى .

اقول : ما ذكره (قدس سره) وان كان محتملاً إلا أن حمل الخبر عليه لا يخلو من بعد ، لان احاديث هذا الباب قد تضمن جملة منها الأمر بالوصل والندب اليه وليس هو إلا عبارة عن عدم الفصل بافطار آخر الشهر فخراج هذا الخبر من بينها بالحل على ما ذكره من حيث تضمنه نهى الناس عن الوصل بعيد . والظاهر ان كلام الصدوق هنا في تأويل الخبر أقرب .

وقد عد الاصحاب جملة من الايام التي يستحب صومها لما فيها من المزايا الشريفة ، وحيث لم نجد لها دليلاً من الاخبار لم نتعرض لذكرها .

وذكر بعضهم ايضاً استحباب صوم ستة ايام من شوال بعد يوم الفطر . ولم اقف له على دليل ، وقد تقدم في روايتي الزهري والفقه الرضوي (٢) انه من الافراد المحير بين صومها وتركه وهو مؤذن بعدم الاستحباب كما بينا آنفاً .

والعلامة في المنتهى استدلل على ذلك بخبر من طريق الجمهور عن ابي ايوب (٣) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله من صام شهر رمضان واتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر ، ثم قال : ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ في حديث الزهري عن علي بن الحسين عليه السلام في وجوه الصيام (٤) .

وأنت خير بما فيه بعد الاحاطة بما ذكرناه ، مع انه قد روى الشيخ بسنده

(١) الوسائل الباب ٤ من الصوم المحرم والمكروه (٢) ص ٥

(٣) سنن البيهقي ج ٤ ص ٢٩٢

(٤) الوسائل الباب ٥ من الصوم المندوب

ج ١٣ ﴿الصيام المحرم - صوم العيدين وأيام التشريق﴾ - ٢٨٧ -

عن زياد بن أبي الحلال (١) قال : « قال لنا أبو عبد الله عليه السلام لا صيام بعد الاضحية ثلاثة أيام ولا بعد الفطر ثلاثة أيام انها أيام أكل وشرب » .

ومثله روى في الكافي في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج (٢) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اليومين اللذين بعد الفطر أيسامان أم لا ؟ فقال : أكره لك أن تصومهما » .

وروى الشيخ في الموثق عن حريز عنهم (عليهم السلام) (٣) قال : « إذا أفطرت من رمضان فلا تصومن بعد الفطر تطوعاً إلا بعد ثلاث يمين » .
وبذلك يظهر أن الحكم في هذه الأيام هو الكراهة - أن لم نقل بالتحريم - لا الاستحباب .

المطلب الثالث

في المنهي عنه تحريماً أو كراهة

فالكلام في مقامين : الاول - الصيام المحرم وهو افراد : أحدها وثانيها - صوم العيدين وأيام التشريق ، قال في المعتمد والتذكرة : وعليه إجماع علماء الإسلام .

والروايات بذلك متظافرة منها - ما رواه في الكافي في الموثق عن سماعة (٤) قال : « سألت عن صيام يوم الفطر ؟ فقال لا ينبغي صيامه ولا صيام أيام التشريق » ، وما رواه الشيخ في التهذيب عن قتيبة الأعشى (٥) قال : « قال أبو عبد الله عليه السلام نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن صوم ستة أيام : العيدين وأيام التشريق واليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان » .

(١) و(٣) الوسائل الباب ٣ من الصوم المحرم والمكروه

(٢) الوسائل الباب ٣ من الصوم المحرم والمكروه . وفي الفروع ج ١ ص ٢٠٣

« سألت أبا الحسن ع » (٤) و(٥) الوسائل الباب ١ من الصوم المحرم والمكروه

— ٣٨٨ — (حكم القاتل في الاشهر الحرم في صوم العيدين وأيام التشريق) ج ١٣

وما رواه في الفقيه والتهذيب عن عبد الكريم بن عمرو (١) قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام اني جعلت على نفسي أن أصوم حتى يقوم القائم (عجل الله فرجه) ؟ فقال : لا تصم في السفر ولا العيدين ولا أيام التشريق ولا اليوم يشك فيه . .

واستثنى الشيخ من تحريم صوم العيدين وأيام التشريق حكم القاتل في أشهر الحرم فانه يجب عليه صوم شهرين من اشهر الحرم وان دخل فيها العيد وأيام التشريق :

لما رواه عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (٢) قال : سألته عن رجل قتل رجلاً خطأ في الشهر الحرام ؟ قال : تغلظ عليه الدية وعليه عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين من أشهر الحرم . قلت فانه يدخل في هذا شيء ؟ فقال وما هو ؟ قلت يوم العيد وأيام التشريق . قال يصوم فانه حق لزمه . .

والمشهور بين الأصحاب هو عموم التحريم ، قال الشيخ بعد إيراد هذا الخبر انه ليس بمناقض لما تضمنه الخبر الاول من تحريم صوم العيدين لان التحريم إنما وقع على من يصومها مختاراً مبتدئاً فاما إذا لزمه شهران متتابعان على حسب ما تضمنه الخبر فيلزمه صوم هذه الايام لادخاله نفسه في ذلك .

ورد العلامة في التذكرة هذا الخبر بان في طريقه سهل بن زياد ومع ذلك فهو مخالف للاجماع . وقال في المختلف انه قاصر عن افادة المطلوب إذ ليس فيه انه يصوم العيد وإنما أمره بصوم اشهر الحرم وليس في ذلك دلالة على صوم العيد وأيام التشريق يجوز صومها في غير منى .

(١) الوسائل الباب ٩ من وجوب الصوم ونيته . وقد تقدمت هذه الرواية ص ١٨٨ باللفظ الذي يروى به في الفروع ج ١ ص ٢٠١ عن كرام ، وقد ذكرت في التعليقة ٧ هناك ان الراوى كرام ويروى عنه ابن أبي عمير حيث ان رواية عبد الكريم بن عمرو المروية في التهذيب ج ٤ ص ١٨٣ والفقيه ج ٢ ص ٧٩ إنما هي باللفظ المذكور هنا .

(٢) الوسائل الباب ٨ من بقية الصوم الواجب ، والرواية للكنيني في الفروع ج ١ ص ٢٠١ والشيخ يروى عنه في التهذيب ج ٤ ص ٢٩٧ . وفيه تغلظ عليه العقوبة ،

ج ١٣ (حكم القاتل في الأشهر الحرم في صوم العيدين وأيام التشريق) - ٢٨٩ -

ولا يخفى ما فيه مع أنه قد روى في الحسن بابرهم بن هاشم على المشهور الصحيح على المختار عن زرارة (١) قال : « قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل قتل رجلاً في الحرم ؟ قال عليه دية . وثلاث ويصوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم ويعتق رقبة . ويطعم ستين مسكيناً . قال قلت يدخل في هذا شيء ؟ قال وما يدخل ؟ قلت العيدين وأيام التشريق . قال يصوم فإنه حق لزمه . »

قال المحقق الشيخ حسن في كتاب المنتقى - ونعم ما قال - بعد أن نقل هذه الرواية وأشار إلى الرواية السابقة ما لفظه : وأورده الشيخ في الكتابين مصرحاً بالاعتماد عليه في إثبات هذا الحكم ، وإنكره جماعة من الأصحاب استضعافاً لطريق الخبر عن النهوض لتخصيص عموم ما دل على المنع من صوم هذه الأيام . وللنظر في ذلك مجال فإن دليل المنع هنا منحصر في الإجماع والأخبار ، وظاهر أن مصير الشيخ إلى العمل بحديث التخصيص يبعد احتمال النظر في العموم إلى الإجماع ، وأما الأخبار فما هي بمقام إباء لقوة دلالة أو طريق عن قبول هذا التخصيص ، على أن الشيخ روى صوم هذه الأيام في كتاب الديات من طريقين : أحدهما من واضح الصحيح والآخر مشهور (٢) والصدوق أورد المشهور في كتاب من لا يحضره الفقيه أيضاً (٣) فالمعجب من قصور تتبع الجماعة حتى حسبوا انحصار المأخذ في الخبر الضعيف . انتهى . وبذلك يظهر لك ما في كلام السيد السند في المدارك حيث أنه بعد أن أورد حسنة زرارة المذكورة قال : وهذه الرواية وإن كانت معتبرة الإسناد إلا أن الخروج بها عن مقتضى الأخبار الصحيحة المتضمنة لتحريم صوم هذه الأيام مشكك ، وكيف كان فالمعتمد التحريم مطلقاً . انتهى .

أقول : فيه أن الأخبار الواردة بتحريم صوم العيدين ليس فيها ما هو صحيح باصطلاحه كما لا يخفى على من راجعها ، ومع تسليم ذلك فالتخصيص باب معمول

(١) الوسائل الباب ٨ من بقية الصوم الواجب

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٣ من ديات النفس

— ٣٩٠ — (صوم يوم الشك بنية الفرض - صوم الصمت) ج ١٣

عليه عندهم في غير موضع فإى مانع من تخصيص تلك الاخبار - وان كانت صحيحة - بهذه الاخبار . وبالجمله فالاصح هو العمل بما دل عليه الخبران المذكوران .
وينبغى أن يعلم ان تحريم صيام أيام التشريق إنما هو لمن كان بمنى كما يدل عليه ما رواه في الفقيه في الصحيح عن معاوية بن عمار (١) قال : « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن صيام أيام التشريق قال إنما نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن صيامها بمنى فاما بغيرها فلا بأس » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار أيضاً (٢) قال : « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن صيام أيام التشريق فقال اما بالامصار فلا بأس واما بمنى فلا » .
والظاهر انه من ما لا خلاف فيه وان كان بعضهم اطلق فراده التقييد كما صرح به العلامة في المختلف ، نعم في جملة من العبارات التقييد بمنى كان ناسكاً ، والاخبار غالية من هذا القيد ولعل من قيد بذلك بنى على ما هو الغالب وخمل الروايات على ذلك . وهو جيد .

وقال الشهيد في الدروس : روى اسحاق بن عمار ايضاً عن الصادق عليه السلام صيام أيام التشريق بدلا عن الهدى (٣) ثم استتقر المنع . وسيأتى تحقيق المسألة في محلها ان شاء الله تعالى .

ومنها - صوم يوم الثلاثين من شعبان وهو يوم الشك بنية الفرض وقد تقدم تحقيق الكلام فيه ، وعلى ذلك تحمل الاخبار المتقدمة في تحريم صوم العيدين .
ومنها - صوم الصمت وهو أن ينوى الصوم ساكتاً ، وقد أجمع الاصحاب على تحريمه لانه غير مشروع في الملة المحمدية فيكون بدعة ،
ولما تقدم في أول الكتاب من حديث الزهري وكتاب الفقه الرضوى (٤)
من قولها : « وصوم الوصال حرام وصوم الصمت حرام » .

(١) و (٢) الوسائل الباب ٢ من الصوم المحرم والمكروه

(٣) الوسائل الباب ٥١ من ابواب الذبح (٤) ص ٥

وما رواه في الفقيه (١) في الصحيح عن زرارة قال : « سأل زرارة أبا عبد الله عليه السلام عن صوم الدهر فقال لم يزل مكروها . وقال لا وصال في صيام ولا صمت يوما الى الليل . » .

وروى في الفقيه بسنده عن حماد بن عمرو وأنس بن محمد عن جعفر بن محمد عن آبائه (عليهم السلام) في وصية النبي صلى الله عليه وآله المذكورة في آخر الكتاب (٢) قال : « ولا صمت يوما الى الليل ... الى أن قال : وصوم الصمت حرام . » .
والمفهوم من كلام الاصحاح (رضوان الله عليهم) ان هذا الصوم يقع فاسداً لمكان النهي .

قال في المدارك بعد نقل ذلك عنهم : ويحتمل الصحة لصدق الامتثال بالامساك عن المفطرات مع النية وتوجه النهي الى الصمت المنوي ونيته وهو خارج عن حقيقة العبادة .

أقول : لا يخفى ان جملة من هذه الاخبار قد صرحت بان صوم الصمت حرام ، ومرجعه الى تحريم الامساك على هذا الوجه ، فكيف يحتمل الصحة لصدق الامتثال كما ذكره ؟ والنهي ليس متوجهاً الى الصمت المنوي كما ذكره بل متوجه الى الصوم المقترن بالصمت ، فان المراد بقوله صلى الله عليه وآله في صحيحة زرارة « ولا صمت يوماً الى الليل » ، ليس هو النهي عن الصمت مطلقاً وانما المراد الصيام صامتاً وإلا لم يكن لايراد هذا الخبر في باب الصوم وجه . ومع الاغماض عن ذلك فانا نقول ان النهي وان كان متوجهاً الى أمر خارج عن الصيام لكن هذا الأمر مأخوذ في النية التي هي شرط في الصحة وليس الصوم مقصوداً إلا بهذا القيد المحرم ، وحينئذ فلا يمكن قصد القرابة به مع كونه منهيّاً عنه ومتى بطلت النية التي هي شرط أو شطر بطل المشروط والكل .

(١) ج ٢ ص ١١٢ وفي الوسائل الباب ٧ و ٤ هـ من الصوم المحرم والمكروه

(٢) الوسائل الباب ٥ هـ من الصوم المحرم والمكروه

ومنها - صوم الوصال ، والظاهر انه لا خلاف بينهم في تحريمه .
وعليه يدل ما تقدم من خبري الزهري وكتاب الفقه وما تقدم من
صحيحة زرارة .

وما رواه في الفقيه (١) باسناده الى منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام في
حديث قال : « لا وصال في صيام ولا صمت يوماً الى الليل » .

وما رواه في وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام (٢) المتقدمة قال : « لا وصال في
صيام ... الى أن قال : وصوم الوصال حرام » .

قال الصدوق (رضي الله عنه) (٣) « ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال في
الصيام وكان يواصل فقيل له في ذلك ؟ فقال اني لست كاحدكم اني اظل عند ربي
فيطعمني ويسقيني » .

قال : وقال الصادق عليه السلام (٤) « الوصال الذي نهى عنه ان يجعل الرجل
عشاءه سحوره » .

اقول : لا اشكال ولا خلاف في تحريم صوم الوصال وانما الخلاف
والاشكال في معناه وانه عبارة عن ماذا ؟ وقد دل الخبر المنقول عن الصادق عليه السلام
على انه عبارة عن ان يجعل الرجل عشاءه سحوره .

وعلى ذلك دل ما رواه الكليني في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام (٥)
قال : « الوصال في الصيام أن يجعل عشاءه سحوره » .

وفي الصحيح عن حفص بن البختري عن ابي عبد الله عليه السلام (٦) قال « المواصل
في الصيام يصوم يوماً وليلة ويفطر في السحر » .

وبمضمون هذه الروايات اتفق الشيخ في النهاية واكثر الاصحاب .

وعن الشيخ في الاقتصاد وابن ادريس انه عبارة عن ان يصوم يومين بليلة

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ٤ من الصوم المحرم والمكروه .

بينهما وعليه تدل رواية محمد بن سليمان عن ابيه المتقدمة في صوم شعبان (٢) وجعل في الاعتبار هذا هو الاولى .

قال في المدارك : وكأن وجهه الاقتصار في ما خالف الأصل على موضع الوفاق . ثم قال : لكن الرواية بذلك ضعيفة جداً فكان المصير الى الاول متعيناً لصحة مستنده .

أقول : ولعل الوجه الجمع بين الأخبار هنا بتفسير الوصال بكل من الأمرين وانه محرم بكل منهما . والظاهر انه انما يتحقق الوصال بكل من الأمرين المذكورين بنية الصوم كذلك لا بوقوعه كيف اتفق ، لان العبادات صحة وبطلاناً وثواباً وعقاباً وتحليلاً وتحريماً دائرة مدار النبات والقصود ، فلو اخر عشاءه الى وقت السحور لا بهذا القصد أو ترك الاكل يومين بلبلة بينهما لا كذلك فالظاهر عدم دخوله في الوصال وان كان الاولى ترك ذلك لما يستفاد من ظاهر الأخبار بان الوصال عبارة عن مجرد التأخير .

قال في المدارك في هذه المسألة : والكلام في بطلان الصوم هنا كما سبق في صوم الصمت .

أقول : قد عرفت ان الاظهر ثمة هو البطلان كما عليه الاصحاب من غير خلاف يعرف إلا منه ومن تبعه فكذا هنا ايضاً بالتقريب المتقدم .

ومنها - صوم نذر المعصية وهو أن ينذر الصوم ان تمكن من المعصية ويقصد بذلك الشكر على تيسرها لا الزجر عنها .

ولا ريب في عدم انعقاد هذا النذر وتحريم الصوم على هذا الوجه لانه لا بد فيه من القرية ولا يصح إلا بها وهذا من ما لا يمكن التقرب به .

ولما تقدم (٢) في حديثي الزهري وكتاب الفقه الرضوي من قولها (عليهما السلام) : « وصوم نذر المعصية حرام » .

وما في حديث وصية النبي ﷺ لعلي عليه السلام المروى في آخر الفقيه (١) حيث قال : « وصوم نذر المعصية حرام » .
وقد تقدم في حديث الثمالى في صوم شعبان (٢) « من صام شعبان كان له طهراً من كل زلة ووصمة . قلت وما الوصمة ؟ قال البين في المعصية والنذر في المعصية » .

ومنها - صوم الواجب في السفر : إلا ما استثنى ، وقد تقدم تحقيق ذلك (٣) .
ومنها - الصوم في المرض ان تضرر به ، وصوم المرأة بغير اذن زوجها ، وصوم العبد بغير اذن سيده ، وقد تقدم الكلام فيه (٤) .
ومنها - صوم الدهر ، ويدل عليه ما تقدم في حديثي الزهري والفقيه الرضوي (٥) حيث قالوا : « وصوم الدهر حرام » .

وما رواه الصدوق في الصحيح (٦) قال : « سألت زارة أبا عبد الله عليه السلام عن صوم الدهر فقال : لم يزل مكروهاً » .
وما رواه في الفقيه في وصية النبي ﷺ لعلي عليه السلام (٧) قال : « وصوم الدهر حرام » .

وما رواه في الكافي عن زارة (٨) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صوم الدهر فقال : لم يزل فكريه » .
وما رواه في الموثق عن سماعة (٩) قال : « سألت عن صوم الدهر ففكره وقال : لا بأس أن يصوم يوماً ويفطر يوماً » .

وظاهر الأصحاب ان التحريم الوارد في هذه الأخبار إنما هو من حيث اشتغال السنة على صوم محرم وهو صوم يومى العيدين ، وأما صومه بدون هذه الأيام

(١) الوسائل الباب ٦ من الصوم المحرم والمكروه

(٢) ص ٣٨٢ (٣) ص ١٨٥ (٤) ص ١٦٩ و ٢٠٤ و ٢٠٥

(٥) و (٦) و (٧) و (٨) و (٩) : الوسائل الباب ٧ من الصوم المحرم والمكروه .

المحرمة فليس بمحرم بل مكروه .

أقول : لا يخفى ان ظاهر الاخبار المذكورة ان التحريم إنما نشأ من حيث كونه صوم الدهر كما يشير اليه قوله في موثقة سماعة بعد أن كرهه ، لا بأس ان يصوم يوماً ويفطر يوماً ، ولا ريب في أن الكراهة في هذه الاخبار إنما هي بمعنى التحريم فلو كان منشأ التحريم إنما هو صوم يومى العيدين كما ذكروا لكان ينبغي أن يقول : لا بأس ان افطر العيدين ، كما لا يخفى . إلا انى لم أقف على من قال بالتحريم مع افطار يومى العيدين . وكيف كان فلا ريب ان الاحوط اجتنابه .

المقام الثانى - الصيام المكروه وهو ايضاً افراد : منها - ما تقدم من صوم الضيف بدون اذن مضيفه والولد بغير اذن والده والمدعو الى طعام ، وقد تقدم (١) نقل الخلاف في ذلك وتحقيق القول في ذلك كما هو حقه .

ومنها - الصيام المستحب في السفر وقد تقدم (٢) بيان القول فيه .

قالوا : ومن ذلك صوم عرفة لمن يضعفه عن الدعاء لقوله ﷺ في صحبة محمد بن مسلم (٣) « وان خشيت أن تضعف عن ذلك فلا تصمه ، أو مع الشك في الهلال كما يدل عليه قوله ﷺ في رواية سدير (٤) « وأكره أن أصومه وأتخوف أن يكون يوم عرفة يوم اضحى وليس بيوم صوم ، وقد تقدم (٥) تحقيق الكلام في المقام بما لا يحوم حوله النقض والابرار .

ومن ذلك صوم ثلاثة أيام بعد يوم الفطر وان كان جملة من الاصحاب صرحوا باستحباب صوم ستة أيام بعد عيد الفطر ، إلا ان المفهوم من الاخبار الكراهة وقد تقدم (٦) نقل الدليل على ذلك .

(١) ص ٢٠١ الى ٢٠٧ (٢) ص ١٩٧

(٣) و (٤) الوسائل الباب ٢٣ من الصوم المندوب .

(٥) ص ٣٦٤ (٦) ص ٣٨٦

المقصود الثالث

في اللواحق

وفيه مسائل : الاولى - لا خلاف نصاً وفتوى في انه يشترط في صوم شهر رمضان الإقامة فلا يصح صومه في سفر يجب فيه التقصير ويدل عليه من الأخبار ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (١) : « في الرجل يشيع أخاه مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة ؟ قال ان كان في شهر رمضان فليفطر . قلت أيهما أفضل يصوم أو يشيعه ؟ قال يشيعه ان الله (عز وجل) قد وضعه عنه . »

وفي الصحيح عن عيسى بن القاسم عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « اذا خرج الرجل في شهر رمضان مسافراً أفطر . وقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج من المدينة الى مكة في شهر رمضان ومعه الناس وفيهم المشاة فلما انتهى الى كراع الغميم دعا بقدر من ماء في ما بين الظهر والعصر فشربه وأفطر ثم أفطر الناس معه وتم فاس على صومهم فسامهم العصاة ، وانما يؤخذ بآخر امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . »

وروى الصدوق في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (٣) قال : « سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاموا حين أفطر وقصر عصاة وقال هم العصاة الى يوم القيامة . وانا لنعرف ابنائهم وابناء ابنائهم الى يومنا هذا . »

وعن عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام (٤) : « في قول الله عز وجل : فمن شهد منكم الشهر فليصمه (٥) قال ما ايئنها ، من شهد فليصمه ومن سافر فلا يصمه . » وما رواه الكليني في الصحيح عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبدالله

(١) الفروع ج ١ ص ١٩٨ وفي الوسائل الباب ١٠ من صلاة المسافرين

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ١ من يصح منه الصوم

(٥) سورة البقرة الآية ١٨٢

ج ١٣ (الصوم جهلاً أو نسياناً في السفر - الصوم جهلاً في المرض) - ٣٩٧ -

عنه (١) قال : « سمعته يقول قال رسول الله ﷺ ان الله (عز وجل) تصدق على مرضى امتي ومسافريهم بالتقصير والافطار ، أيسر أحدكم اذا تصدق بصدقة ان ترد عليه ؟ ، الى غير ذلك من الاخبار .

وحينئذ فلو صام عالماً بالحكم كان صيامه باطلا ولم يجزئه بل يجب عليه القضاء لعدم الامتنال ، وعليه تدل صحيحة الحلبي الآتية ، وهو ظاهر .
ولو كان جاهلاً اجزأه اتفاقاً ، ويدل عليه ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن عيص بن القاسم عن ابي عبدالله عنه (٢) قال : « من صام في السفر بجهالة لم يقضه » .

وعن الحلبي - في الحسن على المشهور والصحيح على الاظهر - عن ابي عبدالله عنه (٣) قال : « قلت له رجل صام في السفر ؟ فقال ان كان بلغه ان رسول الله ﷺ نهى عن ذلك فعليه القضاء وان لم يكن بلغه فلا شيء عليه » .

ورواه الصدوق في الصحيح عن الحلبي عنه (٤) .
وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبدالله عن ابي عبدالله عنه (٥) قال : « سألته عن رجل صام شهر رمضان في السفر فقال ان كان لم يبلغه ان رسول الله ﷺ نهى عن ذلك فليس عليه القضاء وقد اجزأ عنه الصوم » .

وهل يسحق الناسى بالجاهل هنا ؟ قولان : احدهما - نعم لاشتراكهما في العذر وثانيهما - لا قصرأ لما خالف الأصل على موضع النص . وهو الاصح .
ولو صام المريض الذي لا يشرع له الصيام جاهلاً فقبل بوجوب الاعادة عليه لانه اتى بخلاف ما هو فرضه ، والحاقة بالمسافر قياس لا نقول به .

(١) الوسائل الباب ١ من يصح منه الصوم

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٢ من يصح منه الصوم

(٣) الفروع ج ١ ص ١٩٨ وفي الوسائل الباب ٢ من يصح منه الصوم

(٤) الفقيه ج ٢ ص ٩٣ وفي الوسائل الباب ٢ من يصح منه الصوم

- ٣٩٨ - (من قدم بلده أو بلدًا يعزم على الإقامة فيه) ج ١٣

أقول : هذا القول إنما يتجه على ما هو المشهور من عدم معذورية الجاهل إلا في الموضعين المشهورين وأما من قال بالمعذورية من حيث الجهل كما هو مستفاد من الأخبار المتكاثرة فالأظهر صحة صومه ، وليس الاستناد هنا إلى الحاقه بالمسافر الجاهل في هذه المسألة بل إلى تلك الأخبار المستفيضة كما بسطنا الكلام فيه في مقدمات الكتاب .

المسألة الثانية - الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في أن من قدم بلده أو بلدًا يعزم على الإقامة فيه قبل الزوال ولم يتناول شيئاً فإنه يجب عليه الصوم ويجزئه ، وإن تناول قبل ذلك أو قدم بعد الزوال وإن لم يتناول استحب له الإمساك ووجب عليه القضاء .

أما الحكم الأول فيدل عليه جملة من الأخبار : منها - موثقة أبي بصير (١) قال : « سألت عن الرجل يقدم من سفره في شهر رمضان ؟ فقال : إن قدم قبل زوال الشمس فعليه صيام ذلك اليوم ، .

ورواية أحمد بن محمد (٢) قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل قدم من سفر في شهر رمضان ولم يطعم شيئاً قبل الزوال ؟ قال يصوم ، .

ورواية يونس (٣) قال وقال : « في المسافر يدخل أهله وهو جنب قبل الزوال ولم يكن أكل فعليه أن يتم صومه ولا قضاء عليه . يعني إذا كانت جنبته من احتلام ، والظاهر أن قوله « يعني » من كلام يونس .

ورواه في الفقيه عن يونس بن عبد الرحمن عن موسى بن جعفر عليه السلام (٤) أنه قال : في المسافر ... الحديث مثله .

وموثقة سماعة (٥) قال : « سألت عن الرجل كيف يصنع إذا أراد السفر ؟ ... إلى

(١) الوسائل الباب ٦ من يصح منه الصوم . وآخره هكذا « فعليه صيام ذلك اليوم ويعتد به ، .

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٦ من يصح منه الصوم

ج ١٣ (من قدم بلده أو بلدًا يعزم على الإقامة فيه) — ٣٩٩ —

أن قال : أن قدم بعد زوال الشمس افطر ولا يأكل ظاهراً وإن قدم من سفره قبل زوال الشمس فعليه صيام ذلك اليوم إن شاء .

إلا أنه قد روى الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم (١) قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يقدم من سفره في شهر رمضان فيدخل أهله حين يصبح أو ارتفاع النهار ؟ قال : إذا طلع الفجر وهو خارج ولم يدخل أهله فهو بالخيار إن شاء صام وإن شاء أفطر .

وعن رفاعه بن موسى في الحسن (٢) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقدم في شهر رمضان من سفر فيرى أنه سيدخل أهله ضحوة أو ارتفاع النهار ؟ فقال : إذا طلع الفجر وهو خارج ولم يدخل أهله فهو بالخيار إن شاء صام وإن شاء أفطر .

وظاهر هذين الخبرين أن المدار في وجوب الصوم وعدمه في هذه الصورة على دخول البلد قبل الفجر وعدمه فإن دخل قبل الفجر وجب عليه الصوم وإن دخل بعد الفجر كان بالخيار بين الصوم وعدمه .

وأصرح منهما في ذلك صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) في حديث قال : « فإذا دخل أرضاً قبل طلوع الفجر وهو يريد الإقامة بها فعليه صوم ذلك اليوم وإن دخل بعد طلوع الفجر فلا صيام عليه وإن شاء صام . »

ولم أقف على قائل بذلك بل ظاهر أصحابنا الاتفاق على ما قدمنا ذكره من الاعتبار في الوجوب وعدمه بالزوال لا بطلوع الفجر ، وظاهر ما نقله في المنتهى عن العامة أيضاً ذلك (٤) .

وجملة من أصحابنا قد نقلوا الخبرين الأولين وحملوهما على التخيير خارج البلد

(١) و (٢) و (٣) الوسائل الباب ٦ من يصح منه الصوم

(٤) نقل في المفتي ج ٣ ص ١٠٠ عن أحمد قولين في جواز الافطار في اليوم الذي

يسافر فيه من دون تفصيل بين الزوال وعدمه .

- ٤٠٠ - ﴿ من قدم بلده أو بلداً يعزم على الإقامة فيه ﴾ ج ١٣

بمعنى ان من علم انه يصل البلد قبل الظهر فهو بالخيار ان شاء افطر قبل الدخول وان شاء امسك حتى يدخل فيجب عليه الصيام . وهو جيد . واحتمال التخيير الى بعد الدخول وان أمكن نظراً الى الاطلاق إلا انه يجب العمل على ما ذكره جمعاً بين هذين الخبرين وبين ما تقدم من الاخبار . إلا ان اعتبار هذا المعنى بعيد في الرواية الثالثة فانها كالصريحة في التخيير بعد الدخول ، ويمكن ارتكاب التأويل فيها ايضاً وان بعد بحمل قوله « وان دخل بعد طلوع الفجر ، على معنى « وان أراد الدخول ، مثل قوله عز وجل : اذا قمتم الى الصلاة (١) أى اذا أردتم القيام ، وقوله سبحانه : فاذا قرأت القرآن (٢) .

وكيف كان فلا يخفى ان الترجيح ثابت للاخبار الاولى من وجوه : أحدها - كونها نصاً في المطلوب وما قابلها يمكن الحمل عليها بما ذكرناه وان تفاوتت في بعضها قرباً وبعداً . وثانيها - اعتضاها بعمل الطائفة بل عمل جميع العلماء من الطرفين كما أشرنا اليه . وثالثها - انه مع العمل بالاخبار الاولى يمكن حمل هذه الاخبار عليها ومع العمل بهذه الاخبار يلزم طرح الاخبار الاولى مع صراحتها ، والعمل بالدليلين مهما أمكن أولى من طرح أحدهما . ورابعها - انها أوفق بالاحتياط الذى هو أحد الميرجحات الشرعية عند اختلاف الاخبار فيجب المصير الى العمل بها .

ثم انه ينبغي أن يعلم ان المراد بالقدوم المبنى عليه الحكم المذكور هو تجاوز محل الترخص داخلاً على القول المشهور ودخول المنزل على القول الآخر وهو الأشهر من الروايات .

واما الحكم الثانى فيدل عليه جملة من الاخبار : منها - موثقة سماعة (٣) قال : « يبألته عن مسافر دخل أهله قبل زوال الشمس وقد أكل ؟ قال : لا ينبغي له أن يأكل يومه ذلك شيئاً ولا يواقع في شهر رمضان ان كان له اهل » .

(١) سورة المائدة الآية ٩ . (٢) سورة النحل الآية ١٠١ .

(٣) الوسائل الباب ٧ من يصح منه الصوم .

ورواية يونس (١) قال قال : « في المسافر الذي يدخل أهله في شهر رمضان وقدأ كل قبل دخوله ؟ قال : يكف عن الأكل بقية يومه وعليه القضاء ... الحديث » . وما تقدم في حديثي الزهري والفقهاء الرضوي (٢) حيث قالوا (عليهما السلام) « واما صوم التأديب ... الى أن قالوا . وكذلك المسافر اذا أكل أول النهار ثم قدم أهله أمر بالامساك بقية يومه تأديباً وليس بفرض » .

وهذه الأخبار وان اختلفت بمن أكل قبل دخوله ولم يذكر فيها حكم من دخل بعد الزوال ولم يتناول إلا انه مفهوم منها بطريق الأولوية ، لانه قد علم بالأخبار المتقدمة ان من دخل بعد الزوال فهو مفطر يجب عليه القضاء فاذا استحباب له الامساك تشبهاً بالصائمين لمن أكل فن لم يأكل أولى بذلك البتة ، وهذه الاخبار خرجت مخرج الغالب في أن المفطر لا يبق بلا أكل الى ما بعد الزوال غالباً .

واما ما ورد في موثقة محمد بن مسلم (٣) - قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقدم من سفره بعد العصر في شهر رمضان فيصيب امرأته حين طهرت من الحيض أيواقعها ؟ قال : لا بأس به » - فهو غير منافي لاستحباب الامساك .

المسألة الثالثة - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في الوقت الموجب للقصر على المسافر ، فقال الشيخ المفيد : ان خرج من منزله قبل الزوال وجب عليه الافطار والقصر في الصلاة وان خرج بعد الزوال وجب عليه الاتمام في الصيام والقصر في الصلاة . وهو اختيار ابن الجنيد واليه ذهب العلامة في المختلف وبه صرح أيضاً في كتاب المنتهى .

وقال في المقنع : واذا سافر قبل الزوال فليقصر واذا خرج بعد الزوال فليصم ، وروى ان من خرج بعد الزوال فليقصر وليقض ذلك اليوم . وهو

(١) د (٣) الوسائل الباب ٧ من يصح منه الصوم

(٢) ص ٦ وفي الوسائل الباب ٧ من يصح منه الصوم

راجع الى كلام الشيخ المفيد .

وقال الشيخ في النهاية : اذا خرج الى السفر بعد طلوع الفجر أى وقت كان من النهار وكان قد بيت نيته من الليل للسفر وجب عليه الافطار ، وان لم يكن قد بيت نيته من الليل ثم خرج بعد طلوع الفجر كان عليه اتمام ذلك اليوم وليس عليه قضاؤه ، وان خرج قبل طلوع الفجر وجب عليه الافطار على كل حال وكان عليه القضاء ، ومتى بيت نية السفر من الليل ولم يتفق له الخروج إلا بعد الزوال كان عليه أن يمسك بقية النهار وكان عليه القضاء . والى ذلك مال ابن البراج .

والمستفاد من كلام النهاية ان المعتبر في جواز الافطار تبين نية السفر والخروج قبل الزوال وانه مع تبين النية والخروج بعد الزوال يجب عليه الامساك والقضاء .

وذهب المرتضى وقبلة على بن بابويه في رسالته وابن ابى عقيل وابن ادريس الى أن شرائط قصر الصلاة والصوم واحد فمن سافر في جزء من اجزاء النهار وان كان يسير ألزمه الافطار كما يلزمه تقصير الصلاة ، قال ابن بابويه في رسالته على ما نقله في المختلف : اذا خرجت في سفر وعليك بقية يوم فافطر . وقال المرتضى : شروط السفر التي توجب الافطار ولا يجوز معها صوم شهر رمضان في المسافة والصفة وغير ذلك هي الشروط التي ذكرناها في كتاب الصلاة الموجبة لقصرها . ونحوه عبارة ابن ابى عقيل وابن ادريس .

فتلخص ان في المسألة اقوال ثلاثة : أحدها - الاعتبار بالزوال فان خرج قبله وجب الافطار وان كان بعده وجب الصيام . وثانيها - الاعتبار بتبين النية وعدمه . وثالثها - انه كالصلاة فيجب الافطار في أى جزء خرج من النهار . والسبب في اختلاف هذه الاقوال هو اختلاف الاخبار في المسألة وهما أنا اذكر جميعها لتحقيق الحاطة :

فمنها - صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (١) : انه سئل عن الرجل يخرج من بيته يريد السفر وهو صائم ؟ فقال : ان خرج قبل أن ينتصف النهار فليفطر وليقض ذلك اليوم وان خرج بعد الزوال فليتم يومه .

وموثقة عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال : اذا خرج الرجل في شهر رمضان بعد الزوال أتم الصيام ، واذا خرج قبل الزوال أفطر .

وحسنة عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) : في الرجل يسافر في شهر رمضان يصوم أو يفطر ؟ قال : ان خرج قبل الزوال فليفطر وان خرج بعد الزوال فليصم . قال ويعرف ذلك بقول علي عليه السلام : اصوم وافطر حتى إذا زالت الشمس عزم علي . يعني الصيام .

وصحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام (٤) قال : اذا سافر الرجل في شهر رمضان فخرج بعد نصف النهار فعليه صيام ذلك اليوم ويعتد به من شهر رمضان . وهذه الاخبار كما ترى صريحة في مذهب الشيخ المفيد ومن تبعه وان كانت الاخيرة إنما دلت بمنطوقها على بعض المدعى إلا انها تدل بالمفهوم على البعض الآخر . ومنها - رواية عبد الأعلى مولى آل سام (٥) : في الرجل يريد السفر في شهر رمضان ؟ قال يفطر وان خرج قبل ان تغيب الشمس بقليل .

وما رواه في المقتنع مرسلا (٦) قال : وروى ان من خرج بعد الزوال فليفطر وليقض ذلك اليوم .

وما في الفقه الرضوي (٧) حيث قال عليه السلام : فاذا قدمت من السفر وعليك بقية يوم فامسك من الطعام والشراب الى الليل ، فان خرجت في سفر وعليك بقية يوم فافطر ، وكل من وجب عليه التقصير في السفر فعليه الافطار وكل من وجب عليه التمام في الصلاة فعليه الصيام ، متى ما أتم صام ومتى ما قصر أفطر . انتهى .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ٥ من يصح منه الصوم

وهذه الأخبار صريحة في مذهب الشيخ على بن بابويه ومن تبعه ولا سيما عبارة كتاب الفقه لتكرار هذا الحكم في كلامه ، ومنه أخذ الشيخ على بن بابويه عبارته في الرسالة على عادته المتكررة كما نبهت عليه في غير مقام .

ويؤيد هذه الأخبار ظاهر الآية وهي قوله عز وجل : ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر (١) لصدقه على من خرج ولو قبل المغرب بشئ يسير . ويؤيده أيضاً قول الصادق عليه السلام في صحيحة معاوية بن وهب (٢) : إذا قصرت أفطرت وإذا أفطرت قصرت .

وقوله عليه السلام في موثقة سماعة (٣) في حديث : وليس يفرق التقصير والافطار فمن قصر فليفطر .

وما رواه الفضل بن الحسن الطبرسي في مجمع البيان مرسل عن أبي عبد الله عليه السلام (٤) قال : من سافر قصر وأفطر إلا أن يكون رجلاً سفره إلى صيد أو في معصية الله ، وروى هذه الرواية أيضاً المشايخ الثلاثة كما هنا وزيادة (٥) .

ومنها - رواية على بن يقطين عن أبي الحسن موسى عليه السلام (٦) : في الرجل يسافر في شهر رمضان أفطر في منزله ؛ قال : إذا حدث نفسه في الليل بالسفر أفطر إذا خرج من منزله وإن لم يحدث نفسه من الليل ثم بداله في السفر من يومه أتم صومه .

ورواية أبي بصير (٧) قال : إذا خرجت بعد طلوع الفجر ولم تنو السفر من الليل فأتتم الصوم واعتد به من شهر رمضان .

ورواية أبي بصير أيضاً (٨) قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول إذا أردت السفر في شهر رمضان فتويت الخروج من الليل فإن خرجت قبل الفجر أو

(١) سورة البقرة الآية ١٨٢

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٤ من يصح منه الصوم

(٥) الوسائل الباب ٨ من صلاة المسافر

(٦) و(٧) و(٨) الوسائل الباب ٥ من يصح منه الصوم

بعده فانت مفطر وعليك قضاء ذلك اليوم .

ورواية سليمان بن جعفر الجعفري (١) قال : « سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل ينوى السفر في شهر رمضان فيخرج من أهله بعد ما يصبح ؟ قال إذا أصبح في أهله فقد وجب عليه صيام ذلك اليوم إلا أن يدلج دلجة .

وصحيحة صفوان عن الرضا عليه السلام (٢) في حديث قال : « ولو أنه خرج من منزله يريد النهر وان ذاهباً وجائياً لكان عليه أن ينوى من الليل سفراً والافطار ، فان هو أصبح ولم ينو السفر فهذا له من بعد أن أصبح في السفر قصر ولم يفطر يومه ذلك . وبهذه الأخبار أخذ الشيخ وأفتى في النهاية ومثله في التهذيب حيث قال : ومتى خرج الانسان الى السفر بعد ما أصبح فان كان قد نوى السفر من الليل لزمه الافطار وان لم يكن نواه من الليل وجب عليه صوم ذلك اليوم ، وان خرج قبل طلوع الفجر وجب عليه أيضاً الافطار وان لم يكن قد نوى السفر من الليل . ثم قال بعد نقل حسنة الحلبي وصحيحة محمد بن مسلم الدالتين على مذهب الشيخ المفيد : الوجه في هذين الخبرين وما يجري مجراهما انه اذا خرج قبل الزوال وجب عليه الافطار ان كان قد نوى من الليل السفر واذا خرج بعد الزوال فانه يستحب له أن يتم صومه ذلك فان أفطر فليس عليه شيء ، وان لم يكن قد نوى السفر من الليل فلا يجوز له الافطار على وجه . وحاصل جوابه عن الروايات المذكورة تقييد وجوب الافطار فيها بالخروج قبل الزوال بتبييت النية ليلاً وحمل الوجوب بالخروج بعد الزوال على الاستحباب .

ومنها - موثقة رفاعه (٣) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يعرض له السفر في شهر رمضان حين يصبح ؟ قال : يتم صومه ذلك .

وموثقة سماعة (٤) قال : « سألته عن الرجل كيف يصنع اذا أراد السفر ؟ قال : اذا طلع الفجر ولم يشخص فعليه صيام ذلك اليوم ، وان خرج من أهله قبل طلوع

الفجر فليفطر ولا صيام عليه .

وروايته ايضاً (١) قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : من أراد السفر في رمضان فطلع الفجر وهو في أهله فعليه صيام ذلك اليوم وإذا سافر لا ينبغي أن يفطر ذلك اليوم وحده ، وليس يفتقر التقصير والافطار فن قصر فليفطر .
وهذه الروايات الثلاث يمكن حملها على مذهب الشيخ لقوله بوجوب الصوم على من لم يبيت نية السفر بحمل إطلاقها على عدم تبين نية السفر .
إلا أنه يتألف منها في ذلك صحيحة رفاة (٢) قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يريد السفر في رمضان ؟ قال : إذا أصبح في بلده ثم خرج فان شاء صام وان شاء أفطر .

هذا ما وقفت عليه من روايات المسألة ولا يخفى ما هي عليه من التدافع والتنافي ، والسيد السند في المدارك اعتمد على مذهب الشيخ المفيد لصحة رواياته باصطلاحهم لانه (قدس سره) كما عرفت يدور مدار صحة الامايد . ثم انه لما كانت صحيحة رفاة دالة على التخيير مطلقاً قال : ولو قيل بالتخيير مطلقاً كما هو ظاهر الرواية لم يكن بعيداً وبذلك يحصل الجمع بين الاخبار .
وبالجملة فان من يقتصر في العمل على الاخبار الصحيحة فلا ريب في ترجيح مذهب الشيخ المفيد عنده واما من يحكم بصحة الاخبار كلها فالجمع بينها عنده لا يخلو من الاشكال .

إلا انه يمكن أن يقال بتوفيق الملك المتعال ان ما دل على مذهب الشيخ في النهاية من الاخبار التي أوردناها لا يبعد حملها على التقية التي هي في اختلاف الأحكام أصل كل بلية ، وذلك ان العلامة في المنتهى بعد أن نقل خلاف علمائنا (رضوان الله عليهم) في المسألة قال ما صورته : اما الجمهور فقد قال الشافعي اذا نوى المقيم الصوم قبل الفجر ثم خرج بعد الفجر مسافراً لم يفطر يومه ، وبه قال أبو حنيفة

ومالك والاوزاعي وابو ثور واختاره النخعي ومكحول والزهرى (١) انتهى . وهذا الكلام ظاهر في اشتراط تبين نية الصوم في وجوب الافطار كما هو قول الشيخ ويجاب الصوم على من لم يكن كذلك وانما كان في نيته صوم ذلك اليوم فانه اذا أصبح بهذه النية وجب عليه الصوم وان سافر وهذا هو الذى صرح به الشيخ كما تقدم نقله عنه . ثم نقل في المختلف (٢) عن الشافعى انه احتج بان الصوم عبادة تختلف السفر والحضر فاذا اجتمع فيها السفر والحضر غلب حكم الحضر (٣) انتهى . وهو يشير الى انه مع نية الصيام ليلا والاصباح على تلك النية غالب على حصول السفر بعد ذلك فيجب عليه الصيام وان سافر بخلاف ما اذا نوى السفر ليلا واصبح بهذه النية فانه في حكم المسافر .

وبالجملة فالحمل على التيقية في هذه الاخبار ظاهر وان لم يتعرض اليه أحد في ما اعلم لاعراضهم (رضوان الله عليهم) عن الترجيح بين الاخبار بالقواعد المروية عن الأئمة الاطهار (عليهم السلام) كما عرفته في غير موضع من ما تقدم .
بقى الكلام في أدلة القولين الآخرين والظاهر هو ترجيح ادلة شيوخنا المقيدين لصحتها كما عرفت وصراحتها ، واما أدلة قول الشيخ على بن بابويه ومن تبعه فهو ما بين عام وخاص ، اما العام فيمكن تقييده وتخصيصه بهذه الادلة ، واما الخاص فهو لا يبلغ قوة في معارضة تلك الاخبار لما عرفت من صحتها وصراحتها وكثرتها المزجبة لترجيحها .

وكيف كان فالاحتياط من ما لا ينبغي تركه في امثال هذه المقامات وهو هنا يحصل بتبين نية ثم الخروج قبل الزوال فانه يجب الافطار على جميع الأقوال وعليه تجتمع الاخبار الواردة في هذا المجال . والله العالم .

المسألة الرابعة - قال ابن أبي عقيل على ما نقل عنه في المختلف : ان خرج متزهاً او متلذذاً اوفى شئ من أبواب المعاصى يصوم وليس له أن يفطر وعليه القضاء

اذا رجع الى الحضر ، لان صومه في السفر ليس بصوم وإنما امر بالامساك عن الافطار لئلا يكون مفطراً في شهر رمضان في غير الوجه الذي أباح الله (عز وجل) له الافطار فيه كما ان المفطر في يوم من شهر رمضان عامداً قد أفسد صومه وعليه أن يتم صومه ذلك الى الليل لئلا يكون مفطراً في غير الوجه الذي امر الله (عز وجل) فيه بالافطار . ونحوه قال ابن الجنيدي وهو غريب .

قال في المختلف : والمشهور انه يجب عليه الصوم اذا كان سفره معصية ولا يجب عليه القضاء . ثم استدلل بالامر بالصوم وقد امتثل فيخرج عن العدة وان القضاء إنما يجب بامر جديد . وهو جيد .

ثم انه نقل عن ابن الجنيدي في مقام آخر انه قال : ولا استحباب لمن دخل عليه شهر رمضان وهو مقيم أن يخرج الى سفر إلا أن يكون لقرض حج أو عمرة أو ما يتقرب به الى الله (عز وجل) أو منفعة نفسه وماله لا في تكاثر وتفاخر فان خرج في ذلك أو في معصية الله (عز وجل) لم يفطر في سفره وكان عليه مع صيامه فيه القضاء .

ثم قال في المختلف : وقد بينا ان المشهور وجوب الصيام في المعصية وعدم وجوب القضاء ، واما الخروج للتنزه والتلذذ فان كان مباحاً وجب الافطار والقضاء وإلا وجب الصوم دون القضاء ، لنا الاصل اباحة السفر في المباح فيجب القصر في الصوم . ثم نقل عنهما الاحتجاج برواية أبي بصير الدالة على المنع من السفر في شهر رمضان وستأتي في المسألة الآتية (١) وأجاب عنها بعد الطعن في السند بالحمل على الاستحباب .

المسألة الخامسة - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) جواز السفر في شهر رمضان وان كان على كراهة الى أن يمضي من الشهر ثلاثة وعشرون يوماً ، ونقل عن أبي الصلاح انه قال اذا دخل الشهر على حاضر لم يحل له السفر مختاراً .

والمعتمد القول المشهور للاخبار الكثيرة ، إلا ان ظاهرها الاختلاف في
الافضالية في بعض المواضع وان السفر في بعضها أفضل من الصيام فاطلاق القول
بافضلية الصيام وكراهة السفر من ما لا وجه له .

فن الاخبار المشار اليها ما رواه الصدوق في الصحيح عن العلاء عن محمد بن
مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (١) « انه سئل عن الرجل يعرض له السفر في شهر
رمضان وهو مقيم وقد مضى منه أيام ؟ فقال : لا بأس بان يسافر ويفطر ولا يصوم ،
قال ابن بابويه : وقد روى ذلك ابان بن عثمان عن الصادق عليه السلام (٢) . وطريقه
الى ابان في المشيخة صحيح فيكون الخبر صحيحاً .

وما رواه الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما (عليهما السلام) (٣)
« في الرجل يشيع اخاه مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة ؟ قال : ان كان في شهر رمضان
فليفطر . قلت ايما أفضل يصوم أو يشيعه ؟ قال : يشيعه ان الله (عز وجل) قد وضعه
عنه ، وروى الصدوق مرسلانحواً منه (٤) .

وما رواه الصدوق عن الوشاء عن حماد بن عثمان في الحسن (٥) قال : « قلت
لابي عبدالله عليه السلام رجل من اصحابي قد جاءني خبره من الاعوص وذلك في شهر
رمضان اتلقاه وافطر ؟ قال نعم . قلت اتلقاه وافطر أو أقيم وأصوم ؟ قال
تلقاه وافطر ، .

وما رواه الكليني في الموثق عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (٦) قال : « قلت
الرجل يشيع اخاه في شهر رمضان اليوم واليومين ؟ قال يفطر ويقضى . قيل له
فذلك أفضل أو يقيم ولا يشيعه ؟ قال يشيعه ويفطر فان ذلك حق عليه ، .

(١) و(٢) الوسائل الباب ٣ من يصح منه الصوم .

(٣) الفروع ج ١ ص ١٩٨ وفي الوسائل الباب ١٠ من صلاة المسافر

(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ١٠ من صلاة المسافر

وما رواه في المقنع مرسل (١) قال : « سئل ابو عبدالله عليه السلام عن الرجل يشيع أخاه مسيرة يومين أو ثلاثة ؟ فقال ان كان في شهر رمضان فليفطر . قلت أيهما أفضل يصوم أو يشيعه ؟ قال يشيعه ان الله قد وضع عنه الصوم اذا شيعه » .

وقد ورد بازاء هذه الاخبار ما يدل على أفضلية الاقامة : ومنها - ما رواه الصدوق في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « سألته عن الرجل يدخل شهر رمضان وهو مقيم لا يريد براحاً ثم يبدو له بعد ما يدخل شهر رمضان ان يسافر ؟ فسكت فسألته غير مرة فقال يقيم أفضل إلا أن تكون له حاجة لا بد له من الخروج فيها أو يتخوف على ماله » .

وما رواه الشيخ عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « قلت له جعلت فداك يدخل على شهر رمضان فاصوم بعضه فتحضرنى نية زيارة قبر أبي عبدالله عليه السلام فازوره وافطر ذاهباً وجائياً أو أقيم حتى افطر وازوره بعد ما افطر بيوم أو يومين ؟ فقال اقم حتى تفطر . قلت له جعلت فداك فهو أفضل ؟ قال نعم اما تقرأ في كتاب الله عز وجل : « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » (٤) » .

وما رواه أيضاً في التهذيب عن محمد بن الفضل البغدادي (٥) قال : « كتبت الى أبي الحسن العسكري عليه السلام جعلت فداك يدخل شهر رمضان على الرجل فيقع بقلبه زيارة الحسين عليه السلام وزيارة ابيك ببغداد فيقيم في منزله حتى يخرج عنه شهر رمضان ثم يزورهم أو يخرج في شهر رمضان ويفطر ؟ فسكت عليه السلام : « لشهر رمضان من الفضل والاجر ما ليس لغيره من الشهور فاذا دخل فهو المأثور » .

وروى ابن ادریس فی آخر السرائر نقلاً من کتاب مسائل الرجل ومکاتباتهم

(١) الوسائل الباب ١٠ من صلاة المسافرين والباب ٣ من يصح منه الصوم

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٣ من يصح منه الصوم

(٤) سورة البقرة الآية ١٨٢

(٥) الوسائل الباب ٩١ من ابواب المزار

الى مولانا أبي الحسن علي بن محمد (عليهما السلام) من مسائل داود الصرمي (١) قال :
« سألت عن زيارة الحسين وزيارة آباءه (عليهم السلام) في شهر رمضان نزورهم ؟
فقال : لرمضان من الفضل وعظيم الاجر ما ليس لغيره فاذا دخل فهو المأثور والصيام
فيه افضل من قضاائه ، واذا حضر فهو مأثور ينبغي أن يكون مأثوراً . »

وما رواه الشيخ عن الحسين بن المختار في القوي عن أبي عبدالله عليه السلام (٢)
قال : « لا تخرج في رمضان إلا للحج أو العمرة أو مال تخاف عليه الفوت أو لزرع
يحين حصاده . »

وما رواه المشايخ الثلاثة عن أبي بصير (٣) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام
عن الخروج اذا دخل شهر رمضان فقال لا إلا في ما أخبرك به : خروج الى مكة
أو غزو في سبيل الله أو مال تخاف هلاكه أو أخ تريد وداعه ، وانه ليس اخا من
الاب والام ، وفي التهذيب والفقهاء (٤) « أو أخ تخاف هلاكه . »

ويمكن أن يكون هذا الخبر هو مستند أبي الصلاح في ما تقدم نقله عنه من
القول بالتحريم إلا انه لم يستثن ما استثناه عليه السلام في الخبر المذكور .

وما رواه الشيخ عن علي بن اسباط عن رجل عن أبي عبدالله عليه السلام (٥)
قال : « اذا دخل شهر رمضان فله فيه شرط قال الله تعالى : فمن شهد
منكم الشهر فليصمه (٦) فليس للرجل اذا دخل شهر رمضان أن يخرج إلا في حج
أو عمرة أو مال يخاف تلفه أو أخ يخاف هلاكه ، وليس له أن يخرج في اتلاف مال
أخيه ، فاذا مضت ليلة ثلاث وعشرين فليخرج حيث شاء . »

وهذا الخبر هو المستند في ما تقدم من انتفاء الكراهة بعد ليلة ثلاث
وعشرين كما ذكره .

(١) الوسائل الباب ٩١ من ابواب المزار

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ٣ من ابواب الصوم

(٦) سورة البقرة الآية ١٨٢ .

٤١٢ - ﴿ هل يفترق قصر الصوم عن قصر الصلاة ﴾ ج ١٣

والذى يتلخص من مجموع هذه الاخبار وضم بعضها الى بعض هو جواز السفر على كراهة إلا فى المواضع المستثناة . إلا أن فى عدم استثناء زيارة الحسين (عليه السلام) كما دل عليه خبر أبى بصير وخبر محمد بن الفضل وخبر السرائر إشكالا ، إذ لا تقصر عن بعض هذه المستثنيات ان لم ترد عليها . ولا يبعد حمل الاخبار المذكورة على التقية .

والعجب من جمود صاحب الوسائل على العمل بخبرى محمد بن الفضل والسرائر حيث لم يذكر غيرهما مع معلومية رجحان زيارة الحسين (عليه السلام) على استحباب التشيع الذى تكاثرت به الاخبار المتقدمة من ما لا يخفى على العارف . والله العالم .

المسألة السادسة - قد تقدم فى المسألة الثالثة من الاخبار ما يدل على التلازم بين قصر الصوم والصلاة مثل قوله (عليه السلام) فى صحيحة معاوية بن وهب (١) « هما واحد اذا قصرت افطرت واذا افطرت قصرت » ونحوها من الاخبار المتقدمة وبذلك صرح الأصحاب من غير خلاف يعرف إلا من الشيخ فى النهاية والمبسوط حيث نقل عنه ان من سافر لصيد التجارة قصر صومه وأتم صلاته ، قال فى المعتبر : ونحن نطالبه بدلالة الفرق ونقول ان كان مباحا قصر فيهما وإلا أتم فيهما .

اقول : ما ذكره الشيخ (قدس سره) من الحكم المذكور وان لم يصل الينا دليله فى الاخبار الواردة فى الكتب المشهورة إلا انه مذكور فى الفقه الرضوى فى كتاب الصلاة حيث قال (عليه السلام) (٢) « واذا كان صيده للتجارة فعليه التمام فى الصلاة والقصر فى الصوم » ، إلا انه (عليه السلام) فى كتاب الصوم نسب ذلك الى الرواية حيث قال (٣) والذى يلزمه التمام للصلاة والصوم فى السفر المكارى والبريد والراعى والملاح لانه عملهم ، وصاحب الصيد ان كان صيده بطراً فعليه التمام فى

(١) الوسائل الباب ٤ من يصح منه الصوم

(٢) (٣) ص ٢٥

(٢) ص ١٦

ج ١٣ (مقاربة النساء في نهار شهر رمضان لمن ساغ له الإفطار) - ٤١٣ -

الصلاة والصوم وان كان صيده للتجارة فعليه التمام في الصلاة والصوم ، وروى ان عليه الإفطار في الصوم ، واذا كان صيده من ما يعود به على عياله فعليه التقصير في الصلاة والصوم لقول النبي ﷺ السكاد على عياله كالمجاهد في سبيل الله . انتهى . وانت خبير بان أصحابنا (رضوان الله عليهم) قد أعادوا الكلام بالنسبة الى ما ذكره في كتاب الصلاة من الأحكام الموجبة للتقصير على المسافر في الصلاة في كتاب الصوم مثل اشتراط المسافة وبيان مقدارها وبيان محل الترخص واحكام كثير السفر ونحو ذلك ، ونحن لم نعرض لذلك في الكتاب اعتماداً على ما تقدم في كتاب الصلاة .

المسألة السابعة - اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في حكم الجماع لمن ساغ له الإفطار في نهار شهر رمضان فالمشهور بين الاصحاب هو الجواز على كراهة وذهب الشيخ (قدس سره) الى التحريم .

ويدل على الاول صحيحة عمر بن يزيد (١) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يسافر في شهر رمضان أله أن يصيب من النساء ؟ قال : نعم » . ورواية عبد الملك بن عتبة الهاشمي (٢) قال : « سألت أبا الحسن - يعني موسى (عليه السلام) - عن الرجل يجمع أهله في السفر وهو في شهر رمضان . قال لا بأس به » .

وصحيحة على بن الحكم (٣) قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل يجمع أهله في السفر في شهر رمضان ؟ فقال : لا بأس به » .

ورواية محمد بن سهل عن أبيه (٤) قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل أتى أهله في شهر رمضان وهو مسافر ؟ قال : لا بأس » .

ورواية محمد بن مسلم (٥) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يقدم من سفر بعد العصر في شهر رمضان فيصيب امرأته حين طهرت من

٤١٤ - (مقاربة النساء في نهار شهر رمضان لمن ساع له الإفطار) ج ١٣

الحيض أي واقعها ؟ قال : لا بأس به .

وموثقة داود بن الحصين (١) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يسافر في شهر رمضان ومعه جارية أيقع عليها ؟ قال نعم . »

ورواية أبي العباس عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) « في الرجل يسافر ومعه جارية في شهر رمضان هل يقع عليها ؟ قال : نعم . »

ويدل على ما ذهب إليه الشيخ صحيحة ابن سنان (٣) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسافر في شهر رمضان ومعه جارية له فله أن يصيب منها بالنهار ؟ فقال سبحانه الله أما يعرف حرمة شهر رمضان ؟ أن له في الليل سباحاً طويلاً (٤) قلت أليس له أن يأكل ويشرب ؟ فقال ابن الله تعالى قد رخص للمسافر في الإفطار والتقصير رحمة وتخفيفاً لموضع التعب والنصب ووعث السفر ولم يرخص له في مجامعة النساء في السفر بالنهار في شهر رمضان ، وأوجب عليه قضاء الصيام ولم يوجب عليه قضاء تمام الصلاة إذا آب من سفره . ثم قال : والسنة لا تقاس وإن إذا سافرت في شهر رمضان ما آكل إلا القوت وما أشرب كل الرى . »

ورواية عبد الله بن سنان (٥) قال : « سألت عن الرجل يأتي جاريته في شهر رمضان بالنهار في السفر ؟ فقال : أما عرف هذا حق شهر رمضان ؟ أن له في الليل سباحاً طويلاً (٦) . »

ورواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٧) قال : « إذا سافر الرجل في شهر رمضان فلا يقرب النساء بالنهار في شهر رمضان فإن ذلك محرم عليه ، وجمع الشيخ بين الأخبار يحمل ما تضمنه الاذن في الوطء على من غلبته الشهوة ولم يتمكن من الصبر عليها ويخاف على نفسه الدخول في محذور فاما من يقدر على الصبر فليس له ذلك . ثم قال : ان حديث عمر بن يزيد ونحوه ليس فيه تعرض

(١) و(٢) و(٣) و(٥) و(٧) الوسائل الباب ١٣ من يصح منه الصوم

(٤) و(٦) اقتباس من قوله تعالى في سورة المزمل الآية ٨ : إن لك في النهار سباحاً طويلاً

ج ١٣ (مقاربة النساء في نهار شهر رمضان لمن ساع له الافطار) — ٤١٥ —

لذكر النهار فيحمل على ارادة الليل . ورد المتأخرون كلامه بالبعد .
والاصحاب قد جمعوا بين الاخبار بحمل ادلة الشيخ على الكراهة المغلظة :
قال في الكافي : الفضل عندي أن يوقر الرجل شهر رمضان ويمسك عن النساء
في السفر بالنهار إلا أن يكون يغلبه الشبق ويخاف على نفسه ، وقد رخص له أن يأتي
الحلال كما رخص للمسافر الذي لا يجد الماء إذا غلبه الشبق أن يأتي الحلال ، قال :
ويؤجر في ذلك كما انه اذا أتى الحرام اثم . وقال في الفقيه : النهي عن الجماع للمقصر
في السفر انما هو نهى كراهة لا نهى تحريم . قال في الوافي : ويشبه أن يكون الحكم
بالجواز ورد مورد التقية والاحتياط هنا من ما لا ينبغي تركه . انتهى .

أقول : قد عرفت بما قدمنا في غير موضع ما في الجمع بين الاخبار بالحمل
على الكراهة والاستحباب وان اشتهر ذلك وصار قاعدة كلية بين الاصحاب ،
ولا سيما صحيحة ابن سنان المذكورة ورواية محمد بن مسلم فانها صريحتان في التحريم
خصوصاً صحيحة ابن سنان من نسبه عليه السلام حمل الجماع على الأكل والشرب على
القياس وقوله عليه السلام : « ان السنة لا تقاس » بمعنى ان تحليل الاكل والشرب
لا يستلزم تحليل الجماع كما ان الشارع أوجب على المسافر قضاء الصوم ولم يوجب
عليه قضاء تمام الصلاة مع اشتراكها في الفوات بالسفر .

والأظهر عندي حمل هذه الاخبار التي استدلل بها الشيخ على التقية ، والعامّة
وان كانوا هنا على قولين ايضاً فمذهب الشافعي كما نقله في المنتهى موافق للقول المشهور
ومذهب احمد موافق لمذهب الشيخ (١) إلا انه لما كان أصحابنا (رضوان الله عليهم)
متقدموهم ومتأخروهم عدا الشيخ على القول بالجواز عملاً بالأخبار المتقدمة فان
ذلك يوجب العلم أو الظن المتأخّر له بان ذلك هو مذهب الأئمة (عليهم السلام) فان
مذهبهم إنما يعلم بنقل شيعتهم واتباعهم كما ان مذهب كل امام من أئمة الضلال إنما
يعلم بنقل اتباعه وتدينهم به . واما ما ذكره في الوافي من اختيار حمل أخبار الجواز

(١) المفتي ج ٣ ص ١٠١ و ١٠٢ و ١٣٤

على التقية فالظاهر بعده لما عرفت . وكيف كان فالاحتياط من ما ينبغى المحافظة عليه . وقد ذكر الاصحاب (رضوان الله عليهم) أيضاً بانه يكره التملى لمن ساغ له الافطار في شهر رمضان واستدلوا عليه بان فيه تشبهاً بالصائمين وامتناعاً من الملاذ طاعة لله تعالى . والاولى الاستدلال عليه بما تقدم في صحيحة ابن سنان من قوله **عليه السلام** : « انى اذا سافرت في شهر رمضان ما آكل إلا القوت » وفي رواية الفقيه (١) « كل القوت وما أشرب كل الرى » . والله العالم

المسألة الثامنة - قد صرح الاصحاب (رضوان الله عليهم) بانه يستحب الامساك تأديباً وان لم يكن ذلك صياماً في موطن : المسافر اذا قدم أهله أو بلدا يعزم الإقامة فيها بعد الزوال أو قبله وقد أفطر ، والمريض اذا برى بعد الزوال ، والحائض والنفساء اذا طهرتا في اثناء النهار ، وكذا الكافر اذا أسلم والصبى اذا بلغ والمجنون والمغنى عليه اذا أفاقا .

ويدل على بعض ذلك ما تقدم في حديثى الزهرى وكتاب الفقه المذكور في صدر الكتاب (٢) حيث قال (عليهما السلام) : « واما صوم التأديب فانه يؤمر الصبي اذا بلغ سبع سنين بالصوم تأديباً وليس بفرض ، وكذلك من أفطر لعله أول النهار ثم قوى ببقية يومه امر بالامساك ببقية يومه تأديباً وليس بفرض ، وكذلك المسافر اذا أكل من أول النهار ثم قدم أهله ببقية يومه امر بالامساك تأديباً وليس بفرض ، وكذلك الحائض اذا طهرت امسكت ببقية يومها » .

وفي موثقة سماعة (٣) قال سألته عن مسافر دخل أهله قبل زوال الشمس وقد أكل ؟ قال : لا ينبغى له أن يأكل يومه ذلك شيئاً ولا يواقع في شهر رمضان ان كان له أهل ،

وفي رواية محمد بن عيسى عن يونس (٤) قال قال في المسافر الذى يدخل أهله في

(١) ج ٢ ص ٩٣ (٢) ص ٦ وفي الوسائل الباب ٧ من يصح منه الصوم

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٧ من يصح منه الصوم .

شهر رمضان وقد أكل قبل دخوله ؟ قال : يكف عن الأكل بقية يومه وعليه القضاء ، الى غير ذلك من الأخبار الواردة في المقام .

المسألة التاسعة - اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في حكم الشيخ والشيخة اذا عجزا عن الصيام أو اطاقاه بمشقة شديدة ، فقبل بانهما يفطران ويتصدقان عن كل يوم بمد من طعام ، ذهب اليه الشيخ وجماعة من الاصحاب وبه صرح العلامة في المنتهى والمحقق في المعتمد واختاره السيد السند في المدارك ، لكنه في النهاية أوجب مدين فان عجز فمد . وقبل بانهما اذا عجزا عن الصوم فلا كفارة كما انه لا يجب عليهما الصيام فكذا لا تجب الكفارة وان اطاقاه بمشقة وجبت الكفارة وسقط الصيام ، ذهب اليه الشيخ المفيد والسيد المرتضى ونسبه في المنتهى الى أكثر علمائنا وهو مختار العلامة في المختلف والشهيد الثاني . ومرجع الخلاف الى وجوب الكفارة في صورة العجز وعدمه لاتفاق الجميع على الوجوب في صورة المشقة الشديدة .

واستدل على القول الأول بما رواه الكليني والصدوق في الصحيح عن محمد بن مسلم (١) قال : « سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : الشيخ الكبير والذي به العطاش لا حرج عليهما أن يفطرا في شهر رمضان ، ويتصدق كل واحد منهما في كل يوم بمد من طعام ، ولا قضاء عليهما . »

ورواية عبد الملك بن عتبة الهاشمي (٢) قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة التي تضعف عن الصوم في شهر رمضان ؟ قال : تصدق عن كل يوم بمد من حنطة . »

وهذه الرواية وصفها في المدارك بالصحة تبعاً للعلامة في المختلف وهو غفلة منها فان عبد الملك المذكور مهمل في الرجال لم ينص أحد على توثيقه ولا مدحه وانما الثقة عبد الملك بن عتبة النخعي .

وصحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « سألت عن رجل كبير يضعف عن صوم شهر رمضان ؟ فقال : يتصدق بما يجزى عنه طعام مسكين لكل يوم ، قال في المدارك بعد نقل هذه الاخبار : ولم نقف للمفيد واتباعه على رواية تدل على ما ذكره من التفصيل ، وقد اعترف بذلك الشيخ في التهذيب فقال بعد أن أورد عبارة المفيد : هذا الذي فصل به بين من يطيق الصيام بمشقة وبين من لا يطيقه أصلاً لم أجد به حديثاً مفصلاً والاحاديث كلها على أنه متى عجزا كفرا عنه . والذي حمّله على هذا التفصيل هو أنه ذهب إلى أن الكفارة فرع على وجوب الصوم ، ومن ضعف عن الصيام ضعفاً لا يقدر عليه جملة فانه يسقط عنه وجوبه جملة لانه لا يحسن تكليفه بالصيام وحاله هذه وقد قال الله تعالى : لا يكلف الله نفساً إلا وسعها (٢) قال : وهذا ليس بصحيح لأن وجوب الكفارة ليس بمبنى على وجوب الصوم ، إذ لا يمتنع أن يقول الله عز وجل : متى لم تطيقوا الصوم صارت مصلحتكم في الكفارة وسقط وجوب الصوم عنكم . وليس لأحدهما تعلق بالآخر .

قال في المدارك : هذا كلامه (قدس سره) وهو جيد لكن ما وجه به كلام المفيد لا وجه له فإن التكليف بالصيام كما يسقط مع العجز عنه لاناطة التكليف بالوسع كذا يسقط مع المشقة الشديدة لأن العسر غير مراد لله تعالى . وإيضاً فانه لا خلاف في جواز الافطار مع المشقة الشديدة وإنما الكلام في وجوب التكفير معه كما هو واضح . انتهى .

أقول : ما ذكره (قدس سره) من الاستدلال على كلام الشيخ جيد لكن قوله أخيراً - إنما الكلام في وجوب التكفير مع جواز الافطار في صورة المشقة الشديدة - ليس بجيد فانه لا كلام هنا ولا خلاف في وجوب المكفارة في هذه

(١) الوسائل الباب ١٥ من يصح منه الصوم

(٢) سورة البقرة الآية ٢٨٧

الصورة انما الكلام والخلاف في صورة العجز كما اشرنا اليه في صدر الكلام .
ثم نقل (قدس سره) عن العلامة في المختلف انه استدل على هذا التفصيل بقول الله تعالى : وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين (١) فانه يدل بمفهومه على سقوط الفدية عن الذين لا يطيقونه . وبإصالة البراءة من وجوب التكفير مع العجز ومنع دلالة الروايات على الوجوب : اما رواية محمد بن مسلم فلاقتضائها نفى الحرج عنهما على الافطار ونفى الحرج يفهم منه ثبوت التكليف وانما يتم مع القدرة ، واما روايتنا الحلبي وعبد الملك الهاشمي فلأن موردهما من ضعف عن الصوم والضعف لا يستلزم العجز .

ثم قال (قدس سره) : ويتوجه عليه ان الآية الشريفة غير محمولة على ظاهرها بل اما منسوخة كما هو قول بعض المفسرين (٢) أو محمولة على ان المراد وعلى الذين كان يطيقونه ثم عجزوا عنه ، كما هو مروى في أخبارنا (٣) واما الروايات فهي باطلاقها متناولة للحالين فان الضعف عن الصوم يتحقق بالعجز عنه وبالمشقة اللازمة منه وكذا تنفي الحرج يتحقق مع الوصفين ، وبالجمله فالاحاديث مطلقة فيجب حملها على اطلاقها . انتهى ..

اقول : تحقيق الكلام في المقام يرجع الى تحقيق معنى الآية اولاً ثم بيان الكلام في الأخبار المذكورة :

اما الآية فما ذكره فيها من النسخ مبني على ما قاله بعضهم من انه كان القادر على الصيام الذي لا عذر له في تركه خيراً بين الصيام وبين الفدية لكل يوم نصف صاع وقيل مد ، وكان ذلك في صدر الاسلام حين فرض عليهم الصيام ولم يتعدوا فرخص لهم في الافطار والفدية ، ثم نسخ ذلك بقوله عز وجل : فمن شهد منكم

(١) سورة البقرة الآية ١٨١ .

(٢) ارجع الى البيان لآية الله الخوتي ج ١ ص ٢٠٧

(٣) ص ٤٢٠ رقم ٣

الشهر فليصمه (١). وهذا مع عدم الدليل عليه في اخبارنا مردود بظواهر الاخبار الواردة في تفسير الآية المذكورة كما ستقف عليه في المقام ان شاء الله تعالى .

واما المعنى الآخر الذى ذكره فهو وان ورد في موثقة ابن بكير على رواية الفقيه وابن فضال عن بعض اصحابنا على رواية الكافى (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) : في قول الله عز وجل : وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ؟ (٤) قال : الذين كانوا يطيقون الصوم فاصابهم كبر او عطاش او شبه ذلك فعليهم لكل يوم مد . .

إلا انه قد روى ثقة الاسلام والشيخ في كتابيهما في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (٥) : في قول الله عز وجل : وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين (٦) ؟ قال : الشيخ الكبير والذى يأخذه العطاش ... الحديث . .

وروى العياشى في تفسيره (٧) عن سماعة عن ابي بصير قال : سألته عن قول الله عز وجل : وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين (٨) ؟ قال : هو الشيخ الكبير الذى لا يستطيع والمريض . .

وروى (٩) عن رفاعه عن ابي عبد الله عليه السلام : في قول الله عز وجل : وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين (١٠) ؟ قال : المرأة تخاف على ولدها والشيخ الكبير ، وهذه الاخبار - كما ترى - قد فسرت : الذين يطيقونه ، في الآية بالشيخ الكبير والمريض والمرضع التى تخاف على ولدها فلة اللبن من الصيام ، وهى ارجح سنداً وعدداً ودلالة من الرواية التى اعتمدها .

ويؤيد العمل بظاهر هذه الاخبار أيضاً أولاً - انه مع الحمل على المعنى الذى دلت عليه تلك الرواية يستلزم الحلف والتقدير في الآية كما دل عليه الخبر المذكور والأصل عدمه واما على ما نقلناه من الاخبار فلا .

وثانياً - انه يلزم فصل ما ظاهره الوصل في الآية وهو قوله عز وجل : وان

(١) سورة البقرة الآية ١٨٢ (٢) السند فيه : ابن فضال عن ابن بكير عن بعض اصحابنا

(٣) و(٥) و(٧) و(٩) الوسائل الباب ١٥ من يصح منه الصوم

(٤) و(٦) و(٨) و(١٠) سورة البقرة الآية ١٨١

تصوموا خير لكم (١) بان يكون كلاماً مستأنفاً ليس له ربط بما تقدمه أى ان صومكم خير عظيم لكم وظاهر الآية انه مرتبط بما تقدمه .
وتفصيل هذه الجملة هو انه لا يخفى ان المعلوم من الادلة العقلية والنقلية انه (عز وجل) لا يكلف نفساً إلا وسعها والوسع لغة دون الطاقة كما صرح به في مجمع البيان وغيره .

وفي التوحيد (٢) عن الصادق عليه السلام في حديث طويل قال : « ما امر الناس إلا بدون سعتهم وكل شئ امر الناس بأخذه فهم متسعون له وما لا يتسعون له فهو موضوع عنهم ولكن الناس لا خير فيهم » .
وفي كتاب الاعتقادات للصدوق (٣) مرسل عن الصادق عليه السلام قال : « ما كلف الله العباد إلا دون ما يطيقون » .

وحينئذ فلا تكلف نفس بما هو على قدر طاقتها أى ما يشق عليها تحمله عادة ويعسر عليها ، فالآية دلت على ان الذين يطيقون الصوم كالشيخ والشيخ وذو العطاءش - يعنى من يكون الصوم على قدر طاقتهم ويكونون معه على مشقة وعسر - لم يكلفهم الله تعالى حتما بل خيرهم بينه وبين الفدية توسعة لهم ثم جعل الصوم خيراً لهم من الفدية في الاجر والثواب اذا اختاروه كما قال في مجمع البيان : قوله « وان تصوموا خير لكم » يعنى من الإفطار والفدية .

وبما أوضحناه يظهر ان المراد من الآية هو ان من أمكنه الصوم بمشقة فانه قد جوز له الإفطار والفدية ولا تعرض فيها للعاجز عنه بالسكينة إلا ان كان كما ذكره في المختلف من الدلالة بالمفهوم .

واما الاخبار التي ادعى دلالتها على ذلك باطلاقها فالظاهر ان المناسق منها

(١) سورة البقرة الآية ١٨١ .

(٢) باب الاستطاعة ص ٣٥٨ وفيه « ما امر العباد » .

(٣) باب الاعتقاد في التكليف

الى الذهن إنما هو خلاف ما ادعاه اذ المذساق من قوله : « يضعف عن صوم شهر رمضان ، في رواية عبد الملك وصحيحة الحلبي انما هو حصول المشقة بذلك مع امكان تحمله لا العجز ، والخرج المنفي في صحيحة محمد بن مسلم هو امكان الفعل مع المشقة كما في قوله تعالى : وما جعل عليكم في الدين من حرج (١) أى مشقة وعسر .

وقد وافقنا في المقام الفاضل الخراساني مع اقتفائه أثره غالباً فقال هنا مشيراً اليه : واستدل بعض الأصحاب على القول بوجوب الكفارة بصحيحة محمد بن مسلم والحلي ورواية عبد الملك . وفيه نظر لان المتبادر من هذه الروايات غير العاجز بالكلية كما لا يخفى على المتأمل فيها ، على ان قوله : « فان لم يقدر » في الخبر الاول يحتمل أن يكون المراد به إن لم يقدر على الصوم أصلاً ، وعلى هذا المعنى يوافق قول المفيد ومن تبعه . انتهى . ثم نقل كلام المختلف واعترضه بما قدمنا نقله عن صاحب المدارك واقتفى أثره فيه كما هي عادته وقد عرفت ما فيه . وبالجملة فان كلام العلامة في المختلف كما قدمنا لا يخلو من قوة .

وقد ظهر من ما حققناه ان مورد الآية والاخبار إنما هو بالنسبة الى من يمكنه الصوم بمشقة فانه يفطر ويفدى وهذا هو المتفق عليه ، ويبقى وجوب الفدية على العاجز بالكلية عارياً عن الدليل وبه يتأيد قول الشيخ المفيد .

ولم أر من تنبه لما قلناه في معنى الآية إلا المحدث الكاشاني في الصافي والمفاتيح ولا يخفى انه اذا لم يترجح هذا المعنى الذي ذكرناه فلا أقل أن يكون مساوياً في الاحتمال لما ذكره وبه يسقط الاستدلال بالأخبار المذكورة . وبذلك صرح في المختلف فقال : ومع قبول الروايات للتأويل يسقط الاستدلال بها فان الدليل متى تطرق اليه الاحتمال سقطت دلالاته . انتهى .

إلا انه قد روى الشيخ في التهذيب والصدوق في الفقيه عن ابراهيم بن ابي

زياد الكرخي (١) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل شيخ لا يستطيع القيام الى الخلاء اضعه ولا يمكنه الركوع والسجود ؟ فقال ليومى برأسه ايماء ... الى أن قال : قلت فالصيام ؟ قال اذا كان في ذلك الحدد فقد وضع الله عنه فان كانت له مقدرة فصدقة مد من طعام بدل كل يوم أحب الى » وان لم يكن له يسار ذلك فلا شئ عليه ، وهو ظاهر الدلالة على النقول المشهور إلا أن تحمل الصدقة في الخبر على الاستحباب بقرينة قوله عليه السلام « أحب الى » وفيه ما فيه .
وكيف كان فالاحتياط العمل على القول المشهور .

فوائد

الاولى - روى الثقة الجليل على بن ابراهيم القمي في تفسيره (٢) بسنده عن الصادق عليه السلام في تفسير الآية المتقدمة : « وعلى الذين يطيقونه فدية » قال من مرض في شهر رمضان فافطر ثم صح فلم يقض ما فاته حتى جاء شهر رمضان آخر فعليه ان يقضى ويتصدق لكل يوم بمد من طعام . وهذا تفسير ثالث للآية المذكورة . وقد تقدم تحقيق الكلام في ما دل عليه هذا الخبر .

الثانية - قد روى الشيخ صحيحة محمد بن مسلم الاولى بلفظ « مدين من طعام » وحمله في الاستبصار على الاستحباب ، وقال في التهذيب ان هذا الخبر ليس بمضاد للاحاديث التي تضمنت مداً من طعام أو اطعام مسكين لان هذا الحكم يختلف بحسب اختلاف احوال المكلفين فمن اطاق اطعام مدين يلزمه ذلك ومن لم يطلق إلا اطعام مد فعليه ذلك ومن لم يقدر على شئ منه فليس عليه شئ حسبما قدمناه . والظاهر وجوب المد مطلقاً كما هو المشهور ومع عدم الامكان فلا شئ عليه .
الثالثة - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) وجوب القضاء عند

(١) الرسائل الباب ١٥ من يصح منه الصوم

(٢) سورة البقرة الآية ١٨١ ص ٥٦

التسكن منه ، ونقل عن الشيخ على بن الحسين بن بابويه عدم الوجوب ، وسيأتي نقل عبارته قريباً .

ويدل على ما ذهب اليه ما تقدم في صحيحة محمد بن مسلم التي في صدر المسألة (١) برواية الشيخين المذكورين من قوله عليه السلام : « ولا قضاء عليها » .

وعلى ذلك ايضاً يدل كلامه عليه السلام في الفقه الرضوي (٢) حيث قال عليه السلام : « واذا لم يتهبأ للشيخ أو الشاب المعلوم أو المرأة الحامل أن يصوم من العطش أو الجوع أو تخاف المرأة أن يضر بولدها فعليهم جميعاً الافطار ، ويتصدق كل واحد عن كل يوم بمد من طعام وليس عليه القضاء . انتهى .

وهذه العبارة هي مستند الشيخ على بن بابويه إذ هي نفس عبارته الآتية وان كانت الرواية المتقدمة دالة ايضاً على ذلك .

قال في المدارك : « ومقتضى العبارة وجوب القضاء عليهما مع التمكن كما في ذى العطاش وهو مشكل لاطلاق الرواية المتضمنة للسقوط . انتهى .

أقول : العجب منه (قدس سره) انه قدم صحيحة محمد بن مسلم المشتملة على نفي القضاء عنهما وغفل عن الاستدلال بها وإنما استند الى اطلاق الروايات بالسقوط والرواية صحيحة صريحة في ما يريد . وأعجب من ذلك انه في مسألة ذى العطاش استند اليها في سقوط القضاء ورد على الأصحاب في إيجاب القضاء عليه وهو بعد العبارة الاولى بأربعة اسطر .

الرابعة - روى الشيخ في التهذيب بسنده عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « قلت له الشيخ الكبير لا يقدر أن يصوم ؟ فقال يصوم عنه بعض ولده . قلت فان لم يكن له ولد ؟ قال فادنى قرابته . قلت فان لم يكن له قرابة ؟ قال يتصدق بمد في كل يوم فان لم يكن عنده شيء فليس عليه » .

وحمل في الاستبصار صوم الولد والقرابة على الاستحباب وبذلك صرح في المنتهى ، ولو لا اعراض الاصحاب عن العمل بالرواية وانفاقهم على العمل بتلك الاخبار لامكن القول بتقييد الاخبار المتقدمة بها .

المسألة العاشرة - اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في حكم ذى العطاش - وهو بالضم داء لا يروى صاحبه - فقيل بانه يجب عليه الافطار اذا شق عليه الصيام ويجب عليه التكفير والقضاء مع البرء ، واختاره المحقق في المعتبر والشرائع . اما وجوب الافطار فظاهر لان التكليف منوط بالوسع كما عرفت لقوله عز وجل : لا يكلف الله نفساً إلا وسعها (١) .

واما وجوب الصدقة فلقوله ﷺ في صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة في صدر المسألة السابقة (٢) « يتصدق كل واحد منهما - يعنى الشيخ الكبير والذى به العطاش - عن كل يوم بمد من طعام » .

واما وجوب القضاء فاستدل عليه في المعتبر بانه مرض وقد زال فيقضى كغيره من الامراض . اقول : ويؤيده ظاهر الآية : فعدة من أيام آخر (٣) الا أن اطلاق صحيحة محمد بن مسلم المشار اليها ينافي ذلك لقوله ﷺ : « ولا قضاء عليهما » . وقيل انه ان كان مرجو الزوال يجب على صاحبه القضاء بعد البرء ولا كفارة وان كان من ما لا يرجى زواله وجبت الكفارة خاصة دون القضاء . اختاره العلامة في جملة من كتبه .

قال في المختلف : ذو العطاش الذى يرجى برؤه ويتوقع زواله يفطر ويقضى مع البرء ، وهل تجب الكفارة ؟ قال الشيخ : نعم ، وبه قال سلاور وابن البراج وابن حمزة ، وقال المفيد والسيد المرتضى وابن ادریس لا تجب وهو الاقرب ، لنا -

(١) سورة البقرة الآية ٢٨٧

(٢) ص ٤١٧ واللفظ مطابق للفقهاء ج ٢ ص ٨٤

(٣) سورة البقرة الآية ١٨٢

الاصل براءة الذمة ، ولانه مريض فلا تجب عليه كفارة مع القضاء كغيره ... الى ان قال : ولو كان العطاش من ما لا يرجى برؤه قال الشيخ يفطر ولا قضاء عليه وتجب الكفارة ، وبه قال ابن بابويه والسيد المرتضى وابن الجنيد والمفيد وابن ادریس وابن البراج ، وقال سلاّر لا تجب الكفارة . انتهى .

ومنه يعلم ان ما قدمنا نقله عن العلامة في جملة من كتبه هو مذهب الشيخ المفيد والسيد المرتضى وابن ادریس وان ما نقل عن الشيخ في كلا الشقين هو مذهب المحقق الذي قدمنا نقله عنه ، وحل الاختلاف بين القولين في وجوب الكفارة مع البرء فائتبعها الشيخ والمحقق ومن معها ونفاها العلامة ومن تبعه .

وقيل انه متى كان غير مرجو الزوال فلا كفارة ولا قضاء ولو حصل البرء على خلاف الغالب ، اختاره المحقق الشيخ على ، وهو ظاهر المنقول عن سلاّر .

واطلاق الخبر المتقدم مدافع لكل من القولين المذكورين فانه دال على وجوب التكفير مطلقاً اعم من أن يرجى برؤه ام لا ونفي القضاء مطلقاً اعم من أن يرجى برؤه ام لا ، ولا ريب ان الوقوف على ظاهر الخبر هو الاظهر والاحتياط لا يخفى . وهل يجب على ذى العطاش الاقتصار من الشرب على ما تندفع به الضرورة

أم يجوز له التملّى من الشرب وغيره ؟

قيل بالاول لرواية عمار عن ابي عبدالله عليه السلام (١) : في الرجل يصيبه العطش حتى يخاف على نفسه ؟ قال : يشرب بقدر ما يمسك ريقه ولا يشرب حتى يروى ، وقيل بالثاني وهو خيرة الاكثر لاطلاق صحيحة محمد بن مسلم (٢) وقوله عليه السلام : في الشيخ الكبير والذي به العطاش يفطران .

ويمكن ترجيح الثاني بان مورد الرواية الاولى غير مورد الرواية الثانية . وكيف كان فالاحتياط في الوقوف على القول الاول .

(١) الوسائل الباب ١٦ من يصح منه الصوم

(٢) ص ٤١٧ وهو نقل بالمعنى

ج ١٣ (حكم الحامل المقرب والمرضع القليلة اللبن في الصوم) - ٤٢٧ -

واما ما رواه الشيخ عن المفضل بن عمر (١) - قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : فليشربوا لنا فتياناً وشباناً لا يقدرّون على الصيام من شدة ما يصيبهم من العطش ؟ قال : فليشربوا بقدر ما تروى به نفوسهم وما يحذرون ، - فالظاهر حمله على الصغار الصائمين تمريناً فهو خارج عن محل البحث وان ذكره المحدثون في ضمن اخبار هذه المسألة . والله العالم .
المسألة الحادية عشرة - المشهور في كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) هو التفصيل بالنسبة الى الحامل المقرب والمرضع القليلة اللبن بانهما ان خافا على انفسهما أفطرا وعليهما القضاء ولا كفارة كالمريض وكل من خاف على نفسه ، وان خافا على الولد أفطرا وقضيا وكفرا .

قال العلامة في المنتهى : مسألة - الحامل المقرب والمرضع القليلة اللبن اذا خافتا على انفسهما افطرا وعليهما القضاء ، وهو قول فقهاء الاسلام ولا كفارة عليهما ... الى أن قال : مسألة - ولو خافتا على الولد من الصوم فلهما الافطار أيضاً وهو قول علماء الاسلام ... ويجب عليهما القضاء اجماعاً إلا من سار من علمائنا ، ويجب عليهما الصدقة عن كل يوم بمد من طعام ، ذهب اليه علمائنا .

وقال شيخنا الشهيد في الدروس : وتجب الفدية على الحامل المقرب والمرضعة القليلة اللبن اذا خافتا على الولد مع القضاء . ثم قال في الفروع : الثاني - لو خافت المرأة على نفسها دون ولدها ففي وجوب الفدية وجهان والرواية مطلقة ولكن الاصحاب قيدوا بالولد .

وقال المحقق الشيخ علي بن عبد العالي في حواشي الارشاد عند قول المصنف : الحامل المقرب والمرضعة القليلة اللبن وذو العطاش الذي يرجو زواله يفطرون ويقضون مع الصدقة . فكتب المحقق المذكور في الحاشية : اما الحامل المقرب وهي التي قرب زمان وضع حملها والمرضعة القليلة اللبن فانهما يفطران ويقضيان مع الصدقة عن كل يوم بمد اذا خافتا على الولد فقط اما اذا خافتا على انفسهما فانهما يفطران

(١) التهذيب ج ٤ ص ٢٤٠ وفي الوسائل الباب ٢٦ من يصح منه الصوم . وفي اللفظ

تغيير لا يخل .

٤٢٨ - (حكم الحامل المقرب والمرضع القليلة اللبن في الصوم) ج ١٣

ويقضيان ولا كفارة كالمرضى وكل من خاف على نفسه . انتهى .
وظاهر المحقق في الشرائع - وهو صريحه في المعتبر - انها يفطران ويقضيان
ويفديان مطلقاً وهو ظاهر عبارة الارشاد المتقدمة .

وبذلك يظهر لك ما في اعتراض صاحب المدارك هنا على جده (قدس
سره) حيث قال - بعد قول المصنف : الحامل المقرب والمرضع القليلة اللبن يجوز لها
الأفطار في رمضان وتقضيان مع الصدقة عن كل يوم بمد من طعام - ما لفظه :
اطلاق العبارة يقتضى عدم الفرق في ذلك بين أن تخاف الحامل والمرضع على انفسهما
وعلى الولد ، وبهذا التعميم صرح المصنف في المعتبر واستدل عليه بما رواه الشيخ وابن
بابويه في الصحيح عن محمد بن مسلم (١) قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول الحامل
المقرب والمرضع القليلة اللبن لا حرج عليهما أن تفطرا في شهر رمضان لانهما
لا تطيقان الصوم ، وعليهما أن تنصدق كل واحدة منهما في كل يوم تفطران فيه بمد من
طعام ؛ وعليهما قضاء كل يوم افطرا فيه تقضيانه بمد ، ثم نقل عن الشافعي قولا
بانها اذا خافتا على انفسهما افطرتا وقضيتا ولا كفارة (٢) ثم قال : وما ذكره الشافعي
لا وجه له مع وجود الاحاديث المطلقة وهو كذلك . ومن العجب ان الشارح
(قدس سره) جعل هذا التفصيل هو المشهور مع اننا لم نقف على مصرح به سوى
نثر الدين وبعض من تأخر عنه ... الى آخره :

فان فيه ما عرفت من ان ما ذكره جده صحيح لا تعجب منه كما سمعت من
كلام من قدمنا ذكره منهم وهو ظاهر لمن تتبع كلامهم في المقام .

نعم عبارات المتقدمين كالشيخ المفيد في المقنعة والشيخ في المبسوط وابن ادریس
في السرائر إنما صرحت بالخوف على الولد خاصة فاجبوا الافطار والقضاء والفدية
في ذلك واما الخوف على انفسهما فلم يذكروا حكمه ، وكأنهم حملوا الرواية المذكورة

(١) الوسائل الباب ١٧ من يصح منه الصوم .

(٢) المغنى ج ٣ ص ١٣٩

على ذلك وجعلوا حكم الخوف على انفسهم من قبيل سائر الامراض كما صرحت به عبارة جملة من المتأخرين وقد تقدم فاستندوا في حكمه الى عموم اخبار المرض مطلقاً من وجوب الافطار والقضاء خاصة .

ويدل على خصوص ذلك ما رواه ابن ادريس في مستطرفات السرائر (١) نقلاً من كتاب مسائل الرجال رواية احمد بن محمد الجوهري وعبدالله بن جعفر الحميري عن علي بن مهزيار قال : « كتبت اليه - يعني علي بن محمد - اسأله عن امرأة ترضع ولدها وغير ولدها في شهر رمضان فيشتد عليها الصوم وهي ترضع حتى يغشى عليها ولا تقدر على الصيام أترضع وتفطر وتقضى صيامها اذا امكنها أو تدع الرضاع وتصوم ؟ فان كانت ممن لا يمكنها اتخاذ من يرضع ولدها فكيف تصنع ؟ فسكت : ان كانت ممن يمكنها اتخاذ من يرضع ولدها وان كانت ممن لا يمكنها أفطرت وأرضعت ولدها وقضت صيامها متى ما امكنها . »

وبالجملة فان الصحيحة المتقدمة وان كانت مطلقة إلا انه يمكن تقييد اطلاقها بهذه الرواية لانها ظاهرة في أن الخوف على نفس المرأة لا على الولد وهي إنما تضمنت القضاء خاصة فتخص تلك الصحيحة بالخوف على الولد . ولا ينافيه قوله « فيها » لانهما لا تطيقان الصوم ، حيث انه ظاهر في ان الخوف على انفسهما لا مكان الحمل على المجاز باعتبار تضرر الولد به .

بقي في المقام فوائد

الأولى - قد نقل العلامة في المختلف عن الشيخ علي بن الحسين بن بابويه انه قال في الرسالة : « واذا لم يتهيأ للشيخ أو الشاب أو المرأة الحامل ان تصوم من العطش أو الجوع أو تخاف المرأة ان يضر بولدها فعليهم جميعاً الافطار وتصدق عن كل يوم بمد من طعام وليس عليه القضاء . »

ثم قال (قدس سره) بعد نقل ذلك : وهذا الكلام يشعر بسقوط القضاء

في حق الحامل والمرضع والمشهور بين علمائنا وجوب القضاء عليهما . ثم استدل ببعض الأدلة التخريجية ثم بصحيفة محمد بن مسلم المتقدمة (١) .
ثم قال : احتج بان الأصل براءة الذمة من القضاء ، ولان القضاء انما يجب بامر جديد ، ولانها أفطرتا بالعدر فاشبهتا الشيخ الفاضل . والجواب اصالة البراءة انما تعتبر مع عدم دليل يخالفها والقضاء يجب بالآية (٢) والحديث (٣) وعمل الاصحاب . والفرق بينهما وبين الشيخ ظاهر فان الشيخ عاجز عن الاداء والقضاء فلو أوجبنا عليه القضاء لوجب عليه الاداء . انتهى .

أقول : الظاهر ان هذا الاحتجاج الذي نقله إنما هو تكلف منه (قدس سره) حيث لم يجد دليلاً من الأخبار الواصلة اليه ، والحجة الحقيقية للشيخ المشار اليه إنما هو كتاب الفقه الرضوي فان هذه العبارة عين عبارة الفقه الرضوي التي قدمناها في الفائدة الثالثة من المسألة التاسعة (٤) وهذه عاداته كما نهبنا عليه في غير موضع من ما تقدم من أنه يأخذ عبارة الكتاب ويفق بها ، وربما كان الحكم فيها غريباً كما في هذا الموضع فيطعنون عليه بعدم الدليل أو يرفقون له دليلاً كما هنا ، وكل ذلك ناشئ من عدم اطلاعهم على هذا الكتاب وانه معتمد الشيخ المذكور في جميع الابواب .

الثانية - قال في الدروس : لو قام غير الام مقامها روعي صلاح الطفل فان تم بالاجنبية فالأقرب عدم جواز الافطار ، هذا مع التبرع أو تساوى الاجرتين ولو طلبت الاجنبية زيادة لم يجب تسليمه اليها وجاز الافطار .

أقول : اما ما اختاره من عدم جواز الافطار في ما لو تم صلاح الطفل بالاجنبية فهو صريح صحيحة على بن مهزيار المتقدمة (٥) لقوله ص ٤٢٨ : « ان كانت ممن »

(١) ص ٤٢٨

(٢) وهو قوله تعالى في سورة البقرة الآية ١٨٢ : فعدة من ايام اخر

(٣) الوسائل الباب ١٧ من يصح منه الصوم (٤) ص ٤٢٤ (٥) ص ٤٢٩

ج ١٣ (نوادير ما تقدم من ابواب الكتاب) - ٤٣١ -

يمكنها اتخاذ ظئر استرضعت لولدها وأتمت صيامها ، وأما تقييد ذلك بالتبرع أو تساوى الاجرتين - فلو طلبت الاجنية زيادة لم يجب تسليمه اليها وجاز الافطار - فهو خلاف ظاهر الخبر المذكور لانه عليه السلام ناط ذلك بالمسكنة ففى امكنها اتخاذ الظئر - باجرة أو بغير اجرة زادت الاجرة على اجرة المثل أم لا - وجب عليها اتخاذ الظئر ووجب عليها الصيام .

الثالثة - قال فى الدروس : هذه الفدية من مالها وان كانت ذات بعل ، ومثله صرح فى المدارك ، والوجه فيه ظاهر صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة (١) وقوله عليه السلام فيها « وعليهما ان تصدق كل واحدة منهما ، ولان هذه الفدية ترتبت على افطارهما فتكون لازمة لهما .

الرابعة - قال فى المدارك : واعلم ان اطلاق النص وكلام الاصحاب يقتضى عدم الفرق فى الموضع بين الام وغيرها ولا بين المتبرعة والمستأجرة . وهو كذلك

خاتمة الكتاب

وهى تشتمل على نوادر ما تقدم فيه من الابواب

روى فى الكافى عن جابر عن ابى جعفر عليه السلام (٢) قال : « كان رسول الله ﷺ اذا اهل هلال شهر رمضان استقبل القبلة ورفع يديه فقال : اللهم أهله علينا بالامن والايمان والسلامة والاسلام والعافية المجلة والرزق الواسع ودفع الاسقام اللهم ارزقنا صيامه وقيامه وتلاوة القرآن فيه ، اللهم سلمه لنا وتسلمه منا وسلمنا فيه . »
وفى خبر آخر (٣) « استقبل القبلة وكبر ثم قال : اللهم أهله علينا يمين وايمان وسلامة واسلام وهدى ومغفرة وعافية مجلة ورزق واسع انك على كل شىء قدير . »

(١) ص ٤٢٨

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٢٠ من احكام شهر رمضان

— ٤٣٢ — ﴿ فَوَادِرُ مَا تَقْدُمُ مِنْ أَبْوَابِ الْكِتَابِ ﴾ ج ١٣

وعن الصادق عليه السلام (١) : « إِذَا رَأَيْتَ هَلَالَ شَهْرِ رَمَضَانَ فَلَا تُشْرِكْ بِهِ وَاسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَارْفَعْ يَدَيْكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَتَخَاطَبِ الْهَلَالَ وَقُولَ : رَبِّهِ وَرَبِّكَ اللَّهُ رَبَّ الْعَالَمِينَ اللَّهُمَّ أَهْلُهُ عَلَيْنَا بِالْأَمْنِ وَالْإِيمَانِ وَالسَّلَامَةِ وَالْإِسْلَامِ وَالْمَسَارَعَةِ إِلَى مَا تُحِبُّ وَتَرْضَى اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَهْرِنَا هَذَا وَارْزُقْنَا خَيْرَهُ وَعَوْنَهُ وَاصْرِفْ عَنَّا ضَرَّهُ وَشَرَّهُ وَبَلَاءَهُ وَفِتْنَتَهُ » .

وعن ابن أبي عمير أنه أوجب قراءة هذا الدعاء وقت رؤية هلال شهر رمضان وهو هذا : الحمد لله الذي خلقني وحلقك وقدر منازلك وجعلك مواقيت للناس ، اللهم أهله علينا أهلاً مباركاً ، اللهم ادخله علينا بالسلامة والإسلام واليقين والإيمان والبر والتقوى والتوفيق لما تحب وترضى » .

وروى ثقة الإسلام بسنده عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « مَنْ كَتَمَ صَوْمَهُ قَالَ اللَّهُ (عز وجل) لِمَلَأْتُكَتَهُ عِبْدِي اسْتِجَارَ مِنْ عَذَابِي فَاجِيرُوهُ ، وَوَكَّلَ اللَّهُ (عز وجل) لِمَلَأْتُكَتَهُ بِالْدُعَاءِ لِلصَّائِمِينَ وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْدُعَاءِ لِأَحَدٍ إِلَّا اسْتِجَابَ لَهُمْ فِيهِ » .
وروى عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « الرَّجُلُ يَكُونُ صَائِماً فَيُقَالُ لَهُ أَصَائِمُ أَنْتَ ؟ فَيَقَالَ : لَا ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام هَذَا كَذِبٌ » .
أقول : يستفاد من هذين الخبرين استحباب كتمان الصيام إلا إذا سئل فلا يجوز له الكذب .

وروى عن الحسن بن صدقة (٤) قال : « قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام قِيلُوا فَإِنَّ اللَّهَ يَطْعَمُ الصَّائِمَ وَيُسْقِيهِ فِي مَنَامِهِ » .

-
- (١) مستدرک الوسائل الباب ١٣ من احکام شهر رمضان والاقبال ص ٢٥٩ عن الصدوق في الفقيه عن الصادق (ع) . ولكن في الفقيه ج ٢ ص ٩٢ نسبة الى ابيه ورسائله ولم نجده فيه مروباً عن الصادق (ع) .
(٢) و (٣) الوسائل الباب ١ من آداب الصائم
(٤) الوسائل الباب ٢ من آداب الصائم

ج ١٣ (نواذر ما تقدم من ابواب الكتاب) — ٤٣٣ —

وروى في الكافي والتهذيب في الموثق عن سماعة (١) قال : « سألته عن السحور لمن أراد الصوم ؟ فقال : اما في شهر رمضان فان الفضل في السحور ولو بشربة من ماء واما في التطوع فمن أحب ان يتسحر فليفعل ومن لم يفعل فلا بأس » . .
وروى في الكافي عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « سألته عن السحور لمن أراد الصوم أو اوجب هو عليه ؟ فقال : لا بأس بان لا يتسحر إن شاء واما في شهر رمضان فانه افضل أن يتسحر نحب أن لا يترك في شهر رمضان » .
وروى في التهذيب عن عمرو بن جميع عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) عن أبيه عليه السلام قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) تسحروا ولو بجرع الماء ألا صلوات الله على المتسحرين » .

وروى في الفقيه مرسلا عن رسول الله ﷺ - والتهذيب مسندا عن أبي عبدالله عن أبيه (عليهما السلام) (٤) - قال : « قال رسول الله ﷺ تعاونا باكل السحور على صيام النهار والنوم عند القيلولة على قيام الليل » .
وروى في الفقيه عن أمير المؤمنين عليه السلام (٥) عن النبي ﷺ قال : « ان الله وملائكته يصلون على المستغفرين والمتسحرين بالاسحار فليتنسحر أحدكم ولو بشربة من ماء » .

وروى في التهذيب عن حفص بن البختري عن أبي عبدالله عليه السلام (٦) « أفضل سحورك السويق والتمر » .

وروى ثقة الاسلام والصدوق في الصحيح والحسن عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام (٧) قال : « سئل عن الافطار قبل الصلاة أو بعدها ؟ قال : ان كان معه قوم يخشى أن يحبسهم عن عشاءهم فليفطر معهم وان كان غير ذلك فليصل وليفطر » .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٤ من آداب الصائم

(٦) الوسائل الباب ٥ من آداب الصائم

(٧) الوسائل الباب ٧ من آداب الصائم

وروى في التهذيب في الموثق عن زرارة وفضيل عن أبي جعفر (١) :
 « في رمضان تصلي ثم تفطر إلا أن تكون مع قوم ينتظرون الافطار فان كنت
 معهم فلا تخالف عليهم وافطر ثم صل وإلا فابدأ بالصلاة . قلت ولم ذلك ؟ قال
 لانه قد حضرك فرضان : الافطار والصلاة فابدأ بأفضلها وأفضلها الصلاة . ثم
 قال تصلي الفرض وأنت صائم فتكتب صلاتك تلك فتختم بالصوم أحب الى .
 أقول : لعل المعنى في قوله « فتكتب صلاتك ... الى آخره ، انه تكتب
 صلاتك مختومة بالصوم بمعنى أنه تكتب صلاة الصائمين .

وروى الشيخ المفيد في المقنعة (٢) عن الفضيل بن يسار وزرارة بن اعين جميعاً
 عن أبي جعفر (٣) انه قال : « تقدم الصلاة على الافطار إلا أن تكون مع قوم يبتدون
 بالافطار فلا تخالف عليهم وافطر معهم وإلا فابدأ بالصلاة فانها أفضل من الافطار ،
 وتكتب صلاتك وأنت صائم أحب الى .

قال (٣) وروى أيضاً في ذلك أنك إذا كنت تتمكن من الصلاة وتعقلها وتأتي بها
 على حدودها قبل أن تفطر فالأفضل أن تصلي قبل الافطار ، وان كنت بمن تنازعك
 نفسك للافطار وتشغلك شهورتك عن الصلاة فابدأ بالافطار ليذهب عنك وسواس
 النفس اللوامة غير ان ذلك مشروط بان لا تشتغل بالافطار قبل الصلاة الى أن
 يخرج وقت الصلاة .

أقول : يعني وقت فضيلتها . والظاهر ان المراد بالصلاة المأمور بتقديمها في
 هذه الاخبار هي صلاة المغرب وحدها محافظة على وقت فضيلتها اضيقه فيكني في
 تأدية السنة تقديمها خاصة .

وروى في الكافي عن السكوني عن جعفر عن آبائه (عليهم السلام) (٤)
 « ان رسول الله ﷺ كان اذا أفطر قال : اللهم لك صمتنا وعلى رزقك أفطرتنا فتقبله

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٧ من آداب الصائم

(٤) الوسائل الباب ٦ من آداب الصائم

منا ، ذهب الظمأ وابتلت العروق وبقي الأجر . .

وروى فيه عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « يقول في كل ليلة من شهر رمضان عند الافطار الى آخره : الحمد لله الذي أعاننا فصمنا ورزقنا فافطرننا اللهم تقبل منا واعنا عليه وسلنا فيه وتسلمه منا في يسر منك وعافية ، الحمد لله الذي قضى عنا يوماً من شهر رمضان . .

وروى في التهذيب عن عبدالله بن ميمون القداح عن أبي عبدالله عن أبيه (عليهما السلام) (٢) قال : « جاء قنبر مولى علي عليه السلام بفطره اليه قال لجاء بحراب فيه سويق عليه خاتم ، قال فقال له رجل يا امير المؤمنين ان هذا هو البخل تختم على طعامك . قال فضحك علي عليه السلام قال ثم قال أو غير ذلك ؟ لا أحب أن يدخل بطني شيء لا أعرف سبيله . قال ثم كسر الخاتم فاخرج سويقاً فجعل منه في قدح فاعطاه اياه فاخذ القدح فلما أراد أن يشرب قال : بسم الله اللهم لك صمنا وعلى رزقك افطرننا فتقبل منا انك أنت السميع العليم . .

أقول : المراد بالفطر ما يفطر عليه . وقوله عليه السلام « أو غير ذلك ، يعني غير البخل ، وكأنه استفهام لذلك القائل بمعنى هل عندك غير ما قلت من الخل على البخل ؟ ثم بين له السبب في ما يفعله من ختم طعامه لئلا يضع عياله فيه شيئاً لا يعلم به . وروى ابن طاووس في كتاب الاقبال (٣) عن مولانا زين العابدين عليه السلام انه قال : « من قرأ إنا أنزلناه ... عند فطوره وعند سحوره كان في ما بينهما كالمشحط بدمه في سبيل الله . .

وروى فيه (٤) عن محمد بن أبي قره في كتاب عمل شهر رمضان عن موسى ابن جعفر عن آبائه (عليهم السلام) « ان لكل صائم عند فطره دعوة مستجابة فإذا كان أول لقمة فقل : بسم الله يا واسع المغفرة اغفر لي . قال (٥) : وفي رواية

(١) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٦ من آداب الصائم

(٢) الوسائل الباب ٦ و١٠ من آداب الصائم

— ٤٣٦ — (نوادر ما تقدم من ابواب الكتاب) ج ١٣

أخرى : بسم الله الرحمن الرحيم يا واسع المغفرة اغفر لي - فانه من قاطها عند انقطاره غفر له .

وروى في الكافي بسنده عن ابن القداح عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « كان رسول الله ﷺ أول ما يفطر عليه في زمن الرطب الرطب وفي زمن التمر التمر . »

وروى فيه عن السكوني عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) (٢) قال : « كان رسول الله ﷺ إذا صام فلم يجد الخلو افطر على الماء . »

وروى فيه عن ابن أبي عمير عن رجل عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « إذا افطر الرجل على الماء الفاتر نقى كبده وغسل الذنوب من القلب وقوى البصر والحدق . »

ويبنى حمل اطلاق هذا الخبر على سابقه في الافطار على الماء مطلقاً كما هو صريح الخبر الآتي .

وروى فيه عن عبدالله بن مسكان عن أبي عبدالله عليه السلام (٤) قال : « كان رسول الله ﷺ إذا افطر بدأ بجلواء يفطر عليها فان لم يجد فسكرة أو تمرات فاذا اعوز ذلك كله فاء فاتر ، وكان يقول ينقى المعدة والسكبد ويطيب النكهة والقمم ويقوى الاضراس ويقوى الحدق ويجلو الناظر ويغسل الذنوب غسلًا ويسكن العروق المنامجة والثرثرة الغالبة ويقطع البلغم ويطفى الحرارة عن المعدة ويذهب بالصداغ . » ورواه في المقننة مرسلًا (٥) إلا أنه لم يذكر السكر والتمر .

وروى في الكافي أيضاً بسنده عن سلمة السمان عن أبي عبدالله عليه السلام (٦) قال : « إذا رأى الصائم قوماً يأكلون أو رجلاً يأكل سبحت كل شعرة منه . »

وروى الصدوق مرسلًا (٧) قال : « قال رسول الله ﷺ ما من صائم

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ١٠ من آداب الصائم

(٦) و(٧) الوسائل الباب ٩ من آداب الصائم

يحضر قوماً يطعمون إلا سبحت له اعضاؤه وكانت صلاة الملائكة عليه وكانت صلاتهم استغفاراً .

وروى في كتاب ثواب الأعمال مسنداً عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « دخل سدير على أبي في شهر رمضان فقال يا سدير هل تدري أي الليالي هذه ؟ فقال نعم فذاك أي هذه ليالي شهر رمضان فما ذاك ؟ فقال له أنتقدر على أن تعتق كل ليلة من هذه الليالي عشر رقبات من ولد اسماعيل ؟ فقال له سدير بأبي أنت وإي لا يبلغ مالي ذلك . فما زال ينقص حتى بلغ رقبة واحدة في كل ذلك يقول لا أقدر عليه . فقال له أفما تقدر أن تفطر في كل ليلة رجلاً مسلماً ؟ فقال له بلى وعشرة فقال له أبي فذاك الذي أردت يا سدير إن افطارك أخاك المسلم يعدل عتق رقبة من ولد اسماعيل . »

وروى الشيخ المفيد في المقنعة (٢) عن الصادق عليه السلام مرسلًا قال : « فطرك لأخيك وإدخالك السرور عليه أعظم أجراً من صيامك . »
قال (٣) وقال الباقر عليه السلام : « أيما مؤمن فطر مؤمناً ليلة من شهر رمضان كتب الله له بذلك مثل أجر من اعتق نسمة . »

قال (٤) « ومن فطره شهر رمضان كله كتب الله له بذلك أجر من أعتق ثلاثين نسمة مؤمنة وكان له بذلك عند الله دعوة مستجابة . »

ورواه البرقي في المحاسن عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام مثله (٥) وكذا الصدوق في ثواب الأعمال (٦) .

وروى ثقة الاسلام في الكافي بسنده عن أبي الورد عن أبي جعفر عليه السلام في حديث (٧) قال : « إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال ومن فطر فيه - يعني في شهر رمضان - مؤمناً صائماً كان له بذلك عند الله عتق رقبة ومغفرة لذنوبه في ما مضى . قيل يا رسول الله صلى الله عليه وآله ليس كلنا يقدر على أن يفطر صائماً ؟ فقال إن الله كريم يعطي هذا الثواب لمن

(١) ارجع الى الاستدراكات في آخر الكتاب .

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) الوسائل الباب ٣ من آداب الصائم

لا يقدر إلا على مذقة من لبن يفطر بها صائماً أو شربة من ماء عذب أو تمرات لا يقدر على أكثر من ذلك .

أقول : يستفاد من هذا الخبر ان المراد بالتفطير الذي ذكر في الاخبار المتقدمة ونحوها ما يترتب عليه من الثواب ليس هو مجرد اعطاء الصائم ما يفطر عليه كما هو مشهور الآن بين العامة وانما المراد به الاكل عنده كما هو الجارى في سنة الضيافة إلا ان يعجز عن ذلك ، وان كرم الله واسع يربط له ذلك على ما تسع قدرته ولو شربة ماء .

ويؤيد ما ذكرناه ما رواه البرقي في المحاسن بسنده عن مالك بن اعين عن ابي جعفر (١) قال : « لان افطر رجلاً مؤمناً في بيتي احب الى من ان اعتق كذا وكذا نسمة من ولد اسماعيل » .

وروى ثقة الاسلام والصدوق وغيرهما عن حمزة بن حمران عن ابي عبد الله (٢) قال : « كان على بن الحسين (عليه السلام) اذا كان اليوم الذي يصوم فيه أمر بشاة فتذبح وتقطع اعضاؤه وتطبخ فاذا كان عند المساء اكب على القدور حتى يجهد رنج المرق وهو صائم ثم يقول : هاتوا القصاع اغرفوا لآل فلان اغرفوا لآل فلان . ثم يؤتى بخبز وتمر فيكون ذلك عشاؤه » .

وروى في الكافي وفي الفقيه بسنديهما عن حمران (٣) « انه سأل ابا جعفر (عليه السلام) عن قول الله تعالى : انا أنزلناه في ليلة مباركة (٤) ؟ قال هي ليلة القدر وهي في كل سنة في شهر رمضان في العشر الاواخر ولم ينزل القرآن إلا في ليلة القدر . قال الله تعالى : فيها يفرق كل أمر حكيم (٥) ؟ قال يقدر في ليلة القدر كل شيء يكون في تلك

(١) و (٢) الوسائل الباب ٣ من آداب الصائم .

(٣) الوسائل الباب ٣١ من احكام شهر رمضان

(٤) سورة الدخان الآية ٣

(٥) سورة النحل الآية ٤ .

السنة الى مثلها من قابل من خير أو شر أو طاعة أو معصية أو مولود أو اجل أو رزق ، فما قدر في تلك الليلة وقضى فهو المحتوم والله تعالى فيه المشيئة . قال قلت ليلة القدر خير من ألف شهر (١) أى شئ* عنى بذلك ؟ فقال : العمل الصالح فيها من الصلاة والزكاة وأنواع الخير خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر ولولا ما يضاعف الله تبارك وتعالى للمؤمنين ما بلغوا ولكن الله يضاعف لهم الحسنات .

وروى الشيخان المذكوران أيضاً في كتابيهما (٢) مستنداً في الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : رأى رسول الله ﷺ - وفي الفقيه أرى رسول الله ﷺ - في منامه بنى امية يصعدون منبره من بعده يضلون الناس عن الصراط القمقرى فاصبح كئيباً حزيناً قال فهبط عليه جبرئيل عليه السلام فقال يا رسول الله ﷺ ما لى أراك كئيباً حزيناً ؟ فقال : يا جبرئيل إني رأيت بنى امية في ليلتي هذه يصعدون منبرى من بعدى يضلون الناس عن الصراط القمقرى . فقال والذي بعثك بالحق نبياً ان هذا لشئ* ما اطلعت عليه . ثم عرج الى السماء فلم يلبث أن نزل عليه بآى من القرآن يؤنسه بها قال : أفرأيت ان متنعاهم سنين ثم جاءهم ما كانوا يوعدون . ما أغنى عنهم ما كانوا يمتعون (٣) وانزل عليه : انا أنزلناه في ليلة القدر وما أدريك ما ليلة القدر ليلة القدر خير من ألف شهر (٤) جعل الله تعالى ليلة القدر لئيبه ﷺ خيراً من ألف شهر ملك بنى امية .

وروايا أيضاً في كتابيهما عن يعقوب (٥) قال : سمعت رجلاً يسأل أبا عبد الله

(١) سورة القدر الآية ٤ .

(٢) الفروع ج ١ ص ٢٠٧ والفقيه ج ٢ ص ١٠١ وفي الوسائل الباب ٣١ من احكام

شهر رمضان (٣) سورة الشعراء الآية ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ .

(٤) سورة القدر الآية ٤

(٥) الوسائل الباب ٣٢ من احكام شهر رمضان

- ٤٤٠ - (الاخبار الواردة في شأن ليلة القدر) ج ١٣

عن ليلة القدر فقال اخبرني عن ليلة القدر كانت أو تكون في كل عام؟ فقال له ابو عبدالله عليه السلام : لو رفعت ليلة القدر لرفع القرآن .

وروي أيضاً بسنديهما عن رفاة عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : ليلة القدر هي أول السنة وهي آخرها (٢) وذلك لأن باقبال تلك الليلة يتحقق الامران معاً .
وروي أيضاً بسنديهما عن محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٣) قال : سألت عن علامة ليلة القدر فقال : علامتها أن يطيب ريحها وإن كانت في برد دفقت وإن كانت في حر بردت وطابت . قال : وسئل عن ليلة القدر فقال تنزل فيها الملائكة والكتب إلى السماء الدنيا فيكتبون ما يكون في أمر السنة وما يصيب العباد وأمر عنده موقوف له فيه المشيئة فيقدم منه ما يشاء ويؤخر منه ما يشاء ويمحو ويثبت وعنده أم الكتاب .

وروي في الكافي بسنده عن ابي حمزة الثمالي (٤) قال : كنت عند ابي عبدالله عليه السلام فقال له ابو بصير جعلت فداك الليلة التي يرجى فيها ما يرجى ؟ فقال في احدى وعشرين أو ثلاث وعشرين . قال فأن لم أقو على كليهما . فقال ما أيسر ليلتين في ما تطلب . قال قلت فربما رأينا الهلال عندنا وجاءنا من يحرنا بخلاف ذلك من أرض أخرى ؟ فقال ما أيسر أربع ليال تطلبها فيها . قلت جعلت فداك ليلة ثلاث وعشرين ليلة الجهنى ؟ فقال إن ذلك ليقال . قال قلت جعلت فداك إن سليمان بن خالد روى أن في تسع عشرة يكتب وفد الحاج ؟ فقال (عليه السلام) يا أبا محمد وفد الحاج يكتب في ليلة القدر والمنايا والبلايا والأوراق وما يكون إلى مثلها في قابل فاطلها في ليلة احدى وعشرين وثلاث وعشرين وحصل في كل واحدة منها مائة ركعة

(١) و ٣ الوسائل الباب ٣١ من احكام شهر رمضان

(٢) هذا آخر الحديث وما بعده جاء في الفسخ متصلاً به وقد أورده في الواقع بعنوان البيان فيجوز ايراده هنا كذلك وقد سقط من العبارة شيء .

(٤) الفروع ج ١ ص ٢٠٦ وفي الوسائل الباب ٣١ من احكام شهر رمضان

واحبيهما ان استطعت الى النور واغتسل فيهما . قال قلت فان لم اقدر على ذلك وانا قائم ؟ قال فصل وأنت جالس . قلت فان لم استطع ؟ قال فعلى فراشك .
وزاد في الفقه (١) قلت فان لم استطع ؟ فقال - ثم اشتركوا في الرواية - لا عليك أن تكتحل أول الليل بشئ من النوم ، ان ابواب السماء تفتح في شهر رمضان وتصعد الشياطين وتقبل اعمال المؤمنين . نعم الشهر رمضان كان يسمى في عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) المرزوق .

وروى في الفقيه عن محمد بن حمران عن سفيان بن السمط (٢) قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام الليالي التي يرجى فيها من شهر رمضان ؟ فقال تسع عشرة واحدى وعشرين وثلاث وعشرين . قلت فان اخذت انسانا الفترة أو علة ما المعتمد عليه من ذلك ؟ فقال ثلاث وعشرين .

وروى في الكافي بسنده عن الفضيل بن يسار (٣) قال : كان ابو جعفر عليه السلام اذا كانت ليلة احدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين أخذ في الدعاء حتى يزول الليل فاذا زال الليل صلى .

وروى ثقة الاسلام في كتابه بسنده عن حسان بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام (٤) قال : سألت عن ليلة القدر فقال : النمس في ليلة احدى وعشرين أو ليلة ثلاث وعشرين ، ورواه الصدوق في الخصال بسنده مثله (٥) ثم قال : اتفق مشايخنا على انها ليلة ثلاث وعشرين .

وروى في التهذيب في الموثق عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (٦) قال : سألت عن ليلة القدر فقال : هي ليلة احدى وعشرين أو ثلاث وعشرين . قلت : أليس إنما هي ليلة ؟ فقال بلى . قلت فاخبرني بها قال وما عليك ان تفعل خيراً في ليلتين .

٤٤٢ - (الاخبار الواردة في شأن ليلة القدر) ج ١٣

وروى بإسناده عن حماد بن عيسى عن محمد بن يوسف عن أبيه (١) قال :
« سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول ان الجنة أنى النبی ﷺ فقال يا رسول الله ﷺ ان
لى ابلا وغنما وغلبة فاحب ان تأمرنى بليلة ادخل فيها فاشهد الصلاة وذلك فى شهر
رمضان فدعا رسول الله ﷺ فساره فى اذنه فكانت الجنة اذا كان ليلة ثلاث
وعشرين دخل بابه وغنمه واهله الى المدينة . »

وروى ابن ادریس فى مستطرفات السرائر نقلا من كتاب موسى بن بكر
الواسطی عن حمران (٢) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن ليلة القدر فقال هى
ليلة ثلاث أو أربع . قلت أفرد لى احدهما فقال وما عليك أن تعمل فى الليلتين
وهى احدهما . »

وعن زرارة عن عبدالواحد الانصارى (٣) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام
عن ليلة القدر فقال انى اخبرك بها لا اعمى عليك هى ليلة أول السبع وقد كانت
تلبس عليه ليلة أربع وعشرين . »

وروى فى الكافي عن اسحاق بن عمار (٤) قال : « سمعته يقول وناس
يسألونه يقولون الارزاق تقسم ليلة النصف من شعبان ؟ قال فقال لا وانه ما ذلك إلا
فى ليلة تسع عشرة من شهر رمضان واحدى وعشرين وثلاث وعشرين ، فان فى
تسع عشرة يلتقى الجمعان وفى ليلة احدى وعشرين يفرق كل امر حكيم وفى ليلة
ثلاث وعشرين يمضى ما أراد الله (عز وجل) من ذلك وهى ليلة القدر التى قال الله تعالى
خير من ألف شهر (٥) قال قلت ما معنى قوله يلتقى الجمعان ؟ قال يجمع الله فيها ما أراد
من تقديمه وتأخيرهم وارادته وقضائه . قال قلت فما معنى يمضيه فى ثلاث وعشرين ؟
قال انه يفرقه فى ليلة احدى وعشرين ويكون له فيه البداء ، فاذا كان ليلة ثلاث وعشرين
امضاء فيكون من المحتوم الذى لا يبدو له فيه . »

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٣٢ من احكام شهر رمضان
(٥) سورة القدر الآية ٤

وروى العياشي عن حماد بن عيسى عن حسان بن ابي علي (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ليلة القدر فقال اطلبها في تسع عشرة واحدى وعشرين وثلاث وعشرين » .

وروى الصدوق في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (٢) « ان النبي صلى الله عليه وآله سئل عن ليلة القدر فقام خطيباً فقال بعد الثناء على الله (عز وجل) : اما بعد فانكم سألتموني عن ليلة القدر ولم اطوها عنكم لاني لم أكن عالماً بها ، اعلموا أيها الناس انه من ورد عليه شهر رمضان وهو صحيح سوى فصام نهاره وقام ورداً من ليله وواظب على صلاته وهجر الى جماعته وغدا الى عيده فقد أدرك ليلة القدر وفاز بجائزة الرب (عز وجل) وقال ابو عبد الله عليه السلام فازوا والله بجوائز ليست كجوائز العباد » .

أقول : في هذه الاخبار المتعلقة بليلة القدر فوائد شريفة ينبغي التنبيه عليها : الاولى - لا ينبغي ان هذا الخبر الاخير قد اشتمل على اخفاء ليلة القدر بالكلية وعدم الاعلام بها مع السؤال عنها ، وجملة من الاخبار المتقدمة قد اشتملت على اخفائها في ليلتين أو ثلاث ، وجملة قد صرحت بها .

ولعل الوجه في ذلك ان السبب في اخفائها بالمرّة ليستوعب الشهر كله بالاعمال الصالحة ، وهذا هو الانسب بسائر الناس فانهم متى علموها على الخصوص فربما رغبوا عن العمل في غيرها ايثاراً لها بذلك . واما من عرف حرمة الشهر ووفاه اعماله فهو لاء الخواص وقد اخفيت لهم في ليلتين أو ثلاث ليوفوا هذه الليالي الشريفة اعمالها لان بعضها وان لم يكن ليلة القدر إلا انه من القريب من مرتبتها . واما من بينت له بالخصوص فهم خواص الخواص الذين يعلم منهم القيام باعمال تلك الليالي الشريفة وإن علموا انها ليست بليلة القدر ، واليه يشير مسارة الرسول صلى الله عليه وآله الجهنى في اذنه . ولا ينافي ذلك حديث زرارة المتقدم وعدم اعلام الباقر

(١) الوسائل الباب ٣٢ من احكام شهر رمضان . ارجع الى الاستدراكات

(٢) الوسائل الباب ١٨ من احكام شهر رمضان

— ٤٤٤ — (معنى عدم ليلة القدر في الالف شهر الواردة في الآية) ج ١٣

عليه السلام بها وامره بالعمل في تلك الليلتين مع انه من خواص الخواص لانه يمكن حمله على ان ذلك وقع من حيث الحاضرين وقت السؤال .

الثانية - ما تضمنه الحديث الاول (١) - من ان العمل في ليلة القدر خير من الف شهر ليس فيها ليلة القدر - فالمراد بهذه الالف شهر هي ملك بنو امية كما دل عليه الخبر الذي بعده ، وبذلك صرح الصادق عليه السلام في الحديث المروي عنه في صدر الصحيفة السجادية (٢) حيث قال فيه : « وانزل الله في ذلك : انا انزلناه في ليلة القدر وما أدراك ما ليلة القدر ليلة القدر خير من الف شهر (٣) تملكها بنو امية ليس فيها ليلة القدر » .

بقي الكلام في معنى عدم ليلة القدر في هذه الالف شهر هل هو بمعنى رفعها منها بالكلية كما هو ظاهر الاخبار الدالة على تنزل الملائكة فيها على الامام عليه السلام من كل سنة بما يتجدد من الحوادث والقضايا (٤) واليه يشير خبر يعقوب المتقدم (٥) وقوله عليه السلام : « لو رفعت ليلة القدر لرفع القرآن » ؟ اشكال من دلالة الاخبار على هذا المعنى الاخير ، ومن انه متى كان التفضيل على ما عدا ليلة القدر فانه لا وجه لخصوصية هذه الالف شهر التي يملكها بنو امية بذلك كما هو ظاهر إطلاق الخبر الأول متى قطع النظر عن تأييده بما قدمناه .

ومثله ما رواه في الكافي (٦) عن الحسن بن العباس بن الحريش عن ابي جعفر الثاني عليه السلام قال : قال ابو عبدالله عليه السلام كان على بن الحسين عليه السلام يقول : « انا أنزلناه في ليلة القدر » (٧) صدق الله (عز وجل) أنزل الله القرآن في ليلة القدر وما أدراك

(١) ص ٤٣٨ و ٤٣٩ (٢) ص ١٣ طبع البهجة الاشرف

(٣) و (٧) سورة القدر الآية ٣ و ٤

(٤) اصول الكافي ج ١ ص ٢٤٢ الى ٢٥٣ (٥) ص ٤٣٩ و ٤٤٠

(٦) الاصول ج ١ ص ٢٤٨ رقم ٤

ج ١٣ (معنى عدم ليلة القدر في الالف شهر الواردة في الآية) — ٤٤٥ —

ما ليلة القدر ، قال رسول الله ﷺ لا أدري . قال الله (عز وجل) : ليلة القدر خير من ألف شهر ، ليس فيها ليلة القدر .

ومثله ما رواه فيه عن المسمى (١) ومن جملة ، وفيه ليلة العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ، وبمضمونها اخبار اخر .

وعلى هذا المعنى اعتمد المفسرون كأمين الاسلام الطبرسى في كتاب مجمع البيان وغيره ، قال في مجمع البيان : ثم فسر سبحانه تعظيمه وحرمة فقال : ليلة القدر خير من ألف شهر ، ليس فيه ليلة القدر وصيامه . ثم نقل ذلك عن مقاتل وقتاده . ثم نقل عن عطاء عن ابن عباس معنى آخر يتضمن ان المفضل عليه ألف شهر كان رجل من بني اسرائيل يحمل السلاح فيها على عاتقه في سبيل الله فتمنى النبي ﷺ ذلك في امته فانزل الله تعالى : ليلة القدر خير من ألف شهر ، الذي حمل الاسرائيلي فيها السلاح في سبيل الله (٢) .

ومن ما يؤيد التقيد الذي أشرنا اليه زيادة على اشرنا اليه من الروايات ما رواه في روضة الكافي (٣) في حديث عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « وانزل الله (جل ذكره) انا أنزلناه في ليلة القدر وما ادراك ما ليلة القدر ليلة القدر خير من ألف شهر للقوم ... الحديث » .

ومثله في الاحتجاج (٤) عن الحسن بن علي (عليهما السلام) في حديث طويل مع معاوية ذكر فيه رؤيا رسول الله ﷺ وان الله تعالى أنزل عليه في كتابه : ليلة القدر خير من ألف شهر ، ثم قال عليه السلام : فاشهد لكم واشهد عليكم ما سلطانكم بعد علي عليه السلام إلا الالف شهر التي اجلها الله (عز وجل) في كتابه .
واما كون مدة ملك بني امية ألف شهر فيبانه ان المستفاد من كتب السير

(١) الوسائل الباب ١٨ من احكام شهر رمضان

(٢) سنن البيهقي ج ٤ ص ٣٠٦

(٣) ص ١٥٤

(٤) ص ٢٢٢ و ٢٢٣

والاخبار ان أول افراد بنى امية بالامر بعد ما صالح الحسن عليه السلام معاوية وهو سنة اربعين من الهجرة وكان انقضاء دولتهم على يد ابي مسلم الخراساني سنة اثنين وثلاثين ومائة من الهجرة فكانت مدة دولتهم اثنين وتسعين سنة ، رفع منها مدة خلافة عبدالله بن الزبير وهي ثمان سنين وثمانية أشهر بقي ثلاث وثمانون سنة واربعة أشهر بلا زيادة ولا نقصان وهي الف شهر (١) .

الثالثة - اختلفت اقوال العامة في تعيين ليلة القدر بل في بقائها فذهب بعضهم الى أنها رفعت بعد موت الرسول ﷺ وهو قول شذوذ منهم والمشهور بقاؤها ، إلا ان القائلين ببقائها اختلفوا في تعيينها ، فقال بعضهم انها مشتبهة في السنة كما ذهب اليه ابو حنيفة ، ومنهم من قال في شعبان والاكثر على انها في شهر رمضان ، وذهب بعضهم الى انها أول ليلة منه ، وقيل في ليلة سبع عشرة منه عن الحسن البصري ، والصحيح عندهم انها في العشر الاواخر وهو مذهب الشافعي ، وروى مرفوعا (٢) « التمسوها في العشر الاواخر » . ثم اختلفوا في انها اية ليلة من العشر فقيل انها ليلة احدى وعشرين وهو مذهب ابي سعيد الخدري واختاره الشافعي ، وقيل هي ليلة ثلاث وعشرين منه عن عبدالله بن عمر ، وقيل ليلة سبع وعشرين عن ابي بن كعب ، وقيل انها ليلة تسع وعشرين (٣) ولكل من هذه الاقوال رواية يعتمد عليها (٤) .

(١) ذكر ذلك السيوطي في الخصائص الكبرى ج ٢ ص ١١٨ طبع حيدر آباد ، وابن دحلان في السيرة النبوية على هامش السيرة الحلبية ج ١ ص ٢٣١ والحلي في السيرة الحلبية ج ١ ص ٤٢١ في فصل الاسراء .

(٢) سنن البيهقي ج ٤ ص ٣٠٧ و ٣٠٨

(٣) ذكر في عمدة القاري ج ٥ ص ٣٦٢ الاقوال كلها إلا انه نسب الى الشيعة القول بانها رفعت ، واخبارهم وكتابتهم تنادى بانها لم ترفع ولا سيما خبر يعقوب المتقدم ص ٤٢٩ . (٤) سنن البيهقي ج ٤ ص ٣٠٧ الى ٣١٣

قال بعض الأصحاب : ولا خلاف بين اصحابنا (رضوان الله عليهم) في انحصارها في هذه الليالي الثلاث : ليلة تسع عشرة وليلة احدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين إلا من الشيخ في التبيان فانه نقل الاجماع على انها في فرادى العشر الاواخر .

اقول : الظاهر من كلام العلامة في المنتهى كونها في العشر الاواخر من غير تعيين ، فانه قال اولاً - بعد نقل جملة من اقوال العامة - ما صورته : اذا ثبت هذا فانه يستحب طلبها في جميع ليالي شهر رمضان وفي العشر الاواخر أكد وفي ليالي الوتر منه اوكد . ثم نقل جملة من كلامهم ونقل جملة من الاخبار التي قدمنا نقلها من ما دل على الانحصار في ثلاث أو اثنتين أو انها ليلة الجهنى ، وقال بعد ذلك : فرع - لو نذر ان يعتق عبده بعد مضي ليلة القدر فان كان قاله قبل العشر صح النذر ووجب عليه العتق بعد انسلاخ الشهر لانه يتفق حصولها إذا مضت الليلة الاخيرة ، وان كان قاله وقد مضي ليلة من العشر لم يتعلق النذر بتلك السنة لانه لا يتحقق وجودها بعد النذر فيقع في السنة الثانية اذا مضي جميع العشر . انتهى . وهو مؤذن بتوقعه في التعيين وجزمه بانها في العشر الاخيرة وقد عرفت من ما قدمنا نقله عن الصدوق ان المشهور هو كونها ليلة ثلاث وعشرين وهو الظاهر من الاخبار كما قدمنا ذكره .

قال امين الاسلام الفضل بن الحسن الطبرسي (قدس سره) في كتاب مجمع البيان : والفائدة في اخفاء هذه الليلة ان يجتهد الناس في العبادة ويحيوا جميع ليالي شهر رمضان طمعاً في ادراكها كما ان الله سبحانه اخفى الصلاة الوسطى في الصلوات الخمس واسمها الأعظم في الأسماء وساعة الاجابة في ساعات الجمعة . انتهى .

الرابعة - اختلف العلماء في معنى هذه التسمية ، ف قيل سميت ليلة القدر لانها الليلة التي يحكم الله فيها ويقضي بما يكون في السنة باجمعها من كل امر وهي الليلة

المباركة في قوله تعالى : « انا أنزلناه في ليلة مباركة » ، (١) لان الله تعالى ينزل فيها الخير والبركة والمغفرة ، وفي الخبر عن ابن عباس (٢) انه قال : « تقتضى القضايا في ليلة النصف من شعبان ثم يسلمها الى اربابها في ليلة القدر » . وقيل ليلة القدر أى ليلة الشرف والخطر وعظم الشأن من قولهم رجل له قدر عند الناس أى منزلة وشرف ومنه « وما قدروا الله حق قدره » ، (٣) أى ما عظموه حق عظمتهم . وقيل سميت ليلة القدر لانه انزل فيها كتاب ذو قدر الى رسول ذى قدر لاجل امة ذات قدر على يدى ملك ذى قدر . وقيل سميت بذلك لان الارض تضيق فيها بالملائكة من قوله تعالى « ومن قدر عليه رزقه » ، (٤) وهو منقول عن الخليل بن احمد .
اقول : والظاهر ان أظهر هذه الأقوال هو الأول وهو المناسب لتفضيلها على ألف شهر .

الخامسة - اختلف العلماء في معنى « انزل القرآن في ليلة القدر » ، مع انه انما انزل على الرسول ﷺ نجومأ مدة حياته ، فقيل انه انزل الله تعالى القرآن جملة واحدة في اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا في ليلة القدر ثم كان ينزله جبرئيل عليه السلام على النبي ﷺ نجومأ وكلن من أوله الى آخره ثلاث وعشرون سنة . وقيل معناه انا ابتدأنا انزاله في ليلة القدر . وقيل انزله الله من اللوح المحفوظ الى السفرة وهم الكتبة من الملائكة في السماء الدنيا وكان ينزل ليلة القدر من الوحي على قدر ما ينزل به جبرئيل على النبي ﷺ في السنة كلها الى مثلها من القابل . وقيل ان معناه انا انزلنا القرآن في شأن ليلة القدر وهو قوله تعالى : « ليلة القدر خير من ألف شهر » ، (٥)

(١) سورة الدخان الآية ٣ .

(٢) قال الالوسي في روح المعاني ج ٢٥ ص ١١٣ في قوله تعالى « يفرق فيها كل امر حكيم » ، في سورة البجنان : روى عن ابن عباس : تقتضى الاقضية كلها في ليلة النصف من شعبان وتسلم الى اربابها ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان .

(٣) سورة الانعام والزمر الآية ٩٢ و٦٨ (٤) سورة الطلاق الآية ٨

(٥) سورة القدر الآية ٤

وذهب المحدث الكاشاني في اصول الوافي الى ان معنى انزاله في ليلة القدر انزال بيانه بتفصيل مجمله وتاويل متشابهه وتقييد مطالقه وتفريق محكمه من متشابهه ، قال : وبالجملة تتميم انزاله بحيث يكون هدى للناس ويينات من الهدى والفرقان . انتهى أقول : والظاهر هو القول الاول ويدل عليه ما رواه ثقة الاسلام في الكافي بسنده عن حفص بن غياث عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : سألت عن قول الله تعالى : شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن (٢) وإنما أنزل القرآن في عشرين سنة بين أوله وآخره ؟ فقال ابو عبدالله عليه السلام نزل القرآن جملة واحدة في شهر رمضان الى البيت المعمور ثم انزل في طول عشرين سنة . ثم قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : نزلت صحف ابراهيم في أول ليلة من شهر رمضان وانزلت التوراة لست مضين من شهر رمضان وانزل الانجيل لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر رمضان وانزل الزبور لثمان عشرة خلون من شهر رمضان وانزل القرآن في ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان .

أقول : في هذا الخبر دلالة على ان ليلة القدر هي ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان لا خبره صلى الله عليه وآله وسلم بانزال القرآن فيها .

بقى انه قد روى في التهذيب في باب فضل شهر رمضان من كتاب الصيام خبراً في أول الباب (٣) فيه انه نزل القرآن في أول ليلة من شهر رمضان فاستقبل الشهر بالقرآن ، ثم روى في آخر الباب حديثاً عن أبي بصير (٤) يتضمن انزال السكتب المذكورة في هذا الخبر وانزال القرآن في ليلة القدر .

ولا يخفى مدافعة الخبر الاول من هذين الخبرين لما دل على النزول ليلة القدر

(١) الاصول ج ٢ ص ٢٢٨

(٢) سورة البقرة الآية ١٨٥ .

(٣) وهو حديث عمرو الشامي الذي أورده في الوسائل الباب ١٨ من احكام شهر رمضان

(٤) الوسائل الباب ١٨ من احكام شهر رمضان رقم ١٩

٤٥٠ - (ما تضمنه حديث حمران من دخول المشيئة في المحتوم) ج ١٣

وبعضهم جمع بين الخبرين بحمل النزول في ليلة القدر يعني الى الأرض والخبر الآخر على نزوله الى السماء . ويدفعه صدر الخبر المذكور من ان نزوله الى الأرض كان نجوماً في عشرين سنة . والأقرب في الجمع بينهما حمل النزول في أول ليلة من شهر رمضان على أول النزول وان كان الاكثر إنما نزل في ليلة القدر . واما ما نقلناه عن المحدث الكاشاني فاستند فيه الى حديث إلياس المذكور في كتاب الحجّة (١) وفي الدلالة نظر .

السادسة - ما تضمنه الخبر الاول (٢) - من قوله عليه السلام : فهو المحتوم والله فيه المشيئة - لا يخلو من اشكال ولعله سقط من البين شيء ، لان المحتوم لا تدخله المشيئة كما دلت عليه الاخبار ومنها قوله عليه السلام في خبر محمد بن مسلم المتقدم (٢) : « وأمر عنده موقوف له فيه المشيئة ، وأظهر منه ما تقدم (٤) في آخر رواية اسحاق بن عمار .

ويؤيده ما ورد في الاخبار (٥) من ان العلم المخزون عنده هو الذي يكون فيه البداء وله فيه المشيئة بالتقديم والتأخير والزيادة والنقصان ونحو ذلك وما اطلع عليه ملائكته ورسله فانه محتوم لا يداخله البداء ، ولا ريب ان ما تكتبه الملائكة في هذه الليلة وتنزل به الى النبي عليه السلام والامام القائم بعده من احوال تلك السنة وما يتجدد فيها إنما هو من الثاني فكيف تكون فيه المشيئة كما دل عليه الخبر المذكور .

ومن الاخبار المشار اليها ما رواه في الكافي (٦) عن الفضيل بن يسار في الصحيح قال : « سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول العلم علان : فلم عند الله مخزون لم يطلع عليه أحدا من خلقه وعلم عليه ملائكته ورسله ، فما علمه ملائكته ورسله فانه سيكون لا يكذب نفسه ولا ملائكته ولا رسله ، وعلم عنده مخزون يقدم منه

(١) باب الاضطراب الى الحجّة ج ٢ ص ٨ وقد ذكر التوجيه ص ٢٢ .

(٢) وهو حديث حمران المتقدم ص ٤٣٨ (٣) ص ٤٤٠

(٥) و(٦) الاصول ج ١ كتاب التوحيد باب البداء (٤) ص ٤٤٢

ج ١٣ (ما تضمنه الحديث من انه في ليلة تسع عشرة يلتقي الجمعان) - ٤٥١ -

ما يشاء ويؤخر منه ما يشاء ويثبت ما يشاء ، ومثله غيره .

السابعة - ما تضمنه حديث اسحاق بن عمار المتقدم (١) من قوله : « قال في ليلة تسع عشرة يلتقي الجمعان ... الى آخره ، لعل المعنى فيه - والله تعالى واولياؤه اعلم بباطنه وخافيه - ان في ليلة تسع عشرة يجمع بين طرق كل حكم بالايقاع والا ايقاع وفي ليلة احدى وعشرين يفرق بينهما بالمشيئة لاحدهما دون الآخر لكن لا على جهة الحتم بل على وجه يدخله البداء وفي ليلة ثلاث وعشرين يمضى ذلك حتما على وجه لا يدخله البداء .

وفي معنى هذا الخبر وان كان بالفاظ اخر ما رواه في الكافي في الموثق عن زرارة (٢) قال : « قال ابو عبدالله عليه السلام التقدير في ليلة تسع عشرة والابرار في ليلة احدى وعشرين والامضاء في ليلة ثلاث وعشرين ،

وما رواه فيه عن ربيع المسلي وزيايد بن ابي الحلال ذكراه عن رجل عن ابي عبدالله عليه السلام - ورواه في الفقيه عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) - قال : « في ليلة تسع عشرة من شهر رمضان التقدير وفي ليلة احدى وعشرين القضاء وفي ليلة ثلاث وعشرين ابرام ما يكون في السنة الى مثلها ، والله تبارك وتعالى أن يفعل ما يشاء في خلقه ، .

فالتقدير المذكور في هذين الخبرين عبارة عن استحضاره بكميته وكيفيته مع عدم الترجيح بين ما في الوجود والعدم وهي المرتبة الاولى المشار اليها في الخبر المتقدم بالتقاء الجمعين ، والمرتبة الثانية التي تقع في ليلة احدى وعشرين ترجيح احد الطرفين وهي المعبر عنها في أول هذين الخبرين بالابرار وفي ثانيهما بالقضاء ، واطلاق الابرار هنا وقع تجاوزا باعتبار الترجيح ، والمرتبة الثالثة في ليلة ثلاث وعشرين وهي الامضاء والابرار الحقيقي الذي لا يدخله البداء .

(١) ص ٤٤٢

(٢) (٣) الوسائل الباب ٣٢ من احكام شهر رمضان

— ٤٥٢ — ﴿ اطعام من لا يصوم - اليوم لليلة الماضية ﴾ ج ١٣

والمفهوم من الأخبار ان هذه المراتب في افعاله (عز وجل) مطلقاً وانه لا يكون فعل إلا بها وربما زيد عليها أيضاً :

ففي الكافي (١) عن علي بن ابراهيم الهاشمي قال : « سمعت أبا الحسن موسى ابن جعفر عليه السلام يقول : لا يكون شيء إلا ما شاء الله وأراد وقدر وقضى . قلت ما معنى شاء ؟ قال ابتداء الفعل . قلت ما معنى أراد ؟ قال الثبوت عليه . قلت ما معنى قدر ؟ قال تقدير الشيء من طوله وعرضه . قلت ما معنى قضى ؟ قال اذا قضى امضاه فذلك الذي لا مرد له . »

ولتحقيق القول في ذلك محل آخر .

وروى الشيخ والصدوق عن الحسن بن علي بن فضال (٢) قال : « كتبت الى أبي الحسن الرضا عليه السلام أسأله عن قوم عندنا يصلون ولا يصومون شهر رمضان وربما احتجت اليهم يحدون لي فاذا دعوتهم الى الحصاد لم يجيبوني حتى أطعمهم وهم يحدون من يطعمهم فيذهبون اليه ويدعونني وأنا اضيق من اطعامهم في شهر رمضان ؟ فكتب عليه السلام بخطه اعرفه : اطعمهم . »

وروى في الكافي عن عمر بن يزيد (٣) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام ان المغيرة يزعمون ان هذا اليوم لهذه الليلة المستقبلية ؟ فقال كذبوا هذا اليوم لليلة الماضية ، ان أهل بطن نخلة حيث رأوا الهلال قالوا قد دخل الشهر الحرام . »

أقول : بطن نخلة موضع بين مكة والطائف ، والمغيرة اتباع المغيرة بن سعيد العجلي وقد تكاثرت الاخبار بزمه وانه كان من السكاذبين على أبي جعفر عليه السلام (٤)

(١) الاصول ج ١ ص ١٥٠ باب المشيئة والارادة ، وقوله : « قلت ما معنى اراد ؟ قال الثبوت عليه ، ليس فيه وانما هو في الواقع ج ١ ص ١١٤ باب اسباب الفعل من ابواب معرفة مخلوقاته وفعاله من كتاب العقل والعلم والتوحيد .

(٢) الوسائل الباب ٣٦ من احكام شهر رمضان

(٣) الوسائل الباب ٨ من احكام شهر رمضان (٤) ارجع الى الاستدراكات

ج ١٣ (ألف ليلة الصيام - صوم شهر رجب) - ٤٥٣ -

وروى أنه كان يدعو إلى محمد بن عبدالله بن الحسن ولقبه الأبت وهو زیدی والیه تنسب البثرية الذين هم أحد فرق الزيدية .

وروى ثقة الاسلام في الكافي مسنداً عن أبي عبدالله عن أبيه عن جده (عليهم السلام) أن علياً عليه السلام - ورواه الصدوق في الفقيه مرسلاً (١) - أن علياً عليه السلام - قال يستحب للرجل أن يأتي أهله أول ليلة من شهر رمضان لقول الله (عز وجل) : أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ، (٢) وزاد في الكافي (٣) : «والرفث الجماع» .

قال في الوافي : إنما قال يستحب وليس في الآية أزيد من الحل لأن الله سبحانه أحب أن يؤخذ برخصه .

وروى أحمد بن محمد بن أحمد بن عيسى في نوادره عن فضالة عن اسماعيل بن أبي زياد عن أبي عبدالله عليه السلام (٤) قال : قال رسول الله ﷺ ... ثم ساق الخبر إلى أن قال : وسمى شعبان شهر الشفاعة لأن رسولكم يشفع لكل من يصلي عليه فيه ، وسمى شهر رجب الأصب لأن الرحمة تصب على امتي فيه صباً . ويقال الأصم لأنه نهى فيه عن قتال المشركين وهو من الشهور الحرام .

وروى الطبرسي في كتاب الاحتجاج (٥) عن محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري في مكاتباته لصاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه) : أنه كتب إليه أن قبلنا مشايخ وعجائز يصومون رجباً منذ ثلاثين سنة وأكثر ويصلون شعبان بشهر رمضان

(١) الوسائل الباب ٣٠ من أحكام شهر رمضان . وفي الفروع ج ١ ص ٢١٣
«حدثني أبي عن جدی عن آبائه» .

(٢) سورة البقرة الآية ١٨٤

(٣) الفروع ج ١ ص ٢١٣ وفيه هكذا «والرفث الجماع» .

(٤) الوسائل الباب ٣٠ من الصوم المنتوب

(٥) الوسائل الباب ٢٦ من الصوم المنتوب

وروى لهم بعض أصحابنا ان صومه معصية ؟ فاجاب : قال الفقيه يصوم منه اياماً الى خمسة عشرة يوماً ثم يفطر إلا ان يصومه عن الثلاثة الايام الفائتة للحديث : ان نعم شهر للقضاء رجب .

أقول : يشم من هذا الخبر رائحة التقية ولعل في عدوله عليه السلام عن الجواب من نفسه الى النقل عن الفقيه ايماء الى ذلك ، والعلامة قد نقل القول بكرهه صوم شهر رجب كله عن احمد (١) ونقل عنه انه احتج بما رواه خرشة بن الحر قال : رأيت عمر يضرب اكف المترجين حتى يضعوها في الطعام ويقول كلوا فانما هو شهر كانت تعظمه الجاهلية ، وعن ابن عمر ، انه كان اذا رأى الناس وما يعدون لرجب كرهه وقال صوموا منه وافطروا ، ودخل ابو بكر على أهله وعندهم سلال جدد وكيزان فقال ما هذا ؟ فقالوا رجب نصومه . قال أجمعتم رجباً رمضان فاكفوا السلال وكسر الكيزان ، (٢) .

قال العلامة في المنتهى بعد نقل ذلك عن احمد ونقل جملة من الاخبار الدالة على استحباب صيامه : ونقل احمد عن عمر انه إنما كان تعظمه الجاهلية يقتضى عدم العرفان بفضل هذا الشهر الشريف في الشريعة المحمدية ، وكذا امر ابن عمر وابي بكر بترك صومه يدل على قلة معرفتهما بفضل هذا الشهر ، وبالجملة لا اعتداد بفعل هؤلاء مع ما نقلناه عن رسول الله ﷺ وأهل بيته .

أقول : بل الظاهر ان الوجه في منع القوم إنما هو ما سمعوه من ان هذا الشهر شهر على ﷺ كما ورد في بعض أخبارنا وأنه مأمور بصومه لذلك (٣) كما ان شعبان شهر النبي ﷺ وشهر رمضان شهر الله تعالى (٤) فيكون ﷺ قريباً لهما في هذا

(١) المغنى ج ٣ ص ١٦٦

(٢) المغنى ج ٣ ص ١٦٧ ، والروى عنه فيه ابو بكر ، لا ابو بكر ، كما في المتن

(٣) الوسائل الباب ٢٦ من الصوم المندوب رقم ١٦ ، والباب ٢٨ منه رقم ٢٣ .

(٤) الوسائل الباب ٢٦ من الصوم المندوب رقم ١٦ ، والباب ٢٨ منه رقم ١٠ و ١٢ .

ج ١٣ (مشروعية الاعتكاف ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع) - ٤٥٥ -

الموضع كما في غيره فحلتهم العداوة الجبلية على المنع من صومه حسداً وبغضاً ، إذ
يبعد كل البعد عدم سماعهم من الرسول ﷺ ما ورد في فضله مع صومه ﷺ
كلا أو بعضاً .

ثم أقول : لا يخفى انه متى كانت الاخبار قد وردت من هذين الخليفين اللذين
هما معتمدا أهل السنة في دينهما زيادة على الرسول ﷺ كما يعلم من تصلبهم على
القيام ببدعهم في الدين فان هذا القول لا يختص باحد من بينهما إلا انه لم ينقل .
والله العالم .

كتاب الاعتكاف

وهو لغة الاحتباس والاقامة على شئ بالمكان ، قال الجوهري عكفه أى
حبسه ووقفه يعكفه ويعكفه عكفاً ، ومنه قوله تعالى : د والحدود معكوفاً (١) ومنه
الاعتكاف في المسجد وهو الاحتباس ، وعكف على الشئ يعكف ويعكف عكفاً أى
اقبل عليه مواظباً قال الله تعالى : د يعكفون على أصنام لهم ، (٢) وعكفوا حول الشئ
أى استداروا . ونحوه في القاموس . وفي النهاية الاعتكاف والعكوف هو الاقامة على
الشئ بالمكان . ونقل في الشرع الى معنى أخص من ذلك وهو ما يأتى الكلام فيه
ان شاء الله تعالى . وعرفه الأصحاب بتعريفات لا يكاد يسلم أكثرها من الايراد كما
هو مذكور في كلامهم ولا ثبرة في التعرض لذلك .

ومشروعيتها ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع ، اما الاول فقوله (عز
وجل) : طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود (٣) وقوله عز شأنه :
ولا تباشروهن وأقم عاكفون في المساجد (٤) .

واما الثاني فالأخبار المستفيضة ومنها ما رواه الصدوق في الصحيح عن الحلبي

(١) سورة الفتح الآية ٢٦ (٢) سورة الاعراف الآية ١٣٥

(٣) سورة البقرة الآية ١٢٠ وارجع الى الاستدراك (٤) سورة البقرة الآية ١٨٩

عن ابي عبدالله عليه السلام (١) انه قال : لا اعتكاف إلا بصوم في المسجد الجامع . قال وكان رسول الله ﷺ اذا كان العشر الاواخر اعتكف في المسجد وضربت له قبة من شعر وشمر المنزر وطوى فراشه . فقال بعضهم : واعتزل النساء . فقال ابو عبدالله عليه السلام : اما اعتزال النساء فلا .

قال الصدوق (رحمه الله) بعد ايراد هذا الخبر : المراد من نفيه عليه السلام لاعتزال النساء انه لم يمنعهم من خدمته والجلوس معه واما المجامعة فانه امتنع منها ، قال ومعلوم من قوله : طوى فراشه ، ترك المجامعة .

وروى هذا الخبر الكليني في الصحيح أو الحسن على المشهور (٢) من قوله : كان رسول الله ﷺ ... الى آخره .

وروى في الكافي ايضاً في الصحيح أو الحسن عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) قال : كانت بدر في شهر رمضان فلم يعتكف رسول الله ﷺ فلما ان كان من قابل اعتكف عشرين : عشراً لعامه وعشرأ قضاء لما فاتته .

وروى في الكافي ايضاً عن ابي العباس عن ابي عبدالله عليه السلام (٤) قال : اعتكف رسول الله ﷺ في شهر رمضان في العشر الاولى ثم اعتكف في الثانية في العشر الوسطى ثم اعتكف في الثالثة في العشر الاواخر ثم لم يزل يعتكف في العشر الاواخر ، الى غير ذلك من الاخبار .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان الكلام في هذا المقام يقع في فصلين :

الفصل الاول - في شرائط الاعتكاف وهي امور :

الاول - الصوم فلا يصح إلا في زمان يصح فيه الصوم عن يصح منه الصوم ،

(١) الفقيه ج ٢ ص ١١٩ و ١٢٠ وفي الوسائل الباب ٣ و ١٠ من الاعتكاف

(٢) الوسائل الباب ٥ من الاعتكاف

(٣) و (٤) الوسائل الباب ١ من الاعتكاف .

فلا يصح الاعتكاف في الميدن ولا يصح من الحائض والنفساء . وهذا الشرط
بجمع عليه نصاً وفتوى .

ومن الاخبار الدالة على ذلك ما تقدم في صحيحة الحلبي برواية الصدوق
من قوله (عليه السلام) « لا اعتكاف إلا بصوم في المسجد الجامع » .

وما رواه الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم (١) قال : « قال ابو عبدالله
(عليه السلام) لا اعتكاف إلا بصوم » .

وما رواه في الكافي أيضاً عن ابي العباس عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢)
قال : « لا اعتكاف إلا بصوم » .

وما رواه أيضاً عن ابي بصير عن ابي عبدالله (عليه السلام) في حديث (٣)
قال : « ومن اعتكف صام » .

وما رواه الصدوق في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله (عليه السلام) في
حديث (٤) قال فيه « وتصوم ما دمت معتكفاً » .

وما رواه الشيخ في الموثق عن عبيد بن زرارة (٥) قال : « قال ابو عبدالله
(عليه السلام) لا يكون الاعتكاف إلا بصوم » الى غير ذلك من الاخبار .

واطلاق هذه الاخبار وغيرها يقتضي الاكتفاء بالصيام كيف اتفق بمعنى
انه لا يشترط في الصيام ان يكون لاجل الاعتكاف ، وبذلك صرح المحقق في المعتبر
ايضاً وغيره في غيره فقالوا بانه لا يعتبر ايقاع الصوم لاجل الاعتكاف بل يكفى
وقوعه في اى صوم اتفق واجباً كان أو ندباً رهضان كان أو غيره ، قال في المعتبر :
وعليه فتوى الاصحاب .

قال العلامة في التذكرة بعد ان ذكر نحو ذلك : فلو نذر اعتكاف ثلاثة أيام
مثلاً وجب الصوم بالنذر لان ما لا يتم الواجب إلا به يكون واجباً .

قال في المدارك بعد نقل ذلك عنه : وهو مشكل على اطلاعه لان المنذور المطلق

(١) و(٢) و(٣) و(٥) الوسائل الباب ٢ من الاعتكاف

(٤) الوسائل الباب ٢ من الاعتكاف . ارجع الى الاستدراكات

— ٤٥٨ — ﴿ يعتبر في الاعتكاف اللبث ثلاثة ايام فصاعدا ﴾ ج ١٣

يصح ايقاعه في صوم شهر رمضان أو واجب غيره فلا يكون نذر الاعتكاف مقتضياً لوجوب الصوم ، كما ان من نذر الصلاة فاتفق كونه متطهراً في الوقت الذي تعلق به النذر لم يقتصر الى طهارة مستأنفة ، نعم لو كان الوقت معيناً ولم يكن صومه واجباً اتجه وجوب صومه لكن لا يتعين صومه للنذر ايضاً فلو نذر المعتكف صياماً وصام تلك الايام عن النذر اجزأ . انتهى

اقول : الظاهر ان مراد العلامة انه لو نذر اعتكاف ثلاثة ايام مثلاً وأراد الوفاء بنذره ولم يكن عليه صيام واجب فان الصيام يجب للاعتكاف بالنذر المذكور والعبارة خرجت مخرج التوسع بناء على ما هو الغالب .

ثم نقل عنه في المدارك ايضاً انه قال في التذكرة ايضاً : وكذا لو نذر اعتكافاً واطلق فاعتكف في ايام أراد صومها مستحباً جاز . ثم اعترض عليه بان هذا الكلام بظاهره مناف لما ذكره أولاً من ان نذر الاعتكاف يقتضي وجوب الصوم . وهو كذلك .

ثم نقل عن جده (قدس سرهما) انه جزم بالمنع من جعل صوم الاعتكاف المنذور مندوباً للتنافي بين وجوب المضي على الاعتكاف الواجب وجواز قطع الصوم المندوب . ثم قال : وهو جيد ان ثبت وجوب المضي في الاعتكاف الواجب وان كان مطلقاً لكنه غير واضح كما ستقف عليه ، اما بدون ذلك فينتجه جواز ايقاع المنذور المطلق في الصوم المستحب ، اما المعين فلا ريب في امتناع وقوعه كذلك لما ذكره الشارح من التنافي بين وجوب المضي فيه وجواز قطع الصوم . انتهى

اقول : وسياتي ما به يتضح تحقيق المسألة ان شاء الله تعالى .

الثاني - اللبث ثلاثة ايام فصاعداً لا أقل ، وهذا الشرط ايضاً من ما لا خلاف فيه نصاً وفتوى ، قال العلامة في التذكرة انه قول علمائنا اجمع . وقال المحقق في المعتمد : قد اجمع علماءنا على انه لا يجوز أقل من ثلاثة ايام

ج ١٣ (يعتبر في الاعتكاف اللبث ثلاثة أيام فصاعداً) - ٤٥٩ -

بليتين واطبق الجمهور على خلاف ذلك (١) .
ويدل على ذلك من الاخبار ما رواه في الكافي (٢) عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عليه السلام قال : « لا يكون الاعتكاف اقل من ثلاثة أيام . ومن اعتكف صام .
وينبغي للبعثكف اذا اعتكف ان يشترط كما يشترط الذي يحرم » .
وما رواه الشيخ في التهذيب (٣) عن عمر بن يزيد عن ابي عبد الله (عليه
السلام) « اذا اعتكف العبد فليصم . وقال لا يكون الاعتكاف اقل من
ثلاثة أيام ... الحديث » .
وما رواه المشايخ الثلاثة في الصحيح في بعض الموثق في آخر عن محمد بن
مسلم عن ابي جعفر (عليه السلام) (٤) قال : « اذا اعتكف يوماً ولم يكن اشترط
فله ان يخرج ويفسخ الاعتكاف وان اقام يومين ولم يكن اشترط فليس له ان يخرج
وفسخ اعتكافه حتى تمضي ثلاثة أيام » .
وما رواه المشايخ الثلاثة ايضاً في الصحيح والموثق عن ابي عبيدة الخذاء عن
ابي جعفر (عليه السلام) (٥) قال : « ومن اعتكف ثلاثة أيام فهو يوم الرابع
بالحق ان شاء زاد ثلاثة أيام اخر وان شاء خرج من المسجد ، فان اقام يومين بعد
الثلاثة فلا يخرج من المسجد حتى يتم ثلاثة أيام آخر » .
وما رواه الكليني عن داود بن سرحان (٦) قال « بدأني أبو عبد الله (عليه السلام)
من غير ان أسأله فقال الاعتكاف ثلاثة أيام يعني السنة ان شاء الله تعالى » .
بقى الكلام هنا في مواضع : الاول - لا خلاف في دخول ليلتي اليوم الثاني
والثالث في الاعتكاف في الثلاثة الايام لا من حيث الدخول في لفظ الايام بل
بدليل من خارج .

(١) المغني ج ٣ ص ١٨٩ و ١٨٩ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٦

(٢) الفروع ج ١ ص ٢١٢ وفي الوسائل الباب ٤ و ٧ من الاعتكاف

(٣) ج ٤ ص ٢٨٩ وفي الوسائل الباب ٢ و ٤ من الاعتكاف

(٤) و (٥) و (٦) الوسائل الباب ٤ من الاعتكاف

- ٤٦٠ - ﴿ هل تدخل الليلة الاولى في مدة الاعتكاف؟ ﴾ ج ١٣

وانما الخلاف في دخول الليلة الاولى ففيل بعدم دخولها وبه صرح المحقق في المعتبر حيث قال في مقام الرد على ابي حنيفة (١) : ولا تدخل الليالي بل ليلتان من كل ثلاث لما قررناه من الاصل ، وحجته ضعيفة لان دخول الايام في الليالي وبالعكس لا يستفاد من مجرد اللفظ بل بالقرائن وإلا فالיום حقيقة في ما بين الفجر الى غروب الشمس واللييلة ما عدا ذلك ، واستعمال أحدهما في مسماه منضما لا يعلم بمجرد اللفظ . انتهى . وبه صرح الشهيد في الدروس .

وقيل بدخولها وهو منقول عن العلامة واليه جنح شيخنا الشهيد الثاني في المسالك حيث قال : لا خلاف عندنا في ان أقل الاعتكاف ثلاثة أيام إنما الكلام في مسمى هذه الايام هل هو النهار لانه المعروف منها عند الاطلاق لغة ولمستعمالا حتى في القرآن الكريم لقوله تعالى : سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام حسوماً (٢) ام المركب منه ومن الليل لاستعماله شرعا فيها ايضا في بعض الموارد ، ولدخوله في اليومين الاخيرين ؟ فعلى الاول فبدأ الثلاثة طلوع الفجر وعلى الثاني الغروب والنصوص مطلقة وكذا كثير من عبارات الاصحاب ، واختار المصنف في المعتبر والشهيد في الدروس الاول ورجح العلامة وجماعة الثاني وهو أولى ، واكمل منه ان يجمع بين النية عند الغروب وقبل الفجر . انتهى .

والسيد السند في المدارك حيث اختار الاول قال بعد نقل كلام جده واستدلالة : وهو استدلال ضعيف فان الاستعمال اعم من الحقيقة ودخول الليل في اليومين الاخيرين انما استفيد من دليل من خارج ، وكيف كان فالترجيح للقول الاول لما عرفت .

ونقل في المدارك عن بعض الاصحاب انه احتمل دخول الليلة المستقبلية في مسمى اليوم ، قال : وعلى هذا فلا تنتهي الايام الثلاثة إلا بانتهاء الليلة الرابعة . ثم قال : وهو بعيد جداً بل مقطوع بفساده .

ج ١٣ ﴿ لو ابتدأ بالإعتكاف في وقت لا تسلم فيه الثلاثة ﴾ — ٤٦١ —

اقول : ويرده صريحاً ما تقدم قريباً في آخر نوادر كتاب الصيام (١) من حديث عمر بن يزيد المشتمل على نسبة هذا القول للغيرية وتكذيب الصادق (عليه السلام) لهم في ذلك .

الثاني - انهم قد فرغوا على هذا الشرط انه لو نذر اعتكافاً مطلقاً انصرف الى ثلاثة أيام لانها أقل ما يمكن جعله اعتكافاً ، ومبدأها طلوع الفجر او غروب الشمس بناء على القولين المتقدمين . ويعتبر كون الايام تامة فلا يجزئ الملقق من الاول والرابع لان نصف اليومين لا يصدق عليهما انهما يوم .

ومن ما يتفرع على ذلك ايضاً انه لو وجب عليه قضاء يوم من اعتكاف اعتكف ثلاثة ليصح . وكذا لو نذر اعتكاف اربعة ايام فاعتكف ثلاثة ثم قطع او نذر اعتكاف يوم ولم يقيد به الزائد . ويتخير في جميع هذه المواضع بين تقديم الزائد وتأخيرها وتوسطه .

إلا ان جملة من المتأخرين ذكروا ان الزائد على الواجب اصالة ان تأخر عن الواجب لم يقع إلا واجباً وان تقدم جاز ان ينوى به الوجوب من باب مقدمة الواجب والندب لعدم تعين الزمان له .

وربما أشكل ذلك بما اذا كان الواجب يوماً واحداً فان اعتكاف اليومين بنية الندب يوجب الثالث فلا يكون مجزئاً عن ما في ذمته .

وفيه انه لا منافاة بين كونه واجباً سابقاً وعروض الوجوب له من جهة اخرى ، وهل هو إلا من قبيل نذر الواجب على القول به .

الثالث - لو ابتدأ بالاعتكاف في مدة لا تسلم فيها الثلاثة كان يتبدى قبل العيد بيوم أو يومين لم يصح اعتكافه لان أقله ثلاثة أيام وهو مشروط بالصوم والعيد لا يجوز صومه فيبطل اعتكافه البتة من غير اشكال ولا خلاف ، نعم يمكن ذلك بناء على جواز صوم العيد في كفارة القاتل في الاشهر الحرم بناء على القول بذلك كما تقدم ذكره في كتاب الصيام في المطلب الثالث من مطالب المقصد الثاني

٤٦٢ - (لو نذر اعتكاف ثلاثة ايام من دون لياليها) ج ١٣

من الكتاب المذكور (١).

الرابع - لو نذر الاعتكاف عشرين يوماً أو عشرة أيام مثلاً فان اشترط المتابع لفظاً أو كان المتابع حاصله معنى - والمراد بالمتابع لفظاً أن يكون مدلولاً عليه بلفظ المتابع أو ما أدى مؤداه ، والمتابع معنى ما كان مدلولاً عليه بالالتزام كنذر اعتكاف شهر رجب الذي لا يتحقق الاثنيان به إلا بالمتابع فان الشهر اسم مركب من الايام المعدودة - فلا ريب في وجوب المتابع ، وان اتنى الامران فالمشهور جواز المتابع والتفريق لتحقيق الامتثال بكل منهما ، لكن ليس له ان ينقص عن ثلاثة أيام لانها أقل مدة يسوغ الاعتكاف فيها . واستقرب العلامة في التذكرة والمنتهى عدم تعين ذلك وجوز له اعتكاف يوم عن النذر وضم يومين مندولين اليه أو واجبين بغير النذر كما لو نذر ان يعتكف يوماً وسكت عن الزائد . وهو جيد .

الخامس - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) انه لو نذر اعتكاف ثلاثة أيام من دون لياليها لم يصح ، لان الليالي اذا لم تدخل في الاعتكاف يحصل الخروج منه بدخول الليل فيجوز له فعل ما يتأفیه فينقطع اعتكاف ذلك اليوم عن ما قبله ويصير منفرداً ، ويلزم من ذلك صحة اعتكاف أقل من ثلاثة أيام ، وهو معلوم البطلان كما عرفت من الاخبار الدالة على ان أقله ثلاثة أيام .

وقال الشيخ في الخلاف : اذا قال لله على " أن اعتكف ثلاثة أيام يلزمه ذلك فان قال متتابعة لزم بينها ليلتان وان لم يشترط المتابعة جاز ان يعتكف نهار ثلاثة أيام بلا ليالين . مع انه قال في هذا الكتاب : لا يكون الاعتكاف أقل من ثلاثة أيام وليلتين . إلا أن يحمل على التقييد بالمتابعة .

وقال في المبسوط : ان نذر اياماً بعينها لم يدخل فيها لياليها إلا أن يقول العشر الاواخر وما يجرى مجراه فيلزمه حينئذ الليالي لان الاسم يقع عليه . ثم قال في

ج ١٣ (الاعتكاف انما يكون في المسجد - هل يتعين به بعض المساجد لذلك ؟) - ٤٦٣ -

موضع آخر منه : ولو نذر اعتكاف ثلاثة أيام وجب عليه ان يدخل فيه قبل طلوع الفجر من أول يومه الى بعد الغروب من ذلك اليوم وكذلك اليوم الثاني والثالث ، هذا ان اطلقه وان شرط التتابع لزمه الثلاثة الايام بينها ليلتان .

قال في المختلف بعد نقل ذلك عنه : والمعتمد دخول الليالي ، لنا ان الاعتكاف لا يكون أقل من ثلاثة أيام ومفهوم ذلك دخول الليالي . انتهى .

أقول : كأن الشيخ (رحمه الله) بنى على ان اليوم انما هو عبارة عن ما بعد طلوع الفجر الى غروب الشمس والثلاثة الايام المذكورة في الاخبار عبارة عن ذلك فالليل مع عدم قيد التتابع غير داخل فيها . وفيه ان الحكم على الثلاثة بكونها أقل ما يقع فيه الاعتكاف ولا يصح في أقل منها ظاهر في ادخال الليلتين بالتقريب المتقدم ، وبمضده الاخبار الدالة على وجوب الكفارة على من جامع ليلاً وهو معتكف (١) كما سيأتي ان شاء الله تعالى ، وتقيدها بالمتابعة لا دليل عليه ولا داعي اليه .

الثالث - المكان ولا بد أن يكون مسجداً اتفاقاً وانما اختلفوا في تعيينه فقال الشيخ والمرتضى انه لا يصح الاعتكاف إلا في أربعة مساجد : المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ ومسجد الكوفة ومسجد البصرة ، وبه قال ابو جعفر بن بابويه في كتاب من لا يحضره الفقيه وسلاسل وابو الصلاح وابن البراج وابن حمزة وابن ادریس .

وقال علي بن بابويه : لا يجوز الاعتكاف إلا في المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ ومسجد الكوفة ومسجد المدائن ، والعلّة في ذلك انه لا يعتكف إلا في مسجد جمع فيه امام عدل وقد جمع النبي ﷺ مكة وجمع امير المؤمنين عليه السلام في هذه المواضع ، وقد روى في مسجد البصرة رواية .

وقال ابن ادریس في السرائر: وقد ذهب بعض أصحابنا وهو ابن بابويه الى ان أحد الاربعة مسجد المدائن وجعل مسجد البصرة رواية ، ويحسن في هذا الموضع

(١) الوسائل الباب ٦ من الاعتكاف

— ٤٦٤ — (هل يتعين بعض المساجد للاعتكاف ؟) ج ١٣

قول : « اقلب تعصب ، لان الاظهر بين الطائفة ما قلناه أولا فان كانت قد رويت لمسجد المدائن رواية فهي من أخبار الآحاد .

قال في المختلف بعد نقل ذلك عنه - ونعم ما قال - وهذا تهجم في القول على مثل هذا الشيخ وتهكم بكلامه ، ولا يليق بمن له أدنى فطنة مخاطبة مثل هذا الشيخ الاعظم السابق في الفضل الجامع بين العلم والعمل الذي راسله الامام ودعاه بما طلب منه (١) بمثل هذا الكلام .

ثم نقل عن ابنه ابي جعفر في المقنع انه قال : ولا يجوز الاعتكاف إلا في خمسة مساجد : في المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ ومسجد الكوفة ومسجد المدائن ومسجد البصرة ، وعلى بان الاعتكاف إنما يكون في مسجد جمع فيه امام عدل والنبي (صلى الله عليه وآله) جمع بمكة والمدينة وجمع امير المؤمنين عليه السلام في الثلاثة الباقية .

وقال المفيد : لا يكون الاعتكاف إلا في المسجد الاعظم ، وقد روى انه لا يكون إلا في مسجد جمع فيه النبي (صلى الله عليه وآله) أو وصي نبي ... ثم عد المسجد الحرام ومسجد المدينة ومسجد الكوفة ومسجد البصرة .

وقال ابن ابي عقيل (٢) الاعتكاف عند آل الرسول (صلى الله عليه وآله) لا يكون إلا في المساجد وأفضل الاعتكاف في المسجد الحرام ومسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) ومسجد الكوفة وسائر الامصار مساجد الجماعات .

اقول : والظاهر ان مرجع القول الأول والثاني المنقول عن علي بن بابويه الى أمر واحد وهو أن يكون مسجدا قد جمع فيه نبي أو وصي نبي اعم من أن يكون جماعة أو جمعة وان كان قد صرح الشيخ في المبسوط والمرتضى في الانتصار بان

(١) رجال النجاشي في ترجمة الشيخ الصدوق وغيبة الشيخ الطوسي ص ٢٠١ طبع

تبريز وإكمال الدين ص ٢٧٦ .

(٢) الوسائل الباب ٣ من الاعتكاف

ج ١٣ (الآخبار الواردة في اعتبار ان يكون الاعتكاف في المسجد) - ٤٦٥ -

المعتبر في ذلك صلاة الجمعة وانه لا يكفي مطلق الجماعة ، ونقله في المختلف عن الشيخ المفيد أيضاً وابن حمزة وابن ادریس ، وظاهر ابني بابويه الاكتفاء بمطلق الجماعة .
وقال في المختلف : ولا أرى لهذا الخلاف فائدة إلا أن يثبت زيادة مسجد صلى فيه بعض الأئمة (عليهم السلام) جماعة لا جمعة . وقال ابنه في الشرح ان فائدة الخلاف تظهر في مسجد المدائن فان المروى ان الحسن عليه السلام صلى فيه جماعة لا جمعة .

أقول : قد تقدم في عبارة الشيخ على بن بابويه ان مسجد المدائن قد جمع فيه أمير المؤمنين عليه السلام وهو المذكور في الفقه الرضوي (١) والى هذا القول ذهب في المنتهى والمختلف ونسبه في المنتهى الى المفهور بين علمائنا .

واما ما ذهب اليه الشيخ المفيد (قدس سره) فالظاهر ان مراده بالمسجد الأعظم يعني جامع البلد ، واليه ذهب المحقق في كتبه واكثر المتأخرين ، وظاهر جملة من الأصحاب حمل عبارة ابن أبي عقيل على ذلك وهو بعيد عن ظاهرها وان ظاهرها مطلق المسجد .

واما الآخبار الواردة في هذا الباب فنها - ما رواه الصدوق في الصحيح عن عمر بن يزيد (٢) قال : دقلت لابي عبدالله عليه السلام ما تقول في الاعتكاف ببغداد في بعض مساجدها ؟ فقال : لا يعتكف إلا في مسجد جماعة قد صلى فيه امام عدل جماعة ولا بأس بان يعتكف في مسجد السكوفة والبصرة ومسجد المدينة ومسجد مكة ، ورواه الشيخان ثقة الاسلام وشيخ الطائفة بسند غير نقي (٣) .

وقال في الفقيه (٤) : وقد روى في مسجد المدائن .
وما رواه المشايخ الثلاثة ايضاً في الصحيح في بعضها عن داود بن سرحان عن

(١) ص ٢٦

(٢) الفقيه ج ٢ ص ١٤٠ وفي الوسائل الباب ٣ من الاعتكاف

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٣ من الاعتكاف

- ٤٦٦ - (الاخبار الواردة في اعتبار ان يكون الاعتكاف في المسجد) ج ١٣

ابن عبد الله رحمه الله (١) قال، ان علياً عليه السلام كان يقول : لا أرى الاعتكاف إلا في المسجد الحرام أو مسجد الرسول ﷺ أو مسجد جامع .

وما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن الحلبي عن ابن عبد الله رحمه الله (٢) قال : « سئل عن الاعتكاف فقال . لا يصلح الاعتكاف إلا في المسجد الحرام أو مسجد الرسول ﷺ أو مسجد الكوفة أو مسجد جماعة . وتصوم ما دمت معتكفاً ، وما رواه الشيخ في الموثق عن الكنتاني عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « سئل عن الاعتكاف في شهر رمضان قال ان علياً عليه السلام كان يقول لا أرى الاعتكاف إلا في المسجد الحرام أو في مسجد الرسول ﷺ أو في مسجد جامع .

وما رواه عن علي بن عمران الرازي عن ابن عبد الله عن أبيه (عليهما السلام) (٤) قال : « المعتكف يعتكف في المسجد الجامع .

وما رواه أيضاً عن يحيى بن العلاء الرازي عن ابن عبد الله (٥) قال : « لا يكون الاعتكاف إلا في مسجد جماعة .

وما تقدم في صدر الكتاب في صحيحة الحلبي برواية الصدوق (٦) من قوله عليه السلام : « لا اعتكاف إلا بصوم في المسجد الجامع .

وما رواه الشيخ في القوي عن عبد الله بن سنان عن ابن عبد الله عليه السلام في حديث (٧) قال : « لا يصلح العكوف في غيرها - يعني مكة - إلا ان يكون في مسجد رسول الله ﷺ أو في مسجد من مساجد الجماعة .

وما رواه أيضاً عن علي بن غراب عن ابن عبد الله عليه السلام (٨) قال : « المعتكف

(١) و (٢) و (٣) الوسائل الباب ٣ من الاعتكاف

(٣) الوسائل الباب ٣ من الاعتكاف ، وفي التهذيب ج ٤ ص ٢٩٩ هكذا « سئل

عن الاعتكاف في رمضان في العشر . . .

(٤) التهذيب ج ٤ ص ٢٩٠ وفي الوسائل الباب ٣ من الاعتكاف

(٦) ص ٤٥٥ و ٤٥٦

(٥) و (٨) الوسائل الباب ٣ من الاعتكاف . ارجع فيها الى الاستدراكات

يعتكف في المسجد الجامع .

ونقل في المختلف عن ابن الجنيد (١) انه روى عن ابن سعيد عن ابي عبد الله عليه السلام جوازه في كل مسجد صلى فيه امام عدل صلاة جمعة وفي المسجد الذي يصلي فيه الجمعة بامام وخطبة .

وفي هذا الحديث دلالة على ما ذكره الشيخ والمرضى ونحوهما من قدمنا ذكره من ان الاعتبار بصلاة الجمعة وانه لا يكفي مطلق الجماعة .

وقال في الفقه الرضوي (٢) : وصوم الاعتكاف في المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومسجد الكوفة ومسجد المدائن ، ولا يجوز الاعتكاف في غير هؤلاء المساجد الأربعة ، والعلة في ذلك انه لا يعتكف إلا في مسجد جمع فيه امام عدل ، وجمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمكة والمدينة وامير المؤمنين عليه السلام في هذه الثلاثة المساجد ، وقد روى في مسجد البصرة . انتهى .

ومن هذه العبارة أخذ الشيخ علي بن بابويه عبارة الرسالة المتقدمة كما هي قاعدته التي أشرنا اليها في غير موضع من ما تقدم ، واليها يرجع كلام ابنه في المقنع أيضاً كما لا يخفى .

أقول : ليس في هذه الاخبار ما يمكن أن يستدل للقولين المتقدمين إلا عبارة كتاب الفقه الرضوي وصحيفة عمر بن يزيد التي هي اول الاخبار المنقولة هنا . وما تناولها به بعضهم من حمل الامام العدل على معنى العادل فيشمل امام الجماعة لا يخفى بعده سيما مع قوله بعد هذا الكلام : « ولا بأس بان يعتكف ... الى آخره » ، فان الظاهر ان تخصيص هذه المساجد بالذكر قرينة على ارادة المعصوم حيث انها من ما صلى فيها المعصوم عليه السلام . ومن ذلك يظهر قوة القول الاخير وهو الاكتفاء بالمسجد الجامع . بقي الكلام في ما يحمل عليه الخبران المذكوران .

(١) الوسائل الباب ٣ من الاعتكاف . واللفظ فيه هكذا : صلى فيه امام عدل صلاة جماعة

(٢) ص ٢٦

والعلامة في المختلف والمنتهى حيث اختار الأول استدله بصحيفة عمر بن يزيد المذكورة .

واجيب عن ذلك بحملها على عدم اختصاص الامام المعدل بالمعصوم بل المراد ما هو أعم ، وانه مع تسليم الاختصاص محمول على ضرب من الكراهة جمعا . وفي الجوابين ما لا يخفى كما نبهت عليه .

واما عبارة كتاب الفقه الرضوى فلم يطلعوا عليها .

والعلامة في المنتهى قد أجاب عن الاخبار التي استدلت بها على القول الثاني بضعف السند أولا وتقييد إطلاقها بالصحيفة المتقدمة ، قال بعد نقل جملة منها : هذه احاديث مطلقة وما قلناه مقيد فيحمل عليه جمعا بين الأدلة . وفيه من البعد ما لا يخفى فان عد مسجد الجماعة مع جملة من هذه المساجد في جملة من الاخبار المتقدمة لا يلائم ذلك كما هو ظاهر .

والأظهر عندي ان روايات كل من الطرفين ظاهرة في كل من القولين وان اخبار أحد الطرفين إنما خرج مخرج التقية ، والظاهر انها في اخبار القول بالمسجد الجامع وذلك فان مذهب الشافعي انه يصح في كل مسجد كما هو ظاهر عبارة ابن ابي عقيل وبه قال مالك ايضا ، وقال احمد لا يجوز الا في مسجد يجمع فيه وبه قال ابو حنيفة (١) وهو قول الشيخ المفيد ومن تبعه ، واما القول بالمساجد الأربعة المتقدمة فلم يسند الى أحد منهم (٢) وبذلك يظهر قوة القول الأول . والله العالم .

ولا فرق في اعتبار هذه الشرائط بين الرجل والمرأة اتفاقاً .

ويدل عليه قوله عليه السلام في صحيفة الحلبي (٣) : لا ينبغي للمعتكف أن يخرج

(١) عمدة القارى ج ٥ ص ٢٧٣ والمجموع ج ٦ ص ٨٣ ؛ والمهذب ج ٩ ص ١٩٠

وبدائع الصنائع ج ٢ ص ١١٣ .

(٢) في المفتى ج ٣ ص ١٨٨ و ١٨٩ حكى عن حذيفة ان الاعتكاف لا يصح إلا في

أحد المساجد الثلاثة : المسجد الحرام والمسجد الاقصى ومسجد رسول الله (ص)

(٣) الوسائل الباب ٧ من الاعتكاف

ج ١٣ (هل يعتبر في الاعتكاف اذن الوالد والمضيف ؟) — ٤٦٩ —

من المسجد ... الى ان قال : واعتكاف المرأة مثل ذلك . .

وقوله عليه السلام في صحيحة داود بن سرحان (١) : « ولا ينبغي للمعتكف ان يخرج من المسجد الجامع إلا لحاجة لابد منها ثم لا يجلس حتى يرجع ، والمرأة مثل ذلك . . »

الرابع - اذن من له الولاية كالمولى لعبده والزوج لزوجته ، اما العبد فلان خدمته مستحقة للمولى ، واما الزوجة فلان الاستمتاع بها حق الزوج .

والظاهر انه لا خلاف فيه ولا اشكال وان لم يرد بخصوصه نص في هذا المجال ، إنما الكلام في اذن الوالد لولده والمضيف لمضيفه والحق في ذلك كما ذكره في المسالك انه ان وقع الاعتكاف في صوم مندوب بنى على ما تقدم في كتاب الصوم من توقف صومهما على الاذن وعدمه وان وقع في غيره كصوم شهر رمضان مثلاً فالأظهر عدم الإشتراط لعدم الدليل .

واطلق الشهيد في الدروس اشتراط اذن الأب فقال في ضمن تعداد الشروط : ويشترط الاسلام ... الى أن قال : واذن الزوج والمولى والوالد ... الى أن قال : والأقرب ان الاجير والمضيف يستأذنان في الاعتكاف . وهو على اطلاقه مشكل لما عرفت من عدم الدليل في المسألة وإنما صرنا اليه في الصوم المندوب من حيث الصوم بناء على اشتراط الاذن فيه لا من حيث خصوصية الاعتكاف . واما ما ذكره من الاجير فالحكم فيه كما تقدم في العبد حيث ان منافعه مستحقة للمستأجر .

وقد صرح جملة من الاصحاب تفريعاً على هذه المسألة بان المملوك اذا هابه مولاه جاز له الاعتكاف في أيامه وان لم يأذن له مولاه ، وانه لو اعتق في اثناء الاعتكاف لم يلزمه المضى فيه إلا ان يكون شرع فيه باذن المولى فيلزمه المضى .

واورد على الاول بانه على اطلاقه ممنوع بل إنما يجوز له الاعتكاف في أيامه

٤٧٠ - (يعتبر في الاعتكاف استدامة اللبث - ما يستفاد من الاخبار) ج ١٣

اذا كانت المأينة تنى باقل مدة الاعتكاف ولم يضعفه عن الخدمة في نوبة المولى ولم يكن الاعتكاف في صوم مندوب ان منعنا المبعض من الصوم بغير اذن المولى وإلا لم يحز إلا بالاذن كما هو واضح . وعلى الثاني انه انما يتم عند هذا القائل مع وجوب الاعتكاف بنذر أو شبهه أو بعد مضي يومين لا مطلقاً .

الخامس - استدامة اللبث في المسجد فلو خرج بغير الأسباب المبيحة بطل اعتكافه ، وهو اجماع منهم كما صرح به غير واحد منهم .

ويدل عليه الاخبار : ومنها - ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « ليس للمعتكف ان يخرج من المسجد إلا الى الجمعة أو جنازة أو غائط » .

وما رواه ثقة الاسلام في الحسن على المشهور والصحيح على الأصح وابن بابويه في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « لا ينبغي للمعتكف ان يخرج من المسجد إلا للحاجة لابد منها ثم لا يجلس حتى يرجع ولا يخرج في شيء إلا للجنازة أو يعود مريضاً ولا يجلس حتى يرجع . قال واعتكاف المرأة مثل ذلك » .

وما رواه في الكافي والفقيه عن داود بن سرحان في الصحيح بطريق الثاني (٣) قال : « كنت بالمدينة في شهر رمضان فقلت لابي عبدالله عليه السلام اني أريد ان اعتكف فاذا أقول وماذا افرض على نفسي ؟ فقال : لا تخرج من المسجد إلا للحاجة لابد منها ولا تقعد تحت الظلال حتى تعود الى مجلسك » .

وما تقدم من رواية داود بن سرحان الاخرى .

ويستفاد من هذه الاخبار امور : احدها - ان الظاهر منها هو ان المراد بالخروج منها هو الخروج بجميع بدنه لا ببعضه من أعضائه ، وبه قطع المحقق في الاعتبار من غير نقل خلاف ، قال : لان المنافي للاعتكاف خروجه لا خروج بعضه . وجزم في المسالك بتحقيق الخروج من المسجد بخروج جزء من بدن المعتكف وهو بعيد جداً .

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٧ من الاعتكاف

ج ١٣ (ما يستفاد من الاخبار الواردة في استدامة اللبث في الاعتكاف) — ٤٧١ —

وثانيها - ان المتبادر من الخروج المنتهى عنه فيها هو الخروج من نفسه اختياراً فلو اخرج منها مكرهاً فالظاهر انه غير مبطل إلا ان يطول الزمان على وجه يخرج عن كونه معتكفاً .

وبذلك فصل العلامة (قدس سره) في التذكرة فقال ان الاعتكاف إنما يبطل بمطلق الخروج المحرم اذا وقع اختياراً اما اذا خرج كرهاً فانه لا يبطل إلا مع طول الزمان بحيث يخرج عن كونه معتكفاً .

قال في المدارك بعد نقل ذلك عنه : ولا بأس به تمسكاً بمقتضى الأصل وحديث رفع القلم (١) والتفاتاً الى عدم توجه النهي الى هذا الفعل .

وجملة من الاصحاب قد صرحوا بان الخروج مبطل طوعاً خرج أو كرهاً . واستدل عليه في المعتبر بان الاعتكاف لبث في المسجد فيكون الخروج منافياً له .

وفيه ما عرفت من ان المنافي له إنما هو الخروج الاختياري كما هو ظاهر الاخبار المذكورة واما الاخراج منها كرهاً فلا دليل على ابطاله ، وليس كل مناف لللبث موجباً للإبطال لعدم الدليل عليه بل قيام الدليل على خلافه في المواضع المشار اليها في الاخبار المتقدمة .

وثالثها - انه هل يتحقق الخروج بالصعود الى سطح المسجد من داخله ؟ قيل نعم وبه قطع في الدروس لعدم دخوله في مسماه ، وقيل لا وبه قطع في المنتهى من غير نقل خلاف ، قال لانه من جملة . واستحسنه في المدارك . ونقله في المنتهى عن الفقهاء الاربعة وانه يجوز ان يبيت فيه (٢) .

والمسألة لا تخلو من اشكال ينشأ من حيث انه مسجد ايضاً فلهذا حرم على الجنب اللبث فيه ، ومن ان المتبادر هو ما جرت به العادة وعمل الناس من المكان الاسفل منه والاحكام الشرعية إنما تبني على الافراد الغالبة .

(١) في المدارك : حديث « رفع » وقد أورده في الوسائل الباب ٥٦ من جهاد النفس

(٢) المغني ج ٣ ص ١٩٧

٤٧٢ - (ما يستفاد من الاخبار الواردة في استدامة اللبث في الاعتكاف) ج ١٣

ورابعها - ان ظاهر النهي في الاخبار المتقدمة إنما يتوجه الى الخروج عمداً فلو خرج ساهياً لم يبطل اعتكافه ، وبذلك أطلق الاكثر ، واستدلوا عليه بالاصل وحديث رفع (١) وقيد بعضهم بما اذا لم يطل زمن الخروج بحيث يخرج عن كونه معتكفاً وإلا لبطل وان انتفى الأثم . ويجب العود عند الذكر فلو أخر اختياراً بطل وخامسها - انه بعد الخروج للحاجة لا يجوز له الجلوس تحت الظلال كما تضمنته صحيحة الحلبي المتقدمة وصحيحة داود بن سرحان (٢) والاولى وان كانت مطلقة إلا ان الثانية مقيدة فيحكم بها على الأولى ، وبذلك صرح الشيخ في المبسوط فخصص التحريم بالجلوس تحت الظلال ، وكذا المفيد وسائر والمحقق في المعتمد وعليه اكثر المتأخرين .

وجملة من الأصحاب كالشيخ في اكثر كتبه والمرضى وابن الصلاح وابن ادریس والمحقق في الشرائع والعلامة في بعض كتبه زادوا المشي تحت الظلال ، ولم نقف على مستنده وبذلك اعترف جملة من أصحابنا المتأخرين .
وسادسها - انه قد اشتملت هذه الاخبار على انه لا يجوز الخروج إلا للامور الضرورية .

وعد منها في الاخبار المذكورة قضاء الحاجة من بول أو غائط ، وعلى ذلك دلت صحيحة عبدالله بن سنان المتقدمة (٣) .
ولا اشكال ولا خلاف في ذلك إلا ان الأصحاب ذكروا انه يجب أن يتحرى اقرب الطرق الى موضع قضاء الحاجة .

وقال في المنتهى : لو كان الى جانب المسجد سقاية خرج اليها إلا ان يجد بها غضاضة بان يكون من أهل الاحتشام فيجد المشقة بدخولها لاجل الناس فعندى ههنا يجوز أن يعدل عنها الى منزله وان كان أبعد . ثم قال : ولو بذل له صديق منزله

(١) الوسائل الباب ٥٦ من جهاد النفس

(٢) و(٣) ص ٤٧٠

ج ١٣ (ما يستفاد من الاخبار الواردة في استدامة اللبث في الاعتكاف) - ٤٧٣ -

وهو قريب من المسجد لقضاء حاجته لم يلزمه الاجابة لما فيه من المشقة بالاحتشام بل يمضى الى منزله . وظاهر جماعة ممن نقل ذلك عنه تلقيه بالقبول .

وعندى فيه اشكال وانه تقييد لاطلاق النص بغير دليل . وما ذكره من التعليل ليس من ما يصلح لتأسيس الاحكام الشرعية .

ومنها - شهادة الجنابة كما تضمنته صحيحة الحلبي وصحيحة عبدالله بن سنان (١) والمراد حضورها لتشجيعها والصلاة عليها أعم من ان يكون ذلك متعيناً عليه أم لا لاطلاق النص .

ومنها - عيادة المريض كما تضمنته صحيحة الحلبي (٢) ايضاً .

ومنها - الجمعة لو كانت تقام في غير ذلك المسجد .

وقد ذكر الاصحاب ايضاً جملة زائدة على ما ذكر بناء على ان ما ذكر انما خرج مخرج التثليل :

منها - اقامة الشهادة وقيد بعض الاصحاب بما اذا تعينت عليه ولم يمكن اداؤها بدون الخروج .

وقال في المنتهى : يجوز الخروج لها تعين عليه التحمل والاداء أو لم يتعين عليه أحدهما اذا دعى اليها لانها من ما لا بد منه فصار ضرورياً كقضاء الحاجة ، واذا دعى اليها مع عدم التعيين تجب الاجابة . انتهى . وفيه اشكال والاول أحوط .

ومنها - الغسل لو احتلم فلا يجوز الخروج للغسل المندوب . وفي معنى غسل الجنابة غسل المرأة للاستحاضة .

ولو امكن الغسل في المسجد بحيث لا تتعدى النجاسة الى المسجد أو آلاته فقد اطلق جماعة المنع لمناقاته لاحترام المسجد . واحتمل في المدارك الجواز كما في الوضوء والغسل المندوب .

— ٤٧٤ — (ما يستفاد من الاخبار الواردة في استدامة اللبث في الاعتكاف) ج ١٣

ومنها - تحصيل الماء كالماء والمشروب اذا لم يكن من ياتيه بهما ، ولا اشكال في الجواز لذلك .

وجوز العلامة في التذكرة والشهيد الثاني في المسالك الخروج للاكل ايضاً إذا كان في فعله في المسجد غضاضة عليه بخلاف الشرب اذا لا غضاضة فيه ولا يعد تركه من المروة . قال في المدارك : وهو غير بعيد .

أقول : بل الظاهر انه بعيد كما أشرنا اليه آنفاً فان جميع ما ذكره من الغضاضة في هذه الامور مبنى على منافاتها المروة التي اعتبروها في تعريف العدالة كما اشير اليه في هذا الكلام ، وقد ثبت في الاخبار عن النبي ﷺ جملة من الاشياء التي جعلوها موجهة للغضاضة ومنافية للمروة ، وقد روى عنه ﷺ (١) انه كان يركب الحمار العاري ويردف عليه خلفه وانه كان يحلب الشاة وانه كان يأكل ماشياً الى الصلاة في المسجد ونحو ذلك .

ومنها - السعي في حاجة المؤمن ، ويدل عليه ما رواه ابن بابويه في الفقيه عن ميمون بن مهران (٢) قال : كنت جالساً عند الحسن بن علي ﷺ فأتاه رجل فقال له يا ابن رسول الله ﷺ ان فلاناً له علي مال ويريد ان يحبسني فقال والله ما عندي مال فاقضى عنك . قال فكلمه قال فلبس ﷺ نعله فقلت له يا ابن رسول الله ﷺ أنسيت اعتكافك ؟ فقال له لم أنس ولكني سمعت ابي يحدث عن جدى رسول الله ﷺ انه قال : من سعى في حاجة اخيه المسلم فكأنما عبده الله (عز وجل) تسعة آلاف سنة صائماً نهاره قائماً ليله .

ومنها - تشجيع المؤمن ، ذكره جملة من الاصحاب ولم اقف له على دليل والاحوط تركه .

ومنها - ما ذكره في المنتهى قال : ويجوز أن يخرج لزيارة الوالدين لانه طاعة

(١) ارجع الى التعليقة ٢ ص ١٦ ج ١٠ من الحدائق . وارجع الى الاستدراكات

(٢) الوسائل الباب ٧ من الاعتكاف

ج ١٣ (لا يصلي المعتكف خارج المسجد الذي اعتكف فيه إلا بمكة) - ٤٧٥ -

فلا يكون الاعتكاف مانعاً منها . انتهى . وفيه توقف . والله العالم .

فروع

الاول - لا يجوز الصلاة خارج المسجد لمن خرج لضرورة إلا بمكة إلا مع ضيق الوقت .

ويدل عليه ما رواه الكليني وابن بابويه في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « سمعته يقول المعتكف بمكة يصلي في أى بيوتها شاء سواء عليه صلى في المسجد أو في بيوتها ... الى أن قال : ولا يصلي المعتكف في بيت غير المسجد الذى اعتكف فيه إلا بمكة فإنه يعتكف بمكة حيث شاء لأنها كلها حرم الله ... الحديث » .

قال الشيخ : « قوله عليه السلام يعتكف بمكة حيث شاء ، إنما يريد به يصلي صلاة الاعتكاف . واستشهد بسياق الكلام وبالأحاديث السابقة .

وما رواه الصدوق في الصحيح عن منصور بن حازم عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « المعتكف بمكة يصلي في أى بيوتها شاء والمعتكف بغيرها لا يصلي إلا في المسجد الذى سماه » .

وما رواه في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) قال :

(١) الوسائل الباب ٨ من الاعتكاف رقم ٣ وهى رواية الشيخ في التهذيب ج ٤ ص ٢٩٣ وأما رواية الكليني والصدوق فهى الى قوله « أو في بيوتها » كما في الوسائل الباب ٨ من الاعتكاف رقم ١ .

(٢) الوسائل الباب ٨ من الاعتكاف

(٣) الوسائل الباب ٨ من الاعتكاف رقم ١ ، وهذه الرواية مكررة حسب عبارة المصنف (قدس سره) إلا ان يكون مقصوده من الرواية المتقدمة رواية الشيخ والنسبة الى الكليني وابن بابويه من سبق القلم أو اشتباه النسخ كما يشهد به قوله « قال الشيخ ... » بعد تمام الرواية

— ٤٧٦ — { إذا طلقت المعتكفة أو مات زوجها } ج ١٣

والمعتكف بمكة يصل في أي بيوتها شاء سواء عليه صلى في المسجد أو في بيوتها .
واستثنى من المنع الخروج لصلاة الجمعة إذا أقيمت في غير مسجده الذي
اعتكف فيه .

الثاني - نقل في المنتهى عن الشيخ (قدس سره) انه اذا طلقت المعتكفة أو
مات زوجها فخرجت واعتدت في بيتها استقبلت الاعتكاف . ثم نقل عنه انه قال :
وبالجملة فللمرأة الخروج اذا طلقت للعدة في بيتها ويجب عليها ذلك . ولم ينقل فيه
خلاف إلا من العامة حيث ذهب جمع منهم الى وجوب المضي في الاعتكاف حتى
تفرغ منه ثم ترجع الى بيت زوجها لتعتد فيه (١) ثم رده بظاهر الآية وهي قوله تعالى :
لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن (٢) ... الى أن قال : واما استئناف الاعتكاف
فانه يصح له على تقدير أن يكون الاعتكاف واجباً ولم يشترط الرجوع .

وفصل في المسالك فقال - بعد نقل عبارة المصنف الدالة على وجوب الخروج
الى منزلها لتحين الاعتداد عليها فيه - ما صورته : هذا يتم مع كون الاعتكاف
مندوباً أو واجباً غير معين أو مع شرط الحل عند العارض ولو كان معيناً من غير
شرط فالأقوى اعتدادها في المسجد زمن الاعتكاف فان دين الله أحق ان يقضى (٣) .
قال في المدارك بعد نقل ذلك : وهو حسن .

أقول : للتوقف في ما ذكره (قدس سره) مجال لعدم الدليل على ذلك فانه
قد تعارض هنا واجبان : اللفظ في المسجد من حيث التعيين وعدم الشرط ، والاعتداد

(١) للمنفى ج ٣ ص ٢٠٧

(٢) سورة الطلاق الآية ٢

(٣) في مسند احمد ج ١ ص ٢٢٧ عن ابن عباس ان امرأة قالت يا رسول الله (ص)
انه كان على امي صوم شهر فانت افأصومه عنها ؟ قال : لو كان على امك دين اكننت
قاضيته ؟ قالت نعم . قال : فدين الله عز وجل أحق ان يقضى . ونحوه ص ٢٥٨ منه .
ولا يخفى ان حديث الحثمية المتقدم ج ١١ ص ٣٩ واستدركناه برقم (١) انما كان في الحج

ج ١٣ (لو اخرج السلطان المعتكف من المسجد - اذا حاضت المعتكفة) - ٤٧٧ -

في البيت من حيث الادلة الدالة على وجوب ذلك ، وترجيح أحد الطرفين على الآخر يحتاج الى دليل وليس فليس .

الثالث - صرح في المنتهى بانه لو اخرجه السلطان فان كان ظالماً مثل ان يطالبه بما ليس عليه لم يبطل اعتكافه واذا عاد بنى لحديث رفع القلم (١) وان اخرجه بحق مثل اقامة حد واستيفاء دين بطل اعتكافه واستأنف .

أقول : يجب تقييد الحكم الاول بما اذا لم يطل الزمان بحيث يخرج عن كونه معتكفاً كما ذكره في غير هذه الصورة ، ويجب تقييد الحكم الثاني بما اذا كان واجباً كما استدركه على الشيخ في سابق هذه المسألة .

الرابع - اذا حاضت المرأة خرجت من المسجد الى بيتها وهكذا المريض . ثم ان كان الاعتكاف واجباً وجب الرجوع لقضائه واعادته وإلا فلا ، واطلق بعض الاصحاب العود في الاعتكاف والظاهر التفصيل .

ويدل على ذلك من الاخبار ما رواه الصدوق في الصحيح عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « اذا مرض المعتكف أو طمشت المرأة المعتكفة فانه يأتي بيته ثم يعيد اذا برى ويصوم » ورواه الكليني (٣) ثم قال : وفي رواية اخرى عنه عليه السلام ليس على المريض ذلك .

وباسناده عن ابن محبوب عن ابي ايوب عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام (٤) « في المعتكفة اذا طمشت ؟ قال : ترجع الى بيتها فاذا طهرت رجعت فقصت ما عليها » .

واطلاق هذين الخبرين محمول على ما قدمناه لما يأتي من الادلة الدالة على

(١) عبارة المنتهى ج ٢ ص ٦٣٦ لم تنقل بلفظها تماماً وقد اسقط بعضها والمراد بحديث رفع القلم هو حديث رفع المعروف كما هو نص عبارة المنتهى وقد اورده في الوسائل الباب ٥٦ من جهاد النفس

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ١١ من الاعتكاف

٤٧٨ - (لو نذر اعتكاف ايام معينة متتابعة وخرج قبل اكملها) ج ١٣

عدم وجوب الاعتكاف بمجرد الشروع وانما يجب بالنذر أو مضى يومين فيجب الثالث (١).

وينبغي ان يعلم ان المقضى في هذه المسألة وفي سابقتها هو جميع زمان الاعتكاف متى كان واجباً ولم يمض منه ثلاثة ايام وإلا فالتروك خاصة ، نعم لو كان المتروك ثالث المندوب وجب قضاءه باضافة يومين اليه لان الاعتكاف لا يكون أقل من ثلاثة . وتردد في المنتهى من حيث عموم الحديث الدال على الاستئناف ومن حيث حصول العارض المقتضى للضرورة فكان كالخروج للحاجة . ثم قال : والا قرب عدم الاستئناف .

الخامس - قد صرح الشيخ في المبسوط وجعله بمن تأخر عنه بانه لو نذر اعتكاف ايام معينة كالعشر الاواخر من شهر رمضان مثلاً أو نحوها من ما يكون متتابعاً معنى أو قيده بالتتابع لفظاً ثم خرج قبل اكملها فانه يبطل الجميع ويجب الاستئناف .

واستدل له في المختلف بفوات المتابعة المشروطة ثم قال : ولما قيل ان يقول لا يجب الاستئناف وان وجب عليه الاتمام متتابعاً وكفارة خلف النذر ، لان الايام التي اعتكفها متتابعة وقعت على الوجه المأمور به فيخرج بها عن العهدة ولا يجب عليه استئنافها لان غيرها لم يتناولها النذر ، بخلاف ما اذا أطلق النذر وشرط التتابع فانه هنا يجب عليه الاستئناف لانه أدخل بصفة النذر فوجب عليه استئنافه من رأس بخلاف صورة النزاع ، والفرق بينهما تعيين الزمان هناك وإطلاقه هنا فشكل صوم متتابع في أى زمان كان مع الإطلاق يصح أن يجعله المنذور اما مع التعيين فلا يمكنه البدلية .

وقال في المدارك بعد نقل ذلك عنه : وهو جيد . ثم قال : لا يخفى ان عدم الاستئناف إنما يتجه اذا كان ما أتى به ثلاثة فصاعداً وهو واضح .

(١) الوسائل الباب ٤ من الاعتكاف

ج ١٣ (هل يجب الاعتكاف المندوب بالدخول فيه ؟) — ٤٧٩ —

أقول : والظاهر انه الى ذلك يشير قول العلامة : « لان الايام التي اعتكفها متتابعة وقعت على الوجه المأمور به ، يعني وقع اعتكافا صحيحا وما دون الثلاثة ليس كذلك .

الفصل الثاني - في جملة من الاحكام وفي هذا الفصل مسائل :
المسألة الاولى - قد يجب الاعتكاف بالنذر وشبهه ويجب بالشروع فيه على المشهور بين الاصحاب بخلاف المندوب كما يأتي ذكر الخلاف فيه وان الاظهر وجوبه بعد اليومين المتقدمين .

وظاهر المدارك التفصيل بين ما كان معينا فيجب بالشروع فيه ومطلقا فلا يجب إلا بمضى يومين كما في المندوب ، قال : لكن الظاهر من قول المصنف - ان الاول وهو ما وجب بنذر وشبهه يجب بالشروع - انه يجب المضى فيه بمجرد الشروع . وهو جيد مع تعين الزمان اما مع اطلاقه فمشكل ، ولو قيل بمساواته للمندوب في عدم وجوب المضى فيه قبل مضى اليومين لم يكن بعيدا . انتهى .

والظاهر ان منشأ ذلك الاطلاق في النذر المقتضى للتوسعة فيكون كالمندوب لا يجب إلا بمضى اليومين .

المسألة الثانية - اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في وجوب الاعتكاف المندوب بالدخول فيه وعدمه على اقول :

أحدها - انه يجب بالدخول فيه كالحج وهو قول الشيخ في المبسوط وابن الصلاح الحلبي ، قال في المبسوط : ومتى شرط المعتكف على ربه انه متى عرض له عارض رجع فيه كان له الرجوع فيه اي وقت شاء ما لم يمض به يومان فان مضى به يومان وجب عليه اتمام الثالث ، وان لم يشترط وجب عليه بالدخول فيه تمام ثلاثة أيام ، لان الاعتكاف لا يكون أقل من ثلاثة أيام .

وثانيها - انه لا يجب بل يجوز له الابطال والفسخ متى شاء ، نقله في التذكرة عن المرتضى وابن ادریس واختاره العلامة في المختلف والمنتهى ، وقال المحقق في

— ٤٨٠ — (هل يجب الاعتكاف المندوب بالدخول فيه ؟) ج ١٣

المعتبر انه الاشبه بالمذهب .

وثالثها - وجوب اليوم الثالث بعد مضي يومين ، نقله في التذكرة عن ابن الجنيد وابن البراج وظاهر الشيخ في النهاية واختاره المحقق في الشرائع وجمع من المتأخرين ومتأخريهم : منهم - السيد السند في المدارك .

ورابعها - موافقه مذهب السيد مع الشرط ومذهب الشيخ في النهاية مع عدمه نقله في المختلف عن ابن حمزة ، قال وقال ابن حمزة ان شرط وعرض له ذلك جاز له الخروج على كل حال وان لم يشترط وقد صام يوماً فكذلك وان صام يومين لم يجوز له الخروج حتى يتم .

اقول : اما القول الاول فلم نقف له على دليل وبذلك اعترف في المعتبر فقال : اما القائلون بوجوبه بالدخول فيه فلم نقف لهم على مستند . ثم قال : ويمكن ان يستدل الشيخ على وجوبه بالشروع باطلاق وجوب الكفارة على المعتكف ، وقد روى ذلك من طرق (١) ثم قال : والجواب عنه ان هذه مطلقة فلا عموم لها وتصدق بالجزء والكل فيكفي في العمل بها تحققها في بعض الصور فلا تكون حجة في الوجوب . انتهى .

قال في المدارك بعد نقله : وهو جيد مع اننا لو سلنا عمومها لم يلزم من ذلك الوجوب لاختصاصها بجماع المعتكف كما ستقف عليه ، ولا امتناع في وجوب الكفارة بذلك في الاعتكاف المستحب . انتهى .

اقول : فيه ان الكفارة على ما عهد من الشرع إنما تجب في مقام الوجوب المستلزم مخالفته للعقوبة فتكون الكفارة لدفع تلك العقوبة ، وهذا لا يعقل في المستحب الذي لا يترتب على تركه عقوبة وانما غاية ذلك عدم الثواب عليه فكيف يمكن القول بوجوب الكفارة في الاعتكاف المستحب ؟ وبالجمله فان اطلاق الخبر بوجوب الكفارة لما كان مخالفاً للاصول المقررة والضوابط المعتمدة فلا بد من

ج ١٣ (هل يجب الاعتكاف المندوب بالدخول فيه؟) — ٤٨١ —

تأويله بالحمل على الاعتكاف الواجب كما صرح به المحقق وغيره .

اقول : ويمكن أيضاً ان يستند الشيخ في ذلك الى اطلاق روايتي عبدالرحمان ابن الحجاج وابي بصير المتقدمين (١) من حيث دلالتها على وجوب القضاء على الحائض بعد الطهر والمريض بعد البرء ، فان هذا الاطلاق إنما يتجه بناء على الوجوب بمجرد الشروع ، إلا ان قضية الجمع بينهما وبين صحيحتي محمد بن مسلم (٢) وأبي عبيدة (٣) الآيتين تخصيص هذا الاطلاق بالصحيحين المذكورين .

واما القول الثاني فاستدل عليه في المختلف باصالة عدم الوجوب وبراءة الذمة وبأنها عبادة مندوبة فلا تجب بالشروع فيها كغيرها من التطوعات . وفارقت الحج لورود الأمر فيه دون صورة النزاع ، ولان اليوم الأول والثاني متساويان فلو اقتضى الثاني وجوب الاتمام لاقتضاء الأول .

وفيه ان ما ذكره يتجه في الرد على القول الاول حيث لا دليل عليه دون القول الثالث لان الدليل عليه موجود ، وحيث ذكره من الاستدلال بالاصل مردود بان الاصل يجب الخروج عنه بالدليل وسيأتي ان شاء الله تعالى . وباقى ما استدل به لا معنى له في مقابلة النص الصحيح الصريح في ذلك .

واما القول الثالث فيدل عليه ما رواه في الكافي في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (٤) قال : « اذا اعكف يوماً ولم يكن اشترط فله أن يخرج ويفسخ الاعتكاف ، وان اقام يومين ولم يكن اشترط فليس له أن يفسخ اعتكافه حتى تمضي ثلاثة أيام » .

وما رواه في الصحيح عن ابي عبيدة عن ابي جعفر عليه السلام في حديث (٥) قال « من اعتكف ثلاثة أيام فهو يوم الرابع بالخيار ان شاء زاد ثلاثة أيام اخر وان شاء »

(١) ص ٤٧٧

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٤ من الاعتكاف

٤٨٢ - (هل يجب الاعتكاف المندوب بالدخول فيه ؟) ج ١٣

خرج من المسجد ، فان اقام يومين بعد الثلاثة فلا يخرج من المسجد حتى يتم ثلاثة أيام اخر .

وأجاب العلامة عن هذين الخبرين بالطعن في السند بان فيه على بن الحسن بن فضال ثم حملهما على الاستحباب .

وفيه ان ما ذكره من الطعن مبنى على رواية الشيخ في التهذيب (١) واما على رواية السكاكي (٢) فهما في أعلى مراتب الصحة . وبه يظهر ان هذا القول اقوى الاقوال المذكورة في المسألة .

واما القول الرابع فالظاهر رجوعه الى القول الثالث ولهذا لم يعمده اصحابنا قولاً في المسألة لما سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى في مسألة الاشتراط .

واما ما ذكره في الذخيرة - حيث رجح القول الثاني فقال بعد نقل الصحيحتين المتقدمتين : ودلالتهما على الوجوب غير واضحة لجواز ان يكون المراد شدة تأكيد الاستحباب . ثم قال بعد نقل حجة القول الثاني بانه عبادة مندوبة فلا يجب بالشروع كالصلاة المندوبة : ولعل غرضه ان الاصل في العبادات المندوبة ان لا تجب إلا بدليل ولا دليل على الوجوب في مانحن فيه فيكون مندوباً . وهذا القول لا يخلو من قوة -

فهو من جملة تشكيكاته الواهية وذلك فانه ان اريد بوضوح الدلالة في الخبرين المذكورين عدم قبول الاحتمال بالكلية وان بعد فهو ممنوع إذ على تقدير هذا لا تقوم حجة على مطلب من المطالب ، لان مفاهيم الالفاظ لا تلغو عن قبول الاحتمالات والحمل على المجازات فلا لفظ إلا وهو قابل للاحتمال ، وحينئذ فلا حجة إلا وللننازع فيها مجال وبذلك ينسد باب الاستدلال ، فكيف له باثبات أدلة الامامة على المخالفين وأدلة النبوة والتوحيد على الكفار والمشركين ؟

(١) ج ٤ ص ٢٨٨ و ٢٨٩

(٢) ج ١ ص ٢١٢

ج ١٣ (يستحب المعتكف ان يشترط الخروج من الاعتكاف عند المعارض) — ٤٨٣ —

بل التحقيق الذى عليه المحققون انه ينظر الى ما يتسارع الى الذهن من اللفظ وما يتبادر الى الفهم منه وما عضدته قرائن المقام فيؤخذ به وعليه بينى الاستدلال ولا يلتفت الى ما يعارضه من الاحتمال .

وما اشتهر في كلامهم ودار على السنة أقلامهم - من قولهم : اذا قام الاحتمال بطل الاستدلال - فكلام شعري وتمويه جدلى لما عرفت .

نعم متى حصل المعارض الراجح يمكن الرجوع الى التأويل لضرورة الجمع بين الدليلين ، وای ظاهر في التحريم أظهر من قوله عليه السلام في الرواية الاولى (١) « فليس له ان يفسخ اعتكافه حتى تمضي ثلاثة أيام ، وقوله في الثانية (٢) « فلا يخرج من المسجد حتى يتم ثلاثة أيام آخر » .

وليت شعري اذا كانت الأوامر الواردة في الاخبار لا تدل على الوجوب والنواهي لا تدل على التحريم كما تكرر منه في كتابه واهمال هذه العبارات لا تدل على وجوب ولا تحريم فلاي شئ أخرجت هذه الاخبار ، وهل هذا الكلام إلا موجب لرفع التكليف بالكلفة وإبطال الشريعة ، إذ لا وجوب عنده ولا تحريم في حكم من الاحكام الشرعية لطعنه في الاخبار بهدم الدلالة على ذلك في جميع الموارد واللازم منه ما ذكرناه . نعوذ بالله من زيغ الافهام وطفیان الاقلام .

المسألة الثالثة - قد اتفقت كلمة الأصحاب والأخبار على انه يستحب للمعتكف أن يشترط على ربه في الاعتكاف انه إذا عرض له عارض أن يخرج من الاعتكاف.

ومن الأخبار في ذلك ما رواه الشيخ عن عمر بن يزيد في الموثق عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « اذا اعتكف العبد فليصم ، وقال . لا يكون اعتكاف أقل من ثلاثة أيام ، واشترط على ربك في اعتكافك كما تشترط في احرامك ان يحلك من اعتكافك عند عارض ان عرض لك من علة تنزل بك من امر الله » .

(٣) التهذيب ج ٤ ص ٢٨٩ وفي

(١) و (٢) ص ٤٨١ و ٤٨٢

الوسائل الباب ٢ و ٤ و ٩ من الاعتكاف . ارجع الى الاستدراكات

وما رواه الكليني والصدوق في القوي عن ابي بصير عن ابي عبدالله (١) قال : « لا يكون الاعتكاف أقل من ثلاثة أيام ، ومن اعتكف صام ، وينبغي للمعتكف إذا اعتكف ان يفترط كما يشترط الذي يحرم ، » .

وما رواه الكليني والصدوق في الصحيح عن ابي ولاد (٢) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن امرأة كان زوجها غائباً فقدم وهي معتكفة باذن زوجها فخرجت حين بلغها قدومه من المسجد الى بيتها فتميات لزوجها حتى واقمها ؟ فقال : ان كانت خرجت من المسجد قبل أن تمضي ثلاثة أيام ولم يكن اشترطت في اعتكافها فان عليها ما على المظاهر ، » .

وما رواه الشيخان المذكوران في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (٣) قال : « اذا اعتكف يوماً ولم يكن اشترط فله أن يخرج ويفسخ الاعتكاف ، وان اقام يومين ولم يكن اشترط فليس له ان يفسخ اعتكافه حتى تمضي ثلاثة أيام ، » .

اقول : والكلام في هذه الاخبار يقع في مواضع :

الاول - ظاهر قوله عليه السلام في رواية عمر بن يزيد - « واشترط على ربك في اعتكافك ، وقوله في رواية ابي بصير « وينبغي للمعتكف اذا اعتكف ان يشترط ، وقوله في صحيحة ابي ولاد « ولم يكن اشترطت في اعتكافها ، - ان محل هذا الاشتراط وقت الدخول في الاعتكاف ونيته أعم من أن يكون متبرعا به او مندوراً .

إلا ان المفهوم من كلام جملة من الأصحاب كالعلامة في المنتهى والمحقق في المعتمد والشهيد في الدروس ان محل هذا الشرط في الاعتكاف المنذور إنما هو النذر دون الاعتكاف .

(١) الفروع ج ١ ص ٢١٢ والفقيه ج ٢ ص ١٢١ وفي الوسائل الباب ٤ و ٢ و ٩ من الاعتكاف

(٢) الوسائل الباب ٦ من الاعتكاف

(٣) الوسائل الباب ٤ من الاعتكاف

قال في المشتبهى : تفريع - الاشتراط إنما يصح في عقد النذر اما اذا اطلقه من الاشتراط على ربه فلا يصح له الاشتراط عند ايقاع الاعتكاف . وقال في المعتبر : اما اذا اطلقه من الاشتراط على ربه فلا يصح له الاشتراط عند ايقاع الاعتكاف وانما يصح في ما يبدأ به من الاعتكاف لا غير . ونحوه في الدروس وغيره .

وهو مشكل لان المستند في هذا الاشتراط إنما هو الاخبار المذكورة وهي كما عرفت اما دلت على ان محله الاعتكاف والاعتكاف على وجه النذر لم يرد به خبر بالكلية فضلاً عن خبر يدل على ايقاع هذا الشرط فيه وانما اخذوا احكامه من هذه الاخبار المطلقة في الإعتكاف .

ولم أر من تنبه لذلك إلا السيد في المدارك حيث قال بعد نقل ذلك عنهم : ولم اقف على رواية تدل على ما ذكره من مشروعية اشتراط ذلك في عقد النذر وإنما يستفاد من النصوص ان محل ذلك نية الإعتكاف مطلقاً ، ولو قيل بجواز اشتراطه في نية الاعتكاف المنذور اذا كان مطلقاً لم يكن بعيداً خصوصاً على ما اشرنا اليه سابقاً من مساواته للندوب في عدم وجوب المضي فيه إلا بمضى يومين . ولو قلنا ان اشتراط الخروج إنما يسوغ عند العارض وفسرناه بالامر الضروري جاز اشتراطه في المنذور المعين ايضاً . انتهى .

اقول : كأن مبنى ما ذكره الأصحاب (رضوان الله عليهم) انه متى لم يذكر الشرط في النذر فانه يجب الاعتكاف بالنذر البتة ، ولا أثر لهذا الشرط بعد وجوبه بل يجب الإتيان به كيف كان إلا ان يحصل العذر الضروري المانع من اتمامه وهو مجوز للخروج منه وان لم يشترط بلا خلاف ولا اشكال ، واما اشتراط الخروج اقتراحاً كما هو أحد القولين فانه لا يجرى هنا لوجوب الإعتكاف بالنذر فلا يجوز الخروج منه بلا عذر شرعى .

ثم انه على تقدير حصول الشرط في المندوب فتقتضى ما قدمناه من عبارة الشيخ في المبسوط في أول المسألة الثانية انه يرجع ما لم يمض يومان وهو مبنى على

- ٤٨٦ - ﴿ هل يتقيد اشتراط الخروج من الاعتكاف بالعارض ؟ ﴾ ج ١٣

وجوب الاعتكاف عنده بمجرد الشروع كما تقدم . واحتج على عدم الرجوع بعد مضى يومين بان الشرط إنما يؤثر في ما يوجب الانسان على نفسه والثالث واجب باصل الشرع وسببه مضى اليومين . وعلى المشهور وهو قوله في النهاية انه يرجع ولو بعد مضى يومين عملاً بمقتضى الشرط .

الثاني - المستفاد من رواية عمر بن يزيد (١) - وقوله رحمه الله : « واشترط على ربك في اعتكافك كما تشترط في احرامك » ومنها رواية ابى بصير - هو تقييد ذلك بالعارض كما في الحج فلا يجوز اشتراط ذلك اقتراحاً بان يقول : ولى الرجوع إذا شئت . والمفهوم من عبارة كثير من الاصحاب هو جواز اشتراط الخروج مطلقاً ، قال المحقق في الشرائع : ولو شرط في حال فعله (٢) الرجوع اذا شاء كان له ذلك أى وقت شاء . وبه قطع في الدروس فقال - بعد أن ذكر انه يستحب أن يشترط في اعتكافه الرجوع مع العارض كالمحرم فيرجع عند العارض وان مضى يومان على الاقرب وفقاً للنهاية - ولو شرط الرجوع متى شاء اتبع ولم يتقيد بالعارض .

وظاهر جملة من الاصحاب عدم جواز ذلك وتخصيص الجواز باشتراط الرجوع مع العارض كما ذكرناه ، قال العلامة في التذكرة : إنما يصح اشتراط الرجوع مع العارض فلو شرط الجماع في اعتكافه أو الفرجة أو التنزه أو البيع أو الشراء للتجارة أو التكسب بالصناعة في المسجد لم يحز . وبذلك قطع في المسالك .

وهذا هو الظاهر من الاخبار كما عرفت . واما ما ذكره من جواز اشتراط الرجوع مطلقاً فلا أعرف له دليلاً .

الثالث - ما تضمنته صحيحة ابى ولاد (٣) من قوله رحمه الله : « ان كانت خرجت من المسجد قبل أن تمضى ثلاثة أيام ... الى آخر الخبر » يمكن أن يستدل به للشيخ في ما ذهب اليه من الوجوب بالشروع في المندوب ، فان ترتب الكفارة مع عدم

(١) ص ٤٨٣

(٢) في الشرائع « ولو شرط في حال نذره »

(٣) ص ٤٨٤

ج ١٣ (هل يتقيد اشتراط الخروج من الاعتكاف بالعذر من جهته تعالى؟) - ٤٨٧ -

الاشتراط على الخروج قبل مضي الثلاثة ظاهر في ذلك لصدقه بمعنى يوم أو في اليوم الثاني ، فلو لم يكن واجباً لما ظهر لرتب الكفارة وجه .

ويمكن ان يحجب بتخصيصه بما تقدم من الخبرين الدالين على جواز الخروج في اليومين فيحمل على الخروج في الثالث ، أو يقال ان معنى قوله : « قبل ان تمضي ثلاثة أيام » ، يعني قبل اتمام الثالث ، أو يحمل على ان اعتكافها كان واجباً مطلقاً .

الرابع - ظاهر ما تقدم من الاخبار الدالة على انه يشترط في اعتكافه كما يشترط في أحرامه هو ان يقول : « ان تحلني حيث حبستني » ، ومقتضى ذلك ان هذا الشرط إنما هو بالنسبة الى الاعذار المانعة من الاتمام من جهته (عز وجل) ويؤيد ذلك قوله عليه السلام في رواية عمر بن يزيد وعند عارض ان عرض لك من علة تنزل بك من أمر الله تعالى ، وظاهر صحيحة أبي ولاد وكذا صحيحة محمد بن مسلم ما هو أعم من ذلك ، اما صحيحة أبي ولاد فانها قد دلت على سقوط الكفارة عن المرأة في تلك الحال مع الاشتراط مع ان حضور الزوج ليس من الاعذار التي من جهته (عز وجل) حتى يسوغ الخروج بها من الاعتكاف ، واما صحيحة محمد بن مسلم فانها تدل بمفهومها على ان للمعتكف ان يفسخ الاعتكاف بعد اليومين مع الاشتراط لا بدونه ، وظاهر ذلك انه يسوغ له الخروج بمجرد الشرط وان لم يكن بعذر ضروري ، والمنافاة بين هذين الخبرين والخبرين الاولين ظاهرة ولعل من جوز شرط الرجوع متى شاء انما استند الى ظاهر هذين الخبرين . والجمع بين الاخبار هنا لا يخلو من اشكال .

واما ما ذكره في المدارك - من أن المراد بالعارض هنا ما هو أعم من العارض المشترط في الحج باعتبار كون ذلك لا بد ان يكون من الاعذار المانعة من الاتمام وهنا يكفي مسمى العارض كحضور الزوج من السفر -

ففيه أولاً - ما قدمناه من ان المستفاد من خبري عمر بن يزيد وأبي بصير المشتملين على تشبيه هذا الشرط بشرط المحرم - وشرط المحرم هو ان يحله حيث

حبسه المؤبد بقوله في آخر رواية عمر بن يزيد « من علة تنزل بك من أمر الله - أنه لا يكفي مجرد العارض .

وثانياً - ان رواية محمد بن مسلم (١) قد دلت على جواز الخروج بمجرد الشرط وان لم يكن ثم عارض بل ليس إلا مجرد فسخ الاعتكاف والخروج منه . على ان مجرد حضور الزوج ليس بعارض يجوز أن يترتب عليه الخروج بل لو ارادت الخروج لامر ارادته فان ظاهر الخبر الجواز وحضور الزوج انما جرى مجرى التمثيل فلا خصوصية له ، وبالجمله فظاهر الخبر ترتب جواز الخروج على الشرط لاي غرض كان .

الخامس - لا يخفى ان فائدة هذا الشرط تدور مدار الشرط المذكور ، فان كان شرطاً في جواز الرجوع عند العارض أو متى شاء كما هو أحد الأقوال المتقدمة فانه يجوز له الرجوع وان مضى اليومان في المندوب او كان واجباً بالندب وشبهه ، وان خصصنا الشرط بالعدر الذي يكون من جهته (عز وجل) كالمرض والحيفض والخوف ونحو ذلك فانه يسوغ له الخروج ايضاً .

لكن لا يخفى انه في هذه الصورة يسوغ له الخروج وان لم يشترط فلا يظهر لهذا الشرط ثمرة ولا يترتب عليه أثر ، إلا أن يقال بان فائدة هذا الشرط مجرد التعمد وترتب الثواب عليه كما هو أحد الاحتمالات في شرطه في الاحرام .

وقد ذكر بعض الأصحاب ان فائدته على هذا القول سقوط القضاء لو رجع من الاعتكاف في الواجب المعين ، اما الواجب المطلق اعني ما لم يعين في وقت ففي وجوب الاتيان به بعد ذلك قولان فمن المعتبر والدروس والمسالك وجوب الاتيان به .

قال الشيخ في النهاية : متى شرط جاز له الرجوع فيه أي وقت شاء فان لم يشترط لم يكن له الرجوع فيه إلا أن يكون أقل من يومين فان مضى عليه يومان . وجب

ج ١٣ { اقسام الاعتكاف المنذور باعتبار الشرط وعدمه } — ٤٨٩ —

عليه اتمام ثلاثة أيام . وقد تقدم في صدر المسألة الثانية انه قال : اذا شرط المعتكف على ربه انه ان عرض له عارض رجع فيه فله الرجوع الى وقت شاء ما لم يمض له يومان فان مضى له يومان وجب عليه اتمام الثالث ... الى آخره .

والقول الاول هو المطابق لصحيحة محمد بن مسلم المتقدمة (١) .

وفصل شيخنا الشهيد الثاني في المسالك وقبله المحقق في المعتمد والعلامة في المنتهى في الاعتكاف المنذور تفصيلاً ينتهى الى ثمانية اقسام :

قال في المسالك : ثم الاعتكاف المنذور ينقسم باعتبار الشرط وعدمه الى ثمانية اقسام ، لانه اما ان يكون معيناً بزمان أو لا ، وعلى التقديرين اما ان يشترط فيه التتابع لفظاً أو لا ، وعلى التقادير الاربعة اما ان يشترط على ربه الرجوع ان عرض له عارض أو لا ، فالاقسام ثمانية ، وقد عرفت حكم الاربعة التي لم يشترط فيها واما مع الشرط فله الرجوع مع العارض . ثم ان كان الزمان معيناً لم يجب قضاء ما فات في زمن العارض سواء اشترط التتابع أم لا ، وان كان مطلقاً ولم يشترط التتابع ففي وجوب قضاء ما فات أو الجميع ان نقص ما فعله من ثلاثة قولان اجموعهما القضاء وفقاً للمصنف في المعتمد ، ولو شرط التتابع فالوجهان . انتهى .

اقول : ان اردت تفصيل الكلام في هذه الوجوه الثمانية على وجه اظهر فنقول : اما الرابع التي أشار اليها بانه تقدم حكمها وهي الخالية عن ذكر الاشتراط على ربه فاحدها - ان يعين ويشترط التتابع ولا يشترط على ربه ، والحكم فيها ما تقدم في الفرع الخامس من فروع الشرط الخامس من الخلاف في اعادة الجميع أو البناء على ما فعل ان كان ثلاثة فصاعداً . الثانية - أن يعين ولا يشترط التتابع ولا يشترط على ربه ، والحكم فيها انه بعد عروض العارض يخرج ويبقى على ما فعل بعد زوال العارض ويأتى بالباقي ان كان ما فعله ثلاثة فصاعداً وإلا اعاد الجميع . الثالثة - ان يطلق ويشترط التتابع ولا يشترط على ربه ، والحكم فيها القضاء متتابعا

— ٤٩٠ — (اقسام الاعتكاف المنذور - التنبيه على امور) ج ١٣

بعد زوال العارض كما تقدم في الفرع المشار اليه آنفاً عن العلامة في المختلف وبه صرح المحقق في الاعتبار ايضاً ، واستشكله العلامة في التذكرة على ما نقله في المذهب بانه بالشروع فيه صار واجباً فيكون كالمعين فينبى على ما مضى منه كما تقدم في المعين . والظاهر ضعفه . الرابعة - أن يطلق ولا يشترط التتابع ولا يشترط على ربه ، والحكم فيها انه يخرج للعارض المذكور ويستأنف بعد زواله ان لم يكن حصل له ثلاثة أيام وإلا أنهم ما بقي . الخامسة - ان يعين ويشترط التتابع ويشترط على ربه ، والحكم فيها انه يخرج ولا يجب عليه الاتمام للعارض المذكور ولا القضاء لعدم الدليل عليه . السادسة - ان يعين ولا يشترط التتابع ويشترط على ربه ، والحكم فيها كما في سابقتها . السابعة - ان يطلق ويشترط التتابع ويشترط على ربه ، والحكم فيها انه بعد زوال العارض يرجع ويستأنف إلا ان يكون قد أتى بثلاثة أيام فيأتي بما بقي . الثامنة - ان يطلق ولا يشترط التتابع ويشترط على ربه ، والحكم فيها كما في سابقتها . وقد تقدم في كلام شيخنا الشهيد الثاني في المسالك ما يؤذن بالخلاف في هذه الصورة وسابقتها واليه أشرنا قبل ذلك ، والمسألة محل تردد ينشأ من حيث ان مقتضى الشرط السقوط ومن حيث اتساع الوقت لسكون النذر مطلقاً وانه من حيث ذلك فكل زمان صالح لايقاع النذر فيه .

وينبغي التنبيه هنا على امور ثلاثة :

الاول - قد صرح الاصحاب (رضوان الله عليهم) بان اشتراط التتابع انما هو في النذر ليكون لازماً لا في الاعتكاف على قياس ما تقدم نقله عنهم من الشرط في الاعتكاف ان يحله حيث حبسه فانهم اوجبوه في صيغة النذر .

الثاني - ما تقدم من البحث كله في ما لو خرج لعارض وهو المانع من اتمام الاعتكاف كالمريض ونحوه ولو كان لا لذلك وجهت الكفارة في جميع الصور المذكورة .

الثالث - وجوب التتابع بعد زوال العارض متى نذرته متتابعاً إنما يجب لو وقع في الوقت المنذور كأن ينذر شهراً متتابعاً فيحصل العارض في أثناءه ثم يزول وقد بقي منه بقية ، أما لو كان بعد خروج الشهر فإنه لا يجب التتابع لأنه إنما وجب بالنذر في أصل الفعل وإدائه لا في قضائه .

المسألة الرابعة - قد ذكر الأصحاب (رضوان الله عليهم) أنه يحرم على المعتكف أمور :

منها - مباشرة النساء جماعاً ولمساً وتقبيلاً بشهوة في الآخرين فلم يكونا عن شهوة لم يحرم ذلك .

واستندوا في ذلك إلى عموم قوله تعالى : ولا تباشروهن وأتم عاكفون في المساجد (١) فإنه يتناول الجميع .

ويظهر من كلام الشيخ في التهذيب تخصيص التحريم بالجماع دون الفردين الآخرين ، والظاهر أنه لا خلاف في فساد الاعتكاف بالجماع ، وفي فساده بالآخرين قولان نقل أولهما في المختلف عن ابن الجنيد والشيخ في المبسوط ، وزاد ابن الجنيد النظر إلى محرم بشهوة ، واختار في المختلف عدم الفساد . ونقل في المختلف عن الشيخ في المبسوط الاحتجاج على ذلك بالنهي في الآية عن المباشرة ، قال : وهو عام في كل مباشرة أنزل أولاً والنهي يدل على فساد المنهي عنه (٢) .

أقول : والمسألة عندى بالنسبة إلى إبطال الاعتكاف بالمباشرة والتقبيل بشهوة محل توقف أما التحريم فلا ريب فيه لظاهر الآية .

وأما تحريم الجماع والافساد به فيدل عليه ما رواه في السكاكي في الموثق عن الحسن بن الجهم عن أبي الحسن (٣) قال : « سألت عن المعتكف يأتي أهله؟

(١) سورة البقرة الآية ١٨٤

(٢) لا يخفى أن القول المنقول في المختلف عن الشيخ والاحتجاج عليه إنما نسب فيه إلى الخلاف ، راجع المختلف ج ٢ ص ٨٣ من كتاب الصوم .

(٣) الوسائل الباب ٥ من الاعتكاف

— ٤٩٢ — (هل يحرم على المعتكف شم الطيب ؟) ج ١٣

فقال : لا يأتي امرأته ليلاً ولا نهاراً وهو معتكف .

وما رواه الصدوق في الصحيح عن زرارة (١) قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن المعتكف يجمع ؟ قال : اذا فعل ذلك فعليه ما على المظاهر ، ورواه الكليني والشيخ مثله (٢) .

وما رواه في الموثق عن سماعة (٣) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن معتكف واقع أهله ؟ قال : هو بمنزلة من أفطر يوماً من شهر رمضان .
قال الصدوق (٤) : وقد روى انه ان جامع بالليل فعليه كفارة واحدة وان جامع بالنهار فعليه كفارتان .

وباسناده عن محمد بن سنان عن عبد الأعلى بن أعين (٥) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وطأ امرأته وهو معتكف ليلاً في شهر رمضان ؟ قال : عليه الكفارة . قال : قلت فان وطأها نهاراً ؟ قال عليه كفارتان .

وما رواه الشيخ في الموثق عن سماعة بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام (٦) قال : سألت عن معتكف واقع أهله ؟ قال : عليه ما على الذي أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً : عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكيناً .

وقد تقدمت (٧) صحيحة أبي ولاد الواردة في خروج المرأة التي بلغها قدوم زوجها ونهيات لزوجها حتى واقعا وان عليها من الكفارة ما على المظاهر ان خرجت قبل ان تنقضي أيامها ولم يكن قد اشترطت .

ومنها - شم الطيب على المشهور وخالف فيه الشيخ في المبسوط فحكم بعدم تحريره والاظهر القول المشهور لما رواه الكليني في الصحيح عن أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام (٨) قال : المعتكف لا يشم الطيب ولا يتلذذ بالريحان ولا يماري ولا يشتري ولا يبيع .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ٦ من الاعتكاف

(٧) ص ٤٨٤ (٨) الوسائل الباب ١٠ من الاعتكاف

ج ١٣ . (يحرم على المعتكف البيع والشراء . هل يفسد الاعتكاف بذلك؟) - ٤٩٣ -

ومنها - البيع والشراء ، ويدل عليه صحيحة ابن عبيدة المتقدمة .
والقول بالتحريم من ما لا خلاف فيه وإنما الخلاف في فساد الاعتكاف
بذلك فقال الشيخ في المبسوط : لا يفسد الاعتكاف جدال ولا خصومة ولا سباب
ولا بيع ولا شراء وان كان لا يجوز له فعل ذلك اجمع .

وقال ابن ادریس : الأولى عندى ان جميع ما يفعله المعتكف من القبائح
ويتشغل به من المعاصي والسيئات يفسد اعتكافه واما ما يضطر اليه من امور الدنيا
من الافعال المباحات فلا يفسد به اعتكافه ، لان حقيقة الاعتكاف في عرف الشرع
هو البث للعبادة والمعتكف اللابث للعبادة اذا فعل قبائح ومباحات لا حاجة اليها
فما لبث للعبادة . وظاهر هذا الكلام بطلان الاعتكاف بفعل جميع المباحات التي
لا حاجة اليها .

واعترضه العلامة في المختلف فقال : ونحن نطالبه بوجه ما قاله ، واحتجاجة
أضعف من ان يكون شبهة فضلاً عن كونه حجة ، فان الاعتكاف لو شرط فيه
دوام العبادة بطل حالة النوم والسكوت واهمال العبادة وليس كذلك بالاجماع .

وقال في المنتهى : كل ما يقتضى الاشتغال بالامور الدنيوية من أصناف المعاش
ينبغى القول بالمنع منه عملاً بمفهوم النهى عن البيع والشراء .

واعترضه في المدارك بأنه غير جيد لان النهى عن البيع والشراء لا يقتضى
النهى عن ما ذكره بمنطوق ولا بمفهوم ، نعم ربما دل عليه بالعلة المستنبطة وهي غير
معتبرة عندنا .

ثم قال في المنتهى : الوجه بتحريم الصنائع المشغلة عن العبادة كالخياطة
وشبهها إلا ما لا بد منه .

وما اورده عليه في المدارك جار هنا ايضاً إذ لا دليل على ما ذكره (قدس
سره) في المقامين . وما ابعد ما بين كلامه هنا وكلامه في المختلف على ابن ادریس
كما لا يخفى .

- ٤٩٤ - (يحرم على المعتكف المارة - هل تحرم عليه محرمات الاحرام ؟) ج ١٣

وكيف كان فالظاهر انه يجب ان يستثنى من البيع والشراء ما تدعو الحاجة اليه كشراء ما يضطر اليه من المأكول والملبوس ويبيع ما يكون وصلة الى شراء ذلك. ومنها - المارة وعليه تدل صحيحة ابي عبيدة المتقدمة (١) .

قال شيخنا الشهيد الثاني (قدس سره) في المسالك : المراء لغة الجدل والمارة المجادلة ، والمراد به هنا المجادلة على أمر ديني أو ديني لمجرد اثبات الغلبة او الفضيلة كما يتفق لكثير من المتسمين بالعلم ، وهذا النوع محرم في غير الاعتكاف وقد ورد التأكيد في تحريمه في النصوص (٢) . وادخله في محرمات الاعتكاف اما بسبب عموم مفهومه أو لزيادة تحريمه في هذه العبادة كما ورد في تحريم الكذب على الله ورسوله ﷺ في الصيام ، وعلى القول بفساد الاعتكاف بكل ما حرم فيه تنضح فائدته . ولو كان الغرض من الجدل في المسألة العلمية مجرد اظهار الحق ورد الخصم عن الخطأ كان من أفضل الطاعات . والمآثر بين ما يحرم منه وما يجب أو يستحب النية فليحترز المكلف من تحويل الشيء من كونه واجباً الى جملة من كبائر القبائح . انتهى .

وهو حسن إلا ان في تنظيره بتحريم الكذب على الله ورسوله ﷺ في الصيام نظراً بناء على ان المستفاد من الاخبار وان اعرض عن القول به جمهور الأصحاب هو ابطال الصيام بذلك كما مر بيانه . نعم ما ذكره يتجه بناء على قولهم بمجرد التحريم دون الابطال .

هذا ما اطلعت عليه من المحرمات التي دلت عليها الاخبار .

وفي المقام فوائد

الأولى - نقل العلامة في المختلف عن الشيخ في الجمل وابن البراج وابن حمزة انه يجب على المعتكف تجنب ما يجب على المحرم تجنبه ، والمشهور العدم ، ونسبه

(١) ص ٤٩٢

(٢) سفينة البحار ج ٢ ص ٥٣٢

ج ١٣ (هل تجب الكفارة بفعل المفطر في الاعتكاف الواجب ؟) - ٤٩٥ -

في المبسوط بعد ان أفتى بالقول المشهور الى الرواية .
وقال في التذكرة ان الشيخ لا يريد بذلك العموم لانه لا يحرم على المعتكف لبس الخيط اجماعاً ولا ازالة الشعر ولا اكل الصيد ولا عقد النكاح . انتهى .
وهو جيد .

وكيف كان فلا ريب في ضعف هذا القول لعدم الدليل عليه وما ادعاه من الرواية فلم تصل اليها وهو اعلم .

الثانية - يجب ان يعلم انه لا فرق في تحريم هذه الاشياء بين الليل والنهار إذ منشأ التحريم هو الاعتكاف وهو ثابت ليلاً ونهاراً .

وهل تختص هذه المحرمات بالاعتكاف الواجب أو تتناول المندوب ايضاً ؟
اطلاق النصوص وكلام الاصحاب يقتضي الثاني . وقد تقدم نظيره في التكفير في صلاة النافلة والارتماس في الصوم المندوب .

الثالثة - قد صرح الاصحاب بانه يجوز له النظر في معاشه والخوض في المباح ، وينبغي الاقتصاد من ذلك على ما يضطر اليه والاشتغال بما هو وظيفة المعتكف من العبادات كالصلاة والذكر وقراءة القرآن .

قال في المنتهى : يستحب له دراسة العلم والمناظرة فيه وتعلمه وتعليمه في الاعتكاف بل هو أفضل من الصلاة المندوبة . انتهى .

الرابعة - لا ريب في أن كل ما افسد الصوم فانه يفسد به الاعتكاف لان الصوم شرط فيه فيبطل بطلان شرطه .

واما وجوب الكفارة بفعل المفطر في الاعتكاف الواجب فهو مذهب جملة من اصحابنا : منهم - الشيخ المفيد والمرضى (رحمهما الله تعالى) .

قال في المعبر : فان كانا أرادا الاعتكاف المندوب المختص بزمان معين كان حسناً وان أرادا الاطلاق فلا اعرف المستند . وهو كذلك .

والشيخ واكثر المتأخرين على اختصاص الكفارة بالجماع دون ما عداه من

٤٩١ - (مورد الكفارة على المعتكف الجماع - كفارة الجماع في الاعتكاف) ج ١٣

المفطرات فان فسد به الصوم (١) ووجب به القضاء خاصة متى كان واجبا . وقد تقدم ما يدل على وجوب الكفارة بالجماع في ما قدمناه من الاخبار واما غير الجماع فلم نقف له على دليل .

الخامسة - اطلاق الاخبار المتقدمة بوجوب الكفارة على المعتكف اذا جامع شامل للواجب والندب والمطلق من الواجب المنذور والمعين ، وبمضمونها افق الشيخان (قدس سرهما) .

قال في المعتمد : ولو خصا ذلك باليوم الثالث أو بالاعتكاف اللازم كان اليق بمذهبها ، لانا بينا ان الشيخ ذكر في النهاية والخلاف ان للمعتكف الرجوع في اليومين الاولين من اعتكافه وانه اذا اعتكفها وجب الثالث ، واذا كان له الرجوع لم يكن لايجب الكفارة مع جواز الرجوع وجه . لكن يصح هذا على كلام الشيخ في المبسوط فانه يرى وجوب الاعتكاف بالدخول فيه .

قال في المدارك بعد نقله : وما ذكره (قدس سره) غير بعيد لان المطلق لا عموم له فيمكن في العمل به اجراؤه في الواجب . انتهى .

وهو جيد إلا انه مناف لما قدمنا نقله عنه في المسألة الثانية من قوله « ولا امتناع في وجوب الكفارة بذلك في الاعتكاف المستحب » فان هذا الكلام مؤذن بموافقة الشيخين في ما اطلقاه تبعا لاطلاق الاخبار والخروج عن ما ذكره المحقق (قدس سره) هنا كما لا يخفى .

وربما قيل باختصاص الكفارة بالواجب المعين .

وبالجملة في المسألة اقوال ثلاثة : العموم للواجب والندوب والتخصيص بالواجب او بالمعين منه خاصة .

السادسة - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) ان كفارة الجماع في الاعتكاف غيرة لموثقى سماعة المتقدمين (٢) وقيل بكونها مرتبة ككفارة الظهار ونقله

(١) هكذا ورد في النسخ والظاهر هكذا فان فسد به الصوم وجب به القضاء خاصة .

(٢) ص ٤٩٢

ج ١٣ (هل يفرق في كفارة الجماع في الاعتكاف بين الليل والنهار؟) - ٤٩٧ -

في المختلف عن ظاهر ابن بابويه ، وإليه مال في المدارك لصحة مستنده وهو ما تقدم من صحيحة زرارة (١) وصحيحة أبي ولاد (٢) .

وجمع بعض بين الاخبار بحمل الصحيحتين المذكورتين على الافضلية والاستحباب كما هي قاعدتهم في جميع الابواب .

وحمل العلامة في المنتهى الصحيحتين المذكورتين - حيث اختار القول المشهور - على ان المراد التشبيه في المقدار دون الكيفية . وبعده ظاهر .

السابعة - قال السيد المرتضى : اذا جامع المعتكف نهراً كان عليه كفارتان واذا جامع ليلاً كان عليه كفارة واحدة . وأطلق القول في ذلك ، والمشهور بين الاصحاب ان وجوب الكفارتين بالجماع نهائياً مخصوص بشهر رمضان لا غير فتكون احدهما للاعتكاف والاخرى للشهر المذكور . ، وعلى ذلك دلت رواية عبد الاعلى بن اعين المتقدمة (٣) واما وجوبها نهائياً في غير شهر رمضان كما يفهم من اطلاق السيد (قدس سره) فلا وجه له .

واستقرب الشهيد (قدس سره) في الدروس هذا الاطلاق ، قال : لان في النهار صوما واعتكافا . ورد بان مطلق الصوم لا يترتب على افساده الكفارة كما هو واضح .

قال في التذكرة : والظاهر ان مراده - يعني مراد السيد (رضي الله عنه) - رمضان . وهو غير بعيد فانهم كثيراً ما يتوسعون في التعبير بناء على ظهور الحكم ومعلوميته ، وهذه الدقة في العبارات والقيود للاحترازاات انما وقعت في كلام المتأخرين وبالجملة فان الجماع في غير شهر رمضان انما يوجب كفارة واحدة ليلاً أو نهائياً من حيث الاعتكاف .

ويلبني ان يعلم انه في معنى نهار شهر رمضان في وجوب الكفارتين نهار صوم قضائه وكذا نهار صوم النذر المعين فان كلا منهما موجب للكفارة في حد ذاته كما في شهر رمضان فتتعدد في الاعتكاف .

- ٤٩٨ - (كفارة الاكراه على الجماع في الاعتكاف - من مات في الاعتكاف) ج ١٣

الثامنة - قد صرح الاصحاب (رضوان الله عليهم) بانه على المطاوعة المعتكفة الكفارة مثل ما تقدم على الزوج للاشتراك بينهما في الأحكام .

اما لو أكرهها في شهر رمضان فقبل يلزمه أربع كفارات نهاراً وكفارتان ليلاً وهو قول الشيخ في المبسوط والمرضى وابن الجنيد وابن اديس وابن البراج وابن حمزة واختاره في المختلف ، وقيل تلزمه كفارتان وهو اختيار جماعة : منهم - المحقق في المعبر والعلامة في المنتهى .

احتج العلامة في المختلف قال: لنا - انه فعل موجب الكفارة على اثنين فتضاعف على المكره لصدر الفعل عنه أجمع في الحقيقة ، لانه عبادة توجب الكفارة بفعل الوطء على الزوجين فتضاعف على الزوج بالاكره كرمضان .

ولا يخفى ما في هذا الاستدلال ولهذا قال في المعبر بعد نقل القول الأول عن المرتضى (رضى الله عنه): وهذا ليس بصواب إذ لا مستند له . وجعله كالاكره في صوم رمضان قياس . ونضيف الكفارتين بالاعتكاف ضعيف ايضاً ، لان ايجاب الكفارتين على المكره امرأته في شهر رمضان وان لم يكن معتكفاً ثبت على خلاف مقتضى الدليل لان المكره لم تقطع فلا كفارة عليها ، كما لو ضرب انسان غيره حتى افطر باكل أو شرب لم يجب على المكره كفارة عن المكره واذا كان ثبوت الكفارتين في رمضان ثبت على خلاف الاصل فلا يتعدى الحكم ، مع ان ثبوت ذلك الحكم في رمضان مستنده رواية المفضل بن عمر (١) وهو مطعون فيه ضعيف جداً ولم يرد من غير طريقه لكن رأينا جماعة من الاصحاب قائلين به فقويت الرواية بذلك ، فلا يتعدى الحكم عن موضع النص . انتهى . وهو جيد .

التاسعة - قال الشيخ في المبسوط : من مات قبل انقضاء مدة اعتكافه في اصحابنا من يقول يقضى عنه وليه أو يخرج من ماله الى من ينوب عنه قدر كفايته لعموم

ج ١٣ (من مات في الاعتكاف - ختام الكتاب) — ٤٩٩ —

ما روى (١) ان من مات وعليه صوم واجب وجب على وليه أن يقضى عنه أو يتصدق عنه .

وقال المحقق في الشرائع : ومن مات قبل انقضاء اعتكافه الواجب قيل يجب على الولي القيام به وقيل يستأجر من يقوم به . والاول أشبه .

وظاهره اختيار القول بالوجوب على الولي مع انه اعترض على الشيخ في المعتبر فقال بعد نقل ذلك عنه : وما ذكره إنما يدل على وجوب قضاء الصوم اما الاعتكاف فلا . ويمضيه ما سبق من ان الصوم لا يجب لاجل الاعتكاف لجواز ايقاعه في صوم واجب قبل ذلك كرمضان أو النذر ، وحينئذ فلا يكون وجوب الاعتكاف مقتضياً لوجوب الصوم ليجب على الولي القيام به .

وبذلك يظهر الجواب عن ما احتج به في المختلف للقول المذكور - حيث قال : حجة الآخرين انه قد ورد وروداً مشهوراً وجوب القضاء عن الميت ولا يمكن الاثبات بمثل هذا الصوم إلا بمثل هيئته وهو هيئة الاعتكاف فكان الاعتكاف واجباً . انتهى - فانه متى ثبت ان الصوم غير واجب للاعتكاف كما اشرنا اليه فلا وجه لهذا الكلام .

وبالجملة فالوجه ان يقال ان الحكم بوجوب شيء موقوف على الدليل الواضح وامثال هذه التعليقات لا تصلح لتأسيس الاحكام الشرعية . والله العالم .

هذا آخر الكلام في الجزء الرابع (٢) من كتاب الخدائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة ، وفق الله تعالى لاتمامه والفوز بسعادة ختامه ، ويتلوه ان شاء الله تعالى كتاب الحج .

وقد وقع الفراغ (٣) من هذا الجزء بتاريخ اليوم الخامس عشر من شهر

(١) ارجع الى الصفحة ٣٢٠ و ٣٢١ والصفحة ٣٣٢ و ٣٣٣

(٢) هذا على تقسيمه (قدس سره) وعلى تقسيمنا فهو آخر الجزء الثالث عشر

(٣) من هنا الى الآخر منقول من النسخة الخطية .

شعبان من السنة الواحدة والاربعين بعد المائتين والالف من الهجرة النبوية (على
مهاجرها وآله أفضل الصلاة والسلام والتحية) في الارض المقدسة كربلاء المعلى في
جوار سيد الشهداء وخامس أهل العباء (عليه وعلى آبائه وابنائهم أفضل صلوات
ذى المعلى) واسأل الله تعالى ببركة جوارهم أن يكون عنده وعندهم بمحل من القبول
في انجاح السؤل وبلوغ المأمول .

وكتب مؤلفه تراب اقدام العلماء العاملين وخادم الفضلاء الصالحين الفقير الى
الله الكريم يوسف بن احمد بن ابراهيم البحراني ، عاملهم الله تعالى باحسناته وافاض
عليهم من رواشع جوده وامتنانه ، حامداً مصلياً مسلماً مستغفراً آمين آمين آمين
بمحمد وآله اجمعين .

فهرس الجزء الثالث عشر من الحداثق الناضرة

الصفحة	الصفحة
٢٤	٢ تعريف الصوم
المستحب .	٢ اقسام الصوم
٢٦ هل يشترط في نية الصوم من	٧ فضل الصوم
الليل الاستمرار على حكمة ؟	٩ الاشكال في حديث الكنانى
٢٦ حكم الاخلال بالنية ليلا عمدا	والفقيه والجواب عنه
في الصوم الواجب المعين .	١٠ علة فرض الصوم
٢٦ هل الصوم المنوى في النهار يعتبر	١١ آداب الصائم
من ابتداء النهار ؟	١٣ معنى رمضان
٢٧ هل تكفى نية واحدة لشهر رمضان ؟	١٥ اشتقاق رمضان
٢٨ لو فانت النية في أول الشهر فهل	١٥ وجوب النية في الصوم
تكفى بعد ذلك النية للباقي من	١٦ هل يعتبر في صوم شهر رمضان
الشهر ؟	نية كونه منه ؟
٢٨ تحقيق النية .	١٧ هل يشترط في نية صوم النذر
٣١ هل يقع في شهر رمضان صوم	المعين قصد التمين ؟
غيره ؟	١٨ هل يعتبر في نية الصوم قصد الوجه ؟
٣٢ لو نوى في شهر رمضان غير صومه	١٨ وقت النية في الصوم المعين
فهل يجزى عن صومه ؟	٢١ وقت النية في الصوم غير المعين
٣٣ صوم يوم الشك بنية كونه من	٢٣ انتهى وقت النية في القضاء والنذر
شهر رمضان .	المطلق .

— ٥٠٢ — (فهرس الجزء الثالث عشر من الحقائق الناضرة) ج ١٣

الصفحة	الصفحة
٥٧ هل غير المعتاد من المأكول والمشروب يبطل الصوم كالمعتاد منها؟	٣٩ صوم يوم الشك بنية التدب
٥٨ الأخبار الواردة في وجوب امساك الصائم عن المأكول والمشروب	٤١ المراد بيوم الشك .
٦٠ حكم الصائم المتناول للمأكول أو المشروب جاهلاً بحكمه .	٤٤ هل يلحق بشهر رمضان في الاكتفاء بنية التدب متى ظهر كونه من شهر رمضان غيره من الصوم الواجب المعين؟
٦٦ حكم الصائم المتناول للمأكول أو المشروب ناسياً لصومه .	٤٤ التردد في نية الصوم في يوم الشك .
٦٧ حكم الصائم المتناول للمأكول أو المشروب للاكراه عليه .	٤٦ لو أصبح يوم الشك صائماً فظهر في اثناء النهار انه من شهر رمضان
٦٨ حكم الافطار للتقية	٤٦ لو أصبح يوم الشك مفطراً فظهر في اثناء النهار انه من شهر رمضان
٧٠ هل يكفي في الافطار للاكراه أو التقية خوف الضرر؟	٤٧ لو نوى الافطار في يوم من شهر رمضان ثم جدد نية الصوم قبل الزوال
٧١ هل يجب في الافطار للاكراه أو التقية الاقتصار على ما تندفع به الحاجة؟	٤٩ لو نوى الافطار في اثناء النهار بعد ان عقد الصوم ثم جدد نية الصوم
٧١ من اكل ناسياً فظن فساد صومه فافطر عامداً	٥٢ هل يجوز تقديم النية في شهر رمضان؟
٧٢ ايصال الغبار الى الخلق	٥٣ هل عبادة الصبي شرعية او تمرينية؟
٧٥ مص الخاتم ومضغ الطعام وزق الطائر وذوق المرق .	٥٦ يجب الامساك في الصوم عن كل ما كؤل ومشروب .

ج ١٣ ﴿ فهرس الجزء الثالث عشر من الحقائق الناضرة ﴾ — ٥٠٣ —

الصفحة	الصفحة
٧٧	لو مضغ الصائم شيئاً فسبق شئ منه الى الحلق
٧٧	ابتلاع الصائم الريق المتغير بمضغ العلك .
٧٨	ابتلاع الصائم بقايا الغذاء المتخلفة بين الاسنان .
٧٩	ابتلاع الصائم الريق الذي في الفم
٨٢	هل يحرم ابتلاع ريق الغير ؟
٨٣	هل يبطل ابتلاع الصائم ريق غيره الصوم ؟
٨٤	ابتلاع الصائم النخامة .
٨٧	دخول الماء في حلق الصائم بالمضمضة
٩٠	هل يفرق في حكم دخول الماء في حلق الصائم بين المضمضة في الوضوء الواجب والمضمضة في الوضوء المستحب ؟
٩٠	دخول الماء في حلق الصائم بالاستنشاق
٩١	هل يحرم على الصائم المضمضة لغير الوضوء ؟
٩١	دخول الماء في حلق الصائم بالمضمضة للتداوى ونحوه
٩٢	وجوب القضاء وحده أو مع
٩٢	الكفارة إنما هو في الصوم الواجب المعين
٩٢	فعل المفطر قبل مراعاة الفجر تعمداً
٩٣	هل يتقيد وجوب القضاء في المقام بصورة القدرة على المراجعة ؟
٩٤	تناول المفطر بعد المراجعة
٩٤	تناول المفطر بعد طلوع الفجر في غير شهر رمضان .
٩٥	هل يلحق صوم غير شهر رمضان من الواجب المعين بصوم شهر رمضان في ما تقدم ؟
٩٥	فعل المفطر بعد الصبح للاخبار بعدمه .
٩٦	الاخبار الدالة على حجية خبر الثقة
٩٧	لو ظن كذب المخبر بطلوع الفجر فاكل ثم بان الصدق .
٩٨	لو افطر للاخبار بدخول الليل ثم بان فساد الخبر .
١٠٠	لو افطر بظن الغروب ثم بان فساد الظن .
١٠٥	تعبير الفقهاء في هذه المسألة بقولهم: والافطار للظلمة الموهمة دخول الليل .

- ٥٠٤ - (فهرس الجزء الثالث عشر من الحقائق الناضرة) ج ١٣

الصفحة	الصفحة
١٢٦ من أجنب ليلا ونام نومة أو	١٠٥ نقل كلام لصاحب المدارك ونقده
ثنتين أو ثلاثاً حتى أصبح	١٠٦ يجب في الصوم الامساك عن الجماع
١٢٧ لا يبطل صوم شهر رمضان	في القبل فان فعل وجب القضاء
بالاحتلام نهراً .	والكفارة
١٢٨ الجماع في شهر رمضان قبيل طلوع	١٠٧ ما يدل على وجوب القضاء
الفجر .	والكفارة بالجماع في القبل في
١٢٩ يبطل الصوم بانزال المني بالاستمنا	صوم شهر رمضان
أو بالمس والقبلة ونحوهما .	١٠٨ حكم الجماع في الدبر في حال الصوم
١٣٠ استدلال صاحب المدارك في	١١٢ البقاء على الجنابة عمداً حتى يطلع
المقام ونقده .	الفجر في شهر رمضان .
١٣١ اذا نظر الصائم الى امرأة فامنى	١١٣ هل يبطل الصوم بالاصباح جنباً
١٣٣ حكم ارتماس الصائم في الماء	عمداً ؟
١٣٧ ما يتحقق به الارتماس في المقام	١٢٠ ما هو الواجب على تقدير فساد
١٢٩ الغسل الارتماس في الصوم المستحب	الصوم بالاصباح جنباً عمداً ؟
١٣٩ فائدة تحريم الارتماس حال الصوم	١٢١ هل تعم مفطرية تعدد البقاء على
١٤١ حكم غسل المرتمس ناسياً أو	الجنابة صوم غير شهر رمضان ؟
جاهلاً في حال الصوم	١٢٣ هل يبطل الصوم باخلال الخافض
١٤١ هل يبطل الصوم بالسكذب على	بالغسل قبل الفجر ؟
الله او رسوله (ص) او الائمة (ع) ؟	١٢٤ هل يجب التيمم للصوم عند تعذر
١٤٣ حكم الحقنة في حال الصوم	الماء للجنب وذات الدم ؟
١٤٦ صب الدواء في الاحليل في حال	١٢٥ توقف صوم المستحاضة على
الصوم	الاغسال .
١٤٦ تقطير الدواء في الاذن حال الصوم	

ج ١٣ (فهرس الجزء الثالث عشر من الحقائق الناضرة) — ٥٥٥ —

الصفحة	الصفحة
١٦٨ لا يجب الصوم على الحائض	١٤٧ الطعنة الواصلة الى الجوف حال الصوم .
والنفساء ولا يصح منها	١٤٧ تعتمد التي " حال الصوم
١٦٩ لا يصح الصوم من المريض مع	١٤٩ ما يستحب الامساك عنه في الصوم
تضرره به .	١٤٩ مباشرة الذساء في الصوم تقييلا
١٧١ هل يباح الافطار للصحيح الذي	ولمسا وملاعبة
يخشى المرض بالصيام ؟	١٥٢ الاكتحال حال الصوم بما فيه
١٧٢ لو صح المريض في اثناء النهار	مسك أو يصل الى الجوف
١٧٣ يصح صوم النائم اذا سبقت منه	١٥٤ السعوط حال الصوم
النية .	١٥٦ السواك بالرطب حال الصوم
١٧٦ يستحب تمرين الصبي على الصوم	١٥٨ الحجامة حال الصوم
١٧٦ مبدأ تمرين الصبي على الصوم	١٥٨ شم الريحان حال الصوم
١٧٩ هل يعم التمرين بالصبة ؟	١٦٠ استحباب الطيب للصائم
١٨٠ اذا نوى الصبي الصوم ثم بلغ في	١٦١ بل الثوب على الجسد حال الصوم
اثناء النهار .	١٦١ جلوس المرأة في الماء حال الصوم
١٨١ تحديد البلوغ الذي يقرب عليه	١٦٢ انشاد الشعر حال الصوم
التكليف	١٦٤ جملة من المنهيات حال الصوم
١٨١ روايات التحديد بالسن	١٦٥ من يصح منه الصوم ومن لا يصح
١٨٤ علاج الاختلاف بين روايات	١٦٥ لا يجب الصوم على الصبي ولا
تحديد البلوغ بالسن .	يصح منه وكذا المجنون .
١٨٥ المشهور عدم صحة صوم المسافر	١٦٥ هل الاسلام شرط لوجوب
الذي يلزمه التقصير	الصوم أو لصحته ؟
١٩٠ ما يستثنى من المنع من الصوم في	١٦٧ هل الاغماء مغل بصحة الصوم ؟
السفر .	

٥٠٦ - (فهرس الجزء الثالث عشر من الحقائق الناضرة) ج ١٣

الصفحة	الصفحة
٢١٥ ما هي كفارة قضاء شهر رمضان؟	١٩٣ لو صادف اليوم المنذور صومه
٢١٦ هل يجوز الافطار قبل الزوال في قضاء شهر رمضان؟	احد العيدين او ايام التشريق
٢١٨ ما هي كفارة صوم شهر رمضان؟	١٩٧ صيام التطوع في السفر
٢٢٣ ما يعطى لكل فقير في كفارة صوم شهر رمضان	٢٠٠ الاشكال في حمل اخبار المنع من التطوع بالصوم في السفر على الكراهة
٢٢٣ المقدار الواجب في الاطعام في كفارة صوم شهر رمضان	٢٠١ الصوم للحاجة في السفر بالمدينة .
٢٢٥ من عجز عن الخصال الثلاث في كفارة صوم شهر رمضان	٢٠١ صوم المضيف بغير اذن المضيف
٢٢٦ من عجز عن التكفير في صوم شهر رمضان	٢٠٣ صوم الولد بغير اذن الوالدين
٢٢٧ من تمكن من التكفير بعد الاستغفار في صوم شهر رمضان	٢٠٤ صوم العبد بغير اذن سيده
٢٢٧ هل يعتبر الايمان في الرقبة في موارد التكفير؟	٢٠٥ صوم الزوجة بغير اذن الزوج
٢٢٨ لا تجزى القيمة في خصال الكفارة التبرع بالكفارة عن الحي	٢٠٦ الصائم المدعو الى طعام
٢٢٩ التبرع بالكفارة عن الميت	٢٠٨ التطوع بالصوم عن عليه قضاء صوم شهر رمضان
٢٢٩ هل تتكرر الكفارة بتكرر الموجب في اليوم الواحد؟	٢٠٩ ما تجب في افساده الكفارة من الصوم
٢٣١ لو سقط فرض الصوم بعد فعل موجب الكفارة	٢١٠ وجوب الكفارة بافساد صوم شهر رمضان
	٢١٠ وجوب الكفارة في صوم النذر
	٢١١ هل تجب الكفارة بافساد صوم الاعتكاف؟
	٢١٢ هل تجب الكفارة بافساد قضاء شهر رمضان؟

ج ١٣ (فهرس الجزء الثالث عشر من الحقائق الناضرة) - ٥٠٧ -

الصفحة	الصفحة
مطلقاً أو في بعض الحالات ؟	٢٣٤ من أكره زوجته على الجماع في
٢٥٨ لا يعتبر في ثبوت الهلال بشهادة	نهار شهر رمضان
المدلين حكم الحاكم	٢٣٧ لا فرق في الزوجة المسكرة بين
٢٥٨ هل يجب على المكلف العمل في	الدائمة والمستمتع بها
الصوم والفطر بحكم الحاكم ؟	٢٣٧ هل تلحق النائمة بالمسكرة في الحكم ؟
٢٦١ هل يثبت الهلال بالشهادة على	٢٣٧ من أكره اجنبية على الجماع في
الشهادة ؟	نهار شهر رمضان
٢٦٢ لو استند الشاهدان الى الشيع	٢٣٨ لو وطأ المجنون زوجته في نهار
المفيد للعلم .	شهر رمضان
٢٦٣ هل يكفي قول الحاكم في ثبوت	٢٣٩ عقوبة من افطر عامداً في شهر
الهلال ؟	رمضان
٢٦٣ هل يختلف حكم البلاد المتباعدة	٢٤٠ اقسام الصوم
في الهلال ؟	٢٤٠ وجوب صوم شهر رمضان
٢٦٨ لا اعتبار بالجدول في ثبوت الهلال	٢٤٠ ثبوت شهر رمضان برؤية الهلال
٢٧٠ هل يثبت هلال شهر رمضان	٢٤١ ثبوت شهر رمضان بانقضاء
بالعدد ؟	ثلاثين يوماً من شعبان
٢٧١ الاخبار الناطقة بان شهر رمضان	٢٤٣ ثبوت هلال شهر رمضان بالشيع
يصيبه النقص كسائر الشهور .	٢٤٧ الجواب عن ما يتلغى ثبوت الهلال
٢٧٣ الاخبار الناطقة بان شهر رمضان	بشهادة المدلين .
لا ينقص عن ثلاثين يوماً	٢٤٩ الجواب عن ما دل على اعتبار
٢٧٦ كلام صاحب الوافي حول الاخبار	شهادة الخمسين في الصحو
المتقدمة	٢٤٩ الاشكال في كفاية الظن في الشيع
	٢٥٢ هل يثبت الهلال بشهادة المدلين

- ٥٠٨ - (فهرس الجزء الثالث عشر من الحقائق الناضرة) ج ١٣

الصفحة	الصفحة
٢٧٨	ترجيح اخبار المشهور على الاخبار الاخر .
٢٧٩	مظهر الخلاف في هذه المسألة
٢٨٠	هل تعتبر غيبوبة الهلال بعدد الشفق في ثبوته لليلة السابقة ؟
٢٨٤	هل تعتبر رؤية الهلال يوم الثلاثاء قبل الزوال في ثبوته لليلة الماضية ؟
٢٩٠	هل يعتبر التطوق في ثبوت الهلال لليلة السابقة ؟
٢٩١	هل تعتبر قاعدة عد الخمسة من رمضان السنة الماضية ؟
١٩٢	كيف يصنع من لا يعلم الشهر ؟
١٩٣	قضاء شهر رمضان
١٩٣	سقوط الاداء والقضاء عن الصغير والمجنون
٢٩٤	سقوط الاداء والقضاء عن الكافر
٢٩٤	سقوط القضاء عن المخالف اذا استبصر
٢٩٥	سقوط القضاء عن المخالف المستبصر مشروط بمطابقة العمل لمذهبه
٢٩٦	وجوب القضاء على الحائض والنفساء
٢٩٦	وجوب القضاء على المريض
٢٩٦	هل يجب قضاء صوم شهر رمضان على المغنى عليه بعد الافاقة ؟
٢٩٧	المرتد يقضى ما فاته من الصوم زمان رده
٢٩٨	الاشكال في المرتد الفطرى ودفعه
٢٩٨	لو عقد الصوم مسلياً ثم ارتد ثم عاد بقية يومه
٢٩٨	من نسي غسل الجنابة في شهر رمضان حتى مر عليه كله أو بعضه
٢٩٩	من فاته صوم شهر رمضان أو بعضه لمرض أو دم ومات قبل البرء أو الطهر .
٣٠٠	هل يستحب القضاء عن من فاته صوم شهر رمضان ومات قبل البرء ؟
٣٠١	من استمر مرضه من أول شهر رمضان الى شهر رمضان آخر
٣٠٥	وقت القضاء في استمرار المرض الى شهر رمضان آخر .
٣٠٦	مذهب الشيخين في استمرار المرض الى شهر رمضان آخر
٣٠٧	مقدار الصدقة عن كل يوم في

ج ١٣ (فهرس الجزء الثالث عشر من الحقائق الناضرة) — ٥٠٩ —

الصفحة	الصفحة
٣١٩ هل يجوز التطوع بالصوم لمن في ذمته صوم واجب غير القضاء ؟	استمرار المرض الى شهر رمضان آخر
٣١٩ من مات وقد فاتته شهر رمضان أو بعضه بالمرض	٣٠٧ هل يتعدى الحكم بالتكفير أو القضاء الى من فاتته الصوم بغير المرض ثم حصل له المرض المستمر ؟
٣١٩ هل الواجب في مرض برى ولم يقض حتى مات هو القضاء أو الصدقة ؟	٣٠٨ لو كان الفوات بالمرض والمانع من القضاء غيره .
٣٢١ هل وجوب القضاء على الولى مطلق أو مقيد بعدم ما يتصدق به عنه ؟	٣٠٨ استحباب القضاء لمن استمر به المرض على القول بسقوطه
٣٢٢ من هو الولى الذى يجب عليه القضاء ؟	٣٠٨ حكم ما زاد على رمضانين .
٣٢٦ لو لم يكن ولى إلا من النساء فهل يسقط القضاء ؟	٣٠٩ مستحق الصدقة في استمرار المرض
٣٢٦ تأويل ما يدل على وجوب القضاء على غير الولى	٣١٠ من برى بين رمضانين وترك القضاء الى الثانى
٣٢٦ هل يعتبر في وجوب القضاء على الولى بلوغه حين موت مورثه ؟	٣١٥ التهاون المقتضى لاجتماع الكفارة مع القضاء
٣٢٦ لو كان للبيت ولىان أو أولياء متساوون في السن	٣١٦ هل يستحب الموالاة في قضاء صوم شهر رمضان أو التفريق ؟
٣٢٧ لو تبرع بعض بالقضاء	٣١٨ هل يجب الفور في قضاء شهر رمضان ؟
٣٢٧ لو لم يكن إلا النساء فهل تجب	٣١٨ هل يجب الترتيب في قضاء الصوم ؟
	٣١٨ هل يجب الترتيب بين افراد الواجب كلقضاء والكفارة ؟

الصفحة	الصفحة
٣٤٣ هل تجب المبادرة في البناء على العذر لو قيل به ؟	الفدية عن الميت على القول بسقوط القضاء ؟
٣٤٤ لو افطر في ما يجب فيه التتابع لا لعذر .	٣٢٨ هل يختص وجوب القضاء على الولي بما فات الميت لعذر ؟
٣٤٧ الصوم المندوب	٣٢٨ هل يجب القضاء عن المرأة ؟
٣٤٧ صوم اول خميس وآخر خميس من الشهر واربعاء في الوسط	٣٢٩ وجوب القضاء على الولي مشروط باستقرار الصوم في ذمة الميت .
٣٥٠ الاقوال في تعيين الايام الثلاثة من الشهر	٣٣٠ هل يعتبر في وجوب قضاء ما فات الميت في السفر تمكنه من القضاء ؟
٣٥١ قضاء الايام الثلاثة من الشهر عند تأخيرها .	٣٣٢ المريض اذا كان وجب عليه صيام شهرين متتابعين ثم مات .
٣٥٣ تأخير صوم الايام الثلاثة من الشهر من الصيف الى الشتاء	٣٣٤ صوم الكفارات
٣٥٤ التصديق عن الايام الثلاثة من الشهر عند العجز عن صومها	٣٣٤ ما يجب فيه الصوم مع غيره
٣٥٥ تقديم صوم الايام الثلاثة من الشهر عند ارادة السفر فيه .	٣٣٤ ما يجب فيه الصوم بعد العجز عن غيره
٣٥٦ توجيه رواية الصدوق في خمسين يتفقان في آخر الشهر .	٣٣٦ ما يجب فيه الصوم مخيراً بينه وبين غيره .
٣٥٦ صوم ايام البيض	٣٣٧ ما يجب فيه الصوم مرتباً على غيره مخيراً بينه وبين غيره
٣٦١ ما هي ايام البيض ؟	٣٣٧ ما يجب فيه التتابع من الصوم وما لا يجب .
٣٦١ صوم عيد الفدير	٣٣٩ لو افطر في ما يجب فيه التتابع لعذر فهل يبني مطلقاً ؟
٣٦٢ صوم يوم الجمعة	

ج ١٣ (فهرس الجزء الثالث عشر من الحدائق الناضرة) - ٥١١ -

الصفحة	الصفحة
٣٩٠ صوم يوم الشك بنية الفرض	٣٦٣ صوم النصف من رجب
٣٩٠ صوم الصمت	٣٦٣ صوم يوم دحو الارض
٣٩٢ صوم الوصال	٣٦٤ صوم تسعة ايام من أول ذى الحجة
٣٩٢ معنى الوصال في الصوم	٣٦٤ صوم يوم عرفة .
٣٩٣ صوم نذر المعصية	٣٦٧ صوم مولد النبي (ص)
٣٩٤ الصوم الواجب في السفر	٣٦٩ صوم يوم عاشوراء
٣٩٤ الصوم في المرض	٣٧٦ صوم اول يوم من المحرم والشهر كله
٣٩٤ صوم المرأة بغير اذن زوجها	٣٧٧ صوم الخميس والجمعة والسبت
٣٩٤ صوم العبد بغير اذن سيده	٣٧٩ صوم يوم الاثنين
٣٩٤ صوم الدهر	٣٨٠ صوم يوم المباهلة
٣٩٥ الصوم المكروه	٣٨٠ صوم يوم النيروز
٣٩٥ صوم الضيف بدون اذن مضيفه	٣٨١ صوم رجب كلا أو بعضاً
٣٩٥ صوم الولد بغير اذن والده	٣٨٢ صوم شعبان كلا أو بعضاً
٣٩٥ صوم المدعو الى طعام	٣٨٥ الفصل والوصل بين شعبان وشهر
٣٩٥ الصوم المستحب في السفر	رمضان في الصوم
٣٩٥ صوم عرفة لمن يضعفه عن الداء	٣٨٦ صوم ستة ايام من شوال بعد
٣٩٥ صوم ثلاثة ايام بعد يوم الفطر	يوم الفطر
٣٩٦ يشترط في صوم شهر رمضان	٣٨٧ الصوم المحرم
الاقامة .	٣٨٧ صوم العيدين وايام التشريق
٣٩٧ لو صام في السفر عالماً بالحكم	٣٨٨ حكم القتال في الاشهر الحرم في
٣٩٧ لو صام في السفر جاهلاً بالحكم	صوم العيدين وايام التشريق
٣٩٧ لو صام في السفر ناسياً للحكم	٣٩٠ تحريم صوم ايام التشريق انما هو
٣٩٧ لو صام المريض جاهلاً بالحكم	لمن كان بمنى

- ٥١٢ - (فهرس الجزء الثالث عشر من الحقائق الناضرة) ج ١٣

الصفحة	الصفحة
٤٤٨ معنى انزال القرآن في ليلة القدر	٣٩٨ من قدم بلده أو بلدا يعزم على
٤٥٠ ما تضمنه حديث حمران من دخول المشيئة في المحتوم	الاقامة فيه
٤٥١ ما تضمنه حديث اسحاق من انه في ليلة تسع عشرة يلتقي الجمعان	٤٠١ الوقت الموجب للقصر على المسافر
٤٥٢ اطعام من لا يصوم	٤٠٧ من كان عاصياً في سفره
٤٥٢ اليوم لليلة الماضية	٤٠٨ السفر في شهر رمضان
٤٥٣ الرفث ليلة الصيام	٤١٢ هل يفترق قصر الصوم عن قصر الصلاة؟
٤٥٣ صوم شهر رجب	٤١٣ مقارنة النساء في نهار شهر رمضان
٤٥٥ مشروعية الاعتكاف ثابتة بالسكتاب والسنة والاجماع	لمن ساغ له الافطار
٤٥٦ من شرائط الاعتكاف الصوم	٤١٦ مواضع استحباب الامساك تأدياً
٤٥٧ يكفى في الاعتكاف الصوم كيف اتفق	٤١٧ حكم الشيخ والشيخة في الصوم
٤٥٨ يعتبر في الاعتكاف الليث ثلاثة أيام فصاعداً	٤٢٣ فوائد في المقام
٤٥٩ هل تدخل الليلة الاولى في ليلة الاعتكاف؟	٤٢٥ حكم ذى العطاش في الصوم
٤٦١ لو نذر اعتكافاً مطلقاً	٤٢٧ حكم الحامل المقرب والمرضع
٤٦١ لو ابتدأ بالاعتكاف في وقت لا تسلم فيه الثلاثة	القليلة اللبن في الصوم
٤٦٢ لو نذر الاعتكاف عشرين يوماً مثلاً .	٤٢٩ فوائد في المقام
	٤٣١ نوادر ما تقدم من ابواب السكتاب
	٤٣٨ الاخبار الواردة في شأن ليلة القدر
	٤٤٣ السبب في اخفاء ليلة القدر
	٤٤٤ معنى عدم ليلة القدر في الالف شهر الواردة في الآية
	٤٤٦ اقوال العامة في تعيين ليلة القدر
	٤٤٧ معنى ليلة القدر

ج ١٣ (فهرس الجزء الثالث عشر من الحقائق الناضرة) — ٥١٣ —

الصفحة	الصفحة
٤٧٢ الامور الضرورية التي يجوز الخروج لها في الاعتكاف	٤٦٢ لو نذر اعتكاف ثلاثة أيام من دون لياليها
٤٧٥ لا يصل المعتكف خارج المسجد الذي اعتكف فيه إلا بمكة	٤٦٣ الاعتكاف إنما يكون في المسجد
٤٧٦ اذا طلقت المعتكفة أو مات زوجها	٤٦٣ هل يتعين بعض المساجد للاعتكاف
٤٧٧ لو اخرج السلطان للمعتكف من المسجد	٤٦٥ الاخبار الواردة في اعتبار ان يكون الاعتكاف في المسجد
٤٧٧ اذا حاضت المعتكفة	٤٦٧ ما يستفاد من الاخبار المتقدمة
٤٧٨ لو نذر اعتكاف أيام معينة متتابعة وخرج قبل اكملها	٤٦٩ يعتبر في الاعتكاف اذن من له الولاية
٤٧٩ هل يجب الاعتكاف المنذور بالشروع فيه ؟	٤٦٩ هل يعتبر في الاعتكاف اذن الوالد والمضيف ؟
٤٧٩ هل يجب الاعتكاف المندوب بالشروع فيه ؟	٤٧٠ يعتبر في الاعتكاف استدامة اللبث في المسجد
٤٨٣ يستحب للمعتكف ان يشترط الخروج من الاعتكاف عند العارض	٤٧٠ هل يتحقق الخروج من المسجد بمجرد جزء من البدن ؟
٤٨٤ هل اشتراط الخروج من الاعتكاف هل يتقيد اشتراط الخروج من الاعتكاف بالعارض ؟	٤٧١ حكم الخروج من المسجد مكرها
٤٨٦ الاستدلال لوجوب الاعتكاف المندوب بالشروع بصحيحة ابي ولاد	٤٧١ هل يتحقق الخروج من المسجد بالصعود الى سطحه من داخله ؟
	٤٧٢ حكم الخروج من المسجد ساهياً
	٤٧٢ لا يجوز للمعتكف الجلوس تحت الظلال بعد الخروج للحاجة
	٤٧٢ هل يجوز للمعتكف بعد الخروج المشي تحت الظلال ؟

- ٥١٤ - (فهرس الجزء الثالث عشر من الحقائق الناضرة) ج ١٣

الصفحة	الصفحة
٤٨٧ هل يتقيد اشتراط الخروج من	٤٩٤ هل يجب على المعتكف تجنب
الاعتكاف بالعدو من جهته تعالى؟	ما يجب على المحرم تجنبه ؟
٤٨٨ فائدة اشتراط الخروج من	٤٩٥ لافرق في محرمات الاعتكاف
الاعتكاف	بين الليل والنهار
٤٨٩ اقسام الاعتكاف المنذور باعتبار	٤٩٥ هل تختص محرمات الاعتكاف
الشرط وعدمه	بالواجب منه ؟
٤٩٠ اشتراط التتابع انما هو في الذر	٤٩٥ ما يجوز للمعتكف وما يلغى له
لا في الاعتكاف	٤٩٥ هل تجب الكفارة بفعل المفطر
٤٩٠ لو كان الخروج من الاعتكاف	في الاعتكاف الواجب ؟
المنذور لا لعارض وجبت	٤٩٦ وجوب الكفارة على المعتكف
الكفارة في جميع الصور .	المجامع هل يشمل جميع افراده ؟
٤٩١ وجوب التتابع بعد زوال العارض	٤٩٦ هل كفارة الجماع في الاعتكاف
انما هو لو وقع في الوقت المنذور	مخيرة أو مرتبة ؟
٤٩١ هل تحرم مباشرة النساء مطلقاً	٤٩٧ هل يفرق في كفارة الجماع في
في الاعتكاف ؟	الاعتكاف بين الليل والنهار ؟
٤٩١ هل يفسد الاعتكاف بغير الجماع	٤٩٧ صوم قضاء شهر رمضان والنذر
من افراد المباشرة ؟	المعين كصوم شهر رمضان في
٤٩٢ هل يحرم على المعتكف شم الطيب ؟	الكفارتين بالجماع في نهار الاعتكاف
٤٩٣ يحرم البيع والشراء في الاعتكاف	٤٩٨ كفارة الاكراه على الجماع في
٤٩٣ هل يفسد الاعتكاف بالبيع	الاعتكاف
والشراء ؟	٤٩٨ من مات في الاعتكاف
٤٩٤ تحرم المماراة في الاعتكاف	٤٩٩ ختام الكتاب

الاستدراكات

نستدرك هنا ما فاتنا التنبيه عليه في محله والترتيب بحسب ارقام الصفحات

(١) وعدنا في الصفحة ٧ بالرجوع الى الاستدراكات فنقول : أورد في الوافي الصوم المندوب بعنوان صيام السنة وصيام الترغيب ، ولم يرد هذان العنوانان في الوسائل كما لم اجدهما في ما حضرني من كتب العامة . وما ذكره - من ان ما زعمه العامة من صيام الترغيب والسنة هو الذي سماه صيام بالذى فيه الخيار - فهو متوجه في صوم يوم الجمعة والخيس والاثنين وصوم أيام البيض والستة الايام من شوال وصوم يوم عاشوراء كما في سنن البيهقي ج ٤ ص ٢٩٢ و ٢٩٤ و ٢٩٥ والمجموع ج ٦ ص ٢٨٢ و ٣٨٤ و ٣٨٥ . إلا انهم يقيدون استحباب صوم يوم عرفة بان لا يكون في عرفة كما في المغني ج ٢ ص ١٧٦ ويحكمون بكراهة تخصيص يوم الجمعة بالصوم كما في سنن البيهقي ج ٤ ص ٣٠١ والمغني ج ٣ ص ١٦٥ . وقد أورد في الوسائل جميع ما أوردته في الوافي بعنوان صيام السنة والترغيب في ضمن الصوم المندوب ، فأورد صيام السنة في الباب ٧ و ٨ و ٩ منه وصيام الترغيب في الباب ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ منه .

(٢) وعدنا في الصفحة ٩ بالرجوع في مصدر حديث : لا تدخل الحكمة جوفاً مليء طعاماً الى الاستدراكات فنقول : لم نقف على الحديث بهذا اللفظ إلا في كتاب غوالي اللثالي في المسلك الثالث من مسالك الباب الاول منه في الاحاديث المتعلقة بابواب الفقه في احاديث رواها الشهيد ورواها صاحب الكتاب عنه . وقد وجدت النسخة الخطية من الكتاب في مكتبة مقبرة المرحوم آية الله الاصفهاني في الصحن الشريف في النجف الاشرف . وقد اورد المصنف (قدس سره) الحديث في ضمن البحث عن مفاد الحديث المذكور هنا في كشكوله ج ١ ص ٣٣٦ و ٣٣٧ من الطبع الحديث في النجف الاشرف .

(٣) جاء في الصفحة ١٩ ان حديث الاعرابي لم اقف عليه حتى في كتب الحديث العامة ، وقد عثرت عليه بعد ذلك في المبسوط للسرخسي ج ٣ ص ٦٢ باللفظ المذكور عن عكرمة عن ابن عباس ، إلا اني لم اقف عليه في كتب أحاديثهم مروياً باللفظ المذكور عن عكرمة ولا عن غيره .

(٤) جاء في التعليقة ١ ص ٣١ « الشهاب الثاقب ، والصحيح » الشهاب ، مجرداً

(٥) جاء حديث عبدالله بن ميمون في الصفحة ١٢٨ هكذا : « عن أبي عبدالله » كما في الوسائل في الباب المذكور في التعليقة ، إلا انه في التهذيب ج ٤ ص ٢٦٠ - والوافي باب الحجامة ودخول الحمام من نواقض الصيام وفي الباب ٢٥ و ٢٦ و ٢٩ من ما يسلك عنه الصائم من الوسائل - ورد هكذا : « عن أبيه عن أبي عبدالله » ، وفي الاستبصار ج ٢ ص ٩٠ انه ورد كذلك في بعض النسخ .

(٦) جاء ص ١٣٩ س ٢١ « اقول : يمكن ، وفي المطبوعة القديمة » اقول : ويمكن ، وقد اسقطنا الواو تبعاً للخطية .

(٧) جاء ص ١٤٠ س ٢ « والامر هناك كما هو هناك فان النهي هنا عن الارتماس ، وفي المطبوعة القديمة » كما هناك فان النهي عن الارتماس ، وقد اضفنا الكلمتين تبعاً للخطية .

(٨) ورد ص ١٤٠ س ١٠ « من حيث النهي عن غمس الرأس ، وفي المطبوعة القديمة » من حيث انه منهي عن غمس الرأس ، وقد غيرنا العبارة تبعاً للخطية . وكذا أبدلنا كلمة « الانتفاء » في المطبوعة القديمة بكلمة « الانتهاء » في السطر ١٢ تبعاً للخطية .

(٩) ورد ص ١٤١ س ١١ « حيث صرح ثمة بخلاف ما ذكره هنا ، وفي المطبوعة القديمة هكذا : « حيث صرح به ثمة » وقد اسقطنا كلمة « به » تبعاً للخطية لزبادتها .

(١٠) ورد ص ١٥٧ في رواية الرازي رقم (٣) « فان قال قائل ... » جزء .

من الرواية كما في النسخ والوسائل ، وفي الوافي (باب السواك وادماء الفم) لم ينقله .
وظاهر التهذيب ج ٤ ص ٢٦٣ انه جزء من الرواية .

(١١) ورد ص ١٦١ في رواية عبد الله بن سنان « لا تلمس ثوبك الى جسدك
وهو رطب ، وفي نسخ الحدائق « لا تلمس ثوبك وهو رطب ، وقد غيرنا العبارة الى
ما ذكرنا تبعاً للفروع ج ١ ص ١٩٢ والوافي (باب الارتماس وبيل الثوب على
الجسد) والوسائل .

(١٢) جاء ص ١٦١ حديث محمد بن مسلم عن الشيخ باللفظ المذكور هناك
وهو اللفظ الوارد في رواية الكليني في الفروع ج ١ ص ١٩٢ ، واما اللفظ الوارد
في التهذيب ج ٤ ص ٢٦٢ فهو هكذا : « يستاك الصائم أى النهار شاء ولا يستاك
بعود رطب ويستنقع في الماء ... » وروايته عن أبي عبد الله عليه السلام واما رواية الكافي
فهي عن أبي جعفر عليه السلام .

(١٣) جاء حديث حنان ص ١٦١ باللفظ المذكور هناك تبعاً للتهذيب ج ٤
ص ٢٦٣ والوسائل ، ولذا غير عن ما جاء في نسخ الحدائق .

(١٤) وعدنا ص ١٦٤ بالرجوع في مصدر حديث خلف بن حماد الى
الاستدراكات ، وقد وقفنا عليه في الوسائل في الباب ١٠٥ من ابواب المزار .

(١٥) ورد ص ١٦٩ حديث الحلبي مطابقاً للتهذيب ج ٤ ص ٣١١ ، وكذا
حديث الكسناني طبقاته على الفقيه ج ٢ ص ٩٤

(١٦) ورد ص ١٨٣ في رواية الثمالي « في ثلاث عشرة سنة أو اربع عشرة
سنة ، وكذا ص ١٨٤ س ٢١ ، وفي الوسائل والتهذيب ج ٢ ص ٩٤ الطبع القديم
العطف بالواو لا بنحو التردد .

(١٧) ورد ص ١٨٤ س ٢١ « وقوة البدن ، تبعاً للخطية .

(١٨) ورد ص ١٨٨ « ورواية عبد الكريم بن عمرو ، وجاء في التعليقة ٧

ان الراوى كرام ويروى عنه ابن ابي حمير . ونقول هنا ان الكليني في الفروع ج ١

ص ٢٠١ يرويه عن ابن أبي عمير عن كرام والشيخ في التهذيب ج ٤ ص ١٨٣ عن عبد الكريم بن عمرو ، وفي ص ٢٢٣ عن الكليني عن كرام ، والصدوق في الفقيه ج ٢ ص ٧٩ عن عبد الكريم بن عمرو . والفرق بين رواية الكليني وبين رواية الشيخ والصدوق ان في رواية الكليني كلمة « من شهر رمضان » في آخر الرواية دون رواية الشيخ والصدوق ، وقد نسبها ص ١٨٨ الى عبد الكريم بن عمرو وذكر الاضافة في آخرها . ونقلها عن الفقيه والتهذيب عن عبد الكريم بن عمرو من دون زيادة الكافي ص ٣٨٨ .

(١٩) جاء ص ١٨٩ في رواية الصيقل : « كتبت اليه » كما في الوسائل والاستبصار ج ٢ ص ١٠١ ، وفي التهذيب ج ٤ ص ٢٣٤ والوافي باب نذر الصيام وباب كفارة النذر من ابواب النذور والايان « كتب اليه » . وقد سقط لفظ « اليوم » هنا في الطبع والصحيح « فوافق ذلك اليوم يوم ... » .

(٢٠) جاء ص ١٩٣ في رواية علي بن مهزيار « كتبت اليه » كما في الوسائل إلا ان في الفروع ج ٢ ص ٣٧٣ والتهذيب ج ٨ ص ٣٠٥ « كتب اليه » وفي الوافي باب نذر الصيام وباب كفارة النذر من ابواب النذور والايان « انه كتب اليه » .

(٢١) جاء ص ١٩٦ حديث ابن جندب عن الكافي واللفظ فيه يوافق ما جاء في الوافي (باب نذر الصيام من ابواب النذور والايان) وهو يختلف عن ما جاء في الفروع ج ٢ ص ٣٧٣ وما جاء في التهذيب ج ٨ ص ٣٠٦ وهو رواية الشيخ الحديث عن الكليني .

(٢٢) جاء ص ١٩٦ في حديث ابن جندب عن التهذيب : « سأل أبا عبدالله عليه السلام ، وهو يوافق ما جاء في الوافي (باب نذر الصيام من ابواب النذور والايان) وفي التهذيب ج ٤ ص ٣٣٣ : « سأل عباد بن ميمون ، وفي الوسائل : « سأل أبا عبدالله عليه السلام عباد بن ميمون ، واللفظ في كل منها يختلف عنه في الآخرين (٢٣) جاء ص ٢٢٤ في رواية ادريس بن هلال : « فبذلك » كما في الوسائل

وفي الفقيه ج ٢ ص ٧٢ ، بذلك ، .

(٢٤) جاء ص ٢٢٤ حديث البصري مسنداً الى ابي عبدالله عليه السلام كما في الوافي (باب من تعمّد الافطار في شهر رمضان من غير عذر) الا انه جاء في الفروع ج ١ ص ١٩١ والوسائل مضمراً .

(٢٥) جاء ص ٢٢٧ في رواية زرارة ، قلت فان عجز عن ذلك ، كما في نسخ الحدائق ، وفي الفروع ج ٢ ص ٣٧٧ والتهذيب ج ٨ ص ٢٩٨ والوافي (باب كفارة اليمين من ابواب النذور والايمان) والوسائل هكذا ، قلت انه عجز عن ذلك ، .

(٢٦) جاء ص ٢٤٥ في رواية ابي الجارود ، كان بعض اصحابنا ، كما في نسخ الحدائق ، وفي التهذيب ج ٤ ص ٣١٧ والوسائل ، وكان ... ، .

(٢٧) جاء ص ٢٤٥ في كلام الشيخ ، في بلاد الاسلام ، كما في النسخ ، وفي التهذيب ج ٤ ص ١٦٤ ، في باب الاسلام ، .

(٢٨) جاء ص ٢٦٤ في كلام العلامة في المنتهى س ١٤ ، أو تقاربت ... ، وقد اسقط من عبارته هنا قوله ، وبه قال احمد والليث بن سعد وبعض اصحاب الشافعي ، وجاء س ١٦ ، لكل بلد حكم نفسه ... ، وقد اسقط هنا قوله ، وهو القول الآخر للشافعي . واعترض بعض الشافعية في التباعد مسافة التقصير وهو ثمانية واربعون ميلاً فاعتبر لكل بلد حكم نفسه ان كان بينها هذه المسافة ، وبهذا ينسجم قوله ، ان كان بينهما ... ، مع ما قبله

(٢٩) جاء ص ٢٦٩ س ٤ ، من سير القمر ، وفي نسخ الحدائق ، من تسير القمر ، وقد جعلناه كذلك للاستحسان والاعتبار .

(٣٠) أوردنا سند رواية الاقبال ص ٢٩٢ س ٨ كما في الاقبال ص ١٥ والوسائل ، الا ان الوارد فيها هكذا : اسحاق بن ابراهيم الثقفي الثقة .

(٣١) جاء ص ٢٩٣ في رواية عبدالرحمان ، ولم يصم ، وهو موافق لما جاء في التهذيب ج ٤ ص ٣١٠ ، وفي الفقيه ج ٢ ص ٧٨ ، ولم يصح له ، .

(٣٢) أوردنا صحيحة أبي حمزة ص ٢٩٥ على طبق لفظ الوسائل لجاء فيها بعض التغيير عن ما جاء في نسخ الحدائق .

{ ٣٣ } جاء ص ٣٠٠ في صحيحة أبي مريم « فليس عليه شيء » ، كما في النسخ والوافي باب من مات وفاته صيام عن الفقيه ، وفي الفقيه ج ٢ ص ٩٨ « فليس عليه قضاء » ، (٣٤) غيرنا بعض اللفظ عن النسخ في صحيحة محمد بن مسلم ص ٣٠٢ تبعاً ليكتب الحديث .

(٣٥) جاء ص ٣٠٣ س ٩ في عبارة الفقه الرضوي « إلا أن يكون قد صح في ما بين الرمضانيين ، وفي الفقه الرضوي هكذا : « في ما بين شهرين رمضانيين ، وكذا في المستدرک الباب ١٧ من أحكام شهر رمضان . وكذا س ١١ هكذا : « فان فاته شهر رمضان ، وفيها « فان فاته شهرين رمضانيين » .

(٣٦) جاء ص ٣٠٤ في رواية العلل والعيون « أو لم يفق من مرضه » ، كما في النسخ ، وفي الوسائل « أو لم يقو » .

(٣٧) جاء ص ٣٥٣ في رواية الحسن بن أبي حمزة « قلت لأبي جعفر أو لأبي عبد الله (ع) اني قد اشتد على صيام ثلاثة أيام في كل شهر آخره ... ، وللورد في الفقيه ج ٢ ص ٥١ والوسائل « قلت لأبي جعفر أو لأبي عبد الله (ع) صوم ثلاثة أيام في الشهر آخره ... » ، وقد ورد للفظ المتقدم في رواية إبراهيم ابن المثنى الواردة في الفقيه ص ٥٠ وفي الوسائل الباب ١١ من الصوم المندوب رقم ٥ ولم يوردها المصنف (قدس سره) .

(٣٨) وعدنا ص ٣٦٠ بالرجوع الى الاستدراكات في صيام السنة والترغيب وقد تقدم بيان ذلك في الاستدراك (١) .

(٣٩) جاء ص ٣٦٣ س ١٦ « يقتضى عدم خلق السماوات ، وفي المدارك المطبوعة « يقتضى خلق السماوات ، ويمكن سقوط كلمة « عدم » من النسخ . (٤٠) جاء ص ٤٠٤ س ٤ « ويؤيد هذه الاخبار ظاهر الآية ، وحذفت

كلمة ، ايضاً ، تبعاً للنسخة الخطية .

(٤١) ورد ص ٤٢٣ ذكر صحيحة محمد بن مسلم التي يرويها الشيخ بلفظ « مدين من طعام » ، وغفلنا عن تخريجها وهي في الوسائل في الباب ١٥ من يصح منه الصوم رقم ٢ .

(٤٢) وردت ص ٤٣٧ رواية السكوني عن ابي عبدالله عليه السلام عن ثواب الاعمال وهي مروية في الفروع ج ١ ص ١٨١ والفتاوى ج ٢ ص ٨٥ والتهذيب ج ٤ ص ٢٠١ عن مسعدة عن ابي عبدالله عن ابيه (ع) ولم نقف على نقلها عن ثواب الاعمال عن السكوني . راجع الوسائل الباب ٣ من آداب الصائم رقم ٣ .

(٤٣) ورد ص ٤٣٩ « ورويا ايضاً في كتابيهما عن يعقوب ، يريد الكليني والصدوق ، مع ان الصدوق رواها في الفتاوى ج ٢ ص ١٠١ مرسل .

(٤٤) جاء ص ٤٤٠ س ٢٣ في تخريج حديث ابي حمزة الباب ٣١ والصحيح ٣٢

(٤٥) جاء ص ٤٤٣ س ١ « حسان ابي علي ، والصحيح « حسان بن ابي علي ،

(٤٦) وعدنا في التعليقة (٤) ص ٤٥٢ بالرجوع الى الاستدراكات في حال المغيرة بن سعيد فنقول اما انه من الكاذبين على ابي جعفر عليه السلام فقد روى الكشي ذلك في كتابه ص ١٩٤ طبع النجف الاشرف واما انه كان يدعو الى محمد بن عبدالله ابن الحسن فذكره العلامة في الخلاصة طبع النجف الاشرف ص ٢٦١ وباقي ما ذكره (قدس سره) لم نقف على مصدره .

(٤٧) جاء ص ٤٥٥ س ١٨ « طهرا ... » وفي النسخ « وطهر » ، فغير الى ذلك تصحيحاً .

(٤٨) جاء ص ٤٥٦ « وروى في الكافي ايضاً في الصحيح او الحسن عن ابي عبدالله عليه السلام ، كما في النسخ ، وحيث ان عاداته (قدس سره) ذكر الراوي فيجوز ان يكون عدم ذكر الراوي هنا وهو الحلبي لسقوطه من قلم النساخ .

(٤٩) ورد ص ٤٥٧ صحيح الحلبي برواية الصدوق كما في الوسائل الباب ٢

من الاعتكاف رقم ١ ولم نجده في الفقيه في مظانه نعم رواه الكليني في الفروع ج ١ ص ٢١٢ .

(٥٠) جاء ص ٤٦٦ في الرواية (٥) يحيى بن العلاء ، وفي التهذيب ج ٤ ص ٢٩٠ والاستبصار ج ٢ ص ١٢٧ والوافي باب الاعتكاف والوسائل ، يحيى بن أبي العلاء .

(٥١) وردت الرواية (٤) ص ٤٦٦ عن علي بن عمران والرواية (٨) عن علي بن غراب كما في النسخ والوسائل ، إلا ان الوارد في التهذيب ج ٤ ص ٢٩٠ هي الرواية عن علي بن عمران فقط وفي الاستبصار ج ٢ ص ١٢٧ ابداله بعلي بن غراب (٥٢) جاء ص ٤٧٤ س ١٠ ويرد علياً عليه السلام ، وقد علقنا بالرجوع الى التعليقة ٢ ص ١٦ ج ١٠ والذي أورده (قدس سره) هناك ، ويرد خلفه ، (٥٣) جاء ص ٤٧٦ س ٢١ انه كان علي امي ، وفي مسند احمد ، انه كان علي امها .

(٥٤) جاء ص ٤٨٣ في رواية عمر بن يزيد ، ان يملك من اعتكافك ، كما في النسخ والوسائل ، وفي التهذيب ج ٤ ص ٢٨٩ والوافي باب الاعتكاف ، ان ذلك في اعتكافك .

(٥٥) جاء ص ٤٨٩ س ١ كلام الشيخ في المبسوط ولفظه يوافق ما نقله في المنتهى ، وقد نقله ايضاً ص ٤٧٩ س ١٨ وهو يوافق ما في المبسوط .

(٥٦) وقع اشتباه في التأريخ ص ٤٩٩ و ٥٠٠ والصحيح هكذا : « بتاريخ اليوم التاسع عشر شهر جمادى الثاني من السنة السابعة والسمين بعد المائة والالف من الهجرة النبوية » .

توجيه

يرجى تصحيح ما جاء ج ١٠ ص ١٤٠ التعليقة (١) هكذا : راجع الوسائل الباب ٤٩ من الجماعة .

لفت نظر

وقع اشتباه في التاريخ في آخر الصفحة ٤٩٩ واول الصفحة ٥٠٠ فيرجى
الرجوع في تصحيحه الى الاستدراك رقم (٥٦)

منشورات دار الكتب في بيروت - لبنان

اسم الكتاب	المؤلف	اسم الكتاب	المؤلف
جوامع الجامع في تفسير القرآن	الطبرسي	ضياء الصالحين	الجوهري
مصادر وأسانيد نهج البلاغة	عبد الزهراء الخطيب	عمار بن ياسر	صدر الدين شرف الدين
شرائع الاسلام ١-٤	العلامة الحلي	الإسلام وأسس التشريع	عبد المحسن فضل الله
جامع الرواة	الأردبيلي	مقتل الحسين	عبد الرزاق المكرم
معالم التوحيد	العلامة الشيخ جعفر سبحاني	حجر بن عدي	عبد الله السبيتي
معالم الحكومة الاسلامية	جعفر سبحاني	سلمان الفارسي	عبد الله السبيتي
معالم النبوة	جعفر سبحاني	عمار بن ياسر	عبد الله السبيتي
مفاتيح الجنان	عباس القمي	مذهب أهل البيت	محمد الحيدري
الباقيات الصالحات	عباس القمي	كيف تكسب الأصدقاء	محمد الحيدري
الأنوار البهية	عباس القمي	النكت الاعتقادية	جعفر النقيدي
فرق الشيعة	النوختي	علي الأكبر	محمد علي عابدين
حق اليقين	العلامة عبد الله شير	من ذا وذاك	محمد جواد مغنية
تذكرة الخواص	سبط بن الجوزي	شبهات الملحدين	محمد جواد مغنية
ثواب الأعمال وعقابها	علي دجيل	مصدر الوجود	جعفر سبحاني
مناقب الإمام علي	ابن المغازلي الشافعي	فلسفات إسلامية	بسام مرتضى
أدعية وأعمال شهر رمضان	إعداد الدار	طب الإمام الصادق	محمد الخليلي
١٠٠ شاهد وشاهد	عبد الزهراء الخطيب	الأخلاق عند الإمام الصادق	محمد أمين زين الدين
الاستنصار	الكراچكي	الحياة الجنسية في الإسلام	صباح السعدي
الوصية الخالدة	عباس الموسوي	كشف الغمة في معرفة الأئمة	الأربلي
تلخيص المحصل	نصير الدين الطوسي	سعد العود	ابن طاووس
معالم العلماء	ابن شهر آشوب	مناقب آل أبي طالب	ابن شهر آشوب
		الفصول المختارة	الشيخ المفيد
		الانتصار	الشريف المرتضى
		مبادئ الوصول إلى علم الأصول	العلامة الحلي





